

مُخْتَلَفُ الرُّوَايَةِ

لأبي حنيفة السَّعْدِيِّ
برواية وترتيب العلماء العالم السَّعْدِيِّ

دراسة وتحقيق
د. عبد الرحمن بن عبد الله الفرج

الجزء الرابع

مكتبة الرشيد
ناشر

ح عبد الرحمن مبارك الفرج، ١٤٢٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النسائي، عمر بن محمد

مختلف الرواية لأبي الليث السمرقندي. / تحقيق عبد الرحمن مبارك
الفرج. - الرياض.

٥٨٤ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٤-١٤٩-٤١-٩٩٦٠ (مجموعة)

٨-١٥٠-٤١-٩٩٦٠ (ج ٤)

١ - الفقه الحنفي ٢ - الفقه المقارن

أ - الفرج، عبد الرحمن مبارك (محقق) ب - العنوان

٢٢/٥٢٩٥

ديوي ٢٥٨، ١

ردمك: ٤-١٤٩-٤١-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢٢/٥٢٩٥

٨-١٥٠-٤١-٩٩٦٠ (ج ٤)

جميع الحقوق محفوظة - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

مكتبة الرشيد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com



- ★ فرع طريق الملك فهد : الرياض - ت: ٢٠٥١٥٠٠ - ف: ٢٠٥٢٣٠١
- ★ فرع مكة المكرمة : ت: ٥٥٨٥٤٠١ - ف: ٥٥٨٢٥٠٦
- ★ فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري - ت: ٨٢٤٠٦٠٠ - ف: ٨٢٨٢٤٢٧
- ★ فرع جدة: ميدان الطائفة - ت: ٦٧٧٦٣٣١ - ف: ٦٧٧٦٣٥٤
- ★ فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة - ت: ٢٢٤٢٢٢٤ - ف: ٢٢٤١٣٥٨
- ★ فرع أبها: شارع الملك فيصل - تلفاكس: ٢٣١٧٣٠٧
- ★ فرع الدمام: شارع الخزان - ت: ٨١٥٠٥٦٦ - ف: ٨٤١٨٤٧٢

وكلاؤنا في الخارج

- ★ القاهرة: مكتبة الرشيد - ت: ٢٧٤٤٦٠٥
- ★ بيروت: دار ابن حزم - ت: ٧٠١٩٧٤
- ★ المغرب: الدار البيضاء - وراقة التوفيق - ت: ٣٠٣١٦٢ - ف: ٣٠٣١٦٧
- ★ اليمن: صنعاء - دار الآثار - ت: ٦٠٣٧٥٦
- ★ الأردن: عمان - الدار الأثرية - ت: ٦٥٨٤٠٩٢ - جوال: ٧٩٦٨٤١٣٢١
- ★ البحرين: مكتبة الغرباء - ت: ٩٥٧٨٢٣ - ف: ٩٤٥٧٣٣
- ★ الإمارات: مكتبة دبي للتوزيع - ت: ٤٣٣٢٩٩٩٨ - ف: ٤٣٣٣٧٨٠٠
- ★ سوريا: دار البشائر - ت: ٢٣١٦٦٦٨
- ★ قطر: مكتبة ابن القيم - ت: ٤٨٦٣٥٣٢

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٧٢٨- قال (محمد): دار في يد رجل، ادعى خارج أنه اشتراها من ذي اليد. وادعى ذو اليد أنه اشتراها من الخارج^(١)؛ يقضى لهما جميعاً، فإن كان^(٢) ذكر الشهود القبض، جعل القبض الموجود لأحد^(٣) العقدین، فيقضى بها لذي اليد ويجعل كأن ذا اليد باعها^(٤)، وسلمها، ثم الخارج باعها، وسلمها، وإن لم يذكروا القبض؛ قضى بها للخارج، ويجعل كأن الخارج باعها وسلمها، ثم ذو اليد باعها ولم يسلمها^(٥)، فيؤمر بالتسليم^(٦). وقال أبوحنيفة وأبيوسف: تهاترت البيّنات جميعاً، وترك في يد صاحب اليد^(٨).

له: أن العمل بالبيّنات واجب ما أمكن، وقد أمكن ههنا بالطريق الذي قلنا.

لهما: أنه تعذر القضاء بها؛ لأنه لا يتصور أن يكون كل واحد منهما بائعاً ومشترياً في حالة واحدة، ولا دلالة على السبق، والترجيح، فيتعذر أصلاً، هذا إذا لم يؤقّتاً، فإن وقّتاً، وكان^(٩) السبق للخارج، قضى بالبيعين، والملك لذي اليد، وإن كان لذي اليد، قضى بالبيعين، والملك للخارج بالإجماع.

(١) في ز، ك، ق، ط زيادة (وأقاما البيّنة) وهي توضيح المعنى.

(٢) (كان) سقطت من ز، ك، ح، ق، ط. وسقوطها أفضل لاستقامة الأسلوب.

(٣) في ش، ز، ك، ق، ط (لآخر) بدل (لأحد) والأولى أنسب للمعنى.

(٤) في ق زيادة (منه) ووجودها وعدمه سواء.

(٥) في ك، ق، ط (يسلم) بدل (يسلمها) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ز زيادة (إليه) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٧) في ك (ذي) بدل (صاحب) ومعناها واحد.

(٨) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٩٤٣، ٣٩٤٤.

(٩) في ز، ك، ق، ط (فإن كان) بدل (وكان) والمعنى معهما واحد.

١٧٢٩- قال (محمد): إذا طلق^(١) امرأته طلاقاً بائناً، فولدت ولدين، لأقل من سنتين، فنسبهما ثابت منه، فإن نفاهما أو نفى أحدهما، حد؛ لأنه قذف محصنة، ولا يقطع النسب [إلا]^(٢) باللعان، ولا لعان بالبينونة^(٣). وإن ولدتهما لأكثر من سنتين، لا يثبت نسبهما، مالم يدع الزوج، فإن نفاهما، أو نفى أحدهما^(٤)، لم يحد؛ لأن نسبه غير ثابت، فإن ولدت أحدهما لأقل من سنتين بيوم، والآخر لأكثر من سنتين فعند محمد: لا يثبت نسبهما، ولا يحد.

وقال أبوحنيفة وأبو يوسف: يثبت نسبهما، ويحد^(٥).

له: أن الولد الثاني من علوق حادث بعد الإبانة؛ لأنه ثبت بحديث عائشة - رضي الله عنها - أن الولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين^(٦)، فصار^(٧) الأول تبعاً له؛ لأن نسبه يثبت بالاجتهاد، والنص فوق الاجتهاد.

لهما: أن نسب الأول ثبت سابقاً، فيثبت نسب الثاني تبعاً له، كمن باع جارية، فولدت عند المشتري ولدين، أحدهما لأقل من ستة أشهر من وقت البيع، والآخر لأكثر^(٨)، ثم ادعى البائع الأول أو كليهما، ثبت نسبهما من غير تصديق المشتري.

(١) في ك، ق، ط زيادة (الرجل) ووجودها وعدمه سواء.

(٢) في الأصل (لأنه) ولا يستقيم المعنى بها.

(٣) في ق، ز (بعد البينونة) بدل (البينونة) والأولى أوضح.

(٤) في ز، ك، ق (أو أحدهما) بدل (أو نفى أحدهما) والثانية أوضح.

(٥) انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٥٩، ١٦٠.

(٦) رواه الدارقطني، كتاب النكاح حديث رقم ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ج ٣ ص ٣٢٢. والبيهقي، كتاب العدد، باب ماجاء في أكثر الحمل، ج ٧ ص ٤٤٣، موقوفاً على عائشة رضي الله عنها.

(٧) في ط زيادة (الولد) وهي توضح المعنى.

(٨) في ز، ك زيادة (لأكثر من ستة أشهر). وهي توضح المعنى.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي يوسف فيه

١٧٣٠- قال (أبوحنيفة): أمة لها ثلاثة أولاد، ولدتهم في بطون مختلفة^(١) أقر المولى في صحته أن أحدهم ابنه، ولم يبين حتى مات؛ لا يثبت نسب أحدهم؛ لأنه لا يثبت^(٢) [في]^(٣). المجهول، فتعق^(٤) الجارية؛ لأنه أقر بأمية^(٥) الولد، وأما الأولاد فعنده: يعتق ثلث كل واحد منهم، ويسعى في ثلثي قيمته^(٦)، كالمكاتب كما هو مذهبه في المستسعى.

وقال محمد: يعتق من الأكبر ثلثه، ومن الأوسط نصفه، ومن الأصغر كله، ويسعى الأول والثاني في الباقي، وهو حر، كما هو مذهبه. وهو [إحدى]^(٧) الروايتين عن أبي يوسف.

وفي رواية قال: يعتق من الأكبر^(٨) نصفه، ومن الأوسط والأصغر^(٩) كما قال محمد^(١٠). وهذا بناء على أصل: وهو أن مثل هذا الكلام إذا تعذر إعماله

-
- (١) في ز، ك، ق زيادة (ثم) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
 - (٢) في ح (يثبت) بدل (لا يثبت) والثانية أنسب لاستقامة المعنى.
 - (٣) في الأصل (لفى) وهو وهم من الناسخ.
 - (٤) في ش، ز، ق، ط (وتعق) بدل (فتعق) والمعنى معهما واحد.
 - (٥) في ز، ك (بأمومية) بدل (بأمية) والمعنى معهما واحد.
 - (٦) في ش، ز زيادة (وهو) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
 - (٧) في الأصل (أحد) وهذا مخالف لقواعد النحو.
 - (٨) في ز، ش، ك، ق، ط (في الأكبر يعتق) بدل (يعتق من الأكبر) وتؤيدان إلى نفس المعنى.
 - (٩) في ق، ط (وفي الأصغر والأوسط) بدل (ومن الأوسط والأصغر) وتؤيدان إلى نفس المعنى.
 - (١٠) انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٤٢، ومختصر الطحاوي ص ٣٥٩. وذكر الطحاوي الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف.

في النسب، صار مجازًا عن الإعتاق عنده. أصله^(١): مسألة هذا ابني، فصار كأنه قال لهم^(٢): أحدهم حر. والحكم فيه مامر، وعندهما: ينزل العتق على اعتبار العلوق - إن أمكن - وإلا يلغو، وههنا أمكن التنزيل. بيانه: أنه إن عنى الأكبر بكلامه؛ عتق. وإن عنى الأوسط، أو الأصغر^(٣)، لا يعتق، فيعتق في حال، ولا يعتق في حالتين^(٤)، فيعتق ثلثه، وأبو يوسف في رواية: جعل أحوال الحرمان حالة واحدة، كأحوال الإصابة، فلذلك قال: يعتق نصفه في تلك الرواية، وأما الأوسط فإن عنى الأول، يعتق؛ لأنه ولد أم ولده، وإن عناه به^(٥) يعتق أيضًا، ولا يعتق إن عنى الأصغر. وأحوال الإصابة حالة واحدة، فيعتق في حال، ولا يعتق في حال، فيعتق نصفه، والأصغر يعتق على كل حال - سواء عناه^(٦)، أو^(٧) الأوسط أو الأكبر فيعتق كله.

(١) أي أصل هذا الخلاف، (هامش نسخة ح، ٦٦).

(٢) (لهم) سقطت من ش، ك، وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش، ز، ح، ك، ق (والأصغر) بدل (أو الأصغر) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط زيادة (وأحوال الحرمان أحوال) وهي توضح المعنى.

(٥) (به) سقطت من ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ وعدم ذكرها أفضل.

(٦) في ز (عنى الأصغر) بدل (عناه) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ط زيادة (عنى) وهي توضح المعنى أكثر.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٧٣١- قال (أبيوسف): تركة في يد إنسان، جاء أحد الزوجين يطلب نصيبه^(١)، فإن شهد الشهود، وقالوا: لا نعلم له وارثاً آخر، فله أكثر النصيبين، فإن لم يقولوا ذلك، وأعطى الميراث بإقرار ذي اليد، فله أقل النصيبين^(٢).
وقال محمد: له أكثر النصيبين^(٣).
له: أنه ظهر الاستحقاق، وانعدم^(٤) المزاحمة^(٥) ظاهراً.

-
- (١) في ط (حصته منه) بدل (نصيبه) والمعنى معهما واحد.
(٢) في ط زيادة (أما الربع للزوج والثلث للمرأة) وهي توضح المعنى.
(٣) في ط زيادة (إما الربع، وإما النصف) وهي توضح المعنى. انظر البدائع ج ٩ ص ٤٠٤٦، ٤٠٤٧، وحاشية ابن عابدين ج ٧ ص ٣٩، وروى عن أبي يوسف: أن للزوج الخمس، وللمرأة ربع الثمن لجواز أن يكون له أربع نسوة، فيكون لها ربع الثمن؛ لأنه ثابت بيقين، وفي الزيادة شك. وروى عنه: أن للزوج الخمس وللمرأة ربع التسع. أما الزوج فلأن من الجائز أن يكون للمرأة أبوان وبتتان، وزوج، فيكون أصل المسألة من اثني عشر، للأبوين السدسان، ويساوي أربعة، وللبتين الثلثان ويساوي ثمانية، وللزوج الربع ثلاثة، فعالت بثلاثة أسهم فصارت الفريضة من خمسة عشر، وثلاثة من خمسة عشر خمسها، فذلك للزوج، وأما المرأة فأصلها من أربعة وعشرين - على اعتبار أن يكون للميت أبوان وبتتان وزوجة - للأبوين السدسان وتساوي ثمانية، وللبتين الثلثان وتساوي ستة عشر، وللزوجة الثمن وتساوي ثلاثة، فعالت بثلاثة أسهم، فصارت سبعة وعشرين، وثلاثة من سبع وعشرين تسعها. ثم من الجائز أن يكون معها ثلاثة أخرى، فيكن أربع زوجات، فيكون لها ربع التسع، وثلاثة فعلى أربعة لا تستقيم، فتضرب أربعة في تسعة، ويكون ستة وثلاثين سهماً، تسعها أربعة، فلها من ذلك سهم من ستة وثلاثين سهماً، وهو ربع التسع. (المصدر السابق).

- (٤) في ك (وعدم) بدل (وانعدم) والمعنى معهما واحد.
(٥) في ز، ق، ك، ط (المزاحم) بدل (المزاحمة) والأولى أنسب للسياق، وسياق الكلام يدل على المذكر.

لأبي يوسف: أن الأقل متيقن، وفي الزيادة شك.

١٧٣٢- قال (أبيوسف): عين في يد رجل، ادعى رجل أنه اشتراها من ذي اليد^(١)، وادعت المرأة^(٢) أن ذا اليد^(٣) تزوجها عليه؛ فهما سواء، فيقضى به بينهما، [وللمرأة]^(٤) نصف قيمتها، تميمًا للمهر.

وقال محمد: الشراء أولى، فيقضى^(٥) للرجل، وللمرأة قيمتها^(٦).

له: أن العمل بالحجج واجب - ما أمكن - ولو جعلناهما سواء، بطل نصف كل واحد منهما، ولو قدمنا الشراء؛ يصح^(٧) في الكل، ثم يصير متزوجًا للمرأة على عين الغير، فتجب قيمته، فكان عملاً بهما على الكمال معنى.

لأبي يوسف: أن كل واحد منهما يفيد الملك في العين بنفسه، وقد استويا في الحجة، فلا يمكن الترجيح.

١٧٣٣- قال (أبيوسف): ولو أقام الخارج البينة أن القاضي قضى بهذه الأمة له بشهادة الشهود، ولم يشهدوا على إقرار القاضي به، وذو اليد أقام^(٨) البينة على التناج^(٩) يقضى بها للخارج، وقيل: هو قول أبي حنيفة أيضًا. وقال محمد: يقضى^(١٠) لذو اليد^(١١).

له: أن الشهادة على قضاء القاضي إثبات الملك للخارج بسبب - وهو القضاء بشهادة الشهود - فلا تجوز الزيادة عليه - وهو القضاء بإقرار ذي اليد،

(١) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (بكذا) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٢) في ش، ك، ق، ط (امرأة) بدل (المرأة) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ح (أنه) بدل (أن ذا اليد) والثانية أوضح.

(٤) في الأصل (والمرأة) والمعنى يختل بهذا.

(٥) في ك زيادة (به) والأفضل أن يقول (بها) لأن المراد (العين) وهي لفظ مؤنث. وفي ز (ويقضى) بدل (فيقضى) والمعنى معهما واحد.

(٦) انظر تبين الحقائق ج ٤ ص ٣١٨، والبنية ج ٧ ص ٤٨٣، ٤٨٤، والعناية بهامش فتح القدير ج ٧ ص ٢٣٩، والمبسوط ج ١٧ ص ٥٩.

(٧) في ش، ز، ك، ق (صح) بدل (يصح) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ز، ك، ط (وأقام ذو اليد) بدل (وذو اليد أقام) والمعنى معهما واحد.

(٩) أي أنها نتجت عنده، أو ولدت عنده. (المبسوط ج ١٧ ص ٦٣).

(١٠) في ق زيادة (بها) وهي توضح المعنى.

(١١) انظر المبسوط ج ١٧ ص ٧٩.

أو ببيعه من الخارج - و بدونه لا يقضى للخارج، وصار كما لو^(١) شهدوا على إقرار القاضي بالقضاء له^(٢).

لأبي يوسف: أن القضاء قد ثبت [صحیحاً]^(٣)، فلا ينقض بالشك، وإنما ينقض إذا ظهر خطؤه بيقين، ولم يظهر لاحتمال أن ذا اليد أقر له، أو باعه منه، والقاضي قضى بينة قامت بذلك.

١٧٣٤- قال (أبيوسف): إذا باع جارية، فولدت عند المشتري، فقال البائع، بعثها منذ شهر، والولد مِنِّي، فقال المشتري بعثها^(٤) لأكثر من ستة أشهر، والولد ليس منك، فالقول قول المشتري بالاتفاق^(٥)؛ لأنه ينكر نقض البيع، ولو أقاما البينة، فالبينة بينة المشتري أيضًا. وقال محمد: البينة بينة البائع^(٦).

له: أن بينة البائع أثبتت^(٧) نسب الولد^(٨)، واستيلاد الجارية، ونقض البيع. لأبي يوسف: أن بينة المشتري تثبت زيادة مدة في الشراء، وبطلان هذه الأشياء.

١٧٣٥- قال (أبيوسف): إذا اشترى امرأته الأمة، وقد دخل بها، ثم أعتقها، ثم جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر منذ اشتراها؛ لا يثبت النسب، إلا أن يدعيه الزوج.

(١) في ط (إذا) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ط (بشهادة الشهود) بدل (له) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في الأصل (تصحیحاً) وهو وهم من الناسخ.

(٤) في ق، ط (اشتريتها) بدل (بعثها) والأولى أنسب للمعنى.

(٥) في ق (بالإجماع) بدل (بالاتفاق) والمعنى معهما واحد.

(٦) قال في المبسوط: «هذا إذا قال المشتري: اشتريتها منك منذ سنة، وقال البائع إنما بعثها منك منذ شهر، فالقول قول البائع؛ لأن المشتري يدعي زيادة تأريخ في شرائه، فلا يصدق على ذلك إلا بحجة، فإن أقاما جميعاً البينة فالبينة بينة البائع عند أبي يوسف - رحمه الله - : لأنه يثبت بينته حصول العلوق في ملكه، وثبوت حق استلحاق النسب له. وعند محمد - رحمه الله - : البينة بينة المشتري؛ لأنه هو المحتاج إلى إثبات التاريخ في شرائه بالبينة، فيثبت بينة أن شراؤه كان منذ سنة، وذلك مانع من صحة دعوة البائع، فلهذا قبلت بينته». ج ١٧ ص ١٠٥.

(٧) في ش، ز، ح، أ، ق، ط، ك (أثبتت) بدل (ثبتت) والأولى أبلغ في أداء المعنى.

(٨) في ز زيادة (منه) وهي تزيد من وضوح المعنى.

وقال محمد : يثبت^(١) من غير دعوة إلى ستين منذ اشتراها^(٢).
 له : أنه لما^(٣) اشتراها ارتفع النكاح ، ووجبت العدة ، لكنه لم يظهر^(٤)
 بملك^(٥) اليمين ، وبالعق ظهر ، وحكم المعتدة هذا بهذا^(٦).
 لأبي يوسف : إن قيل : العتق لا يثبت من غير الدعوة^(٧) ، والعتق ما زادها
 إلا بعداً منه . فلو لم يعتقها ، لكن باعها ، فولدت لأكثر من ستة أشهر منذ
 باعها ، فعند أبي يوسف : لا يثبت - وإن ادعاه - إلا بتصديق المشتري ؛ لما مر
 أن النكاح صار كأن لم يكن .
 وعند محمد : يثبت من غير تصديق - كما قال في فصل العتق - إلا أن ههنا
 لا يثبت بدون الدعوة عنده ؛ لأن العدة تظهر ثمة ، لا ههنا^(٨).
 ١٧٣٦ - قال (أبيوسف) : عبد قال : هذا اللقيط ابني^(٩) ، من زوجتي هذه - وهي
 أمه - وصدقه مولاه ؛ ثبت نسبه^(١٠) منه ؛ لأنه نفع للصغير^(١١) ، وهو
 عبد^(١٢).

-
- (١) في ك زيادة (النسب) وهي توضح المعنى.
 (٢) وقول أبي يوسف الأول مثل قول محمد. (انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٣٦).
 (٣) في ح (كما) بدل (لما) والثانية أنسب للمعنى.
 (٤) في ز ، ط (لكنها لم تظهر) بدل (لكنه لم يظهر) والأولى أفضل لدلائها على العدة . إذ أن
 العدة لا تظهر في حقه ؛ لأنها تحل له بالملك ، وهي ظاهرة في حق الغير . (انظر المبسوط
 ج ١٧ ص ١٣٦).
 (٥) في ك ، ق ، ط (الملك) بدل (بملك) والثانية أفضل للمعنى.
 (٦) (بهذا) سقطت من ش ، ز ، ك ، ق ، ط . ولا يتغير المعنى بسقوطها ، وفي أ (بهذا) بدل
 (هذا بهذا) والأفضل (هذا) فقط.
 (٧) في ز ، ح ، ق ، ك ، ط ، أ (دعوة) بدل (الدعوة) والمعنى معهما واحد .
 (٨) في ط (ظهرت ثم ، لا ههنا) بدل (تظهر ثمة لا ههنا) والمعنى معهما واحد . وفي ط زيادة
 (عنده) ولا داعي لهذه الزيادة للتكرار.
 (٩) في ز ، ك ، ط (ولدي) بدل (ابني) والمعنى واحد . وفي ق (ولو أن عبداً قال : هذا اللقيط
 ولدي) بدل (عبد قال : هذا اللقيط ابني) والمعنى واحد.
 (١٠) في ش ، ز ، ك ، ط (النسب) بدل (نسبه) والمعنى معهما واحد.
 (١١) في ، ط (في حق الصغير) بدل (لصغير) والمعنى معهما واحد.
 (١٢) في ز ، ك (عبد) بدل (عبد) والثانية أنسب للمعنى.

وقال محمد: هو حر^(١).

له: أن اللقيط حر، فلا يبطل ذلك إلا بحجة، وإقرار المولى والعبد^(٢)، لا يلزمه^(٣).

لأبي يوسف: أن الشرع حكم بكونه ولد الأمة^(٤)، وولد الأمة عبد.

١٧٣٧- قال (أبيوسف): دار في يد رجل، جاء رجلان وداعى كل واحد منهما أنها له، باعها من صاحبة المدعي هذا، وأحدهما^(٥) ادعى البيع بألف درهم، والآخر بمائة دينار، وأقاما البينة، قضى بها بينهما بغير بيع، ولا شيء من الثمن.

وقال محمد: يقضى بالملك، والبيع لكل واحد منهما في النصف^(٦) بنصف الثمن^(٧). بناء على ما ذكرنا قبل هذا: أن البينات على البيع في مثل هذه الصورة تنهاتر عندهما، فبقي^(٨) بينة على الملك المطلق، فيقضى بالدار لهما. وعند محمد: لا تنهاتر ما أمكن، وههنا أمكن بإثبات البيع في النصف.

(١) انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٢٨.

(٢) في ط، ق، (العبد والمولى) بدل (المولى والعبد) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط (لا يلزم الولد) بدل (لا يلزمه) والأولى أفضل لوضوحها.

(٤) في ز، ح، ط (ولد للأمة) بدل (ولد الأمة) والمعنى معهما واحد.

(٥) (وأحدهما) سقطت من ش والمعنى لا يتم بدونها.

(٦) في ط (بالنصف) بدل (في النصف) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) وقول أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف: (انظر المبسوط ج ١٧ ص ٤٠، ٦٠).

(٨) في ز (فتبقى) بدل (فبقي) والأولى أنسب لدلالاتها على لفظ مؤنث وهو (البينة).

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٧٣٨- قال (أبو حنيفة): إذا ادعى عينا في يد إنسان أنها ملكه، وفي^(١) يد هذا - بغير حق - فقال ذو اليد: هي وديعة فلان عندي، ولا خصومة لك معي؛ لا تندفع عنه الخصومة^(٢) ما لم يقم البينة على الإيداع، فلو أقام البينة، وقال شهوده^(٣): أودعه رجل لو رأيناه عرفناه^(٤)، ولا نعرف اسمه، ونسبه، كفى ذلك عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: إن كان ذواليد معروفاً بالاحتياال لا يقبل هذا^(٥) منه. وقال محمد: لا بد للشهود من تعريف^(٦) ذلك الرجل باسمه، ونسبه. لمحمد: أن القضاء بالمجهول باطل^(٧). لأبي يوسف: أن احتمال المواضعة مع إنسان^(٨) يودع عنده، ويشهد عليه - وهو لا يملك^(٩) لدفع الخصومة - ثابت وإن كان ممن يعرف بالحيلة، لا يقبل، وإلا قبل^(١٠). لأبي حنيفة: أن القضاء لا يقع على ذلك الرجل بشيء ليشترط^(١١) العلم باسمه، ونسبه، وإنما يقضى على المدعي بقصر يده عن ذي اليد، وهما

-
- (١) في ح زيادة (وهي في) وهي توضح المعنى.
 - (٢) في ك، ط (الخصومة عنه) بدل (عنه الخصومة) والمعنى معهما واحد.
 - (٣) في ق (الشهود) بدل (شهوده) والمعنى معهما واحد.
 - (٤) في ش (عرفنا) بدل (عرفناه) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٥) (هذا) سقطت من ش. وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.
 - (٦) في ش (تعرف) بدل (تعريف) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٧) انظر المبسوط ج ١٧ ص ٣٧، ٣٨.
 - (٨) في ز، ق زيادة (آخر) وهي توضح المعنى أكثر.
 - (٩) في ش، ك، ق، ط (يملكه) بدل (يملك) والأولى أنسب للسياق.
 - (١٠) في ش، ط (والأصل) بدل (ولا قبل) والثانية أنسب للمعنى.
 - (١١) في ك (حتى يشترط) بدل (ليشترط) والمعنى معهما واحد.

١٧٣٩- قال (أبوحنيفة): رجلان تنازعا في عين بطريق الميراث، أو الملك المطلق، وأقاما البينة، فعند أبي حنيفة: إن كانا^(١) أرخا، وتاريخ أحدهما أسبق؛ قضى له؛ لأنه أثبت الملك لنفسه في وقت لا يتنازع فيه غيره، وأن أرخ أحدهما فلا عبرة به^(٢)، وكان أبو يوسف - أولاً^(٣) - يقول لا عبرة بتأريخهما^(٤)، ولا تأريخ^(٥) أحدهما، ثم رجع وقال: إذا أرخا، فكما قال أبوحنيفة. وإن أرخ أحدهما فهو للذي^(٦) أرخ، ورى أبو حفص عن محمد: أنه قال مثل قول أبي حنيفة في الميراث، والملك المطلق جميعاً. وروى أبو سليمان عنه: أنه قال في [دعوى]^(٧) الميراث: لا عبرة لتأريخهما، ولا لتأريخ أحدهما، وكأنهما أطلقا. وفي دعوى الملك المطلق: فإذا^(٨) أرخا، فكما قال أبو حنيفة، وإن أرخ أحدهما، فإن كان^(٩) العين في يد غيرهما، [قضى]^(١٠) للذي لم يؤرخ^(١١). له - على هذه الرواية -: [أن في]^(١٢) الميراث لا يدعيان الملك لأنفسهما، بل للمورث، ولا تأريخ في ملك المورثين، فاستويا، فأما في دعوى الملك المطلق: إذا أرخ أحدهما، والعين في يد الثالث^(١٣)، والمؤرخ يقتصر على

-
- (١) (كانا) سقطت من ك، ز، ق، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.
 - (٢) في ز، ق (له) بدل (به) والمعنى معهما واحد.
 - (٣) في ك، ق، ط (يقول أولاً) بدل (أولاً يقول) والمعنى معهما واحد، ولفظة (أولاً) سقطت من ش، وذكرها أفضل لاكتمال المعنى.
 - (٤) في ش، ح، ك، ط (لتأريخهما) بدل (بتأريخهما) والمعنى معهما واحد.
 - (٥) في ش، ح، ك، ط (لتأريخ) بدل (تأريخ) والمعنى معهما واحد.
 - (٦) في ط (لذلك الذي) بدل (للذي) والمعنى معهما واحد.
 - (٧) في الأصل (الدعوى) ولا يصح تعريف المضاف والمضاف إليه.
 - (٨) في ش، ز، ح، ك، ط، أ (فإن) بدل (فإذا) والمعنى معهما واحد.
 - (٩) (فإن كان) سقطت من ش، والمعنى لا يستقيم بدونها.
 - (١٠) في الأصل (وقضى) وذكر الواو يخل بالمعنى هنا.
 - (١١) انظر تبين الحقائق ج ٤ ص ٣١٩، ٣٢٠، والبنية ج ٧ ص ٤٨٩، وما بعدها والعناية بهامش فتح القدير ج ٧ ص ٣٤٣ وما بعدها.
 - (١٢) في الأصل (وفي) والمعنى لا يستقيم بهذا.
 - (١٣) في ق (ثالثة) وفي ش، ك، ز، ط (ثالث) بدل (الثالث) والأخيرة أنسب للمعنى.

وقت التأريخ^(١)، والمطلق ملك من الأصل، ولهذا يرجع الباعة بعضهم على بعض، ويستحق الزوائد المتصلة^(٢) وكان^(٣) المطلق أسبق.

لأبي يوسف: فيما إذا أرخ أحدهما: أنه أثبت^(٤) الملك لنفسه، في ذلك الوقت. والذي لم^(٥) يؤرخ يثبت^(٦) للحال - يقينًا - وفي ثبوته وقت التأريخ شك؛ فلا يعارضه.

لأبي حنيفة: إنه^(٧) وإن أرخ أحدهما يحتمل^(٨) أن الآخر أسبق تأريخًا منه، لو أرخ، والمطلق يحتمل ذلك^(٩) فلا يعتبر. هذا إذا كان العين في يد غيرهما، ولو^(١٠) كان في يدهما، أو في يد أحدهما، فعندهما: لا يحتمل^(١١). أما^(١٢) عند محمد: لا^(١٣) عبرة لتأريخ أحدهما؛ لأن المطلق لو كان ذو اليد، لم تقبل بينته؛ لأن يده تدل على الملك المطلق؛ فتقبل بينة الخارج؛ لأنه يحتاج^(١٤) إليه^(١٥). ولو كان

-
- (١) في ز، ك، زيادة (والملك) وهي توضح المعنى.
- (٢) في ك، ق، ط، ش، ز (المنفصلة) بدل (المتصلة) والأولى أنسب؛ لأن الزوائد المتصلة لا يمكن فصلها عن العين فهي مستحقة ضرورة. (تبيين الحقائق ج ٤ ص ٣١٩).
- (٣) في ك، ق، ز، ط، ش (فكان) بدل (وكان) والأولى أنسب للسياق.
- (٤) في ك، ط (يثبت) بدل (أثبت) والمعنى واحد.
- (٥) (لم) سقطت من ق. والمعنى لا يستقيم بدونها.
- (٦) في ق زيادة (الملك) وهي توضح المعنى.
- (٧) (إنه) سقطت من ق. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
- (٨) في ق زيادة (كون) وهي توضح المعنى.
- (٩) (ذلك) سقطت من ش، ح. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
- (١٠) في ك، ط (فلو) بدل (ولو) والمعنى معهما واحد.
- (١١) في ز (لا يختلف الجواب عندهما) بدل (فعندهما: لا يحتمل) والأولى أنسب للمعنى، وفي أ، ش، ح، ق، ك، ط (لا يختلف) بدل (لا يحتمل) والأولى أنسب للمعنى وفي ك، ط زيادة (الجواب) وهي توضح المعنى.
- (١٢) في ش، ك، ق، ط (وأما) بدل (أما) والمعنى معهما واحد. وفي ز (وعند محمد) بدل (أما عند محمد) والمعنى معهما واحد.
- (١٣) في ش، ز، ق، ك، ط (فلا) بدل (لا) والمعنى معهما واحد.
- (١٤) في ك، ق (محتاج) بدل (يحتاج) والمعنى معهما واحد.
- (١٥) في ط زيادة (إليها) بدل (إليه) والأولى أفضل لدلالاتها على البينة.

المؤرخ^(١) ذا اليد، فهو محتاج إلى الملك المؤرخ؛ لأن يده لا تدل عليه فيجب قبول بينته، [ويجب قبول بينة الخارج]^(٢)، إلا أن الخارج أولى؛ لأن المطلق أسبق، على مامر، ولو كانت^(٣) العين في أيديهما، فالذي لم يؤرخ^(٤) لا تقبل بينته؛ لأن يده، تدل على تغيير بينته^(٥)، والذي أرخ يجب قبول بينته؛ لأن يده لا تدل على التأريخ، إلا أنه لا يمكن قبوله؛ لأن الآخر أسبق تأريخاً على مامر، فصار كأنهما لم يقيما بينة، فيقضى بينهما^(٦)، لاستوائهما في اليد.

١٧٤٠- قال (أبو حنيفة): جارية بين جماعة، ولدت ولدًا، فادعوه جميعًا، ثبت نسبه منهم - وإن كثروا -.

وقال أبو يوسف: لو كانا^(٧) اثنين ثبت^(٨) منهما، ولا يثبت من أكثر^(٩) من ذلك. وقال محمد: يثبت من ثلاثة، ولا يثبت من أكثر من ذلك^(١٠). أصل هذا قول عمر - رضي الله عنه - في المدعين: «هو ابنهما يرثهما، ويرثانه، وهو للباقي منهما»^(١١).

-
- (١) في ز، ق زيادة (هو) وهي توضح المعنى.
(٢) في الأصل (ويجب بينة قبول الخارج) وفيها خطأ في تركيب الجملة.
(٢) في ش، ز، ح، ق، ط، ك (كان) بدل (كانت) والثانية أفضل لدالتها على مؤنث وهو (العين).
(٤) في ك (لم) بدل (لا) والمعنى معهما واحد.
(٥) في ش، ز، ك، ق، ط (تدل عليه بغير بينة) بدل (تدل على تغيير بينته) والثانية أنسب للمعنى.
(٦) في ش (بهما) بدل (بينهما) والثانية أنسب للمعنى و (بينهما) سقطت من ح. وذكرها أفضل ليتم المعنى.
(٧) في ك، ط (فلو كان) بدل (لو كانا) والثانية أنسب للسياق.
(٨) في ك زيادة (نسبه) وهي تكمل المعنى.
(٩) في ك (مما كثر) بدل (من أكثر) والثانية أنسب للمعنى.
(١٠) في ق (من ثلاثة) بدل (من ذلك) والمعنى معهما واحد. وانظر البدائع ج ٨ ص ٣٩٦٨، ومختصر الطحاوي ص ٣٥٧.
(١١) رواه الطحاوي، كتاب القضاء والشهادات، باب الولد يدعيه الرجلان كيف الحكم فيه؟ ج ٤ ص ١٦٣. والبيهقي، كتاب الدعوى والبيانات، باب القافة دعوى الولد، ج ١٠ ص ٢٦٤.

فمحمد يقول: لما جاز من اثنين بالحديث^(١)؛ جاز من ثلاثة؛ لأنه قريب من اثنين، فأما الأربعة ضعف ما ورد فيه النص، فلا يتبعه.

وأبويوسف يقول: هذا أمر بخلاف القياس، لا يتعدى مورد الشرع.

وأبو حنيفة يقول: إن علة ثبوته من اثنين، للاشتباه^(٢) والدعوة، وقد وجد في الثلاثة، والأربعة.

١٧٤١- قال (أبو حنيفة): إذا نعي للمرأة^(٣) زوجها، فاعتدت وتزوجت بزواج آخر، وجاءت بالأولاد، فجاء الأول حيًا فالأولاد للأول.

وقال أبويوسف: إن كان من وقت النكاح الثاني إلى وقت الولادة أقل من ستة أشهر، فالولد للأول، وإن كان أكثر منه^(٤)، فهو للثاني.

وقال محمد: إن كان من وقت ابتداء وطء الزوج الثاني إلى وقت الولادة أقل من سنتين، فهو للأول، وإن كان أكثر من سنتين فهو للثاني^(٥).

له: أنه في الوجه الأول احتمال أنه من وطء^(٦) الأول، واحتمل أنه من وطء الثاني، ونكاح الأول صحيح، فإلحاقه به أولى.

وفي الوجه الثاني: تيقنًا أنه ليس من الأول، فيجعل من الثاني.

لأبي يوسف: أنه متى كان من النكاح الثاني أقل من ستة أشهر تيقنًا أن العلوق ليس بعد النكاح^(٧) الثاني، فلا يكون منه. [أما]^(٨) إذا كان أكثر منه، يحتمل أنه منه. والمستفرش هو حقيقة، فكان الفراش له، فيلحق به.

(١) في ط (بالحديث من اثنين) بدل (من اثنين بالحديث) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ش، ز، ح، ق، ط، أ. (الاشتباه) بدل (للاشتباه) والأولى أنسب للسياق.

(٣) في ز، ح، ك، ق، ط، أ (إلى المرأة) بدل (للمرأة) والمعنى معهما واحد.

(٤) (منه) سقطت من ط. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٥) انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٦١، ١٦٢.

(٦) في ح، ك (الوطء) بدل (وطء) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ح (نكاح) بدل (النكاح) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يستقيم بدونها.

لأبي حنيفة: أن الفراش يوجب النسب - بالحديث^(١) - وهو ثابت لهما،
إلا أن^(٢) فراش الأول نكاحه^(٣) صحيح، والثاني فاسد، فاعتبار الصحيح
أولى.

-
- (١) يقصد حديث: «الولد للفراش وللماهر الحجر». رواه البخاري كتاب البيوع، باب تفسير
المشبهات. ج ٣ ص ٧٠، كما رواه في مواضع أخرى، ومسلم. كتاب الرضاع، باب الولد
للفراش، وتوقي الشبهات. حديث رقم ٣٦ ص ٣٧، ج ٢ ص ١٠٨٠، ١٠٨١.
- (٢) في ط (أن الأصح) بدل (إلا أن) والثانية أنسب للمعنى.
- (٣) في ش، ز، ك، ق، ط (ونكاحه) بدل (نكاحه) والأولى أنسب للمعنى .

باب ما قاله زفر

١٧٤٢- قال (زفر): جارية بين مسلم، وذمي، جاءت^(١) بولد فادعياه جميعاً، ثبت نسبه منهما.
وعندنا: يثبت من المسلم^(٢).
له: أن صحة الدعوة بالملك، وهما فيه سواء.
لنا: أن المسلم ترجح بالإسلام، لقوله - ﷺ -: «الإسلام يعلو»^(٣) ولأنه أنفع للصغير.
١٧٤٣- قال (زفر): وكذلك الجارية^(٤) بين الأب والابن إذا ادعى ولدها، فهو منهما عند زفر، لاستوائهما في الملك.
وعندنا: هو من الأب؛ لأن الأب لو^(٥) ادعى نسب ولد جارية الابن^(٦) يصح، والابن لو ادعى^(٧) ولد جارية الأب^(٨) يصح، فيرجح^(٩) الأب^(١٠).

-
- (١) في ق (فجاءت) بدل (جاءت) والمعنى معهما واحد.
(٢) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٩٧٠، والمبسوط ج ١٧ ص ١٢٨.
(٣) في ش، ق، ط، ز، ح، زيادة (ولا يعلو عليه) وفي ط، أ زيادة (ولا يعلو) والزيادة الثانية هي الأفضل، فلم أجد (عليه) في الروايات التي عثرت عليها. والحديث رواه الدارقطني، كتاب النكاح، باب المهر، حديث رقم ٣٠، عن عائذ بن عمرو المزني عن النبي ﷺ قال: «الإسلام يعلو ولا يعلو». ج ٣ ص ٢٥٢، ورواه البيهقي عن عائذ بنفس اللفظ، كتاب اللقطة، باب ذكر بعض من صار مسلماً بإسلام أبويه، أو أحدهما من أولاد الصحابة رضي الله عنهم، ج ٦ ص ٢٠٤.
(٤) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (المشتركة) وهي توضح المعنى.
(٥) في ز، ط (إذا) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.
(٦) في ش (للابن) بدل (الابن) والمعنى معهما واحد.
(٧) في ك زيادة (نسب) وهي توضح المعنى.
(٨) في ك، ق، ط (لا يصح) بدل (يصح) والصواب أنه لا يصح. (انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٢٧).
(٩) في ك، ط (فترجح) وفي ش، ز، ق (فترجح) بدل (فيرجح) والمعنى واحد.
(١٠) وقول زفر هو قياس، وقول الثلاثة استحسان، انظر المبسوط ج ١٧ ص ١٢٧، والبدائع

١٧٤٤- قال (زفر): جارية ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة، ولها مولى، ولا^(١) زوج لها، فادعى المولى نسب الأكبر، ثبت نسب الكل منه. وعندنا: يثبت للأكبر، ولا يثبت غيره، ما لم يدع^(٢). له: أن الجارية صارت أم ولد^(٣)، فالآخران ولدا أم ولد^(٤)، فيثبت ما لم ينفهما^(٥). لنا: أن الاستيلاء لا يظهر في المنفصل، ولأن تخصيص^(٦) الأول نفي لهما.

ج ٨ ص ٣٩٦٩.

- (١) في ش، (فلا) بدل (ولا) والثانية أنسب للسياق.
- (٢) في ز، ش، ك، ق، ط (لا يثبت ما لم يدع) بدل (يثبت للأكبر ولا يثبت غيره ما لم يدع) والثانية أكمل وأوضح. انظر البدائع ج ٨ ص ٣٩٧٥.
- (٣) في ك، ق، ط زيادة (له) وهي توضح المعنى.
- (٤) في ك، ق، ط (الولد) بدل (ولد) والمعنى معهما واحد.
- (٥) في ط زيادة (وبيان ذلك: أن الدعوة تستند إلى وقت علوق الأول، فتصير الجارية أم ولد له في ذلك الوقت) وهي توضح المعنى.
- (٦) في ط زيادة (الولد) وهي توضح المعنى.

باب ما قاله الشافعي

١٧٤٥- قال (الشافعي): دارّ في يد رجل^(١) ادعاهما رجلان، كل واحد منهما يدعي كله^(٢)، وصاحب اليد منكر، وأقاما^(٣) البينة، يقضى لمن خرجت القرعة له^(٤).
وعندنا: يقضى بينهما نصفان - وقد مر في كتاب العتاق في باب^(٥).
ومسألة دعوى اثنين ولدًا واحدًا، مر في كتاب اللقيط في باب^(٦).
١٧٤٦- قال (الشافعي): الخارج وذو اليد [إذا]^(٧) أقاما البينة على الملك المطلق، قُضي به لذي اليد.
وعندنا: للخارج^(٨).
له: أن بينة ذي اليد تأكدت^(٩) باليد، فكانت^(١٠) أولى بالقبول .
لنا: أن بينة الخارج أكثر إثباتًا، لأنها تثبت الملك من كل وجه، وبينة ذي اليد تثبت الملك، من وجه؛ لأن الملك من وجه ثابت له باليد^(١١)،
والبيّنات ترجح بكثرة الإثبات وقد عرف^(١٢).

-
- (١) في ط (إنسان) بدل (رجل) وتؤديان إلى المعنى المراد.
(٢) في ز، ك، ق، ط (كلها) بدل (كله) والأولى أفضل؛ لأن الغالب تأنيث لفظة الدار.
(٣) في ط (فأقاما) بدل (وأقاما) والمعنى معهما واحد.
(٤) في ك (له القرعة) بدل (القرعة له) والمعنى معهما واحد.
(٥) انظر المسألة (١٠٧٢).
(٦) انظر المسألة (١٢٩٨). وانظر البناية ج ٧ ص ٤٧٤، وفتح القدير مع العناية ج ٧ ص ٢٢٨، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٣١٦.
(٧) (إذا) سقطت من الأصل، أ، ح، . والأفضل ذكرها لاستقامة المعنى.
(٨) انظر المبسوط ج ١٧ ص ٣٢، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٨٠.
(٩) في ش، ز، ك، ق، ط (تأيدت) بدل (تأكدت) وتؤديان إلى معنى واحد.
(١٠) في ط (فكان) بدل (فكانت) والثانية أفضل لدالاتها على مؤنث وهو البينة .
(١١) في ش (من وجه) بدل (باليد) والثانية أنسب للمعنى.
(١٢) في ز، ش زيادة (تمامه في طريقة الخلاف) وفي ط زيادة (وقد عرف تمامه في المختلف)

١٧٤٧- قال (الشافعي): الغريم إذا ظفر من مال غريمه بخلاف جنس حقه له أخذه بغير رضاه.

وعندنا: ليس له ذلك^(١).

له: أنه مثل حقه في المالية، فله أن يأخذه لحقه^(٢) كما إذا ظفر بجنسه.
لنا: أنه لو سلم إليه خلاف جنس حقه؛ لم يلزمه إلا برضاه، فلا يكون أخذه إلا برضاه، والفقهاء فيه^(٤): أن هذا نوع معاوضة^(٥)، فلا تجوز إلا بالتراضي^(٦)، بخلاف ما إذا كان جنس حقه؛ لأنه لو سلمه^(٧) إليه يجبر على قبوله.

١٧٤٨- قال (الشافعي): مولى الأمة إذا أقر بوطئها، فولدت يثبت نسبه منه، من غير^(٨) دعوة^(٩)، إلا أن يقول: استبرأتها بحيضة، بعد الوطء، وحلف عليه.
وعندنا: لا يثبت إلا بدعوة^(١٠).

له: ما روى جابر: أن عمر - رضي الله عنه - رأى جارية تستقي^(١١) مع رجل على بئر، فقال عمر: لمن هذه؟ قال لفلان، قال^(١٢): لعله يظأها، فقالوا: نعم، [فقال]^(١٣): أما أنها لو ولدت ألزمتها ولدها^(١٤).

وتوضح مكان ورود هذا الخلاف.

- (١) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٦٢.
- (٢) في ح، ك، ق، ط، (بحق) بدل (لحقه) والثانية أنسب.
- (٣) في ش، ك، ق (لو) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.
- (٤) (فيه) سقطت من ش. وذكرها أفضل لاكتمال المعنى.
- (٥) في ط زيادة (لأنه يحتاج إلى المقاصة، وهو بيع) وهذه الزيادة توضح المعنى.
- (٦) في ز، ك، ق، ط (بدون التراضي) بدل (إلا بالتراضي) ومعناها واحد.
- (٧) في ق، ط (سلم) بدل (سلمه) والثانية أفضل لاستقامة المعنى.
- (٨) في ش، ز، ك، ق (بغير) بدل (من غير) والمعنى معهما واحد.
- (٩) في ط (دعواه) بدل (دعوة) والمعنى معهما واحد.
- (١٠) انظر الفقرة السابقة، (و انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٤١٣، والمبسوط ج ١٧ ص ٩٩، ١٠٠).
- (١١) في ح (تستتر) بدل (تستقي) والثانية أنسب للمعنى.
- (١٢) في ك، ط (فقال) بدل (قال) والمعنى معهما واحد.
- (١٣) سقط ما بين القوسين من الأصل. والمعنى لا يكتمل بدونها.
- (١٤) لم أجده هكذا إلا في المبسوط ج ١٧ ص ٩٩، وإنما المروي عن عمر - رضي الله عنه -

لنا: ما روي أن عمر - رضي الله عنه - أنه كانت له جارية، ويطؤها، فولدت ولدًا لا يشبه آل عمر، فنفاه، وقال: إني أعوذ بك أن يلحق بآل عمر من ليس لهم^(١).

وعن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه كان يطأ جارية له، فجاءت بولد، فلم يلزم^(٢) نسبه، وقال: أما إني كنت أطأها، ولا أريد^(٣) ولدها^(٤). وما رواه فهو^(٥) على سبيل المبالغة، والأمر^(٦) بالتحصين. يدل^(٧) عليه أنه لم يلزم^(٨) ولد جارية نفسه - فيما رويناه^(٩).

١٧٤٩ - قال (الشافعي): الأب إذا استولد جارية ابنه، فعليه العقر - وهو قول زفر - وعندنا: لا عقر عليه^(١٠).

له: أنه^(١١) ملكها مآلاً^(١٢) بالإعلاق، فما^(١٣) سبق الإعلاق من الوطء،

في كتب الحديث أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد رواه البيهقي، كتاب عتق أمهات الأولاد، باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له. ج ١٠ ص ٣٤٢ وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب البيوع والأقضية، باب في بيع أمهات الأولاد، حديث رقم ١٦٣٦، ج ٦ ص ٤٣٩. والطحاوي كتاب العتق، باب الأمة يطؤها مولاه، ج ٣ ص ١١٤.

(١) لم أجده هكذا إلا في المبسوط ج ١٧ ص ٩٩، وإنما روي عن عمر أنه باع أمهات الأولاد، ثم رجع - في كتب الحديث - رواه البيهقي في الكتاب والباب السابقين، ج ١٠ ص ٣٤٣، وابن أبي شيبة، في الكتاب والباب السابقين، ج ٦ ص ٤٣٨، وحديث رقم ١٦٣٤... وفي ش، ز، ح، ك، ق، ط (منهم) بدل (لهم) والأولى أنسب للمعنى.

(٢) في ش، ز، ق، ط (يلتزم) بدل (يلزم) والأولى أنسب للمعنى.

(٣) في ح (أدري) بدل (أريد) والثانية أنسب لموافقة معنى الحديث.

(٤) رواه الطحاوي، كتاب العتق، باب الأمة يطؤها مولاه. ج ٣ ص ١١٦.

(٥) في ز، ك، ق، زيادة (محمول) وهي توضح المعنى.

(٦) في ز، ح، ك، ق، ط، (في الأمر) بدل (والأمر) والأولى أفضل لأنها توضح الشيء الذي بالغ فيه.

(٧) في ط (دل) بدل (يدل) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ز، ك، ق، ط (يلتزم) بدل (يلزم) والأولى أبلغ في الدلالة على المعنى.

(٩) في ش، ز، ك، ق، ط (روينا) بدل (رويناه) والمعنى معهما واحد.

(١٠) انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٣٤، البدائع ج ٨ ص ٣٩٨٢.

(١١) في ط (إنما) بدل (أنه) والثانية أنسب للمعنى.

(١٢) (مآلاً) سقطت من ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(١٣) في ش، (ما) وفي ح (فيما) بدل (فما) والثالثة أنسب للمعنى.

خلا عن الملك، فيجب العقر^(١) إذا لم يجب الحد، للشبهة.
لنا: أنه يملكها^(٢) سابقًا على الوطاء، صيانة لمائة عن الضياع، ولفعله عن
الحرمة، لما عرف^(٣).

١٧٥٠- قال (الشافعي): المعتدة إذا لم تقر بانقضاء العدة حتى ولدت إلى أربع
سنين، ثبت نسبه^(٤) من الزوج.
وعندنا: لا يثبت لأكثر من ستين^(٥).

له: أنه يتصور بقاء المولود إلى^(٦) أربع سنين، فقد روي: أن
الضحاك^(٧) بقي في بطن أمه قريبًا من أربع سنين، وقد نبت أسنانه، وهو
يضحك، ولذلك سمي الضحاك^(٨).

لنا: ما روى عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: «الولد لا يبقى أكثر
من ستين، ولو بظل مغزل»^(٩). وما رواه فغير^(١٠) ثابت، وإن^(١١) ثبت فهو
نادر.

(١) في ش زيادة (عليه) وهي توضيح المعنى.

(٢) في ط (ملكها) بدل (يملكها) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ش، ط، ز زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وفي ك (وتمامه في المختلف)
وهاتا الزيادتان توضحان مكان ورود هذا الخلاف.

(٤) في ز (النسب) بدل (نسبه) والثانية أوضح.

(٥) انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٩٠، والمبسوط ج ١٧ ص ١٦٥ ص ١٦٦، ١٦٧.

(٦) في ز (المولود في البطن) وفي ك، ق، ط (الولد في البطن) بدل (المولود إلى) والمعنى
واحد.

(٧) لعله يكون الضحاك بن مزاحم، وهو ابن حبان. (انظر البناية ج ٤ ص ٨٣٢).

(٨) روى الدارقطني أن امرأة محمد بن عجلان كانت تحمل وتضع في أربع سنين، حديث رقم
٢٨٣، من كتاب النكاح، وروى الدارقطني أن امرأة ولدت ولد ابن أربع سنين قد استوت
أسنانه حديث رقم ٢٨٤، من كتاب النكاح، ج ٣ ص ٣٢٢، ٣٢٣، ورواهما أيضًا البيهقي
في كتاب العدد، باب ما جاء في أكثر الحمل، ج ٧ ص ٤٤٣، وروى البيهقي أيضًا أن
مالك بن أنس حملت به أمه في البطن ثلاث سنين. (المصدر السابق).

(٩) سبق تخريجه في المسألة (١٧٢٩).

(١٠) في ط (فهو غير) بدل (فغير) والمعنى واحد.

(١١) في ش (ولو) وفي ح، ق، ط (ولئن) بدل (وإن) والمعنى واحد.

باب جوابات مالك

١٧٥١- قال (مالك): رجلان ادعيا دارًا في يد الثالث^(١) فأقام^(٢) البنية أنها كلها ملكه^(٣)؛ يقضى بشهادة أعدل الفريقين .
وعندنا: يقضى بينهما نصفان^(٤) .
له: أن هذا يصلح للترجح^(٥) عند التعارض، فيرجح .
لنا: أنه لا ترجح^(٦)؛ لأن كل فريق^(٧) لو انفرد - وهو عدل - يقضى به،
فعند الاجتماع لا يتعطل أحدهما .

-
- (١) في ز، ش، ح، ك، ق، ط (ثالث) بدل (الثالث) والأولى أبلغ في أداء المعنى .
(٢) في ز، ش، ح، أ، ك، ق، (فأقاما) وفي ط (وأقاما) بدل (فأقام) والأولى والثانية أنسب؛
لأن المراد هنا أن الرجلين أقاما البنية .
(٣) (أنها كلها ملكه) سقطت من ز، ش، ك، ق، ط وسقوطها أفضل لاستقامة العبارة، إلا
إذا كانت العبارة (فأقام كل واحد منهما البنية أنها كلها ملكه) .
(٤) انظر المبسوط ج ١٧ ص ٤١، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٩٢٧، والمدونة ج ٥ ص
١٨٧ .
(٥) في ش، ز، ق، ط، أ (للترجيح) بدل (للترجح) والأولى أنسب للمعنى .
(٦) في ح، ق، ط، أ (ترجيح) بدل (ترجح) والأولى أنسب للمعنى .
(٧) في ق (كل واحد منهما) بدل (كل فريق) والمعنى معهما واحد .

كتاب الاقرار

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٧٥٢- قال (أبوحنيفة): إذا أقر رجل لرجل بمائة درهم، وأشهد شاهدين عدلين، ثم أشهد في موضع آخر شاهدين آخرين بمائة^(١)، أو أقل، أو أكثر، فعليه المالان.

وقال أبو يوسف ومحمد: عليه مال واحد. فإن تفاوتتا، فعليه أكثرهما^(٢).

لهما: أن الإقرار إخبار، والشيء قد يخبر عنه مرة بعد أخرى، فصار الثاني هو الأول، كما لو كان في مجلس واحد، وكما لو أشهد على كل إقرار شاهداً واحداً، أو فاسقين.

له: أنهما إقراران مختلفان، والمال مما يجب وقتاً بعد وقت فالظاهر أن الثاني غير الأول، بخلاف المجلس الواحد؛ لأنه جامع، وبخلاف إشهاد^(٣) الواحد؛ لأنه لا يغني^(٤) عن الإعادة.

١٧٥٣- قال (أبوحنيفة): إذا قال له علي ألف درهم من قرض أو ثمن بيع، وادعى أنها زيوف، أو نبهرجة، أو ستوقه، أو رصاص؛ لم يصدق - وصل أم^(٥) فصل.

وقال أبو يوسف ومحمد: يصدق إذا وصل^(٦).

(١) في، ز، ق (على مائة) بدل (بمائة) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩.

(٣) في ق (الإشهاد) بدل (إشهاد) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط (ينى) بدل (يغني) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ش، ز، ط (أو) بدل (أم) والمعنى معهما واحد.

(٦) انظر الجامع الصغير ص ٣٤٢، والمبسوط ج ١٨ ص ١٢. والبناء ج ٧ ص ٥٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٧٤.

لهما: أن اسم الدراهم ^(١) يستعمل فيما ذكرنا، إلا أنه تغير من حيث دعوى ^(٢) الزيادة، أو مجازاً بدعوى الستوة، فكان كالاستثناء، فيصبح موصولاً، لا مفصلاً.

له: أن مطلق إقراره ينصرف إلى الجياد، بدليل أنه لو اقتصر عليه، لزم ^(٣) الجياد. ولأن الظاهر أن الاستقراض والبيع يكون بالجياد؛ لأن الحاجة تندفع بها، فدعواه بعد ذلك أنها زيوف، أو كذا، تناقض ظاهر، فلا يصدق، كما إذا قال ^(٤) الخاتم لفلان، إلا أن فسه لي.

وروى عن أبي يوسف رواية أخرى: أن في البيع في دعوى الستوة ^(٥)، والرصاص، لا يصدق؛ لأن البيع يفسد به، والظاهر أنه كان جائزاً.

وجواب محمد عن هذا: أن هذا في الحقيقة إقرار ببيع فاسد. ولو قال: غصبت منه ألف درهم، أو أودعني ألف درهم، ثم قال: هي زيوف، أو نبهجة؛ يصدق - وصل أم ^(٦) فصل بالإجماع؛ لأنه لا دلالة ثمة، بل الإنسان يغضب ما يجد ويودع ما يجد، ولو ^(٧) قال: ستوة ^(٨)، أو رصاص: إن وصل صدق ^(٩)، بالحمل على المجاز، وإن فصل: لا؛ لأنه تغير ^(١٠) محض.

(١) في ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ زيادة (قد) وهي تؤدي إلى استقامة المعنى.

(٢) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (عيب) ولا تؤثر في تغير المعنى.

(٣) في ز، ح، ك، ش، ق، ط (لزمه) بدل (لزم) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (هذا) ولا تؤثر في تغير المعنى.

(٥) في ش، ز، ك، ط (الستوق) بدل (الستوة) - والمعنى معهما واحد. والمراد به الدراهم الذي غلب الغش فيها كالنحاس، والصفر على الفضة التي فيها. انظر طلبه الطلبة ص (٢٢٧).

(٦) في ش، ز، ط (أو) بدل (أم) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ش، ز، ك، ق زيادة (قال: ولو قال في الغصب والإيداع هي . . .) وهذه الزيادة توضح المعنى.

(٨) في ش، ز، ك، ق، ط (ستوق) بدل (ستوة) والمعنى معهما واحد. انظر طلبه الطلبة ص (٢٢٧).

(٩) في ط (يصدق) بدل (صدق) والمعنى معهما واحد.

(١٠) في ح، ك، ق (تغير) بدل (تغير) والمعنى معهما واحد.

١٧٥٤- قال (أبوحنيفة): [ولو قال]^(١): لفلان علي ألف درهم^(٢) ثمن متاع اشتريته منه، ولم أقبضه؛ لزم المال - وصل أم فصل -

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا وصل لم يلزمه شيء^(٣).

لهما: أنه منكر للوجوب، فصار كما لو قال: اشتريت^(٤) منك^(٥) الجارية^(٦). إلا إني لم أقبضها.

له: أنه أقر بالمال صريحًا، وادعى التأخير أبدًا؛ لأنه إذا لم يسلمها إليه، فأى متاع أتى به يقول: هذا ليس ذلك^(٧). ولو ادعى تأخير المطالبة مؤقتًا، لم يصدق، فهذا أولى^(٨)، ولو قال: له علي ألف درهم^(٩) ثمن خمر، فهو على هذا الخلاف^(١٠). والوجه ما بينا.

١٧٥٥- [قال]^(١١) (أبوحنيفة): ولو قال له رجل هذه الألف التي تركها أبوك وديعة لي، وقال آخر^(١٢): لي على أبيك ألف درهم دين، فقال: صدقتما، فالألف بينهما نصفان.

وقال أبو يوسف ومحمد: صاحب الوديعة أحق بها^(١٤).

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ. والمعنى لا يتم بدونه، وفي ح (إذا قال) بدل (ولو قال) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ك، ق زيادة (من) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٢٢. والبناء ج ٧ ص ٥٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٧٦.

(٤) في ح (اشتريته) بدل (اشتريت) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ك زيادة (هذه) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٦) في ز، ق، ط (جارية) بدل (الجارية) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ط (بذاك) بدل (ذلك) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ط زيادة (إلا أن هناك ما بدأ بالإقرار بالمال) وهي توضح المعنى.

(٩) في ك، ط زيادة (من) ولا أثر لها.

(١٠) في ك (الاختلاف) بدل (الخلاف) والمعنى معهما واحد. (انظر المصدر السابق). (انظر

البناء ج ٧ ص ٥٧٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٧٨).

(١١) سقط ما بين القوسين من الأصل، ط، والمعنى لا يكتمل بدونه.

(١٢) في ش، ز، ك (الآخر) بدل (آخر) والتذكير أنسب للسياق.

(١٣) في ق زيادة (الوارث) وهي توضح المعنى.

(١٤) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٤٥.

لهما: أن الوديعة تثبت في عين الألف، والدين يثبت في الذمة - أولاً - ثم ينتقل^(١)، فكانت الوديعة أسبق، وصار كما لو كان المورث حيًا، وقال لهما: صدقتما.

له: أن الوديعة لم تظهر [إلا]^(٢) والدين قائم، ظاهر، فيتحصان، كما لو أقر بالدين، ثم بالوديعة، وهذا لأن الإقرار من الوارث بالدين يتناول^(٣) التركة؛ لأنه حقه دون ذمة الميت، فوقعا معًا.

١٧٥٦- قال (أبوحنيفة): رجل مات وترك عبدًا، فقال العبد للوارث، أعتقني أبوك، وقال رجل آخر: لي على أبيك ألف درهم دين، فقال الوارث: صدقتما، فالدين أولى، ويسعى العبد في قيمته - قاله^(٤) في الجامع الصغير. وقال أبو يوسف ومحمد: لاسعاية عليه^(٥).

لهما: أن العتق والدين يثبتان معًا، فيثبت الدين، والعبد قد عتق، فلا يتعلق برقبته.

له: أن الإقرار بالدين أولى؛ لأن الدين يقضى من جميع المال - بكل حال - فيدفع العتق، ودفعه بالسعاية، فيسعى.

١٧٥٧- قال (أبوحنيفة): إذا أقر رجل^(٦) بسهم من داره فهو إقرار بالسدس. وقال أبو يوسف ومحمد: البيان إليه^(٧).

لهما: أنه مجمل؛ لأنه يصح أن يقال: سهم من سهمين، ومن ستة^(٨)

(١) في ق زيادة (إلى التركة) وهي توضح المعنى.

(٢) في الأصل (أولاً) والمعنى لا يستقيم بها.

(٣) في ش (يتناوله) بدل (يتناول) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش (قال) بدل (قاله) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) انظر الجامع الصغير ص ٤٣٢، والمبسوط ج ٨ ص ١٨٨، وذكر في الجامع الصغير أنه لا يعتق، ولا يسعى، عندهما. وأما في المبسوط فقد ذكر أنه يعتق ولا يسعى عندهما.

(٦) في ك، ق، ط (لرجل) بدل (رجل) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٦٧، ٦٨، والجامع الصغير ص ٤٢٨.

(٨) في ش، ك، ق، ط (ثلاثة) بدل (سته) والمعنى معهما واحد لأن المجال هنا للتمثيل.

أسهم، ومن عشرة^(١)؛ فصار كالجزء، والبعض^(٢) والشقص، والنصيب، والحق، والطائفة، والقطعة.

له: ما روى عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه سئل عن أوصى له رجل^(٣) بسهم من ماله. فقال: «له السدس»^(٤). ولأن السدس يخرج من ستة - وهو أعدل المخرج - لأنها مخرج النصف، والثلث، والسدس، وجملته مثل أصله. فأما ما يخرج من ثمانية، أو اثني عشر، أو أربعة وعشرين، أقل من جملتها، أو أكثر، يعرف عند الحساب، فكان أولى^(٥).
١٧٥٨- قال (أبوحنيفة): إذا قال: له علي ألف درهم أو علي هذا الجدار^(٦)، فعليه الألف.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يلزمه شيء^(٧).

لهما: أنه تردد في الوجوب عليه بإدخال كلمة (أو)، فصار كقوله: لك علي ألف^(٨)، أو لا شيء.

له: أنه أضاف الوجوب إلى ما يصلح للإضافة إليه، وإلى ما لا يصلح^(٩)، فيثبت ما يصلح به^(١٠)، وبطل^(١١) ما لا يصلح، كما لو أوصى بثلاث ماله

(١) في ط زيادة (أسهم) وهي توضح المعنى.

(٢) (البعض) سقطت من ك، ق، ط. وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ك، ق، ط (لرجل) بدل (له رجل) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٤) رواه البزار، والطبراني في الأوسط، عن ابن مسعود مرفوعاً، وفيه محمد بن عبيد الله العرزمي وهو ضعيف. (مجمع الزوائد، كتاب الوصايا، باب فيمن أوصى بسهم من ماله. ج ٤ ص ٢١٣).

(٥) في ز، ك، ح، ق، ط زيادة (بالتقدير) وهي تكمل المعنى

(٦) في ش، ز (الحداد) بدل (الجدار) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٧٢.

(٨) في ش، ق زيادة (درهم) وهي تميز العدد، وفي ح (الألف) بدل (ألف) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ش (إلى ما لا يصلح للإضافة إليه، وإلى ما يصلح) بدل (إلى ما يصلح للإضافة إليه، وإلى ما لا يصلح) والمعنى واحد.

(١٠) (به) سقطت من ش، ز، ح، ك، ق، ط. وعدم ذكرها أفضل.

(١١) في ط (وبيطل) بدل (وبطل) والمعنى معهما واحد.

لحي وميت^(١)؛ أنه^(٢) للحي. قوله: (٣) أدخل كلمة^(٤) (أو)، قلنا: ما أدخل^(٥) في الوجوب، بل في الموجب عليه^(٦) وقد بطل أحدهما، فتعين الآخر.

١٧٥٩- قال (أبو حنيفة): ولو قال لفلان عليّ كر حنطة، وكر شعير، إلا كر حنطة، وقفيز شعير، باستثناء^(٧) كر حنطة - باطل بالإجماع؛ لأنه استثنى الكل من الكل، واستثناء وقفيز شعير كذلك عنده^(٨).

وقال أبو يوسف ومحمد: يصح استثناء القفيز من الشعير، وعلى هذا الخلاف: إذا قال لعبده^(٩): أنت حرّ، وحرّ إن شاء الله، وأنت طالق ثلاثاً، وثلاثاً إن شاء الله^(١٠).

لهما: أن قوله: إلا كر حنطة لا يوجب الفصل؛ لأنه استثناء صحيح لفظاً، إلا أنه لا يفيد فائدة شرعية، فصار كقوله لفلان عليّ ألف^(١١) يافلان، إلا مائة^(١٢).

له: أنه أدخل بين الإقرار والاستثناء لغواً، فصار كالسكوت، وإذا يمنع إلحاق الاستثناء، كما لو قال: لفلان عليّ ألف درهم - سبحانه الله - إلا مائة، بخلاف قوله: يا فلان، لأنه يفيد التنبيه، فيليق بالاقرار.

(١) في ز، ك (أو لميت) بدل (وميت) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ز (فإنه) بدل (أنه) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ك زيادة (أنه) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٤) (كلمه) سقطت من ك. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٥) في ك، ق زيادة (كلمة أو) وهي توضح المعنى.

(٦) في ط (في حق من وجب له عليه) بدل (في الموجب عليه) والأولى أوضح في الدلالة على المعنى.

(٧) في ط (فاستثناء) بدل (باستثناء) والأولى أنسب للمعنى؛ لأنه يستأنف كلاماً جديداً.

(٨) في ط (قفيز من شعير عنده كذلك) بدل (قفيز شعير كذلك عنده) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ش زيادة (وامرأته) وهي تكمل المعنى؛ لأنه ذكر الإعتاق، ثم ذكر الطلاق.

(١٠) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩٠، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٦٧.

(١١) في ك زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

(١٢) في ز زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

١٧٦٠- قال (أبوحنيفة): إذا كتب صكاً فيه ذكر حق^(١)، وفيه بيان قدره، وأجله^(٢)، ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه - إن شاء الله - يبطل كله^(٣) وقال أبو يوسف ومحمد: ينصرف إلى ما يليه، وهو قوله: من قام بهذا الذكر - استحساناً^(٤).

لهما: أن الصك يكتب للاستيثاق، فالظاهر أنه لا يريد إلحاقه بالكل، ولأن الكتاب كالخطاب، وفي الخطاب لا بد من انقطاع النفس، فلا يلحق الاستثناء ب كله.

له: أنه^(٥) نظم بين كلمات - من غير فصل - والحق به الاستثناء، فيصرف^(٦) إلى الكل، كالملفوظ به^(٧)، وقوله: أن^(٨) الصك يكتب للاستيثاق، قلنا: وقد يكتب على وجه الإبطال^(٩) لغرض، وأما تخلل النفس، قلنا: [توالي]^(١٠) السطور والكلمات ههنا، [كاتصال]^(١١) الكلام حقيقة.

١٧٦١- قال (أبوحنيفة): ولو قال: له^(١٢) علي دراهم كثيرة، ففي قياس قوله يلزمه عشرة، وكذا في دنائير كثيرة.

وقال: أبو يوسف ومحمد: يلزمه مائتا درهم، وفي الدنائير عشرون^(١٣).

-
- (١) في ش، ز، ح زيادة (فلان) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
 - (٢) في ز، ك، ق زيادة (وصفته) وهي تكمل المعنى.
 - (٣) في ك (ينصرف إلى كله) بدل (يبطل كله) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٤) انظر الجامع الصغير ص ٣٢٤، طلبة الطلبة ص ٢٧٨.
 - (٥) في ط زيادة (متى) ولا معنى لها.
 - (٦) في، ز، ك، ق، ط (فينصرف) بدل (فينصرف) والمعنى معهما واحد.
 - (٧) (به) سقطت من ش، ز، ك، ق، ط، أ. وسقوطها لا يؤثر في تغيير المعنى.
 - (٨) (أن) سقطت من ك، ولا يتغير المعنى بسقوطها، وفي ط (بأن) بدل (أن) والمعنى معهما واحد.
 - (٩) في ش، ك (للإبطال) بدل (على وجه الإبطال) والثانية أفضل لوضوح المعنى بها.
 - (١٠) في الأصل (إلى) ولا يستقيم المعنى معها.
 - (١١) في الأصل (لاتصال) ولا يستقيم المعنى معها.
 - (١٢) (له) سقطت من ك، ق والمعنى لا يتغير بسقوطها.
 - (١٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩٨، والبنية ج ٧ ص ٥٤٤، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٨٦.

لهما: أن هذا القدر كثير^(١)، يوجب الغنى، وتجب فيه الزكاة.
له: أنه أقصى ما يذكر بلفظة جمع^(٢) عند^(٣) قرانه العدد^(٤).

١٧٦٢- قال (أبوحنيفة): إذا أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان، ثم أخذه، أو قال: أعرت فلانًا ثوبي، ثم أخذته، أو قال: أسكنته داري^(٥)، ثم أخذتها^(٦)، وقال الآخر: الثوب، والدار لي، أو قال: فلان^(٧) خاط ثوبي هذا بدرهم، ثم قبضته منه، وقال الآخر: هو ثوبي - ففي الاستحسان، وهو قول أبي حنيفة أولاً - القول قول المقر.

وقال أبو يوسف ومحمد - وهو القياس -: القول قول المقر له^(٨).

لهما: أن المقر أقر له باليد، وادعى الاستحقاق، فلا يصدق، كما إذا قال: أخذت منك ألف درهم، كانت وديعة لي عندك.

له: أنها في يده للحال، وإنما أقر أنه أثبت للغير^(٩) عليه يدًا، فكان القول قوله في كفيته، كما إذا كانت الدار معروفة أنها له، بخلاف الوديعة؛

(١) في ز، ح، ك، ق، ط زيادة (لأنه) وهي تزيد المعنى وضوحًا.

(٢) في ز، ش، ق (بلفظ الجمع) وفي ح (بلفظة الجمع) بدل (بلفظة جمع) والمعنى معها واحد.

(٣) (عند) سقطت من ش، ح. وذكرها أفضل لاستقامة المعنى. وفي ز زيادة (عند) ولا أثر لهذه الزيادة.

(٤) في ز، ش، ك، ق، ط (بالعدد) بدل (العدد) والمعنى معهما واحد، وفي ط زيادة (لأن) لفظة الدراهم لاتقال فيما زاد على العشرة) وهي توضح المعنى.

(٥) في ك زيادة (هذه) ولا أثر لها.

(٦) في ش زيادة (المقر عليه) ولا معنى لها.

(٧) (فلان) سقطت من ك وذكرها أفضل لاكتمال المعنى. وفي ق، ط، (خاط فلان) بدل (فلان خاط) والمعنى واحد.

(٨) في ك، ط، ق (وقال آخر - وهو القياس -: القول قول المقر له - وهو قولهما) بدل (وقال أبو يوسف ومحمد - وهو القياس - القول قول المقر له) والعبارة الأولى توضح القول الآخر لأبي حنيفة، والعبارة الثانية تناسب طريقة الكتاب. (انظر الجامع الصغير ص ٣٤١، والمبسوط ج ١٨ ص ١٠٩، والبنية ج ٧ ص ٥٨٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٨٠).

(٩) في ز، ق (للمقر) بدل (لغير) والثانية أنسب للمعنى.

لأنه^(١) ما أقر باثبات اليد من جهة حتى^(٢) قال: أودعتها^(٣) ألف درهم، ثم أخذتها، أو قال: كانت لي وديعة عنده فأخذتها، قالوا: القول قوله^(٤)، وهذا بخلاف^(٥) قوله: قبضت^(٦) من فلان ألف درهم كانت لي عليه.

أو قال: أقرضت فلانا ألفاً، ثم أخذتها، وأنكر الآخر؛ لأنه جعل القول قوله، ولا^(٧) ينتفى الضمان؛ لأن استيفاء الدين مضمون بالمثل، ثم يلتقيان قصاصاً - على ما عرف - فكان مقرراً بالضمان، مدعيًا للبراءة.

١٧٦٣- قال (أبو حنيفة): إذا اتفق رجلان في سر^(٨) بحضرة شهود^(٩) على أن يتبايعا تلجئة^(١٠) بشئ فخانه^(١١) البائع، ثم قال المالك^(١٢) في مجلس آخر: بعثك بألف، وقال آخر قبلت، ثم اختلفا، فقال أحدهما: بنينا على تلك المواضع، وقال آخر^(١٣): استأنفناه؛ فالبيع جائز، والقول قول من يدعى جوازه.

(١) في ش، ز، ك، ق (لأن ثمة) وفي ط (لأن ثم) بدل (لأنه) والمعنى معها واحد.
(٢) في ز زيادة (إذا) وفي ش، ح، ك، ق، ط زيادة (لو) وهاتان الزيادتان كل منهما تكمل المعنى.

(٣) في ط (أودعته) بدل (أودعتها) والأولى أنسب للمعنى.
(٤) في ك، ط (القول قول المقر) بدل (القول قوله) والمعنى معهما واحد، وفي ك، ط، ق، أ زيادة (عنده) وفي ش، ز زيادة (عند زفر). والزيادة الأولى أفضل؛ لأن المراد بالضمير هو أبو حنيفة. (انظر البناية ج ٧ ص ٥٨٢).

(٥) في ش (الخلاف) بدل (بخلاف) الثانية أنسب للمعنى.
(٦) في ش، ز، ط (اقتضيت) بدل (قبضت) والمعنى معهما واحد.
(٧) في ش، ز، ك، ق (لأنه إن جعل القول قوله لا ينتفى) بدل (لأنه جعل القول قوله، ولا ينتفى) والمعنى معهما واحد. وفي ط (أن القول قول المقر له؛ لأننا وإن جعلنا القول قول المقر لا) بدل (لأنه جعل القول قوله ولا) والمعنى مع العبارتين واحد.

(٨) في ش، ز، ك، ق، ط (السر) بدل (سر) والمعنى معهما واحد.
(٩) في ش، ز، ك، ق، ط (الشهود) بدل (شهود) والمعنى معهما واحد.
(١٠) بيع التلجئة هو العقد الذي يباشره إنسان عن ضرورة، ويصير كالمدفع إليه. (التعريفات الفقهية ص ٢١٣).

(١١) في ش، ز (لشيء يخافه) وفي ح، أ، ك، ق، ط (بشيء مخافة) وبدل (بشيء فخانه). الأولى والثانية أنسب للمعنى؛ لأن البائع لا يلجأ إلى البيع بهذه الطريقة إلا لأنه يخاف شيئاً.

(١٢) في ط (البائع) بدل (المالك) والمعنى معهما واحد، لأن المالك هو البائع هنا.

(١٣) في ش، ز، ح، ق، ط، أ (الآخر) بدل (آخر) والأولى أنسب للسياق.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو فاسد مالم يتصادقا أنهما أعرضا عن تلك المواضة^(١).

لهما: أن المواضة تثبت [باتفاقهما]^(٢)، فكان الحكم له، مالم يثبت خلافه^(٣).

له: أنهما اختلفا في الجواز، والظاهر يشهد لمدعي الجواز.

١٧٦٤- قال (أبو حنيفة): إذا تواضعا في السر على البيع بألف درهم، وتعاقدا في العلانية على ألفين، على أن الزيادة سمعة^(٤)، وتصادقا على ذلك، أو قامت به البيعة، فالثلث ألفان.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو ألف^(٥).

لهما: أن البيع يستغني^(٦) عن الألف الزيادة^(٧)، وقد جعلاه^(٨) هزلاً، فجعل^(٩) هزلاً^(١٠)، كما في النكاح.

له: أنه البيع لا يصح إلا بالثلث، والثلث المذكور ألفان، فيتعلق العقد بكله، بخلاف النكاح؛ لأنه يصح بدون تسمية المهر^(١١).

١٧٦٥- قال (أبو حنيفة): إذا أقرت المرأة بنكاح رجل، وماتت ثم صدقها الزوج^(١٢)، لم يجز تصديقه.

(١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٢٤.

(٢) في الأصل (باتفاقها) وهو وهم من الناسخ.

(٣) في ط (بخلافة) بدل (خلافه) والثانية أنسب للسياق.

(٤) في ط (الرياء والسمعة) بدل (أن الزيادة سمعه) والثانية أنسب للسياق، وللمعنى.

(٥) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٢٤، ١٢٥.

(٦) (يستغني) سقطت من ق. والمعنى لا يتم بدونها، وفي ط (مستغني) بدل (يستغني) والمعنى معهما واحد. إلا أن في الأولى يجب حذف حرف العلة في آخره، لأنه اسم فاعل نكرة، ولم يضاف إلى معرفة.

(٧) في ز، ح، ك، ق، ط، أ (الزائدة) بدل (الزيادة) والأولى أنسب للمعنى.

(٨) في ز، ط (جعلاه) بدل (جعلاه) والثانية هي الصواب؛ لأن المراد هنا البائع والمشتري.

(٩) في ز (فصار) بدل (فجعل) والمعنى معهما واحد.

(١٠) (فجعل هزلاً) سقطت من ط. وذكرها أفضل لاكتمال المعنى.

(١١) في ز (التسمية) بدل (تسمية المهر) والثانية أفضل لوضوحها.

(١٢) في ز (الرجل) بدل (الزوج) والمعنى معهما واحد.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز - وعليه مهرها - وله الميراث منها^(١).
 لهما: أن الإقرار بالنكاح لا يبطل بالموت، بدليل أنه لو أقر الزوج
 فصدقته^(٢) بعد موته - صح ولها المهر، والميراث^(٣)، فيلحقه التصديق.
 له: أن بموتها زال النكاح بجميع علاقته، فبطل إقرارها. بخلاف جانبه؛
 لأن علائق النكاح بعد موته قائم^(٤)، وهي العدة، وغيرها.
 ١٧٦٦- قال (أبو حنيفة): غلام في يد رجل، فقال: أنا ابن فلان، وأمي أم ولد
 له، وقال ذو اليد: أنت عبدي وأمك أمتي، وقال المقر له: هو ابني،
 فالقول قول ذواليد. وكذلك^(٥)، لو قال لذي اليد: أنا ابنك من أم ولدك
 هذه^(٦)، وكذبه المولى.
 وقال أبو يوسف ومحمد: القول قول الغلام^(٧).
 لهما: أنه لم يقر بالرق، بل ادعى أنه علق حرًا.
 له: أنه أقر بالرق، حيث أقر برق الأم. فدعوى الحرية، دعوى عارض.
 ١٧٦٧- قال (أبو حنيفة): العبد المأذون إذا حجره الولي وفي يده مال، فأقر لرجل
 بدين - صح^(٨). ويقضى من هذا المال.
 وقال أبو يوسف ومحمد: لا يصح^(٩).
 لهما: أنه أقر وهو محجور، فلا ينفذ إقراره على الولي كما إذا انتزع المال
 من يده، ثم أقر.

-
- (١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٤٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٠٥، ٤٦٠٦.
 (٢) في ق (وصدقته) بدل (فصدقته) والمعنى معهما واحد. وفي ز، ق زيادة (المرأة) وهي
 توضيح المعنى.
 (٣) في ش، ز، ك، ط (الميراث والمهر) بدل (المهر والميراث) والمعنى معهما واحد.
 (٤) في ق (قائمة) بدل (قائم) والأولى أفضل لدلائلها على العلائق.
 (٥) في ق (وكذا) بدل (وكذلك) والمعنى معهما واحد.
 (٦) (هذه) سقطت من ز، والمعنى لا يتغير بسقوطها.
 (٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٥٥.
 (٨) في ط (يصح) بدل (صح) والمعنى معهما واحد.
 (٩) انظر البدائع ج ٤٥٥٥، ٤٥٥٦، والمبسوط ج ٢٥ ص ٨٤.

له: أن حجر المولى لا يقطع علائق تجارته^(١) المتقدمه، فإنه لو^(٢) أقر باستيفاء ثمن ما باعه، يصح، و هذا من علائق تجارته^(٣)، وثمن ما اشتراه حال إذنه، وأما إذا انتزع المال من يده، قلنا: لو انتزع حالة الإذن، منع^(٤) جواز إقراره، فههنا^(٥) أولى، والفقه فيه^(٦): أن سبب نفاذ إقراره اليد، وقد زالت يده^(٧).

-
- (١) في ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ (تجارته) بدل (تجارته) والمعنى معهما واحد. وفي ك، ق زيادة (وثمن ما اشتراه) وفيها زيادة تفصيل للمعنى.
- (٢) (لو) سقطت من ط. وإثباتها أفضل لاكتمال المعنى.
- (٣) في ط زيادة (وهو) ولا معنى لهذه الزيادة.
- (٤) في ط (يمنع) بدل (منع) والمعنى معهما واحد.
- (٥) في ش (ههنا) وفي ز (فهذا) بدل (فههنا) والمعنى معها واحد.
- (٦) في ز (في ذلك) بدل (فيه) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٧) في ش (اليد) بدل (يده) والمعنى معهما واحد. و (يده) سقطت من ز وذكرها أفضل لإيضاح المعنى .

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٧٦٨- قال (أبيوسف): إذا قال: له علي ألف درهم - فيما أعلم - أو قال: في علمي؛ لزمه المال^(١).

وقال أبوحنيفة ومحمد: لا يلزمه^(٢).

له: أنه إثبات العلم بما أقر به، فيوجب^(٣) تأكيداً، كما لو قال: قد علمت.

لهما: أن هذا يذكر للشك^(٤)، فصار كقوله: فيما أحسب، أو أظن، بخلاف قوله: علمت؛ لأنه للتحقيق دل على الفرق: أن الشاهد لو قال: أشهد على فلان بألف^(٥) - فيما أعلم - أو قال الرجل: ليس^(٦) على فلان شيء^(٧) فيما أعلم^(٨)، ثم ادعى^(٩)؛ لا تقبل شهادة الشاهد. وتصح دعوى هذا الرجل بعد ذلك. وفي قوله: علمت، تقبل الشهادة، ولا تصح دعوى الرجل.

١٧٦٩- قال (أبيوسف): المأذون إذا أقر أنه افتض حره أو أمة، أو صبية بأصبعه؛ لزمه^(١٠) للحال.

(١) (المال) سقطت من ق. والإثبات أفضل لزيادة إيضاح المعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩٤، حاشية ابن عابدين ج ٨ ص ٢١٠.

(٣) في ط (يوجب) بدل (فيوجب) والمعنى معهما واحد.

(٤) في هامش نسخة ز (عرفاً).

(٥) في ز، ك، ق، ط (أشهد أن لفلان على فلان ألفاً) بدل (أشهد على فلان بألف) والأولى أوضح.

(٦) في ط زيادة (لي) وذكرها وعدمه سواء.

(٧) (شيء) سقطت من ش، ق، و ذكرها أفضل لاكتمال المعنى.

(٨) في ق زيادة (أو في علمي) وهي توضح المعنى.

(٩) في ق زيادة (عليه مالا) وهذه الزيادة توضح المعنى.

(١٠) في ق زيادة (قد) ووجودها وعدمه سواء.

(١١) في ز زيادة (الضمان) وهي توضح المعنى.

وقال أبوحنيفة ومحمد: لا يلزمه للحال^(١).
له: أنه أقر بضمان المال؛ لأنه يؤمر المولى فيه بالدفع^(٢)، أو الفداء،
فصار كمال الآخر^(٣).
لهما: أنه أقر بأن الجناية^(٤) حقيقة، فلا يصح في حق المولى، كما إذا أقر
بقطع يدها، أو بفقء^(٥) عينها.
قوله: هذا ضمان مال، قلنا: بلى لكنه لم يجب بدلاً عما هو مال. وهذا
لا يملكه المأذون.
١٧٧٠- قال (أبيوسف): ولو أقر أنه تزوجها، ثم افتضاها بالوطء^(٦).
عند أبي حنيفة ومحمد: لا يختلف الجواب، وعند أبي يوسف: لا يلزمه
للحرة؛ لأن النكاح ليس بتجارة، والعبد ما يلزمه بالنكاح متأخر^(٧) المطالبة
[به]^(٨) إلى أن يعتق، والحرّة لما تزوجته فقد رضيت بالتأخير، وفي الأمة:
إن أنكر مولى الأمة إنكاحها منه يضمن للحال؛ لأنه ضمان مال، وإن أقر
مولاه^(٩)، ومولاه منكر للنكاح؛ لم يضمن العبد؛ لأن مولاه أقر أنه لا
يلزمه بالافتضا، بل بالنكاح، وذلك يتأخر إذا كان بغير إذن مولاه^(١٠).
١٧٧١- قال (أبيوسف): أمه في يد رجل، فقالت: أنا أم ولد فلان^(١١)، أو

-
- (١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٤٨، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٢٩.
(٢) في ق (لأنه لو كان ظاهرًا يباع فيه، أو يقضي السيد، ولا يؤمر المولى فيه بالدفع) بدل
(لأنه يؤمر المولى فيه بالدفع) والثانية أفضل؛ لأنها أدت المعنى باختصار.
(٣) في ش، ز، ح، ك، أ، ق، ط (آخر) بدل (الآخر) والأولى أنسب للسياق.
(٤) في ش، ز، ق (إقرار بالجنائية) وفي ح، ك، ط، أ (أقر بالجنائية) بدل (أقر بأن الجنائية)
والأولى والثانية أنسب للمعنى.
(٥) في ز، ك، ق، ط (فقء) بدل (بفقء) والمعنى معهما واحد.
(٦) (بالوطء) سقطت من ش، ز، ق، ك. والمعنى لا يكتمل بدونها.
(٧) في ط (بتأخير) بدل (تأخر) والثانية أنسب للمعنى. إذا المراد أن ما يلزم العبد بالنكاح لا
يطلب به إلا بعد العتق.
(٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، ز. وإثباتها يؤدي إلى وضوح المعنى.
(٩) في ط زيادة (بتزويجها) وهي توضيح المعنى.
(١٠) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٤٩.
(١١) في ك (لفلان) بدل (فلان) والمعنى معهما واحد.

مدبرته، أو مكاتبته، وصدقها فلان، وقال ذو اليد: بل أنت أمة لي؛ فالقول قولها.

وقال أبوحنيفة ومحمد: هي لذي اليد^(١).

له: أنها ادعت شعبة من شعب العتاق، فصار كأنها^(٢) ادعت حرية الأصل. لهما: أنها أقرت بالرق، ثم قصدت^(٣) إخراجها من يد ذي اليد، أو إثبات ملك كسبها من جهة الغير، وهي في ذي اليد حقيقة، فلا تصدق عليه، وصار كما لو قال المقر له ههنا، أنت أمة لي؛ أنها لذي اليد. وعلى هذا الخلاف: إذا قالت: أنا معتقة فلان، وصدقها فلان.

١٧٧٢- قال (أبويوسف): رجل في يديه مال، قال^(٤) لرجل: ماتت أختك، وهي زوجتي - وتركت هذا المال ميراثاً بيني وبينك، نصفه لي، ونصفه لك. وقال فلان، كله لي؛ لأنك لست بزوجه؛ لا يأخذ الأخ إلا النصف. وقال أبوحنيفة ومحمد: الأخ يأخذ كل المال، ولا شيء لذي اليد، مالم يثبت الزوجية بالينة^(٥).

له: أن المال في يده، ولم يقر للأخ إلا بالنصف^(٦) والأخ يدعي الزيادة، وهو ينكر.

لهما: أنه الأخوة تثبت بتصادقهما، وهو سبب لاستحقاق^(٧) الكل، مالم يثبت الزوجية، [والأخ ينكر الزوجية]^(٨)، فلا تثبت إلا بحجة.

(١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٥٤.

(٢) في ش زيادة (حرة) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٣) في ش (تصدقت) بدل (قصدت) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط (فقال) بدل (قال) والمعنى معهما واحد.

(٥) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٦٠٩.

(٦) في ط (في النصف) بدل (بالنصف) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ز، ح، ق، أ (استحقاق) بدل (لاستحقاق) والمعنى معهما واحد.

(٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ. وذكرها أفضل لاستقامة المعنى.

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

١٧٧٣- قال (محمد): دار بين رجلين، أقر أحدهما بيت بعينه [فيها] ^(١) لرجل ^(٢)، وأنكر صاحبه، فهذا الإقرار في الحال لا ^(٣) يصح - وهو قول أبي حنيفة وأحدى الروایتين عن أبي يوسف ^(٤) - لأن فيه ضرر شريكه ^(٥)؛ لأن شريكه لو قاسمه ربما يتفرق نصيبه، لكن [للمقر] ^(٦) له أن يطلب القسمة حتى يستوفي حقه من نصيب المقر، فإذا قَسَمَا ^(٧)، ووقع ^(٨) البيت في نصيب المقر أخذه، ولا يُشكّل، وإن وقع في نصيب شريكه، فنصف الدار الذي وقع في نصيب المقر يكون بينه وبين المقر له، على مقدار نصيبهما، يضرب المقر له بنصف ذراع ^(٩) البيت، والمقر بحقه، حتى لو كان الدار مائة ذراع، والبيت ^(١٠) عشرة أذرع: يضرب للمقر ^(١١) له بخمسة أذرع، والمقر بخمسة وأربعين ذراعاً.

(١) سقط ما بين القوسين، من الأصل، والمعنى لا يكتمل بدونه.

(٢) في ق زيادة (آخر) وهي توضح المعنى.

(٣) في ش، ز، ك، ط (لم) بدل (لا) والمعنى معهما واحد.

(٤) قوله (وهو قول أبي حنيفة، وأحدى الروایتين عن أبي يوسف) سقط من ش، ز، ح، ك، ق، ط وإثباتها هو الصحيح؛ لأن إقرار أحدهما ببيت بعينه لرجل، وإنكار صاحبه في الحال لا يجوز في ظاهر الرواية، وفي رواية عن أبي يوسف: يجوز. (انظر المبسوط ج ١٨ ص ٥٢).

(٥) في ش، ز، ك (لشريكه) وفي ق (الشريك) وفي ط (بشريكه) بدل (شريكه) والمعنى معها واحد.

(٦) في الأصل (المقر) والمعنى لا يستقيم بها.

(٧) في ش، ز، ك، ق، ط (اقتسما) بدل (قَسَمَا) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ط (فإن وقع) بدل (ووقع) والثانية أنسب للسياق.

(٩) في ش، ز، ح، أ، ك، ق، ط (ذرع) بدل (ذراع) والأولى أنسب للمعنى.

(١٠) في ش، ز، ح، أ، ك، ق، ط زيادة (منها) وهي توضح المعنى.

(١١) في ز، ش، ك، ق، ط، أ (المقر) بدل (للمقر) والمعنى واحد.

وقال أبوحنيفة وإحدى الروایتين [عن أبي يوسف] ^(١): المقر له يضرب بكل
 ذرع ^(٢) البيت: عشرة أذرع، والمقر بخمسة وأربعين.
 وروي عن أبي يوسف رواية أخرى: أنه يجوز إقراره في نصف البيت،
 ولا ^(٣) يحتاج إلى القسمة ^(٤).
 لمحمد: أنه أقر بالبيت، ونصف البيت ملكه، ونصفه ^(٥) ملك شريكه،
 فيصح إقراره في ملكه، لا في ملك غيره ^(٦).
 لهما: أنه لو وقع البيت كله في نصيبه، كان كله ^(٧) للمقر له، فإذا وقع في
 نصيب شريكه، ووصل بدله إليه، له أن يأخذ كل بدله، كمن أقر بعبد
 لرجل ثم قتل العبد، وضمن القاتل قيمته، هي ^(٨) للمقر له.
 ١٧٧٤- قال (محمد): مريض مرض الموت إذا أقر بدين لرجلين، وأحدهما وارثه،
 وتكاذبا ^(٩) المقر لهما؛ يجوز إقراره في حق الأجنبي.
 وقال أبوحنيفة وأبيوسف: بطل إقراره أصلا ^(١٠).
 له: أن إقراره للوارث لم يصح، فلم ^(١١) تثبت الشركة له ^(١٢)، فتصح
 للأجنبي - كما لو أوصى لوارثه، ولأجنبي -
 لهما: أنه ما أقر إلا بمال مشترك، فإذا لم تثبت ^(١٣)

-
- (١) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ. وإثباتها أفضل لاكتمال المعنى.
 - (٢) في ش، ق (ذراع) بدل (ذرع) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٣) في ز (فلا) بدل (ولا) والمعنى معهما واحد.
 - (٤) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٥٣.
 - (٥) في ط (ونصف) بدل (ونصفه) والمعنى واحد معهما.
 - (٦) في ز (شريكه) بدل (غيره) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
 - (٧) (كله) سقطت من ط. وإثباتها أفضل لايضاح المعنى.
 - (٨) في ش، ك، ق، ط (فهى) بدل (هي) والمعنى معهما واحد.
 - (٩) في ش، ح، ك، ق، ط، أ (تكاذب) بدل (تكاذبا) والأولى أوفق لقواعد النحو؛ لأنه لا
 يصح اجتماع الضمير مع الاسم الظاهر الذي يدل عليه.
 - (١٠) (أصلا) سقطت من ط. وذكرها أفضل لتأكيد المعنى (انظر المبسوط ج ١٨ ص ٣٦).
 - (١١) في ز، ط (ولا) بدل (فلم) والمعنى معهما واحد.
 - (١٢) (له) سقطت من ش، ق، ط والأفضل إثباتها لزيادة الإيضاح.
 - (١٣) في الهامش في نسخة (ز) (أي الشركة). وفي ش زيادة (بهذه) وهي توضح المعنى.

الصفة^(١)، بطل^(٢) أصلاً، كما لو تصادقا.

١٧٧٥- قال (محمد): إذا قال: له علي ألف درهم إلا دينار فالقياس - وهو قول محمد وزفر - أن^(٣) يلزمه الألف، ولا يصح الاستثناء.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يصح^(٤)، وي طرح من الألف قيمة الدينار، وكذا^(٥) لو قال: إلا فلس، أو إلا^(٦) كر حنطة، أو عددًا متقاربًا^(٧).

له: أنه استثنى خلاف الجنس، فلا يصح، كما لو قال: إلا شاة، أو^(٨) ثوبًا، وصار كما لو^(٩) قال: بعثك هذا العبد بألف درهم إلا دينار، أنه^(١٠) يفسد البيع^(١١).

لهما: أنه استثنى مقدارًا من مقدور^(١٢)، وهو^(١٣) جنسه معنى، وهذا يكفي للاستثناء، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾^(١٤)، وأما فساد البيع فلأن فيه^(١٥) نوع جهالة، وأنه^(١٦) يفسد البيع، دون الإقرار،

(١) في الهامش في نسخة (ح) (أي صفة الشركة). وفي ك، ق، ط (الشركة) بدل (الصفة) والأولى أوضح في الدلالة على المراد.

(٢) في ق (بطلت) بدل (بطل) والثانية أفضل لدلالاتها على الإقرار.

(٣) (أن) سقطت من ش، ك، وإثباتها أفضل لمناسبة السياق، وفي ط (أنه) بدل (أن) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ك زيادة (الاستثناء) وهي توضح المعنى.

(٥) في ط (وكذلك) بدل (وكذا) والمعنى معهما واحد.

(٦) (إلا) سقطت من ط. وإثباتها أفضل لاكتمال المعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٨٧، والبنية ج ٧ ص ٥٦٤، البدائع ج ١٠ ص ٤٥٦٤.

(٨) في ط (ولا) بدل (أو) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٩) (لو) سقطت من ش. والمعنى لا يستقيم بدونها.

(١٠) (أنه) سقطت من ط. وإثباتها يؤكد المعنى.

(١١) في ك زيادة (ولو كان معلومًا لصح) وهي توضح المعنى.

(١٢) في ط، أ (مقدر) بدل (مقدور) والأولى أنسب للمعنى.

(١٣) في ط زيادة (من) ولا أثر لها.

(١٤) سورة مريم: ٦٢، وفي ط زيادة (وهو جنس معنى؛ لأنه مسموع) وفيها زيادة إيضاح للمعنى.

(١٥) في ط (ثم) بدل (فيه) والثانية أنسب للمعنى.

(١٦) في ز (فأنه) بدل (وأنه) والمعنى معهما واحد.

بخلاف الشاه، لما ذكرنا^(١) في باب الشافعي^(٢).

١٧٧٦- قال (محمد) : لو^(٣) أقر مسلم قد كان حربياً: أنه أخذ في [حربه]^(٤) من فلان ألف درهم، وقال فلان أخذتها مني بعد إسلامك، [لا يضمن عند محمد، وعندهما يضمن]^(٥)، وكذا لو أقر المسلم أنه أخذ من هذا الحربي في^(٦) الحرب، وقال الحربي: أخذته بعد الإسلام، وكذا لو أقر أنه أنلف على هذا خمراً، أو خنزيراً - بعد إسلامه - وقال هو: لا^(٧) بل فعلته قبل إسلامي. وكذا إذا^(٨) أعتق الرجل عبده، ثم قال قطعت يدك، أو استهلك مالك قبل العتق، وقال هو: لا، بل بعده - ضمن المال عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وعند محمد: لا يضمن^(٩). وأجمعوا^(١٠) أنه لو كان المال قائماً أخذ منه المال.

له: أنه أسند الإقرار إلى حالة معهودة، نافية^(١١) للضمن، فيصدق، كما

(١) في ش، ز، ق (لما نذكره) وفي ك، ط (لما نذكر) وفي ح (كما في) بدل (لما ذكرنا) والأولى والثانية أفضل؛ لأن التعبير بالمضارع أنسب للمعنى هنا؛ لأن باب الشافعي لم يأت بعد.

(٢) انظر المسألة ١٨٠٣.

(٣) في ط (ولو) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.

(٤) في الأصل (جزية) والمعنى لا يستقيم بها وفي ك (في حال كونه حربياً) بدل (في حربه) والمعنى واحد.

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يتم بدونه، انظر المبسوط ج ١٨ ص ٦٩، ٧٠، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٨٢، وما بعدها.

(٦) في ك زيادة (دار) وهي توضيح المعنى.

(٧) (لا) سقطت من ش، ق. وإثباتها أفضل لإيضاح المعنى.

(٨) في ط (لو) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(٩) قوله (ضمن المال عند أبي حنيفة وأبي يوسف: وعند محمد: لا يضمن) سقط من ش، ز، ق، ط، أ، ح. وسقوطها أفضل، لأن فيه تكرار، إذ سبق إيراد هذه العبارة في أول المسألة.

(١٠) في ط زيادة (على) وهي توضيح المعنى.

(١١) في ش (بل نافية) وفي ط (منافية) بدل (نافية) والثالثة أفضل لوضوح المعنى معها.

إذا^(١) أسند^(٢) إلى حالة الصبا، والجنون المعهود^(٣)، وكما [لو]^(٤) قال لأمته - بعدما أعتقها: وطئتك حالة الرق، وقالت: ^(٥) بل بعد العتق.

لهما: أنه أقر بسبب الضمان، وأسندته إلى حالة لا تبرئه [عن الضمان]^(٦) لا محالة، فلا يُصدَّق، كما إذا قال لغيره: فقأت عينك وعيني صحيحة، ثم ذهبت عيني بعده، وقال الآخر^(٧): بل كانت ذاهبة، وعليك الأرض، بمثابة^(٨) أن الحربي إذا دخل إلينا بأمان، وأودع ماله، وعاد^(٩)، فأتلفه مسلم؛ يضمن، وكذا إذا^(١٠) أتلف مال عبده، أو قطع يده، وعليه دين، بخلاف وطء الأمة؛ لأنه غير مضمون بحال^(١١).

-
- (١) في ق، ك (لو) بل (إذا) والمعنى معهما واحد.
- (٢) في ش، ز، ح، ط، ق، ط (أسندته) بدل (أسند) والمعنى معهما واحد.
- (٣) في ش، ز (المعهودة) بدل (المعهود) والثانية أنسب لدلالاتها على الجنون وهو لفظ مفرد مذكر.
- (٤) ما بين القوسين سقط من الأصل، أ، ح. وإثباتها أفضل لاستقامة المعنى. وفي ق (وكما إذا) وفي ك (وكذا لو) بدل (وكما لو) والمعنى معهما واحد.
- (٥) في ط زيادة (لا) وهي توضح المعنى.
- (٦) ما بين القوسين سقط من الأصل، ح، ك، ق، ط. وإثباتها يكمل المعنى.
- (٧) في ط زيادة (لا) وهي توضح المعنى.
- (٨) في ش، ز، ق، ك، ط (بيانه) بدل (بمثابة) والأولى أبلغ في التعبير عن المراد هنا.
- (٩) في ش (وغاب) وبدل (وعاد) والثانية أنسب للمعنى.
- (١٠) في ط (لو) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.
- (١١) في ط زيادة (ما) وهي توضح المعنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٧٧٧- [قال] ^(١) (أبيوسف): ولو قال: غصبت منه ثوباً ^(٢) في عشرة أثواب؛ يلزمه ثوب واحد.

وقال محمد: ^(٣) أحد عشر ثوباً ^(٤).

له: أن الثوب النفيس يلف في أثواب كثيرة، فصار كالذي يصلح ظرفاً، فيدخل تبعاً.

لأبي يوسف: أنه لا يصلح ظرفاً عادة، فصار كقوله: درهمًا في درهم.

١٧٧٨- [قال] ^(٥) (أبيوسف): ولو قال: علي ألف درهم ^(٦) لهذا الجنين، لا يلزمه شيء.

وقال محمد: يصح إقراره ^(٧).

له: أنه أقر بدين ^(٨) لمن يثبت له الدين بسبب من الأسباب، وهو إتلاف ماله، فيحمل عليه تصحيحاً له.

لأبي يوسف: أن الإقرار المطلق ينصرف إلى ضمان العقود ^(٩)، وإن ^(١٠)

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، ق، ط، وذكرها أفضل لموافقة طريقة الكتاب.

(٢) في ط (ثوباً منه) بدل (منه ثوباً) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ك، ط زيادة (يلزمه) وفي ق زيادة (عليه) والزيادتان كل منهما توضح المعنى.

(٤) انظر البناء ج ٧ ص ٥٥٦، والبدايع ج ١٠ ص ٤٥٨٩.

(٥) ما بين القوسين سقط من الأصل، ح، ط. وذكره أفضل لموافقة طريقة الكتاب.

(٦) (درهم) سقطت من ش. وإثباتها أفضل لتمييز العدد.

(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٧٦، والبناء ج ٧ ص ٥٦٠، والبدايع ج ١٠ ص ٤٥٩٤.

(٨) في ش، ز، ك، ق، ط (بالدين) بدل (بدين) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ح (المقصود) بدل (العقود) والثانية أنسب للمعنى.

(١٠) في ش، ز، ح، ك (فإن) بدل (وإن) والمعنى معهما واحد.

أقر^(١) المأذون مطلقاً يصح، ويحمل على ذلك^(٢)، والعقد من الجنين لا يتصور، فبطل^(٣)، وحمله^(٤) على الاستهلاك لا يصح؛ لأنه حمل أمره على الفساد.

١٧٧٩- قال (أبيوسف): ولو أقر أنه غصب هذا الثوب، أو هذا العبد^(٥)، من هذا، أو من^(٦) هذا، وكل واحد منهما يدعيه، واستحلفاه، فحلف لهما، ثم أرادا أن يصطلحا على أخذ هذا العبد بينهما؛ لم يكن لهما ذلك^(٧) في قول أبي يوسف الآخر^(٨)، وفي قوله الأول، وهو قول محمد: لهما ذلك^(٩).

لمحمد: أنه لما أقر لأحدهما^(١٠)، فقد أثبت لهما حق الاصطلاح^(١١)، واليمين لا تبطل بالإقرار، فبقي هذا الحق.

له: أنهما كانا مخيرين بين الاصطلاح، والاستحلاف، ثم إذا اصطلحا، لم يكن لهما أن يستحلفاه، فإذا استحلفاه لم يكن لهما أن يصطلحا؛ لأن المخير بين الأمرين^(١٢) إذا أختار أحدهما، فقد أبطل الآخر.

١٧٨٠- قال (أبيوسف): إذا قال هذا العبد لفلان^(١٣)، لا بل أودعني فلان آخر،

(١) في ق، ط (إقرار) بدل (أقر) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ق زيادة (وكذا من المفاوض) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٣) في ز زيادة (إقراره) وفي ك زيادة (ذلك) والزيادتان كل منهما توضح المعنى.

(٤) في ش، ز، ك، ط (وأما حمله) بدل (وحمله) والمعنى معهما واحد.

(٥) في ز، ك، ق، ط (أنه غصب هذا العبد) بدل (غصب هذا الثوب أو هذا العبد) والثانية فيها زيادة تفصيل.

(٦) (من) سقطت من ش. وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٧) (ذلك) سقطت من ك. والمعنى لا يكتمل بدونها. وفي ط زيادة (في ذلك) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٨) في ط زيادة (وقال) وذكرها وعدمه سواء.

(٩) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٧٢.

(١٠) في ط زيادة (به) وهي توضح المعنى.

(١١) في ط زيادة (والاستحلاف) وإثباتها وعدمه سواء.

(١٢) في ق، ط (أمرين) بدل (الأمرين) والمعنى معهما واحد.

(١٣) في ش، ز، ك، ق، ط زيادة (ثم قال) وهي توضح المعنى.

أو أعارنيه؛ قضي به للأول؛ لأنه استحقه بإقراره، ورجوعه لم يصح في حقه، فإذا^(١) دفعه إلى الأول بغير قضاء، ضمن للثاني، ولو دفعه بقضاء، لا يضمن.

وقال محمد: يضمن^(٢).

له: أنه أقر بالوديعة، ثم عرضه^(٣) للتلّف بإقراره.

لأبي يوسف: أن القبض كان بإذن المالك، والدفع بأمر القاضي، وإكراهه^(٤).

١٧٨١- قال^(٥) (أبيوسف): ولو قال هذه الألف التي في يدي دفعها إلى فلان مضاربة^(٦)، ثم قال: لا بل هو مضاربة فلان، وادعى كل واحد منهما أنها له، دفعه^(٧) مضاربة بالنصف، ثم عمل به المضارب^(٨)، فالمال^(٩) للأول، وله نصف الربح، ويغرم للثاني مثل رأس المال، ولا يضمن له شيئاً من الربح.

وقال محمد: يضمن^(١٠) لكل واحد منهما رأس ماله، والربح كله ماله، ويتصدق به^(١١).

له: أنه أتلفه^(١٢) على الأول بإقراره للثاني، وأتلفه على الثاني بإقراره

(١) في ش، ز، ك، ق، ط (فإن) بدل (فإذا) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٧٦، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٧٠.

(٣) في ط (وعرضه) بدل (ثم عرضه) والمعنى معهما واحد، وفي ش (عرض) بدل (عرضه) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط زيادة (به) ولا معنى لهذه الزيادة.

(٥) (قال) سقطت من ش، ح، أ، ق. وإثباتها أفضل لموافقة طريقة الكتاب.

(٦) في ز، ك، ق، ط زيادة (بالنصف) وهي تكمل المعنى.

(٧) في ز، ق (دفعها) بدل (دفعه) والأولى أنسب للسياق.

(٨) في ز، ك، ط ق زيادة (وربح) وهي تكمل المعنى.

(٩) في ط (فعند أبي يوسف المال) بدل (فالمال) والثانية أنسب؛ لأنه لاداعي لتكرار ذكر أبي يوسف.

(١٠) في ش، ز، ك، ق، ط (يغرم) بدل (يضمن) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(١١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٢٠.

(١٢) في ش، ز، ك، (أتلف) بدل (أتلفه) والثانية أنسب للسياق.

للاول، فصار كإقراره بالغصب منهما.

لأبي يوسف: أنه لما أقر للأول جاز إقراره^(١) وظهرت المضاربة بينهما، فلما أقر للثاني، كان إقراراً على الأول، فلا يصح في حق عين المال، وكان إقراراً على نفسه بالضمان؛ فيصح، وبقيت المضاربة بينه وبين الأول على حالها، فكان الربح بينه وبين الأول، ولا ربح للثاني؛ لأن المال مضمون على المضارب في حق الثاني.

١٧٨٢- قال (أبيوسف): ولو قال: لفلان علي ألف درهم، [وإلا لفلان]^(٢)، لا

يلزمه شيء لا للأول، ولا للثاني، وهو كقوله لفلان، أو لفلان .

وقال محمد: الألف للأول. ولا شيء للثاني^(٣).

له: أن هذه كلمة^(٤) تذكر للتأكيد، يقول الرجل إن فعلت كذا، وإلا فعلي حجة، بمعنى التأكيد.

لأبي يوسف: أن قوله الأول^(٥): (وإلا) قد يستعمل للتخيير، يقال: إركب هذه الدابة، وإلا هذه الدابة، أتركب^(٦) ههنا وإلا، ههنا؟ وقد تستعمل للتأكيد، وإنما يظهر أحدهما من الآخر بمعنى^(٧) - وهو أنه إذا كان جزءاً وبدلاً عن الأول - فهو تخيير - ومالا يصلح جزءاً وبدلاً فهو تأكيد، وهذا^(٨) يصلح للأول^(٩)، فكان تخييراً، كقوله: أو لفلان.

(١) في ك، ق، ط زيادة (له) وهي توضح المعنى.

(٢) في الأصل (والألفان) وهو وهم من الناسخ.

(٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٧٩.

(٤) في ش، ز، ك، ق، ط (الكلمة) بدل (كلمة) والمعنى معهما واحد.

(٥) (الأول) سقطت من ز، ح، ك، ق، ط. وعدم ذكرها أفضل؛ لأن المعنى واضح بدونها.

(٦) في ز، ق، ط (انزل) بدل (أتركب) والمعنى معهما واحد. إلا أن الأولى أبلغ في الدلالة على المعنى .

(٧) في ح، أ (لمعنى) بدل (بمعنى) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ش، ز، ك، ق (وهذا) بدل (وهنا) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ط (وهو أنه إذا كان جزءاً لا بدلاً فهو تأكيد وإن كان بدلاً لجزءاً فهو تخيير، وهنا يصلح بدلاً عن الأول) بدل (وهو أنه إذا كان ... إلى ... وهنا يصلح للأول) والعبارة الأولى أصح من العبارة الثانية.

١٧٨٣- قال (أبويوسف): ولو قال: لفلان شرك في هذا العبد بدون الهاء - له نصفه -

وقال محمد: له أن يبين ما شاء^(١).

له: أن الشرك هو النصيب. قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شَرْكٍ﴾^(٢) - أي نصيب - وذاك -^(٣) لا يختص بالنصف.

لأبي يوسف: أن الشركة، والشرك واحد في اللغة^(٤)، قال القائل:
وشاركنا قريشًا في بقاها وفي أنسابها شرك العنان
أي شركة العنان، والشركة تقتضي التسوية.

١٧٨٤- قال (أبويوسف): ولو قال: دفع فلان إلي ألف درهم، أو نقد لي ألف درهم، ولم أقبض أنا، ووصل؛ لم يصدق.
وقال محمد: يصدق^(٥).

له: أن هذا اللفظ يستعمل^(٦) للتسليم، والتخلية، فصار كقوله: خليت بيني، وبين الدراهم، لكنني لم أقبض، وصار كقوله: أقرضتني، أو سلفتني أو أسلمت^(٧) إلي، أو استودعتني^(٨)، أو وضعت عندي، أو أعطيتني، ولم أقبض.

لأبي يوسف: أنه أقر بفعل يتم به^(٩)، والذي هو فعله القبض، فإذا قال: لم أقبض، كان رجوعًا، كقوله: قبضتها فلم يتركني حتى ذهب بها^(١٠). بخلاف

(١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٦٤.

(٢) سورة سبأ: ٢٢.

(٣) في ط (وذا) بدل (وذاك) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ك، ق، ط (في اللغة واحد) بدل (واحد في اللغة) والمعنى معهما واحد. والبيت للناطقة الجعدي.

(٥) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٢٤.

(٦) في ق، ط (مستعمل) بدل (يستعمل) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ح (سلمت) بدل (أسلمت) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) في ق (أو أودعتني) بدل (أو استودعتني) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ش، ز، ح، ك، ق، ط (بهما) بدل (به) والثانية أنسب للمعنى إذ المراد به المقر.

(١٠) في ش، ز، ق، ط، أ (أذهب بها) بدل (ذهب بها) والأولى أنسب للمعنى.

ما ذكر؛ لأن هذه عقود، أما^(١) غير الإعطاء فظاهر، كذا^(٢) الإعطاء؛ لأنه لو قال: أعطيتك هذا المال، كان هبة، والعقد لا يلزمه^(٣) القبض.

١٧٨٥- قال (أبيوسف): المريض إذا أقر بألف درهم بعينها أنها لقطة عنده، وليس^(٤) له مال غيرها، يصدق في ثلثها، ويتصدق به، ولا يصدق في الثلثين^(٥).

وقال محمد: إن لم يصدقه الورثة، فكلها ميراث^(٦).

له: أنه بمنزلة قوله: ليست لي، ولو قال ذلك، لا يبطل الميراث؛ ولأنه إقرار لمجهول^(٧)، وذلك باطل.

لأبي يوسف: أن هذا^(٨) وصية بالتصدق في الحقيقة؛ لأن حكم اللقطة في المال هذا، ألا ترى أن الورثة إذا صدقوه تصدقوا بها، والوصية بالتصدق^(٩)، تبرع، فيصح في الثلث، بخلاف قوله: ليست لي؛ لأنه لا يقتضي الصدقة.

١٧٨٦- قال (أبيوسف): ولو قال: لفلان عليّ عبدٌ، ثم أنكره، قُضِيَ عليه بقيمة عبد وسط، كما في المهر.

وقال محمد: القول قوله في قيمته^(١٠).

له: أنه أقر بضمان العبد، والعبد قد يضمن بالغصب، والقبض على سوم

-
- (١) في ق زيادة (في) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (٢) في ش، ز (فكذلك) وفي ك، ط (وكذلك) بدل (كذا) والمعنى واحد.
- (٣) في ش، ح، ك، ق، ط، أ (لا يلزمه) بدل (لا يلزمه) والأولى أنسب للمعنى.
- (٤) في الأصل، أ، ح (فليس) ولا تناسب السياق.
- (٥) في ح، أ، ق زيادة (إلا أن تصدقه الورثة) وفي ط زيادة (إن لم تصدقه الورثة) وهاتان الزيادتان تفصلان المعنى.
- (٦) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٢٩.
- (٧) في ش (أقر بالمجهول) وفي ز، ح، ط، أ (إقرار للمجهول) وفي ق، ط (أقر للمجهول) بدل (إقرار لمجهول) والثانية، والثالثة، والرابعة تؤدي إلى المعنى الصحيح.
- (٨) في ش (هذه) بدل (هذا) والأولى أفضل لدلالة على الوصية، وهي لفظ مؤنث.
- (٩) (بالتصدق) سقطت من ط، والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.
- (١٠) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٧٦، وحاشية ابن عابدين ج ٨ ص ١٥٧.

الشراء، والبيع الفاسد، وذا^(١) لا يختص بالوسط.

لأبي يوسف: أنه أقر بالدين، لأن كلمة (علي) تستعمل في الديون، والعبد لا يجب دينًا في الذمة إلا بالنكاح^(٢)، والخلع، والصلح عن دم عمد^(٣)، وفي هذه العقود يجب^(٤) عبد وسط^(٥).

١٧٨٧- قال (أبيوسف): إذا تزوج مجهولة نسب^(٦)، فأقرت أنها أمة فلان؛ جاز إقرارها على نفسها، لا في إبطال حق الزوج في النكاح، فإن ولدت بعد ذلك لأكثر من ستة أشهر، فالولد رقيق. وقال محمد: هو حر^(٧).

له: أنه تزوجها على شرط حرية أولادها منه، فلا تُصدّق على إبطال هذا الحق، كما لو أعتقها المولى، لم يكن لها اختيار نفسها^(٨).

لأبي يوسف: أنه ولد الأمة، فيكون رقيقًا. ولو^(٩) أعتق إنما يعتق بالغرور، ولا غرور [ههنا]^(١٠)، لأن إمساكها بعد الإقرار، وطلب الولد منها رضى برق الولد، ولهذا لو طلقها تطليقتين بعد الإقرار، حرمت عليه.

١٧٨٨- قال (أبيوسف): إذا مات الرجل، وترك ثلاثة بنين، وثلاثة آلاف درهم، فاقسموها، وأخذ كل واحد منهم ألفًا، فادعى رجل على أبيهم ثلاثة آلاف^(١١)، فصدقه الأكبر في الكل^(١٢)، والأوسط في ألفين، والأصغر في

(١) في ط (وذاك) بدل (وذا) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ق (في النكاح) بدل (بالنكاح) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ز، ح، ك، ط (العمد) بدل (عمد) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ز، ق زيادة (عليه) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٥) في ط زيادة (أو قيمته) وهي توضح المعنى أكثر.

(٦) في ق، ط (النسب) بدل (نسب) والمعنى معهما واحد.

(٧) انظر حاشية ابن عابدين ج ٨ ص ٢٩٢، والمبسوط ج ١٨ ص ١٥٧.

(٨) في ط زيادة (لانعقاد النكاح على غير هذا الشرط) وفيها زيادة إيضاح للمعنى.

(٩) في ط (لو) بدل (ولو) والثانية أنسب للمعنى.

(١٠) في الأصل، أ (هذا) وهذا لا يناسب المعنى والسياق وفي ك (هنا) وفي ق (في هذا) بدل

(ههنا) والمعنى معها واحد.

(١١) في ز، ح، ق، ك، ط، أ زيادة (درهم) وفيها تمييز العدد.

(١٢) في ق (في ذلك) بدل (في الكل) والثانية أوضح.

ألف منها، يأخذ من الأكبر جميع الألف التي في يديه^(١)، ومن الأوسط خمسة أسداس الألف، ومن الأصغر ثلث الألف.

وقال محمد: من الأكبر والأصغر كذلك، ومن الأوسط يأخذ الألف^(٢).

له: أن الأكبر لما أقر بثلاثة آلاف، فقد أقر أنه لا ميراث له، ولا لإخوته^(٣)، والأوسط والأصغر يقولان: في التركة دين وميراث، فكان إقرار الأكبر مخالفاً لإقرارهما، فتميز إقراره، ويجمع بين إقرارهما؛ لأنهما من نوع واحد، فيأخذ الغريم من الأكبر كل ما في يده، فيكون ثلثها من نفسه، وثلثها مما في يد صاحبه^(٤)؛ لأنه هكذا ملكها بإقراره، ولا حجة على المالك فيما يملكه، فجعل الغريم مستوفياً من الألفين الذي^(٥) أقر بهما الأوسط ثلثي الألف، وبقي من إقراره ألف وثلث، ومن إقرار الأصغر حصل مستوفياً ثلث الألف، وبقي من إقراره^(٦) ثلثا ألف^(٧)، ثم أرجع^(٨)، فأجمع بين إقراريهما^(٩)، فهما اتفقا على ثلثي ألف، فيأخذ من كل واحد منهما نصف ما اتفقا عليه، وذلك ثلث الألف، بقي من إقرار الأوسط ثلثا الألف، وفي يده ذلك، فيأخذ، ولا يبقى في يده شيء.

لأبي يوسف: أن الكل اتفقوا على ألف واحدة، والتركة في أيديهم على السواء، والدين يستوفى من الورثة بقدر حصتهم، فيأخذ المقر له من يد كل

(١) في ش، ز، ح، ط (يده) بدل (يديه) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٤٦.

(٣) في ط، أ (لأخوية) بدل (لأخوته) والأولى أفضل؛ لأنها تدل على مثنى، وهما الأوسط والأصغر.

(٤) في ز، ط، أ (صاحبه) بدل (صاحبه) والأولى أفضل، لدلالاتها على الأخوين الباقيين.

(٥) في ز، ك، ط (اللذين) وفي ق (اللتين) بدل (الذي) والأولى أفضل لدلالاتها على مثنى مذكر وهو (الألفين).

(٦) قوله (حصل مستوفياً ثلث الألف، وبقي من إقراره) سقط من ش، ز، ك، ط ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٧) في ق (الألف) بدل (ألف) والمعنى معهما واحد.

(٨) (أرجع) سقطت من ش، ز، ك، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٩) في ش، ز (إقرارها) بدل (إقراريهما) والثانية أنسب للمعنى.

واحد^(١) ثلث الألف، ومتى أخذه، وصل إليه جميع ما أقر به الأصغر، ثم اتفق الأوسط والأكبر على ألف أخرى، فيأخذ من كل واحد منهما نصفه، فحصل^(٢)، مستوفيًا جميع الألف [الذي اتفقا عليه وبقي في يد الأوسط سدس الألف، وفي يد الأكبر سدس^(٣) الألف]^(٤). وقد^(٥) بقي من^(٦) تمام حق الغريم في زعم الأكبر سدس الألف، لأنه ليس في يده إلا ذلك^(٧)، فيبقي للأوسط سدس الألف^(٨)، وأخذ منه خمسة أسداس^(٩).

١٧٨٩- قال (أبيوسف): دار بين رجلين، أقر أحدهما أنها بينهما وبين فلان أثلاثًا، وأقر الآخر أنها بينهما وبين هذا المقر له، وبين آخر^(١٠) أربعًا، فتجعل الدار في يد^(١١) أخوين أكبر وأصغر، فالأكبر أقر أنها بينهما وبين زيد أثلاثًا، وأقر الأصغر أنها بينهما وبين زيد وعمرو أربعًا، أما زيد فقد اتفقوا^(١٢) عليه، وأما عمرو فقد أقر له الأصغر وأنكره الأكبر.

فعند أبي يوسف: لزيد أن يأخذ الربع من يد الأصغر، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيجعل بينهما نصفين - وهو رواية أبي حنيفة.

-
- (١) في ز، ق، ط زيادة (منهم) وهي توضيح المعنى.
(٢) في ش، ز، ط (فجعل) وفي ق (فيجعل) بدل (فحصل) والثالثة أنسب للمعنى.
(٣) في، ش، ز (سدسين) والصواب ما أثبتناه، لأنه أخذ الثلث ثم النصف من نصيب الأوسط والأكبر، فبقي سدس من نصيب كل واحد منهما. فالنصف يساوي ثلاثة أسداس، وبعد أخذ الثلث بقي مع كل واحد منهما أربعة أسداس - لأن ثلث الستة الأسداس سدسين - فبعد أخذ النصف من كل منهما وهو يساوي ثلاثة أسداس بقي مع كل واحد منهما سدس.
(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ح، وإثباته أفضل لزيادة الإيضاح.
(٥) (قد) سقطت من (ك) ولا يتغير المعنى بسقوطها.
(٦) في ش، ز، ق، ط، ك (إلى) بدل (من) والمعنى معهما واحد.
(٧) قوله (لأنه ليس في يده إلا ذلك) سقط من ش، ز، ك، ق، ط. وإثباتها أفضل لإيضاح المعنى. وفي ك، ق، ط زيادة (فيدفعه إليه) وهي توضيح المعنى.
(٨) في ق زيادة (سالمًا) وهي توضيح المعنى.
(٩) في ق، ط (أسداسه) بدل (أسداس) والمعنى معهما واحد.
(١٠) في ز (الآخر) بدل (آخر) والثانية أنسب للمعنى.
(١١) في ط (بين) بدل (في يد) والثانية أنسب للمعنى.
(١٢) في ش، ز، ك، ق، ط (اتفقا) بدل (اتفقوا) والأولى أفضل لدالتها على الأصغر والأكبر.

وقال محمد: وهو روايته عن أبي حنيفة - يأخذ من^(١) الأصغر خمس ما في يده، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيجعل^(٢) بينهما نصفين^(٣). له: أن زيداً، وعمرًا^(٤) [أقرأ]^(٥) له جميعاً فمن حجة الأصغر أن يقول له: لو كذبنى الأكبر، كان لك في^(٦) يدي سهم، ولي سهم، ولعمرو سهم، فلما صدقني الأكبر فيك خاصة، فقد دفع نصف مؤنتك عني، فلي سهم، ولعمرو سهم، ولك نصف سهم، فذلك سهمان ونصف، وفيه كسر، فأضعف^(٧) فيصير [خمساً فيأخذ]^(٨) خمس ما في يده، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيصير^(٩) بينهما نصفين، لكل واحد^(١٠) ثلاثة، وبقي في يد الأصغر أربعة بينه وبين عمرو نصفان.

لأبي يوسف: أن الأصغر أقر أن الدار بين أربعة أنفس، وزيد رابعهم، ولو كان جميع الدار في يده، دفع إليه ربعها، فإذا^(١١) كان نصفها دفع إليه^(١٢) ربع ما في يده، وصار^(١٣) [الذي في يده أربعة]^(١٤)، فصار النصف

-
- (١) في ز زيادة (يد) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
 - (٢) في ش، ز، ح، ك، ق، ط، أ (فيكون) بدل (فيجعل) والمعنى معهما واحد.
 - (٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٤٦، وما بعدها.
 - (٤) (وعمرًا) سقطت من ز، ح، ق، ط، أ. والصحيح إسقاطها؛ لأنهما لم يقرأ جميعاً إلا لزيد.
 - (٥) في الأصل (أقر) وما اثبتناه هو الصواب لدلالاتها على مثني وهما الأصغر والأكبر.
 - (٦) في ز، ك، ق، ط زيادة (مما في) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
 - (٧) في ز (فانكسر فتضعف) وفي ق (وفيه كسر فيضعف) وفي ط (وفيه كسر فضعفه) بدل (وفيه كسر فأضعف) والمعنى واحد.
 - (٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يكتمل بدونه.
 - (٩) في ق (فيكون) بدل (فيصير) والمعنى معهما واحد. وفي ز، ق، ك، ط زيادة (سته) وهي توضيح المعنى.
 - (١٠) في ق زيادة (منهما) وهي توضيح المعنى.
 - (١١) في ش (فإن) بدل (فإذا) والمعنى معهما واحد.
 - (١٢) قوله (ربعها، فإذا كان نصفها دفع إليه) سقط من ط وهو وهم من الناسخ حيث اشتبهت عليه، (إليه) الأولى مع الثانية.
 - (١٣) في ز، ش، ك، ق (فصار) بدل (وصار) والمعنى معهما واحد.
 - (١٤) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يتم بدونه.

الأخير^(١)، الذي في يد الأكبر أربعة أيضًا^(٢)، فيأخذ سهمًا من الأصغر، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيصير خمسة بينهما نصفان، فانكسر، فأضرب اثنين في أصل الحساب^(٣)، وهي ثمانية التي هي^(٤) كل الدار، فيصير ستة عشر، يأخذ^(٥) زيد من الثمانية التي^(٦) في يد الأصغر سهمان، ويضم إلى ما في يد الأكبر، فيصير عشرة^(٧)، لكل واحد منهما خمسة، وبقي في يد الأصغر ستة، فيقسم بينه وبين عمرو نصفان، لكل واحد منهما ثلاثة.

-
- (١) في ش، ز، ك، ق، ط، أ (الآخر) بدل (الأخير) والأولى أنسب للمعنى.
(٢) أيضًا) سقطت من ك، ق، ط. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
(٣) في ز (المسألة) بدل (الحساب) والثانية أنسب للمعنى.
(٤) في ش، ز، ح، ك، ق، أ (الذي هو) بدل (التي هي) والثانية أفضل لدالتها على الثمانية.
(٥) في ط (فيأخذ) بدل (يأخذ) والمعنى معهما واحد.
(٦) في ق (الذي) بدل (التي) والثانية أنسب لدالتها على الثمانية.
(٧) في ز، ك، ق، ط زيادة (فيصير) ولا أثر لها.

باب ما تفرد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة بقول على حده

١٧٩٠- قال (أبوحنيفة): المكاتب إذا أقر أنه [افتض] ^(١) حرة، أو أمة، أو صبية بأصبع، فهذا إقرار بالجناية ^(٢)، يؤخذ به في الحال ما دام مكاتبًا، فإذا عجز لم يؤخذ به، كما إذا ^(٣) قال: فيما إذا قُضِيَ عليه بأرش جناية ^(٤) ثم عجز. وقال محمد: إن كان قضي عليه؛ لم يسقط لعجزه، وإن لم يقض يسقط لعجزه، في ^(٥) أرش جنائته - قضي عليه أو لم يقض -. وقال أبو يوسف: هذا إقرار بالمال، فيؤخذ به في الحال، وبعد العجز، وقد مر في بابه في المأذون ^(٦) إذا أقر ^(٧).

-
- (١) في الأصل (اقتضى) وهو وهم من الناسخ.
(٢) في ز (بجناية) بدل (بالجناية) والمعنى معهما واحد.
(٣) (إذا) سقطت من ك، ق، ط. وعدم إثباتها أفضل لاستقامة المعنى.
(٤) في ز (الجناية) بدل (جناية) والمعنى معهما واحد. وفي ح، ز، ك، ق، ط، أ زيادة (خطأ) وهي تكمل المعنى؛ لأن عند أبي حنيفة إذا قضي عليه بأرش الجناية الخطأ بعد ما أقر به، فأدى بعضه ثم عجز بطل فيه ما بقي. (المبسوط ج ٨ ص ١٦٣).
(٥) في ز، ك، ط، ق. زيادة (كما قال في) وفي ح زيادة (كما في) وأي من الزيادة تكمل المعنى؛ لأن عند محمد إذا عجز المكاتب بعد قضاء القاضي بأرش جناية الخطأ يصير دينًا، ويلتحق بسائر الديون، أما إذا عجز قبل قضاء القاضي، فإنه يسقط. وهو قول أبي يوسف. (المصدر السابق).
(٦) في ق (في باب المأذون) بدل (في بابه في المأذون) والثانية أفضل لاستقامة المعنى معها.
(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٦٢، والمسألة (١٧٦٩).

باب ما قاله زفر

١٧٩١- قال (زفر): إذا قال: لفلان علي ألف درهم، لا بل ألفان؛ يلزمه^(١) ثلاثة آلاف^(٢).

وعندنا: يلزمه ألفان^(٣).

له: أنه أقر بألف^(٤)، ثم رجع^(٥)، وأقر بألفين، فصح الإقرار، ولم يصح الرجوع، كما في قوله: أنت طالق واحدة، لا بل ثنتين.

لنا: أن هذا إخبار يجري فيه الغلط، فيصح الاستدراك ويلزمه^(٦) الأكثر، بخلاف الطلاق؛ لأنه إنشاء ولا^(٧) يملك إبطال ما أنشأ.

١٧٩٢- قال (زفر): إذا أقر لأجنبية بالدين^(٨) في مرضه، ثم تزوجها، ثم مات؛ بطل هذا الإقرار.

وعندنا: لا يبطل^(٩).

له: أنه طرأ عليه ما يمنع صحته، فيبطل، كما إذا^(١٠) أوصى لها، ثم تزوجها، وصار كما لو^(١١) أقر لابنه، وهو نصراني، ثم أسلم.

(١) في ك (لزمه) بدل (يلزمه) والمعنى واحد.

(٢) في ط زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

(٣) والقياس قول زفر، وقول الثلاثة الأصحاب استحسان، انظر المبسوط ج ١٨ ص ٩، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٦٨، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٣.

(٤) في ز، ك (بالألف) بدل (بألف) والمعنى معهما واحد.

(٥) في ز، ق زيادة (عنها) ولا أثر لهذه الزيادة.

(٦) في ق، ط (فيلزمه) بدل (ويلزمه) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ق، ط (فلا) بدل (ولا) والمعنى معهما واحد.

(٨) (بالدين) سقط من ش، ز، أ، ك، ق، ط. وسقوطها لا يؤثر في تغيير المعنى.

(٩) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٣٣، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٥، ٢٦.

(١٠) في ط (لو) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(١١) في ز (إذا) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.

لنا: أنه أقر، وليس بينهما سبب تهمة، فلا يبطل بسبب يحدث بعده،
بخلاف الوصية؛ لأنها تمليك عند الموت، والزوجية قائمة عند الموت،
وبخلاف الابن؛ لأن سبب التهمة قائم، وهو البنوة.

١٧٩٣- قال (زفر): ولو دفع إلى رجل مالاً مضاربة، فجاء المضارب بألفي درهم،
وقال: رب المال، كان رأس المال ألفين^(١)، ولم تربح، فالقول قول رب
المال في قول أبي حنيفة الأول - وهو قول زفر - وفي قوله الآخر، وهو
قولهما - القول قول المضارب^(٢).

له: أن رب المال ينكر شركة^(٣) المضاربة^(٤) في حالة، وقد اتفقا أنه عمل
في ماله، فكان القول قوله.

لنا: أنه ينكر قول^(٥) الزيادة على ألف، فالقول قوله، كالغاصب.

١٧٩٤- قال (زفر): ولو قال واحد: غَصَبْنَا من فلان ألف درهم، ثم قال: كنا
عشرة أنفس، وفلان ادعى أنه هو الغاصب الألف^(٦) منه، يلزمه عشر
الألف، ولو قال: كنا ثلاثة، يلزمه ثلث الألف.

وعلى هذا: إذا قال أقرضنا، وأودعنا، أو أعارنا، أو قال: له علينا.
وعندنا: يلزمه الألف كله^(٧).

له: أنه أضاف الإقرار إلى نفسه، وإلى غيره، فلزمه^(٨) حصته.

لنا: أن هذه الصيغة تستعمل في الواحد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٩).

(١) في ش، ز، ح، أ، ق، ط، ك (كله رأس المال) بدل (كان رأس المال ألفين) والمعنى
معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٢٠.

(٣) في ط (منكر لشركة) بدل (ينكر شركة) والمعنى واحد.

(٤) في ش، ز، ك (المضارب) بدل (المضاربة) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٥) في ش، ز، ك، ق، ط (قبض) بدل (قول) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٦) في ز، ك، ط (للألف) بدل (الألف) والأولى أنسب للمعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٨٤، وحاشية ابن عابدين، ج ٨ ص ٢١١.

(٨) في ش (يلزمه) وفي ط (ولزمته) وفي ح (فتلزمه) بدل (فلزمه) والثالثة أنسب للمعنى.
لدالتها على الحصص وهي مؤنث.

(٩) سورة النساء: ١٠٥، المائدة: ٤٤: الزمر: ٢، ٤١.

﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾^(١)، فيحمل عليه بظاهر الحال؛ لأن الظاهر أن الإنسان يستعمل^(٢) ببيان فعل نفسه، دون غيره، فإذا أضاف إلى غيره، فقد رجع عن البعض، فلا يصح. ولو قال: غصبناه^(٣) جميعًا، أو علينا جميعًا، أو علينا كلنا^(٤)، وأشار إلى قوم، لزمه حصته بالإجماع؛ لأنه لا يستعمل في الواحد. ١٧٩٥- قال (زفر): لو قال: هذا المال الذي^(٥) في يدي ميراث عن أبي لي، ولهذا - وهو أخي - فقال المقر له: أنا ابن الميت، لا أنت، والمال كله لي؛ فالمال كله له. وعندنا: يدفع إليه النصف^(٦).

له: أنه ظهر بنوة هذا بتوافقهما، ولم تثبت بنوة صاحب اليد. لنا: أنه ما أقر^(٧) إلا بالنصف، فلا يدفع اليد إلا ذلك. ١٧٩٦- قال (زفر): لو قال: لفلان علي ألف درهم زيوف، فقال المقر له: ^(٨) بل هي^(٩)، جياذ؛ بطل إقراره، ولا يلزمه شيء. وعندنا: عليه الزيوف^(١٠).

له: أنه رد إقراره بالزيوف، وادعى عليه الجياذ وهو ينكر. لنا: أنه صدقه في الأصل، وادعى عليه صفة الجودة، فثبت الأصل. وعلى هذا الاختلاف^(١١): لو قال: لفلان^(١٢) علي ألف درهم من ثمن عبد،

(١) سورة القيامة: ١٧.

(٢) في ط (يستقل) بدل (يستعمل) والأولى أنسب للمعنى.

(٣) في ق، ط، أ (غصبنا) بدل (غصبناه) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ز (كلها) بدل (كلنا) والثانية أنسب للسياق.

(٥) (الذي) سقطت من ز، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٦) وقول الثلاثة استحسان، وقول زفر قياس. (البدائع ج ١٠ ص ٤٦٠٩).

(٧) في ق، ط زيادة (له) وهي توضيح المعنى.

(٨) في ك، ق زيادة (لا) وهي توضيح المعنى.

(٩) في ش، ط، ك (هو) بدل (هي) والثانية أنسب لأن الدراهم لفظ مؤنث.

(١٠) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٨٥، والبناء ج ٧ ص ٥٧٨.

(١١) في ز، ح، ك، ق، ط، أ (قال) بدل (على هذا الاختلاف) والثانية أفضل لوضوح المعنى معها.

(١٢) في ز، ك، ق، ط، أ (له) بدل (لفلان). والمعنى معهما واحد.

فقال المقر له: بل هي ^(١) ثمن الجارية ^(٢) أو هي قرض ^(٣). والحجج مامر.
١٧٩٧- قال (زفر): لو قال: له ^(٤) على ألف ^(٥)، فقال المقر له: هذه الألف
لفلان؛ لا يلزمه شيء.

وعندنا: يأخذ الألف ^(٦)، ويسلمه إلى فلان ^(٧).
له: أنه رد إقراره له ^(٨)، وادعى مالاً لغيره.
لنا: أنه صدقه في وجوب الألف له ^(٩)، ثم أقر به لغيره، بسبب غير الذي
أقر به، وهذا ليس برد الإقرار بالألف.

١٧٩٨- قال (زفر): ولو قال: هذا العبد لك، ابتعته منك - متصلاً بالأول - صح
إقراره له، ودعواه بالشراء ^(١٠) منه باطل، حتى لو أقام عليه بينة، لم تقبل
عنده ^(١١).

وعندنا: تقبل بينته.
له: أنه إقرار بالملك له في الحال، ودعوى الشراء منه قبل هذا الزمان،
وهو تناقض.
لنا: أنه ^(١٢) معنى هذا الكلام عند الوصل: أنه كان لك، فابتعته منك، إلا

-
- (١) في ز (هو) بدل (هي) والثانية أنسب للمعنى لدلالاتها على الدراهم وهي لفظ مؤنث، وفي
ز، ط زيادة (من) وإثباتها وعدمه سواء.
- (٢) في ش، ك، ق، ط (جارية) بدل (الجارية) والمعنى واحد.
- (٣) في ز، ح، ق، ط، أ زيادة (فهو على هذا الاختلاف) وهذه الزيادة تناسب النسخ التي
وردت فيها، لأنها لم تذكر في هذه النسخ في بداية الكلام، فذكرت في آخره.
- (٤) (له) سقطت من ق. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
- (٥) في ز، ق، ط، زيادة (درهم) وهي تميز العدد.
- (٦) في ش، ز، ك، ق، ط (يأخذه) بدل (يأخذ الألف) والثانية أوضح.
- (٧) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٨٥.
- (٨) (له) سقطت من ك، ق. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
- (٩) (له) سقطت من ش. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
- (١٠) في ز، ك، ط (الشراء) بدل (بالشراء) والمعنى معهما واحد.
- (١١) (عنده) سقطت من ك، ق، ط، وعدم ذكرها أفضل؛ لأن الباب باب زفر.
- (١٢) في ز، ك، ق، ط (أن) بدل (أنه) والأولى أنسب للمعنى والسياق.

أنه خلاف الظاهر، فلا^(١) يقبل إلا بحجة.

١٧٩٩- قال (زفر): ولو قال الابن: أوصى أبي بثلاث ماله لفلان، لا بل لفلان، لا بل لفلان؛ لكل واحد منهم^(٢) ثلث ماله، ولا يبقى للابن شيء. وعندنا: الثلث للأول، ولا شيء للثاني، والثالث^(٣).

له: أن إقراره للأول صح، واستحق الثلث، ثم رجوعه^(٤) عنه لا يصح، وإقراره للثاني صحيح، فاستحق ثلثاً، وكذا^(٥) الثالث، وصار كما لو أقر بألف درهم دين لهذا، ثم قال: لا بل لهذا^(٦).

لنا: أن الوصية نفاذها من الثلث، وقد أقر بها^(٧) للأول، فاستحقه، فلم يصح رجوعه بعد ذلك، ولا إقراره للثاني بها؛ لأنه لا قى حق الأول^(٨)، بخلاف الدين؛ لأنه مقدم على الوصية والميراث، والله أعلم.

(١) في ش، ز، ك، ق (فلم) بدل (فلا) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ش (منهما) بدل (منهم) والثانية أنسب للمعنى؛ لأن المراد هنا ثلاثة.

(٣) انظر المبسوط ج ١٨ ص ١٨٨.

(٤) في ق (رجع) بدل (رجوعه) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ك (فكذلك) وفي ط (وكذلك) بدل (وكذا) والمعنى واحد.

(٦) (ثم قال: لا بل لهذا) مكررة في ط. وهو وهم من الناسخ.

(٧) في ك (به) بدل (بها) والثانية أفضل لدالتها على الوصية.

(٨) في ش (لا حق للأول) بدل (لا قى حق الأول) والثانية أنسب للمعنى.

باب ما قاله الشافعي

١٨٠٠- قال (الشافعي): في أحد قوليه: يجوز إقرار المريض لوارثه بدين، أو عين^(١).

وعندنا: لا يجوز^(٢).

له: أنه ملكه، وقد أقر^(٣) لغيره، فيصح، كما في حال^(٤) الصحة.

لنا: قوله - ﷺ -: « لا وصية لوارث، ولا إقرار له بدين »^(٥)؛ لأن المريض محجور عليه في هذا الإقرار لتعلق حق غيره من الورثة بماله، ولهذا لا يملك الهبة والوصية^(٦) له بشيء، وإقرار المحجور^(٧) باطل، بخلاف^(٨) الصحة؛ لأنه لا حجر^(٩).

١٨٠١- قال (الشافعي): المريض إذا كان عليه دين في الصحة فأقر بدين في

(١) في ك زيادة (في أحد قوليه) وهي زيادة تناسب ما في نسخة ك حيث لم تذكر في أول الجملة كما في بقية النسخ.

(٢) (انظر المبسوط ج ١٨ ص ٣١، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٩٥ والبنية ج ٧ ص ٥٩٢، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٥). وأما عند الشافعي فالصحيح من المذهب أنه يصح إقرار المريض للوارث، (انظر مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٤٠، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٤، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ١٤٢).

(٣) في ز، ك، ط زيادة (به) وهي توضح المعنى.

(٤) في ز، ك، ق، ط (حالة) بدل (حال) والمعنى معهما واحد.

(٥) رواه الدارقطني، في كتاب الوصايا، حديث رقم ١٢، ج ٤ ص ١٥٢، قال الزيلعي: وهو حديث مرسل. ونوح بن دراج ضعيف. (نصب الراية ج ٤ ص ١١١) وقال العيني أيضًا: مرسل، انظر البنية ج ٧ ص ٥٩٣.

(٦) في ك (والصدقة) بدل (والوصية) والثانية أنسب للسياق.

(٧) في ك زيادة (عليهما) وفي ق زيادة (عليه) والزيادة الثانية تزيد من وضوح المعنى.

(٨) في ش، ك، ط، ح، ز، أ زيادة (حالة) وهي توضح المعنى. وفي ق زيادة (الإقرار حالة) وهي توضح المعنى أكثر.

(٩) في ك، ط، ز زيادة (ثمة) وهي توضح المعنى.

مرضه، فالدينان سواء، وهو قول ابن أبي ليلى.
وعندنا: دين الصحة مقدم^(١).

له: أنه إقرار لا تهمة فيه، فكان الثابت به^(٢) كالثابت في حال الصحة،
ولهذا [يقضيان]^(٣) من كل المال، فكانا سواء.

لنا: أن حق غرماء الصحة تعلق بمال المريض مرض الموت في أول
مرضه^(٤)؛ لأنه عجز عن قضائه من مال آخر، فالإقرار الثاني صادف حق
غرماء الصحة، فكان محجوراً عنه^(٥)، ومدفوعاً به^(٦).

١٨٠٢- قال (الشافعي): إذا ادعى رجل ديناً على الميت، وله ابنان فصدق
أحدهما، وكذبه الآخر، على^(٧) المَصْدُقِ نصف الدين.
وعندنا: يؤخذ من المَصْدُقِ^(٨) كل الدين مما في يده^(٩).

(١) انظر المبسوط ج ١٨ ص ٢٦، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٩٧ وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٣،
والبنية ج ٧ ص ٥٨٧. وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٤، ومغنى المحتاج ج ٢ ص ٢٤٠.

(٢) في ط (الثابت في حالة المرض) بدل (الثابت به) والثانية أفضل؛ لأن المراد، الثابت
بالإقرار في حالة المرض، كالثابت بالإقرار في حالة الصحة.

(٣) في ش، ز، ح، ك، ق، ط (يقضى) بدل (يقضيان) والثانية أفضل لدلالاتها على المشنى
وهو الإقرار بالدين في حال الصحة والإقرار بالدين في حال المرض، فهما دينان - إلا أن
حذف النون خطأ، لعدم وجود الداعي لحذفها. ولذلك أثبت النون في المتن.

(٤) في ز، ط (المريض في أول مرض الموت) بدل (المريض مرض الموت في أول مرضه)
والعبارتان تؤيدان إلى المعنى المراد، إلا أن الأولى أوضح. وفي ش، ك، ق (المرض)
بدل (مرضه) والمعنى معهما واحد.

(٥) في ك (عليه) بدل (عنه) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) (عنه ومدفوعاً به) سقطت من ش، ط، ك. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح: وفي ش،
ز، ط زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وفي ك زيادة (وتمامه في المختلف)
وهاتان الزيادتان أوضحتا مكان ورود هذا الخلاف.

(٧) في ش، ز، ك، ق (فعلى) بدل (على) والمعنى معهما واحد.

(٨) (من المصدق) سقطت من ز، ح، ك، ق، ط، أ وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٩) انظر البنية ج ٧ ص ٦٠٢، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٩. والكفاية بهامش فتح القدير ج
٧ ص ٣٧٣، والمهذب وشرحه المجموع ج ٢٠ ص ٢٢٧.

له: أنه يقر^(١) به^(٢) في التركة. وفي يده نصفها، فيصح بقدر نصفه^(٣).
لنا: أنه إذا^(٤) أقر بالدين ممافي يده^(٥) - وهو مقدم على الميراث - فمال لم
يُفَضَّ جميع الدين، لا يكون له شيء.
١٨٠٣- قال (الشافعي): ولو قال رجل: لفلان على ألف درهم إلا ثوباً، أو قال:
إلا شاه؛ صح الاستثناء، ويسقط قدر قيمة الثوب^(٦).
وعندنا: يلزمه كل الألف^(٧).
له: أنه استثنى مالاً من مال، فيصح، كما لو^(٨) كان^(٩) جنسه.
لنا: أنه ليس من جنسه - لا صورة، ولا معنى - ولا وجه لتصحيحه بحال،
بخلاف استثناء كر حنطة، أو عددي متقارب؛ لأنه جنسه معنى، فإنه مقدّر
كالمستثنى^(١٠) وهذا يكفي للاستثناء، لما مر في باب محمد^(١١).
١٨٠٤- قال (الشافعي): الابن إذا أخذ ميراث الأب، ثم أقر بدين آخر للميت، لا
يشترك^(١٢) في الميراث.
وعندنا: يأخذ نصف ما ورثه^(١٣).

-
- (١) في ك (أقر) بدل (يقر) والمعنى معهما واحد.
(٢) في ك (بالدين) بدل (به) والأولى أوضح.
(٣) في ز (نصفها) بدل (نصفه) والثانية أفضل؛ لأن الضمير فيها يدل على المقر.
(٤) (إذا) سقطت من ز، ك، ق، ط، أ. وعدم ذكرها أفضل لاستقامة المعنى.
(٥) (مما في يده) سقطت من ز، ك، ق، ط. الإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
(٦) في ح، ق زيادة (والشاة) وإثباتها فيه زيادة إيضاح للمعنى.
(٧) (انظر المبسوط ج ١٨ ص ٧٥، ٨٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٥٦٤، ومغني المحتاج ج ٢ ص ٢٥٨، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٧، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ١٥).
(٨) في ز، ح، ق، ط، أ (إذا) بدل (لو) والمعنى معهما واحد.
(٩) في ز، ك، ط زيادة (الاستثناء من) وفي ق زيادة (من) وتوضح هاتان الزيادتان المعنى.
(١٠) في ق، ط زيادة (منه) وهي زيادة تكمل المعنى.
(١١) في المسألة (١٧٧٥).
(١٢) في ز، ق (يشاركه) وفي ش، ط (يشركه) وفي ح، أ (يشرك) وفي ك (شركة له) بدل (يشترك) والمعنى مع جميع هذه الألفاظ واحد.
(١٣) انظر الأم ج ٦ ص ٢٢٥، ٢٢٦، ومغني المحتاج ج ٢ ص ٢٦٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٠٨.

له: أن الإرث لا يستحق إلا بثبوت النسب، وإقرار هذا الابن لا يثبت النسب؛ لأنه حمل النسب على غيره.

لنا: أنه أقر له^(١) بنصف ما في يده، فصح^(٢) إقراره في استحقاق المال - إن لم يصح في حق النسب - لأنها متغايران^(٣) في الجملة، وإقرار الوكيل على موكله نذكره في كتاب الوكالة، في باب زفر^(٤).

(١) (له) سقطت من ش، ز، ق، ك. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٢) في ز، ك، ط (فيصح) بدل (فصح) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط (يتغايران) بدل (متغايران) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) والصحيح أنه في باب أبي يوسف: وليس في باب زفر، انظر المسألة (١٨١٧).

كتاب الوكالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٠٥- قال (أبو حنيفة): التوكيل^(١) بغير رضا الخصم، لا يصح.
وقال أبو يوسف ومحمد: يصح - وهو قول ابن أبي ليلى^(٢) -
لهما: أن الدعوى حق المدعي، فإن شاء باشر بنفسه، وإن شاء فوض إلى
غيره، كقبض الدين، والتقاضي.
له: أن الجواب مستحق على الخصم بلسانه عينا؛ لأنه هو المقدور له، وفي
التوكيل نقل هذا الحق إلى غيره على وجه لا يُعَرَى عن الضرر لصاحب^(٣)
الحق، وهو ضرر شدة الخصومة، فلا يجوز بغير رضاه، كالحالة بالدين،
بخلاف قبض الدين^(٤) والتقاضي^(٥) لا يختلف، وقد عرف^(٦).
١٨٠٦- قال (أبو حنيفة): التوكيل بقبض الدين توكيل بالخصومة.
وقال أبو يوسف ومحمد: لا يكون توكيلاً بالخصومة^(٧).

-
- (١) في ك زيادة (بالخصومة) وهي توضح المعنى.
(٢) في ط، أ (وهو قول ابن أبي ليلى، يصح) بدل (يصح - وهو قول ابن أبي ليلى) والمعنى واحد. انظر المبسوط ج ١٩ ص ٣، ٧، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٦١، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٥٠، والبنية ج ٧ ص ٢٦٩، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٥٥.
(٣) في ق (بصاحب) بدل (لصاحب) والأولى أنسب للمعنى.
(٤) في ق (العين) بدل (قبض الدين) والثانية أنسب للمعنى والسياق.
(٥) في ش، ز، ح، ق، ط، زيادة (لأنه) وهي توضح المعنى.
(٦) في ش، ز، ق، ط زيادة (وقد عرف بتمامه في طريقة الخلاف) وفي ك زيادة (وتمامه في المختلف). وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف (انظر المختلف الورقة ١١٠).
(٧) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٧، البدائع ج ٧ ص ٣٤٥٧. وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٨، والبنية ج ٧ ص ٣٥٦.

لهما: أن التوكيل تناول قبض الدين - لا غير - فصار ^(١) كالتوكيل بقبض العين .

له: إن ما يقبضه، الوكيل ملك المطلوب، فكان توكيلاً بالتملك ^(٢) بطريق المعاوضة ^(٣)، ولا يتمكن من ذلك إلا بإثباته ^(٤)، والخصومة فيه، كالوكيل بأخذ الشفعة، والرجوع في الهبة، بخلاف العين؛ لأنه موجود دون خصومته ^(٥).

١٨٠٧- قال (أبوحنيفة): الوكيل لا ينعزل بعزل الموكل حال غيبته ما لم يعلم، والعلم لا يتحقق إلا بخبر اثنين، أو واحد عدل .
وقال أبو يوسف ومحمد: يقع بخبر الواحد، وإن لم يكن عدلاً .
لهما: أنه معاملة، فصار كالإخبار بالتوكيل ^(٦).

له: أن فيه ضرب إلزام، وفيه احتمال [الضرر] ^(٧) بالتوكيل، فيشترط فيه ^(٨) أحد شرطي الإلزام، وهو العدد، أو العدالة، بخلاف التوكيل؛ لأنه مختار، ولا ضرر فيه .

وعلى هذا الخلاف: إعتاق العبد الجاني بعد الإخبار بالجناية وصيرورته مختاراً للقاء، أو سكوت ^(٩) الشفيع، والبكر وقد ^(١٠) زوجها الولي، ومن أسلم في دار الحرب فأخبر بالشرائع، وحجر العبد المأذون .

-
- (١) (فصار) سقطت من ق. وإثباتها أفضل لاستقامة المعنى.
 - (١) في ز، ك، ط (بالتملك) بدل (بالتملك) والمعنى معهما واحد.
 - (٢) في ق (المعاونة) بدل (المعاوضة) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٣) في ش (بإثباته) بدل (بإثباته) وتؤيدان إلى المعنى. وفي ك (بطريق النيابة عنه في الخصومة) بدل (بإثباته والخصومة فيه) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
 - (٤) في ح (خصومة) بدل (خصومته) والثانية أنسب للسياق .
 - (٥) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٨٦، ٣٤٨٧. والبنية ج ٧ ص ٣٧٧.
 - (٦) في الأصل (الضرب) وهو وهم من الناسخ.
 - (٧) (فيه) سقطت من ح، وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.
 - (٨) في ق، أ (وسكوت) بدل (أو سكوت) والمعنى معهما واحد.
 - (٩) في ك (التي قد) بدل (وقد) والمعنى معهما واحد.

١٨٠٨- قال (أبوحنيفة): إذا وكله^(١) بشراء جارية، وسمى جنسها، وثمنها، فاشتراها له^(٢) عمياء، أو مقطوعة اليدين، أو الرجلين، أو مقطوعة رجل، أو يد من جانب^(٣)، أو مقعدة، أو مجنونة؛ ينفذ على الموكل.
وقال أبو يوسف ومحمد - وهو قول الشافعي -: لا ينفذ على الموكل^(٤).
وأجمعوا^(٥) أنه لو اشترى عوراء أو مقطوعة يد^(٦) أو رجل واحدة بمثل قيمتها، أو بغبن يسير، نفذ^(٧) عليه، والحجج مرت في مسألة التوكيل^(٨) بالبيع المطلق، أو^(٩) باع^(١٠) بما عز أو هان^(١١) في كتاب البيوع في باب^(١٢).

١٨٠٩- قال (أبوحنيفة): إذا وكله أن^(١٣) يشتري له عبيدين بألف درهم، وقيمتها سواء، فاشترى أحدهما بخمسائة أو أقل - جاز على الموكل بالإجماع^(١٤).

-
- (١) في ش (وكل) بدل (وكله) والمعنى معهما واحد.
 - (٢) (له) سقطت من ش، ولا يتغير المعنى بسقوطها.
 - (٣) قوله (أو مقطوعة رجل، أو يد من جانب) سقط من ش، ز، ح، ق، ط، أ. وإثبات العبارة أفضل لبيان الحكم في هذه الحالة.
 - (٤) (على الموكل) سقطت من ش، ز، ق، ط، ك. وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.
 - انظر الجامع الصغير ص ٢٣٥ والبدايع ج ٧ ص ٣٤٦٨، والبنية ج ٧ ص ٣٢٧، وفتح القدير ج ٧ ص ٧٢، والمبسوط ج ١٩ ص ٣٩، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٠، ومغني المحتاج ج ١٩ ص ٧٨.
 - (٥) في ط زيادة (على) وهي توضح المعنى.
 - (٦) في ك زيادة (واحدة) وهي توضح المعنى.
 - (٧) في ق، ط (ينفذ) بدل (نفذ) والمعنى معهما واحد.
 - (٨) في ش، ز، ك، ط (الوكيل) بدل (التوكيل) والمعنى معهما واحد.
 - (٩) في ش، ز، ك، ط، ق (إذا) بدل (أو) والأولى أنسب للسياق.
 - (١٠) في ق (باعها) بدل (باع) والثانية أنسب للمعنى.
 - (١١) في ز، ح، ك، ق، ط (وهان) بدل (أوهان) والمعنى معهما واحد.
 - (١٢) (في باب) سقطت من ط. وذكرها أفضل لمعرفة الباب من كتاب البيوع، الذي وردت فيه هذه المسألة. انظر المسألة (١٤٣٢).
 - (١٣) (أن) سقطت من ك. وإثباتها أفضل لاستقامة العبارة. وفي ط (بأن) بدل (أن) والمعنى معهما واحد.
 - (١٤) في ز، ك، ق، ط زيادة (لأنه أنفع) وهي توضح المعنى.

فإن اشتراه بأكثر من خمسمائة، يكون الشراء لنفسه، [قاله]^(١) في الجامع الصغير.

وقال أبو يوسف ومحمد: إن كانت الزيادة قليلة، وقد بقي من الثمن^(٢) ما يمكن شراء الآخر^(٣)، جاز على الموكل^(٤).

لهما: أن غرضه ملك العبدین^(٥)، فإذا بقي^(٦) ما يمكن^(٧) شراء الآخر به^(٨)، يحصل غرضه، فلا يكون مخالفاً^(٩) دل عليه: أنه لو اشترى الآخر بما بقي، قبل أن يختصما، نفذ على الموكل، فكذا هذا.

له: أنه أضاف الألف إلى العبدین على السواء، فيقتضي الانقسام، عليهما على السواء، فصار كأنه نص على شراء كل واحد منهما بخمسمائة.

ولو كان^(١٠) كذلك لا تجوز الزيادة، وإن قل، فكذا هذا. فهذا القياس^(١١) يقتضي أنه لو اشترى الآخر بالباقي لا ينفذ^(١٢). إلا أننا استحسننا^(١٣)، وقلنا^(١٤): ينفذ عليه؛ لأنه حصل المنصوص عليه، وهو ملك العبدین، فلا

(١) في الأصل (قال) وهذا لا يتناسب مع المعنى المراد.

(٢) في ط زيادة (مقدار) وهي توضح المعنى.

(٣) في ز، ح، ق، ك، ط زيادة (به) وهي توضح المعنى.

(٤) انظر الجامع الصغير ص ٣٣٤، والمبسوط ج ١٩ ص ٤٣. والبدائع ج ٧ ص ٣٤٧١، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٦٦.

(٥) في ز (أن غرضه وصول العبدین إليه بألف) بدل (أن غرضه ملك العبدین) والأولى أفضل؛ لأنها أكمل وأوضح.

(٦) في ز، زيادة (من الثمن مقدار) وهي توضح المعنى. وفي ق زيادة (قدر) وهي توضح المعنى.

(٧) في ز (يمكنه) بدل (يمكن) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ط (بألف درهم حالاً) بدل (به) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ز زيادة (له به) ولا أثر لها في تغيير المعنى. وفي ك زيادة (له مخالفاً) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(١٠) في ط (قال) بدل (كان) والثانية أنسب للمعنى.

(١١) في ط (والقياس) بدل (فهذا القياس) والمعنى معهما واحد.

(١٢) في ط زيادة (على الموكل) وهي توضح المعنى.

(١٣) في ق (استحسننا) بدل (إلا أننا استحسننا) والثانية أنسب للسياق والمعنى.

(١٤) في ك، ق، ط زيادة (بأنه) ولا يتغير المعنى بهذه الزيادة.

يعمل بدلالة الانقسام، أما ههنا لم يوجد المنصوص^(١)، فيعمل بها.

١٨١٠- قال (أبوحنيفة): ولو قال له: اشتر لي ذلك العبد بخمسائة، فاشتره مع عبد آخر بألف. عند أبي حنيفة^(٢): كان^(٣) مخالفاً - ذكره في الأمالي - .

وقال أبو يوسف ومحمد: العبد المأمور بشرائه يكون للآمر^(٤).

وكذا^(٥) لو قال له: بع عبدي هذا بخمسائة، [فباعه]^(٦) مع عبد نفسه^(٧).

وقيمتها سواء؛ لم تثبت المخالفة^(٨).

لهما: أنه إذا كانت قيمتهما سواء؛ لم تثبت المخالفة.

له: أن الانقسام باعتبار القيمة، وإذا يجري فيه التفاوت فلا تعلم الموافقة بيقين.

١٨١١- قال (أبوحنيفة): ولو قال لرجل: اشتر لي عبداً بألف درهم، فجاء بعبد وقال: اشترته لك بألف^(٩)، وطلب^(١٠) ثمنه، فقال الأمر: اشترته لنفسك، فالقول قول الأمر.

وقال أبو يوسف ومحمد: القول قول المأمور^(١١).

-
- (١) في ش، ق، ط زيادة (عليه) وهي توضح المعنى.
- (٢) (عند أبي حنيفة): سقطت من ش، ق، ك، ط. وعدم ذكرها أفضل؛ لأن الباب لأبي حنيفة، فيكون في هذا تكرار.
- (٣) في ش، ز، ك (يكون) بدل (كان) والمعنى معهما واحد.
- (٤) قوله (وقال أبو يوسف ومحمد: العبد المأمور بشرائه يكون للآمر) سقط من ش، ك، ق، ط. وإثباتها أفضل لموافقة طريقة الكتاب.
- (٥) في ش، ز، ك (وكذلك) بدل (وكذا) والمعنى معهما واحد.
- (٦) في الأصل (فباع) وهذا لا يناسب السياق.
- (٧) في ز (آخر له) بدل (نفسه) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٨) في ز، ق (كان مخالفاً، وقال: يجوز على الموكل) وفي ح، ط (لا يجوز، وقال: يجوز على الموكل) بدل (لم تثبت المخالفة). والأولى والثانية أفضل؛ لأنهما تؤيدان إلى المراد بوضوح. انظر المبسوط ج ١٩ ص ٥٢.
- (٩) في ك، ط زيادة (درهم) وهي تميز العدد.
- (١٠) في ك، ق، ط زيادة (منه) وهي توضح المعنى أكثر.
- (١١) انظر البناية ج ٧ ص ٣٠٦، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٦٥، وما بعدها وتكملة فتح القدير، والعناية ج ٧ ص ٤٧، وما بعدها.

لهما: أنه أمين، والقول^(١) قول الأمين، فصار كما لو نقد^(٢) الثمن .
له: أنه ادعى^(٣) إلزام^(٤) الثمن على الموكل، وهو ينكر، والقول قول
المنكر، بخلاف ما إذا انقذ الثمن؛ لأن الأمر هو المدعي
للضمان، وهو ينكر.

١٨١٢- قال (أبو حنيفة): ولو أمره أن يبيع عبده، وشرط الخيار لنفسه شهرًا، فباعه
وشرط الخيار ثلاثة أيام؛ جاز؛ لأنه بيع فاسد عنده، والوكيل بالبيع الفاسد،
إذا باع بيعًا جائزًا، جاز عنده^(٥).

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز؛ لأنه بيع جائز، وقد أمره ببيع لا يزيل
ملكه إلى شهر، وقد باعه بيعًا يزيل ملكه قبل ذلك^(٦).

١٨١٣- قال (أبو حنيفة): الوكيل باعتاق العبد إذا أعتق نصفه؛ عتق نصفه عنده.
وعند أبي يوسف ومحمد: (٧) كله^(٨).

ولو وكله بأن يعتق نصفه^(٩) فأعتق كله؛ لم يعتق شيء^(١٠) عنده، وعندهما:
يعتق^(١١)، وهي فرع^(١٢) تجزؤ العتق^(١٣). وقد مر^(١٤).

(١) في ش، ز (فالقول) بدل (والقول) والثانية أنسب للمعنى.
(٢) في ط (وصار كما لو نقده) بدل (فصار كما لو نقد) والمعنى معهما واحد .
(٣) في ط، ق، ك (يدعى) بدل (ادعى) والمعنى معهما واحد.
(٤) في ش (التزام) بدل (إلزام) والمعنى معهما واحد.
(٥) قوله (والوكيل بالبيع الفاسد إذا باع بيعًا جائزًا جاز عنده) سقط من ش، ط. وإثباتها أفضل
لزيادة الإيضاح وهذا قول أبي حنيفة. وأبي يوسف، وأما عند محمد فإنه لا يجوز. (انظر
المسألة ١٨١٨).

(٦) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٥٥.
(٧) في ط، ق، ك زيادة (عتق) وفي ز زيادة (يعتق) وهي توضح المعنى.
(٨) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٩٩ .
(٩) في ط، ش، ك، ق (نصف عبده) بدل (نصفه) والأولى أوضح.
(١٠) في ط، ق، ز، ك، زيادة (منه) وهي توضح المعنى.
(١١) في ط زيادة (كله) وهي توضح المعنى.
(١٢) في ك زيادة (مسألة) وهي توضح المعنى.
(١٣) في ط، ش (الإعتاق) بدل (العتق) والمعنى معهما واحد.
(١٤) انظر المسألتين (١٠٢١، ١٠٥٨).

١٨١٤- قال (أبوحنيفة): إذا وكله أن يزوجه امرأة ولم يسم لها مهرًا، فزوجه امرأة بمهر فيه غبن فاحش؛ جاز عنده.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز، كما في البيع، وقد مر في البيع^(١). وكان ينبغي أن ههنا^(٢) لا يجوز عنده أيضًا؛ لأنه بمنزلة الوكيل بالشراء، وفي الشراء لا يجوز، إلا أنا نقول: أن ثمة إنما لا يجوز^(٣) للتهمة؛ لأنه لا يحتاج إلى الإضافة إلى الموكل، فيتوهم أنه اشتراه لنفسه ولم يوافق، وفي النكاح يضيفه إلى الموكل لا محالة، فلا يتوهم ذلك، ولو زوجه غير كفء؛ جاز عند أبي حنيفة. وعند أبي يوسف ومحمد: لا يجوز؛ لأنه يتقيد عادة بالمعتاد، كما في البيع^(٤). ولو زوجه^(٥) ابنته الكبيرة لم يجز عنده، وعندهما: يجوز، وهي مسألة الوكيل إذا عقد ممن^(٦) لا تقبل شهادته له، وقد مر^(٧). ولو زوجه عمياء أو نحوها جاز عنده، وعندهما: لا يجوز. كما في الشراء^(٨) - ولو أمره أن يزوجه فلانة وهي حرة، فارتدت، ولحققت بدار الحرب، فسبيت، فزوجه منها، جاز^(٩)، وعندهما: لا يجوز، أصله الوكيل بالنكاح يملك تزويج الأمة عنده، خلافًا لهما^(١٠).

١٨١٥- قال (أبوحنيفة): ولو وكله بإجارة داره، فأجرها بدراهم، أو دنانير، أو عروض - جاز عند أبي حنيفة.

(١) في ط، ح، ك، أ، ق (البيع) بدل (البيع) والأولى أفضل؛ لأن مسمى الكتاب في هذا المصنف هكذا. انظر المسألة (١٤٣٢). والمبسوط ج ١٩ ص ١١٧، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٦٢.

(٢) في ط، ك، ز (هذا) بدل (ههنا) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ز زيادة (عنده) وهي توضح المعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٢٣.

(٥) في ط (زوج) بدل (زوجه) والمعنى معهما واحد.

(٦) في ش (مع من) بدل (ممن) والأولى أوضح.

(٧) في ز زيادة (في المتقدم) ولا أثر لها في تغيير المعنى. انظر المسألتين (١٣٥٣، ١٤٣٣) والمبسوط ج ١٩ ص ١١٨.

(٨) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١١٨، وفيه أن عند محمد أيضًا جائز.

(٩) في ط، ك زيادة (عنده) وهي توضح المعنى.

(١٠) انظر المبسوط ج ١٩، ص ١٢٣، وتبين الحقائق ج ٤ ص ٢٨٩.

وعند أبي يوسف ومحمد: لا يجوز، إلا بالمتعارف كالبيع^(١). ولو وكله باستئجار أرض، فعنده: ما استأجرها به من كيل، أو وزني بغير عينه جاز^(٢)، وبالحيوان، والكيل، والوزني بعينهما لا يجوز.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز إلا بالدرهم، والدنانير، أو بما يخرج منها من الغلة - أي^(٣) بالمزارة^(٤).

ولو وكله باستئجارها، فأخذها مزارعة؛ لم يجز عنده [الفساد]^(٥) المزارة عنده، خلافاً لهما^(٦)، والوكيل بالصلح عن دم عمد^(٧) من جهة الطالب^(٨). إذ صالح على مال قليل؛ جاز عنده، وعندهما: لا يجوز^(٩)، فالمعتبر في جميع ذلك عنده: إطلاق الأمر، وعندهما: العرف، والعادة، كما في البيع.

١٨١٦- قال (أبو حنيفة): إذا صالح عن موضحة^(١٠) خطأ، وما يحدث منها على خمسمائة، فبرأت، فللمشجوع نصف عشر بدل الصلح، ويرد الباقي. وقال أبو يوسف ومحمد: (١١) له كله^(١٢).

لهما: أن الصلح عن الشجة صلح عنها وعن ما يحدث منها، على ما عرف من أصلهما، وكان^(١٣) ذكر ما يحدث، والاقتصار على الموضحة سواء،

(١) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٣٣، والجامع الصغير ص ٣٣٤، ٣٣٥، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٦٣.

(٢) في ز زيادة (عنده) ولا أثر لهذه الزيادة، ففيها تكرار لا فائدة منه.

(٣) (أي) سقطت من ك. والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٣٥.

(٥) في الأصل (بفساد) وهذا لا يناسب المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٣٤.

(٧) في ز (العمد) بدل (عمد) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ط (المطالب) بدل (الطالب) والأولى أنسب للمعنى.

(٩) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٤٥.

(١٠) وهي الشجة التي توضح العظم، (انظر طلبة الطلبة ص ٣٣٥، أنيس الفقهاء ص ٢٩٤).

(١١) في ح، ق، ط، ز، ك، أ زيادة (يسلم) وهي توضح المعنى أكثر.

(١٢) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩.

(١٣) في ش، ق، ط، ز، ك (فكان) بدل (وكان) والمعنى معهما واحد.

وفي الاختصار يسلم له كله، فكذا هذا.
له: أن الصلح وقع عن جميع النفس، وبديلها عشر الألف^(١)، فلما:
جعلت^(٢) الخمسمائة بإزاء جميع النفس، كان بإزاء الموضحة نصف عشرها.

(١) في ح، ش، ط، ز، ك، أ (عشرة آلاف) بدل (عشر الألف) والصحيح الأولى؛ لأن بدل النفس هو الدية، والدية عشرة آلاف.
(٢) في ح، ش، ق، ط، ز، ك (جعل) بدل (جعلت) والثانية أنسب للمعنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨١٧- قال (أبيوسف): الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله؛ لم يصح أصلاً، في قوله الأول - وهو قول زفر والشافعي - ثم رجع وقال: يصح في مجلس القضاء وغيره.

وقال أبوحنيفة ومحمد: يصح في مجلس القضاء، ولا يصح في غير مجلس القضاء^(١).

له: - على القول الأول -: أنه وكله على المنازعة^(٢) والمخاصمة، وهذا^(٣) مسالمة ومساعدة، فصار كالمصالحة. وعلى القول الآخر: أنه نائب الموكل، قائم مقامه، وصار إقراره كإقرار الموكل^(٤) ينفذ أينما^(٥) وجد.

لهما: أنه وكيل بجواب الخصم بطريق المجاز، والجواب المحتاج^(٦)، المعتبر في الحكم: هو الجواب في مجلس القضاء لا في غيره^(٧) - ثم عندهما: إن لم يصح إقراره في غير مجلس القضاء، لكنه خرج عن كونه خصماً؛ لأن المقر لا يصح خصماً. وعلى هذا: لو وكله بالخصومة في دار، ثم شهد في تلك الحادثة، فإن خاصم مرة لم تقبل شهادته، وإن لم يكن خاصم فكذا عند أبي يوسف:

(١) في أ، ش، ح، ق، ز، ك (يصح مقيداً بمجلس القضاء) بدل يصح في مجلس القضاء، ولا يصح في غير مجلس القضاء) وتؤيدان إلى نفس المعنى.

انظر الجامع الصغير ص ٣٣٢، والمبسوط ج ١٩ ص ٤. والبدائع ج ٧ ص ٣٤٥٦، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٩، والبنية ج ٧ ص ٣٦٠.

(٢) في ق، ط، ك (بالمنازعة) بدل (على المنازعة) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ش، ق، ط (وهذه) بدل (وهذا) والأولى أنسب لدلالة اسم الإشارة إلى المؤنث.

(٤) في ش (كإقراره) بدل (كإقرار الموكل) والثانية أوضح.

(٥) في أ (أيهما) بدل (أينما) والثالثة أنسب للمعنى.

(٦) في ش، ح، أ، ق، ك، ز، ط زيادة (إليه) وهي تكمل المعنى.

(٧) في ش، ط، ز زيادة (وقد عرف في طريقة الخلاف)، (انظر المختلف الورقة ١١٠)

وقال أبوحنيفة ومحمد: تقبل. والله أعلم^(١).

(١) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٦. قوله (وعلى هذا لو وكله بالخصومة ... إلى ... تقبل والله أعلم) سقطت من ش، أ، ح، ق، ز، ط. وإثباتها أفضل لمعرفة الحكم في هذه المسألة.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٨١٨- قال (محمد): إذا وكله ببيع فاسد، فباع بيعًا صحيحًا؛ كان مخالفًا - وهو القياس - .

وقال أبوحنيفة وأبو يوسف: لا يكون مخالفًا - وهو الاستحسان^(١) .

له: أنه وكله ببيع لا يزيل ملكه بنفس العقد. وقد أتى ببيع يزيل ملكه^(٢) بنفس العقد^(٣)، فصار كالوكيل بالبيع بشرط الخيار إذا باعه بيعًا بائناً. لهما: أنه وكله ببيع مطلق؛ وقد أتى به^(٤)، وقوله: أنه وكله ببيع لا يزيل ملكه، قلنا: ليس^(٥) كذلك؛ لأن البيع الفاسد قد يزيل الملك^(٦) بأن كان العين^(٧) مقبوضًا في يد المشتري، وقد وكله به مطلقًا، فدخل كلاهما . دل عليه أن المبيع لو كان عبدًا، فباعه بيعًا فاسدًا من قريبه، ملكه بنفس الشراء، وعتق عليه .

(١) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٦٦، والمبسوط ج ١٩ ص ٥٦ .

(٢) في ك (الملك) بدل (ملكه) والثانية أنسب للمعنى .

(٣) في ك، ش، ق، ط (بنفسه) بدل (بنفس العقد) والثانية أوضح .

(٤) في ز (وقد باع فيجوز) بدل (وقد أتى به) والأولى أوضح .

(٥) (ليس) سقطت من ش، والمعنى لا يكتمل بدونها .

(٦) في ق، ز زيادة (بنفسه) وهي توضح المعنى .

(٧) (العين) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح .

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف، ولا قول لمحمد فيه

١٨١٩- قال (أبوحنيفة): التوكيل بإثبات القصاص، وحد القذف، وحد السرقة؛ جائز، فإذا ثبت للموكل استيفاؤه.

وقال أبو يوسف وزفر: لا يثبت ولا يستوفى. وعن محمد روايتان^(١).
لأبي يوسف: أن خصومة الوكيل بدل عن خصومة الموكل، ولا مدخل للإبدال في هذا الباب، ولهذا لا تثبت بشهادة رجل وامرأتين، والشهادة على الشهادة.

لأبي حنيفة: أنه أثبت^(٢) القصاص والحد عند القاضي بحجة كاملة، فيجب استيفاؤه، بخلاف الشهادة على الشهادة، وشهادة الرجال مع النساء^(٣)؛ لأن^(٤) في الحجة قصور، وقوله: أنه بدل، قلنا: كونه بدلاً، أو أصلاً لا يخل بالظهور؛ فلا يمنع ثبوت البديل^(٥)، كما إذا قضى به نائب القاضي.

١٨٢٠- قال (أبوحنيفة): الوكيل بقبض الدين إذا قال^(٦) الغريم: ما وكلتك بهذا - وهو مقر بالدين - فللوكيل أن يحلفه على العلم^(٧) - في ظاهر الرواية - فإن حلف؛ برىء، وإن نكل، قضى عليه بالمال للوكيل، وذكر الخصاف أنه لا

(١) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٤٩، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٥٥.

(٢) في ز، ك، ق، ط (ثبت) بدل (أثبت) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ك (النساء مع الرجال) بدل (الرجال مع النساء) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ز زيادة (ثمة) وهي توضيح المعنى. و (لأن) سقطت من ش، والمعنى لا يتم بدونها.

(٥) في ش، ز، ك، ق (الثبوت) وفي أ، ح (لثبوت التبدل) بدل (ثبوت البدل) والأخير أنسب للمعنى.

(٦) في ش، ط، ز، ك، ح، أ، ق (جاء فقال) بدل (قال) والأولى أوضح.

(٧) (على العلم) سقطت من ش، ط، ز، ك، ح، أ، ق. وإثباتها يوضح المعنى.

يحلف عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف: يحلف^(١).
له: أنه قد ينكل فيكون في تحليفه فائدة، فيحلفه^(٢).
لأبي حنيفة: أن حق التحليف إنما يثبت بعد ما ثبت أنه خصم، ولم يثبت
من غير حجة.

(١) في ش، ز (يحلفه) بدل (يحلف) والمعنى معهما واحد. (انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٦١،
وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٨٣، والبنية ج ٧ ص ٣٦٩ وذكر في البنية قول محمد مع أبي
يوسف.

(٢) في ط، ك، ح، أ، ق (فيحلف) بدل (فيحلفه) والمعنى معهما واحد .

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٨٢١- قال (أبيوسف): الوكيل إذا ارتد ولحق بدار الحرب، وقضي بلحاظه، ثم عاد مسلماً؛ لم يكن وكيلاً.
وقال محمد: يعود^(١) وكيلاً^(٢).

له: أنه مأمور بالتصرف في ملك غيره، ولم يبطل الملك، فلا يبطل الأمر، إلا أنه لم يصح تصرفه في دار الحرب لعجزه، وقد زال العجز^(٣)، فصار^(٤) كالجنون المطبق إذا زال عن الوكيل.
لأبي يوسف: أنه حكم بموته، ولهذا حل ديونه، وعتق مدبره، وأمها وأولاده، وقسم ميراثه، والوكالة تبطل بالموت أصلاً.

(١) في ق (يكون) بدل (يعود) والثانية أنسب للمعنى.
(٢) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٤، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٤٦، ٣٤٨٩، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٨٨.
(٣) في ط، ك زيادة (وإذا زال عاد وكيلاً كما كان) وهي توضح المعنى.
(٤) في ش، ق، ط، ز، ك، ح، أ (وصار) بدل (فصار) والمعنى معهما واحد.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٨٢٢- قال (أبوحنيفة): الوكيل بالبيع إذا باع وشرط الخيار لنفسه ثلاثاً، فازداد
سعر المبيع في المدة، ثم أجاز في المدة، أو سكت حتى مضت المدة - لزم
البيع.

وقال أبو يوسف: إن سكت حتى تم، فكذا، وإن أجاز بالقول؛ لم يجز.
وقال محمد: لا يجوز في الوجهين^(١).

أبوحنيفة مر على أصله أنه^(٢) لو باع ابتداء^(٣) بغبن فاحش، يجوز عنده^(٤)،
فكذا^(٥) هذا.

ومحمد: مر على أصله أيضاً؛ لأن ابتداء البيع عنده على هذا الوجه لا يجوز.
فكذا إذا ثبت بمعنى من جهته - وهو السكوت - والقول قوله^(٦).

وأبو يوسف: فرق بين الإجازة بالقول، والسكوت، ووجه ذلك أن الإجازة
بالقول من جنس إنشاء البيع، بخلاف السكوت؛ لأنه لا^(٧) صنع منه^(٨).

(١) في ش، ك، ط زيادة (جميعاً) وهي تؤكد المعنى.

(٢) في، أ، ش، ط، ز، ح (لأنه) بدل (أنه) والثانية أنسب للسياق.

(٣) (ابتداء) سقطت من ش. والمعنى لا يكتمل بدونها.

(٤) انظر المسألة (١٨٠٨). والبناءة ج ٧ ص ٣٢٧ وتبين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٠.

(٥) في ش، أ، ق، ط، ك، ح (فكذا) بدل (فذلك) والمعنى معهما واحد.

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك، ح (أو القول) بدل (والقول قوله) والأولى أنسب للمعنى.

(٧) (لا) سقطت من ش، أ، ح. والمعنى لا يتم بدونها.

(٨) في ط زيادة (أصلاً) وهي تؤكد المعنى.

باب ما قاله زفر

- ١٨٢٣- قال (زفر): مسألة الوكيل بالخصومة^(١) مرت في باب أبي يوسف^(٢).
- ١٨٢٤- قال (زفر): إذا وكل رجلين بالخصومة، فخاصم أحدهما دون الآخر؛ لم يجز.
- وعندنا: يجوز^(٣).
- له: أن الموكل رضي برأيهما لا برأى أحدهما، فصار كالبيع.
- لنا: أن اجتماعهما على ذلك يؤدي إلى الشغب، وتشويش الأمر، فيباشر أحدهما برأي الآخر، حتى لو باشر بدون رأى الآخر؛ لا يجوز عندنا.
- ١٨٢٥- قال (زفر): الوكيل بالبيع وغيره إذا وكل غيره به، ففعل الثاني بحضرة الأول؛ لا يجوز.
- وعندنا: يجوز^(٤).
- له: أن توكيل^(٥) الثاني لم يصح، فلا ينفذ تصرفه فيه^(٦) كما لو فعل بغيبة الأول.
- لنا: أن الموكل رضي بالتصرف برأى الأول، وهذا وقع برأيه، فيصح بخلاف حال^(٧) الغيبة.

(١) في ش، ط، ز، ك زيادة (إذا أقر) وهي زيادة مطلوبة لرفع الغموض، لأنها تحتمل أن تكون مسألة الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الثلاثة خلافاً لزفر. (انظر البناية ج ٧ ص ٣٥٤، وتبين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٨).

(٢) انظر المسألة (١٨١٧).

(٣) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٧٥، وحاشية الشلبي على تبين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٥.

(٤) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٥٦، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٦٥، وحاشية الشلبي على تبين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٦، والبناية ج ٧ ص ٣٤٩.

(٥) في ش، ز، ك، ق، ط (التوكيل) بدل (توكيل) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٦) (فيه) سقطت من ز، ش، ك، ق، أ، ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٧) في ز، ك، ح، أ، ق، ط (حالة) بدل (حال) والمعنى معهما واحد.

١٨٢٦- قال (زفر): إذا وكله بشراء عبد بعينه بألف درهم، فاشترى نصفه أولاً بخسمائة، ثم الباقي بعد ذلك بخسمائة؛ صار مشترياً كله لنفسه.

وعندنا: إذا اشترى النصف الباقي^(١) قبل أن يخاصمه، ويلزم^(٢) القاضي الوكيل، صار كله للموكل^(٣).

له: أنه بشراء النصف الأول صار مخالفاً، ونفذ على المشتري، فبعد ذلك إذا اشترى النصف الثاني^(٤) بعد ما صار النصف الأول ملكاً له، والموكل لم يرض به.

لنا: أنه قد لا يتفق شراء الكل جملة، فإذا اشترى النصف، لم يقع للوكيل، بل يوقف، لاحتمال شراء الباقي له، فإذا اشترى فقد حصل مقصوده، فزال^(٥) التوقف ونفذ الكل على موكله^(٦).

١٨٢٧- قال (زفر): إذا وكله بشراء شيء، فاشتره بكيلى، أو وزني في الذمة؛ جاز على الموكل.

وعندنا: لا ينفذ عليه^(٧).

له: أن هذا شراء من كل وجه؛ لأن الكيلى والوزني في الذمة ثمن، كالدرهم والدنانير، بخلاف ما إذا كان عيناً؛ لأنه بيع من وجه.

لنا: أن التوكيل ينصرف إلى المتعارف - وهو الشراء - بالأثمان المطلقة - وهو الدراهم والدنانير.

١٨٢٨- قال (زفر): ولو قال: بع هذا في السوق، فباعه في داره؛ لم ينفذ.

(١) في ش، ط (الثاني) بدل (الباقي) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ط، ز، ك، ق (ويلزمه) بدل (ويلزم) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٦١، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٦٩.

(٤) في ز، ق (الباقي) بدل (الثاني) والمعنى معهما واحد وفي ط، ك، ح، ز، ق زيادة (للموكل) وهي توضح المعنى.

(٥) في ش، ط، ز (وزال) بدل (فزال) والمعنى معهما واحد.

(٦) في ز (الموكل) بدل (موكله) والمعنى معهما واحد.

(٧) انظر تبين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٢.

وعندنا: ينفذ^(١).

له: أنه خالفه.

لنا: أنه تقييد بما لا يفيد^(٢)، فلا يعتبر، وبقي مطلقًا.

١٨٢٩- قال (زفر): الوكيل إذا خالف إلى غيره^(٣) لا ينفذ^(٤)؛ لأنه خلاف الحقيقة^(٥).

وعندنا: ينفذ؛ لأنه وفاق [معنى]^(٦)، [والموكل]^(٧) راض به^(٨).

(١) الأصل عند زفر أن الوكيل إذا خالف يكون الشراء لنفسه، فإذا خالف في البيع لا ينفذ البيع لثبوت المخالفة، كما سيأتي في المسألة (١٨٢٩). وانظر البناية ج ٧ ص ٣٣٤.

(٢) في ش، ط (تقييد لا يفيد) وفي ز (تقييده لا يفيد) بدل (تقييد بما لا يفيد) والآخره أبلغ في الدلالة على المعنى.

(٣) في ش (في خير) وفي أ، ق، ط، ز، ك، ح (إلى خير) بدل (إلى غيره) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش، ق، ز، ط، ك زيادة (على الموكل) وهي توضيح المعنى.

(٥) في أ، ط، ز، ك، ح (حقيقة) بدل (الحقيقة) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في الأصل (معين) وهو وهم من الناسخ.

(٧) في الأصل (والموكل) والمعنى لا يستقيم معها.

(٨) في أ (بذلك) بدل (به) والمعنى معهما واحد، (انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٣٤).

باب ما قاله الشافعي

١٨٣٠- قال (الشافعي): الوكيل بالبيع مطلقاً إذا باع بالنسيئة لا يجوز.

وعندنا: يجوز^(١).

له: أن الأصل في الثمن أن يكون حالاً، فانصرف التوكيل إليه، فإذا باع نسيئة، صار مخالفاً.

لنا: أن التوكيل يقع على البيع المطلق عند أبي حنيفة، وعندهما: على المتعارف في الجملة، وهذا مطلق متعارف بين التجار.

١٨٣١- قال (الشافعي): الموكل إذا عزل وكيله حال غيبته - صح.

وعندنا: يتوقف على علمه^(٢).

له: أنه لا يشترط رضاه، فلا يشترط حضوره، كالطلاق.

لنا: أنه نهى بعد الأمر، فلا يعمل بدون العلم، وفقهه مأمراً أنه يلزم الوكيل ضرراً.

(١) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٦٣، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٠ ومغني المحتاج ج ٢ ص ٢٢٤، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٠.

(٢) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٥، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ٢٨٧. وللشافعية في هذا قولان: الأول ما أورده المؤلف. والثاني: أنه لا ينعزل حتى يبلغه الخبر ممن تقبل روايته كالقاضي. انظر مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٣٢، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٢٢.

كتاب الكفالة^(١)

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٣٢- قال (أبوحنيفة): الكفيل بالنفس إذا سلمها^(٢) المكفول به، إلى المكفول له في مصر آخر، وفيه سلطان - برىء .
وقال أبو يوسف ومحمد: لا يبرأ^(٣) .

لهما: أنه قد يكون شهوده في مصره الذي شرطه؛ فلا يفيد^(٤) تسليمه في مصر آخر .

له: أنه القضاة كلهم في القضاء بحقه^(٥) سواء، فلا يفيد التقييد بمصره .
وقوله: لا يفيد، قلنا: ليس كذلك، بل يفيد بالاستيثاق منه بطريق^(٦) .

١٨٣٣- قال (أبوحنيفة): إذا كفل العبد المأذون المديون عن مولاه بإذنه؛ لم يجز لحق الغرماء، فإن أعتقه في مرض موته، ومات؛ فعلى العبد^(٧) السعاية لغرمائه، وما دام يسعى فهو كالمكاتب، فلا تنفذ تلك الكالفة .
وقال أبو يوسف ومحمد: هو حر، وعليه دين، فنفذت كفالته . وعنده: إذا

(١) الكفالة هي ضم الذمة إلى الذمة في المطالبة. (انظر البناية ج ٦ ص ٧٢٢).

(٢) في ك، ح، أ، ق، ط (سلم) بدل (سلمها) والأولى أنسب للسياق.

(٣) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٦٦، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٢٨. وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٤٩، والبناية ج ٦ ص ٧٣٠.

(٤) في أ (يقبل) بدل (يفيد) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٥) في ش (لحقه) بدل (بحقه) والثانية أنسب للسياق.

(٦) في ك، ش (بطرق) وفي ق، ز (بطريقة) بدل (بطريق) والمعنى معها واحد. وفي ح، الهامش تعليق: «يعنى إما بالرهن، أو بالحبس، أو بالكفالة على تلك الكفالة». الورقة ١٧٦ .

(٧) في ق زيادة (المأذون) وفيها زيادة ايضاح للمعنى.

سعى وعق نفذت تلك الكفالة، وقد عرف في كتاب^(١) العتاق^(٢).
 ١٨٣٤- قال (أبوحنيفة): أخذ الكفيل في دعوى القصاص، وحد القذف لا يجوز
 (أي لا يجبر عليه).
 وعند أبي يوسف ومحمد: يجوز^(٣).
 لهما: أنه حق العبد، فيحتاج فيه إلى التوثيق.
 له: أنه هذه عقوبات، فتسقط^(٤) بالشبهات، والكفالة: للاستيثاق، فلا يليق
 بها^(٥).
 ١٨٣٥- قال (أبوحنيفة): إذا دفع ثوباً إلى قصار ليقصره، فضمن به رجل؛ لا
 يصح^(٦).
 وقال أبو يوسف ومحمد: يصح^(٧)، بناء على أن العين في يد الأجير
 المشترك أمانة عنده^(٨).

-
- (١) (كتاب) سقطت من ش، ز، ك، ق، وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.
 (٢) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٣. وانظر المسألة (١٠٢٣)، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٢٠، والبنية
 ج ٦ ص ٨٠٦.
 (٣) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٠٣، والبدائع ج ٧ ص ٣٤١٩. وتبيين الحقائق ج ٤ ص
 ١٥١، والبنية ج ٦ ص ٧٣٧.
 (٤) في ط، ش، ز، ح (تسقط) بدل (فتسقط) والأولى أبلغ في أداء المعنى.
 (٥) قال في المبسوط: وفي قول أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله -: يجيبه إلى ذلك لأن
 تسليم النفس مستحق على الأصيل الطالب في هذا الموضع، فتصح الكفالة به، كما في
 دعوى المال، وهذا لأن تسليم النفس تجرى فيه النيابة، فالكفيل إنما يلتزم ما يقدر على
 إيفائه. وأبو حنيفة رحمه الله يقول: تسليم النفس هنا لمقصود لا تصح الكفالة به،
 وهو الحد والقصاص، فلا يجبر على إعطاء الكفيل بالنفس فيهما، بخلاف المال، وهذا لأن
 العقوبات تدرك بالشبهات، فلا ينبغي للقاضي أن يسلك فيها طريق الاحتياط بالإيجاب على
 إعطاء الكفيل بالنفس؛ لأن ذلك يرجع إلى الاستيثاق، وهو ضد موضوع العقوبات، (ج
 ٢٠ ص ١٠٣، ١٠٤).
 (٦) في ش، ك (لا يجوز) بدل (لا يصح) والثانية أبلغ في أداء المعنى.
 (٧) في ش، ك (يجوز) بدل (يصح) انظر الفقرة السابقة.
 (٨) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٠٣.

والكفالة بالأمانة^(١) باطل^(٢). وعندهما: مضمون وقد مر^(٣).
١٨٣٦- قال (أبو حنيفة): إذا كفّل بالدين عن ميت مفلس؛ لا يصح.
وقال أبو يوسف ومحمد: يصح^(٤).

لهما: أنه كفّل بدين باق؛ لأن الموت لا يوجب سقوط الدين، ولهذا لو تبرّع به إنسان؛ يصح، فتصح الكفالة كما لو مات مليًا.
له: أن كفّل بدين ساقط؛ لأنه فعل تمليك المال وأنه لا يصير من الميت، فيسقط، بخلاف حالة الإملاء^(٥)؛ لأن الوارث يقوم مقامه في التركة، وأما التبرّع قلنا: ليس هذا تبرّعًا بقضاء الدين، بل بتخليص الميت عن العقاب.

(١) في شر، ك، ز (الكفالة بالأمانات) وفي ق (والكفالات بالأمانات) بدل (والكفالة بالأمانة) والمعنى معها واحد.

(٢) في ق، ز (باطلة) بدل (باطل) والأولى أنسب لاشتغالها على الضمير الدال على الكفالة.

(٣) في ق (عرف) بدل (مر) والمعنى معهما واحد. (انظر المسألة ١٦٣٨ و البدائع ج ٧ ص ٣٤١٥، والبناء ج ٦ ص ٧٦١). والمقصود بالأمانة: الوديعة، والعارية، ومال المضاربة، والشركة والعين المستأجرة، إلا أن العين المستأجرة، والعارية واجبة الرد إن كان لها حمل ومؤنة. (المصدر السابق).

(٤) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٠٨، والبدائع ج ٧ ص ٣٤١٢، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٥٩، والبناء ج ٦ ص ٧٦٧.

(٥) أي الفنى .

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨٣٧- قال (أبيوسف): إذا كانت الكفالة بالنفس، أو المال بحضرة المكفول به، والمكفول له؛ صحت بالإجماع. فإن كان المطالب غائباً؛ فهي جائزه.

وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يجوز، إلا أن يقبل عنه قابل فيتوقف على إجازته^(١).

له: أنه لا ضرر على الغائب في هذا العقد، لأنه إن شاء طالبه، وإن شاء تركه؛ فينقصد بغيبته، كما لو غاب المكفول به، والمكفول عنه^(٢).
لهما: أنه تصرف في حق المكفول له، فلا يصح إلا بقوله ورضاه، كالبيع في ماله^(٣).

١٨٣٨- قال (أبيوسف): إذا قال لرجل أجنبي، ليس بخليط له، ولا هو في عيال الأمر: أقض فلاناً ألف درهم، ولم يقل: عني، فقضاها؛ لم يرجع بها على الأمر عند أبي حنيفة ومحمد - وهو قول أبي يوسف أولاً - ثم رجع عنه وقال: يرجع بها عليه^(٤).

له: أنه أمره بالقضاء، والقضاء لا يكون إلا لدين^(٥) واجب، والظاهر أن الإنسان إنما^(٦) يأمر غيره بقضاء دين عليه، لا على غيره؛ لأنه لغو، فصار كقوله: أقض عني.

(١) المبسوط ج ١٩ ص ١٧٠، والبدائع ج ٧ ص ٣٤١٣، ٣٤١٤.

(٢) في ح (له) بدل (عنه) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ق (ملكه) بدل (ماله) والمعنى معهما واحد. وفي ش (كبيع ماله) بدل (كالبيع في ماله) والمعنى معهما واحد.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ٥٥، ٥٦.

(٥) في ق، ز، ك (بدين) بدل (لدين) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) (إنما) سقطت من ق، ط، ز، ك. وإثباتها أفضل لمناسبة السياق.

لهما: أن الإنسان كما^(١) يأمر غيره بقضاء دين نفسه، يأمر^(٢) بقضاء دين
المأمور نصيحة له، إذا كان عرف مما طلته في ذلك، فلا يثبت الرجوع
بالشك، كما في قوله: ادفع إليه ألف درهم.

(١) (كما) سقطت من ح. وإثباتها أفضل لمناسبة السياق.
(٢) في ح (ويأمر) وفي أ، ط (يأمره) بدل (يأمر) والثالثة أفضل لمناسبة السياق.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٨٣٩- قال (محمد): إذا قال: كفلت لك بنفس فلان، فإن لم أوافك به غذا، فأنا كفيل لك بنفس فلان - وهو^(١) غريم له آخر^(٢) - فالكفالة الأولى^(٣) صحيحة بالإجماع، والثانية باطلة عند محمد. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: هي صحيحة أيضًا^(٤). له: أن الكفالة الثانية ليست مقررة^(٥) للأولى؛ فلا يصح بناؤها على الأولى. كما لو قال: فعلي ما لفلان على فلان آخر^(٦). لهما: أنه تعليق الكفالة^(٧) بمال بترك الموافاة بالنفس؛ فيصح، كما لو قال: [إن لم أوافك بنفس هذا]^(٨)، فأنا كفيل فلان^(٩) بمالك على هذا المطلوب نفسه^(١٠)، وهذا مناسب للأول^(١١)، لأن الثاني حق هذا الطالب، كالأول، بخلاف طالب آخر؛ لأنه لا يناسبه، والله أعلم.

-
- (١) في ش (هو) بدل (وهو) والثانية أنسب للسياق.
 - (٢) في ح، أ، ق، ط، ز زيادة (أو قال أنا كفيل بمالك على فلان وهو غريم له آخر) وهي توضح المعنى.
 - (٣) في ش (الأول) بدل (الأولى) والثانية أفضل لمناسبة الكفالة.
 - (٤) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٧٤، ١٨٠، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٥١، والقول الأول لأبي يوسف مع محمد، والقول الآخر مع أبي حنيفة.
 - (٥) في ك (بمقررة) بدل (مقررة) والمعنى معهما واحد.
 - (٦) في ش، ك، ح، ز، أ، ق، ط. زيادة (لطالب آخر) وهي تكمل المعنى؛ لأنه إذا كان الطالب واحدًا، والمطلوب اثنين فهو على هذا الخلاف، أما إذا اختلف الطالب فالكفالة الثانية لا تكون تابعة للكفالة الأولى، وهذا باطل بالاتفاق بين الثلاثة. المبسوط ج ١٩ ص ١٨٠.
 - (٧) في ش، ك، ح، أ، ق، ز (كفالة) بدل (الكفالة) والمعنى معهما واحد.
 - (٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ، ط. وإثباتها أفضل لاستقامة المعنى.
 - (٩) (فلان) سقطت من ش، ك. وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.
 - (١٠) في ق، ز (بعينه) بدل (نفسه) والمعنى معهما واحد.
 - (١١) في ش (للأولى) بدل (لأول) والثانية أنسب للسياق.

باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٨٤٠- قال (أبيوسف): إذا قال الطالب للكفيل^(١): أبرأتك عن المال، فهو إسقاط^(٢)، حتى لا يسقط عن الأصل، ولا يرجع به الكفيل على الأصل^(٣)، ولو قال: برئت إليّ، فهو إقرار بالإيفاء، فيسقط عن [الكفيل]^(٤)، ويرجع به [على]^(٥) الأصل، لأنه أقر^(٦) ببراءة ابتداءها من الكفيل، وانتهأها إلى الطالب - وهو الإيفاء - ولو قال: برئت، ولم يقل: إليّ فهو كذلك عنده، وقال محمد: هو إسقاط^(٧).
له: أنه إخبار عن براءته، وهو بطريقين، الإيفاء، والإبراء، فيثبت المتيقن به، وهو الإبراء^(٨).

لأبي يوسف: أن البراءة التي ابتداءها من الكفيل تكون بالإيفاء فتحمل عليه.
١٨٤١- قال (أبيوسف): لو أبرأ المطلوب بعد موته، فرد وراثته؛ يؤخذ برده^(٩).

-
- (١) في ش زيادة (على الأصل) ولا أثر لها.
 - (٢) في ش، ز، ك زيادة (عنه) وهي توضح المعنى.
 - (٣) في ز، ك، ق، ط زيادة (لأنه أخبر عن براءة ابتداءها منه، وانتهأها إلى الكفيل. وذا بالإسقاط لا بالاستيفاء) وهي توضح المعنى.
 - (٤) في الأصل (عن الأصل) والمعنى لا يستقيم بها.
 - (٥) سقط ما بين القوسين من الأصل، ش، ح، والمعنى لا يستقيم بدونه.
 - (٦) في ش (إقرار) بدل (أقر) والمعنى معهما واحد.
 - (٧) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ٩٢، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٢٦، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٥٧، والبنية ج ٦ ص ٧٥٧، ٧٥٨.
 - (٨) في ح (الإيفاء) بدل (الإبراء) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٩) في ط، ش، ز، ك، ح، ق (يرتد) وفي أ (يرتد برده) بدل (يؤخذ برده) والمعنى معها واحد.

وقال محمد: لا يرتد^(١).

له: أن الدين في ذمة المورث، فلم يكن تمليكاً للوارث، فلا يرتد برده.
لأبي يوسف: أن الوارث قائم مقام المورث في المطالبة بالدين، فردّه كرد المورث، والله أعلم.

(١) انظر المبسوط ج ١٩ ص ٩٣، وذكر في المبسوط الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد، ثم في ذكر الحجج من الطرفين؛ ذكر أبا يوسف ولم يذكر أبا حنيفة، مما يدل على أن هذا خطأ من النسخ، أو من الطابع، وأن الخلاف بين أبي يوسف ومحمد. وذكر في البدائع والبنية هذا الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف من جهة، ومحمد من جهة أخرى. (انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٢٥، والبنية ج ٦ ص ٧٥٥).

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٨٤٢- قال (أبوحنيفة): إذا ادعى قذفاً على عبد، وأقام البينة عليه، بحضرة مولاه؛ يحبس العبد؛ لأنه صار متهمًا، ويؤخذ الكفيل بنفس مولاه؛ لأن الحد يقام على ماله، فيشترط^(١) حضرته عند الإقامة.

وقال أبو يوسف: يؤخذ بنفس العبد كفيل، دون نفس مولاه؛ لأنه لا يشترط حضرته عنده.

وقال محمد: يؤخذ الكفيل^(٢) بنفسيهما جميعًا؛ لأنه مع أبي حنيفة في اشتراط حضرته^(٣)، إلا أن أبا حنيفة لا يرى الكفالة في الحدود، فيحبس العبد^(٤)، ولا يؤخذ منه كفيل لهذا^(٥).

(١) في ق، ط، ز، ك (ويشترط) بدل (فيشترط) والثانية أنسب للمعنى.
(٢) قوله (دون نفس مولاه . . . إلى . . . يؤخذ الكفيل) سقط من ش، وهو وهم من النسخ.
(٣) في ش، ز، ك (حضرتهما) وفي ق (حضرة المولى والكفيل). وفي ط (حضرة المولى) بدل (حضرته) والثالثة والرابعة أنسب للمعنى.
(٤) في ش، ق، ط، ز، ك، ح، أ زيادة (عنده) وهي توضح المعنى.
(٥) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٠٥ .

باب ما قاله زفر

- ١٨٤٣- قال (زفر): العبد إذا كفل عن مولاه بمال بأمره، ثم عتق، فأدى؛ رجع به على المولى.
وعندنا: لا يرجع^(١).
له: أن الكفالة بأمر موجبة للرجوع، إلا أنه قبل العتق لا يرجع لمانع، وقد زال المانع.
لنا، أن هذه الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع، فلا تعتبر^(٢) موجبة للرجوع بعد ذلك، كالکفالة بغير أمر إذا اتصلت به^(٣) الإجازة.
١٨٤٤- قال (زفر): من أدعى على آخر أنه كفيل^(٤) له عن فلان بأمره، بألف^(٥) للمُدَّعى عليه^(٦)، فأنكر المدَّعي عليه، فأقام المدَّعي البينة على ذلك، وألزمه القاضي، فأدى؛ لا يرجع على الأصيل.
وعندنا: يرجع^(٧).
له: أبان^(٨) في زعمه، وإقراره أنه لا يرجع^(٩) له عليه.
لنا: أنه صار مكذبًا شرعًا في هذا الزعم.

(١) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٢، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٧٠ والبنية ج ٦ ص ٧٨٠، ٨٠٣.

(٢) في ق، ك، ز (تصير) بدل (تعتبر) والمعنى معهما واحد.
(٣) في ق، ط (بها) بدل (به) والأولى أنسب؛ لأنها تدل على الكفالة.
(٤) في ح، ق، ز، ك (كفيل) بدل (كفل) والمعنى معهما واحد.
(٥) في ز، ك زيادة (درهم) وهي تميز العدد.
(٦) (عليه) سقطت من ك. وذكرها أفضل لتمام المعنى.
(٧) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١١٤، ١١٥، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٦٤.
(٨) في ح، أ، ق، ز، ك (أن) وفي ط (أنه) بدل (أبان) والمعنى معهما واحد.
(٩) في ح، ق، أ، ز (لا رجوع) بدل (لا يرجع) والمعنى معهما واحد.

١٨٤٥- قال (زفر): الكفيل بدين مؤجل إذا مات؛ حل الدين، ويطالب الوارث بتعجيله، وإذا عجل كان له أن يرجع على الأصيل للحال^(١).
وعندنا: لا يرجع حتى يحل الأجل^(٢).
له: أن الدين صار حالاً، [وأداه]^(٣) بالكفالة بأمره.
لنا: أن الأجل حق الغريم، وإنما بطل في حق الكفيل لانتقال الحق إلى التركة العين^(٤)، فأما في حق الأصيل فدين الكفيل عليه مؤجل، ولم يصر عيناً، فلا يسقط حقه بغير رضاه ببطلان حق غيره.

(١) في ق، ش، ح، ك، ط، ز (وإذا أداه الوارث يرجع على الأصيل للحال) بدل (ويطالب الوارث بتعجيله وإذا عجل كان له أن يرجع على الأصيل للحال) والعبارة الثانية أفضل لما فيها من زيادة إيضاح.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ٩٨، والبنية ج ٦ ص ٧٣٢.

(٣) في الأصل، أ (وأدا) والمعنى لا يستقيم بهذا.

(٤) في ط (وهي عين) بدل (العين) والمعنى معهما واحد.

باب ما قاله الشافعي

١٨٤٦- قال (الشافعي): الكفالة بالنفس والأعيان المضمونة^(١) باطلة.

وعندنا: صحيحة^(٢).

له: أنه كفل بما لا يقدر على تسليمه؛ لأن نفس الغير، وماله في يد الغير^(٣) يقابله، ويدافعه، فلا يجوز.

لنا: أن ركن الكفالة قد وجد، ومعنى الكفالة قد تحقق، وهو انضمام الذمة إلى الذمة في^(٤) وجوب التسليم، فيجب تصحيحه، دفعًا للحاجة المطلوبة من الكفالة، وقد عرف^(٥).

(١) الأعيان المضمونة نوعان: مضمون بنفسه كالمغصوب والمقبوض بالبيع الفاسد، والمقبوض على سوم الشراء. ومضمون بغيره، كالبيع قبل القبض، والرهن. وعند الحنفية تصح الكفالة في النوع الأول، ولا تصح في النوع الثاني. (انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤١٥ والبنية ج ٦ ص ٧٦١).

(٢) (انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٦٢، ج ٢٠ ص ٢، والبدائع ج ٧ ص ٣٤١٧، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٤٧، والبنية ج ٦ ص ٧٢٣، ص ٧٦١). وللشافعية في هذا قولان: الأول - وهو المذهب -: تصح كفالة الأعيان المضمونة، والبدن الغائب، ومن يستحق حضوره مجلس الحكم، والثاني: لا تصح. (فتح الوهاب ج ١ ص ٢١٥، مغني المحتاج ج ٢ ص ٢٠٣).

(٣) في أ (في يده) بدل (في يد الغير) وتؤديان إلى نفس المعنى.

(٤) في ز، ك، ط زيادة (حق) وهي توضيح المعنى.

(٥) في ش، ز، ق، ط زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وفي ك زيادة (وتمامه في المختلف) وهاتان الزيادتان توضحان مكان ورود هذا الخلاف.

باب جوابات مالك

١٨٤٧- قال (مالك): الأصل يبرأ عن الدين بالكفالة^(١).
وعندنا : لا يبرأ^(٢).

له: أن الدين واحد، فإذا وجب على الكفيل، لا يبقى على الأصل،
كالحوالة.

لنا: ان الكفالة ضم الذمة^(٣) إلى الذمة^(٤)، فيقتضي قيام الدين في الأولى،
بخلاف الحوالة؛ لأنها نقل^(٥).

(١) في ز، ط زيادة (كالحوالة) وهي توضح المعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٧٨، والبداية ج ٧ ص ٣٤٢٣. واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٥٤، والبنية ج ٦ ص ٧٢٢. والصحيح أن للمالكية في هذا قولان: الاول: لرب الحق أن يطالب الكفيل، والمكفول عنه، فإن أداه المضمون عنه سقط عن الكفيل، وإن أدى الكفيل رجع به على المكفول عنه، ثم رجع مالك وقال: لا تبعة للطالب على الكفيل حتى لا يوجد للمكفول عنه مال. وأما القائل ببراءة الأصل فهو ابن أبي ليلى. (المصادر السابقة). وانظر القوانين الفقية ص ٢١٤، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٧٩٤، و ٧٩٥، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٦٦.

(٣) في ط (ذمة) بدل (الذمة) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) انظر الفقرة السابقة.

(٥) في ش زيادة (الدين) وهي توضح المعنى.

كتاب الحوالة^(١)

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٤٨- قال (أبو حنيفة): المحتال عليه إذا أفلسه^(٢) القاضي بشهادة الشهود؛ لا يعود الدين إلى ذمة المحيل.
وقال أبو يوسف ومحمد: يعود^(٣).
لهما: أنه توى ما عليه لعجزه، فصار كالموت.
له: أنه عجز يُتصور ارتفاعه^(٤) بحدوث المال، فصار كما قبل تفليس
القاضي، بخلاف الموت.

-
- (١) الحوالة مأخوذة من التحويل: وهو من مكان إلى مكان، فهي إذا نقل الدين من ذمة إلى ذمة، ويقتضي هذا فراغ الذمة الأولى عنه، وثبوته في الثانية، وتختلف الحوالة عن الكفالة بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة فيقتضي بقاء الدين في الذمة الأولى ليتحقق معنى الضم. (طلبة الطلبة ص ٢٨٥، ٢٨٦، والبنية ج ٦ ص ٨٠٧، والتعريفات الفقهية ص ٢٦٩).
- (٢) في ش، ق، ط، ز ح (فلسه) بدل (أفلسه) والمعنى معهما واحد.
- (٣) انظر البنية ج ٦ ص ٨١٣، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٧٣، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٤٢، والمبسوط ج ٢٠ ص ٤٨.
- (٤) في ط (زواله) بدل (ارتفاعه) والمعنى معهما واحد.

باب ما قاله زفر

١٨٤٩- قال (زفر): الحوالة غير مُبرَّنة .

وعندنا: مُبرَّنة^(١) .

له: أنه عقد استيثاق، وذلك يُبقي^(٢) الدين على الأول، كما في الكفالة .

لنا: أن الحوالة نقل الدين، وإذا تحول وانتقل^(٣)، لا يبقى في المحل الأول .

١٨٥٠- قال (زفر): رجل باع عبدًا بألف درهم، ثم إن البائع أحال غريمًا له على

المشتري، ثم وجد المشتري بالعبد عيبًا، فردّه؛ بطلت الحوالة، فلا يكون

للغريم أن يطلب^(٤) دينه من المشتري .

وعندنا: لا تبطل^(٥) .

له: أنه الحوالة مقيدة بالثمن، وقد بطل الثمن، وصار كما إذا^(٦) استُجِّقَ

العبد، أو وجدَ حرًا .

لنا: أن الثمن كان^(٧) واجبًا، ولم يبين^(٨) أنه لم يكن^(٩) بل يسقط للحال، فلا

(١) والمعنى أن المحيل يبرأ من الدين بقبول المحال إليه عند الثلاثة، وعند زفر لا يبرأ اعتبارًا بالكفالة . (انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٦٢، والبنية ج ٦ ص ٨١٠، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٧١، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٣٩) .

(٢) في ق، ط، ز، ك (بقاء) بدل (يبقى) وتؤديان إلى المعنى المراد .

(٣) في ق (انتقل وتحول) بدل (تحول وانتقل) والمعنى معهما واحد .

(٤) في أ، ق، ط، ز، ك (طلب) بدل (أن يطلب) والمعنى معهما واحد .

(٥) عند الحنفية إذا استُجِّقَ المَبيعُ، أو ظهر أنه حر؛ تبطل الحوالة، أما إذا رد بعيب ونو بقضاء، أو مات العبد قبل القبض فإنها لا تبطل، (انظر حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٤٥، والمبسوط ط ٢٠ ص ٩٦) .

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك (لو) بدل (إذا)، والمعنى معهما واحد .

(٧) في ح (صار) بدل (كان) والثانية أنسب للمعنى .

(٨) في ش، ط (يتبين) بدل (يبين) والمعنى معهما واحد .

(٩) في ق، ط، ز، ك زيادة (واجبًا) وهي توضح المعنى .

يظهر ذلك في حق المحتال له، بخلاف الاستحقاق، والحرية؛ لأنه يظهر أن الثمن لم يكن واجبًا.

١٨٥١- قال (زفر): المحيل إذا مات قبل أداء المحتال عليه المال إلى المحتال له، وعلى المحيل ديون، فالمال كله للمحتال له خاصة.

وعندنا: هو بينه وبين الغرماء بالحصص^(١).

له: أنه صار له بالحوالة، كالرهن في يد المرتهن^(٢).

لنا: أنه لم يصير ملكًا له قبل القبض؛ لأن تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز، وإذا بقي ملكًا للمحيل كان لجميع الغرماء، بخلاف الرهن؛ لأن المرتهن^(٣) صار مستوفيًا دينه منه عند القبض.

(١) انظر تبين الحقائق ج ٤ ص ١٧٤، والبنية ج ٦ ص ٨١٦، والبائع ج ٧ ص ٣٤٣٩،

والمبسوط ج ٢٠ ص ٧١.

(٢) قوله (كالرهن في يد المرتهن) سقط من ش، ك، ز والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش (الرهن) بدل (المرتهن) والثانية أنسب للمعنى.

باب ما قاله الشافعي

١٨٥٢- قال (الشافعي): المحتال عليه إذا مات مفلسًا، لا يعود الدين إلى ذمة

المحيل .

وعندنا: يعود^(١) .

له: ان الدين انتقل من ذمته، فبرئت ذمته^(٢)، فلا يعود، كما في الإبراء .

لنا: أن المحتال له رضي بهذا النقل بشرط وصول الدين من جهة المحتال عليه، بدلالة العادة، وقد فات هذه الشرط، فيعود حقه إلى ذمة المحيل، وقد عرف^(٣) .

(١) انظر البدائع ج ٧ ص ٣٤٤٢، والبنية ج ٦ ص ٨١١، ٨١٢، وتبيين الحقائق ج ٤ ص ١٧٢، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٩٥، ١٩٦ .

(٢) قوله (فبرئت ذمته) سقط من ك. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح .

(٣) في ز، ش، ط زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وفي ك زيادة (وقد عرف تمامه في المختلف) والزيادتان توضحان مكان ورود هذا الخلاف .

كتاب الصلح

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٥٣- قال (أبوحنيفة): إذا تهايا^(١) في غلة^(٢) عبيدين بينهما، على أن يأخذ هذا غلة هذا العبد شهراً، وذلك غلة هذا العبد شهراً؛ لا يجوز.
وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز^(٣).

لهما: أن الغلة بدل الخدمة، وتجوز المهايأة في خدمتهما، فكذا في الغلة، وصار^(٤) كالدارين.

له: وجهان: أحدهما: أن أحدهما قد يجد من يستأجره، ولا يجد الآخر، فلا تحقق التسوية.

والثاني: أن الأجر يجب بالعمل، ألا ترى أنه لو سلم العبد فلم يعمل، لا يجب^(٥) الأجر، فكان فيه خطر، بخلاف الدارين^(٦) لأن الأجر يجب بالتمكن^(٧) من السكنى.

(١) من المهايأة وهي يتراضي الشريكان أن ينتفع هذا بهذا النصف المفرز، وذاك بذاك النصف، أو هذا بكله في كذا من الزمان، وذاك بكله في كذا من الزمان بقدر مدة الأول، وقد تهايا: أي فعلا ذلك. وهايا فلان فلاناً، وأصله من قولك هياته فتهياً، أي أعدده فاستعد.
(طلبة الطلبة ص ٢٥٩، والمبسوط ج ٢٠ ص ١٧٠).

(٢) في ز، ق (غلتى) بدل (غلة) والمعنى معهما واحد.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٧٣.

(٤) في ز (فصار) بدل (وصار) والمعنى معهما واحد. ولفظة (وصار) سقطت من ش، ك وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) (لا يجب) سقطت من ش. والمعنى لا يكتمل بدونها.

(٦) في ش (الدار) بدل (الدارين) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ز، ك، ح، أ، ق، ط (بالتمكين) بدل (بالتمكن) والأولى أفضل لشيوع استعمالها في هذا المجال.

١٨٥٤- قال (أبوحنيفة): ولو تهايا على ركوب دابة واحدة، أو على غلتها، أو على ركوب دابتين، أو على غلتهما؛ لم يجز - أي لا يجبرهما القاضي عليه - إلا إذا اصطلحا عليه، فيجوز.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز في غلة دابة واحدة كما في غلة عبد واحد، ويجوز في ركوب دابة واحدة ودابتين، وغلة دابتين، بناء على أن القاضي لا يقسم الحيوان جبراً عنده، لتفاوت^(١) فيها، فكذا في غلتها للتفاوت فيها أيضاً. وعندهما: يقسم الحيوان جبراً، فكذا منافعها، وبدل منافعها^(٢).

١٨٥٥- قال (أبوحنيفة): العفو والصلح من الجرح أو الجراحة أو الضربة، أو الشجة، أو القطع على شيء^(٣)، لا يكون عفواً أو صلحاً^(٤) عن القتل الذي يحدث منهما، حتى لو سرى ومات:

عند أبي حنيفة: تجب الدية في ماله استحساناً، والقياس أن يجب القصاص^(٥).

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز الصلح والعفو^(٦)، حتى لا يجب شيء بالسراية^(٧).

ولو قال: صالحتك من الشجة، وما يحدث منها، أو ذكر مكان الشجة [...] ^(٨) التي مرت؛ جاز الصلح والعفو بالإجماع، ولا يجب شيء من

(١) في ز، ط، ق (للتفاوت) بدل (لتفاوت) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٧٤.

(٣) في ش، ق، ط، ز، ح، ك (العفو عن الشجة أو الجراحة، أو القطع، أو الصلح عنهما) بدل (العفو والصلح من الجرح، أو الجراحة، أو الشجة، أو القطع على شيء) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ش، ق، ط، ز، ك، أ (وصلحاً) بدل (أو صلحاً) والثانية أنسب للسياق.

(٥) قوله (حتى لو سرى ومات ... إلى ... أن يجب القصاص) سقط من ط، وإثبات أفضل لزيادة الإيضاح، وفي ز، ك، ح، أ (حتى لو سرى تجب الدية) بدل القول السابق، والسابق أفضل لما فيه من زيادة إيضاح.

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك، ح (يكون صلحاً وعفواً عنها) بدل (يجوز الصلح والعفو) والمعنى معهما واحد.

(٧) (بالسراية) سقط من ز، ط، وإثباتها أفضل لإتمام المعنى، (انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩).

(٨) كلام غير واضح بالأصل.

الدية، ولو قال: صالحتك عن الجناية، وسكت عن ذكر ما يحدث؛ جاز الصلح بالإجماع - وهذا كله في العمد^(١).

لهما: أن العفو عن الشيء عفو عن موجهه، وموجهه القصاص في الطرف إذا اقتصر^(٢)، والقصاص في النفس إذا سرى، فكان عفوًا عنهما، كما إذا عفا عن الجناية.

له: أنه عفو^(٣) عن الشجة، وهذا قتل. وقد عرف^(٤).

١٨٥٦- قال (أبو حنيفة): القصاص إذا كان^(٥) بين الصغار، والكبار فللكبار حق الاستيفاء للحال.

وقال أبو يوسف ومحمد: ليس لهم ذلك - وهو قول الشافعي^(٦).

لهما: أنه حق مشترك، فلا يستوفي^(٧) البعض، كما إذا كان بين حاضر وغائب.

له: أن ملك القصاص ثابت لكل واحد منهم على الكمال؛ لأنه وجد سبب ثبوته، وهو البتة - وأنه لا يتجزأ؛ فيثبت لكل واحد منهم^(٨) على الكمال، بخلاف الحاضر، والغائب؛ لأن احتمال العفو من الغائب ثابت، وقد عرف^(٩).

(١) قوله (ولو قال ... صالحتك من الشجة ... إلى ... وهذا كله في العمد) سقط من ش، ق، ز، ط، ح، ك، أ. وإثباته أفضل لتمام الفائدة.

(٢) في ق، ط، ز زيادة (عليه) وهي توضح المعنى.

(٣) في ق، ط، ز، ك (عفا) بدل (عفو) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ط، ز زيادة (تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف. (انظر المختلف الورقة ١٠٥).

(٥) (إذا كان) سقطت من ش والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٦) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٥، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٠.

(٧) في أ، ق، ط، ز، ك، ح (يستوفيه) بدل (يستوفي) والأولى أبلغ في الدلالة على المعنى.

(٨) في ش، ز، (منهما) بدل (منهم) والثانية أفضل لدلالاتها على أكثر من واحد.

(٩) في ق، ط، ز، ش زيادة (وتمامه عرف في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف. (انظر المختلف، الورقة ١٠٥).

١٨٥٧- قال (أبوحنيفة): المُدَبِّرُ إذا قتل رجلاً خطأ، فصالحه المولى على عبد بغير قضاء، ودفعه إلى المولى^(١)، ثم قتل رجلاً آخر خطأ، فولي القتل الثاني بالخيار: إن شاء يأخذ من ولي القتل الأول نصف العبد، وإن شاء أخذ من المولى نصف قيمة المدبر، ثم رجع المولى على ولي^(٢) الأول.

وقال أبو يوسف ومحمد: له الرجوع على ولي القتل الأول، لا على المولى، وذكر المسألة في الزيادات - وذكر مكان الصلح دفع قيمة المدبر^(٣) بغير قضاء^(٤).

لهما: أنه حين دفع القيمة إلى الأول كانت القيمة كلها حقه، وإنما ثبت لولي^(٥) الجناية الثاني بعد ذلك، فلم يظهر أن المولى أتلّف حقه، وصار^(٦) كما إذا دفع بقضاء.

له: أنه جنيات المدبر - وإن تكررت^(٧) - لا توجب إلا قيمة واحدة على المولى، فإذا جنى جنايتين، كان لكل واحد منهما نصفه^(٨)، فتبين أن دفع النصف الأول^(٩) بغير حق، بخلاف ما إذا دفع بقضاء؛ لأنه مجبور عليه. نظير هذا، الوصي إذا قضى دين الميت، ثم ظهر غريم آخر؛ يضمن الوصي، ثم يرجع على الأول - إن كان بغير قضاء - وإن كان بقضاء لا يضمن.

(١) في ز (الولي) بدل (المولى) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ش (الولي) بدل (ولي) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ش (دفعه المدبر) بدل (دفع قيمة المدبر) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢١، ص ١٨.

(٥) في ش، ط، ز (حق ولي) وفي ق، ز (الحق لولي) بدل (لولي) والأولى والثانية أفضل لوضوح المعنى بهما.

(٦) في ش، ق (فصار) بدل (وصار) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ش، ق، ط، ز، ك (كثرت) بدل (تكررت) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ش، ق، ط، ز، ك (نصفها) بدل (نصفه) والثانية أفضل لعود الضمير فيها إلى العبد.

(٩) في ق، ط، ك (أنه دفع النصف إلى الأول) بدل (أنه دفع النصف الأول) والمعنى معهما واحد.

١٨٥٨- قال (أبوحنيفة): دين بين رجلين أجل أحدهما نصيبه شهرًا؛ لا يصح عنده^(١)، خلافًا لهما، وقد مر في كتاب الشركة^(٢).

١٨٥٩- قال (أبوحنيفة): إذا أسلم دراهم معدودة، في كَرْحَنطة إلى أجل^(٣)، ثم اصطُلحًا بعد زمان على زيادة^(٤) المسلم إليه نصف كَرْحَنطة إلى ذلك الأجل؛ لم يجز بالإجماع، لأنها لوجازت لبطلت، بيانه: أنها لوجازت خرج بعض رأس المال من ذلك السلم، حتى يجعل بإزاء هذه الزيادة، فصار دينًا على المسلم إليه، فيصير كأنه أسلم دينًا في الحنطة. ثم إذا لم يجز، فعلى المسلم إليه أن يرد ثلث رأس المال، إلى رب السلم، وعليه كَرْ تَامٌ^(٥) عنده.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يرد شيئًا، وعليه كَرْ تَامٌ^(٦).

لهما: أن إخراج بعض رأس المال^(٧) كان حكمًا للزيادة وأنها لم تصح، فبقي على حاله.

له: أنهما قصدا شيئين، إخراج بعض رأس المال من السلم، وإدخاله في هذه^(٨) الزيادة، والإدخال لم يصح لمانع، ولا مانع من الإخراج؛ فيصح.

١٨٦٠- قال (أبوحنيفة): إذا غصب عبدًا، فمات عنده، فصالح مولاه على أكثر من قيمته، دراهم أو دنانير - جاز.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٩).

(١) (عنده) سقطت من ط، وعدم ذكرها أفضل، لأن الباب لأبي حنيفة.

(٢) انظر المسألة (١٣٤٩). والمبسوط ج ٢١ ص ٣٧.

(٣) في ز زيادة (معلوم) وهي توضح المعنى.

(٤) في ز، ش، ك، ح، أ، ط (أن زاده) وفي ق (أن يزيده) بدل (زيادة) والثانية والثالثة أنسب للمعنى والسياق.

(٥) في ش (تمام) بدل (تام) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٤٥.

(٧) في ز زيادة (من السلم) وهي توضح المعنى.

(٨) في ح، أ (وإدخال هذه) بدل (وإدخاله في هذه) والأولى أنسب للمعنى.

(٩) انظر الجامع الصغير ص ٣٤٣، والمبسوط ج ٢١ ص ٥٦.

لهما: أن الواجب يقدر^(١) بالقيمة، فكان رباً.
له: أن هذا بدل عن العبد؛ لأنه تقدير^(٢) [ضمانه]^(٣) ابتداءً بهذا المقدار،
ولا ربا بين العبد والدراهم.

١٨٦١- قال (أبوحنيفة): إذا باع عبده من إنسان، ثم باعه المشتري من آخر، ثم مات، ثم اطلع على عيب؛ يرجع^(٤) بالنقصان على بائعه، ولا^(٥) يرجع بائعه على بائعه. وقد مر^(٦) في كتاب القسمة^(٧) والدعوى^(٨).

١٨٦٢- قال (أبوحنيفة): إذا اشترى طعاماً، فوجد به عيباً، فصالحه على أن زاده طعاماً من^(٩) جنس الأول إلى أجل، وكان^(١٠) ثمن الكل غير منقود، فنقده في المجلس - لا يجوز؛ بناءً على أن بعض الدراهم تصير بمقابلة الطعام^(١١) الثاني، وهو مؤجل فكان [سلمًا]^(١٢)، وإعلام قدر رأس المال عنده شرط، وعندهما ليس بشرط^(١٣)، وقد مر في البيع^(١٤).

(١) في ط، ز، ك، ح، أ ق (مقدر) بدل (يقدر) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ط (تعذر) بدل (تقدير) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في الأصل (ضمان) وهذا لا يناسب المعنى.

(٤) في ط، ك (فرجع) وفي ز (رجع) بدل (يرجع) والثانية والثالثة أنسب للمعنى.

(٥) في ط (لا) بدل (ولا) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ش، ز، ك زيادة (مثله) وهي توضح المعنى.

(٧) انظر المسألة (١٦٣٣).

(٨) الصحيح أنه كتاب القسمة، وليس كتاب القسمة والدعوى.

(٩) في ق، ط، ز، ك، ح زيادة (غير) وهي زيادة غير صحيحة؛ لأنه لا يجوز الصلح من

السلم على جنس آخر سوى رأس المال؛ لأنه استبدال بالمسلم فيه، وذلك فاسد. (انظر

المبسوط ج ٢١، ٤٤).

(١٠) في ش (فكان) بدل (وكان) والثانية أنسب للسياق.

(١١) (الطعام) سقطت من ش، أ، ح. وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(١٢) في الأصل، ش (بيعاً) والصحيح ما جاء في النسخ الأخرى.

(١٣) في، ط، ز (لا) بدل (ليس بشرط) والثانية أوضح.

(١٤) في أ، ق، ز، ح (البيوع) بدل (البيع) والأولى أفضل؛ لموافقة ما أثبتته المؤلف. وفي ق

زيادة (في باب أبي حنيفة) وهي توضح المعنى أكثر. انظر المسألة (١٤١٩).

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨٦٣- قال (أبيوسف): إذا كان له على رجل ألف درهم فقال: أبرأتك خمسمائة، أو حططت عنك خمسمائة على أن تعطيني الباقي، ولم يؤت وقتاً، فأعطى الباقي في هذا اليوم، أو لم يعطه؛ برىء عن خمسمائة؛ لأن الإبراء مطلق. ولو قال: أبرأتك عن خمسمائة على أن تعطيني الباقي اليوم، وأعطاه اليوم خمسمائة؛ برىء^(١) بالإجماع، وكذا لو لم يعطه عند أبي يوسف. وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يبرأ إذا لم يعطه^(٢). له: أنه لو^(٣) لم يؤتته باليوم، كان الحكم ما ذكرنا، كذا هذا. لهما: أنه علق الإبراء بشرط مرغوب فيه، ولم يوجد. ولوقال: أبرأتك عن خمسمائة^(٤) على أن تعطيني اليوم ما بقي، فإن لم تعط فالألف عليك، فلم يعطه اليوم؛ فالألف عليه بالإجماع، ولو قال: أصالحك في هذا كله، فهو على هذا الوجه^(٥) أيضاً. ولو قال: إن أدبت إليّ خمسمائة، أو حين أدبت^(٦) فأنت برىء من الباقي، فأدى؛ لا يبرأ؛ لأن تعليق البراءة بالشرط باطلة^(٧).

-
- (١) في ز زيادة (عن خمسمائة) وهي توضح المعنى.
(٢) انظر الجامع الصغير ص ٣٤٣، والبدائع ج ٧ ص ٣٥٠٣، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٤٣، والبنية ج ٧ ص ٦٣٤.
(٣) في ش (أن) بدل (لو) والثانية أنسب للمعنى.
(٤) في، أ، ق، ط، ز، ك، ش (بعد قوله) بدل (أبرأتك عن خمسمائة) والثانية أفضل لوضوح المعنى بها.
(٥) في ح، أ، ق، ط، ز، ش (الوجه) بدل (الوجه) والثانية أفضل لمناسبة قوله: (هذا).
(٦) في ح (أدبته) بدل (أدبت) والمعنى معهما واحد. وفي ق، ط، ز (متى أدبت) بدل (حين أدبت) والمعنى معهما واحد.
(٧) في ط (لأنه تعليق البراءة بالشرط، وأنه باطل) بدل (لأن تعليق البراءة بالشرط باطل) والأولى أفضل لوضوح المعنى معهما.

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

١٨٦٤- قال (محمد): إذا قال المودع: ضاعت الوديعة. وقال رب المال: استهلكتها، ثم صالحه على مال؛ يجوز.
وكذا لو قال: دفعتها إليك.
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يجوز^(١).
له: أن الصلح لقطع^(٢) الخصومة، وقد تحققت الخصومة ههنا بالمرافعة إلى القاضي، وتحليفه عليه.
لهما: أن المودع أمين، وهو مُصدّق على ما قال، فصار كما لو [قامت]^(٣) البينة على الرد أو الهلاك^(٤). والله أعلم.

(١) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٦٠، والبدائع ج ٧ ص ٣٥١٨، ولم يذكر قول أبي حنيفة في البدائع.

(٢) في ش (يقطع) بدل (لقطع) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في الأصل (قال) وهو وهم من النسخ.

(٤) في ش (والهلاك) بدل (أو الهلاك) والثانية أنسب للمعنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٨٦٥- قال (أبيوسف): إذا صالحه على خدمته عبده سنة، أو سكنى داره، أو زراعة أرضه، أو لبس ثوبه، أو ركوبه دابته، مدة معلومة، ثم هلك المدعى، أو المدعى عليه، أو محل المنفعة قبل الاستيفاء: إن هلك المدعى عليه لا يبطل الصلح، والمدعى يستوفيه، ولو مات المدعى لا يبطل أيضًا في خدمة العبد، وسكنى الدار، وزراعة الأرض، والوارث يقوم مقامه. وأما في ركوب الدابة، ولبس الثوب؛ يبطل.

وقال محمد: بطل الصلح في الكل - وهو القياس - ولو كان بعد استيفاء البعض انتقض بقدر ما بقي، كالإجارة. وما قاله أبيوسف استحسان^(١).

لمحمد: أنه نوع إجارة؛ لأنه وارد على المنفعة، ولهذا لا يجوز إلا مؤقتًا، والإجارة تبطل بهذه الأسباب^(٢).

لأبي يوسف: أن الصلح قطع الخصومة، والوارث يقوم مقام المورث في الخصومة، فكذا في قطعها، إلا أن الركوب واللبس يعجز الوارث عن استيفائهما؛ لأن الناس يتفاوتون فيه، والمالك لم يرض به من الوارث، وأما إذا هلك محل المنافع^(٣)، فهو على وجوه: إما إن قتله أجنبي، أو المدعى، أو المدعى عليه، أو مات بنفسه، أو أعتقه المدعى، أو المدعى عليه، أو باعه أحدهما، أما إذا قتله أجنبي، فعند محمد: يبطل الصلح كما تبطل الإجارة، لما مر.

(١) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٤٥، ١٤٧، ١٦٠.

(٢) في ط (الأشياء) بدل (الأسباب) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في ز (المنفعة) بدل (المنافع) والمعنى واحد.

وعند أبي يوسف: لا يبطل^(١)، كما لا يبطل البيع^(٢)، ويؤخذ من القائل قيمته، فيُشترى بها عبدٌ، ثم المدعي إن شاء رضي بخدمته، وإن شاء نقض الصلح؛ لأنه تغير عليه - كما في البيع - ولو قتله المدعي عليه، بطل الإجماع.

عند محمد: كما تبطل الإجارة^(٣)، وعند أبي يوسف: كما يبطل البيع بقتل البائع قبل القبض، ولو قتله المدعي غرم قيمته^(٤)، ثم ينتقض الصلح عند محمد، ولا ينتقض عند أبي يوسف، ويُشترى به عبدٌ آخر، ثم يجوز أن يقال يتخير؛ لأنه تغير، ويجوز أن يقال: لا يتخير؛ لأنه تغير بفعله. ولو مات العبد بطل بالإجماع؛ كالإجارة عند محمد، وكالبيع عند أبي يوسف. ولو أعتقه المدعي عليه؛ جاز عتقه؛ لأنه ملكه، وبطل الصلح، ولو أعتقه المدعي لا يجوز؛ لأنه لا يملكه. وكذا بيع المدعي لا يصح لهذا. وأما بيع المدعي عليه لا يجوز عند أبي يوسف؛ لأنه قد باعه من المصالح في حق المنفعة، وعند محمد: يجوز إذا باعه بعذر، كما في الإجارة، وكذا الجواب في السُكنى إذا انهدمت الدار، أو هدمها أحدهما، أو غيرهما. وكذا سائر الأعيان على هذه الوجوه^(٥).

١٨٦٦- قال (أبيوسف): ولو صالحه على خدمة عبده، وسلّمه^(٦)، ثم استأجره منه - جاز؛ لأنه كالبيع.

وعند محمد: لا يجوز؛ لأنه كالمستأجر عنده^(٧).

١٨٦٧- قال (أبيوسف): رجل ادعى في شاة دعوى، فصالحه على صوفها، على أن يَجْزَه للحال - جاز.

(١) في ز زيادة (الصلح) وهي توضح المعنى.

(٢) قوله (كما لا يبطل البيع) سقط من ش، ح، أ والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ز، ط، زيادة (بقتل المؤجر) وهي توضح المعنى.

(٤) في ط زيادة (لأنه قتل عبد غيره) وهي توضح المعنى.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٤٥، وما بعدها، والبدائع ج ٧ ص ٣٢٢٧ وما بعدها.

(٦) في ق زيادة (إليه) وهي توضح المعنى.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٦٠، والبدائع ج ٧ ص: ٣٥١٠.

وقال محمد: لا يجوز^(١).

له: أنه لا يجوز بيعه، فلا يصح الصلح عليه، كاللبن، والولد.
لأبي يوسف: أنه صالح على^(٢) بعض حقه، وترك بعضه - وهو ظاهر معلوم -
بخلاف اللبن والولد؛ لأنه باطن. ولو صالحه على صوف شاة أخرى،
لا يجوز؛ لأنه ليس بعض حقه.

١٨٦٨- قال (أبيوسف): رجلان لهما على رجل ألف درهم ثمن مبيع^(٣)، فأتلف
عليه أحدهما [متاعاً]^(٤)، فَضَمَّنَهُ^(٥)، وصار قصاصاً بحصته، ليس لشريكه^(٦)
أن يرجع بنصفه.
وعند محمد: له ذلك^(٧).

له: أنه بالإفساد ملك العين؛ فصار كأنه قبض.
لأبي يوسف: أنه لم يصل إليه بهذا الفعل مال، فلا يرجع على^(٨) شريكه.
كما إذا جنى عليه جناية موجبة للأرض، وصار قصاصاً.
١٨٦٩- قال (أبيوسف): إذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على أن
أبرأه من كل عيب بها^(٩)، ثم حدث بها عيب، لم يكن للمشتري أن يردّها

(١) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٦٦.

(٢) في ش، ق، ط، ز، ك زيادة (أخذ) وهي توضح المعنى.

(٣) في ش، ك (بيع عليه) وفي ق، ط، ح (بيع) بدل (مبيع) والثالثة أنسب للمعنى.

(٤) في الأصل (متا) وهو وهم من الناسخ.

(٥) (فضمنه) سقطت من ش، أ، ق، ط، ز، ك، ح. ووجودها وعدمه سواء.

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك (لشريك) بدل (لشريكه) والمعنى معهما واحد.

(٧) انظر تبين الحقائق ج ٥ ص ٤٧، والبنية ج ٧ ص ٦٤٥.

(٨) في ش، ق، ط، ز، ك (عليه) بدل (على) والأولى أنسب للمعنى، إذ المراد في هذه

المسألة أن نصيب المتلف صار قصاصاً لصاحب المتاع، وبقي نصيب الساكت. وعند محمد

يعتبر المتلف كأنه قبض نصف الدين، فيثبت للساكت مطالبة شريكه المتلف بربح الدين.

وعند أبي يوسف لا يرجع الساكت على المتلف بشيء؛ لأنه ألتف نصيبه بما صنع.

(٩) أي أن المشتري أبرأ البائع من العيوب الموجودة بها. والغرض من شرط البراءة إلزام العقد

بإسقاط حق المشتري عن صفة السلامة. (انظر البنية ج ٦ ص ٣٧٢).

به . وقال محمد : له ذلك^(١) .

له : أن الصلح لو تناول هذا العيب ، كانت معلقة^(٢) بالخطر ، وأنه لا يجوز ، كالتعليق بقدم فلان .

لأبي يوسف : أن العيب الحادث قبل القبض له حكم الموجود عند العقد ، حتى^(٣) كان له حق الرد به ، فدخل في البراءة ، كالموجود عند البيع^(٤) .

١٨٧٠- قال (أبيوسف) : رجل له رجل مائة درهم ومائة دينار ، فصالحه من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم ، على أن ينقده خمسين درهمًا ، وستون إلى أجل ، ثم نقد خمسين قبل التفرق - جاز .
وقال محمد : لا يجوز^(٥) .

له : أنه لما أجله في الستين صار [التأجيل]^(٦) شرطًا في الصرف ، فأفسده ، كما لو باع عشرة دنانير بدرهم ، على أن يؤخر عنه [دينارًا]^(٧) آخر .

لأبي يوسف : أن المقبوض يجعل من الصرف ، وغيره ، وهذا ليس بشرط^(٨) ، لأنه لم يذكر لفظة الشرط ، حتى لو قال : على أن الستين إلى أجل ، كان الصرف باطلاً .

(١) وهذا مبني على جواز اشتراط البراءة من كل عيب عند الحنفية . ولكن هل يدخل العيب الحادث بعد البيع وقبل التسليم ؟ في قول أبي حنيفة والظاهر من قول أبي يوسف : أن هذا العيب أيضًا داخل في البراءة وفي قول محمد ، وهو رواية عن أبي يوسف : لا تدخل البراءة عن العيب الحادث في شرط البراءة عن كل عيب ؛ لأن ذلك مجهول لا بدري أحدث أم لا ؟ وأي مقدار يحدث ؟ انظر المبسوط ج ١٣ ص ٩٣ ، ٩٤ ، والبناء ج ٦ ص ٣٧٢ .

(٢) في ط ، ز ، ك (كان معلقًا) بدل (كانت معلقة) والأولى أفضل لدالتها على المقدار ، أو البيع .

(٣) في ش زيادة (لو) ولا فائدة لها .

(٤) في ك (العقد) بدل (والبيع) والمعنى واحد .

(٥) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٢٨ .

(٦) في الأصل (كالتأجيل) وهذا لا يناسب المعنى .

(٧) في الأصل (دينارًا) وهذا لا يناسب المعنى ، وفي هامش نسخة ز تعليق : (على أن يؤخر عنه المشتري دينارًا له في ذمة البائع) .

(٨) في ش ، ق ، ط ، ز (وليس هذا شرطًا) بدل (وهذا ليس بشرط) والمعنى معهما واحد .

١٨٧١- قال (أبيوسف): إذا قال المسلمان لذي: إذا أسلمت فأنت الحكم بيننا، فأسلم؛ لم يجر حكمه، وكذا إذا^(١) قال: إذا أهل الهلال، أو إذا قدم فلان، وما أشبه ذلك.

وقال محمد: يصير حكماً عند وجود الشرط^(٢).

له: أن هذا نوع تفويض، فيصح تعليقه بالشرط، كالتوكيل، وتقليد القضاء، فإن السلطان إذا قال لرجل^(٣): إذا قدمت من الحج فأنت قاضٍ ببغداد؛ كان قاضياً^(٤).

لأبي يوسف: أن التحكيم صلح بينهما، وتعليق الصلح بالأخطار لا يجوز، كما لو قال: إذا جاء أحد^(٥)؛ فقد صالحتك على كذا، بخلاف تولية القضاء؛ لأنه ليس بصلح.

(١) في ز، أ، ق، ط (لو) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٤٢٨.

(٣) في ز (كما لو قال السلطان لرجل) بدل (فإن السلطان إذا قال لرجل) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ك زيادة (روي أن النبي - ﷺ - بعث سرية، وأمر عليهم زيد بن حارثة وقال: فإن أصيب فجعفر، وإن أصيب فعبدة الله بن رواحه) وهي تقوي المعنى وتوضحه، والحديث رواه البخاري بلفظ: (وإن قتل) بدل (وإن أصيب) كتاب المغازي، باب غزوة مؤتة من أرض الشام، ج ٥ ص ١٨١.

(٥) في ش، ز، ك، ق، ط (غد) بدل (أحد) والأولى أنسب.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٨٧٢- قال (أبوحنيفة): إذا صالح عن^(١) دم عمد^(٢) على هذين العبدین، فإذا أحدهما حر؛ له العبد، لا غير^(٣).
وقال أبو یوسف: له العبد، وقيمة الحر لو كان عبداً.
وقال محمد: له العبد وتماام أرشه من الدرهم، وقد مر مثله في النكاح^(٤).

(١) في ط، ز، ك، ق (من) بدل (عن) والثانية أنسب للمعنى.
(٢) في ط (دم العمد) وفي ز (عمد) بدل (دم عمد) والأخيرة أفضل لوضوح المعنى معها.
(٣) في ش (الأخير) بدل (لا غير) والثانية أنسب للمعنى.
(٤) انظر المسألة (٧٧٨). والمبسوط ج ٢١ ص ٥٢.

باب ما قاله الشافعي

١٨٧٣- قال (الشافعي): الصلح عن الإنكار باطل.
وعندنا: جائز^(١).

له: قوله - ﷺ -: «كل صلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً»^(٢)، وهذا كذلك، ولأنه أخذ المال بغير حق - في زعم المدعى عليه - فكان رشوة، وهو باطل.
لنا: قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾^(٣) على العموم - لأنه أخذ المال بطريق العوض في حق المدعي، وبذل المال لدفع الشغب في حق المدعى عليه، وكل ذلك جائز، وقد عرف^(٤).

(١) انظر المبسوط ج ٢٠ ص ١٣٩، والبدائع ج ٧ ص ٣٤٩٢، والبنية ج ٧ ص ٦٠٤، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٩، ١٨٠، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٠٩.

(٢) رواه أبوداود عن أبي هريرة مرفوعاً، كتاب الأقضية، باب في الصلح، حديث رقم ٣٥٩٤، ج ٣ ص ٣٠٤. ورواه الحاكم عن أبي هريرة في كتاب البيوع، ج ٢ ص ٤٩ ورواه الترمذي عن عمرو بن عوف، كتاب الأحكام، باب ما ذكر من رسول الله - ﷺ - في الصلح بين الناس. حديث رقم ١٣٥٢، وقال الترمذي: هذا الحديث حسن صحيح ج ٣ ص ٦٢٥، ٦٢٦. ورواه ابن ماجه عن عمرو بن عوف أيضاً، كتاب الأحكام باب في الصلح، حديث رقم ٢٣٥٣، ج ٢ ص ٧٨٨.

(٣) سورة النساء: ١٢٨.

(٤) في ق، ز زيادة (تمامه في طريق الخلاف) وفي ط زيادة (تمامه في المختلف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

كتاب الرهن

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٧٤- قال (أبوحنيفة): إذا رهن عند رجلين شيئاً مما يقسم، فوضع أحدهما كله عند الآخر، فهلك؛ ضمن الدافع نصفه، خلافاً لهما، وقد مر هذا في المودعين، في كتاب الوديعة^(١).

١٨٧٥- قال (أبوحنيفة): العدل الذي يوضع الرهن على يده لو كان صغيراً أو كبيراً لا يعقل؛ لم يكن رهناً - بالإجماع؛ لأنه لم^(٢) يصح قبضه، وبه يصير رهناً، ولو سلطه^(٣) على بيعه فكبر، وعقل، وباعه؛ لا يجوز - وهو القياس - وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز استحساناً^(٤).

لهما: أنه أمر ببيعه في المستأنف، فلا يشترط قدرته للحال، بل عند الإمساك^(٥)، وقد وجد.

له: أن الأمر حين وجد، وجد وهو غير قادر، وغير أهل، فبطل الأمر، كما يبطل^(٦) الرهن.

١٨٧٦- قال (أبوحنيفة): عبد رهنٍ بألف، وقيمته ألفان، فقتل رجلاً خطأ، فإن شاء الراهن والمرتهن دفعاه، ولا يتفرد أحدهما به؛ لأنه مملوك^(٧)، ومشغول

(١) انظر المسألة (١٣٣٢).

(٢) في ش، ق، ز، ك، ط (لا) بدل (لم) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط (سلط) بدل (سلطه) والمعنى معهما واحد.

(٤) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٨٨.

(٥) في ط، ز، ك (الامتثال) بدل (الإمساك) والأولى أنسب للمعنى؛ لأن المراد الامتثال للتسليم.

(٦) في ش، ح، ق، ك، ز، ط (بطل) بدل (يبطل) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ق، ك، ط، ز زيادة (أحدهما) وهي توضح المعنى.

بحق الآخر، وإن فدياه، فالفديا^(١) عليهما نصفين، والدين على حاله، فإن فدى أحدهما: فإن كان الراهن هو الذي فدى، رجع على المرتهن بنصفه، حاضرًا كان المرتهن، أو غائبًا، وإن فدى المرتهن - والراهن حاضر - لم يرجع عليه بالإجماع. وإن كان غائبًا رجع عليه بالنصف عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يرجع عليه بشيء^(٢).

لهما: أنه غير مضطر فيه، لأنه يتوي حقه، بتوي الأمانة من الراهن، فكان متبرعًا، وصار كما لو كان الراهن حاضرًا.

له: أن في فداء الأمانة حياة حقه من وجه، لأنه يصل إليه بإمساكه، ولهذا يثبت له حق حبسه^(٣)، فلا يكون متبرعًا؛ فيرجع، بخلاف حالة الحضرة، لأنه يمكنه دفع^(٤) الأمر إلى القاضي ليجبره على فداء الأمانة. وبخلاف المريض^(٥)؛ لأن القاضي لا يجبره، فيضطر الراهن إليه.

١٨٧٧- قال (أبوحنيفة): إذا رهن قلب فضة وزنه عشرة، وقيمه أقل، بدين عشرة، فهلك عنده؛ هلك بكل الدين^(٦).

وقال أبو يوسف ومحمد: على المرتهن قيمته من الذهب، ويكون رهنا بكل الدين^(٧).
لهما: أنه لا وجه أن يهلك بكل الدين؛ لأن المرتهن يتضرر به، ولا وجه إلى أن يهلك بنفسه^(٨)؛ لأنه ربًا، فوجب القول^(٩) بما قلنا تجوزًا^(١٠) عنهما.

(١) في ز، ط (وإن شاء فدياه والفداء) بدل (وإن فدياه فالفديا) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٨٨، والبنية ج ٩ ص: ٧٨١، ٧٩٥.

(٣) في ط زيادة (لأمانه) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ك، ح، ط، ز (رفع) بدل (دفع) والمعنى معهما واحد.

(٥) في ك، ح، ق، ط، ز (المرتهن) بدل (المريض) والأولى أنسب للمعنى.

(٦) أي أن المرتهن يصير مستوفيًا دينه. (المبسوط ج ٢١ ص: ١١٧).

(٧) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٧٤، والبنية ج ٩ ص ٧١١، والعناية بهامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٩٠، ٩١.

(٨) في ش (بعضه) وفي ز، ح، ق، ط (بتسعة) وفي ك (بقيمه) بدل (بنفسه) والأخيرة أنسب للمعنى.

(٩) في ش، ز، ك، ط (القول) بدل (العمل) والمعنى واحد.

(١٠) في ز، ك، ح، ق، ط (تحرزًا) بدل (تجوزًا) والأولى أنسب للمعنى.

له: أن هذا قبض بجهة الاستيفاء، وفي حقيقة الاستيفاء المعتبر: هو الوزن، دون القيمة، فإن من له على آخر دراهم جيد، فقبض الزبوف، وهلك عنده، صار مستوفياً حقه، فكذا هذا.

١٨٧٨- قال (أبوحنيفة): أحد المتفاوضين إذا أعار شيئاً لإنسان ليرهنه بدين^(١)؛ جاز.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٢).

وهو نظير اختلافهم في كفالة أحدهما على أن ينتزع^(٣) ابتداءً، معاوضة واستيفاء انتهاءً، وقد مرت في كتاب الشركة^(٤).

١٨٧٩- قال (أبوحنيفة): العبد المرهون إذا جنى على المرتهن، أو على ماله، ولا فضل في قيمته؛ لم يجب شيء للمرتهن.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجب، وللمرتهن أن يبطل الرهن، ويطالب الراهن بالجناية، إما دفعاً، وإما فداءً^(٥).

لهما: أن العبد ملك الغير، فصار كجناية العبد الودعة على المودع.

له: أن العبد كله مشغول بالدين، وهو كالمالك في حكم الجناية، حتى كان حاصل الضمان عليه، والجناية على المالك هدر، كالجناية على الراهن.

(١) في ط، ز، ح، أ، ق (بدينه) بدل (بدين) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٥٦.

(٣) في ط، ح (بمال أنه تبرع) وفي ز، ك، ق (بمال آخر أنه تبرع) وفي أ (بمال تبرع) بدل (على أن ينتزع) والأولى والثانية أنسب للمعنى، إذا المعنى أن الكفالة في الابتداء تبرع، لكنها تنقلب تجارة في حالة البقاء؛ لأنها تؤدي فيرجع على الأصل بمثله.

(٤) انظر المسألة (١٣٥٢).

(٥) قوله (وللمرتهن أن يبطل الرهن ... إلى ... وأما فداء) سقط من ش، ق، ط، ز، ك. والإثبات أفضل لزيادة التفصيل والإيضاح. انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٨٩، والبناء ج ٩ ص ٧٧٩.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨٨٠ - قال (أبيوسف): إذا اتفق الراهن، والمرتهن على الزيادة في الدين على الرهن^(١)؛ يجوز.

وقال أبوحنيفة ومحمد: لا يجوز^(٢).

وصورته: أن يجب للمرتهن على الراهن دين آخر، فيجعلان الرهن بالأول رهنًا بهذا مع الأول.

له: أن الزيادة على الرهن في الدين جائز عندنا، فكذا الزيادة على الدين في الرهن - اعتبارًا لأحد العوضين بالآخر - كالثمن والمثمن^(٣) في المبيع^(٤).

لهما: أن الزيادة في الدين تؤدي إلى شيوع الرهن؛ لأن بعضه يصير في الدين الثاني، والبعض بالأول^(٥) وذلك مانع جواز الرهن، بخلاف^(٦) شيوع الدين، ولهذا لو رهن ببعض الدين يجوز.

١٨٨١ - قال (أبيوسف): لو ادعى الرهن الواحد رجلان كل واحد منهما يدعي أنه ارتهنه بألف، وقبضه، والراهن واحد، وقد مات، ولم يؤرخا، والرهن في أيديهما؛ لا يقضى بالرهن، والعين بين الغرماء بالحصص - وهو القياس - وقال أبوحنيفة ومحمد: يقضى لكل واحد منهما بنصفه، يباع في نصف دينه - أستحسنًا^(٧).

(١) في ط (الأول) وهي توضح المعنى .

(٢) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩٧، والبدائع ج ٨ ص ٣٧٢٤، والبناء ج ٩ ص ٨٠٥.

(٣) في ك (والمبيع) بدل (والمثمن) والمعنى واحد.

(٤) في، أ، ق، ط، ك، ح (المبيع) بدل (المبيع) والأولى أنسب للمعنى.

(٥) في ك (للأول) بدل (بالأول) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ط زيادة (بخلاف الزيادة في الرهن؛ لأنه لا يؤدي إلى شيوع الدين) وهي توضح المعنى .

(٧) انظر البناء ج ٩ ص ٧٣٢، وتكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٠٣، تبين الحقائق ج ٦ ص ٧٩، والمبسوط ج ٢١ ص ١٢٨.

له: أنه لا يمكن القضاء برهن الكل، لكل واحد منهما، لأجل التعارض، ولا القضاء برهن الكل منهما^(١)؛ لأن البيئة ما قامت عليه، ولا القضاء لكل^(٢) واحد منهما بالنصف؛ لأنه مشاع فصار كما لو كان الراهن حيًا. لهما: أن المقصود من الرهن بعد الموت كون المرتهن أحق به من سائر الغرماء، لا^(٣) الحبس، والشائع محل لهذا؛ فيقضى به، بخلاف حالة الحياة، لأن المقصود هو الحبس.

نظيره، دعوى رجلين نكاح امرأة بعد موتها، فصح^(٤) لأجل الميراث الذي هو المقصود، وحالة الحياة لا يصح؛ لأن المقصود هو الحل. ١٨٨٢- قال (أبويوسف): إذا^(٥) دفع إلى الطالب عيّنًا، وقال: أمسكه إلى أن أعطيك حقك، فهو وديعة، لا رهن. وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير: هو رهن. وقول محمد مضطرب^(٦).

له: أن الأمر بإمساك العين يحتمل الحبس، ويحتمل الحفظ، فلا يثبت الرهن بالشك.

لهما: أن آخر كلامه، وهو قوله: حتى أعطيك حقك. أعطيك^(٧): دليل إرادة الرهن، فصار كقوله: أمسك^(٨) بحقك.

(١) في ك (عندهما) بدل (منهما) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ش (بكل) بدل (لكل) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ق (في) بدل (لا) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ق، ط (يصح) بدل (فصح) والمعنى واحد.

(٥) في ك (رجل) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(٦) انظر الجامع الصغير ص ٤٠٢.

(٧) (أعطيك) سقطت من ك، ح، أ، ط، ق، ز وعدم ذكرها أفضل، لأنه لا فائدة لها.

(٨) في ش، ز، (أمسكه) بدل (أمسك) والمعنى واحد.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٨٨٣- قال (محمد): إذا رهن عند رجل مائة شاة بألف، كل شاة بعشرة، ثم قضى بعضها، لم يكن له أن يفتك شيئاً منها^(١) حتى يوافي^(٢) المال كله في ظاهر الرواية، وقال في الزيادات: إذا قضى عشرة دراهم فله أخذ شاة - وهو قول محمد^(٣).

له: أن كل شاة محبوسة بعشرة، ولهذا لو هلكت واحدة، هلكت بعشرة، فليس للمرتهن أن يحبسها بأكثر من عشرة.

وجه ظاهر الرواية: أن العقد واحد، وإن سمي لكل عين شيئاً^(٤)، ولهذا لو قبل العقد في البعض، دون البعض لا يصح. كما في البيع، فكان الكل محبوساً بالكل، فلا يملك أخذ البعض دون البعض^(٥).

١٨٨٤- قال (محمد): إذا رهن قلب فضة وزنه عشرة، بعشرة، فانكسر عند المرتهن، فالراهن بالخيار: إن شاء افتكه، وإن شاء جعله بالدين.

وقال: أبوحنيفة وأبو يوسف: يضمن المرتهن قيمته من الذهب، ويكون رهناً مكانه، والمكسور له بالضمان إلا أن يشاء الراهن أن يفتكه ناقصاً بجميع الدين^(٦).

له: أن الرهن انعقد ليصير الرهن هالكاً بالدين، والمرتهن مستوفياً لدينه في الحال من وجه، وفي الثاني^(٧) من كل وجه، ولم ينعقد موجباً للقيمة فكان

(١) (منها) سقطت من ش، وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٢) في ز، ح، أ، ق، ط (يوفي) بدل (يوافي) - والمعنى معهما واحد.

(٣) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٨٤.

(٤) في ز، ش، ك، ق (لكل عشرة شاة) بدل (لكل عين شيئاً) والمعنى معهما واحد.

(٥) قوله (كما في البيع ... إلى ... دون البعض) سقط من ش، ح، أ والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٦) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٧٥، والمبسوط ج ٢١ ص ١١٦، والبنية ج ٩ ص ٧٩٨.

(٧) في ش (الباقى) بدل (الثاني) والمعنى معهما واحد.

ما قلته^(١) أولى .

لهما: أن هذا القبض لم ينعقد سبباً^(٢) لملك المرتهن الرهن، فإن عند الهلاك لا يصير ملكاً له^(٣)، فلا يمكن جعله سبباً لملك المرتهن بالدين، فاضطررنا إلى تمليك بقيمة العين، وهذا الضمان ضمان ملك^(٤) العين، والأعيان تملك بقيمتها .

١٨٨٥- قال (محمد): إذا رهن عبداً قيمته ألف، فقتله عبد قيمته مائة، فدفع به؛ قام مقامه، وبقي كل الدين عندنا .

ثم عند محمد: إن شاء الراهن افتكه بألف، وإن شاء يتركه على المرتهن بالدين .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجبر الراهن على افتكاه بالدين^(٥) .

له: أنه تغير في ضمان المرتهن، فأوجب التخيير، [كالمبيع]^(٦) إذا تغير في يد البائع، أو بقتله عبد أقل قيمة^(٧)، ودفع به^(٨)، وهويرى جواز جعله بالدين؛ على ما مر .

لهما: أن الثاني قام مقام الأول لحماً ودماً، فصار كأنه تراجع سعره إلى مائة، ولأنهما لا يعتبران^(٩) جعله^(١٠) بالدين^(١١) .

(١) في أ (قاله) وفي ق (قلنا) بدل (قلته) والثانية، والثالثة أنسب للمعنى.

(٢) (سبباً) سقطت من ش، ك، ق. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ط، ك، ق زيادة (حتى كان الكفن على الراهن) وفيها زيادة إيضاح.

(٤) في ط، ق (تملك) بدل (ملك) والمعنى واحد.

(٥) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٨٦، والبدائع ج ٨ ص ٣٧٨٤ والبنية ج ٩ ص ٧٨٥.

(٦) في الأصل (كالمبيع) والمعنى لا يستقيم بهذا.

(٧) في ش، ق، ط، ك، أ زيادة (منه) وهي توضح المعنى.

(٨) في ط زيادة (وقيمة المبيع ألفان، له الخيار بين تركه على البائع بالثمن، وبين أخذه بكل

الثمن) وهي توضح المعنى.

(٩) في ش، ط، ك (يجيزان) وفي ق، ز (يريان) بدل (يعتبران) والمعنى معها واحد.

(١٠) في ط، ك (أن يجعلاه) بدل (جعله) والثانية أنسب للسياق.

(١١) في باقي النسخ زيادة (لما مر) ولا أثر لها .

باب ما قاله أبو يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٨٨٦- قال (أبيوسف): إذا كان الراهن واحداً، والمرتهن اثنين، فقال أحد المرتهنين، ارتهنت أنا وصاحبي هذا الثوب منك بمائة درهم، وأقام البينة على ذلك، وجحد المرتهن الآخر، والثوب في يديهما، والراهن يجحد؛ لا يقضى بالرهن لواحد منهما، ويرد الرهن على الراهن.

وقال محمد: يقضى بالرهن للمدعي، ويوضع على يده، ويد عدل، فإذا قضى الراهن نصيب المدعي من الدين، أخذ الرهن، وإن هلك الثوب عنده، هلك بنصيبه - وذلك خمسون - إن كان فيه وفاء. وقيل قول أبي حنيفة مع قول أبي يوسف^(١).

لمحمد: أن دعوى المدعي لا تبطل بإنكار صاحبه؛ فيثبت كل الرهن في حق المدعي - إن لم يصح في حق المنكر - فلم يكن هذا رهن المشاع، فيثبت عملاً بالبينة.

لأبي يوسف: أن دعواه الرهن في حق صاحبه لم يصح، لعدم الولاية، فلو صح [صح في حق نفسه، وهو]^(٢) في حق نفسه لا يدعي الكل، بل يدعي الكل له ولغيره، فكان مشاعاً، فلم يمكن القضاء به، كما إذا كان المرتهن واحداً، والراهن اثنين، وقامت البينة على أحدهما، وحلف الآخر.

١٨٨٧- قال (أبيوسف): رجلان لكل واحد منهما على رجل ألف درهم، فارتهنا منه أرضاً له بدينهما، وقبضاها، ثم قال أحد المرتهنين: أن المال الذي لنا^(٣) على فلان باطل^(٤)، والأرض في أيدينا تلجئة وأنكر صاحبه، يبطل الرهن.

(١) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٣١، ١٣٢.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يكتمل بدونه.

(٣) (لنا) سقطت من ش. والمعنى لا يتم بدونها.

(٤) (باطل) سقطت من أ. وإثباتها أفضل لاكتمال المعنى.

وقال محمد: لا يبطل، ويبرأ من حصته^(١) - ذكره في رواية هشام - وهي كالمسألة الأولى^(٢).

١٨٨٨- قال (أبيوسف): حربي مستأمن، رهن رهناً بدين عليه عند مسلم، أو ذمي، أو مستأمن، في دار الإسلام، ثم لحق بدار الحرب، وظهر المسلمون عليهم، وأسروه؛ يصير الرهن ملكاً للمرتهن بدينه.

وقال محمد: هو رهن بحاله يباع في دينه، فإن فضل من ثمنه شيء، فهو للذي أسره؛ لأنه أقرب الناس إليه. وعن أبي حنيفة فيها روايتان^(٣).

له: أن الأسر كالموت، وبالموت لا يبطل الرهن، فكذا هذا. لأبي يوسف: أن المرتهن مستولٍ عليه، وسبق ذلك استيلاء الغزاة، فكان أولى به، بخلاف مودعه، ومستعيره، لأنهما أمينان، لا مستوليان.

(١) في ق (نصيبه) بدل (حصته) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٣١، ١٣٢.

(٣) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٨٧.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حده

١٨٨٩- قال (أبوحنيفة): إذا ارتهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم^(١)، وقيمته لجودته وصناعته اثني عشر^(٢). فانكسر عنده؛ يغرم جميع قيمته ذهبًا، ويكون رهنا عنده بالدين.

وقال أبو يوسف: يغرم خمسة أسداس قيمته^(٣) من الذهب، ويكون مع سدس القلب رهنا.

وقال محمد: إن كان النقصان قدر الدرهمين، أو أقل من درهمين^(٤)، ذهب من الأمانة، وإن كان أكثر من درهمين، فإن شاء الراهن جعله بالدين، وإن شاء افتكه^(٥).

وههنا اختلاف في اختلاف: أحدهما: أن عند أبي حنيفة وأبي يوسف: الهلاك بالدين، والانكسار بالقيمة لا بالدين، وعند محمد: إذا كان الهلاك بالدين، فالانكسار بالدين، وإن كان الهلاك بالقيمة، فالانكسار بالقيمة، والدلائل مرت في باب محمد^(٦).

واختلاف آخر، عند أبي حنيفة: إذا كان الوزن مضمونًا فالصياغة كذلك تبعًا

(١) في ز، ق، ط (عشرة دراهم) وفي ك (عشرة دراهم بعشرة دراهم) بدل (عشرة دراهم) والبارتان الأولى والثانية أوضح.

(٢) في ش، ز، ك، أ، ق (عشر) بدل (عشرة) والأولى أفضل لموافقها قواعد النحو.

(٣) في أ (أسداسه) بدل (أسداس قيمته) والثانية أوضح.

(٤) (من درهمين) سقطت من ز، ح، ق، ط، وإثباتها يوضح المعنى، وفي ك، أ (درهم) بدل (درهمين) والثانية أنسب للسياق.

(٥) انظر البناية ج ٩ ص ٧١٧، والكفاية بهامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٩٧، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٧٧، والمبسوط ج ٢١ ص ١١٨.

(٦) انظر المسألة (١٨٨٤).

له، حتى لو كان الوزن مثل الدين، وقيمة الصياغة أكثر؛ ضمن جميع قيمته. وعند أبي يوسف: الصياغة كعين مال قائم، والضمان فيهما جميعاً. وعند محمد: يصرف الضمان إلى الوزن، والأمانة إلى الصياغة^(١).

له: أن الأمانة تابعة في الرهن، والصياغة تابعة للوزن فيصرف التابع إلى التابع، والأصل إلى الأصل.

لأبي يوسف: أن الصياغة مال متقوم ولهذا قلنا: أن المريض مرض الموت، إذا باع إبريق فضه - وزنه مائة، وقيمه لصياغته مائتان - بمائة، اعتبر من الثلث، كما لو تبرع بالعين.

لأبي حنيفة: أن الصياغة لا قيمة لها على الانفراد، ألا ترى أن من كسر إبريق فضة لرجل، لم يكن للمالك أن يمسك العين، ويضمّنه قيمة الصياغة، وإذا لم تكن لها قيمة بانفراد وجب اتباعها للوزن؛ لأنه الأصل والمعتبر في حقيقته الاستيفاء، وحق الاستيفاء [الوزن دون القيمة]^(٢)، لما مر في بابه^(٣).

ولو كان الوزن اثني عشر، والقيمة ثلاثة عشر^(٤)، وانكسر عند المرتهن، فعند أبي حنيفة: أن الراهن بالخيار، إن شاء افتكه ناقصاً بجميع الدين، وإن شاء ضمن المرتهن خمسة أسداس قيمته، فتكون تلك القيمة مع سدس القلب رهناً؛ لأن المعتبر وزنه عنده - وهو اثنا عشر - والمضمون منها عشرة - وهي خمسة أسداس.

وعند أبي يوسف: يغرم عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً؛ لأنه يعتبر الضمان في الجملة، والصياغة كعين مال^(٥) عنده.

(١) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ٧٤، ٧٥، والمبسوط ج ٢١ ص ١١٩.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل وفي ز، ق، زيادة (وحق الاستيفاء الوزن) وفي ك زيادة وفي ط (في حقيقة الاستيفاء الوزن دون القيمة، فكذا في حق الاستيفاء) وهذه الزيادات تؤدي إلى استقامة المعنى.

(٣) انظر المسألة (١٨٧٧).

(٤) في ز، ش، ق، ط زيادة (والدين عشرة) وهي تكمل المعنى.

(٥) في ز، ك، ق زيادة (قائم) وهي توضح المعنى.

وعند محمد: إن كان النقصان درهماً، أو أقل، أجبر على افتكاكه، وإن كان أكثر من درهم فهو بالخيار إن شاء افتك بجميع الدين، وإن شاء جعل خمسة أسداسه بالدين، ويأخذ السدس، لما مر.

باب ما قاله زفر

١٨٩٠- قال (زفر): والمرتهن إذا أبرأ الراهن عن الدين أو وهبه له، والعبد الرهن في يده، فهلك؛ يضمن قيمته^(١)، وهو القياس.

وعندنا: لا يضمن، وهو الاستحسان^(٢).

له: أن المرتهن صار قابضاً للدين بقبض الرهن، وبالإبراء أو الهبة، سقط الدين، فظهر أنه استوفى الدين، ولا دين؛ فيرد كما لو كان مكان الهبة قضاء الدين.

لنا: أن الدين بالإبراء أو الهبة كأن لم يكن^(٣)؛ لأن الدين إنما أخذ حكم الوجود بعرضية القضاء^(٤)، وقد بطلت^(٥) وإذا بطل^(٦) فلم يكن هذا قبض استيفاء، فلا يكون مضموناً، بخلاف قضاء الدين، لأنه صار موجوداً وصار قبض استيفاء.

١٨٩١- قال (زفر): رجل رهن عبداً بألف^(٧) عليه، فقضى رجل ذلك الدين تطوعاً، ثم هلك الرهن عند المرتهن، يهلك بالدين، ويرجع الراهن، بالدين

(١) في ط زيادة (إن كان مثل الدين أو أقل) وهي توضح المعنى.

(٢) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٦١، ٣٧٩٧، والبنية ج ٩ ص ٨٠٩، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٩٦.

(٣) في ط زيادة (والدين كان معدوماً حقيقة) وفيها زيادة إيضاح.

(٤) في ط (لعرضية القضاء بالدين) وفي ز (لعرضية القضاء بالعين) وفي ك (لعرضية القضاء بالعين وقت الطلب) وفي ق (لعرضية الوجود بعرضية القضاء بالعين) بدل (بعرضية القضاء) وجميعها تؤدي إلى المعنى المراد.

(٥) في ز، ق، زيادة (العرضية) وهي توضح المعنى.

(٦) في ط، ز، ك، ق زيادة (وإذا بطل الدين بطل الرهن) وهي توضح المعنى.

(٧) في ق زيادة (درهم) وهي تميز العدد.

على المرتهن^(١)، وعلى هذا لو اشترى عبداً، وتطوع رجل بأداء ثمنه، ثم زاد العبد بعبء؛ يرجع المشتري على البائع بالثمن، وعلى هذا من تطوع بأداء مهر [امراة]^(٢) غيره، ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها، يرجع الزوج عليها بنصف ذلك.

وعندنا: المتطوع هو الذي يأخذ ما أدى من القابض في هذه المواضع^(٣). له: أن المتطوع قضى عن هؤلاء، فصار كقضاء هؤلاء، وصار كما لو قضى بأمر هؤلاء.

لنا: أنه لم يملكه المؤدى عنه، وتبين أن المتطوع أدى ديناً غير واجب فيجب الرد عليه، بخلاف ما إذا أدى بأمرهم؛ لأنه يرجع عليهم بما أدى [فملكوه]^(٤) بالضمان.

١٨٩٢- قال (زفر): إذا زاد الرهن رهناً آخر بالدين الأول؛ ورضي به المرتهن؛ لم يجز.

وعندنا: يجوز^(٥).

له: أنه جعل الزيادة ببعض الدين، ولو جعلها بكل الدين لا يجوز، فإنه إذا رهن عيئاً بدين، ثم جاء بعين آخر^(٦) وقال: خذ هذه^(٧) رهناً مكان الأول، لم تكن الثانية^(٨) رهناً، إلا أن يرد الأول^(٩) على الرهن فكذا إذا جعله ببعض الدين.

-
- (١) في ز (الرهن على المرتهن بالدين) بدل (الرهن بالدين على المرتهن) والمعنى واحد.
 - (٢) في الأصل (للمراة) وهو خطأ في الأسلوب.
 - (٣) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩٥.
 - (٤) في الأصل (فملكوه) وهو خطأ في النحو.
 - (٥) انظر المبسوط ج ٢١ ص ٩٦، ٩٧، والبدائع ج ٨ ص ٣٧٢٥، والبناء ج ٩ ص ٨٠٤. وتبين الحقائق ج ٦ ص ٩٥.
 - (٦) في أ (أخرى) بدل (آخر) والأولى أفضل لدلالاتها على العين وهي لفظ مؤنث.
 - (٧) في ش، ق، ط، ز، ك (هذا) بدل (هذه) والمعنى واحد.
 - (٨) في ش، ق، ك، ز، ط (الثاني) بدل (الثانية) وكل لفظة تناسب ما جاء في النسخة التي وردت فيها.
 - (٩) في أ، ز (الأولى) بدل (الأول) والأولى أفضل لمناسبة ما جاء في المتن.

لنا: أنه جعل الثانية مع الأولى^(١) رهنا بالدين، كأنه^(٢) رهنهما جميعًا في
الابتداء، لما مر في الزيادة في الثمن والمثمن^(٣)، بخلاف الزيادة في الدين
على الرهن، لما مر في باب أبي يوسف^(٤).
١٨٩٣- قال (زفر): إذا أبق عبد^(٥) الرهن، وجعل بالدين، ثم عاد؛ لم يعد رهنًا،
بل يكون ملكًا للمرتهن.
وعندنا: يكون^(٦) رهنًا^(٧).
له: أنه ملكه بالدين، فصار كالمغصوب^(٨).
لنا: أن الرهن لا يملك بالدين، بل يقع بقبضة الاستيفاء من وجه، ويتم عند
الهلاك^(٩)، وقد ظهر أنه لم يملك، فبقي محبوسًا بالدين^(١٠).
١٨٩٤- قال (زفر): العبد المرهون إذا كانت قيمته ألف فقتله عبد آخر قيمته مائة،
ودفع به، والدين ألف، يسقط تسعمائة من الدين.
وعندنا: لا يسقط شيء منه^(١١).

-
- (١) في ش، ق، ط، ز، ح (الثاني مع الأول) بدل (الثانية مع الأولى) والمعنى معهما
واحد.
(٢) في ق، ز زيادة (فصار كأنه) وهي توضيح المعنى.
(٣) في ك (على الثمن والمبيع) بدل (في الثمن والمثمن) والمعنى معهما واحد.
(٤) انظر المسألة (١٨٨٠).
(٥) في ش، ق، ط، ز، ك (العبد) بدل (عبد) والمعنى معهما واحد.
(٦) في ش، ق، ز، ط، ك (يعود) بدل (يكون) والأولى أنسب لقوله (لم يعد).
(٧) انظر المبسوط ج ٢١ ص ١٣٤، ١٣٥.
(٨) في ح، أ (كالمغصوبة) بدل (كالمغصوب) والثانية أنسب للمعنى.
(٩) في ش زيادة (فإذا أعاده) وفي ق، ك زيادة (فإذا عاد) ولا أثر لهذه الزيادة.
(١٠) أما إذا ضمن المستحق المرتهن قيمته، ورجع المرتهن على الراهن بتلك القيمة، وبالدين،
ثم ظهر العبد بعد ذلك فهو للراهن؛ لأن الضمان استقر عليه، ولا يكون رهنًا؛ لأنه قد
استحق، وبطل الرهن؛ لأن الملك للراهن إنما يتبع بقيمته من وقت التسليم بحكم الرهن،
وعقد الرهن كان سابقًا على ذلك. فلهذا بطل الرهن بالاستحقاق. (انظر المبسوط ج ٢١
ص ٧٤).
(١١) انظر البناية ج ٩ ص ٧٨٦، والكفاية بهامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٢٤، وتبيين
الحقائق ج ٦ ص ٩١.

له: أنه هلك كله، غير هذا^(١) القدر^(٢)، فصار كالشاة الميتة إذا دبغ جلدها
يعود الدين بقدره^(٣).
لنا: مامر في باب محمد^(٤). والله أعلم.

(١) في ق، ز (إلا هذا) بدل (غير هذا) والمعنى معهما واحد.
(٢) في ك (بهذا القدر فيرجع عليه بهذا القدر) بدل (غير هذا القدر) والثانية أفضل لاختصارها
(٣) انظر البناية ج ٩ ص ٧٩٩.
(٤) انظر المسألة (١٨٨٥).

باب ما قاله الشافعي

١٨٩٥- قال (الشافعي): حكم الرهن^(١) صيرورة المُرتَهَن للراهن، وأحق^(٢) ثمنه عند البيع، وحق المطالبة ببيعه.

وعندنا: ملك السيد، والحبس بجهة الاستيفاء يَدًا في الحال على وجه يصير حقيقة الاستيفاء عند الهلاك، فيسقط الدين بهلاكه^(٣).

له: أن الرهن شُرِعَ وثيقة للدين، فصار كالكفالة، وبالكفالة لا يسقط الدين. ولا يصير مستوفيًا له، لكنه يلزم إيفاء الدين من ذمة الكفيل، كما يلزم إيفاؤه من ذمة الأصل، فكذا ههنا لا يصير ملكًا ومحبوسًا للمرتهن، لكن يلزم إيفاء الدين من ثمنه تحقيقًا [لمعنى]^(٤) الوثيقة.

لنا: أن الرهن ينبيء عن الحبس واللزوم لغة، فيجب جعله حكمًا للرهن، ولا يصير الحبس واللزوم حكمًا ملازمًا للرهن إلا بإثبات ملك الحبس واليد، فيثبت أن حكمه ملك اليد^(٥)، وهذا^(٦) اليد يثبت بجهة استيفاء الدين تحقيقًا لمعنى الوثيقة على ما عرف^(٧). وإذا^(٨) صار مستوفيًا دينه يَدًا فبعد الهلاك لا يتمكن من استيفائه؛ لأنه يؤدي إلى الاستيفاء من حيث ملك

(١) ح (الراهن) بدل (الرهن) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ش، ك، ز، ح، أ، ق، ط (صيرورة المرتهن أحق) بدل (صيرورة المرتهن للراهن وأحق) والأولى أوضح في الدلالة على المراد.

(٣) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٣٨، والبناء ج ٩ ص ٦٦٠، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٣٣.

(٤) في الأصل (بمعنى) وهذا لا يناسب المعنى.

(٥) في ز، ك، ح، ق، ط زيادة (والحبس) وهي توضح المعنى.

(٦) في ش (وهو) بدل (وهذا) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ش زيادة (تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف. وفي ك (مامر) بدل (ماعرف). والمعنى معهما واحد.

(٨) في ش (إذا) بدل (وإذا) والثانية أفضل لاشتمالها على واو الاستئناف.

اليدين مرتين، على ما عرف. وإذا ثبت هذا يبتنى على هذا^(١) مسائل منها:

أن الرهن أمانة عنده، وإذا هلك لا يسقط الدين. وعندنا: يسقط لمامر^(٢). ومنها: أن حكم الرهن لا يسري إلى الولد عنده؛ لأن تعيين عَيْنٍ لقضاء الدين لا يوجب تعيين عَيْنٍ أخرى^(٣). وعندنا: يسري؛ لأنه صفة شرعية للأم، فيسري إلى الولد، كملك^(٤) الرقبة^(٥).

ومنها: أن الرهن المشاع يجوز عنده؛ لأن المشاع قابل للبيع، واستيفاء الدين من ثمنه. وعندنا: لا يجوز؛ لأن ملك الحبس يقتضي تصور حبس المشاع^(٦)، [وحبس المشاع]^(٧) وحده لا يتحقق^(٨).

ومنها: أن الراهن يملك استرداده؛ لأنه ملكه، وتَعَيُّنُهُ لقضاء الدين من ثمنه لا يبطل باسترداده. وعندنا: لا يملك؛ لأن فيه إبطال ملك اليد، والحبس عليه^(٩).

ومنها: أن للراهن أن ينتفع بالمرهون، مثل ركوبه، وشرب^(١٠) لبنها عنده؛ لأنه باق على ملكه.

وعندنا: ليس له ذلك؛ لأن فيه إبطال ملك اليد عليه^(١١).

١٨٩٦- قال (الشافعي): الراهن إذا اعتق عبده^(١٢) المرهون؛ بطل إعتاقه.

(١) في ز، ك، ط (عليه) بدل (على هذا) والأولى أنسب للأسلوب.

(٢) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٦٠، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٢٥.

(٣) في ز، ط (آخر) بدل (أخرى) والثانية أفضل لدلالاتها على العين، وهي لفظ مؤنث.

(٤) في ش (لملك) بدل (كملك) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) انظر البناية ج ٩ ص ٦٦١، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٢٢.

(٦) في ز، ك، ح، أ، ق (الحبس) بدل (حبس المشاع) والثانية أفضل لوضوحها.

(٧) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يستقيم بدونه.

(٨) انظر البناية ج ٩ ص ٦٨٢، والبدائع ج ٨ ص ٣٧٢٢، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٢٢.

(٩) انظر البناية ج ٩ ص ٦٦١.

(١٠) في ش، ز، ك، ح، ق، ط (ويشرب) بدل (مثل ركوبه وشرب) والثانية أفضل لما فيها من زيادة تفصيل.

(١١) انظر المصدر السابق.

(١٢) (عبده) سقطت من ش، ط، ك، ح، أ والأفضل اثباتها لزيادة الإيضاح. وفي ز، ق

وعندنا: ينفذ، ويضمن قيمته إن كان موسرًا، ويكون رهنا مكانه، وإن كان معسرًا سعى العبد في قيمته^(١).

له: أن الإعتاق لاقى حق الغير بالإبطال، فلا ينفذ، كبيع الراهن المرهون. لنا: أنه أعتق ملك نفسه؛ لأن حكم الرهن ملك اليد، فبقى ملك الرقبة له، والإعتاق يصادف ملك الرقبة، إلا أنه يبطل حق المرتهن ضمناً وتبعا، فلا يمتنع^(٢) نفاذه، بل يجب جبر حقه بالضمان، وقد عرف في موضعه^(٣).

(العبد) بدل (عبده) والمعنى معهما واحد.

(١) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٩٨، والبنية ج ٩ ص ٧٥٥ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٨٥، والعناية بهامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ١١١، وللشافعية في إعتاق الراهن لعبده المرهون أقوال أظهرها: أنه ينفذ من الموسر، ويرغم قيمته يوم أعتقه رهنا. (مغني المحتاج ج ٢ ص ١٣٠).

(٢) في ط، ز (يمنع) بدل (يمنع) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط، ك زيادة (في طريقة الخلاف) وفي ز، ق، زيادة (في المختلف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

باب جوابات مالك

١٨٩٧- قال (مالك): زوائد الرهن لا تدخل في الرهن. وقد مر في باب الشافعي^(١).

١٨٩٨- قال (مالك): إذا هلك الرهن عند المرتهن، وادعى هلاكه، ولم يقم عليه بينه؛ فعليه قيمته، لأنه أمانه عنده، والأمين إذا ادعى هلاك الأمانة عنده، ولم يهلك معه شيء آخر من ماله؛ لم^(٢) يصدق، وعليه قيمته، لما مر في الوديعة.

وعندنا: إذا كان فيه وفاء بالدين؛ يسقط الدين، وقد مر في باب الشافعي^(٣).

(١) في مسألة حكم الرهن لا يسري إلى الولد عند الشافعي، وعند الحنفية يسري، المسألة (١٨٩٥). وانظر البدائع ج ٨ ص ٣٧٥٤. وعند المالكية إذا كان متناسلاً عنه كالولادة للإنسان والنتاج للحيوان؛ يكون تابعاً للمرهون، وأما إذا كانت الزوائد من غير الولادة والنتاج كالصوف للغنم واللبن، أو ثمار الأشجار فإنها لا تتبع الرهن خلافاً للحنفية. (انظر القوانين الفقهية ص ٢١٣. والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٨١٥).

(٢) في ق، ز، ك (لا) بدل (لم) والمعنى معهما واحد.

(٣) انظر المسألة ١٨٩٥. والقوانين الفقهية ص ٢١٣. والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٨١٦، ٨١٧.

كتاب المضاربة^(١)

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٩٩- قال (أبوحنيفة): إذا اشترى بألف المضاربة ثيابًا، وهي كل رأس المال، واستقرض مائة درهم، واستكرى بها دواب، وكان قيل له: اعمل برأيتك، أو لم يقل، فحملها إلى مصر؛ فله أن يبيعها مربحة على ألف ومائة، فإن باعها بألفين كانت عشرة أسهم من ذلك حصة المضارب^(٢)، على شرطهما^(٣) وسهم واحد للمضارب، والكراء في ماله خاصة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يبيعها مربحة على ألف لا غير والثلث كله على المضاربة^(٤).

لهما: أنه متطوع بالكراء؛ لأنه فعل بغير إذن^(٥)، فصار كاستكراء الأجنبي، وإذا لايضمن بالإجماع، فكذا هذا.

له: أنه استقرض^(٦) لنفسه؛ لأن المضارب مأمور بالاستقراض، فيصير^(٧) مستقرضًا لنفسه، فكانت حصته ذلك من الثمن له خاصة.

(١) المضاربة سميت بذلك، لأن المضارب يضرب في الأرض غالبًا للتجارة طالبًا للربح في المال الذي دفع إليه. والمضاربة هي معاقدة دفع النقد إلى من يعمل فيه على أن ربحه بينهما على ما شرطوا. (انظر المبسوط ج ٢٢، ص ١٨، وطلبه الطلبة ص ٣٠١، وأنيس الفقهاء ص ٢٤٧).

(٢) في أ، ق (المضاربة) بدل (المضارب) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ش (شرطها) بدل (شرطهما) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ١٨٢، ١٨٣.

(٥) في ط (إذن رب المال) وفي ز، ك (إذنه) بدل (إذن) وتؤدي إلى معنى واحد.

(٦) في ش، ق، ط، ز، ك (استقرضه) بدل (استقرض) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ش، أ، ق، ط، ز، ك (لأن المأمور بالاستقراض يصير) بدل (لأن المضارب مأمور بالاستقراض فيصير) والمعنى معهما واحد.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩٠٠- قال (أبيوسف): إذا اقتسم رب المال والمضارب الربح، وأخذ رب المال رأس ماله^(١)، ثم زاد رب المال له سدسًا^(٢) فالقياس أن يجوز، وهو قول أبي يوسف.

وعند محمد: لا يجوز، وهو استحسان^(٣).

له: أن العقد لم يبق، فلا تصح الزيادة فيه، كالزيادة في الأجر بعد تمام العمل.

لأبي يوسف: أن المضارب لو زاد لرب^(٤) المال يجوز، فكذا إذا زاد^(٥) رب المال.

١٩٠١- قال (أبيوسف): لا تجوز المضاربة بالفلوس.

وقال محمد: تجوز^(٦).

ذكر الاختلاف في غير كتاب المضاربة^(٧). وروى الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة: أنه لا يجوز.

وجه عدم الجواز: أنها تقبل الكساد، فكانت كالغروض.

وجه الجواز: أنها تروج رواج الأثمان، فحكمها حكم الأثمان.

(١) في ش (المال) بدل (ماله) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) في ش (السدس) بدل (سدسًا) والمعنى معهما واحد.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ١٠٩.

(٤) في ش (لو زادت) بدل (لو زاد لرب) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ش، ح، أ، ق، ز، ك زيادة (له) وهي تزيد من وضوح المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ٢١، والبدائع ج ٨ ص ٣٥٩٥.

(٧) أي أن محمد بن الحسن ذكر هذا الاختلاف في كتاب الشركة انظر المبسوط ج ٢٢ ص ٢١.

١٩٠٢- قال (أبيوسف): ولو دفع إليه ألفًا مضاربة بالنصف يعمل فيه برأيه، فعمل فيه^(١)، وربح القائم، ثم أعطاه ألفًا أخرى، مضاربة بالثلث يعمل فيه^(٢) برأيه، فخلط خمسمائة من هذه الألف بالمضاربة الأولى^(٣)، ثم هلك منها ألف، فالهلاك من ربح المال الأول.

وقال محمد: الألف يهلك من ذلك كله بالحساب، حتى يكون أربعة أخماسه من المال الأول، وخمسه من المال الثاني^(٤).

له: أن الربح تبع للمال الأول، لا للمال الثاني، فلا يمكن أن يصرف الهلاك في حق المال الثاني إليه، فيجب صرفه إلى الكل، كما إذا كان المال الثاني مدفوعًا إلى غيره.

لأبي يوسف: أن الألفين والخمسمائة كلها لواحد، والألف والخمسمائة أصل، والألف تبع، فإذا ورد الهلاك يصرف إلى التبع. ولو لم يهلك شيء من ذلك لكن تصرف في الكل، وربح ألفًا أخرى، خمس^(٥) هذا الربح من المضاربة الثانية، وأربعة أخماسه من الأولى، بلا خلاف؛ لأنه يستفاد^(٦) بهما، ولو كان دفع الألف الأخرى إلى رجل آخر بالثلث يعمل فيه برأيه، فخلط المالين؛ لم يضمننا؛ لأنه إذا^(٧) هلك شيء من ذلك، هلك على الحصة بلا خلاف؛ لأن الألف الربح لا يكون تبعًا للمال الثاني في حق غيره.

(١) في ش، ز، ق، ط (فيها) بدل (فيه) والثانية أفضل لعود الضمير فيها إلى الألف. وفي ك (بها) بدل (فيه) والثانية أفضل للمعنى.

(٢) في أ (فعمل فيها) بدل (يعمل فيه) والثانية أنسب للسياق. وفي ش، ز، ق، ط (فيها) بدل (فيه) انظر الفقرة السابقة.

(٣) في ش (الأول) بدل (الأولى) والثانية أفضل لعود الضمير فيها إلى المضاربة.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ١٣٤. وقول أبي حنيفة كقول أبي يوسف.

(٥) في ز، ح، أ، ق، ط (فخمس) بدل (خمس) والأولى أنسب للسياق.

(٦) في ك، ق، ط (مستفاد) بدل (يستفاد) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ز، ك، أ، ق، ط (لا ذنب به وإذا) وفي ح (لأنه لم يوجد التعدي وإذا) بدل (لأنه إذا) والثانية أفضل لوضوح المعنى معهما.

١٩٠٣- قال (أبيوسف): إذا استأجر رجلاً عشرة أشهر بأجر معلوم، يشتري^(١) له البئر^(٢)؛ جاز، فإن دفع إليه في هذه المدة مالاً مضاربة بالنصف، فعمل وربح فيه؛ المال كله لرب المال، وله الأجر المشروط.

وقال محمد: له شرط المضاربة، ولا أجر له مادام يعمل بهذا المال، والإجارة لا تبطل بالإجماع^(٣).

له: أنهما كانا جعلاً بدل منافع العمل^(٤) في هذه المدة ماسمياً^(٥)، والآن^(٦) جعلاً بدلها نصف الربح؛ فيصح، كما لو دفع إليه غير المستأجر مالاً مضاربة، صحت على الشرط^(٧) وسقط أجره قدر مدة عمله للمضاربة.

لأبي يوسف: أنه دفع^(٨) إلى شخص^(٩) منافع مملوكة له؛ فلا يصح، كما لو دفعه إلى عبده، ولا دين عليه، وهذا لأن المضاربة^(١٠) ضرب توكيل، وهو غير لازم.

١٩٠٤- قال (أبيوسف): إذا دفع إليه بألف درهم مضاربة، على أنهما شريكان في الربح، ولم يسم شيئاً؛ جاز. وكذا لو قال: على أن المضارب شريكه^(١١) في الربح، فالربح^(١٢) بينهما سواء.

(١) في ط، ش، ز (ليشتري) بدل (يشتري) والأولى أفضل لوضوح المعنى معها.

(٢) البئر: الثياب. (لسان العرب ج ٥ ص ٣١١).

(٣) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٦٣٨، والمبسوط ج ٢٢ ص ١٥١.

(٤) في ط، ش، ز، ق، أ، ك، ح (العامل) بدل (العمل) والأولى أنسب للمعنى.

(٥) في ز، ط زيادة (من الأجر) وهي توضح المعنى.

(٦) في ط (وله أن) بدل (والآن) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ط (المشروط) بدل (الشرط) وتؤديان إلى المعنى.

(٨) في ز، ق زيادة (المال) وهي توضح المعنى.

(٩) في ط (في) وفي ش، ك (إلى من) وفي ز، ق (إلى من هو) بدل (إلى شخص) والأخيرة أنسب للمعنى.

(١٠) في ط، ز، ك، ق زيادة (لا تفسخ الإجارة، لأن الإجارة أقوى منها، لأنها لازمة. والمضاربة) وهي توضح المعنى.

(١١) في ق، ط، ك (للمضارب شركة) بدل (المضارب شريكه) والمعنى معهما واحد.

(١٢) في ز، ك، ط (والربح) بدل (فالربح) والثانية أنسب للمعنى.

ولو قال: على أن له شريكاً، فعند أبي يوسف: هو كذلك وعند محمد: لا يجوز؛ لأنه مجهول، وقد مر قبل هذا^(١).

١٩٠٥- قال (أبيوسف): إذا فسدت المضاربة، فللمضارب إذا عمل أجر المثل، لايزاد على المشروط من حصة المضارب، وإذا لم يحصل فيه ربح؛ عنده^(٢): لا^(٣) أجر له^(٤).

وقال محمد: يجب ذلك بالغاً ما بلغ^(٥).

له: أنه لا يمكن تقديره بنصف الربح؛ لأنه مجهول جهالة فاحشة، فبطلت التسمية أصلاً، كما لو قال: أستأجرتك بمال.

لأبي يوسف: أنه رضي به، وإن كان مجهولاً للحال، فإنه بعرض أن يصير معلوماً عند حصول الفضل، فيُقَدَّر به.

-
- (١) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٦٠٢.
- (٢) من قوله (من حصة المضارب ... إلى .. عنده) سقط من أ، ش، ح، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٣) في أ، ش، ح (ولا) بدل (لا) وكل لفظة تناسب ما جاء في النسخة التي وردت فيها.
- (٤) في ق، ك، ط، ز (لا يزداد على الشروط ولا أجر له إذا لم يحصل فيه ربح عنده) بدل (لا يزداد على المشروط ... إلى ... لا أجر له) والمعنى معهما واحد.
- (٥) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٥٩٤، والمبسوط ج ٢٢ ص ٢٢ .

باب ما قاله زفر

١٩٠٦- قال (زفر): إذا اختلف رب المال والمضارب، فقال رب المال: أذنت لك بالعمل في تجارة كذا - على الخصوص [وقد]^(١) خالفت. وقال المضارب: لا، بل أذنت لي على العموم؛ فالقول قول رب المال. وعندنا: القول قول المضارب^(٢).

له: أن الإذن يستفاد من جهة رب المال، فالقول في الجهة قوله، كما في الوكالة.

لنا: أن مبنى^(٣) المضاربة في الأصل على العموم، والقول قول من يتمسك بالأصل.

١٩٠٧- قال (زفر): ولو اشترى رب المال مال المضاربة من المضارب^(٤)؛ لا يجوز.

وعندنا: يجوز^(٥).

له: أن المال ملكه، وللمضارب حق^(٦)، وشراء الإنسان مال نفسه لايجوز. لنا: أنه صار كالمملوك للمضارب [في]^(٧) حق التصرف وهو كغير المملوك لرب المال، فلا يملك رب المال إبطاله عليه إلا بالشراء؛ فيجوز، وصار كالمولى مع المكاتب.

-
- (١) في الأصل (قد) بدون الواو. وإثباتها أنسب لاستقامة المعنى.
 - (٢) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ٤٢، ٩١ والبدائع ج ٨ ص ٣٦٥٦.
 - (٣) في ط (معنى) بدل (مبنى) والمعنى معهما واحد.
 - (٤) (من المضارب) سقطت من ش. وإثباتها أفضل لإيضاح المعنى.
 - (٥) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٦٣٧، والمبسوط ج ٢٢ ص ١٢٧.
 - (٦) في ط زيادة (التصرف) وهي توضح المعنى.
 - (٧) في الأصل، ح، أ (لا) والمعنى لا يستقيم بها.

١٩٠٨- قال (زفر) : المضارب إذا دفع إلى غيره^(١) مضاربة، ولم يكن قال له رب المال^(٢) : اعمل فيه برأيك ؛ لم يجز ، وإذا سلم المال إليه ضمن .
وعندنا : لا يضمن بنفس الدفع مالم يعمل فيه الثاني^(٣) .
له : أنه دفع ماله إلى غيره بغير إذن .

لنا : أنه كالإيداع قبل العمل ، وهو لا يملك الإيداع بنفس المضاربة .
١٩٠٩- قال (زفر) : المضارب^(٤) إذا دفع المال إلى رب المال مضاربة انفسخت الأولى .

وعندنا : هي على المضاربة الأولى^(٥) .

له : أن تصرفه يقع في ملك نفسه لنفسه .

لنا : أنه عمل فيه بأمر المضارب ، فصار عَمَلُهُ كَعَمَلِهِ ، وهذا لأن مضاربة المضارب مع رب المال^(٦) ، صار^(٧) إعانة وعملاً له ، ولا يقال : بأن التخلية شرط ، ولم يوجد ؛ لأننا^(٨) نقول التخلية وجدت في الابتداء ، ويده بعد هذا يد المضارب ، فلا تبطل يده ، حتى لو أخذه بغير رضاه ، وعمل فيه انتقضت^(٩) . والله أعلم .

(١) في ز ، ق ، زيادة (مالا) وفي ط زيادة (المال) ، والزيادتان كل منهما يوضح المعنى .

(٢) في ز ، ق (ولم يقل رب المال) بدل (ولم يكن قال له رب المال) والمعنى معهما واحد .

(٣) في ز ، ق زيادة (ويربح) وهي توضح المعنى . انظر البدائع ج ٨ ص ٣٦٢٥ .

(٤) (المضارب) سقطت من ش . والإثبات أفضل لاكتمال المعنى .

(٥) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ٨٩ ، والبدائع ج ٨ ص ٣٦٠١ .

(٦) في ط ، ز ، ك ، ق ، زيادة (لاتصح) وهي تكمل المعنى .

(٧) في ط ، ز ، ك ، ح ، ق (فصار) بدل (صار) والأولى أفضل لمناسبة السياق .

(٨) في ح ، أ (فلأنا) بدل (لأننا) والثانية أفضل لمناسبة السياق .

(٩) في ط ، ش ، ك ، ق ، ز ، ح زيادة (المضاربة) وهي توضح المعنى .

باب جوابات مالك

١٩١- قال (مالك): المضارب إذا اشترى مانهاه عن شرائه رب المال، ثم باعه، وتصرف فيه تصرفات، ثم أجاز رب المال ذلك كله؛ فالمال على المضاربة، والربح، والوضيعة على ما شرطاً، وإن لم يُجزَّه^(١) ضمنه ماله، والربح للمضارب؛ لأنه كالغاصب.

وعندنا : لا أثر لإجازته، ويضمن، والمضمون كله له^(٢).

له : أن الإجازة في الانتهاء، كالإذن في الابتداء.

لنا: أنه متى اشترى بغير إذنه نفذ على المضارب، وجعل تصرفه بعد ذلك في مال نفسه، فلا يتوقف على إجازة غيره، والمستبضع^(٣) إذا خالف فهو على هذا.

(١) في ق، ش، ط، ز، ك، أ (يجز) بدل (يجزه) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٢ ص ١٨٢، والبنية ج ٧ ص ٦٦٨، والبداية ج ٨ ص ٣٦٣١، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٧٧٤.

(٣) من المباذعه وهي دفع المال لآخر على شرط الربح للعامل. (التعريفات الفقهية ص ٤٦١).

كتاب المزارعة^(١)

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩١١- قال (أبو حنيفة): المزارعة والمعاملة^(٢) فاسدتان.

وقال أبو يوسف ومحمد: جائزتان.

وقال الشافعي: المعاملة جائزة، والمزارعة فاسدة، إلا تبعًا للمعاملة^(٣).

لهما: أن النبي - ﷺ -: دفع^(٤) خيبر إلى أهلها معاملة بالشرط^(٥)، وعن الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة - رضي الله عنهم - أنهم أجازوا ذلك^(٦) ولأنها تنعقد إجارة في الابتداء، وشركة في الانتهاء، وبالناس حاجة إليها فتجوز، كالمضاربة.

(١) المزارعة: معاقدة دفع الأرض إلى من يزرعها على أن الغلة بينهما على ما شرط. (طلبه الطلبة ص ٣٠٤ والبنية ج ٨ ص ٦٩٩).

(٢) المعاملة: معاقدة دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمر بينهما على ما شرط. (طلبه الطلبة ص ٣٠٥).

(٣) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١٧، والبنية ج ٨ ص ٦٩٨ وما بعدها، وتكملة فتح القدير، والعناية، والكفاية ج ٨ ص ٣٨٤، وما بعدها. والبدائع ج ٨ ص ٣٨٠٨، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٧٨. ومغني المحتاج ج ٢ ص ٣٢٣، ٣٢٤. وقال في البنية: «والفتوى على قولهما» ج ٨ ص ٧٠٦.

(٤) في ز زيادة (أراضي) ووجودها وعدمه سواء.

(٥) رواه البخاري، كتاب المزارعة، باب المزارعة بالشرط ونحوه، وباب المزارعة مع اليهود. ج ٣ ص ١٣٧، ١٣٨، ومسلم كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، حديث رقم ٤، ٥، ج ٣ ص ١١٨٧، كما رواه أبو داود في كتاب البيوع، والترمذي في كتاب الأحكام، وابن ماجه في كتاب الأحكام. (انظر نصب الراية ج ٤ ص ١٧٩).

(٦) رواه ابن أبي شيبة عن أبي بكر، وعثمان، وعلي، ومعاذ، وأنس، وعروة ابن الزبير، وأنس

له: أن النبي - ﷺ - نهى عن المخابرة^(١). وعنه - ﷺ - أنه نهى عن المحاقلة^(٢). وهما المزارعة^(٣) - وروى رافع^(٤) [بن]^(٥) خديج: أن النبي - ﷺ - قال في بستان: «لا تستأجره بشي منه»^(٦) ولأن جوازه لو كان^(٧) بطريق الإجارة، بدليل اشتراط إعلام المدة، والبدل ههنا معدوم مجهول، وهذا يمنع صحة الإجارة، وأما الدفع إلى أهل خير كان بطريق الصلح والمقاسمة.

١٩١٢- قال (أبوحنيفة): إذا كان البذر من قبل رب الأرض وشرط ثلث الخارج

عمر، كتاب البيوع والأفضية، باب من لم ير بالمزارعة بالنصف والثلث والربع بأسا، حديث رقم ١٢٧٦ - ١٢٩١، ج ٦ ص ٣٣٧، وما بعدها، ورواه الطحاوي عن أبي بكر وعثمان، وعمر بن الخطاب، وحذيفة بن اليمان، ومعاذ، وابن عمر، (كتاب المزارعة، والمساقاة ج ٤ ص ١١٤). والبيهقي عن ابن عباس، وابن عمر، وعمر بن الخطاب، كتاب المزارعة، باب من أباح المزارعة بجزء معلوم مشاع، وحمل النهى عنها على التنزيه، أو على ما لو تضمن العقد شرطاً فاسداً، ج ٦ ص ١٣٣، وما بعدها.

(١) المخابرة هي المزارعة، وسميت بذلك نسبة إلى خير، لأن الرسول - ﷺ - فعلها مع أهل خير، (البنية ج ٨ ص ٧٠٣ وطلبة الطلبة ص ٣٠٥).

(٢) المحاقلة: قيل هي المزارعة، وقيل هي إكراء الأرض بالحنطة، وقيل بيع الطعام في سنبله بالبر. (طلبة الطلبة ص ٣٠٤).

(٣) في ش، ق، ط، ز، ك، ح زيادة (لغة) وهي زيادة مطلوبة لمعرفة أن هذا المعنى في اللغة، أما في الاصطلاح ففيه اختلاف، لما ذكرنا في الفقرة السابقة.

والحديث رواه مسلم عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة، والمخابرة... الحديث. كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة، وعن المخابرة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها. حديث رقم ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥.

(٤) في ق (نافع) بدل (رافع) والثانية هي الصواب (انظر الإصابة ج ١ ص ٤٩٥).

(٥) مان بين القوسين سقط من الأصل، والأفضل اثباتها لاستقامة المعنى.

(٦) النهي عن كراء الأرض رواه مسلم عن رافع بن خديج وعن جابر بن عبد الله، كتاب البيوع، باب كراء الأرض، حديث رقم ٨٧ - ١١٢. وفي باب كراء الأرض بالطعام وفي باب كراء الأرض بالذهب والورق حديث ١١٣ - ١١٧ ج ٣، ص ١١٧٦ - ١١٨٣.

(٧) في ك زيادة (لكان) وفي ح، زيادة (كان) وأي منهما تؤدي إلى استقامة المعنى، إذ المراد أنه لو كان جائزاً فهو بطريق الإجارة.

لنفسه، وثلثه للمزارع، وثلثه لعبد مأذون مديون للمزارع^(١)، ولم يشترط العمل على العمد؛ فالمشروط للعبد يكون لرب الأرض عند أبي حنيفة - على قول من يجيز المزارعة.

وقال أبو يوسف ومحمد: هو للمزارع، بناء على أن المولى لا يملك كسب عبده المديون^(٢)، فكان اشتراطه للعبد، ولم يشترط عمله كاشتراطه للأجنبي؛ فلم يصح، فبقي لمالك الأرض. وعندهما: يملك، فكان اشتراطاً للمزارع^(٣).

١٩١٣- قال (أبو حنيفة): ولو شرط على المزارع: أنه إن زرع^(٤) في شهر كذا فله نصف الخارج، وإن زرعه في شهر كذا، فله ثلثه؛ صح الشرط الأول، وفسد الثاني.

وقال أبو يوسف ومحمد: صحا جميعاً، وهو كخياطة اليوم، والغد وقد مر^(٥).

١٩١٤- قال (أبو حنيفة): إذا قال رب الأرض، شرطت لك النصف، وقال المزارع: لا بل شرطت لي نصف الخارج، وزيادة عشرة أقدرة وكان ذلك قبل^(٦) العمل، فالقول قول رب الأرض على قياس قوله - وقال أبو يوسف ومحمد: القول قول المزارع^(٧).

ولو أقاما البينة، فالبينة بينة المزارع بالإجماع، وهو قياس مسألة السلم إذا اختلفا في الأجل، فعندهما: القول قول المنكر، وإن كان فيه فساد العقد. وعنده: القول قول من يدعي الصحة، وقد مر في البيوع^(٨).

١٩١٥- قال (أبو حنيفة): إذا دفع إلى رجلين أرضاً على أن يزرعاها بذرهما، على

(١) في ح، أ (للمضارب) بدل (للمزارع) والثانية أنسب لتوافقها مع المزارعة.

(٢) في ق، ط، ز زيادة (المأذون المديون) وهي توضح المعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٢١.

(٤) في ش (زرعه) بدل (زرع) والمعنى معهما واحد.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٦٣، والمسألة (١٦٣٩) من كتاب الإجازات في نفس الباب.

(٦) في ح، أ (مثل) بدل (قبل) والصواب الثانية، (انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٩٣).

(٧) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٩٤.

(٨) انظر المسألة (١٤٢٧).

أن لأحدهما على رب الأرض مائة درهم، فالمزارعة في الكل فاسدة.
وعند أبي يوسف ومحمد: فسد في حق من شرط له الدراهم خاصة، وجاز
من^(١) الآخر، أما الفساد الذي في نصيب الذي شرط له^(٢) الدراهم: أن
رب الأرض مواجر للأرض، فكان هذا تبعاً^(٣) للبذر، وكان بيعاً في مزارعه،
والصفقتان في صفقة فاسدة، ثم فساد البعض يوجب فساد الكل عند أبي
حنيفة، خلافاً لهما، وقد مر في^(٤) البيوع^(٥).

وعلى هذا لو شرطوا أن الخارج بينهم أثلاثاً، ولرب الأرض، على أحدهما
بعينه مائة درهم؛ لأنه شرط لرب الأرض مع ثلث الخارج دراهم، وهو
سبب لقطع الشركة على بعض الوجوه^(٦).

١٩١٦- قال (أبوحنيفة): العشر في المزارعة على رب الأرض - على قول من
يجيز المزارعة عند أبي حنيفة - سواء كان البذر منه، أو من العامل.
وعندهما: نصيب المزارع عليه^(٧).

لهما: أنه حصل على ملك المزارع.
له: أن نصفه له، ونصفه حصل له بدل^(٨)، وهو منافع العامل^(٩)، كما
قال^(١٠) في الإجارة^(١١). وقد مرّ كتاب الزكاة في بابه^(١٢).

١٩١٧- قال (أبوحنيفة): المزارعة إذا فسدت باشتراط عشرين قفيزاً للعامل،

(١) في ق (في حق) بدل (من) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٢) في ش، ط (شرطه) بدل (شرط له) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في ش، ط، ق (بيعاً) بدل (تبعاً) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط زيادة (كتاب) وهي توضيح المعنى.

(٥) انظر المسألة (١٤٢٤).

(٦) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١١٥.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٣٣، ٣٤، ٩٧.

(٨) في ش، ق، ط، ز، ك (بدله) بدل (بدل) والأولى أنسب للمعنى.

(٩) في ح (العمل) بدل (العامل) والثانية أنسب.

(١٠) (قال) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(١١) وهو أنه إذا أجر أرضاً عشرية فعشرها على المؤاجر عنده، وعندهما على المؤاجر. (المسألة ٣٩٨).

(١٢) (في بابه) سقطت من ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح انظر المسألة (٣٩٩).

والباقى لرب الأرض: إن كان البذر من رب الأرض؛ فالخراج لرب الأرض، والعشر عليه بالإجماع، وإن كان البذر من العامل؛ فالخراج له، والعشر عليه عند أبي يوسف ومحمد. وعند أبي حنيفة: على رب الأرض؛ لأنه يأخذ أجر مثل الأرض. ولو كان الفساد باشتراط البذر منهما فالخراج لهما، والعشر في النصيبين عندهما، وعنده^(١) كله على رب الأرض؛ لأن نصف الخارج له، وفي النصف الآخر وجب أجر مثل الأرض له^(٢).

١٩١٨- قال (أبوحنيفة): إذا غصب أرضاً عشرية، أو خراجية، فزَرَعَهَا، فالخراج للغاصب، والعشر والخراج عليه، إن لم ينقص الأرض^(٣)، فإن نقصها وضمن؛ فالعشر والخراج على رب الأرض، قلَّ الضمان، أو كثر عنده، والضمان كالأجر.

وقال أبو يوسف ومحمد: العشر على الغاصب بكل حال - كذا ذكره الفقيه أبو الليث - لأنه في الخارج، والخراج^(٤) على رب الأرض إن كان الضمان مثل الخراج، أو أكثر، كما في الأجرة^(٥) وذلك^(٦) إجماع. وإن كان ذلك أقل^(٧)، وجب الخراج على الغاصب، ولا ضمان على النقصان^(٨)؛ لأن رب الأرض لم ينتفع بها. وهو بخلاف ما إذا أجرها بأجر قليل، أن الخارج^(٩) عليه؛ لأنه يمكن في الانتفاع حيث أمر غيره بالانتفاع^(١٠).

(١) في ط (عنده، وعندهما) بدل (عندهما، وعنده) والصواب الثانية.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ٩٩.

(٣) في ك زيادة (لأن منفعتها حصلت له) وهي تزيد من وضوح المعنى.

(٤) في ش (في الخراج، والخارج) بدل (في الخراج والخارج) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ز، ك (الإجارة) بدل (الأجرة) والمعنى معهما واحد.

(٦) في ش، ح، ق، ط، ز، ك (وفي ذلك) وفي أ (وفي ذاك) بدل (وذلك) والأولى والثانية أوضح.

(٧) في ش، ق، ط، ز، ك (دون ذلك) بدل (ذلك أقل) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٨) في ش، ح، أ، ق (لِلنقصان) وفي ط، ز، ك (عليه لِلنقصان) بدل (على النقصان)

وجميعها تؤدي إلى نفس المعنى.

(٩) في ح، أ، ق، ك، ط (الخراج) بدل (الخارج) والأولى أنسب للمعنى، وفي ز (لأن الخراج) بدل (أن الخراج) والمعنى معهما واحد.

(١٠) في ش، ك، زيادة (أما ههنا لم يوجد الأمر والانتفاع) وهي توضح المعنى. انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١٠٠.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩١٩- قال (أبو يوسف) : إذا كان البذر والعمل من أحدهما، والأرض والبقر من الآخر؛ جاز.

وقال محمد : لا يجوز^(١).

لأبي يوسف : إن هذا استئجار الأرض ببعض الخارج، فيجوز ويجعل البقر تبعًا للأرض، كما لا يجوز جعله تبعًا للعامل^(٢).

لمحمد : أن منفعة البقر من جنس منفعة العامل، لا من^(٣) جنس منفعة الأرض، فأمكن جعلها تبعًا للعامل دون الأرض، فبقي هذا استئجار البقر ببعض الخارج قصداً، فلا يجوز^(٤).

١٩٢٠- قال (أبو يوسف) : إذا اشترط^(٥) الحصاد على المزارع؛ فسدت المزارعة من أيهما كان البذر، وكذا الدياس والتقية، والحمل إلى منزل الآخر.

وعن أبي يوسف : أنه أجاز^(٦) شرط الحصاد على المزارع^(٧).

له : أنه متعارف، فصار كشرط حذو النعل على البائع.

وجه ظاهر الرواية : أنه شرط عليه ما ليس من الزارعه؛ لأن عليه العمل

(١) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٨١٧، والبناء ج ٨ ص ٧١٢.

(٢) في ك زيادة (دون الأرض) وهي تزيد من وضوح المعنى.

(٣) (من) سقطت من ش، ك. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٤) في ط حجه محمد تسبق حجة أبي يوسف : وهو الأفضل لمناسبة طريقة الكتاب.

(٥) في ش، ز، ك، ق، ط (شرط) بدل (اشترط) والمعنى معهما واحد.

(٦) في ز (وعلى قول أبي يوسف) بدل (وعن أبي يوسف أنه) والمعنى معهما واحد.

(٧) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٨٢٠، والبناء ج ٨ ص ٧٣٧.

والحفظ^(١) إلى أن يدرك، فإذا أدرك فالباقي عليهما.

وعلى هذا: لو دفع البذر من عنده ليزرع المزارع في أرضه من جهة الملك، أو من جهة الإجارة، أو من جهة المضاربة بوجه من الوجوه على أن الخارج بينهما؛ فإنه لا يجوز، وروي عن أبي يوسف أنه قال: يجوز لتعامل الناس فيه^(٢).

١٩٢١- قال (أبيوسف): إذا تزوج امرأة على أن تزرع المرأة أرضاً بعينها للزوج هذه السنة، على أن الخارج بينهما نصفين، وشرط البذر عليها^(٣)، أو على الزوج. أو تزوجها على أن يزرع هو أرضها هذه^(٤) ببذره، أو ببذرها، والخارج بينهما نصفين - جاز النكاح، وفسدت المزارعة؛ لأنه نكاح في مزارعة، ومزارعة في نكاح، والمزارعة تفسد بالشروط الفاسدة، دون النكاح. فلو عمل العامل فيها، وخرج زرع كثير فالخارج كله لرب البذر، وعليه أجر مثل الأرض، أو العامل، ثم إن كان العمل من المرأة، والبذر منها، فعند أبي يوسف: نصف أجر مثل الأرض مهر لها^(٥)، ويسقط عنها نصف أجر مثل الأرض^(٦)، وتؤدي النصف إليه.

وعن محمد: لها الأقل من مهر مثلها، ومن جميع أجر مثل الأرض، حتى لو كان الأجر أقل من مهر مثلها سقط عنها كل الأجر^(٧).
له: أنه الزوج بذل^(٨) شيئاً واحداً، وهو منافع الأرض، وهي بذلت شيئين:

(١) في ش، ز، ك، ق، ط (أن يعمل ويحفظ) بدل (العمل والحفظ) والمعنى معهما واحد. ولفظة (الحفظ) سقطت من أ، ح، وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٢) قوله (وعلى هذا: لو دفع ... إلى ... لتعامل الناس فيه) سقط من ش، ز، ك، ح، ق، ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش، ك (عليهما) بدل (عليها) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) (هذه) سقطت من ش، ط، ز، ك، ق. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٥) في ش، ط، ز، ك، ق (نصف أجر المثل مهرها) بدل (نصف أجر مثل الأرض مهر لها) والمعنى معهما واحد.

(٦) في ش (المثل للأرض) بدل (مثل الأرض) والمعنى معهما واحد.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١٤٥.

(٨) في ش (ترك) بدل (بذل) والثانية أنسب للمعنى.

نصف الخارج، ومنافع بضعها، والشيء الواحد متى قوبل بشيئين ينقسم على قيمتهما^(١). فتنقسم المنافع على قيمة الخارج، وقيمة منافع بضعها، والخارج مجهول جهالة فاحشة^(٢) فبطلت التسمية، ويجب^(٣) مهر المثل.

لأبي يوسف: أن الخارج، وإن جهل، ولكن منافع البضع معلومة. والشيء متى قوبل بمعلوم ومجهول انقسم عليهما نصفين، لتعذر القسمة باعتبار القيمة، ولوجود الإضافة إليهما على السواء، كما لو أوصى بثلاث ماله لفلان، وللفقراء؛ كان لفلان نصفه، فكذا هذا، فجعل المسمى يوجب مهر المثل، بالغاً ما بلغ^(٤). ولو كان البذر من الزوج، فلها مهر المثل بلا خلاف؛ لأن الزوج جعل نصف الخارج بإزاء منافع بضعها، ومنافع بدنها، وهو مجهول جهالة فاحشة، وأما إذا كان الزوج هو العامل في أرضها، فإن كان البذر منه، فلها مهر المثل؛ لأنه جعل نصف الخارج بإزاء منافع بضعها، ومنافع أرضها. وجهالته فاحشة فبطلت التسمية، ووجب مهر المثل^(٥). ولو كان البذر منها فعند أبي يوسف: نصف أجر مثل عمل الزوج مهرها، ويسقط^(٦) عنها نصف الأجر^(٧). وعند محمد لها الأقل من مهر مثلها ومن أجر^(٨) مثل^(٩) الزوج. وللزوج عليها أجر مثله، فيتقاصان ويترادان الفضل، والله أعلم.

(١) قوله (والشيء الواحد متى قوبل بشيئين ينقسم على قيمتهما) سقط من ش، ط، ز، ك، ق والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح والتفصيل.

(٢) في ش، ط، ز، ك، ح، أ، ق زيادة (فصار المهر مجهولاً جهالة فاحشة) وفيها زيادة إيضاح.

(٣) في ط، ش، ز، ك، ق (فيجب) بدل (ويجب) والثانية أنسب للسياق.

(٤) قوله (فجعل المسمى يوجب مهر المثل بالغاً ما بلغ) سقط من ش، ط، ز، ك، ق. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) قوله (فبطلت التسمية، ووجب مهر المثل) سقطت من ش، ط، ز، ك، ق. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٦) في ش، ط، ز (فيسقط) بدل (ويسقط) والثانية أنسب للسياق.

(٧) في ز (منها النصف) بدل (عنها نصف الأجر) والثانية أفضل لوضح المعنى معها. وفي ط، ز، ك زيادة (وعليها النصف) وفي ح، أ، زيادة (وعليها نصف الأجر) وهاتان الريادتان تؤيدان إلى إيضاح المعنى.

(٨) في ش (آخر) بدل (أجر) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ز، ك، زيادة (عمل) ولا أثر لها.

باب جوابات مالك

١٩٢٢- قال (مالك): المعاملة إنما تصح عنده إذا شرطت النفقات كلها^(١) على العامل؛ لأنه من^(٢) تمام العمل.

وعندنا: عليه العمل، وضروراته، ومؤنة الملك على المالك^(٣).

١٩٢٣- قال (مالك): لا يجوز دفع الأرض مزارعة إلا تبعاً للكروم^(٤)، والأشجار، وشرط التبعية عنده، أن يكون الأصل ضعف التبعية^(٥)، لأنه به^(٦) تتحقق التبعية.

وعن أبي حنيفة: المعاملة والمزارعة^(٧) كلاهما فاسدان^(٨).

وعند أبي يوسف ومحمد: كلاهما جائزتان^(٩)، وقد مر^(١٠).

-
- (١) في ش (كله) بدل (كلها) والثانية أنسب للمعنى لأنها تدل على النفقات وهي لفظ مؤنث.
- (٢) (من) سقطت من ش. والأفضل إثباتها لاكتمال المعنى.
- (٣) انظر البدائع ج ٨ ص ٣٨٣٤. والبنية ج ٨ ص ٧٤٣، وأما عند المالكية فالعمل في الحائط على ثلاثة أقسام: الأول: ما يتعلق بالثمرة كبناء الحائط، لا يلزم العامل بالعقد، ولا يجوز اشتراطه عليه.
- الثاني: ما يتعلق بالثمرة ويبقى بعدها: كحفر البئر، لا يلزمه أيضاً، ولا يجوز اشتراطه عليه.
- الثالث: ما يتعلق بالثمرة، ولا يبقى فهو عليه بالعقد، كالحرث والتقليم، والسعي، والتذكير، والجذاذ، وجميع المؤن من آلات، وأجراء ودواب، ونفقتهم. (انظر الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ٧٦٧، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢١٨، ٢١٩. والقوانين الفقهية ص ١٨٤).
- (٤) في، أ (الكروم) بدل (الكروم) والثانية أفضل، لأن الكروم جمع كرم، بفتح الكاف وسكون الراء وهي شجرة العنب. (انظر لسان العرب ج ١٢ ص ٥١٤).
- (٥) أي أن التبعية يكون الثلث، أو أقل من الثلث. (بداية المجتهد ج ٢ ص ٢١٨).
- (٦) (به) سقطت من ش. وإثباتها أفضل لاستقامة المعنى.
- (٧) (المعاملة والمزارعة) سقطت من ش، أ، ك، ز، ط، ق وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٨) في أ، ط، ك، ح (فاسد) بدل (فاسدان) والأصوب أن يقول: (كلاهما فاسدان).
- (٩) في أ، ط، ك، ح (جائز) بدل (جائزتان) والمعنى معهما واحد.
- (١٠) (وقد مر) سقطت من ش، ق. وذكرها أفضل لبيان أن هذه المسألة قد مرت قبل هذا. انظر المسألة (١٩١١) والبنية ج ٨ ص ٧٤١، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢١٨، والقوانين الفقهية ص ١٨٤، ١٨٥.

كتاب الشرب

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٢٤- قال (أبوحنيفة): لا حريم^(١) للنهر.

وقال أبو يوسف ومحمد: له حريم^(٢).

لهما : أن النهر يحتاج إليه ، لأن لابد من ملقى طينه ، وممر صاحبيه عليه لإصلاحه .

له : أنه ملك^(٣) بالإحياء ، والإحياء في النهر لا غير ، وما ذكر من الحاجة ، قلنا: يمكنه إخراج الطين إلى موضع آخر ، ويمر في بطنه [لإصلاحه]^(٤) ، وبخلاف البئر ، لأنه لا يمكنه ذلك فيه^(٥) . وعلى هذا لو كان نهر لرجل في أرض رجل ، فاختلفا في مُسْتَأْتِه فالقول قول صاحب الأرض ، والمُسْتَأْتِة^(٦) له عند أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف ومحمد: هي^(٧) لصاحب النهر^(٨) .

لهما: ما ذكرنا.

(١) الحريم هو الحمى (انظر المسألة ١٦٣٢).

(٢) انظر المبسوط ج ١٥ ص ٣١ ، ج ٢٣ ص ١٧٦ ، ومختصر الطحاوي ص ١٣٥ ، والبناء ج ٩ ص ٤٥٠ ، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٣٨ ، والبدائع ج ٨ ص ٣٨٤٥ ، والمسألة (١٦٣٢).

(٣) في ش ، ق ، ط ، ك ، ز (ملكه) بدل (ملك) والأولى أنسب للسياق.

(٤) في الأصل (لإصلاحه) وهو وهم من الناسخ.

(٥) في ط زيادة (إلا بجوانبها) وهي توضيح المعنى.

(٦) المُسْتَأْتِة بضم الميم ، وفتح السين ، وتشديد النون مع الفتح هي القَرَم بفتح العين ، وكسر الراء ، وهي ما يبنى على حافة المسيل لرد الماء . (البناء ج ٦ ص ٤٥٠ ، ولسان العرب ج ١٢ ص ٣٩٦ ، ج ١٤ ص ٤٠٤).

(٧) في ح زيادة (المسناه) ولا فائدة لهذه الزيادة ، لوجود الضمير الذي يغنى عنها.

(٨) انظر البناء ج ٩ ص ٤٥٥ ، والبدائع ج ٨ ص ٣٨٤٤.

له: أن المسناة أشبه بملك صاحب الأرض، وينتفع به^(١) انتفاع الأرض، كالغرس والبناء، وغيره، فكان هو أولى به، ثم عنده ليس لصاحب الأرض هدمها، لما فيه من الأرض لصاحب النهر، كالغلو مع السفل في البناء.

١٩٢٥- قال (أبوحنيفة): حريم البثر^(٢) الناضح^(٣) أربعون ذراعاً من كل جانب^(٤). وقال أبو يوسف ومحمد: ستون ذراعاً^(٥).

لهما: قوله - ﷺ -: «حريم البثر^(٦) العطن^(٧) أربعون ذراعاً، وحريم البثر^(٨) الناضح ستون ذراعاً^(٩). ولأن الحاجة ههنا الى حريم^(١٠) أكثر، ليصير^(١١) الناضح لعمق البثر.

له: أن الأحاديث تعارضت. فقد روي عن النبي - ﷺ -: «من حفر بئراً فله ما حولها أربعون ذراعاً^(١٢)»، من غير فصل فأخذنا بالأقل؛ لأنه متيقن.

-
- (١) في ش، ق، ط، ز، ك (بها) بدل (به) والأولى أفضل لدلالاتها على المسناة.
- (٢) في ش، ك، ق، ط (بثر) بدل (البثر) والأولى أفضل؛ لأن المضاف عادة نكرة.
- (٣) بثر الناضح هي البثر التي يسقى منها الزرع بالإبل. (الخراج ص ١٠٩، والبنية ج ٩ ص ٤٣٦).
- (٤) قوله (من كل جانب) سقط من ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى. (انظر البنية ج ٩ ص ٤٣٧).
- (٥) انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١٦٢، وتكملة فتح القدير ج ٩ ص ٧، والبنية ج ٩ ص ٤٣٧، ٤٣٨، والبدائع ج ٨ ص ٣٨٥٤، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٣٦.
- (٦) في ش، ز، ق، ك، أ، ح، ط (بثر) بدل (البثر) والأولى هي الواردة في الرواية.
- (٧) بثر العطن هي البثر التي يسقى الرجل منها الماشية، ولا يسقى الزرع. (انظر الخراج ص ١٠٩، وطلبة الطلبة ص ٣١٣).
- (٨) انظر الفقرة قبل السابقة.
- (٩) قال الزيلعي: غريب، وقال العيني: هذا الحديث متصلاً لم يصح، وإنما رواه أبو يوسف في كتاب الخراج في عن الحسن بن عمار عن الزهري قال: قال رسول الله - ﷺ - وذكر الحديث. انظر نصب الراية ج ٤ ص ٢٩٢، والبنية ج ٩ ص ٤٣٨، والخراج ص ١٠٩.
- (١٠) في ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز (الحريم) بدل (حريم) والمعنى معهما واحد.
- (١١) في ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز (ليسير) بدل (ليصير) وتؤيدان الى المعنى المراد.
- (١٢) رواه ابن ماجه، كتاب الرهون، باب حريم البثر حديث رقم ٢٤٨٦، ج ٢ ص ٨٣١، والبيهقي، كتاب إحياء الموات، باب ماجاء في حريم الآبار، ج ٦ ص ١٥٥.

١٩٢٦- قال (أبوحنيفة): كُزِّي النهر المشترك على الشركاء، فمن جاوز أرضه سقط عنه .

وقال أبو يوسف ومحمد: هو على كلهم^(١) .

لهما : أن كله مشترك بينهم، ولهذا لو بيعت أرض في أسفلها، فالشفعة لهم جميعاً، ولأن أهل السفلى^(٢) شاركوا أهل الأعلى في كرى الأعلى؛ لأنه مفتوح مائهم، فيشارك أهل الأعلى في كرى الأسفل أهل^(٣) مصب مائهم .
له: أن الكرى للحاجة إلى سقي الأرض، ولم يبق له حاجة، فإذا سقاها ولم يجد مسيلاً؛ سد فوهة النهر، وأما الشفعة فإنما تثبت لهم لاشتراكهم في المفتوح .

(١) في ز (كله) بدل (كلهم) والثانية أنسب للمعنى. انظر المبسوط ج ٢٣ ص ١٧٣، والبناء ج ٩ ص ٤٧٥، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٤١، والبدائع ج ٨ ص ٣٨٤٥ .
(٢) في ز، ك، ح، أ (الأسفل) بدل (السفل) والأولى أفضل؛ لأنها تناسب (الأعلى) أما (السفل) فهي تناسب (العلو) وهذا في البناء .
(٣) في ك، ط (لأنه) وفي ز، ح، ق (أهله لأنه) وفي أ (أهله) بدل (أهل) والمعنى معها واحد .

كتاب الأشربة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٢٧- قال (أبو حنيفة): العصير لا يصير خمرًا حتى يغلي ويشد، ويقذف^(١) بالزبد.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا غلا واشد؛ صار خمرًا^(٢).

لهما: أنه لما^(٣) صار بهذه الصفة يُسمى خمرًا، وقذفه بالزبد كمال الغليان، وذلك [لا نهاية له]^(٤)، فلا يشترط.

له: أن أحكام الخمر مقطوع بها، والغليان أمر مضطرب فإذا قذف بالزبد زالت الشبهة فيثبت به^(٥) بكل^(٦) الأحكام.

١٩٢٨- قال (أبو حنيفة): يجوز بيع^(٧) الباذق^(٨)، وكل شراب محرم سوى الخمر.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٩).

لهما: أنه في معنى الخمر، فسقطت^(١٠) ماليته.

(١) في ز (غلا، واشد، وقذف) بدل (يغلي، ويشد ويقذف) والثانية أنسب للسياق.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٤٤، والبنية ج ٩ ص ٥٠٠، ٥٠١.

(٣) في ط، ز، ق، ك (إذا) بدل (لما) والمعنى معهما واحد.

(٤) في الأصل (لأنهال) وهو وهم من الناسخ.

(٥) (به) سقطت من ش، ز، ط، ك، ق. وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٦) في ح (كل) وفي ط (تلك) بدل (بكل) والأولى والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ش زيادة (شراب) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٨) الباذق هو ماء العنب المطبوخ أدنى طبخة. وهو معرب، وأصله باذة. (طلبة الطلبة ص

٣٢٠ والبنية ج ٩ ص ٥١٨).

(٩) انظر البنية ج ٩ ص ٥٢٨، والمبسوط ج ٢٤ ص ١٤، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٤٥.

(١٠) في ق، ز، ك (فسقط) بدل (فسقطت) والمعنى معهما واحد.

له: أنه مال منتفع به^(١) بعاقبته، فيجوز بيعه - وهو^(٢) القياس في الخمر - إلا
أنا تركنا القياس ثم^(٣) بالنص.
١٩٢٩- قال (أبوحنيفة): أنفحة^(٤) الميتة^(٥) طاهرة - جامدة كانت أو ذائبة - وكذا
لبنها.
وقال أبو يوسف ومحمد: هي نجسة، فإن كانت ذائبة أريققت، وإن كانت
جامدة غسلت وأكلت^(٦).
لهما: أن المحل يتنجس بالموت، فيتنجس ما فيه .
له: أن الموت ليس بمنجس^(٧) بذاته، بل المنجس هو الدماء والرطوبات،
وهذا لا يقبل ذلك.

-
- (١) (به) سقطت من ش. ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى.
(٢) في ش، ق، ط، ز، ك زيادة (وهذا) ولا تؤثر في تغيير المعنى.
(٣) في ق، ك، ز، (ثمة) وفي ط (فيه) بدل (ثم) والمعنى معهما واحد، و (ثم) سقطت من
ش. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.
(٤) الأنفحة: أو المنفحة كرش الحمل، أو الجدى مالم يأكل، وقيل هو شيء أصفر يخرج من
بطن الجدى يعصر في صوفة مبتلة في اللبن، فيجمد أو يغلظ. (انظر لسان العرب ج ٢
ص ٦٢٤).
(٥) في ش، ز (الميت) بدل (الميتة) والثانية أنسب للمعنى.
(٦) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٢٧ .
(٧) في ش (غير منجس) بدل (ليس بمنجس) والمعنى معهما واحد .

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

١٩٣٠ قال (محمد): المثلث^(١)، نبيذ التمر، ونبيذ^(٢) الزبيب، فليلها وكثيرها حرام، وهو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: هي حلال طاهر بغير^(٣) التلهي والسكر، وعند أبي حنيفة: هذا مما يجب اعتقاده في الدين كيلا^(٤) يؤدي إلى تفسيق الصحابة^(٥).

له: قوله - ﷺ - «ما أسكر كثيره فالجرعة منه حرام»^(٦). ولأنه مسكر كالخمر، فصار كالباذق، والمُنْصَف^(٧).

لهما: ما روى عن عمر، وعلى، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن

(١) هو ما طبخ من العصير حتى ذهب ثلثاه. (انظر المسألة ١٢٠٥، والهامش في نسخة ح. الورقة ١٨٤، وتبين الحقائق ج ٦ ص ٤٦).

(٢) (ونبيذ) سقطت من ش. وذكرها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش، ط (لغير) بدل (بغير) والمعنى معهما واحد.

(٤) في ح، أ (ثلاثا) بدل (كيلا) والمعنى معهما واحد.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٤، ١٥، وتبين الحقائق ج ٦ ص ٤٦.

(٦) رواه أبو داود من حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، حديث رقم ٣٦٨١، ج ٣ ص ٣٢٧. والترمذي عن جابر بنفس لفظ أبي داود، كتاب الأشربة باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، حديث رقم ١٨٦٥، ج ٤ ص ٢٩٢ وابن ماجه عن جابر بنفس لفظ أبي داود والترمذي، كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، حديث رقم ٣٣٩٣، ج ٢ ص ١١٢٥، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث جابر، ورواه النسائي من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، بنفس اللفظ السابق، كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره، حديث رقم ٥٦٠٧، ج ٨ ص ٣٠٠، وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بنفس لفظ النسائي، كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، حديث رقم ٣٣٩٤، ج ٢ ص ١١٢٥.

(٧) المُنْصَف هو المطبوخ من عصير العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه. (طلبه الطلبة ص ٣٢٠).

ثابت، وأبي بن كعب، وأبي^(١) مسعود الأنصاري^(٢) وغيرهم، مثل مذهبنا، وروى عن النبي - ﷺ -: أنه مر في غزوة تبوك يقوم ينزفون^(٣)، فأمرهم أن يشربوا، ولا يسكروا^(٤)، وما رواه فالمسكر هو القدح الأخير^(٥).

-
- (١) في ح (ابن) بدل (أبي) والصحيح الثانية؛ لأن ابن مسعود ذكره قبل قليل.
- (٢) رواه البيهقي عن بعض هؤلاء الصحابة كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما يحتج به من رخص في السكر إذا لم يشرب منه ما يسكره ج ٨ ص ٢٩٧، وما بعدها.
- ورواه ابن أبي شيبة عن علي حديث رقم ٣٨٩٨، وابن عمر حديث رقم ٣٨٩٩، وعمر حديث رقم ٣٩٢٩، وابن عباس حديث رقم ٣٩٠٨، وأبي مسعود حديث رقم ٣٩٥٥، وابن عباس حديث رقم ٣٩٠٨، وأبي مسعود حديث رقم ٣٩٥٥، وأبي ذر حديث رقم ٣٩٤٠، وابن مسعود حديث رقم ٣٩٦٤. ج ٨ ص القسم الأول - ص ١٠٠ وما بعدها.
- (٣) في ح، ش، أ، ط، ز، ك (يزفنون) بدل (ينزفون) والأولى أنسب للمعنى إذ معناها الرقص. (انظر لسان العرب ج ١٣ ص ١٩٧).
- (٤) لم أجده بهذا اللفظ، وروى الطحاوي معناه عن عبدالله بن عمرو قال النبي - ﷺ -: «اشربوا ما حل لكم، واجتنبوا كل مسكر» وعن أبي بردة الأنصاري قال: قال رسول الله - ﷺ -: «إنني نهيتكم عن الشرب في الأوعية، فاشربوا فيما بدا لكم ولا تسكروا». كتاب الأشربة، باب الانتباه في الدباء والحنتم والنقير والمزف. ج ٤ ص ٢٢٨.
- (٥) قال ابن مسعود كل مسكر حرام هي الشربة التي تسكر. (سنن البيهقي ج ٨ ص ٢٩٨). وروى الطحاوي عن علقمة قال: سألت ابن مسعود عن قول رسول الله - ﷺ -: في المسكر قال: الشربة له الأخيرة، كتاب الأشربة، باب ما يحرم من النيذ، ج ٤ ص ٢٢٠.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

١٩٣١- قال (أبوحنيفة): لا يبلغ التعزير أربعين سوطاً.

وقال أبو يوسف: يزاد على أربعين، ولكن^(١) لا يبلغ ثمانين^(٢). أصله قوله - ﷺ -: «من بلغ حدًا في غير حد فهو من المعتدين»^(٣) إلا أن أبا يوسف: اعتبر فيه الحد الكامل، وهو حد القذف في الأحرار، وأبوحنيفة: اعتبر حد العبيد، لأنه في نفسه حد كامل، والذي ينقص منه سوط في رواية، وخمسة في رواية، وقول محمد مع قول أبي حنيفة في رواية، ومع أبي يوسف في رواية^(٤).

(١) قوله (يزاد على أربعين ولكن) سقط من ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٣٥، ٣٦، والبنية ج ٥ ص ٥١٩، ص ٥٢٠، ٥٢١، وتبيين الحقائق ج ٣ ص ٢٠٩، وفتح القدير ج ٥ ص ١١٥.

(٣) رواه البيهقي عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «من بلغ حدًا في غير حد فهو من المعتدين» وقال البيهقي: والمحمفوظ هذا الحديث مرسل، كتاب الأشربة والحد فيها، ج ٨ ص ٣٢٧.

(٤) انظر المصادر السابقة .

كتاب الإكراه

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٣٢- قال (أبوحنيفة): إذا أكره الولي والمرأة على تزويجها بمهر فيه غبن فاحش، ثم زال الإكراه، فرضيت هي، دون الولي فله ولاية^(١) الاعتراض. وقال أبو يوسف ومحمد: ليس له ذلك^(٢).

لهما: أن المهر حقها، ولو أسقطت كله^(٣) يسقط، فهذا أولى. له: أن تبليغ المهر إلى مهر المثل حق الأولياء؛ لأنهم يتعبدون، ويتضررون بالنقصان، فصار كعدم الكفاءة.

١٩٣٣- قال (أبوحنيفة): إذا قال لغيره، لأقتلك، أو لتلقين نفسك في النار، أو من الجبل، والإلقاء بحيث لا ينجو منه، لكن فيه نوع خفه فإن شاء فعل وإن شاء لم يفعل.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يفعل^(٤).

أصله مسألة السير الكبير^(٥): إذا وقع الحريق في السفينة وهو يعلم أنه لو صبر فيها يحترق، ولو ألقى نفسه في الماء غرق^(٦). وقد ذكرناه ثمة - فلو ألقى نفسه في النار واحترق، فعلى المُكرِه القصاص عنده، لوجود الإكراه، وعندهما لا؛ لأنه مختار.

(١) في ش، ز، ك، ق، ط (حق) بدل (ولاية) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٦٤، والبدائع ج ٩ ص ٤٥١.

(٣) في ش، ك، ط (كلها) بدل (كله) والثانية تدل على المهر وهو لفظ مذكر.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٦٧.

(٥) (الكبير) سقطت من ش، ط، ك. وعدم ذكرها أفضل إذا المراد أن هذه المسألة مرت في

كتاب السير من هذا المصنف. انظر المسألة (١٢٦٠).

(٦) في ق (لغرق) بدل (غرق) والمعنى معهما واحد.

١٩٣٤- قال (أبوحنيفة): الإكراه لا يتحقق إلا من السلطان.
وقال أبو يوسف ومحمد: إذا جاء من غير السلطان ما يجيء من السلطان،
فهو إكراه^(١).
لهما: أنه تحقق الإكراه حساً.
له: أنه مما يمكن دفعه غالباً^(٢) فلا يعتبر.
١٩٣٥- قال (أبوحنيفة): المكره على إعتاق نصف عبده، إذا أعتق كله فهو
مختار، ولا ضمان على المكره.
وقال أبو يوسف ومحمد: عليه^(٣) الضمان^(٤).
والمكره على إعتاق الكل إذا أعتق نصفه، فله عليه ضمان نصفه.
وقال أبو يوسف: له ضمان الكل عليه^(٥)، وهي فرع^(٦) جزء الإعتاق، وقد
مر^(٧).

-
- (١) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٤٢، ٨٩، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٨٠، والبنية ج ٨ ص ١٧٢.
(٢) في ش زيادة (بأن يدفع الأمر إلى السلطان فيدفعه) وهي توضح المعنى.
(٣) في ق، ز (على المكره) بدل (عليه) والمعنى معهما واحد.
(٤) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٣٣، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٩٦.
(٥) (عليه) سقطت من ط، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
(٦) في ق، ز، ك، ح زيادة (مسألة) وهي توضح المعنى.
(٧) انظر المسألة (١٠٢١).

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٩٣٦- قال (أبيوسف): المَكْرَه على القتل إذا قتل لا قصاص عليه، ولا على المَكْرِه، وعلى المَكْرِه الدية في ماله.

وقال أبو حنيفة ومحمد: يجب القصاص على المَكْرِه دون المَكْرَه^(١).
له: أن المَكْرِه مسبب، والمَكْرَه مضطر، ولا قصاص عليهما.
لهما: أن القاتل هو المَكْرِه^(٢)، والمَكْرَه كالآله، فكان^(٣) قاتلاً حقيقة. وقد عرف في موضعه^(٤).

١٩٣٧- قال (أبيوسف): لو أكرهه على قطع يده^(٥) بحديدة ففعل^(٦)، ثم المأمور قطع رجله بغير إكراه، فمات من ذلك كله، فعليهما القصاص.
وقال أبيوسف: عليهما الدية^(٧)؛ لأنه في قطع اليد على الأمر الدية عنده، فصار نصفه^(٨) الآخر مالاً.
وعندهما: مات بفعلين أحدهما نقل إلى^(٩) المَكْرَه^(١٠) فصارا قاتلين.

(١) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٤٥، ٦٧، ٧٢، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٨٨، والبنية ج ٨ ص ١٩٥، وما بعدها.

(٢) في ط زيادة (دون المَكْرَه) وهي توضيح المعنى.

(٣) في ح، أ (وإن كان) بدل (فكان) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش، ق، ط، ز (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) بدل (وقد عرف في موضعه) والأولى أفضل؛ لأنها تبين مكان ورود هذا الخلاف.

(٥) المراد بقوله (يده) أي: يد رجل آخر.

(٦) في ط (فقطع) بدل (ففعل) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ك، ش، ح، ق، أ، ز (فعليهما الدية، وقال أبو حنيفة ومحمد: عليهما القصاص) بدل (فعليهما القصاص). وقال أبيوسف: عليهما الدية والأولى أفضل لمناسبة طريقة الكتاب، وذلك بعرض قول صاحب الباب أولاً.

(٨) في ح، ك، أ، ق، ط، ز (نصيب) بدل (نصفه) والأولى أنسب للمعنى.

(٩) في ش، ز (فعل) بدل (نقل إلى) والمعنى معهما واحد.

(١٠) في ش زيادة (وهو قطع اليد، والآخر اقتصر على القاطع) وفي ق، ط، ز، ك زيادة (والآخر اقتصر على القاطع) وفيهما زيادة إيضاح للمعنى.

باب ما تفرد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٩٣٨- قال (أبوحنيفة): ولو [قال]^(١): لَتُلْقَيْنَ نَفْسَكَ مِنْ رَأْسِ هَذَا الْجَبَلِ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ^(٢) بالسيف، فَأَلْقَى نَفْسَهُ، فَمَاتَ، فعند أبي حنيفة تجب الدية على عاقله المكره. وعند أبي يوسف^(٣): على المكره، وعند محمد: على المكره القصاص^(٤).

أصله القتل بالمثل، وهذا في معناه.

فعند أبي حنيفة في المثل: تجب الدية على العاقلة، فكذا هذا.

وعند محمد: يجب فيه^(٥) القصاص، فكذا هذا.

وعند أبي يوسف: أن^(٦) ما يحصل^(٧) عن طريق^(٨) الإكراه لا يكون^(٩) موجباً القصاص، فكان موجه الدية عليه^(١٠).

(١) سقط من بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يتم بدونه.

(٢) في ش، ز، ك، ق، ط (لأقتلك) بدل (قتلتك) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ح، أ، ق زيادة (الدية) وهي توضح المعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٤، ص ٦٧، ٦٨.

(٥) (فيه) سقطت من ش، ك، ط ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٦) (أن) سقطت من ش، ز، ق. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٧) في ط (جعل) وفي ز، ش، ك، ح (حصل) بدل (يحصل) والثانية والثالثة تؤديان إلى نفس المعنى.

(٨) في ش، ز، ك، ح، أ (بطريق) بدل (عن طريق) والمعنى معهما واحد.

(٩) في ش، ز، ك، ق، ط (وإن كان) بدل (لا يكون) والثانية أنسب للمعنى.

(١٠) في ح ذكر وجه قول أبي يوسف قبل وجه قول محمد: ولا يتغير المعنى بهذا التقديم أو التأخير.

باب ما قاله زفر

- ١٩٣٩- قال (زفر): إذا^(١) قال لآخر: اقتلني، فقتله؛ فعليه القصاص.
- وعند أصحابنا الثلاثة^(٢) ثلاث روايات أحدها^(٣): هذه، والثانية أنه لا يجب شيء، والثالثة: أنه تجب^(٤) الدية في ماله، وهو رواية الأصل^(٥).
- له: أن هذا الاذن باطل، فإنه لا تثبت به الإباحة، فصار كالقتل بغير إذن^(٦).
- وجه الرواية الثانية: أن النفس^(٧) حقه، فإذا أتلفه بإذنه، صار هدرًا، كما لو أتلف ماله بإذنه.
- وجه الرواية الثالثة: أن النفس لا تجرى فيها^(٨) الإباحة، إلا أنه سقط القصاص للشبهة، فتجب الدية في ماله؛ لأنه عمد.
- ١٩٤٠- قال (زفر) : المَكْرَةُ على الزنا إذا زنى حُدَّ. وهو قول أبي حنيفة أولاً. وفي قوله الأخير وهو قولهما: لا يُحَدُّ^(٩).
- له: أن انتشار الآله دليل الطوعية.
- لنا: أن الإكراه يورث الشبهة، والانتشار قد يكون طبعًا لا طوعًا.

(١) في ك (رجل) بدل (إذا) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ك (فيه) بدل (الثلاثة) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ش (احدهما) بدل (أحدها) والأولى أنسب لقواعد النحو.

(٤) في ح، ز زيادة (عليه) وهي توضح المعنى.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٧٢، ٩١، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٨٩. والبنية ج ٨ ص ١٩٦.

(٦) في ط، ز، ق (إذنه) بدل (إذن) والمعنى معهما واحد.

(٧) في ش، ط، ز، ك، ق (نفسه) بدل (النفس) والمعنى معهما واحد.

(٨) في ش، ك (فيه) بدل (فيها) والثانية أفضل لمناسبة (النفس).

(٩) انظر المبسوط ج ٣٤ ص ٨٨، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٩٠، والبنية ج ٨ ص ٢٠٦.

باب ما قاله الشافعي

١٩٤١- قال (الشافعي): إذا أكره انساناً على قتل إنسان، فقتله؛ يجب القصاص عليهما.

وعندنا : لا قصاص على المَكْرَه^(١).

له : أن المَكْرَه قاتل حقيقة؛ والمكْرَه قاتل معنى كما ذكرتم، فيجب^(٢) عليهما.

لنا : أن المَكْرَه آلة، وهو مسلوب الاختيار، ولا قصاص على الآلة. ومسألة طلاقه^(٣) ونذره مر في كتاب الطلاق [في هذا الباب]^(٤).

(١) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ٧٢، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٨٨. والبنية ج ٨ ص ١٩٦، ١٩٧ وللشافعية في هذا قولان: الأظهر منهما: وجوبه على المَكْرَه، والمكْرَه، والثاني: لا قصاص على المَكْرَه، بفتح الراء، للنصوص الدالة على رفع الخطأ والنسيان وما استكره الإنسان عليه. (مغني المحتاج ج ٤ ص ٩).

(٢) في ش زيادة (القصاص) وهي توضح المعنى.

(٣) في ز، ك، ط، ق، ح (طلاق المَكْرَه) بدل (طلاقه) والأولى أوضح.

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ق، ك، ح، ط، والإثبات أفضل لمعرفة الباب الذي وردت فيه المسألة. انظر المسألة (٩٧٥).

كتاب الحجر

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٤٢- قال: (أبو حنيفة): الحجر على الحر البالغ، العاقل، السفيه، باطل.
وقال: أبو يوسف ومحمد: هو جائز^(١).

لهما: أن النبي - ﷺ - باع مال معاذ في ديونه^(٢). ولأنه يضر بنفسه فيحجر عليه إما نظرًا له، أو زجرًا^(٣) له. ولهذا يمنع عنه ماله.
له: أن مالكية التصرفات^(٤) تثبت كرامة لبني آدم^(٥) وهو آدم مكرم، أو تمكينًا له من الجري على موجب التكاليف^(٦)، وهو مكلف، وأما الحديث قلنا: باع ماله برضاه، لا بكره^(٧) عليه^(٨)، وما ذكر من النظر يحصل

-
- (١) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٥٧، والبنية ج ٨ ص ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٠، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٦٤، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ١٩٩.
- (٢) رواه الدارقطني في كتاب الأحباس، حديث رقم ٩٥، ج ٤ ص ٢٣١، والحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، ج ٣ ص ٢٧٣. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي، كتاب التفليس، باب الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه، ج ٦ ص ٤٨، كلهم عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه.
- (٣) في ش (وزجرًا) بدل (أو زجرًا) والثانية أنسب للسياق.
- (٤) في ق زيادة (أما أن) والمعنى معهما واحد.
- (٥) قوله (ولهذا يمنع . . . إلى . . . لبني آدم) سقط من ح. والمعنى لا يتم بدونه.
- (٦) في ش (التكليف) بدل (التكاليف) والمعنى معهما واحد.
- (٧) في أ (لا يكرهه) بدل (لا بكره) والثانية أنسب للسياق.
- (٨) في ش زيادة (ولا يظن به ذلك) وفي ق، ط، ك زيادة (ولا يظن من النبي - ﷺ - غير) وهي توضيح المعنى. وفي ز (باع ماله نظرًا له، ولغيره، ولا يظن من النبي - ﷺ - غيره) بدل (باع ماله برضاه، لا بكره عليه) والمعنى واحد.

بمنع المال، فلا يجوز دفعه بضرر أعظم منه وهو سلب أهلية التصرف^(١)،
وقد عرف^(٢).

(١) في ح، ط (التصرفات) بدل (التصرف) والمعنى واحد.
(٢) في ش، ط زيادة (وقد عرف تمامه في طريق الخلاف) وهي توضح المعنى مكان ورود
هذا الخلاف .

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩٤٣- قال (أبو يوسف): إذا بلغ السفية^(١) جاز تصرفه، مالم يحجر.

وقال محمد : هو^(٢) محجور^(٣).

له: أن السفه علة الحجر، وقد وجد.

لأبي يوسف: أن السفه علة استحقاق الحجر، لا علة الحجر؛ لأنه لا يسلب الأهلية، فإذا حجره القاضي الآن ينحجر، والله أعلم.

(١) في ك، ق، ز (سفيها) بدل (السفيه) والمعنى معهما واحد.

(٢) في ش، ك (بلغ) بدل (هو) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٦٣، والبدائع ج ٩ ص ٤٤٦٤ والبنية ج ٨ ص ٢٤٠.

وحاشية الشلبي على تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٤.

كتاب المأذون

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٤٤- قال (أبو حنيفة): الحجر لا يثبت للمأذون إلا بخبر اثنين، أو واحد عدل، خلافاً لهما^(١). وقد مر في العزل^(٢).

١٩٤٥- قال (أبو حنيفة): عبد بين اثنين، أذنا له في التجارة، وأدانه أحدهما مائة، وأدانه أجنبي مائة درهم، ثم بيع العبد بمائة، أو مات وترك مائة، يقسم الثمن بينهما أثلاثاً، ثلثه^(٣) للولى الذي أدانه، وثلثاه للأجنبي. وعند أبي يوسف ومحمد: يقسم على طريق المنازعة أرباعاً^(٤).

لهما: أن المنازعة وقعت في العين، وأنه لا يعول^(٥) فينقسم على اعتبار المنازعة، فالمولى الذي أدانه لا شيء له في نصيب نفسه، فيسلم للأجنبي^(٦) ذلك، ونصيب المولى الآخر بينهما، لاستوائها، فصار له الربع، وللأجنبي ثلاثة أرباع.

له: أن الحق كان في الذمة، ونقل إلى العين فأمكن القسمة على طريق

(١) (خلافاً لهما) سقطت من ك. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٢) في ق زيادة (عن الوكالة) وهي توضيح المعنى، وفي ط (في الوكالة) بدل (في العزل) والأولى أوضح انظر المسألة (١٨٠٧) وانظر المبسوط ج ٢٥ ص ٣١، والبدائع ج ٨ ص ٤٥٥٣. وقال في البدائع: «ولو أخبره بالحجر رجلان، أو رجل وامرأتان؛ عدلاً، أو غير عدل، صار محجوراً بالإجماع. وكذلك إذا أخبره واحد عدل رجلاً كان أو امرأة، حرّاً كان أو عبداً، أو أخبره واحد غير عدل، وصدقه، لأن خبر الواحد في المعاملات مقبول من غير شرط العدد، والعدالة والذكورة، والحرية؛ إذا صدّقه فيه، وأما إذا كذّبه فلا يصير محجوراً عند أبي حنيفة رحمه الله وإن ظهر صدق المخبر» (المصدر السابق).

(٣) في ش (ثلث) بدل (ثلثه) والثانية أنسب للسياق.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ٦٢، ٦٣.

(٥) في ح (وأنها لا تعول) بدل (وأنه لا يعول) والأولى أفضل لدلالاتها على العين.

(٦) في ش (وسلم الأجنبي) بدل (فيسلم للأجنبي) والثانية أنسب للمعنى.

المولى، فمولى العبد بطل من دينه خمسون^(١)، وحق الأجنبي في مائة، فصار كحر^(٢) مات وترك ألفاً، ولرجل عليه ألف، وآخر عليه ألفان، فالألف بينهما أثلاثاً، كذا هذا.

١٩٤٦- قال (أبوحنيفة): إذا باع المولى من عبده المأذون^(٣) شيئاً بغبن يسير، فالبيع فاسد.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز وتبطل المحاباة، فيقال للمولى بلغ تمام القيمة في الشراء، أو حط الزيادة في البيع، أو [انقض] ^(٤) البيع ^(٥). وهو نظير اختلافهم في بيع المريض عيناً من وارثه أنه لا يجوز عنده أصلاً، وعندهما: لا تجوز^(٦) المحاباة. والجامع هو التهمة، وفرق بينهما أبو حنيفة في الحكم^(٧) أن البيع بمثل القيمة ههنا يجوز. وفي المريض لا يجوز؛ لأن نفس الإيثار فيه بالغبن تهمة، والتهمة ههنا في النقصان.

١٩٤٧- قال (أبوحنيفة): إقرار المأذون للزوج، والوالدين والمولودين باطل عند أبي حنيفة: خلافاً لهما.

وهو نظير اختلافهم في بيع الوكيل من هؤلاء^(٨).

١٩٤٨- قال (أبوحنيفة): لو استهلك أحد منهم^(٩) له^(١٠) مالاً معاينة، وأقر بقبض

(١) في ط زيادة (لأنه لا يثبت له على عبده دين) وفيها زيادة إيضاح.

(٢) في ط (كرجل) وفي ك، ق (كمن) بدل (كحر) والأخيرة أنسب للمعنى.

(٣) في ش، ط، ق، ز زيادة (المديون) وهي تكمل المعنى.

(٤) في الأصل (انتقض) والمعنى لا يستقيم بها.

(٥) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٢٧، والمبسوط ج ٢٥ ص ٧٠ والبنية ج ٨ ص ٢٨٤، ص ٣١٧، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٤.

(٦) وهذا عند أبي يوسف ومحمد: سواء كان الغبن يسيراً أم فاحشاً؛ لأنه مخير بين الإزالة، أو النقص. في ش، ط، ق، ز زيادة (يجوز، ولا تجوز) وهي تكمل المعنى.

(٧) في ق، ش، ط، ز، ك، (حكم) بدل (الحكم) والمعنى معهما واحد، وفي ق، ز زيادة (وهو) وهي توضح المعنى أكثر.

(٨) انظر المسألة (١٤٣٣). وانظر المبسوط ج ٢٥ ص ٨٠.

(٩) أي الزوج، أو الوالدين، أو المولودين.

(١٠) في ح (ماله) بدل (له) والثانية أنسب للمعنى.

ذلك الضمان؛ لم يصدق عنده، خلافاً لهما^(١)، لمامر^(٢).

١٩٤٩- قال (أبوحنيفة): لو حُجِرَ المأذون، وفي يده ألف فأقر بعد ما أذن له ثانياً بدين ألف كان لزمه في الأذن الأول، قضى من تلك الألف.

وعندهما: هذه الألف للمولى، ويصح الإقرار، فيؤمر^(٣) بقضائه، أو يباع العبد فيه^(٤). وقد مر نظيره في كتاب الإقرار^(٥).

١٩٥٠- قال (أبوحنيفة): لو حُجِرَ على المأذون، وفي يده مال، فقال: هذه^(٦) ودبعة فلان عندي؛ صح إقراره بذلك عند أبي حنيفة: خلافاً لهما^(٧)، [وهو]^(٨) على هذا أيضاً.

١٩٥١- قال (أبوحنيفة): المأذون، والمكاتب يجوز بيعهما، وشراؤهما بما لا يتغابن الناس فيه.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(٩).

لهما: أن الغرض من تصرفهما الفضل دون النقصان^(١٠)، فصار كبيع الأب، والوصي، والقاضي مال الصبي.

له: أنهما يتصرفان بمالكية نفسيهما، والإذن ضد^(١١). الحجر؛ فيجوز تصرفهما كيفما وقع، بخلاف الأب، والوصي، والقاضي، لأنهم يتصرفون

-
- (١) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١١٨.
- (٢) أي في المسألة السابقة.
- (٣) في زيادة (المولى) وهي توضيح المعنى.
- (٤) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ٨٤.
- (٥) انظر المسألة (١٧٦٧).
- (٦) في ش، ز، ك، ح، أ، ق، ط (هذا) بدل (هذه) وكلاهما جائزتان على أن المراد بالأولى المال، وبالثانية الودعة.
- (٧) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ٦٧، ٨٤، ٨٧. والبنية ج ٨ ص ٣٠٩، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٢، ومختصر الطحاوي ص ٤٢٥.
- (٨) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح. والأفضل الإثبات لاستقامة المعنى.
- (٩) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٢٦، والمبسوط ج ٢٥ ص ١١٤ ص ١٥٦، والبنية ج ٨ ص ٢٨٢، ص ٣١٨، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٤.
- (١٠) في ط (القصاص) بدل (النقصان) والثانية أنسب للمعنى.
- (١١) في ط، ش، ز، ك، ح، أ، ق (فك) بدل (ضد) والأولى أنسب للمعنى.

للفير^(١)، فيتحرز فيه عن الضرر.

١٩٥٢- قال (أبوحنيفة): وعلى هذا إذا اشترى المأذون عبداً بقيمته، ثم سمن عنده، وازدادت^(٢) قيمته، فأقال البيع^(٣)، جاز عند أبي حنيفة، خلافاً لهما؛ لأنه كالبيع^(٤).

١٩٥٣- قال (أبوحنيفة): ولو^(٥) اشترى العبد المأذون على أنه بالخيار ثلاثاً، فوهب له بانه ثمنه، ثم رده بحكم الخيار؛ صح عنده، خلافاً لهما^(٦) وقد مر في البيع^(٧) في فرع^(٨) مسألة الخيار.

١٩٥٤- قال (أبوحنيفة):^(٩) إذا أعتق عبداً من كسب عبده المأذون المديون؛ لا يعتق عنده؛ لأنه لا يملك كسبه، خلافاً لهما. وقد مر^(١٠).

وهكذا^(١١) لو قال لعبد يولد مثله لمثله^(١٢): هذا ابني - وهو مجهول النسب - لا يثبت نسبه منه عند أبي حنيفة خلافاً لهما: فإنه يعتق عليه، ويضمن

(١) في ش، ز، ق (لا يتصرفون لأنفسهم) بدل (يتصرفون للغير) والمعنى معهما واحد. وفي ق، ز زيادة (بل يتصرفون للغير) وهي توضيح المعنى.

(٢) في ق (وزادت) بدل (وازدادت) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ش (البائع) بدل (البيع) والمعنى معهما واحد.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١٦٤.

(٥) في ز (وعلى هذا إذا) بدل (ولو) والمعنى معهما واحد.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١٦٧.

(٧) في، أ، ق، ط، ز، ك، ح (اليوع) بدل (البيع) والمعنى معهما واحد، إلا أن الأولى هي التي أثبتها المصنف.

(٨) في ش، أ، ق، ط، ز، ك، ح (فروع) بدل (فرع) والأولى أفضل؛ لأنها وردت في فروع المسألة (١٤٤٣) من مسائل الخيار في كتاب البيوع.

(٩) في ش، ط، ز، ك زيادة (المولى) وهي توضيح المعنى.

(١٠) انظر المسألة (١٤٥١) وانظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٣٦، والمبسوط ج ٢٦ ص ١٥ والبنية ج ٨ ص ٣١٢، وتبين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٨، ومختصر الطحاوي ص ٤٢٣.

(١١) في ش، ط، ز، ك (وكذا) بدل (وهكذا) والمعنى معهما واحد.

(١٢) في ح، أ (لعبد عبده) بدل (لعبد يولد مثله لمثله). والأولى أنسب للسياق. وفي ش، ط، ز، ك (لو قال له، ولم يولد عبد عنده) بدل (لو قال لعبد يولد مثله لمثله) والأولى أنسب للمعنى.

قيمته للغرماء عندهما.
١٩٥٥- قال (أبوحنيفة): ولو قتل المولى عبد عبده المأذون المديون، فعليه قيمته
في ثلاث سنين؛ لأنه لا يملكه كالأجنبي.
وعندهما: يضمن قيمته للغرماء في الحال؛ لأنه ملكه، وفيه حق الغرماء^(١).

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٨ ، ٢٤ .

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٩٥٦- قال (أبو يوسف): إذا اشترى العبد المأذون جارية بألف، وقبضها، ولم ينقد الثمن حتى وهبها البائع منه، ثم تقايلا؛ صحت الإقالة، فيرد الجارية، ويأخذ الألف لما مر: أن الإقالة بيع عنده، وعندهما: باطلة^(١)، لأن عند أبي حنيفة: فسخ محض، ولا يمكن^(٢) لأنه لا ثمن له^(٣). وعند محمد: ليس بفسخ^(٤) ولا يمكن بيعاً؛ لأنه لا^(٥) ثمن له فلو تقايلا بثمن آخر؛ بطلت عند أبي حنيفة.

وعندهما: بيع بهذا الثمن، لما مر في البيوع^(٦).

(١) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١٦٦.

(٢) في ز زيادة (جعله بيعاً) وهي توضح المعنى وتكملة.

(٣) قوله (ولا يمكن؛ لأنه لا ثمن له) سقط من ط والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٤) وقوله (ولا يمكن لأنه لا ثمن له وعند محمد: ليس بفسخ) سقط من ق والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) (لا) سقطت من ش، والمعنى لا يتم بدونها.

(٦) انظر المسألة (١٥١٧).

باب ما قاله زفر

١٩٥٧- قال (زفر): المأذون في النوع لا يصير مأذوناً إلا في ذلك النوع^(١) - وهو قول الشافعي -

وعندنا: يصير مأذوناً في الأنواع كلها^(٢).

له: أنه يستفيد الولاية بإذن المولى، فيملك ما تناوله الإذن، دون غيره، كالوكيل.

لنا: أن العبد يتصرف بمالكيه نفسه، لوجود دليل المالكية، وهو التكليف، والحاجة، إلا أنه حجر لحق المولى كيلاً تتعطل منافعه عليه، فإذا رضي بتعطيل منافعه في نوع، بطل حقه أصلاً، إذ لا فرق بين تعطيلها في هذا النوع، ونوع آخر، فظهرت مالكيته في كل الأنواع، وقد عرف^(٣).

١٩٥٨- قال (زفر): إذا رأى عبده يبيع ويشترى، فسكت، لا يصير مأذوناً^(٤) في التجارة - وهو قول الشافعي -

وعندنا: يصير مأذوناً^(٥).

له: أن السكوت محتمل، فلا يثبت الإذن بالشك^(٦).

(١) في ش، ز، ق (في الأنواع كلها) بدل (إلا في ذلك النوع) والمعنى معهما واحد.

(٢) انظر البناية ج ٨ ص ٢٨٧، والمبسوط ج ٢٥ ص ٩، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٤، ومغني المحتاج ج ٢ ص ٩٩، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٨٥.

(٣) في ط، ش زيادة (تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

(٤) في ك (إذنًا) بدل (مأذونًا) والمعنى واحد.

(٥) في ك (إذنًا) بدل (مأذونًا) والمعنى واحد. انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٢١. والبناية ج ٨ ص ٢٨٠، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٠٠، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٨٥، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٤.

(٦) في ط زيادة (والاحتمال) وهي توضح المعنى.

لنا: إنه^(١) يدل على الرضا بالتصرف؛ لأنه لو لم يكن راضيًا به، يمنع^(٢)، جريًا على موجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإذا ثبت دلالة الإذن والرضا؛ تجري عليه أحكام صريح الإذن دفعًا للضرر عن الناس، صيانة لحقوقهم^(٣) لما عرف^(٤).

١٩٥٩- قال (زفر): إذا قال^(٥): أذنت لك في التجارة شهرًا يقتصر عليه عنده.

وعندنا: يصير مأذونًا مطلقًا - وهو بناء على مسألة المأذون في النوع^(٦).

١٩٦٠- قال (زفر): إذا أذن لأمته في التجارة، ثم استولدها لا تنحجر.

وعندنا: تنحجر^(٧).

له: أنه يجمع الإذن، فإنه لو أذن لأم ولده يصح. فصار كالتيدير.

لنا: أن الاستيلاد دليل تحصينها، ومنعها من الخروج، وهو دلالة الحجر، بخلاف ما إذا أذن لها ابتداء؛ لأنه لا يعمل بالدلالة^(٨) عند الصريح^(٩).

١٩٦١- قال (زفر): الصبي المحجور، العاقل إذا باع ماله بغير إذن وليه، ثم بلغ فأجاز؛ لم ينفذ.

وعندنا: ينفذ^(١٠).

(١) في ش، ط، ز، ك، ق (أن السكوت) بدل (أنه) والأولى أوضح.

(٢) في ش، ط، ز، ك، ق (لمنعه) بدل (يمنعه) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ط، ز، ش، ك زيادة (عن الضياع) وهي توضح المعنى.

(٤) في ش، ط (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) بدل (لما عرف) والأولى أفضل لدلالاتها على مكان ورود هذا الخلاف.

(٥) (إذا قال) سقطت من ش، ط. والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.

(٦) انظر المسألة (١٩٥٧). المبسوط ج ٢٥ ص ١٧، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٤، ومغني المحتاج ج ٢ ص ٩٩، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٨٥.

(٧) انظر البناية ج ٨ ص ٣٠٧، ٣٠٨. وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٢.

(٨) في ش (الدلالة) بدل (بالدلالة) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ق، ز (التصريح) بدل (الصريح) والمعنى واحد، والمراد (الإذن الصريح).

(١٠) وهذا كما لو تصرف قبل إذن الولي، فأجازه الولي يجوز عند الثلاثة، وكما لو كاتب الأجنبي عبده، أو زوج أمته، فأجازه الصبي بعد ما كبر، فهو جائز؛ لأن الإجازة في

له: انه وقع باطلاً؛ لأن تصرف المحجور لغو.

لنا: أنه موقوف على إجازة وليه، وقد صار ولياً بنفسه، وأجاز^(١)، فلا يوقف على إجازة غيره، ولا ينفذ بإجازته^(٢) لأننا نقول: الولي عامل له في الإجازة، وقد عمل هو لنفسه.

١٩٦٢- قال (زفر) : العبد المأذون المديون إذا وهب له هبة، أو تُصدق عليه بصدقه، أو كان ذلك للأمة^(٣) المأذونه المديونة، أم^(٤) ولدها^(٥) بعد لحوق الدين، لا يثبت حق الغرماء في ذلك.

وعندنا: الغرماء أحق بذلك كله من مولاها، ويباع في ديونهما^(٦).

له: أن هذا دين التجارة، فلا يقضى إلا مما عنده من مال التجارة، وصار كالولد المولود قبل لحوق الدين.

لنا: أن الهبة، والصدقة كسبه، فيستحق بدينه، وأما الولد فقد ثبت هذا الحق في الأم، فيسري إليه، بخلاف المولود قبله.

١٩٦٣- قال (زفر) : إذا كان على عبد^(٧) المأذون ألف درهم حال، وألف مؤجل، فباعه القاضي بألفين، دفع الألف إلى صاحب الدين الحال، ودفع الألف الباقية إلى الآخر للحال.

الانتهاء كالإذن في الابتداء. (انظر المبسوط ج ٢٥ ص ٢٢، ٢٤).

(١) في ش زيادة (فيجوز بإجازته) وهي توضح المعنى.

(٢) في ش (ولا يقال بأنه وقف على إجازة غيره، لا بإجازته) وفي ق، ط، ز، ك (ولا يقال بأنه توقف على إجازة غيره فلا ينفذ بإجازته) بدل (فلا يوقف على إجازة غيره، ولا ينفذ بإجازته) والمعنى مع هذا العبارات واحد .

(٣) في ح، أ (الأمة) بدل (للأمة) والثانية أنسب للمعنى .

(٤) في ش (أو) بدل (أم) وكلاهما للتخيير.

(٥) في ك، ط (أو ولد لها ولد) وفي ق، ز (أو ولدت ولدًا) بدل (أم ولدها) والأولى والثانية أنسب للمعنى. (انظر سياق الكلام بعده).

(٦) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٤٦، والمبسوط ج ٢٥ ص ٥٤. وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢١٠.

(٧) في ش، ز، ح، ق، ط (العبد) بدل (عبد) والأولى أنسب للمعنى وللسياق.

وعندنا: يدفع الألف الباقية إلى المولى، فإذا حل الأجل أعطاه المولى ذلك^(١).

له: أن الدين تحول إلى الثمن، فصار كتحوله إلى التركة، وثم^(٢) يحل الدين كله، كذا هذا^(٣).

لنا: أن الدين في الذمة، ولم يتحول إلى الثمن، فإنه لو هلك الثمن^(٤)، كان جميع الدين على العبد، فبقي الأجل فلا يطالب للحال.

(١) انظر المبسوط ج ٢٥ ص ١٤١ .

(٢) في ش، ز، ك، ح، ق (وثمة) بدل (وثم) والمعنى واحد.

(٣) في ش، ز، ك، ق، ط (فكذا هذا) وفي أ (كذا هنا) بدل (كذا هذا) والمعنى واحد.

(٤) (الثمن) سقطت من ق، أ. والإثبات أفضل لزيادة وضوح المعنى .

باب ما قاله الشافعي

١٩٦٤- قال (الشافعي): مسألة الأذن في النوع. ومسألة سكوت المولى مرت في باب زفر^(١).

١٩٦٥- قال (الشافعي): رقة العبد^(٢) المأذون إذا صارت مستغرقة بالديون، لا يباع فيها، ولا يطالب المولى به، فتأخر مطالبته إلى ما بعد العتق. وعندنا: يباع في ديون التجارة^(٣).

له: أن رقبته لم تدخل في الإذن، ولهذا لا يملك التصرف فيها، فلا يتعلق دين التجارة بها استيفاء، كسائر أموال المولى، بخلاف الكسب؛ لأنه دخل في الأذن.

لنا: أن في بيع رقبته في دين التجارة دفع أعلى الضررين بتحمل الأدنى؛ لأن فيه دفع ضرر الغرماء بإزالة ملكه مقابلًا بنفع، وهو حصول ملك المبيع له، وقد عرف^(٤).

١٩٦٦- قال (الشافعي): ولو أجر المأذون نفسه لا يجوز. وعندنا: يجوز^(٥).

له: أن الإذن في التصرف^(٦) في غيره، لا في نفسه، ولهذا لا يملك بيع نفسه.

(١) انظر المسألة (١٩٥٧)، والمسألة (١٩٥٨)، والمسألة (١٩٥٩).

(٢) في ش (عبد) بدل (العبد) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ١٠ ص ٤٥٤٧، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٠١، وفتح الوهاب ج ١ ص ١٨٥، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٩.

(٤) في ش، ط زيادة (في طريق الخلاف) وهذه الزيادة توضح مكان ورود هذا الخلاف.

(٥) انظر البنابة ج ٨ ص ٢٨٦، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٠٠ وفتح الوهاب ج ١ ص ١٨٥.

(٦) في ش (أنه أذن له في التصرف) وفي ق، ز، ك، ح (أن الإذن له في التصرف) وفي ط (أن الإذن - بالتصرف) بدل (أن الإذن في التصرف) والمعنى معها واحد.

لنا: أن هذا نوع تجارة، وهو تصرفه في منفعه وهي غيره، وإنما لا يجوز بيع نفسه؛ لأنه يصير محجوراً^(١)، فيعود بإبطال أصله^(٢).

١٩٦٧- قال (الشافعي): إذن الأب والوصي للصبي العاقل لا يصح^(٣).

وعندنا: يصح: وتصح^(٤) تصرفاته بعد الإذن.

له: أنه حجب عن التصرفات لنقصان عقله، وضعف حاله، وإذا لا يرتفع بإذن الولي.

لنا: أنه^(٥) أهل للتصرف حقيقة، واقف على مضمونه، وإقدام الولي على الإذن دلالة على ذلك، فوجب اعتبار تصرفه شرعاً، كالبالغ، إلا أنه لا ينفذ بعض التصرفات منه؛ لأنه ضرر محض، وهذا ليس كذلك؛ فينفذ. وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف.

(١) في ط، ز، ك زيادة (به) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٢) في ح (نفسه) بدل (أصله) والثانية أفضل؛ لأن الضمير يعود على الإذن.

(٣) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٥٢٣، والبنية ج ٨ ص ٣٣٠ والمبسوط ج ٢٥ ص ٢١. وعند الشافعية يصح الإذن في النكاح، ولا يصح في التصرفات المالية في أصح القولين، وفي القول الثاني يصح أيضاً في التصرفات المالية إذا عين له الولي قدر الثمن. (انظر مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٢، وفتح الوهاب ج ١ ص ٢٠٧).

(٤) في ش (حتى تجوز) بدل (وتصح) والمعنى واحد.

(٥) في ط (أن) بدل (أنه) والثانية أنسب للسياق.

كتاب الديات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٦٨- قال (أبوحنيفة): الدية تجب من ثلاثة أشياء، من الإبل، والذهب، والفضة، الأبل: مائة، والفضة: عشرة آلاف درهم، والذهب: ألف دينار. وقال أبو يونس ومحمد: من هذه الثلاثة، ومن الغنم ألفان، ومن البقر مائتان، ومن الحلل مائتان^(١).

روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه جعل الدية على أهل الإبل مائة من الإبل - وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الغنم ألفي شاة مسنة فتيه، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة^(٢). وقيل: أنه لا خلاف في الحقيقة، وإنما قصر أبوحنيفة الحكم على^(٣) الأشياء الثلاثة^(٤)؛ لأنها غالب أموال أهل زمانه، دل عليه أنه ذكر في كتاب المعامل^(٥): إذا صالح الولي على أكثر من مائتي حلة، أو أكثر من مائتي بقرة، أو أكثر من ألفي شاة لا يجوز.

قال: وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ولو لا أنه رأى الدية من هذه الأشياء لجاز عنده، كالصلح على جنس آخر. ١٩٦٩- قال (أبوحنيفة): إذا قطع كفًا فيها أصبع، أو أصبعان، أو مفصل واحد،

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٧٨، والبنية ج ١٠ ص ١٣١. والبدائع ج ١٠ ص ٤٤٦٢،

وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٧، والأصل ج ٤ ص ٤٥٢.

(٢) رواه أبو داود، كتاب الديات، باب الدية كم هي؟ حديث رقم ٤٥٤٢، ج ٤ ص ١٨٤.

والبيهقي، كتاب الديات، باب إعواز الإبل، ج ٨ ص ٧٧.

(٣) في ح (في) بدل (على) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ط (ثلاثة أشياء) بدل (الأشياء الثلاثة) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ق زيادة (قال) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

عليه أرش ما بقي من الأصابع ويكون الكف تبعاً لها^(١).
وقال أبو يوسف ومحمد: ينظر إلى أرش الأصبع، وإلى حكومة العدل في
الكف، فيدخل الأقل في الأكثر^(٢).
لهما: أنهما جنايتان في محل واحد، فصار كالموضحة مع سقوط شعر
بعض الرأس.
له: أن الأصابع أصل في الباب^(٣)، والكف تبع، فإن قطع الأصابع يوجب
دية كاملة، وقطع الكف لا^(٤). والأصل وإن قل يستتبع الفرع^(٥)، بخلاف ما
ذكرنا، لأن ثم^(٦) ليس أحدهما تبعاً للآخر.
١٩٧٠- قال (أبو حنيفة): إذا قطع أصبع رجل فشلت الأخرى^(٧) بجنبها، أو قطع
يده اليمنى فشلت اليسرى، فلا قصاص فيه، وفيها الأرش.
وقال أبو يوسف ومحمد: عليه القصاص في الأول، والأرش في الثاني^(٨).
وعلى هذا إذا^(٩) شججه موضحة^(١٠) فذهب سمعه، أو بصره، وأجمعوا أنه لو
شججه موضحة، فصارت منقله^(١١)، أو كسر بعض سنه، فاسود ما بقي، أو
قطع الكف فشل الساعد، أو قطع أصبعاً فشلت الكف، أو قطع مفصلاً فشل
باقي الأصابع^(١٢) فلا^(١٣) قصاص في الأول، وعليه أرش الكل.

-
- (١) (لها) سقطت من ح. والإثبات أفضل لزيادة وضوح المعنى.
(٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٨٢، والجامع الصغير ص ٤١٥. والأصل ج ٤ ص ٤٥٨.
(٣) أي باب البطش (انظر الهامش في نسخة ح، الورقة ١٨٧).
(٤) في ش زيادة (يوجبها) وفي ك زيادة (يوجب) وكل منها يوضح المعنى.
(٥) في ز، ك، ق زيادة (وإن جل) وهي زيادة إيضاح للمعنى.
(٦) في ش، ز، ق (ثمة) بدل (ثم) والمعنى معهما واحد.
(٧) في ط، ز، ق (أخرى) بدل (الأخرى) والمعنى واحد.
(٨) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٥٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٨٢ والأصل ج ٤ ص ٤٦٨.
(٩) (إذا) سقطت من ش. والمعنى لا يستقيم بدونها.
(١٠) هي الشجة التي توضح العظم. (طلبة الطلبة ص ٣٣٥).
(١١) المنقلة هي التي تنقل العظم بعد الكسر، فيتحول من موضع إلى موضع. (طلبة الطلبة ص ٣٣٥).
(١٢) في ط، ز، ح، أ، ق (الأصبع) بدل (الأصابع) والأولى أنسب للمعنى، إذ المراد مفصل
من أصبع، فشل باقي الأصبع.
(١٣) في ش (ولا) بدل (فلا) والثانية أنسب للسياق.

لهما: أن الجناية قد تعددت بتعدد محلها حقيقة، فسقوط القصاص في أحدهما، لا يوجب السقوط في الآخر، كما لو جنى على عضو عمداً، وعلى عضو (١) خطأ (٢).

له: أن بين المحلين اتصال حقيقة، وماتا، والفعل الذي باشره واحد، وقد (٣) أثر فيهما، وتعذر إيجاب القصاص؛ لأن انتهاءه وقع تسبباً (٤) لا عن قصد، فانقلب مالا، فيصير الكل مالا ضرورة، كما في مواضع (٥) الإجماع.

١٩٧١- قال (أبو حنيفة): إذا ضرب سن إنسان فاصفرت (٦)؛ فعليه قدر أرشها، كما لو اسودت، أو سقطت ولم تنبت.
وقال أبو يوسف ومحمد: فيه حكومة عدل (٧).

لهما: أن الصفرة قد تكون في الأسنان، فلاتعد تفويتاً للجمال على الكمال.

له: أنه تفويت منفعة الجمال، وموجبه الأرش، قال الفقيه أبو جعفر الهذلي: جوابه في الصفرة المشبعة، وهو تفويت الجمال، وجوابهما في الصفرة التي تكون مثلها في الأسنان، قال هشام في نوارده (٨) في هذا: وفي حلق شعر الرأس أو اللحية - إذا نبت أبيضاً - والرجل شاب، لا يجب في

-
- (١) في ط، ك، ق زيادة (آخر) وفي ش زيادة (له) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
(٢) في ط، ش، ز، ك، ق زيادة (وكما لو رمى سهمًا إلى الإنسان، فنفذ وأصاب آخر، وماتا، فالقصاص للأول، والدية للثاني بالإجماع) وفيها زيادة تفصيل، وإيضاح للمعنى.
(٣) في ش (قد) بدل (وقد) والثانية أنسب للسياق.
(٤) في أ (تشبيهاً) بدل (تسبيهاً) والثانية أنسب للمعنى.
(٥) في ش، ز، ق (كما رأينا في مواضع) بدل (كما في مواضع) والمعنى واحد.
(٦) في ز زيادة (سنة) ولا أثر لها.
(٧) حكومة العدل أن يُقوّم لو كان مملوكًا بدون هذا الأثر، ثم يقوّم مع هذا الأثر، ثم ينظر إلى تفاوت ما بين القيمتين كم هو؟ وهذا قول الطحاوي، وقال الكرخي: أن ينظر كم مقدار هذه الشجة من نصف عشر الدية؟ لأن وجوب نصف عشر الدية ثابت بالنصر، ومالا نص فيه يرد إلى المنصوص عليه باعتبار المعنى. (المبسوط ج ٢٦ ص ٧٤). وانظر في تخريج المسألة أيضًا المبسوط ج ٢٦ ص ٨١، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٠٣.
(٨) في ش، ق، ط، ز، ك، ح، أ (في نوارده هشام) بدل (هشام في نوارده) والمعنى واحد.

الحر شيء، وفي العبد^(١) حكومة^(٢) عدل عند أبي حنيفة، وعند محمد: في الحر والعبد^(٣) حكم عدل^(٤)، وقد روى عن أبي يوسف كذلك. لهما: ما ذكرنا أنه نقصان فيهما جميعاً. له: أن في الأحرار يعتبر تفويت^(٥) المنفعة، أو الجمال، ولم يوجد لا هذا، ولا هذا^(٦)، وفي العبد نقصان القيمة، وقد وجد. ١٩٧٢- قال (أبو حنيفة): القتل إذا وجد في محلة، ووليه ادعى^(٧) على غيرهم، وشهد به أهل المحلة؛ لا يقبل. وقال أبو يوسف ومحمد: يقبل^(٨). لهما: أن الولي لما ادعى^(٩) على غيرهم برثوا، فانتفت التهمة عنهم أصلاً، فيقبل. له: أنهم تعينوا للخصومة، لوجود القتل^(١٠) بين أظهرهم، فلا تقبل شهادتهم وإن خرجوا عن الخصومة بعد ذلك، كالوكيل بالخصومة^(١١) إذا شهد بعد العزل، أو الوصي إذا شهد بعد الخروج عن الوصاية. ١٩٧٣- قال (أبو حنيفة): إذا وجد الإنسان قتيلاً في دار نفسه، فعلى عاقلته الدية. وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليهم^(١٢).

-
- (١) في ش، ق، زيادة (تجب) وهي توضح المعنى.
(٢) في أ (حكم) بدل (حكومة) والمعنى واحد.
(٣) قوله (العبد حكومة عدل عند أبي حنيفة، وعند محمد في الحر والعبد) سقط من ط. وهو وهم من الناسخ، وفي ز، ق زيادة (جميعاً) وهي تؤكد المعنى.
(٤) في ش (العدل) بدل (عدل) والمعنى واحد.
(٥) في ق، ش، ز، ك (فوت) وفي ط (فوات) بدل (تفويت) والمعنى معها واحد.
(٦) في ك (ولا ذاك) بدل (ولا هذا) والمعنى واحد.
(٧) في أ زيادة (القتل) وهي توضح المعنى.
(٨) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١١٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٥٧، ٤٧٥٨، والأصل ج ٤ ص ٤٧٩.
(٩) في ش، ق، ز زيادة (القتل) وفي ط، ك زيادة (قتله) وفيهما زيادة إيضاح للمعنى.
(١٠) في ش، ق، ط، ز، ك، ح (القتيل) بدل (القتل) والأولى أنسب للمعنى.
(١١) (بالخصومة) سقطت من ش، والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.
(١٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١١٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٥٢، ٤٧٥٣، والأصل ج ٤ ص ٤٧٨.

لهما: أنه لو وُجد^(١) غيره قتيلاً في دراه جعل كأنه هو القاتل، فكذا مهنا صار كأنه قتل نفسه، فلا تجب الدية على عاقلته.

[له: أن هذا مكان لو وجد غيره قتيلاً فيه كانت الدية على عاقلته]^(٢)، فكذا هذا، كواحد من أهل المحلة وجد قتيلاً في المحلة، والجامع بينهما أنه موجب جنابة التقصير في الحفظ. فهل^(٣) تجب القسامة على عاقلته؟ على قوله: اختلف المشائخ فيه.

١٩٧٤- قال (أبو حنيفة): من له القصاص في الطَّرَف إذا - استوفى، فسرى إلى النفس ومات: في القياس أن يجب عليه القصاص، وفي الاستحسان: أن تجب الدية.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه - وهو قول زفر والشافعي^(٤).

لهما: أنه قطع بإذن الشرع، فصار كالقاضي إذا^(٥) قطع يد السارق، وسرى، وكالبزاع، والفضاد.

له: أنه قتل نفساً بغير حق؛ لأن حقه في القطع، لا في القتل^(٦)، والمقتول مضمون بالدية، فتجب الدية^(٧) إذا سقط القصاص بالشبهة، بخلاف^(٨) ما ذكر؛ لأن ثمة الفعل واجب يقتضيه^(٩) الأمر أو العقد، والواجب لا يمكن

(١) في ح (وجده) بدل (وجد) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، ك وهو وهم من الناسخين حيث اشتبهت عليهما لفظة (عاقلته) الأولى بالثانية.

(٣) في ش، ح، أ، ط، ز، ك (وهل) بدل (فهل) والأولى أنسب للسياق.

(٤) قوله (وهو قول زفر والشافعي): سقط من ش، ك، ق، ط، ز. والإثبات أفضل لمعرفة رأيهما في هذه المسألة. (انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٤٧).

(٥) (إذا) سقطت من ش، ك، أ، ط. والإثبات أفضل لوضوح المعنى.

(٦) في أ (القتيل) بدل (القتل) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) قوله (فتجب الدية) سقط من ط. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٨) قوله (لا في القتل .. إلى .. بخلاف) سقط من ق والإثبات يؤدي إلى استقامة المعنى.

(٩) في ك، ح، أ، ق، ط، ز (بقتضيه) بدل (يقتضيه) والمعنى واحد.

تقييده بالسلامة^(١).

١٩٧٥- قال (أبوحنيفة): من له القصاص في النفس إذا قطع طرف من عليه القصاص^(٢)، ثم عفا؛ فعليه دية اليد - وهو قول الشافعي^(٣) -

وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه^(٤).

لهما: أنه استوفى بعض حقه؛ لأن كل النفس حقه في حق الإتلاف، فصار كمن استوفى بعض الدية، وأبرأ عن الباقي.

له: أنه قطع طرفًا بغير حق؛ لأن حقه في القتل الذي هو قصاص دون القطع. وقوله: بعض حقه، قلنا: النفس أو الطرف ما صار حقًا له إلا في حق الإتلاف بالقتل، فإتلافه بطريق آخر يكون^(٥) بغير حق، فيجب ضمانه.

١٩٧٦- قال (أبوحنيفة): القتل بالمثل^(٦)، والخنق، والتفريق والإلقاء من شاحق الجبل^(٧) لا يوجب القصاص.

وقال أبو يوسف ومحمد: يوجب القصاص^(٨).

لهما: أنه قتل من كل وجه، فيجب القصاص بالنصوص.

له: أنه القصاص لو وجب^(٩) إما أن يُستوفى دَمًا، أو جرحًا، لا وجه إلى الأول؛ لأنه منفي لقوله - ﷺ -: «لا قود إلا بالسيف»^(١٠) ولا وجه إلى

(١) في ك، ط زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

(٢) (القصاص) سقطت من أ. والإثبات أفضل لزيادة وضوح المعنى المراد.

(٣) (وهو قول الشافعي) سقط من ش، ز، ك، ق. والإثبات أفضل لمعرفة رأيه في هذه المسألة.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٥٠، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٧٨.

(٥) في ش (فيكون) بدل (يكون) والثانية أنسب للسياق.

(٦) في ز زيادة (عمدًا) وهي تكمل المعنى.

(٧) قوله (والخنق والتفريق، والإلقاء من شاحق الجبل) سقط من ط، ز، ك، أ، ح. والإثبات أفضل لمعرفة الحكم في هذه الأشياء.

(٨) (القصاص) سقطت من ح، أ. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح. انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٢٢، ١٥٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦١٦ - ٤٦١٧. والأصل ج ٤ ص ٥٠٦.

(٩) في ز، ق زيادة (لا يخلو) ولا أثر لها.

(١٠) رواه ابن ماجه من حديث النعمان بن بشير رقم ٢٦٦٧، ومن حديث أبي بكره رقم

الثاني؛ لأن فيه استيفاء الزيادة - وهو الجرح - والمماثلة شرط في هذا الباب .

١٩٧٧- قال (أبوحنيفة): إذا قطع يد إنسان عمداً، ثم قتله عمداً، فللمولى أن يقطع يده، ثم يقتله .

وقال أبو يوسف ومحمد: له أن يقتله، ولا يقطعه^(١) .

لهما: أنهما جنايتان من جنس واحد، صدرت من واحد على واحد، فيدخل ما دون النفس في النفس، كما لو كانا خطأ .

له: أنهما جنايتان لو انفردت^(٢) كل واحدة منهما توجب القصاص^(٣)، فإذا اجتمعا تَوَفَّرَ على كل واحدة منها جزاء^(٤) وهذا^(٥) بخلاف الخطأ؛ لأن موجه الدية، وهو^(٦) بدل المحل، لاجزاء الفعل .

١٩٧٨- قال (أبوحنيفة): الابن إذا ادعى دم أبيه على رجل وأخوه غائب، وأقام البينة أنه قتل أباه عمداً، قبلت البينة، وحبس القاتل، فإذا جاء^(٧) أخوه كلفا جميعاً إعادة البينة .

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يكلفان ذلك^(٨) .

٢٦٦٨، كتاب الديات، باب لا قود إلا بالسيف. ج ٢ ص ٨٨٩، ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة، رقم ٢٠، ٢٢، ومن حديث أبي بكره رقم ٨٢، ومن حديث النعمان بن بشير رقم ٨٣، كتاب الحدود والديات وغيره، ج ٣ ص ٨٨، ١٠٦، والبيهقي عن النعمان بن بشير، وأبي بكره، وأبي هريرة، كتاب الجنائيات، باب ما روي في أن لا قود إلا بحديدة، ج ٨ ص ٦٢، ٦٣. ورواه الطبراني عن ابن مسعود مرفوعاً. (مجمع الزوائد كتاب الديات، باب لا قود إلا بالسيف) ج ٦ ص ٢٩١ .

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٦٩، والجامع الصغير ص ٤٠٩، والبدايع ج ١٠ ص ٤٧٧٥ .

(٢) في ش، ط، ز (انفرد) بدل (انفردت) والثانية أفضل لدلالاتها على الجنائية .

(٣) في ط، ق، ز، ك، ح، أ زيادة (جزاء) وهي توضيح المعنى .

(٤) في ق، ط، ز، ك (جزاؤه) وفي ح (جزاؤها) بدل (جزاء) والثانية والثالثة أنسب للمعنى .

(٥) (وهذا) سقطت من ط، ز، ك، ح، أ ولا يتغير المعنى بسقوطها .

(٦) في ط، ز، ك، ح، أ (وهي) بدل (وهو) والأولى أفضل لدلالاتها على لفظ مونث، وهو الدية .

(٧) في أ، ق، ط، ز، ك، ح (قدم) بدل (جاء) وتؤديان إلى المعنى المراد .

(٨) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٧٨، والبدايع ج ١٠ ص ٤٦٣٦. والأصل ج ٤ ص ٥٤٤ .

لهما: أن كل واحد من الورثة خصم فيما يدعي للميت، والقصاص حق الميت، بدليل، أنه يصح عفو، ولو انقلب مالا تقضى ديونه، وتنفذ وصاياه، وصار^(١) كالخطأ^(٢).

له: أنه القصاص حق الميت من الوجه الذي قُتِم، وحق الأولياء من وجه؛ لأن المقصود - وهو التشفي - يحصل للولي، لا للميت، والواحد من الورثة ينصب خصماً عن الميت، لا عن ولي آخر، بخلاف الخطأ، لأن موجه المال - وهو حق الميت من كل وجه.

قال: ومسألة القصاص بين الكبار والصغار^(٣) ذكرناها في كتاب الصلح^(٤).

١٨٧٩- قال (أبو حنيفة): شهود القصاص إذا رجعوا بعد الإستيفاء ورجع الولي أيضاً، أو جاء المشهود بقتله حياً، ضمنوا الدية، وولي المقتص منه^(٥) إن شاء ضمّن الولي، وإن شاء ضمّن الشاهدين، فإن ضمّن الولي؛ لم يرجع عل الشاهدين بالإجماع، وإن ضمن الشاهدين؛ لم يرجع على الولي عند أبي حنيفة .

وعند أبي يوسف ومحمد: يرجعان^(٦).

وفي قتل الخطأ يرجعان عليه بالإجماع [نظيره مسألة المناسك: مُخَرَّم أخذ صيداً، فجاء آخر وقتله في يده، وضمن الآخذ؛ لم يرجع على القاتل عنده، خلافاً لهما]^(٧).

ولأبي حنيفة قول آخر كقول صاحبيه.

(١) في ش (فكان) بدل (وصار) والمعنى معهما واحد.

(٢) في أ، ش، ط، ك، ح (كالقتل الخطأ) وفي ز، (كقتل الخطأ) بدل (كالخطأ) وجميعها تؤدي إلى المعنى المراد.

(٣) في ز، ح (الصغار والكبار) بدل (الكبار والصغار) والمعنى واحد

(٤) انظر المسألة (١٨٥٦).

(٥) في ز، زيادة (بالخيار) وهي توضح المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٨٢، ١٨٤، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٣٠، والأصل ج ٢ ص ٥٤٧.

(٧) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ح، والإثبات أفضل لزيادة التفصيل والإيضاح. وانظر المسألة (٥٦٢).

لهما: أنهما ضمنا بقتل الولي، فيرجعان عليه.

له: أنهما ضمنا بفعلهما، فلا يرجعان على غيرهما، بخلاف قتل الخطأ؛ لأنهما ملكا المال^(١) بالضمنان، فإذا أخذه^(٢) غيرهما يأخذان منه.

١٩٨٠- قال (أبوحنيفة): من بسط حصيرا في مسجد، أو علق فيه قنديلا، أو بنى فيه بناء، أو حفر حفرة وهو ليس من أهل المحلة؛ ضمن ما عطب به.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يضمن في الحصر، والقنديل، ويضمن في البناء والحفر^(٣).

لهما: أن كل أحد^(٤) مأذون بالدخول في المسجد، والصلاة فيه، وبسط الحصر، وتعليق القنديل من [توابع]^(٥) ذلك، بخلاف البناء والحفر.

له: أن هذا أمر يتولاه أهل المحلة، فلا يملك غيرهم إلا بشرط السلامة، كالبناء في المسجد، وبسط الحصر في دار الغير.

١٩٨١- قال (أبو حنيفة): إذا قعد الرجل في مسجد حيه، أو نام، أو قام فيه - في غير صلاة - أو مر فيه، فهو ضامن لما أصاب.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يضمن^(٦).

لهما: أن كل أحد^(٧) مأذون بالدخول في المسجد، والقعود فيه، فصار كالدخل في منازلهم.

له: أن المسجد أعد للصلاة، لا غير، فكان غيره مقيدا بشرط السلامة.

١٩٨٢- قال (أبوحنيفة): من حفر بئرا على قارعة الطريق فوق فيه إنسان فمات

(١) في ط (المالك) بدل (المال) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) قوله (غيرهما بخلاف ...) إلى ... أخذه) سقط من ش. وهو وهم من النسخ حيث اشتبه عليه لفظ (غيرهما) الأولى بالثانية.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٢٤، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٢٠ والأصل ج ٤ ص ٥٩٠.

(٤) في ك، ح، ق، ط، ز (واحد) بدل (أحد) والمعنى معهما واحد. ولفظة (أحد) سقطت من ش وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) في الأصل (تواضع) وهو وهم من النسخ.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٢٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٢١ والأصل ج ٤ ص ٥٩٠.

(٧) في ش، ز، ك، ق، ط (واحد) بدل (أحد) والمعنى واحد.

غَمًّا، لاشيء على الحافر .
 وقال أبو يوسف ومحمد: يضمن^(١) .
 لهما: أن الغم من هواء^(٢) البئر، فأضيف إلى الحافر .
 له: أن التلف لم يحصل من السقوط، والمضاف إليه ليس إلا السقوط .
 ١٩٨٣- قال (أبو حنيفة): إذا جنى عبد إنسان جناية، فاختر المولى إمساكه، وليس عنده ما يؤدي، فعليه الأرش^(٣) عند أبي حنيفة .
 وقال أبو يوسف ومحمد: إن لم يؤد الدية للحال، فعليه الدفع، إلا أن يرضى الأولياء بالفداء^(٤) .
 لهما: أن الواجب عليه^(٥) الدفع، أو الفداء . فإذا أمسك^(٦) وليس عنده الفداء؛ لم يصح^(٧)، فأمر بالدفع .
 له: أن الواجب عليه أحدهما^(٨): الدفع أو الفداء، ثم لو اختار الدفع، صح وتعين . فكذا إذا اختار الفداء، إلا أنه ذو عُسْرَةٍ، فله النظر إلى مَيْسَرَةٍ .
 ١٩٨٤- قال (أبو حنيفة): عبد حفر بئرًا على قارعة الطريق، فوقع فيها إنسان، ومات، وعلم به المولى، فأعتقه؛ فعليه الدية؛ لأنه صار مختارًا للفداء، فلو^(٩) وقع فيها آخر ومات، فولى الجناية الثانية يشارك الولي الأول فيما أخذ من الدية .

-
- (١) في قول أبي حنيفة: إذا مات جوعًا أو غمًا فلا شيء عليه . وأما في قول أبي يوسف: إن مات جوعًا فلا ضمان عليه، وإن مات غمًا فالضمان عليه - أي الحافر، وفي قول محمد: عليه الضمان في الجوع والغم . (انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥، والمسألة (١٩٩٧)، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧١٠) .
 (٢) في ش (هذا) بدل (هواء) والثانية أنسب للمعنى .
 (٣) في ش، ط، ك (فالعبد عبده، وعليه الأرش) وفي ق، ز (قال أبو حنيفة: فالعبد عبده وعليه الأرش) بدل (فعليه الأرش) والآخره أفضل لدلالاتها على المعنى باختصار . والأرش هو دية الجراحة (انظر طلبه الطلبة ص ٣٣٥، وأنيس الفقهاء ص ٢٩٥) .
 (٤) المبسوط ج ٢٧ ص ٣٦، والأصل ج ٤ ص ٥٩٥ .
 (٥) في ش، ق، ط، ز، ك، أ، ح زيادة (أحدهما إما) وهي تزيد المعنى وضوحًا .
 (٦) في ش، ز (أمسكه) بدل (أمسك) والمعنى معهما واحد .
 (٧) في ق، ط، ز زيادة (إمساكه) وفي ك، زيادة (الإمساك) وهي تزيد المعنى وضوحًا .
 (٨) في ش، ق، ط، ز، ك (أنه مخير بين) بدل (أن الواجب عليه) والمعنى واحد .
 (٩) في ش، ق، ز (ولو) بدل (فلو) والمعنى واحد .

فيضرب هذا بجميع قيمة العبد، والأول بجميع الدية، فيقسم بينهما^(١) على ذلك.

وقال أبو يوسف ومحمد: يضمن المولى لولي الجناية الثانية نصف القيمة والدية للأول^(٢).

لهما: أن العبد صار قاتلاً كليهما من وقت الحفر، لكن المولى أعتقه وهو يعلم بأحدهما دون الآخر، فصار مختاراً للفداء في حق من علم، وعليه نصف القيمة للذي لم يعلم.

له: أن دفع الدية كدفع قيمة العبد، فإنه يتخلص به عن دفع العبد، ولو كان أعتقه، وهو لا يعلم، وغرم قيمته للأول؛ لا يغرم للشاني شيئاً، بل شارك^(٣) الأول^(٤)، فكذا هذا.

١٩٨٥- قال (أبو حنيفة): جناية العبد المغصوب على مولاه، وعلى مال^(٥) مولاه، معتبرة عند أبي حنيفة^(٦).

وقال أبو يوسف ومحمد: هدر، وجنأيته على الغاصب. وعلى ماله هدر عنده، وعندهما: معتبرة^(٧). فهما اعتبرا الحال - وهو ملك المغصوب منه في الحال - فجنايته عليه هدر، وعلى غيره معتبرة، وهو اعتبر المآل؛ لأن الغاصب يملكه بالضمنان، فيظهر في آخره^(٨) أنه كان ملكاً له، فكانت جنايته

(١) في أ، ح (بينهم) بدل (بينهما) والثانية أنسب للمعنى؛ لأن سياق الكلام مداره على الاثنين.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٤٧، والأصل ج ٤ ص ٦٠٧.

(٣) في أ، ق، ط، ك، ح (يشارك) بدل (شارك) والأولى أنسب للسياق، لأن فيه دلالة على المستقبل.

(٤) في ش (مشاركة للأول) بدل (شارك الأول) والثانية أنسب للمعنى.

(٥) في ق، ز (أموال) بدل (مال) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٦) (عند أبي حنيفة): سقطت من ش، ق، ح، أ، ط، ز، ك وعدم ذكرها أفضل؛ لأن الباب لأبي حنيفة.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٥٣.

(٨) في ش (في حق الآخرة) وفي ح (بالآخرة) وفي أ، ق، ط، ز، ك (في الآخرة) بدل (في آخره) والآخر أنسب للمعنى.

عليه هدر، وعلى غيره معتبرة^(١).

١٩٨٦- قال (أبوحنيفة): مُدَبَّرٌ قتل رجلين، أحدهما خطأ والآخر عمدًا، وكان للعمد وليان فعفا أحدهما؛ بطل نصيبه، وانقلب^(٢) الآخر مالاً، وضمن المولى قيمة المُدَبَّر، فيقسم بين ولي الجناية الخطأ، وبين شريك العافي بطريق العول^(٣)، والمضاربة أثلاثًا، ثلثاه لولي الخطأ، وثلثه لشريك العافي. وقال أبو يوسف ومحمد: يقسم بينهما بطريق المنازعة^(٤) أربعًا، ثلاثة أرباعه لولي الجناية الخطأ، وربعه لشريك العافي^(٥). وعلى هذا^(٦) لو كان القاتل عبدًا، قُتِلَ، واختار المولى الدفع إليهما، كيف يقسم العبد بينهما؟ وعلى هذا^(٧) مسألة ذكرها في المأذون الكبير^(٨): عبد بين رجلين أدانه رجل^(٩) أجنبي مائة درهم، وأدانه أحد موليه مائة درهم، فبيع العبد بمائة درهم، كيف يقسم هذه المائة بينهما؟ على هذا الخلاف^(١٠). ثلاث مسائل هذه^(١١) اختلفوا فيها على هذا الوجه^(١٢) وثلاث مسائل

(١) في ح، أ، ز، ك (معتبرًا) بدل (معتبرة) والثانية أفضل لدالتها على الجناية.

(٢) في ط، ز زيادة (نصيب) وهي توضح المعنى.

(٣) هو أن يجاوز سهام الميراث سهام المال، وسمى بذلك، لأنه إذا زادت السهام على الفريضة تعول المسألة سهام الفريضة فيدخل النقصان على أهل الفريضة بحصصهم، (طلبة الطلبة ص ٣٤٦، التعريفات الفقهية ص ٣٩٢).

(٤) سميت بالمنازعة؛ لأن كل واحد منهما لا ينزع صاحبه في نصيبه في هذا المال.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٧٦، والأصل ج ٤ ص ٦٤٢، ٦٤٣.

(٦) في ز، ط، ك، ق زيادة (وهنا ثلاث عشرة مسألة في ثلاث منها الاختلاف على هذا الوجه، وفي ثلاث منها الاختلاف على عكس هذا، وفي ست منها اتفاق أنه يقسم بطريق العول والمضاربة، وفي مسألة واحدة اتفاق أنه يقسم بطريق المنازعة، أما الثلاث الأولى وإحداها هذه المسألة، والثانية لو كان ...) وهي زيادة تفصل المعنى وتوضحه.

(٧) في ك، ق، ط، ز (والثالثة) بدل (وعلى هذا) وكل منهما تناسب ما ورد في النسخة التي جاءت فيها.

(٨) من كتاب المبسوط ج ٥ ص ٦٢، ٦٣.

(٩) (رجل) سقطت من ش، ك، ق، ط، ز. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(١٠) انظر المسألة ١٩٤٥ من كتاب المأذون.

(١١) في ش، ق، ز (هذه ثلاث مسائل) بدل (ثلاث مسائل هذه) والمعنى واحد.

(١٢) قوله (ثلاث مسائل هذه ... إلى ... الوجه) سقط من ك. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

آخر^(١) اختلفوا فيها على عكس هذا: إحداهما: اثنان تنازعا في دار، أحدهما يدعي الكل، والآخر يدعي النصف، وأقاما البينة، فعند أبي حنيفة: يقسم بينهما على طريق المنازعة أرباعاً.

وعند أبي يوسف ومحمد: بطريق العول والمضاربة أثلاثاً.

والثانية: رجل أوصى بجميع عبده^(٢)، ولآخر بنصفه^(٣). وهو يخرج من ثلثه، كيف يقسم الثلث بينهما على هذا الخلاف؟

والثالثة^(٤): رجل أوصى بجميع ماله لإنسان، ولآخر بنصف ماله، وأجازت الورثة، فهو على هذا الخلاف. وفي مسائل كثيرة^(٥) اتفقوا على أن القسمة بطريق العول والمضاربة، منها: مسائل الفرائض إذا ضاقت التركة عن سهام أصحاب الفرائض. ومنها: رجل مات وترك ألف درهم، وعليه ألفا درهم لرجل، ولآخر ألف، فهي بينهما أثلاثاً.

ومنها، رجل أوصى بثلث ماله لرجل، وبربعه لآخر، فالقسمة بينهما على طريق العول والمضاربة.

ومنها: مُدَبَّرٌ قتل رجلاً خطأ، وقطع^(٦) آخر، وضمن المولى قيمته؛ يقسم بينهما على طريق العول والمضاربة. ومنها: قتل عبد^(٧) رجلاً خطأ، وقطع^(٨) آخر، واختار المولى دفعه. ومنها مسألة الزيادات: رجل أوصى لامرأته بجميع ماله، ولأجنبي كذلك، ولا وارث له سواها، ثم مات، دفع أولاً إلى الأجنبي ثلث ماله؛ لأن الوصية بالثلث مقدمة على الميراث، وكذا

(١) في ك (وأما الثلاث التي) بدل (وثلاث مسائل آخر) وتؤيدان المعنى المراد.

(٢) في ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز (العبد) بدل (عبده) والمعنى معهما واحد.

(٣) في ش (بنصف) بدل (بنصفه) والثانية أنسب للسياق.

(٤) في ش (والثانية) بدل (والثالثة) والأخيرة أنسب للمعنى؛ لأن المسألة الثانية سبق ذكرها قبل هذا.

(٥) في ق، ز (وأما الست التي اتفقوا عليها) بدل (وفي مسائل كثيرة) والأولى أفضل؛ لأن المسائل المذكورة بعدها ست.

(٦) في ك، ق، ط، ز زيادة (يد) وهي توضح المعنى.

(٧) في ش، ك، ح، أ، ق، ط، ز (عبد قتل) بدل (قتل عبد) والأولى أنسب.

(٨) في ش، ك، ق، ط، ز زيادة (يد) وهي توضح المعنى.

على^(١) الوصية للوارث. ثم يدفع للمرأة^(٢) ربع ما بقي؛ لأن الميراث مقدم على الوصية للوارث، والوصية بما زاد على الثلث؛ فتقع^(٣) الحاجة إلى حساب له ثلث وربع، وأقله اثني عشر، الثلث للأجنبي، أربعة، وربع الباقي للمرأة: سهمان، والستة الباقية تقسم بينهما على طريق العول^(٤) بالإجماع، لكن فيه اختلاف من وجه آخر وهو: أن الأجنبي يضرب بثمانية عند أبي يوسف ومحمد؛ لأنه أوصى له بجميع المال، وقد وصلت^(٥) إليه أربعة، والسهمان اللذان أخذتهما المرأة يستحق الأجنبي الضرب بها؛ لأنه يستحقها بإجازة المرأة، فأما المرأة تضرب بستة؛ لأنها لا تستحق الضرب بما أخذت من الربع، ولا تستحق الأربعة الذي أخذها الأجنبي، لأنها لا تستحقها بإجازة الموصى له^(٦)، فتضرب هي بستة، والأجنبي في ثمانية، وبينهما موافقة بالنصف، فيرد كل واحد منهما إليه، فصار للأجنبي أربعة، ولها ثلاثة، وهي سبعة، فيقسم الباقي وهو ستة بينهما على سبعة^(٧) ولا يستقيم فيضرب سبعة في أصل المال، وهي إثني عشر، فيصر أربعة وثمانين، فمنه تخرج المسألة.

وعنده: يضرب الأجنبي^(٨)، بستة أيضًا؛ لأنه لا يستحق ما أخذته المرأة، لأنها^(٩) استحققتها من الأصل، فبقي حقه في ستة، وحققها في ستة، فكان^(١٠) الباقي بينهما نصفان، وتخرج المسألة من إثني عشر. ومسألة واحدة^(١١) تقسم بطرق المنازعة بلا خلاف: ما ذكر في الجامع الكبير: رجل باع عبد

(١) في الأصل زيادة (هذا) ولا فائدة لها.

(٢) في ش، ق، ك، ز، ط (إلى المرأة) بدل (للمرأة) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٣) في ش (فوقعت) وفي ط (فَمَسَّتْ) بدل (فتقع) والمعنى واحد.

(٤) في ق، ط، ز زيادة (والمضاربة) وهي توضح المعنى.

(٥) في ش، ك، ق، ط، ز (وصل) بدل (وصلت) واللفظتان جائزتان.

(٦) (له) سقطت من أ. وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٧) في ش (وهي ستة على سبعة) بدل (وهو ستة بينهما على سبعة) والثانية أوضح.

(٨) (الأجنبي) سقطت من ط، ز والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٩) في ش، ق (لأنه) بدل (لأنها) والثانية أفضل لعود الضمير إلى المرأة.

(١٠) في ش (وكان) بدل (فكان) والثانية أنسب للسياق.

(١١) في ك (وأما الواحدة التي) بدل (ومسألة واحدة) وتؤديان إلى المعنى المراد.

رجل بغير أمره من غيره، وباع من آخر نصفه بغير أمره، فأجاز المولى البيعين جميعاً؛ قسم العبد بين المشتريين بطريق المنازعة - إذا اختار^(١) العبد، ربه^(٢) لمشتري النصف، وثلاثة أرباعه لمشتري الكل.

لهما : في المسائل الثلاث الأول، أنه وجد حكم شرعي ميز أحد النصفين عن الآخر، وهو العفو في المسألتين الأوليين، وسقوط الدين في نصيبه في مسألة المأذون، فصار كل نصف كأنه عين على حدة، فيسلم أحد النصفين لصاحب الكل، والنصف الآخر مشترك بينهما، وصار كمسألة الجامع. بخلاف المسائل الثلاث الأخرى؛ لأنه لم يوجد دليل يميز أحد النصفين عن الآخر، فإن بينة مدعي النصف توجب ثبوت حقه في نصف الدار شائعاً، وما من جزء منها إلا وبينته توجب الاستحقاق في نصفه^(٣)، فيجب قسمة كل جزء على قدر حقيهما، وكذا مسألتا الوصية.

له : في المسألة الأولى [من المسائل الثلاث الأول]^(٤) : أولياء الجناية لاحق لهم في قيمة المدبر، وإنما حقهم في بدل المتلف، وهو دية كل القتل، ونصف^(٥) القتل، إلا أنهم يستحقون به الضرب في قيمة المدبر، فكانت القيمة^(٦) فارغة عن حقوقهم، فيقسمون^(٧) بقدر حقهم^(٨)، ولهذا لو كان في المحل سعة، أخذ كل واحد منهم جميع حقه، وصار كمسألة دين الألف، والألفين، كما في مسألة المواريث، فإنه يثبت الاستحقاق بشيء^(٩) مقدّر - وهو الربع، والنصف - ثم يستحق بذلك الضرب في شيء من التركة، وفي

(١) في ش، ك، ق، ح، أ، ط، زيادة (أخذ) وهي توضح المعنى.

(٢) في ك (فربه) بدل (ربه) والمعنى واحد.

(٣) في ش، ق، ط، ز (استحقاق نصفه) بدل (الاستحقاق في نصفه) والمعنى واحد.

(٤) سقط ما بين القوسين في الأصل، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) في ز زيادة (دية) وهي توضح المعنى.

(٦) في ش (القسمة) بدل (القيمة) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ك، ق، ط، ز (فيستحقون) وفي ش (فيستحقون به الضرب) بدل (فيقسمون) وجميعها

تؤدي إلى المعنى المراد.

(٨) في ش (ذلك) وفي ق، ز (حقوقهم) بدل (حقهم) والمعنى معها واحد.

(٩) في ش (استحقاق شيء) بدل (الاستحقاق بشيء) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

مسألة الوصية بالثلث والربع كذلك، بخلاف المسائل الثلاث الأخرى؛ لأن في (١) مسألة الدار البينة (٢) أوجبت استحقاق عين كل الدار، أو نصفه، فلا حق لصاحب النصف فيما وراء النصف (٣). وكذا في مسألة الوصية بنصف العبد، وبكله، وبكل المال ونصفه، بخلاف الوصية بالثلث والربع؛ لأنه لم [يُضف] (٤) إلى شيء بعينه.

الأصل عند أبي حنيفة: أن الحقوق إذا تعلقت بالذمة وجب استيفاؤها من العين، فإذا ازدحمت العين، وضاعت عن إيفائها؛ قسمت العين على طريق العول، وإذا كانت الحقوق متعلقة بعينها، قسمت بينهم على طريق المنازعة.

وعند أبي يوسف ومحمد: كل عين تضايقت من الحقوق فما كان صاحبه لم يستحق العين كله، فإن العين تقسم على طريق المنازعة، كما لو انفردت. صاحبه استحق الكل، وإنما ينقصه بانضمام غيره إليه، فلا يقسم على طريق العول (٥).

(١) (في) سقطت من ش، والإثبات أفضل لمناسبة السياق.

(٢) في ط (بينة أحدهما) بدل (البينة) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في ط زيادة (فيسلم ذلك لمدعي الجميع) وهي توضح المعنى.

(٤) في الأصل (يوصف) والمعنى لا يستقيم بها.

(٥) قوله (الأصل عند أبي حنيفة ... إلى ... فلا يقسم على طريق العول) سقط من ش، ك، ح، ز، أ، ق، ط والإثبات فيه زيادة فائدة.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٩٨٧- قال (أبيوسف): إذا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي مَحَلَّةٍ، فَإِنْ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ يَحْلِفُونَ بِخَمْسِينَ يَمِينًا، ثُمَّ يَغْرَمُونَ الدِّيَّةَ، فَإِنْ امْتَنَعُوا عَنِ الْيَمِينِ حَبَسُوا حَتَّى يَقْرَأُوا، أَوْ يَخْلِفُوا^(١).

وعن أبي يوسف: أَنَّهُمْ إِذَا نَكَلُوا قُضِيَ عَلَيْهِمْ بِالْدِّيَّةِ^(٢).

له: قِيَاسُ هَذَا عَلَى سَائِرِ الْأَمْوَالِ.

لَهُمَا: أَنَّ الْيَمِينَ مُسْتَحَقٌّ^(٣) عَلَيْهِمْ، فَيَجِبُ الْحَبْسُ وَالْجَبْرِ عَلَى إِيْفَانِهِ.

١٩٨٨- قال (أبيوسف): إِذَا كَانَ فِي الْمَحَلَّةِ أَصْحَابُ الْخَطِّطِ وَالْمَشْتَرُونَ، وَالسَّكَّانُ، فَالْكُلُّ سَوَاءٌ فِي الْقِسَامَةِ وَالْدِّيَّةِ - وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى -

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: الْقِسَامَةُ عَلَى أَهْلِ الْخَطَّةِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ، كَرَّرَ عَلَيْهِ خَمْسُونَ يَمِينًا، وَالِدِيهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ^(٤).

له: أَنَّ وَجُوبَ الدِّيَّةِ، وَالْقِسَامَةِ عَلَيْهِمْ^(٥) لالتزامهم الحفظ، ولوجود^(٦) القَتِيلِ بَيْنَهُمْ، وَالْكُلُّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

لَهُمَا: أَنَّ مَبْنَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى التَّدْبِيرِ، وَالرَّأْيِ، وَالنِّسْبَةِ، وَذَلِكَ^(٧) إِلَى أَهْلِ الْخَطَّةِ، وَغَيْرِهِمْ أَتْبَاعُ لَهُمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ^(٨) وَجَدَ فِي دَارٍ فَهُوَ عَلَى

(١) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد.

(٢) قال في البدائع: «وروى عن أبي يوسف أنهم لا يحبسون، والدية على العاقلة. ذكره القاضي في شرح مختصر الطحاوي». البدائع ج ١٠ ص ٤٧٤٣.

(٣) في ز (مستحقة) بدل (مستحق) والأولى أنسب؛ لأن اليمين لفظ مؤنث.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١١٢، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ١٤٦، ١٤٧. والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٤٧.

(٥) في ش زيادة (إما) ولا أثر لها.

(٦) في ش، ط، ز، ق (أو لوجود) بدل (ولوجود) والأولى أنسب للمعنى.

(٧) في أ، ح (في ذلك) بدل (وذلك) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) في ش، ط، ز، ك، ق (إذا) بدل (لو) والمعنى واحد.

مالكها، دون الخدم، والأجراء، ولو وجد في مسجد محلة، فهو على^(١) أهل المحلة، فإذا^(٢) وجد في مسجد جامع، فعلى جماعة المسلمين، فكذا^(٣) هذا.

١٩٨٩- قال (أبيوسف): العبد إذا قُتِلَ خطأ، وقيمته أكثر من عشرة آلاف، تجب قيمته بالغة ما بلغت - وهو قول الشافعي -
وقال أبوحنيفة ومحمد: يجب عشرة آلاف إلا^(٤) عشرة^(٥).
لهما^(٦): أنه أتلف مالا متقومًا، فتجب قيمته بالغة ما بلغت، كسائر الأموال.

لنا: ^(٧) أن الواجب ضمان الآدمي، وبدل الدم، لأن الواجب هو الدية بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ * وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾^(٨). وهذا مؤمن، والدية ضمان الآدمي، وبدل الدم، ثم بدل آدمي هو حر، مع أنه أشرف^(٩)، لا يزداد على عشرة آلاف، فهذا أولى، بل يقتضي أدنى مال له خطر في الشرع، إظهارًا لانحطاط رتبته، وذلك عشرة، بخلاف قليل القيمة؛ لأن الشرع جعل القيمة، والمالية معيارًا لهذا البدل ثمة، وقد عرف^(١٠).

١٩٩٠- قال (أبيوسف): إذا جرح العبد رجلاً، فخصم فيه المولى، فأعطى

(١) في ش، ز، ط (فعلى) بدل (فهو على) والمعنى واحد.

(٢) في ش، ط، ز، ق (إذا) بدل (فإذا) والمعنى واحد.

(٣) في ش، ط، ز، ك، ق (كذا) بدل (فكذا) والمعنى معهما واحد.

(٤) (إلا) سقطت من ش، والمعنى لا يتم بدونها.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٢٨، ٢٩، والبداية ج ١٠ ص ٦٧٠، والأصل ج ٤ ص ٦٢٢.

(٦) أي لأبي يوسف والشافعي. وفي ش، ق، ز (له) بدل (لهما) والأولى أفضل لمناسبتها طريقة الكتاب.

(٧) أي لأبي حنيفة ومحمد. وفي ش، ق، ز (لهما) بدل (لنا) والأولى أفضل لمناسبة طريقة الكتاب.

(٨) سورة النساء: ٩٢.

(٩) في ز، ط، ق، ك زيادة (حالا) وهي توضيح المعنى.

(١٠) في ش، ط زيادة (وتمامه في طريق الخلاف) وفي ك زيادة (وتمامه في المختلف) وهي

الأرض، ثم صار ذلك قتلاً بالسراية، فالقياس أن يكون المولى مختاراً، وعليه الدية - وهو قول أبي يوسف الآخر - وفي قوله الأول - وهو قول محمد - وهو استحسان: لا يكون مختاراً، ويخير^(١) الآن، وإن شاء دفع العبد، واسترد ما أعطى، وإن شاء فداه بتمام الدية، وقيل: قول أبي حنيفة كذلك^(٢).

وجه القياس: أن الجراحة أصل، واختيار الأصل اختيار لما تولد منه، كما لو أعتق.

وجه الاستحسان: أنه اختار إمساك العبد بأدنى^(٣) المالين وذا لا يدل على اختياره بأكثر المالين، والدفع ممكن، فيتخير، بخلاف الإعتاق؛ لأن الدفع بعده غير ممكن.

١٩٩١- قال (أبيوسف): عبد بين اثنين، قتل مولى لهما - أي ولياً^(٤) لهما - فعفا أحد موليه؛ لا يجب شيء في قول أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد^(٥): يقال للعافي: إُدفع نصف نصيبك، أو افده بربع الدية - ذكرها في الجامع الصغير^(٦).

لهما: أن نصيب الذي لم يعف، لما انقلب مالاً بعفو صاحبه؛ صار نصفه في ملكه، ونصفه في ملك صاحبه، فما أصاب ملك صاحبه لم يسقط - وهو الربع - وما أصاب ملك نفسه سقط.

له: أنه القصاص واجب لكل واحد منهما في النصف، من غير تعيين، فإذا

تبين مكان ورود هذا الخلاف.

- (١) في ش (يخيره) بدل (يخير) والثانية أنسب للمعنى.
- (٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٣٥، والأصل ج ٤ ص ٥٩٥.
- (٣) في ش، ق، ط، ز، ك (بأقل) بدل (بأدنى) والمعنى واحد.
- (٤) في ح (قريباً) بدل (وليّاً) والثانية أنسب للمعنى.
- (٥) الصحيح أن قول محمد مع أبي حنيفة، ولذلك أورد المؤلف هذه المسألة في باب أبي يوسف على خلاف قول أبي حنيفة ومحمد. (انظر الجامع الصغير ص ٤١٨، والمبسوط ج ٢٧ ص ٧٤، والأصل ج ٤ ص ٦٣٨).
- (٦) انظر المصادر السابقة.

انقلب مالاً، يحتمل^(١) الوجوب^(٢) من كل وجه، وهو أن يعتبر الواجب متعلقاً بنصف صاحبه، واحتمل السقوط من كل وجه، وهو أن يعتبر متعلقاً بنصيب نفسه، واحتمل التنصيف، وهو أن يعتبر شائعاً، فلا يجب المال بالشك.

وعلى هذا: إذا قتل مولاه، وله ابنان، فعفا أحدهما، فهو على هذا الخلاف - على رواية محمد في الجامع الصغير - لكن ذكر محمد قول نفسه في الفصل الثاني مع قول أبي حنيفة. ولما عرض الجامع الصغير على أبي يوسف، خطأً محمدًا في ست مسائل في روايته عن أبي حنيفة، منها هذه المسألة، وقال: ما رويت عن أبي حنيفة الخلاف في الفصل الأول، بل قوله فيه كقولنا، وإنما قال ذلك في الفصل الثاني. ثم الفرق بين الفصلين لمحمد: أن القصاص في الفصل الثاني وجب للمولى المقتول - وهو واحد - ومالك لكل الرقبة. فإذا صار القصاص مالاً، وكله مملوك له، لا يجب شيء، كما لو قتله خطأ. وفي الفصل الأول: المالك اثنان، فيثبت حق كل واحد منهما في نصيب صاحبه، فتتصرف. وفرق أبو حنيفة في الفصلين من هذا الحرف بنصف^(٣) كما قال أبو يوسف: وفي المفرد له على عبده شيء^(٤). أبو يوسف يقول في المولى الواحد: الاستيفاء للوارثين، وهو مشترك بينهما.

(١) في ش، ز، ح، أ، ق، ط، ك (احتمل) بدل (يحتمل) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٢) في ش (الوقوف) بدل (الوجوب) والثانية أنسب للمعنى.

(٣) في، (أن في المشترك تنصف) وفي ق (أن في المشترك بالنصف) بدل (بنصف) والأولى والثانية أوضح.

(٤) قوله (وفرقت أبو حنيفة ... إلى ... على عبده شيء) سقط من ش، ز، ك، والإثبات أفضل لزيادة التفصيل.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٩٩٢- قال (محمد): في قتل شبه العمد الدية المغلطة، واختلفوا في تفسيرها.

قال أبو حنيفة وأبو يوسف: وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه -: مائة من الإبل: خمس وعشرون منها جذعة، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون^(١).

وقال محمد -: وهو قول عمر وعثمان، وعلي، وزيد، والمغيرة، وأبي موسى - رضي الله عنهم -: يجب ثلاثون جذعة، وثلاثون حقة، وأربعون ثنية كلها خلفات في بطونها أولادها^(٢).

له: قوله - ﷺ -: «ألا أن قتل خطأ العمد، قتل السوط والعصا فيه مائة من الإبل، أربعون منها في بطونها أولادها»^(٣). ولأن هذه الدية أغلظ من دية

(١) في ك، ش، ق، ز (خمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون بنت مخاض) بدل (خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون) والمعنى واحد. وحديث ابن مسعود رواه أبوداود، كتاب الديات باب في الخطأ شبه العمد، حديث رقم ٤٥٥٢، ج ٤ ص ١٨٦، ورواه البيهقي، كتاب الديات، باب صفة الستين التي مع الأربعين، ج ٨ ص ٦٩.

(٢) رواه أبوداود عن عمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت، كتاب الديات، باب في الخطأ شبه العمد، حديث رقم ٤٥٥٠، ٤٥٥١، ٤٥٥٤، ٤٥٥٥. ج ٤ ص ١٨٦، ١٨٧، ورواه البيهقي عن عمر، وعلي، والمغيرة بن شعبة، وأبي موسى، وزيد بن ثابت، وعثمان بن عفان، كتاب الديات باب صفة الستين التي مع الأربعين، ج ٨ ص ٦٩. وانظر في تخريج المسألة المبسوط ج ٢٦ ص ٧٦، والأصل ج ٤ ص ٤٤٤، وما بعدها.

(٣) رواه أبوداود، كتاب الديات، باب في الخطأ شبه العمد حديث رقم ٤٥٤٧، ج ٤ ص ١٨٥. والنسائي عن ابن مسعود، وعن ابن عمر، وعن رجل من الصحابة، كتاب الديات، باب كم دية شبه العمد؟ من حديث ٤٧٩٣ - ٤٨٠١، ج ٨ ص ٤١، ٤٢، وابن ماجه عن عبدالله بن عمرو، وعن ابن عمر، كتاب الديات، باب دية شبه العمد، حديث رقم ٢٦٢٧، ٢٦٢٨ ج ٢ ص ٨٧٧. والدارقطني عن عبدالله بن عمرو بن العاص. وعبدالله بن عمر، كتاب الحدود والديات، حديث رقم ٧٦ - ٨١، ج ٣ ص ١٠٤، ١٠٥ والبيهقي،

الخطأ، فيجب إظهار غلظه^(١) بما قلنا.

لهما: قوله - ﷺ - : «في نفس المؤمن^(٢) مائة من الإبل» وفي إيجاب الحوامل إيجاب الزيادة على المائة، وما رواه غير ثابت، بدليل اختلاف الصحابة فيه، ولو ثبت فالترجيح لرواية ابن مسعود؛ لأنه موافق للأصول، وما ذكر من القياس لا مجال له في هذا الباب.

١٩٩٣- قال (محمد) : رجل قطع يميني رجلين؛ قطعت يمينه لهما، وغرم لهما دية بينهما عندنا. فإن عفا أحدهما قبل القضاء بها لهما^(٣)، فلآخر القصاص؛ لزوال المزاحم، ولو كان بعد القضاء، قبل استيفاء الدية، ففي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر: له القصاص. وفي قول أبي يوسف الأول - وهو قول محمد - ليس له القصاص، بل له جميع دية اليد، وللعاقي نصف دية اليد^(٤).

له: أن القاضي قضى لكل واحد منهما بنصف الدية، ومن ضرورة ذلك بطلان حق كل واحد^(٥) في نصف القصاص^(٦).

لهما : أن القضاء في العقوبات امضاؤها، فصار كالعفو قبل القضاء.

١٩٩٤- قال (محمد) : رجل غصب عبداً، فقتل عنده قتيلاً خطأ، ثم رده إلى

كتاب الديات، باب أسنان الإبل المغلظة في شبه العمد، ج ٨ ص ٦٨.

(١) في ش (غلظته) بدل (غلظه) والمعنى واحد.

(٢) في ش، ك، ق، ط، ز (النفس المؤمنة) بدل (نفس المؤمن). والحديث وراه النسائي والحاكم وهو جزء من كتاب عمرو بن حزم بلفظ: «وإن في النفس الدية مائة من الإبل» عند النسائي في كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول. حديث رقم ٤٨٥٣، ج ٨ ص ٥٧، ٥٨، وعند الحاكم، كتاب الزكاة، ج ١ ص ٣٩٧. وذكر الزيلعي هذا الحديث بلفظ: «وإن في نفس المؤمن مائة من الإبل». وقال: «رواه ابن حبان في صحيحه». وهو في صحيح ابن حبان في النوع السابع والثلاثون من القسم الخامس. (انظر نصب الراية ج ٢ ص ٣٤١، ج ٤ ص ٣٥٧).

(٣) (لهما) سقطت من ش. وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٣٩ - ١٤١ - والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٦٨.

(٥) في ك، ق، ط، ز زيادة (منهما) وهي توضيح المعنى.

(٦) في ز (حق كل واحد منهما في نصف كل واحد منهما) بدل (حق كل واحد في نصف القصاص) والثانية أنسب للمعنى.

المولى، فقتل عنده آخر خطأ^(١) فاختر دفعه بهما؛ كان بينهما نصفين، لاستواء حقهما، ثم يأخذ المولى من الغاصب نصف قيمة العبد؛ لأن نصف العبد استحق بجناية كانت في ضمانه، وإذا أخذه المولى، يسلم له - وهو قول زفر -

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يدفع ذلك النصف إلى ولي القتل الأول^(٢) - ويرجع بمثله أيضا على الغاصب فيكون للمولى^(٣).

له: أن نصف القيمة التي أخذها المولى من الغاصب بدل ذلك النصف الذي وصل إلى الأول، فلو أخذه اجتمع البذل والمبدل عنده^(٤) وإذا^(٥) لا يجوز.

لهما: أن حق الأول في كل العبد، وقد وصل إليه نصفه، ولو وجد في يد المولى شيئا من العبد يأخذه، فكذا، إذا وجد بدله.

١٩٩٥- قال (محمد): في الجامع الكبير^(٦): رجل قطع يد عبد عمداً، فأعتقه مولاه، فمات العبد من ذلك القطع، فإن كان له ورثة سوى المولى، فلا قصاص عليه بالاتفاق^(٧)؛ لأن باعتبار البداية للمولى، وباعتبار السرية للورثة، فلم يعرف من له القصاص^(٨)، وإن لم يكن له وارث سوى المولى^(٩) فكذلك، وعليه أرش اليد، وما نقصه ذلك إلى وقت العتق.

-
- (١) (خطأ) سقطت من أ. والصواب إثباتها لاكتمال الحكم .
(٢) (الأول) سقطت من ش، والصواب إثباتها لاكتمال المعنى.
(٣) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٥٣، ٥٤. والأصل ج ٤ ص ٦١٥، ٦٤٣.
(٤) في الهامش من نسخة ح (أي عند ولي الجناية الأول) الورقة (١٩٠).
(٥) في ش (ولذلك) بدل (وذا) وتؤديان إلى المعنى المراد
(٦) في ق، ط، ز، ك، ح، أ (الجامع الصغير) بدل (الجامع الكبير) والصواب الأولى. انظر الجامع الصغير ص ٤١٥.
(٧) في ق، ش، ط، ك، ز (على القاتل لاشتباه الولي) بدل (عليه بالاتفاق) والعبارتان تكمل كلاً منهما الأخرى.
(٨) قوله (بالاتفاق، لأن باعتبار ... إلى ... من له القصاص) سقط من ش، ق، ك، ز، ط. والإثبات أفضل لزيادة التفصيل .
(٩) في ش، ق، ط، ز، ك (ورثة سواء) بدل (وارث سوى المولى) والثانية أوضح.
(١٠) انظر الجامع الصغير ص ٤١٥، والمبسوط ج ٢٧ ص ١١٢ والبدائع ج ١٠ ص ٢٦٣، ٢٧٨١.

وقال أبوحنيفة وأبيوسف: له القصاص في الوجه الثاني^(١).
 له: أن جهة الولاية قد اشتبهت؛ لأننا لو اعتبرنا ابتداء الفعل، فالولي هذا^(٢)
 المولى بجهة الملك، وإن اعتبرنا حالة الأثر، فالولي هذا^(٣) المولى بجهة
 الولاء.
 لهما: أن الولي في الحالين جميعًا هو المولى، واختلاف جهة الولاية لا
 يمنع ثبوت الولاية، بخلاف ما إذا كان له وارث آخر؛ لأن الولي قد اشتبه.
 ١٩٩٦- قال (محمد): إذا قطع يد مسلم، ثم ارتد المقطوع، ثم أسلم، ثم مات
 من القطع؛ ففيه^(٤) أرش اليد لا غير.
 وقال أبوحنيفة وأبيوسف: فيه كل الدية^(٥).
 له: أنه لما ارتد انقطع حكم السراية، وبعد ما أسلم لا فعل من الجاني.
 لهما: أن المحل معصوم حالة القطع، وحالة فوات الحياة، والمعتبر في
 الضمان هاتان الحالتان.
 ١٩٩٧- قال (محمد): لو حفر بئرًا على قارعة الطريق فوق وقع فيها إنسان، ومات
 جوعًا؛ يضمن.
 وقال أبوحنيفة وأبيوسف: لا يضمن^(٦).
 له: أنه مات بسبب فعله وهو الحفر.
 لهما: أنه مات بسبب عدم الطعام، وإذا لا يضاف إلى حفره، ولا إلى البئر،
 والله أعلم.

(١) في ش، ق، ط، ز، ك (هو) بدل (هذا) والمعنى واحد.

(٢) انظر الفقرة السابقة.

(٣) في ز (فعليه) بدل (ففيه) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٤) قول زفر مثل قول محمد: وقول محمد قياس، وقول أبي حنيفة وأبي يوسف استحسان.

(انظر المبسوط ج ١٠ ص ١٠٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٨٠).

(٥) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥، والمسالمة (١٩٨٢)، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧١٠.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩٩٨- قال (أبيوسف): إذا وجد القتيل في دار امرأة في مصر ليس فيه^(١) من عشيرتها أحد، قال أبو يوسف أولاً - وهو قول محمد: القسامة على المرأة خمسين يمينا. والدية على عاقلتها.

وقال أبو يوسف آخرًا: [لا قسامة عليها]^(٢)، والقسامة والدية على عاقلتها^(٣). لمحمد: أنه لو كانت الدعوى عليها خاصة حلفت، فكذا إذا وجد القتيل في دارها كالرجل.

لأبي يوسف: أن القسامة على أهل النصر، وهي ليست من أهل النصر^(٤)، بخلاف ما إذا ادعى عليها؛ لأن ذلك يمين واحد، وهو يمين الدعوى، دون القسامة.

١٩٩٩- قال (أبيوسف): رجل حفر بئرا على قارعة الطريق فوق فيها رجل^(٥)، فتعلق بآخر، والآخر بآخر، ووقعوا جميعًا، ووقع بعضهم على بعض، وماتوا، ولا يدري حال موتهم، فالقياس - وهو قول محمد - أن دية الأول على الحافر، ودية الثاني على الأول المتعلق به، ودية الثالث على الثاني. وفي الاستحسان^(٦) -

(١) (فيه) سقطت من ك، ق، ز. والإثبات أفضل لاستقامة المعنى. وفي ط (فيها) بدل (فيه) والثانية أفضل لدلالاتها على المصر.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل. والمعنى لا يكتمل بدونه. وفي ز (وقال أبو يوسف: لا قسامة عليها - وهو قوله الآخر) بدل (وقال أبو يوسف آخرًا: لا قسامة عليها) ومعناها واحد.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٢٠، والأصل ج ٤ ص ٤٨٢.

(٤) في ش، ك، ح، ق، ط (من أهلها) بدل (من أهل النصر) والثانية أوضح.

(٥) في ز، ق (إنسان) بدل (رجل) والأولى أشمل.

(٦) في ش زيادة (لم يبين ماله) ولا معنى لهذه الزيادة.

وقيل هو^(١) قول أبي يوسف^(٢) - دية الأول أثلاثاً، ثلثها على الحافر، وثلثها على الأوسط، وثلثها هدر، ودية الثاني نصفان: نصفها على الأول، ونصفها هدر، ودية الثالث على الثاني بالإجماع^(٣).

وجه القياس: أن وقوع^(٤) الأول في البئر ظاهر^(٥)، وسببه سابق وهو الحفر، فيضاف إليه؛ ما لم يتبين سبب آخر، وكذا موت الثاني ظهر بسبب جر الأول، وموت الثالث ظهر بسبب جر^(٦) الثاني، فهو على ذلك^(٧) ما لم يتبين سبب آخر.

وجه الاستحسان: أن أسباب التلف^(٨) ظهرت في حق الأول، وهي^(٩) وقوعه، ووقوع الثاني والثالث عليه، وليست^(١٠) بعضها أولى من بعض، فيقسم أثلاثاً، إلا أن ثلثه هدر؛ لأنه هو الذي جر الثاني على نفسه، وثلثه على الحافر، وثلثه على الثاني لأنه هو الذي جر الثالث على الواقع، وكذا الثاني^(١١) ظهر في حقه سببان، وهو وقوعه ووقوع الثالث عليه ونصفها^(١٢) هدر؛ لأنه هو الذي جر الثالث على نفسه، ونصفه على الأول؛ لأنه هو الذي جره، وأما موت الثالث فلا يكون إلا من وجه^(١٣) واحد، وهو جر الثاني؛ فديته عليه.

(١) في ط (وهو) بدل (وقيل هو) والثانية هي الصواب انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٩.

(٢) وقيل هو قول أبي حنيفة: (المصدر السابق).

(٣) المصدر السابق. والبدائع ج ١٠ ص ٤٧١٤ وما بعدها.

(٤) في ز، ك، ق (بوقوع) بدل (وقوع) والثانية أنسب للسياق.

(٥) في ش، ز، ك، ق (ظهر موته) بدل (ظاهر) وكل منهما يناسب ما جاء في نسخته، (انظر الفقرة السابقة) وفي ح، أ، ط (ظهر) بدل (ظاهر) والثانية أنسب للسياق.

(٦) في ش، ق، ط (بجر) بدل (بسبب جر) وتؤيدان إلى معنى واحد.

(٧) في ش، ق، ط (فيعتبر) بد (فهو على ذلك) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٨) في ش (الثلاثة) بدل (التلف) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ش، ك، (وهو) بدل (وهي) والثانية أفضل لدلالاتها على الأسباب.

(١٠) في ش، ز، ك، ق (وليس) بدل (وليست) والثانية أفضل لدلالاتها على الأسباب.

(١١) (الثاني) سقطت من ز. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(١٢) في ط، ز (ونصفه) بدل (ونصفها) والأولى أفضل لدلالاتها على الواقع الثاني.

(١٣) في ز (جهة) بدل (وجه) والثانية أنسب للمعنى.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حده

٢٠٠٠. قال (أبو حنيفة): عبد مشترى، قتله إنسان عمدًا، قبل القبض، فالمشتري إن أجاز^(١) البيع فالقصاص له، وإن نقض البيع فالقصاص للبائع.
وقال أبو يوسف: إن أجاز المشتري^(٢) فله القصاص، وإن نقض البيع فلا قصاص للبائع.
وقال محمد: تجب القيمة في الوجهين^(٣)، دون القصاص^(٤).
له: أنه اشبهت الولي لاحتمال الإجازة، والنقض.
لأبي يوسف: أنه إذا^(٥) أجاز المشتري كان هو المالك من الأصل، فأما إذا نقض؛ فالبائع لم يكن له ملك عند القتل، فتجب له القيمة على القاتل.
لأبي حنيفة: أنه إذا نقض البيع صار كأنه لم يكن، وظهر ملك البائع.

(١) في ز (بالحيار إن شاء أجاز) بدل (إن أجاز) والثانية أنسب للسياق.

(٢) في ز، ق زيادة (البيع) وهي توضح المعنى.

(٣) في ز زيادة (جميعًا) وهي تؤكد المعنى.

(٤) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٦٤١. ولم يشر إلى قول محمد.

(٥) (إذا) سقطت من ش. والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.

باب ما قاله زفر

- ٢٠٠١- قال (زفر): إذا شجّه موضحة، فذهب بها عقله، وذاك خطأ، وغرّم بكمال^(١) الدية بذهاب العقل؛ يلزمه أرش الموضحة أيضًا.
وعندنا: دخل أرش الموضحة في الدية أيضًا^(٢).
له: أن هذه جنایات مختلفة في مواضع متعددة، فيجب موجب كل جنایة، كما لو ذهب بصره^(٣)، أو لسانه.
لنا: أن العقل له موضع لا يشار^(٤) إليه، فصار كالروح في الجسد، والموضحة إذا أفضت إلى خروج الروح، كان فيه الدية، دون أرش الموضحة [، كذا هذا. بخلاف البصر، واللسان، لأنهما محلان^(٥) غير محل الموضحة^(٦).
٢٠٠٢- قال (زفر): المقتول إذا وجد في نهر عظيم كالفرات^(٧)، يجري به الماء^(٨) فالقسامة والدية على أقرب أهل القرى والأرضين منه.
وعندنا: دمه^(٩) هدر^(١٠).
له: أنه ظهر في هذا المكان، فصار كالمحبوس إلى جانب منه.

-
- (١) في ش، ق، ط، ك (كمال)، وفي ز (كل) بدل (بكمال) وتؤدي جميعًا إلى المعنى المراد.
(٢) في ش، ق، ط، ك، ح، أ (لا يلزمه أرش الموضحة) بدل (دخل أرش الموضحة في الدية أيضًا) وتؤديان إلى معنى واحد، إلا أن الأولى أوضح. انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٨، ٩٩، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٠٦.
(٣) في ز زيادة (أو سمعه) وهي توضح المعنى.
(٤) في ز، ط، ك، ش، ح، أ (ليس له موضع يشار) بدل (له موضع لا يشار) وتؤديان إلى معنى واحد.
(٥) في ز (في محلين) بدل (محلان) والمعنى معهما واحد.
(٦) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات أفضل لزيادة تفصيل المعنى.
(٧) في ط، ش زيادة (ونحوه) ولا أثر لها.
(٨) في أ، ح (يجري فيه) وفي ط (يجري به) بدل (يجري به الماء) والأخيرة أنسب للمعنى.
(٩) (دمه) سقطت من ش، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.
(١٠) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١١٧، ١١٨. والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٤٤.

لنا: أنه ينتقل من مكان إلى مكان، ولا يدري موضع قتله، بخلاف
المحبوس إلى جانب؛ لأنه لا نقل ثمة.

٢٠٠٣- قال (زفر): الصلح عن دم العمد في مرض الموت يعتبر من ثلث المال.
وعندنا: يعتبر من جميع المال^(١).

له: أنه تبرع لا يقابله مال.

لنا: أنه يقابله أعز الأشياء، وهو النفس، فلا يكون تبرعاً.

٢٠٠٤- قال (زفر): دم بين رجلين عفا أحدهما، ولم يعلم الآخر، فقتله على وجه
القصاص؛ فعليه القصاص.
وعندنا: عليه الدية في ماله^(٢).

له: أن قتل عمد في محل معصوم.

لنا: أنه استوفاه، وعنده أنه حقه، فأورث الشبهة.

٢٠٠٥- قال (زفر): العبد إذا جنى جناية موجبة للدفع، أو الفداء، فأجره مولاه
بعد العلم به، أو رهنه، أو عرضه على البيع، فهو^(٣) اختيار للفداء.
وعندنا: ليس باختيار^(٤).

له: أن هذه الأشياء دلالة على الإمساك، فصار كالتدبير والاستيلاء.

لنا: أن الدفع ممكن بعد هذه الأسباب^(٥) في الجملة^(٦) فلا يبطل الاختيار.

(١) فرق في البدائع بين أن يصير صاحب فراش، أو لم يصير. فإن صار صاحب فراش يعتبر
صلحه وعفوه من ثلث ماله؛ لأن العفو أو الصلح تبرع منه، وتبرع المريض مرض الموت
يعتبر من ثلث المال. فإن كان قدر الدية يخرج من الثلث سقط ذلك القدر عن العاقلة، وإن
كان لا يخرج كله من الثلث، فثلثه يسقط عن العاقلة، وثلثاه يؤخذ منهم. أما إذا لم يصير
صاحب فراش بأن كان يذهب ويجيء فإن صلحه أو عفوه يكون من جميع ماله. (البدائع ج
١٠ ص ٤٦٥٢، ٤٦٥٣).

(٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٦٣.

(٣) في ش (وهو) بدل (فهو) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٣٦.

(٥) في ك، ز (الأشياء) بدل (الأسباب) والمعنى واحد.

(٦) في ط زيادة (أما بفسخ الإجارة، أو افتكاك الرهن) وهي توضيح المعنى.

٢٠٠٦- قال (زفر): مولى الجاني إذ أقر أن العبد لفلان بعد العلم بالجناية، فهو اختيار للفداء.

وعندنا: إن كذبه فلان في الملك بطل إقراره^(١)، وبقي الاختيار، وإن صدقه؛ أخذه ولا شيء على المقر^(٢).

له: أنه ملكه ظاهرًا، وبالإقرار يجعله لغيره^(٣) كالبيع.

لنا: أنه متى كذبه بقي على ملكه، فيبقى الاختيار، وإذا صدقه ظهر أنه ملك الغير، فيتخير المقر له بين الدفع والفداء.

٢٠٠٧- قال (زفر): إذا قال لعبد، إن قتلت فلانًا فأنت حر، فضربه بالسيف، أو بالعصا، أو بالسوط أو بيده، أو شجّه، أو جرحه، فمات منه؛ عتق وعليه قيمته، ولا يكون مختارًا للفداء.

وعندنا: صار مختارًا للفداء^(٤).

له: أنه لم يوجد الاختيار بعد الجناية.

لنا: أن تعليقه^(٥) العتق بالقتل، مع علمه بأنه يصير إعتاقًا عند القتل، دليل اختياره للفداء.

٢٠٠٨- قال (زفر): المكاتب إذا قتل اثنين، ولم يكن القاضي قضى بالقيمة للأول حتى قتل الثاني؛ يلزمه في كل مرة قيمة.

وعندنا: لا يجب بالكل إلا قيمة واحدة^(٦).

له: أن الجناية الأولى أوجبت القيمة دينًا في رقبته، ولا تضايق^(٧) في

(١) في ق زيادة (في الملك) ولا داعي للتكرار.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٤١.

(٣) في ك، ح، أ، ز، ق زيادة (فصار) وهي توضيح المعنى.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٣٥، وليس فيه إشارة إلى قول زفر، وذكر في البدائع هذا الخلاف كما أورده المصنف ج ١٠ ص ٤٦٨٧.

(٥) في ز (تعليق) بدل (تعليقه) والمعنى واحد.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٩٤، والأصل ج ٤ ص ٦٢٨.

(٧) في ش (قصاص) بدل (تضايق) والثانية أنسب للمعنى.

الواجب في الذمة^(١)، وصار كما لو قضى للأول، ثم جنى.
لنا: أن الجنابة قبل القضاء غير موجبة للقيمة، لاحتمال إمكان الدفع لعجز
المكاتب، وإنما يصير دينًا بالقضاء، ولم يوجد.
وجواب زفر في قتل المدبر اثنين كذلك: أنه يوجب قيمتين على المولى
بما^(٢) قلنا.
وعندنا: على المولى قيمة واحدة للكل؛ لأنه لم^(٣) يمنع إلا رقبة واحدة،
وإذا^(٤) قتل الأول، وأدى المولى قيمته إلى الولي، ثم قتل ثانيًا^(٥)، فهذا على
وجهين: إما أن دفع بقضاء، أو بغير قضاء، وحكم الضمان، والرجوع على
الأول مر في باب أبي حنيفة^(٦).

-
- (١) في ط (الرقبة) بدل (الذمة) والمعنى واحد.
(٢) في ش، ز، ق، ط، ك، ح، أ (لما) بدل (بما) والأولى أنسب للمعنى.
(٣) في ز، ق (لا) بدل (لم) والمعنى معهما واحد.
(٤) في ز، ق (وكذلك إذا) بدل (وإذا) والمعنى واحد.
(٥) في ش (الثاني) بدل (ثانيًا) والثانية أنسب للمعنى.
(٦) انظر المسألة ١٩٨٦ .

باب ما قاله الشافعي

٢٠٠٩- قال (الشافعي): القتل العمد يوجب الكفارة.

وعندنا: لا يوجب^(١).

له: أنه^(٢) لو قتله خطأ تجب الكفارة، فكذا إذا قتله عمدًا. والجامع بينهما أن في النفس حقين، حق العبد، وهو مضمون بالدية والقصاص، وحق الشرع، وهو مضمون بالكفارة.

لنا: أن هذه جناية مكفرة^(٣) بالتوبة بالنصوص الواردة في باب التوبة، فلا تجب الكفارة كسائر الجنايات^(٤)، بخلاف القتل الخطأ؛ لأنه مخصوص، وهذا ليس كذلك؛ لأن الكفارة ثمة تجب بجناية التقصير، ولم توجد ههنا، لما عرف^(٥).

٢٠١٠- قال (الشافعي): موجب^(٦) القتل العمد هو القصاص، أو الدية، والولي بالخيار، وفي قول: الواجب هو القصاص عينًا، وله حق إسقاط القصاص، والمصير إلى المال من غير رضا القاتل.

وعندنا: موجب القصاص عينًا، ولا يكون له المصير إلى المال إلا برضا القاتل^(٧).

(١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٦٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٥٧، ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٧

(٢) (أنه) سقطت من ش. والمعنى لا يتغير بسقوطها.

(٣) في ش (تكفر) بدل (مكفرة) وتؤديان إلى معنى واحد.

(٤) في ط، ك زيادة (المكفرة بالتوبة) وهي توضح المعنى.

(٥) في ش، ط (وقد عرف في طريق الخلاف) وفي أ، ز، ق، ح (وقد عرف) بدل (لما عرف) والأولى أفضل؛ لأنها تبين مكان ورود هذا الخلاف.

(٦) موجب بفتح الجيم أي مقتضى. (مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٨).

(٧) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٦٠، ١٠٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٣٣، وللشافعية في هذا قولان: الأول: إن موجب القتل العمد القصاص، والدية بدل عنه: والثاني: إن موجب

القتل العمد أما القتل أو الدية مبهماً، ولكن على القولين للولي المصير إلى الدية من غير

له : أن نفس الأدمي مضمونة^(١) بالمال . والدية^(٢) ، بدليل أنه يجب في القتل الخطأ ، وهذا ينفي كون القصاص موجباً ؛ لأنه لا يقوم مقام الفانت ، إلا أنا عرفنا وجوب القصاص بالنص^(٣) ، فتبقى الدية واجبة ، فيتخير في ذلك .

لنا : أن موجب القتل العمد شرع إعداماً للضرر الواقع بالقتل العمد ، والقصاص أبلغ في إعدام هذا الضرر من المال . بدليل أنه شرع القصاص ، ولو كان المال^(٤) مثله لما شرع^(٥) ؛ لأنه متى أمكن دفع الضرر بتحمل أدنى الضررين^(٦) ، لا يصار إلى تحمل أعلاهما ، فتعين موجباً^(٧) بقدر الإمكان ، وقد عرف^(٨) .

٢٠١١- قال (الشافعي) : الأب والأجنبي إذا اشتركا في قتل الابن ، يجب القصاص على الشريك .

وعندنا : لا يجب .

وعلى هذا الخلاف ، شريك الصبي ، والمجنون ، وشريك المولى ، وشريك السبع^(٩) .

رضا القاتل . (مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٨)

- (١) في ش ، ز ، ط ، ك (مضمون) بدل (مضمونة) والثانية أنسب لدلالاتها على نفس الأدمي .
- (٢) في ز ، ق ، ط ، ك (وهو الدية) بدل (والدية) والأولى أنسب للمعنى .
- (٣) (بالنص) سقطت من ش ، والإثبات أفضل لاكتمال المعنى والمراد بالنص قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ سورة البقرة : ١٧٨ ، وقوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ البقرة : ١٧٩ . وقوله تعالى : ﴿وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ المائدة : ٤٥ .

- (٤) (المال) سقط من ش ، والإثبات أفضل لاستقامة المعنى .
- (٥) في ط زيادة (القصاص) وهي توضح المعنى .
- (٦) في ش (أعلى الضررين بتحمل الأدنى) بدل (الضرر بتحمل أدنى الضررين) وتؤيدان إلى نفس المعنى .
- (٧) في ز ، ق ، ط ، ك زيادة (دفعاً للضرر) وهي توضح المعنى .
- (٨) في ش ، ك ، زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف .
- (٩) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٤ ، والبداية ج ١٠ ص ٤٦٢١ ومغني المحتاج ج ٤ ص ٢٠ ص ٢١ .

له : أنه قتل آدمي معصوم على جهة التعمد، فيوجب القصاص، كالأجنيين .

لنا: أن فعل كل واحد منهما ليس بقتل على الكمال، لأن القتل حصل بفعلهما جميعاً، لا بكل^(١) واحد منهما، فلا يجب عليه^(٢) القصاص، لقوله - ﷺ : «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى معان ثلاث ...»^(٣) الحديث . وأما الأجنيبان خُصًّا عن^(٤) هذا الحديث، وهذا ليس في معناه؛ لأنه ينذر وجوده، وذا^(٥) لا ينذر وجوده^(٦) .

٢١١٢- قال (الشافعي): الصبي والمجنون إذا قتل إنساناً عمدًا، لا قصاص عليه بالإجماع . وأما في حق أحكام آخر له حكم القتل العمد عنده .
وعندنا : له حكم الخطأ^(٧) .
له : أنه قتل عمد حقيقة^(٨) .

(١) في ز، ق (بفعل) بدل (بكل) وتؤديان إلى نفس المعنى.

(٢) (عليه) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) رواه البخاري من حديث عبدالله بن مسعود، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿أَدَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية، ج ٩ ص ٦، و مسلم في كتاب القسامة، باب ما يباح به من دم المسلم، حديث رقم ٢٥، ج ٣ ص ١٣٠٢، من حيث عبدالله بن مسعود أيضًا، وأبو داود في كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، حديث رقم ٤٣٥٢، عن عبدالله بن مسعود، وحديث رقم ٤٣٥٣، وعن عائشة - رضي الله عنها - ج ٣ ص ١٢٦، والترمذي، كتاب الحدود، باب ماجاء من شرب الخمر فاجلدوه، ومن عاد في الرابعة فاقتلوه، حديث رقم ١٤٤٤، ج ٤ ص ٤٩، والنسائي كتاب تحريم الدم، باب ما ذكر ما يحل به دم المسلم، حديث رقم ٤٠١٦ - ٤٠١٩، ج ٧ ص ٩٠ - ٩٢. وابن ماجه، كتاب الحدود، باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث، حديث رقم ٢٥٢٢، ٢٥٣٤، ج ٢ ص ٨٤٧، والدارمي، كتاب الحدود، باب ما يحل به دم المسلم، ج ٢ ص ١٧١، ١٧٢، والإمام أحمد في مسنده، ج ١ ص ٣٨٢، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٦٥.

(٤) في ز (من) بدل (عن) والأولى أنسب للمعنى.

(٥) في ش (وذاك) بدل (وذا) والمعنى واحد.

(٦) (وجوده) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٧) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٦، والبدائع ج ٤ ص ٤٦٢١، ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٠.

(٨) في ش، ق، ط، ز زيادة (لأن العمد هو القصد، وقد وجد) وهي توضح المعنى .

لنا: أنه ليس من أهل القصد على الكمال، فكان بمنزلة الخطأ، ولأنه ليس من أهل العقوبة، وأحكام القتل العمد تثبت بطريق العقوبة، دل عليه ما روي عن علي - رضي الله عنه - أن مجنوناً قتل رجلاً بالسيف فأوجب الدية على عاقلته، وقال: عمدته، وخطؤه سواء^(١).

ويتني على هذا مسائل :

منها: أن الدية على عاقلته عندنا، وعنده: في ماله.

ومنها: أن الصبي إذا قتل مورثه عمداً، أو خطأ لا يحرم من الميراث [عندنا]^(٢) خلافاً له.

ومنها: أنه لا كفارة عليه عندنا، وعنده: عليه الكفارة؛ لأن الخطأ والعمد عنده سواء في^(٣) الكفارة.

وعندنا: الكفارة حكم الجنائية، وكذا حرمان الميراث وهو ليس من أهل الجنائية.

٢٠١٣- قال (الشافعي): الواحد لا يقتل بالجماعة^(٤) اكتفاء غير إنه إن قتلهم على التعاقب يقتل بالأول، وتجب الديات للباقيين، وإن قتلهم معاً، يقتل بالواحد، ويعين ذلك بالقرعة، وتجب الديات للباقيين. وعندنا: يكتفى بقتله، ولا تجب الدية^(٥).

له: أن اليد الواحدة، لا تقطع بالأيدي اكتفاء، فكذا الأنفس مع النفس الواحدة، والجامع بينهما عدم المماثلة.

لنا: أن قتل الواحد بالجماعة في معنى قتل الواحد بالواحد، في معنى الجبر والزجر^(٦). فيكتفى به، ولا يجب المال، كقتل الواحد بالواحد لما

(١) رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب، وعن علي بن أبي طالب كتاب الجنائيات، باب ما روى في عمد الصبي، ج ٨ ص ٦١.

(٢) سقط من بين القوسين من الأصل، أ، ح، ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ز، ق زيادة (وجوب) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ط (بالجمع) بدل (بالجماعة) والمعنى واحد.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٢٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٢٩، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٢٢.

(٦) في ش، ق، ز (الزجر والجبر) بدل (الجبر والزجر) والمعنى واحد.

عرف^(١).

٢٠١٤- قال (الشافعي): الأيدي تقطع بيد واحدة.

وعندنا : لا تقطع^(٢).

له: قول علي^(٣) - رضي الله عنه - في شاهدي السرقة حين رجعا، وجاءا
بآخر، وقالوا: وهما^(٤)، إنما السارق هذا، قال: «لو علمت أنكما تعمدا
لقطعت أيديكما»^(٥)، أخبر بقطع الأيدي بيد واحدة، ولأن الأنفس تقتل
بالنفس الواحدة، فكذا الأيدي باليد الواحدة؛ لأن الأيدي تبع الأنفس.

لنا: أنه لا مماثلة بين الأيدي، واليد الواحدة، فلا يجري القصاص بينهما؛
لأن المماثلة شرط - على ما عرف - وأما الحديث فالمراد منه القسط بطريق
السياسة^(٦). وقوله: الأيدي تبع [الأنفس]^(٧). قلنا: في حق^(٨) القصاص لا
نُسَلَم، وقد عرف^(٩).

٢٠١٥- قال (الشافعي): إذا حلق لحية الحر، وحاحيه، وأشفار^(١٠)، عينيه في هذا
كله حكومة عدل.

وعندنا: فيها دية كاملة^(١١).

(١) في ق، أ، ز، ش (وقد عرف) وفي ط، ك، (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف) بدل
(لما عرف) والثانية أفضل لبيانها مكان ورود هذا الخلاف.

(٢) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٧٦٥، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥، ٢٦.

(٣) في ح، أ (عمر) بدل (علي) والثانية هي الصواب لما ورد في صحيح البخاري، وسنن
البيهقي.

(٤) في ش، ز، ق، ط، ك (أو هما) بدل (وهما) وفي البخاري والبيهقي (أخطأنا).

(٥) روا البخاري، كتاب الديات، باب إذا أصاب قوم من رجل، هل يعاقبون، أو يقتصر منهم
كلهم؟ ج ٩ ص ١٠، والبيهقي، كتاب الجنائيات، باب الاثنين أو أكثر يقطعان يد رجل
معاً، ج ٨ ص ٤١.

(٦) أي لا بطريق القصاص والحدود.

(٧) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ح. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٨) في ز، ق زيادة (وجوب) وهي توضح المعنى.

(٩) في ش، ط، ك زيادة (بتمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

(١٠) في ك، ط (أو حاحيه أو أشفار) بدل (وحاحيه وأشفار) والأولى أنسب للمعنى.

(١١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٧٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٩٥، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٧٩.

له: أن في حق العبد لا يجب كمال القيمة، فكذا في الحر، والجامع^(١)، أنه ليس فيه تفويت المنفعة، من كل وجه، ولهذا لا تجب نصف الدية بحلق نصفها.

لنا: أنه تفويت جنس منفعة مقصودة، وهي منفعة الجمال، وأما العبد فقد روى الكرخي عن أبي حنيفة: أنه تجب القيمة كاملة، والعبد للحالق، ولئن سلمنا، فلأن هذا النوع من المنفعة غير مطلوبة في الممالك، وهي مقصورة في الأحرار، وأما حلق نصف اللحية فقد قيل فيه نصف الدية، وقد قيل فيه دية كاملة؛ لأنه^(٢) شين كامل، وقد قيل فيه حكومة عدل، كما في نصف الأرنبة.

٢٠١٦- قال (الشافعي): في ذَكَرِ الْخَصِيِّ^(٣) وَالْعَيْنِ^(٤) دية كاملة. وعندنا: فيه حكومة عدل^(٥).

له: قوله: وَالْعَيْنُ -: «وفي الذكر الدية»^(٦) من غير فصل، ولأن هذا نوع مرضى، فلا يوجب^(٧) نقصان الدية كمرض النفس.

لنا: أنه ناقص المنفعة على التأبید، فلا يجب فيه كمال الدية، كالعين القائمة التي لا تبصر، والرجل العرجاء، واليد الشلاء، بخلاف المرض؛ لأنه يزول.

٢٠١٧- قال (الشافعي): القصاص يُسْتَوْفَى بما قتل به الأول، حتى لو قطع يده فمات منه، تقطع يده، فإن مات في مثل تلك المدة، وإلا تُخَزَّ رقبته، ولو

(١) في ش زيادة (بينهما) ولا تؤثر في تغيير المعنى .

(٢) في ش، زيادة (عُدَّ) وهي توضح المعنى.

(٣) هو مقطوع الخصيتين. (أنيس الفقهاء ص ١٦٦).

(٤) هو من لا يقدر على الجماع لمرض أو ضعف أو كبر سن، أو غير ذلك (المصدر السابق ص ١٦٥).

(٥) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٢٢، ومغني المحتاج ج ٤، ص ٦٧.

(٦) رواه النسائي في كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول، واختلاف الناقلين له، حديث رقم ٤٨٥٣، ج ٨ ص ٥٧، ٥٨، والدارمي، كتاب الديات، باب كم الدية من الإبل، ج ٢ ص ١٩٣.

(٧) في ش (يجب) بدل (يوجب) والثانية أنسب للمعنى .

أحرقه بالنار توقد مثل تلك النار، فَيُلْقَى فيها، فإن مات في مثل تلك المدة^(١)، وإلا قتل.

وعندنا: القصاص يستوفى بالسيف كيفما كان^(٢).

له: قوله - ﷺ -: «من غَرَّقَ غَرَقْنَاهُ، ومن أَخْرَقَ أَخْرَقْنَاهُ»^(٣) ولأن المساواة شرط، وذلك فيما قلنا.

لنا: قول - ﷺ -: «لا قود إلا بالسيف»^(٤). وأما المماثلة، فيما قاله عدول عن المماثلة؛ لأنه ربما لا يموت، فَيُسْتَوْفَى زيادة^(٥). وأما الحديث فالمراد منه السياسة.

٢٠١٨- قال (الشافعي): إذا ضرب إنساناً بالسوط الصغير، ووالى في الضرب حتى مات، يجب عليه القصاص.

وعندنا: لا يجب^(٦).

له: أنه قتل عمد، فصار كالقتل بالسيف.

لنا: أنه قتل تمكن الخلل في عمدته؛ لأن احتمال حصول القتل بالضربة، والضربتين قائم، وهنا^(٧) لا يقصد بهما القتل، فلا يوجب القصاص، وقد عرف^(٨).

٢٠١٩- قال (الشافعي): العبد إذا قَطَعَ يد عبده عمداً، أو الرجل الحر إذا قطع يد

(١) قوله (ولا تحز رقبته ... إلى ... في مثل تلك المدة) سقط من ح. والإثبات أفضل لزيادة التفصيل.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٥٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٤٤، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٤.

(٣) رواه البيهقي في كتاب الجنائيات، باب عمد القتل بالحجر وغيره مما الأغلب أنه لا يعاشر في مثله. ج ٨ ص ٤٣. قال الزيلعي: «قال صاحب التنقيح: في هذا الإسناد من يجهل حاله ... نصب الراية، ج ٤ ص ٣٤٤».

(٤) سبق تخريجه في المسألة (١٩٧٦).

(٥) في ك، ش، ق، ط (الزيادة) بدل (زيادة) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٢٤، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦١٧، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤.

(٧) في ش، ك، أ، ح، ط (وهما) وفي ق (وهذا) بدل (هنا) والأولى أنسب للمعنى.

(٨) في ش، ط، ك زيادة (في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

امرأة حرة عمدًا، ففيه القصاص .
وعندنا: تجب الدية، دون القصاص^(١).
له : أن القصاص يجرى بين نفس الحر^(٢) والعبد والرجل^(٣) والمرأة، فكذا بين أطرافهما، لأنها تابعة للأنفس .
لنا: أن الأطراف يسلك فيها مسلك الأموال، فكانت المماثلة فيها شرطًا، ولا مماثلة ههنا، بدليل اختلاف الدية والقيمة، بخلاف الأنفس .
٢٠٢٠- قال (الشافعي): الحر لا يقتل بالعبد .
وعندنا: يقتل^(٤).
له: أن بينهما تفاوتًا في كمال الآدمية، وشرف الحرية؛ لأن العبد مال من وجه، والمماثلة شرط .
لنا : أن هذا قتل آدمي معصوم على جهة التعمد^(٥)؛ لأن دليل العصمة قائم، وهو التكليف، فيوجب القصاص بالنصوص . وقد عرف^(٦).
٢٠٢١- قال (الشافعي): المسلم لا يقتل بالذمي .
وعندنا: يقتل^(٧).
له: أن بينهما تفاوتًا في العصمة، لوجود الكفر المبيح الدم^(٨).
لنا: مامر في المسألة المتقدمة^(٩).

-
- (١) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٧٩١، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥ .
(٢) في ش (العبد) بدل (الحر) والأولى هي الصواب؛ لأن عند الشافعية، الحر لا يقتل بالعبد، كما سيأتي في المسألة التالية .
(٣) في ش، ط، ك، ق زيادة (ونفس الرجل) وهي توضح المعنى .
(٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٢٩، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٢٥، ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٦ .
(٥) في ط (العمد) بدل (التعمد) والمعنى واحد .
(٦) في ش، ط، ك، ق زيادة (تمامه في طريقة الخلاف) وهي توضح مكان ورود خلاف هذا الخلاف .
(٧) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٣١، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦٣٥، ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٦ .
(٨) في أ، ش، ط، ق، ك، ز (للدن) بدل (الدم) والأولى أنسب للسياق .
(٩) في ش (ما مر في طريقة الخلاف) بدل (في المسألة المتقدمة) والثانية أنسب للمقام، وفي

وعلى هذا طرف المسلم يقطع بطرف الذمي^(١).

٢٠٢٢- قال (الشافعي): إذا وجد الرجل قتيلاً في محلة قوم، إن كان بين القتل وبين أهل المحلة عداوة ظاهرة، أو هناك لوث الدم على رجل بقربه، أو بخبر رجل عدل، أو جماعة غير عدول عند القاضي أنهم قتلوه؛ يحلف المدعي، فإن حلف أنهم قتلوه خطأ؛ فله الدية عليهم، وإن حلف أنهم قتلوه^(٢) عمداً، فعليهم القصاص في قول، والدية في قول. وإن نكل المدعي عن اليمين، يحلف المدعي عليهم، فإن حلفوا تركوا^(٣)، وإن نكلوا فعليهم القصاص في قول، والدية في قول. فإن عدمت هذه المعاني الثلاثة، حلف^(٤) من أهل المحلة خمسون رجلاً بالله ما قتلناه، ولا [علمنا]^(٥) قاتله. ثم لا يغرمون^(٦) الدية.

وعندنا: الحكم فيه في جميع الأحوال، أن يحلف خمسون رجلاً منهم، على مامر. ويغرمون الدية^(٧).

فالاختلاف^(٨) في موضعين، أحدهما، أن المدعي لا يحلف عندنا.

ط، ك زيادة (وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف). وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف.

(١) قوله (وعلى هذا طرف المسلم يقطع بطرف الذمي) سقط من ش، أ، ق، ط، ك، ح، ز. والإثبات أفضل لإيضاح الحكم في مثل هذه الحالة.

(٢) قوله (يحلف المدعي ... إلى ... أنهم قتلوه) سقط من ط وقوله (فله الدية عليهم، وإن حلف أنهم قتلوه عمداً) سقط من ك. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ش، ق، ط، ك (برثوا) بدل (تركوا) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٤) في ط (الحكم فيه أن يحلف) بدل (حلف) والمعنى واحد.

(٥) في الأصل (علمناه) والمعنى لا يستقيم به.

(٦) في ش، ح، أ، ق، ط، ك، ز (يغرمون) بدل (لا يغرمون) والأولى هي الصواب؛ لأن مذهب الشافعية أنهم إذا حلفوا في دعو الدم التي ليس فيها لوث ولا عداوة ولا شهود؛ تجب الدية على أهل المحلة. (انظر المذهب وشرحه المجموع ج ١٩ ص ٣٤١).

(٧) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٠٨، والبنية ج ١٠ ص ٣٢٩ وما بعدها، والبائع ج ١٠ ص ٤٧٣٦، وما بعدها، فتح الوهاب ج ٢ ص ١٥٠، وما بعدها، مغني المحتاج ج ٤ ص ١١٧، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٣٨٢، ٣٨٣، والمهذب وشرحه المجموع ج ١٩ ص ٣٤١.

(٨) في ش، ز زيادة (ههنا) وهي توضح المعنى.

وعنده، يحلف. وقد مر في كتاب أدب القاضي^(١).

والثاني: في براءة أهل المحلة باليمين.

له: ما روى [أن]^(٢) عبد الله بن سعد بن سهل^(٣) وجد قتيلًا بخيبر، فخاصم أولياؤه: [عبدالرحمن]^(٤) أخوه، وحويصة^(٥)، ومحبيصة^(٦) أبناء عمه، فقال - ﷺ -: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم»، فقالوا: كيف نحلف على أمر لم نعاين، فقال - ﷺ -: «تحلف اليهود خمسين يمينًا بالله: ما قتلناه، ولا علمنا له قاتلًا»، فقالوا: إنا لا نرضى بأيمان قوم كفار، فكتب النبي - ﷺ - إلى يهود خيبر أنه وجد قتيل بين أظهركم، فإما أن تدوا، وإما أن تأذنوا بحرب من الله ورسوله. فكتبوا إليه: أن لا علم لنا بذلك، فوداه^(٧) رسول الله بمائة من الإبل^(٨).

لنا: ما روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن قتيلًا وجد بين قريتين، فأمر النبي - ﷺ - بأن يذرع، فوجد إلى إحدى^(٩) القريتين أقرب بشر^(١٠)، فجعل عليهم القسامة والديه^(١١). وهكذا قضى عمر في القتل

(١) في ش، ق، ط، ك، ز (الدعوى) بدل (أدب القاضي) والثانية هي الصواب (انظر المسألة رقم ١٦٧٩).

(٢) في الأصل (عن) وهذا لا يناسب السياق.

(٣) هو عبدالله بن سهل بن زيد الأنصاري الحارثي، خرج مع أصحابه يمتارون تمرًا - إلى خير فوجد في عين قد كسرت عنقه ثم طرح فيها. (الإصابة ج ٢ ص ٣٢٢).

(٤) في الأصل (عبدالرحيم) وهو وهم من الناسخ.

(٥) حويصة بن مسعود بن كعب بن عامر بن عدي بن مجدعة بن حارثة بن الحارث بن الخزرجي الأنصاري، شهد أحدًا والخندق وسائر المشاهد. (الإصابة ج ١ ص ٣٦٣).

(٦) هو محبيصة بن مسعود الأنصاري، أخو حويصة السابق ذكره، وهو أصغر من حويصة. (الإصابة ج ٣ ص ٣٨٨).

(٧) في ش (وفداه) بدل (فوداه) والثانية أنسب للمعنى. وتوافق رواية مسلم.

(٨) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب إكرام الكبير ج ٢ ص ٤١ ومسلم، كتاب القسامة، باب القسامة، حديث رقم ٢، ج ٣ ص ١٢٩٢، وأصحاب السنن الأربعة.

(٩) في ش، ح، ط (أحد) بدل (إحدى) والثانية أفضل لدالتها على المؤنث.

(١٠) في أ (مسير) بدل (بشير) والثانية أنسب للمعنى.

(١١) رواه البيهقي، كتاب القسامة، باب ما روي في القتل يوجد بين القريتين. ولا يصح هذا

الذي وجد بين وَدَاعَةً وَأَزْحَبَ، جعل على أهل ودَاعَةَ القسامة، والدية. فقالوا: لا أيماننا تدفع عن أموالنا، ولا أموالنا تدفع عن أيماننا؟! . فقال: «أما أيمانكم فلحق^(١) دمائكم، وأما أموالكم فلوجود القتل بين أظهركم»^(٢). وأما حديث خبير فقد روي أنه قال لأوليائه: «أتأتون البيعة على ما ادعيتكم؟» فقالوا: لو كانت لنا بيعة ما قتلوه. فقال - ﷺ -: «يحلف لكم اليهود خمسين يمينًا بالله ما قتلوه، وما علموا له قاتلاً»^(٣) فتعارضوا، ثم قوله: أتحلفون؟ على وجه الإنكار دون الاستخبار، كقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَ﴾^(٤) وكذا كقوله: «وتستحقون» عطف عليه^(٥).

٢٠٢٣- قال (الشافعي): إذا اصطدم الفارسان، أو الرجلان، فقتل كل واحد منهما صاحبه، فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه. وعندنا: عليهم كل دية صاحبه^(٦). له: أن كل واحد منهما صار مقتولاً بفعل نفسه، وفعل صاحبه؛ لأن الاصطدام منهما، فما حصل بفعله هدر، وفعل^(٧) صاحبه^(٨) معتبر.

الحديث، قال البيهقي: تفرد به أبو اسرائيل عن عطية العوفي، وكلاهما لا يحتج براويته. ج ٨ ص ١٢٦ .

- (١) في ش، ح، أ (فلحقن) بدل (فلحق) والأولى أنسب .
- (٢) رواه بهذا المعنى الطحاوي، كتاب الجنایات، باب القسامة كيف هي؟ ج ٣ ص ٢٠١، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الديات باب ماجاء في القسامة، حديث رقم ٧٨٦٢، ج ٩ ص ٣٨١، والبيهقي، كتاب القسامة، باب أصل القسامة، ج ٨ ص ١٢٥.
- (٣) رواه النسائي، كتاب القسامة، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل فيه، حديث رقم ٤٧١٩، ج ٨ ص ١١، ١٢ .
- (٤) سورة الشعراء: ١٦٥.
- (٥) في ش، ز، ق، ط زيادة (أيضاً) وهي تؤكد المعنى.
- (٦) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٩٠، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٠٧ والبنية ج ١٠ ص ٢٤٤، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٨٩، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٣٧٨. وقول زفر مثل قول الشافعي .
- (٧) في ق، ز، (ما حصل بفعل) بدل (وفعل) والأولى أوضح.
- (٨) قوله: (لأن الاصطدام ... إلى ... وفعل صاحبه) سقط من ش، أ، ح. والإنبات أفضل لزيادة الإيضاح.

لنا: أن صدمة كل واحد منهما علة تلف الآخر، وشرط تلف نفسه، أضيف^(١) كله إلى صاحب العلة؛ لأنه جان.

٢٠٢٤- قال (الشافعي): شهود القصاص، والولي المستوفي للقصاص إذا رجعوا، وقالوا: تعمدنا ذلك، يجب القصاص عليهم.

وعندنا: لا يجب^(٢).

له: أن الولي قاتل حقيقة، والشهود قاتلون معنى بالجائهم القاضي إلى القضاء، والولي للاستيفاء كالمكره، فيجب عليهم القصاص^(٣).

لنا: أن الولي قتل عن حجة ظاهرة، وهم مسببون للقتل، وأنه لا يماثل القتل بطريق المباشرة، والمماثلة مرعية في الباب.

٢٠٢٥- قال (الشافعي): الدية اثنا عشر ألف^(٤) درهم.

وعندنا: عشرة آلاف درهم^(٥).

له: ما روي عن^(٦) عمر أنه جعل الدية من الدراهم اثنا عشر ألفاً^(٧).

لنا: ما روي عن^(٨) النبي - ﷺ - أوجب في قطع اليد على القاطع خمسة

-
- (١) في ح، ق، ز، ط، ك (فأضيف) بدل (أضيف) والأولى أنسب للسياق.
- (٢) انظر المسألة (١١٩٧). والمبسوط ج ٢٦ ص ١٧٩، ١٨١ ومغني المحتاج ج ٤ ص ٨.
- (٣) (القصاص) سقطت من ح، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٤) في الأصل (آلاف) وهو خطأ في النحو.
- (٥) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٦٦٣، والبنية ج ١٠ ص ١٢٩ وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٧، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٥٦.
- (٦) (عن) سقطت من ش. والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.
- (٧) روى هذا مرفوعاً عن النبي ﷺ -: رواه أبوداود عن ابن عباس مرفوعاً، كتاب الديات، باب الدية كم هي؟ حديث رقم ٤٥٤٦، ج ٤ ص ١٨٥. ورواه الترمذي، كتاب الديات باب ماجاء في الدية كم هي من الدراهم، حديث رقم ١٣٨٨، ج ٤ ص ١٢ والنسائي، كتاب القسامة، باب ذكر الدية من الورق حديث رقم ٤٨٠٣، ٤٨٠٤، ج ٨ ص ٤٤. وابن ماجه، كتاب الديات، باب دية الخطأ، حديث رقم ٢٦٢٩، ج ٢ ص ٨٧٨. ورواه البيهقي مرفوعاً على عمر، وعلي، وابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة - رضي الله عنهم - كتاب الديات، باب تقدير البدل باثنى عشر ألف درهم، أو بألف دينار، ج ٨ ص ٧٨، وما بعدها.
- (٨) في ش (من أن) وفي ز (أن) بدل (عن) والمعنى واحد.

آلاف درهم^(١). وهو نصف الدية. وعن عمر - رضي الله عنه - أنه جعل حين دون الدواوين: على أهل الإبل مائة، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الذهب ألف دينار^(٢). وعن علي - رضي الله عنه - كذلك^(٣). وما رواه كان في الابتداء حين كانت [القيم]^(٤) كذلك.

٢٠٢٦- [قال]^(٥) (الشافعي): دية اليهودي و النصراني ثلث دية المسلم، وهي أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وكذا قال في المستأمن. وعندنا: مثل دية المسلم^(٦).

له: ما روى^(٧) البراء بن عازب أن النبي - ﷺ - جعل دية النصراني أربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم^(٨).

(١) قال الزيلعي: «وأخرج الطبراني في معجمه عن دهشم بن قران عن نمران بن جارية بن ظفر الحنفي، عن أبيه أن رجلاً قطع يد رجل من نصف ساعده، فخاصمه إلى رسول الله - ﷺ - فقضى له بخمسة آلاف درهم، فقال له: خذها بارك الله لك فيها. قال عبدالحق في (أحكامه): دهشم بن قران متروك الحديث - انتهى - ووافقه ابن القطان عليه». نصب الراية، ج ٤ ص ٣٧٢، قلت: أخرجه ابن ماجة بنفس الإسناد في كتاب الديات، باب مالا قود فيه، حديث رقم ٢٦٣٦، ج ٢ ص ٨٨٠، والبيهقي أيضاً بنفس الإسناد، كتاب الجنائيات، باب مالا قصاص فيه، ج ٨ ص ٦٥، وليس فيها أنه قضى له بخمسة آلاف درهم، وإنما قضى له بالدية.

(٢) رواه البيهقي، كتاب الديات، باب تقدير البدل باثني عشر ألف درهم، أو بألف دينار ج ٨ ص ٨٠، وابن أبي شيبه، كتاب الديات، حديث رقم ٦٧٧٨، ج ٩ ص ١٢٧، ورواه أبو يوسف في الآثار، حديث رقم ٩٨٠، ص ٢٢١.

(٣) المروي عن علي أنه قضى بالدية اثني عشر ألفاً، سنن البيهقي ج ٨ ص ٧٩.

(٤) في الأصل (الغنم) والمعنى لا يستقيم بهذا.

(٥) سقط من الأصل، أ. والإثبات هو الصواب لمعرفة بدء المسألة الجديدة.

(٦) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٦٦٤، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٨، والبنية ج ١٠ ص ١٣٤، وما بعدها. فتح الوهاب ج ٢ ص ١٣٨، ومغنى المحتاج ج ٤ ص ٥٧.

(٧) في ق زيادة (عن) ولا أثر لها.

(٨) روي هذا الحديث مرفوعاً، وموقوفاً. فرواه البيهقي مرفوعاً عن عقبة بن عامر، وعمرو بن شعيب. وعن عمرو بن شعيب مرفوعاً رواه أيضاً عبدالرزاق في مصنفه، في كتاب العقول والدارقطني في سننه، كتاب الحدود والديات حديث رقم ١٤٨ ج ٣ ص ١٢٩، وقال الزيلعي: وهو معضل. (نصب الراية ج ٤ ص ٣٦٥). وروي موقوفاً على عمر بن

لنا: قوله - ﷺ -: «كل ذي عهد في عهده ألف دينار»^(١) والمشهور الموافق للأصول ما رويناه، فكان أولى.

٢٠٢٧- قال (الشافعي): غُرَّة^(٢) الجنين للأم.
وعندنا: ميراث لورثته^(٣).

له: أنه كطرف من أطرافها.

لنا: أنه بدل نفسه، وهي نفس على حدة، فكان لورثته كالدية.

٢٠٢٨- قال (الشافعي): وفيه الكفارة.

وعندنا: لا كفارة فيه.

له: أنه قَتْلٌ^(٤).

لنا: أنه تسبب إلى القتل، ولا كفارة فيه.

الخطاب، رواه البيهقي، كتاب الديات باب دية أهل الذمة، ج ٨ ص ١٠٠. وعن عثمان وعن علي وابن مسعود أيضًا في الكتاب والباب السابقين. ورواه ابن أبي شيبة موقوفًا على عمر بن الخطاب، وعثمان، وحديث رقم ٧٥٠٤، ٧٥٠٥. من كتاب الديات، باب من قال الذمي على النصف، أو أقل، ج ٩ ص ٢٨٨، ٢٨٩، والدارقطني موقوفًا على عمر، كتاب الحدود والديات، حديث رقم ١٥٣، ١٥٤، ج ٣ ص ١٣٠، ١٣١.

(١) رواه أبو داود في المراسيل، كتاب الديات، باب دية الذمي، عن سعيد بن المسيب عن النبي - ﷺ -، حديث رقم ٢٢٩، ١٥٣.

(٢) الغُرَّة بضم الغين، وتشديد الراء خيار المال كالفرس والبعير النجيب، والعبد، والأمة الفارغة، وسمي بدل الجنين غرة؛ لأن الواجب عبد، والعبد يسمى غرة، وقيل: لأنه أول مقدار ظهر في باب الدية، وغرة الشيء أوله - كما سُمِّي أول الشهر غرة، وسُمِّي وجه الإنسان غرة؛ لأنه أول شيء يظهر منه الوجه. (البنية ج ١٠ ص ١٩٠). وقال في طلبه الطلبة: «والغرة التي تجب في الجنين هي عبد، أو أمة، أو فرس، قيمته خمسمائة» ص ٣٣٧.

(٣) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٢٦، والبنية ج ١٠ ص ١٩٧، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤٠. والصحيح أن عند الشافعية: الغرة لورثة الجنين. (انظر فتح الوهاب ج ٢ ص ١٤٩، ومغنى المحتاج ج ٤ ص ١٠٥).

(٤) قوله (له: أنه قتل) سقط من ش. والإثبات أفضل لمعرفة حجة الشافعي. انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٨٨، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤١، والبنية ج ١٠ ص ٢٠٠، ومغنى المحتاج ج ٤ ص ١٠٧، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٣٨١، وفتح الوهاب ج ٢ ص ١٤٩.

٢٠٢٩- قال (الشافعي): في جنين الأمة عشر قيمة الأم كيفما كان .
وعندنا : في الذكر نصف عشر قيمته ، وفي الأنثى عشر قيمتها^(١) .
له : انه كطرف من أطرافها .
لنا : اعتباره بجنين الحرة أنه تجب خمسمائة ، وهو نصف عشر دية الذكر ،
وعشر دية الأنثى .
٢٠٣٠- قال (الشافعي): ويجب الأرش في الخطأ على العاقلة ، وإن كان أقل من
خمسمائة .
وعندنا : لا يجب عليهم^(٢) .
له : أنه بعض ما تعقله العاقلة ، فكان عليهم ، كأرش الموضحة وما فوقها .
لنا : حديث ابن عباس - رضي الله عنه - موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي -
ﷺ - : « لا تعقل العاقلة عمداً ، ولا عبداً ، ولا عفواً ، ولا اعتراكاً ولا صلحاً ،
ولا أرش ما دون^(٣) الموضحة^(٤) » ، ولأن الوجوب على العاقلة للتخفيف على
الجاني ، وإذا قل^(٥) لا حاجة إلى التخفيف .

-
- (١) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٨٨ ، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٢٦ ص ٤٨٢٩ ، والبنية ج ١٠ ص ١٩٧ ، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤٠ ، ومغني المحتاج ج ٤ ص ١٠٥ ، وفتح الوهاب ج ٢ ص ١٤٨ ، وحاشية الشراوي ج ٢ ص ٣٨١ .
(٢) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨١٩ ، والبنية ج ١٠ ص ٣٩٢ ، وما بعدها ، ومغني المحتاج ج ٤ ص ٩٥ .
(٣) في ش (ولا مادون أرش) بدل (ولا أرش ما دون) والمعنى واحد .
(٤) لم أجده مرفوعاً ، وقال الزيلعي : « والمرفوع غريب » وقال العيني : « وأما المرفوع فغريب » .
(نصب الراية ج ٤ ص ٣٩٩ ، البنية ج ١٠ ص ٣٩٥) . وأما الموقوف فرواه البيهقي بلفظ : « لا تعقل العاقلة عمداً ، ولا صلحاً ، ولا اعتراكاً ، ولا ما جنى المملوك » كتاب الديات ، باب من قال : لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ، ولا صلحاً ، ولا اعتراكاً . ج ٨ ص ١٠٤ . ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن إبراهيم النخعي ، كتاب الديات باب العمد والصلح والاعتراف ، حديث رقم (٧٤٨٠) ، وعن عامر الشعبي حديث رقم ٧٤٧٩ ، ٧٤٨٣ ، ج ٩ ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ورواه أبو يوسف في الآثار عن عامر الشعبي ، وعن إبراهيم النخعي حديث رقم ٩٧٦ ، ٩٧٧ .
(٥) في ط زيادة (الواجب) وهي توضح المعنى .

٢٠٣١- قال (الشافعي): الجمل إذا صال^(١) على إنسان فقتله المصُول عليه، لا يجب عليه الضمان.
وعندنا : يجب^(٢).

له: أنه قتله دفعًا للهلاك عن نفسه، وصار كالحر الصائل، أو العبد الصائل.
لنا: أنه أتلَف مالاَ متقومًا، معصومًا، حقًا لمالكه^(٣)؛ فيجب الضمان عليه،
كما قبل الصَّيَال، وأما دفع الهلاك يحصل [بالإتلاف]^(٤) بشرط الضمان، وقد
عرف تمامه^(٥).

-
- (١) الصائل هو الذي يسطو على الناس، ويتناول عليهم، ويقال صال عليه، أي وثب عليه .
(مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩٤، ولسان العرب ج ١١ ص ٣٨٧). وقال ابن فارس: الصاد
والواو واللام أصل صحيح يدل على قهر وعلو. (معجم مقاييس اللغة ج ٣ ص ٣٢٢) .
(٢) انظر تبين الحقائق ج ٦ ص ١١٠، والبناء ج ١٠ ص ٥٤ وما بعدها، ومغني المحتاج ج
٤ ص ١٩٤، وما بعدها، وفتح الوهاب ج ٢ ص ١٦٧.
(٣) في ش (للمالك) بدل (لمالكه) والمعنى واحد.
(٤) في الأصل، أ (بإتلاف) والمعنى لا يستقيم بهذا.
(٥) في ش، ط، ز، ق زيادة (في طريق الخلاف)، وهي توضح مكان ورود هذا الخلاف .

باب جوابات مالک

- ٢٠٣٢۔ قال (مالک): القتل نوعان: عمد، وخطأ، فأما شبه العمد فليس^(١) بنوع ثالث في حق الحكم.
- وعندنا: هو^(٢) ثلاثة أنواع^(٣).
- له: أنه لا واسطة بين العمد والخطأ.
- لنا: أنه قسم ضروري أجمع عليه الصحابة، وعمل به الأمة، وتفرعت عنه أحكام مختلفة، وقد^(٤) عرف في موضعه.
- ٢٠٣٣۔ قال (مالک): دية المسلم عنده اثنا عشر - وقد مر في باب الشافعي^(٥) - ودية الذمي نصفها.
- وعندنا: مثلها^(٦).
- له: ما روى أبو سعيد^(٧) في جامعہ، عن النبي - ﷺ -: أنه قال: «عقل

-
- (١) في ش (فليست) بدل (فليس) والثانية أنسب لدلالاتها على القتل وهو لفظ مذكر، وفي ط، أ، ح، (ليس) بدل (فليس) والمعنى واحد.
- (٢) (هو) سقطت من ش. والمعنى لا يتغير بسقوطها.
- (٣) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٥٩، ٦٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٦١٦، وما بعدها. والبنية ج ١٠ ص ٤، وما بعدها وتبين الحقائق ج ٦ ص ٩٧، وما بعدها، والقتل الخطأ ينقسم إلى ثلاثة أقسام عند الحنفية وهو: الخطأ، وما أجري مجرى الخطأ، والقتل بالتسبب. وعلى هذا تكون أنواعه عند الحنفية خمسة أنواع. وانظر الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٩٦، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٣، والقوانين الفقهية ص ٢٢٦، والمدونه ج ٦ ص ٣٠٦.
- (٤) في ك (وتمامه) بدل (وقد) والمعنى واحد.
- (٥) في ق، أ، ط، ك زيادة (قال) ولا أثر لها. انظر المسألة ٢٠٢٥.
- (٦) انظر المبسوط ج ٦ ص ٨٤، والمسألتين ٢٠٢٥، ٢٠٢٦ والمدونة ج ٦ ص ٣٩٥. والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١١٠٨، ١١١٠، والقوانين الفقهية ص ٢٢٨، وبداية المجتهد، ج ٢ ص ٣٧٦، والشرح الصغير وبلغه السالك ج ٢ ص ٣٦٨.
- (٧) في ط، ك، ز زيادة (الخدري) ولم أجد لأبي سعيد الخدري رواية بهذا المعنى.

الكافر نصف عقل المسلم»^(١).

لنا: مامر في باب الشافعي^(٢).

٢٠٣٤- قال (مالك): الأب إذا قتل ابنه ضربًا بالسيف، فلا قصاص عليه، ولو قتل ذبحًا عليه^(٣) القصاص.

وعندنا: لا قصاص عليه بحال^(٤).

له: أنه قتل لا شبهة فيه، فدخل تحت قوله - ﷺ -: «العمد قود»^(٥) إلا إنه إذا قتل ضربًا يحتمل أنه ضربه للتأديب، فأورث الشبهة.

لنا: قوله - ﷺ -: «لا يقاد الوالد بولده»^(٦)، ولأنه سبب لوجوده، فلا يجوز أن يصير سببًا لفنائه.

(١) رواه أبوداود عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، أن النبي - ﷺ - قال: «دية المعاهد نصف دية الحر». كتاب الديات، باب في دية الذمي حديث رقم ٤٥٨٣، ج ٤ ص ١٩٤، والترمذي بلفظ: «دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن». عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده - وجده هو عبدالله ابن عمرو - قال الترمذي: «حديث عبدالله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن». كتاب الديات، باب ما جاء في دية الكفار، حديث رقم ١٤١٣، ج ٤ ص ٢٥. ورواه النسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أيضًا بلفظ: «عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين» و بلفظ: «عقل الكافر نصف عقل المؤمن». كتاب القسامة، باب كم دية الكافر، حديث رقم ٤٨٠٦، ٤٨٠٧، ورواه ابن ماجه أيضًا في كتاب الديات، باب دية الكفار، حديث رقم ٢٦٤٤، ج ٢ ص ٨٨٢.

(٢) انظر المسألتين ٢٠٢٥، ٢٠٢٦.

(٣) في ط (فعليه) وفي ز (يجب عليه) بدل (عليه) وتؤدي إلى معنى واحد.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ٩٠، والبنية ج ١٠ ص ٢٨، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٠٥، وتكملة فتح القدير ج ٩ ص ١٦٦، والمدونة ج ٦ ص ٣٠٦، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٦، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٩٧، والشرح الصغير وبلغة السالك ج ٢ ص ٣٦٧.

(٥) رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس مرفوعًا، كتاب الديات باب من قال العمدة قود، حديث رقم ٧٨١٦، ج ٩ ص ٣٦٥، والدارقطني، كتاب الحدود والديات، حديث رقم ٤٥، ح ٣ ص ٩٤، عن ابن عباس أيضًا، ورواه الطبراني عن عمرو بن حزم مرفوعًا، مجمع الزوائد، كتاب الحدود والديات، باب قتل الخطأ والعمد، ج ٦ ص: ٢٨٦، وقال الهيثمي: وفيه عمران بن أبي الفضل، وهو ضعيف.

(٦) رواه الترمذي عن عمر بن الخطاب، وعن سراقه بن مالك، وابن عباس. كتاب الديات،

٢٠٣٥- قال (مالك): لا يرث أحد الزوجين من دية الآخر .

وعندنا: يرث^(١) .

له: أنها بدل النفس، ولا حق لأحدهما في نفس الآخر بعد زوال الزوجية .
بخلاف التركة؛ لأنه مال^(٢) .

لنا: ماروي عن النبي - ﷺ - أنه وَرَثَ امرأة من دية زوجها^(٣) . ولأن
الدية من تركته، ولهذا يقضى به^(٤) ديونه، وتنفذ وصاياه، ويرثها أقاربه،

باب ماجاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا؟ حديث سراقه برقم ١٣٩٩، وقال عنه
الترمذي: ليس إسناده بصحيح، وحديث عمر برقم ١٤٠٠، وسكت عنه الترمذي،
وحديث ابن عباس برقم ١٤٠١، وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً
إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وإسماعيل بن مسلم المكي قد تكلم فيه بعض أهل
العلم، ج ٤ ص ١٨، ١٩. ورواه ابن ماجة عن ابن عباس مرفوعاً، حديث رقم ٢٦١٦،
وعن عمر بن الخطاب مرفوعاً، حديث رقم ١٦٦٢، كتاب الديات باب لا يقتل الوالد
بولده. ج ٢ ص ٨٨٨. ورواه البيهقي عن عمر بن الخطاب. وعن ابن عباس مرفوعين
كتاب الجنائيات، باب الرجل يقتل ابنه، ج ٨ ص ٣٨، ٣٩، والدارقطني عن عمر بن
الخطاب، حديث رقم ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، وعن ابن عباس، حديث رقم ١٨٠، ١٨٤،
وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث رقم ١٨٢. وعن سراقه بن مالك حديث
رقم ١٨٣، كتاب الحدود والديات، ج ٣ ص ١٤١، ١٤٣.

(١) انظر البناية ج ١٠ ص ٧٤، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١١٤ تكملة فتح القدير ج ٩ ص
١٧٥، ١٧٦. والصحيح عند المالكية أن دية العمد والخطأ إذا قبلت موروثه على فرائض
الله لجميع من يرث الميت من الرجال والنساء. (الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١١١٠،
والقوانين الفقهية ص ٢٢٨).

(٢) في ز، ش، ق، ك (ماله) بدل (مال) والمعنى واحد.

(٣) رواه أبوداود عن الضحاك بن سفيان أنه قال: كتب إلي رسول الله - ﷺ - أن أورث امرأة
أشيم الضبابي من دية زوجها. كتاب الفرائض، باب في المرأة ترث من دية زوجها، حديث
رقم ٢٩٢٧، ج ٣ ص ١٢٩، ورواه الترمذي بلفظ أبي داود كتاب الديات، باب ما جاء
في المرأة هل ترث من دية زوجها؟ حديث رقم ١٤١٥، وقال الترمذي: هذا حديث حسن
صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم. ج ٤ ص ٢٧. وابن ماجة، كتاب الديات، باب
الميراث من الدية، حديث رقم ٢٦٤٢، ويلفظ أبي داود والترمذي، ج ٢ ص ٨٨٣،
والدارقطني عن المغيرة بن شعبه، حديث رقم ٢٨، وعن الضحاك ابن سفيان، رقم ٣٢،
كتاب الفرائض، ج ٤ ص ٦٧، ٧٧.

(٤) في ق، ط (بها) بدل (به) والأولى أنسب لدلائلها على الدية وهي لفظ مؤنث .

فكذا الزوج.

٢٠٣٦- قال (مالك): إذا وجد قتيل في محله، وادعى وارثه على واحد من أهل المحلة أنه قتله عمدًا، أو قد^(١) وجد به لوث دم، فللوارث أن يحلف خمسين يمينًا، ويقتله قصاصًا.
وعندنا: ليس له ذلك^(٢).
وحجته، وجوابنا مامر^(٣).

(١) في ش، ك، ز، ح، ق، ط (وقد) بدل (أوقد) والأولى أنسب للسياق.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٠٨، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٣٥ والبنية ج ١٠ ص ٣٢٩، ٣٣٠، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٦٩، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٩٢، وبلغه السالك والشرح الصغير ج ٢ ص ٣٧٩، وما بعدها. والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١١١٨، والقوانين الفقهية ص ٢٢٨.

(٣) في ك، ط زيادة (في باب الشافعي) وهي زيادة مطلوبة لأنها توضح الباب الذي وردت فيه المسألة. (انظر المسألة ٢٠٢٢).

كتاب الجنائيات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

٢٠٣٧- قال (أبوحنيفة): إذا أعتق عبدًا في مرض موته، ثم إن هذا العبد قتل مولاه^(١)، فعليه أن يسعى في قيمتين.

وقال أبو يوسف ومحمد: يسعى في قيمة واحدة^(٢).

بناء على أصل: وهو أن المستسعى حُرُّ عندهما، فتجب عليه قيمة واحدة ردًّا^(٣) للوصية بعته، وتجب الدية على عاقلته، بالقتل. وعنده: كالمكاتب، فتجب^(٤) قيمة واحدة نقضًا^(٥) للوصية، وقيمة أخرى بالقتل؛ لأن - المكاتب إذا قتل مولاه فعليه الأقل من قيمته، ومن الدية.

٢٠٣٨- قال (أبوحنيفة): إذا مات وترك مُدْبِرًا لا مال له غيره، فقتل هذا المدبر إنسانًا خطأ؛ فعليه أن يسعى في قيمته لولي القتل.

وعندهما: فيه الدية على عاقلته^(٦). بناء على هذا^(٧) أنه كالمكاتب^(٨) عنده، وعندهما: حر.

٢٠٣٩- قال (أبوحنيفة): رجل اشترى دارًا، فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيلاً،

(١) في ز (زيادة خطأ) وهي زيادة مطلوبة؛ لأن المسألة هنا تدور حول قتل السيد خطأ، وأما العمد فإن الحكم يختلف، حيث يجب القود.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٩١.

(٣) في ط (نقضًا) بدل (ردًّا) والمعنى واحد.

(٤) في ط زيادة (عليه) وهي توضيح المعنى.

(٥) في ز، ق (دفعًا) بدل (نقضًا) والمعنى واحد.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ٩٣.

(٧) (هذا) سقطت من، ش، ط. وسقوطها أفضل لاستقامة المعنى.

(٨) في ك (على أن هذا كالمكاتب) بدل (على هذا أنه كالمكاتب) والأولى أنسب للمعنى.

فهو على^(١) البائع، وإن كان فيه خيار لأحدهما، فهو على عاقلة الذي في يديه^(٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري، وإن [كان]^(٣) فيه خيار، فهو على عاقلة التي^(٤) تصير^(٥) له.

فهما اعتبرا الملك، لأن الحفظ يملك به. وهو اعتبر اليد؛ لأن إمكان الحفظ يثبت له^(٦).

٢٠٤٠- قال (أبو حنيفة): دار بين ثلاثة نفر، حفر أحدهما فيها بئراً، أو بنى حائطاً، فعطب به إنسان؛ فعليه ثلثا^(٧) الدية إذا كان بغير إذن صاحبيه، وإذا كان حائط مائل بين خمسة نفر، أشهد على أحدهم، فسقط على إنسان فقتله، فعلى عاقلة الذي استشهد^(٨) عليه خمس الدية.

وقال أبو يوسف ومحمد: فيه نصف الدية في المسألتين جميعاً^(٩).

لهما: أن الجملة^(١٠) نوعان، هدر، ومعتبر، فانقسم نصفين.

(١) في ط زيادة (عاقلة) وهي زيادة صحيحة فيها زيادة تفصيل للحكم، (انظر الجامع الصغير ص ٤١٢).

(٢) في ش، ق، ط، ح (يده) بدل (يديه) والمعنى واحد. انظر الجامع الصغير ص ٤١٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٥٢، والبنية ج ١٠ ص ٣٥٢، ٣٥٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٧٣.

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات يؤدي لاستقامة المعنى.

(٤) في ش، ق، ك، ز، ح، ق (الذي) بدل (التي) والأولى أفضل لمناسبة الضمير المذكور الذي يعود على الرجل الذي اشترى داراً.

(٥) في ز زيادة (الدار) وهي توضح المعنى.

(٦) في ك، ز، ح، أ، ق، ط (به) بدل (له) والأولى أنسب للمعنى.

(٧) في البنية والنافع الكبير ذكر (ثلث) بدل (ثلثا) وهو خطأ إذا الصحيح أنه يضمن ثلثا الدية، لأن صفة التعدي تحققت في الثلثين - فهو لم يتعد في ثلث، لأنه ملكه - فيجب عليه ضمان الثلثين. (انظر العناية على هامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٢٥٧).

(٨) في ق، ط، ك، ز، ح، أ (أشهد) بدل (استشهد) والمعنى واحد.

(٩) انظر البنية ج ١٠ ص ٢٣٥، والعناية بهامش فتح القدير ج ٩ ص ٢٥٦، ٢٥٧، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤٨، والجامع الصغير، وشرحه النافع الكبير ص ٤٢٢.

(١٠) في ق، ش، ط (الجنانية) وفي ك، ز (الجنانية في الجملة) بدل (الجملة) والثانية أفضل

له: أنه العلة في الحائط في النقل، وهي علة واحدة للحكم، فيضاف إليها، ثم يقسم الحكم على أربابها على قدر الملك، وكذا البئر على هذا.

٢٠٤١- قال (أبوحنيفة): ولو رمى سهمًا إلى مسلم، فارتد المرمي إليه^(١)، ثم أصابه السهم، فقتله؛ فعلى الرامي الدية.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه^(٢).

لهما: أن الفعل يصير قتلاً عند^(٣) الإصابة، وهو غير متقوم^(٤) في هذه الحالة.

له: أنه يصير قاتلاً بفعله، وفعله وجد وهو معصوم، إلا أنه لم يجب القصاص للشبهة.

٢٠٤٢- قال (أبوحنيفة): إذا رمى إلى^(٥) عبد بسهم^(٦)، فأعتق المولى العبد، ثم وقع به السهم^(٧)، فمات فعلى الرامي قيمة العبد للمولى^(٨).

وقال أبو يوسف ومحمد: عليه فضل ما بين قيمته مرميًا، وغير مرمي لو كان عبدًا^(٩).

لهما: أن العتق يبطل السراية، وهو بنفس الرمي صار جانيًا عليه، فبطلت جنايته^(١٠).

لوضح المعنى بها.

- (١) (إليه) سقطت من ش، ز، وإثباتها أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٢) انظر البناء ج ١٠ ص ١١٧، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٢٤ وتكملة فتح القدير، والعناية ج ٩ ص ٢٠١، ٢٠٢.
- (٣) في ش (بعد) بدل (عند) والثانية أنسب للمعنى.
- (٤) في ق، ط، ز (معصوم) بدل (متقوم) وتؤديان إلى المعنى المراد، وفي ق (وهو ليس بذئ قيمة) بدل (وهو غير متقوم) والمعنى واحد.
- (٥) (إلى) سقطت من ش. ولا يتغير المعنى بسقوطها.
- (٦) في ق، ط، ز (سهمًا) بدل (بسهم) والمعنى واحد.
- (٧) في ق، ز (السهم عليه) بدل (به السهم) وتؤديان إلى المعنى المراد.
- (٨) في ش (للمولى قيمة العبد) بدل (قيمة العبد للمولى) والمعنى واحد.
- (٩) انظر البناء ج ١٠ ص ١١٩، وتكملة فتح القدير، والعناية ج ٩ ص ٢٠٢، وتبيين الحقائق، وحاشية الشلبي ج ٦ ص ١٢٥، وذكر في البناء، وتكملة فتح القدير، وحاشية الشلبي، قون أبي يوسف في رواية البزدوي مع أبي حنيفة، وفي رواية أبي الليث مع محمد.
- (١٠) في ط، ز، ك زيادة (ولم تجب قيمته) وهي توضح المعنى.

له: أنه قاتل^(١) من وقت الرمي؛ لأن فعله الرمي وهو عبد حيث^(٢).
 ٢٠٤٣- قال (أبوحنيفة): الأب، أو الوصي إذا أدب الابن الصغير بالضرب، فمات؛ ضمن.
 وقال أبو يوسف ومحمد: لا يضمن^(٣).
 وأجمعوا أن المعلم إذا ضرب الصبي، أو العبد المتعلم^(٤) بغير إذن الأب، أو المولى يضمن إذا هلك^(٥). ولو ضرب بإذنها لا يضمن. وأجمعوا أن الزوج إذا ضرب زوجته^(٦) للتأديب، فماتت، ضمن^(٧).
 لهما: أن لهما تأديب الصغير^(٨)، ولا حصول لذلك عادة إلا بالضرب.
 له: إن التأديب يحصل بالزجر والتهديد، والتعريك، فلا يكون الضرب مأذوناً فيه. ثم المعلم إذا ضربه بإذن الأب لا يضمن، وإن كان^(٩) الأب يضمن إذا ضربه بنفسه.
 ووجه ذلك: أن نفع ضرب الأب يعود إليه؛ لأن نفع تأديبه يعود إليه، فأما المعلم فتنفعه لا يعود إلى المعلم^(١٠) بل يعود^(١١) إلى الأب، والضرب كان بأمره.

-
- (١) في ق، ط، ك، ز (أنه يصير قاتلاً) بدل (أنه قاتل) وتؤديان إلى المعنى المراد.
 (٢) في ط هذه المسألة سبقت المسألة (١٠٤١) وهذا لا يغير شيئاً.
 (٣) انظر المبسوط ج ١٦ ص ١٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧٧٩.
 (٤) في ز، ش، ق، أ، ك، ط (للتعليم) بدل (المتعلم) والمعنى واحد.
 (٥) في ح (إذا هلك يضمن) بدل (يضمن إذا هلك) والمعنى واحد.
 (٦) في ح (امراته) بدل (زوجته) والمعنى واحد.
 (٧) في ز، ش، ق، ط (يضمن) بدل (ضمن) وتؤديان إلى معنى واحد.
 (٨) في ح، زيادة (والعبد) ولا معنى لهذه الزيادة، لأن مدار الكلام حول الصبي.
 (٩) في ز (وإن ضربه بغير إذن الأب) وفي ق (وإن كان بغير إذن الأب) بدل (وإن كان الأب) والأخيرة أنسب للمعنى، إذا المراد إن المعلم لا يضمن إذا كان الضرب بإذن الأب بينما الأب يضمن إذا ضربه بنفسه.
 (١٠) في ق (إليه) بدل (إلى المعلم) والأولى أنسب للسياق.
 (١١) (يعود) سقطت من ز، ق. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

كتاب الخنثى

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

٢٠٤٤- قال (أبوحنيفة): في الخنثى يحكم بمباله^(١)، لقوله - ﷺ -: «الخنثى يورث من حيث يبول»^(٢)، فإن بال منهما وسبق أحدهما، فالحكم له؛ لأنه حين وجد لا معارض له، فإن كانا^(٣) معًا، فعند أبي حنيفة: يتوقف فيه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(٤).
وقال أبو يوسف ومحمد: الحكم لأكثرهما^(٥).
لهما: أنه دلالة^(٦) القوة.
له: أن ذلك قد يكون لصحة^(٧) المخرج وغيره، فبقي الاشتباه.

-
- (١) في ط، ز، ح، أ، ق، ك (يُحْكَمُ بماله) بدل (يُحْكَمُ بمباله) والمعنى واحد.
(٢) رواه البيهقي عن ابن عباس أن رسول الله - ﷺ - سئل عن مولود ولد - له قبل وذكر من أين يورث؟ فقال النبي - ﷺ - «يورث من حيث يبول» وفيه محمد بن السائب الكلبي. قال البيهقي: لا يحتج به. كتاب الفرائض، باب ميراث الخنثى، ج ٦ ص ٢٦١ كما رواه البيهقي أيضًا موقوفًا على علي رضي الله عنه.
(٣) في ق، ز (خرجا) بدل (كانا) والمعنى واحد.
(٤) سورة الإسراء: ٣٦.
(٥) انظر المبسوط ج ٣٠ ص ١٠٤، والبنية ج ١٠ ص ٥٨٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢١٥، والكفاية بهامش فتح القدير ج ٩ ص ٤٣٨، ٤٣٩.
(٦) في ز زيادة (زيادة) وفي ق، ك زيادة (على زيادة) ولا تؤثر في تغير المعنى.
(٧) في ش، ط، ح، ق، ك (لسعة) بدل (لصحة) والأولى أنسب للمعنى.

كتاب الوصايا

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

٢٠٤٥- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لأقربائه، يشترط فيه خمس شرائط، وهي: كونه ذو رحم مُحَرَّم، واثنين فصاعداً، وذاك مما سوى الوالد والولد ممن لا يرث، والأقرب فالأقرب.

وقال أبو يوسف ومحمد: كل من يجمعه وإياه أقصى أب في الإسلام دخل تحته. والمحرم وغير المحرم فيه سواء، واتفقوا على اشتراط القرابة؛ لأن الاسم له^(١)، وأن لا يكون وارثاً، لقوله - ﷺ -: «لا وصية لوارث»^(٢). وأنه يعتبر الاثنين فصاعداً؛ لأنه اسم الجمع، والمثنى كالجمع في باب الوصية؛ لأنها أخت الميراث، وفي الميراث كذلك، ولا يدخل الولد، والوالد^(٣)؛ لأنه لا يسمى قريباً عرفاً. واختلفوا في شرطين، أحدهما، المحرمية بالرحم شرط عند أبي حنيفة، وعندهما: الرحم يكفي. والثاني: أنه يشترط في الأقرب^(٤) وهما

(١) في ط (لها) بدل (له) والثانية أنسب أنسب لدلالاتها على الموصي.

(٢) رواه أبو داود من حديث أبي أمامة، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، حديث رقم ٢٨٧٠، ج ٣ ص ١١٤. ورواه الترمذي من حديث أبي أمامة الباهلي رقم ٢١٢٠، ومن حديث عمرو بن خارجة رقم ٢١٢١، كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث. ج ٤ ص ٤٣٣، ٤٣٤، وقال الترمذي: وفي الباب عن عمرو بن خارجة، وأنس، وهو حديث حسن صحيح. والنسائي عن عمرو بن خارجة، كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث، حديث رقم ٣٦٤١، ٣٦٤٣. ورواه ابن ماجه من حديث عمرو بن خارجة، رقم ٢٧١٢، وأبي أمامة الباهلي رقم ٢٧١٣، وأنس بن مالك رقم ٢٧١٤ كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، ج ٢ ص ٩٠٥.

(٣) في ش، ك، ق، ط (الوالد والولد) بدل (الولد والوالد) والمعنى واحد.

(٤) في ش، ك، ط، ز، ح، ق، (يشترط الأقرب فالأقرب) بدل (يشترط في الأقرب) والعبارة الأولى أنسب.

يُسَوِّيان^(١) الأقرب والأبعد^(٢).

لهما: أن الاسم مقابل^(٣) للكل، قال الله تعالى في آية الخمس ﴿وَلِذِي
الْفَرْقِ﴾^(٤) وهو^(٥) يتناول كل قريب.

له: أنه ذكر القريب، والقريب المطلق هو المحرم والأقرب؛ لأن غير
المحرم، والأبعد بعيد من وجه، ولهذا جاز النكاح في غير المحرم. فلا
[يتناوله]^(٦) اللفظ بإطلاقه.

٢٠٤٦- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لإنسان بثلث ماله، ولآخر بنصف ماله، ولم
يُجزِ الورثة، فالثلث بينهما نصفين.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقسم بينهما على خمسة أسهم، سهمان لصاحب
الثلث، وثلاثة أسهم لصاحب النصف.

أصله: أن الموصى له^(٧) بأكثر من الثلث لا يضرب في الثلث بأكثر من
الثلث إذا لم تجز الورثة عنده، إلا الموصى له بالعق، والموصى له ببيع
عين^(٨) منه، والموصى له بالألف المرسلة.
وعندهما: يضرب بجميع ما أوصى له^(٩).

لهما: إن الوصية أخت الميراث، والوارث يضرب بكل حقه في التركة فكذا هذا.
له: أن الموصى له يضرب بما يَسْتَحِقُّ^(١٠)، وهو^(١١) لا يستحق ما وراء

(١) في ك، ش، ط، ز، ق زيادة (بين) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٧٨.

(٣) في ز، ح، أ، ق (شامل) بدل (مقابل) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٤) قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُمُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْفَرْقِ وَالْيَتَامَى
وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾. سورة الأنفال: ٤١.

(٥) في ش، ط، ز، ق (وهذا) بدل (وهو) والمعنى واحد.

(٦) في الأصل (يتناول) وهذا لا يناسب المعنى.

(٧) في ش (به) بدل (له) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) في ك (العين) بدل (عين) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٤٨.

(١٠) في ش، ق، ط، ح، أ (يستحقه) بدل (يستحق) والمعنى معهما واحد.

(١١) في ش، ط (وهذا) بدل (وهو) والمعنى واحد.

الثالث، إلا بإجازة الورثة، ولم يوجد، فصار كما لو أوصى بعبدین بأعيانهما لإنسان، قيمتهما مثل نصف المال، ولآخر بثلث المال^(١)، ثم استحق أحدهما، لم يستحق الضرب بقيمة المستحق في الثلث، بخلاف الألف المرسلة؛ لأنها غير باطلة للحال، بل موقوفة لتصور ظهور مال آخر، يخرج هذا من الثلث، وبخلاف الموصى له بالعق، وبالبیع لهذا.

٢٠٤٧- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لرجل بثلث ثلاثة أعبد بأعيانهم، ثم مات اثنان منهم، فللموصى له ثلث هذا العبد.

وقال أبو يوسف ومحمد: له كله. وهي مسألة قسمة الرقيق، فعنده: كل عبد يقسم على حدة؛ فكان مشتركاً^(٢) فماهلك، يهلك على الشركة. [وعندهما]^(٣): يقسم الكل قسمة واحدة^(٤). وقد مر قبل هذا^(٥).

٢٠٤٨- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لإنسان بسيف قيمته مائة^(٦)، ولآخر بسدس ماله، وله خمسمائة درهم سوى السيف؛ فلصاحب السدس سدس الخمسمائة^(٧)، ولصاحب السيف خمسة أسداس السيف، وسدس السيف بين صاحب السيف، وصاحب السدس نصفين.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقسم السيف بينهما على سبعة أسهم، لصاحب السدس سهم^(٨)، ولصاحب السيف ستة أسهم، ولصاحب السدس سدس خمس المائة^(٩). بناء على أن القسمة على طريق المنازعة ولا منازعة

-
- (١) في ط (ماله) بدل (المال) والمعنى واحد.
 (٢) في، أ، ح (شركاً) بدل (مشاركاً) والمعنى معهما واحد. وفي ك (فكانت مشتركة) بدل (فكان مشتركاً) والثانية أنسب لدلالاتها على مذكر وهو العبد.
 (٣) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يتم بدونه.
 (٤) انظر البناية ج ١٠ ص ٤٤٩، وتكملة فتح القدير. والعناية ج ٩ ص ٣٧٥، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٨٩، والمبسوط ج ٢٧ ص ١٦٤.
 (٥) انظر المسألة (١٦٣١).
 (٦) في ح، أ، ق، ز زيادة (درهم) وهي تميز العدد.
 (٧) في ش، ط (خمسمائة) بدل (الخمسمائة) والثانية أنسب للمعنى.
 (٨) في ش زيادة (واحد) وهي توضح المعنى.
 (٩) في ح، أ، ق، ك، ز (الخمس مائة) وفي ش (خمسمائة) بدل (خمس المائة) والمعنى

لصاحب السدس في السيف، فيما وراء السدس؛ لأن وصيته بسدس المال، فيعطى خمسة أسداس السيف للموصى له بالسيف بلا منازعة، وسدس السيف استوت منازعتهما فيه، فيكون بينهما نصفين، فصار السيف على اثني عشر سهمًا، أحد عشر لصاحب السيف، وسهم لصاحب السدس، فإذا صار السدس^(١)، على اثني عشر؛ صارت الخمسمائة على ستين سهمًا، فيكون لصاحب السدس منه السدس، وذلك عشرة أسهم، فكان جميع المال اثنين وسبعين، وقد نفذنا الوصية في اثنين وعشرين سهمًا، لكل واحد منهما أحد عشر، وهو أقل من ثلث المال^(٢).

فأما عندهما: فالقسمة بطريق العول والمضاربة، فيضرب صاحب السيف بجميع السيف، وصاحب السدس بسدس السيف، فيصير السيف على سبعة، يضرب صاحب السيف بستة، وصاحب السدس بسهم، فيقسم على سبعة. وإذا صار السيف سبعة^(٣) وقيمته مائة، صارت الخمسمائة على خمسة وثلاثين، كل مائة سبعة، وليس لخمسة وثلاثين سدس صحيح، فيضرب جميع المال، وذلك اثنان وأربعون في ستة، فيصير مائتين واثنين وخمسين، لصاحب^(٤) السيف من ذلك اثنان وأربعون، ولصاحب السدس سبع ذلك: ستة، والباقي لصاحب السيف^(٥)، وهو ستة وثلاثون، فبقي مائتان وعشر، فللموصى له بالسدس سدس ذلك وهو خمسة وثلاثون، فصارت سهام الوصايا سبعة وسبعين، وهو أقل من ثلث المال؛ لأن ثلث المال أربعة وثمانون.

٢٠٤٩- قال (أبوحنيفة): ولو كان أوصى^(٦) بثلث المال لآخر، فقد اجتمع في

واحد. انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٦٤، ١٦٥.

(١) في ح، أ، ق، ك، ط (السيف) بدل (السدس) والأولى أنسب للمعنى.

(٢) في ش (الثلث) بدل (ثلث المال) والثانية أوضح.

(٣) في ق زيادة (أسهم) وهي تميز العدد.

(٤) (لصاحب) سقطت من ح، أ، ق، ك، ط، ز، ش والصواب إسقاطها لاستقامة المعنى.

(٥) قوله (سته) والباقي لصاحب السيف) سقط من ح. والمعنى لا يكتمل بدونه.

(٦) في ز، ح، أ، ق، ط، ك زيادة (مع هذا) وهي زيادة لا بأس بها؛ لأنها تبين ارتباط هذه المسألة بالمسألة السابقة.

السيف ثلاث وصايا، وصية بالكل، ووصية بالثلث، ووصية بالسدس، والقسمة عند أبي حنيفة: على طريق المنازعة، ولا منازعة لصاحب الثلث والسدس فيما زاد على الثلث، فيكون لصاحب السيف^(١)، وهو ثلث السيف، فيبقى ثلث السيف، ولا منازعة لصاحب السدس فيما زاد على السدس، وهو السدس أيضًا^(٢)، ولصاحب السيف^(٣) فيه منازعة، فيقسم ذلك السدس بين صاحب السيف، وصاحب الثلث نصفين، فصار السدس على سهمين، وجميع السيف على اثني عشر، بقي السدس، وذلك سهمان، واستوت فيهما منازعتهم^(٤)، فيقسم بينهما أثلاثًا، وليس للسهمين ثلث صحيح، فيضرب أصل المال، وهو اثني عشر في ثلاثة، فيصير ستة وثلاثين، فصار السيف ستة وثلاثين، ثلثاه - وذلك أربعة وعشرون - لصاحب السيف - وسدسه - وذلك ستة - بين صاحب الثلث وصاحب السيف نصفين، لكل واحد منهما ثلاثة، والسدس الباقي، وذلك ستة - بينهم أثلاثًا، لكل واحد منهما سهمان، فحصل لصاحب السدس سهمان، ولصاحب الثلث خمسة، والباقي لصاحب السيف، وذلك تسعة وعشرون.

وإذا صار السيف وقيمته مائة - على ستة وثلاثين - صار كل مائة من خمسمائة على ستة وثلاثين، فتصير الخمسمائة على مائة وثمانين، لصاحب الثلث ثلثه، وذلك ستون. ولصاحب السدس سدسه [وذلك]^(٥) ثلاثون - فحصلت سهام الوصايا^(٦) أكثر من الثلث، فإن أجازت الورثة

(١) في ق (بلا منازعة) ولا تؤثر في تغيير المعنى.

(٢) المراد أن صاحب السيف سلم له الثلثان، وبقي الثلث، والثلث يساوي سدسين، وصاحب السدس سلم له سدس، فبقي سدس لا منازعة له فيه، بل تكون المنازعة في هذا السدس الباقي بين صاحب السيف وصاحب الثلث.

(٣) في ك (ولصاحبه) وفي ش (ولصاحبه) بدل (ولصاحب السيف) والأخيرة أفضل لوضوح المعنى معها. وفي ح، ق (الثلث) بدل (السيف) والثانية أنسب للمعنى إذا المراد أن صاحب السيف له منازعة أيضًا في هذا السدس مع صاحب الثلث، الذي لم ينازعه إلا في الثلث.

(٤) في ش، ط (منازعتهم فيها) بدل (فيها منازعتهم) والمعنى واحد.

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ، ش، والإثبات أفضل لاكتمال ووضوح المعنى.

(٦) في ش، ز، ق، ك، ط زيادة (مائة وستة وعشرون، وجميع المال مائتان وستة عشر

يقسم كذلك، وإن لم تجز الورثة جعلت على^(١) الثلث على قدر سهام الوصايا، وذلك مائة وستة عشرون، وجميع المال ثلاثمائة وثمانية وسبعين، والسيف سدسه، فيكون ثلاثة وستين، ويدفع إليهم^(٢) جميعاً من ذلك ما كان يدفع، وذلك ستة وثلاثون، ويدفع إلى صاحب الثلث والسدس ما كان يدفع إليهما، وذلك تسعون، فحصلت سهام الوصايا مائة وستة وعشرون، وهو^(٣) ثلث^(٤) المال. وأما على قولهما: فقد اجتمع في السيف ثلاث وصايا، والقسمة عندهما^(٥) بطريق العول والمضاربة، فيضرب صاحب السيف بالسيف كله، وصاحب الثلث بثلث السيف، وصاحب السدس بسدس السيف، والسيف بستة^(٦) أسهم، فتصير القسمة على تسعة، لصاحب السيف ستة، ولصاحب الثلث سهمان، ولصاحب السدس سهم.

وإذا صار السيف على تسعة أسهم، صار كل مائة من الخمسمائة على تسعة، فتصير خمسة وأربعين، لصاحب الثلث ثلثه، خمسة عشر، ولصاحب السدس سدسه، سبعة ونصف، فانكسر بالنصف، فيضعف فيجعل على تسعين، فيصير حق كل واحد منهم ضعف ما كان، فيصير لصاحب السيف اثني عشر، ولصاحب الثلث أربعة من السيف، ولصاحب السدس سهمان من السيف، ولصاحب الثلث من باقي المال ثلاثون، ولصاحب السدس خمسة عشر، فبلغت سهام الوصايا أكثر من الثلث^(٧)، فإن أجازت الورثة، فلهم ذلك، فإن لم تجز^(٨) ذلك^(٩) جعل ثلث المال على قدر الوصايا، لا على

فكانت سهام الوصايا) وهي توضح المعنى.

- (١) (على) سقطت من ش، ز، ح، ق، ك، ط. وسقوطها أفضل؛ لأنه لا معنى لها.
- (٢) في ش (إليهما) بدل (إليهم) والثانية أفضل لدلالاتها على الجمع.
- (٣) في ش، ز، ح، ق، ك، ط (مثل) بدل (وهو) والمعنى واحد.
- (٤) في أ (بثلث) بدل (وهو ثلث) والمعنى واحد.
- (٥) (عندهما) سقطت من ح. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.
- (٦) في ح، ق، ك، ط (سته) بدل (بسته) والأولى أنسب للمعنى.
- (٧) في ز، ق، ك، ط (ثلاثة وستون، وجميع المال مائة وثمانية فزادت سهام الوصايا على الثلث) بدل (أكثر من الثلث) والأولى أفضل لما فيها من تفصيل للمعنى.
- (٨) في ش، ز، ح، أ، ق، ك، ط (يجيزوا) بدل (تجز) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
- (٩) (ذلك) سقطت من ش، ز، ح، أ، ق، ط، ك. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

قدر سهام [الوصايا]^(١) هكذا روي عنهما. والوصايا ثلث وسدس أيضا؛ لأن السيف سدس فيجعل كل سدس [سهماً]^(٢) فيصير الثلث أربعة أسهم، وجميع المال اثني عشر سهماً من الثلث^(٣)، لصاحب السيف، وذلك كله في السيف، وسهم لصاحب السدس، سدس ذلك في السيف، وخمسة أسداسه في باقي المال. وسهماً لصاحب الثلث، سدسهما في السيف، والباقي^(٤) في باقي المال^(٥). وذلك اثني عشر - في ستة، فصار اثنين وسبعين، والثلث منه أربعة وعشرون، كان لصاحب السيف سهم ضربناه في ستة، فصار ستة كله في السيف، وكان لصاحب الثلث سهماً ضربناه في ستة، فصار اثني عشر، سدسه في السيف، وذلك سهماً، والباقي وذلك عشرة في باقي المال، وكان^(٦) لصاحب السدس سهم، ضربناه في ستة فصار ستة، سدسه في السيف، - وذلك سهم - والباقي^(٧) - ذلك خمسة - في باقي المال، فبلغت سهام الوصايا أربعة وعشرون، وثلث المال أربعة وعشرون^(٨).

٢٠٥٠. قال (أبو حنيفة): ولو أوصى لإنسان بجميع ماله، ولآخر بثلث ماله، فإن لم تجز^(٩) الورثة قسم الثلث بينهما نصفين عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقسم أرباعاً كامراً، فلو أجازت الورثة فالكل يقسم بينهما^(١٠) أرباعاً عندهما: فأما عند أبي حنيفة بتخريج أبي يوسف: أنه^(١١) لا

(١) في الأصل (الوصاية) وهو وهم من الناسخ.

(٢) في الأصل (سهماً) والصحيح (سهماً) لأن الثلث لا يكون أربعة أسهم إلا إذا كان السدس سهمين.

(٣) في ش (والثلث) بدل (من الثلث) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش زيادة (وهو خمسة أسداسهما) وهي توضيح المعنى.

(٥) في ز، ق (المسألة) بدل (المال) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ش، ق (فكان) بدل (وكان) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٧) قوله (وذلك سهم - والباقي -) سقط من ز. والإثبات أفضل لاكتمال معنى.

(٨) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٦٥ وما بعدها.

(٩) في ش (يجيزوا) بدل (تجز) والمعنى واحد. وفي ز (ولم تجز) بدل (فإن لم تجز) والمعنى واحد.

(١٠) في ش (بينهم) بدل (بينهما) والثانية أفضل لدالتها على المثني، وهما صاحب الجميع، وصاحب الثلث.

(١١) في ح، أ، ق (أسداساً لأنه) بدل (أنه) والأولى أفضل لوضوح المعنى معها.

منازعة لصاحب الثلث فيما زاد على الثلث. فتدفع الثلثان إلى صاحب الكل بلا منازعة، واستوت منازعتهما في الثلث فيكون بينهما نصفين، فيصيب صاحب^(١) الثلث السدس، وصاحب^(٢) الجميع^(٣) خمسة أسداس. قال الحسن: ما قاله أبو يوسف قبيح؛ لأنه^(٤) يصيب الموصى له بالثلث عند الإجازة مثلما يصيبه عند عدم الإجازة. فإنه يصيبه^(٥) عند عدم الإجازة^(٦) نصف الثلث، والآن كذلك وهو قبيح، بل يجب أن يقسم الثلث أولاً - وهو أربعة من اثني عشر - بينهما نصفين؛ لأن الإجازة في قدر الثلث ساقطة العبرة، بقي ثمانية أسهم - وهي الثلثان - فصاحب الجميع^(٧) يدعي كله، وصاحب الثلث لا يدعي من ذلك إلا سهمين، فإنه يقول: حقي في الثلث، وذلك أربعة، وقد وصل إليَّ سهمان^(٨)، بقي حقي في سهمين، فلا منازعة فيما وراء السهمين، وذلك ستة، فيعطي الموصى له بالجميع ستة أسهم بلا منازعة، بقي سهمان استوت منازعتهما فيه، فيقسم بينهما نصفين فيصيب كل واحد منهما سهمًا^(٩)، فصار للموصى له بالثلث ثلاثة أسهم من اثني عشر سهمًا، وذلك ربع المال، فأفادت الإجازة في حق صاحب الثلث^(١٠).

٢٠٥١- قال (أبو حنيفة): وكذلك لو أوصى له^(١١) بجميع ماله، ولآخر بنصف ماله، ولآخر بثلث ماله، فإن لم تجز الورثة؛ يقسم الثلث بينهم - على

-
- (١) في ش، ط (فيصير لصاحب) بدل (فيصيب صاحب) والمعنى واحد.
(٢) في ط (ولصاحب) بدل (صاحب) والمعنى واحد.
(٣) في ش (الكل) بدل (الجميع) والمعنى واحد.
(٤) في ش، ط، ز (فإنه) بدل (لأنه) والمعنى واحد.
(٥) في ش (يصيب) بدل (يصيبه) والثانية أنسب للمعنى.
(٦) قوله (فإنه يصيبه عند عدم الإجازة) سقط من ط والإثبات أفضل لما فيها من زيادة تفصيل.
(٧) في ش (الكل) بدل (الجميع) والمعنى واحد.
(٨) في ش (سهمًا) بدل (سهمان) والثانية أنسب للمعنى.
(٩) في ح (سهمان) بدل (سهما) والثانية أنسب للمعنى.
(١٠) في ط زيادة (وذلك ربع المال) وهي توضيح المعنى أكثر. انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٤٨، والبناء ج ١٠ ص ٤٣٩، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٨٧ وما بعدها.
(١١) في ش (رجل) وفي ك، ط، ز، ق (لرجل) بدل (له) والثانية والثالثة أنسب للمعنى.

قولهما - على أحد عشر سهمًا، فيجعل كل سدس سهمًا، يضرب صاحب الجميع بستة، وصاحب النصف بثلاثة، وصاحب الثلث بسهمين، وإن أجازته^(١) الورثة فكذلك الجواب، إلا أنه يقسم جميع المال بينهم^(٢) على أحد عشر سهمًا، فأما عند أبي حنيفة فإن لم يجز الورثة، قسم الثلث بينهم أثلاثًا، وإن أجازت^(٣) الورثة ففيها^(٤) كقول أبي يوسف، والحسن بن زياد على ما مر. وفي الباب مسائل كثيرة على هذه الاختلاف^(٥).

٢٠٥٢. قال (أبو حنيفة): إذا أوصى لرجل بنصف ماله، ولآخر بثلثه، ولآخر بربعه، ولم تجز الورثة، فالثلث يقسم بينهم على أحد عشر سهمًا، فصاحب النصف، يضرب بالثلث - وذلك أربعة - وصاحب الثلث كذلك، وصاحب الربع يضرب بالربع - ثلاثة - وذلك أحد عشر سهمًا، وهذا عنده؛ لأن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بقدر الثلث.

وعند أبي يوسف ومحمد: يضرب صاحب النصف بالنصف - ستة - وصاحب الثلث بالثلث - أربعة - وصاحب الربع بالربع - ثلاثة - فصار ثلاثة عشر سهمًا، وأصل الحساب من اثني عشر، فعالت بسهم، ولو أجازت الورثة، فعلى قولهما يجعل المال على ثلاثة عشر سهمًا، فيضرب كل واحد منهم بجميع حقه، كما مر، وأما عند أبي حنيفة فعلى خلاف ذلك، واختلف أبو يوسف ومحمد: في تخريج ذلك على قوله، قال أبو يوسف: يجعل المال على اثني عشر، لحاجتنا إلى النصف والثلث، والربع، فصاحب الثلث والربع لا يدعيان في النصف أكثر من أربعة، فبقي سهمان لصاحب النصف بلا منازعة، ثم صاحب الربع لا يدعي أكثر من الربع - وهو ثلاثة - فبقي سهم يدعيه صاحب النصف، وصاحب^(٦) الثلث، فيجعل بينهما نصفين، فانكسر،

(١) في ك، ط، ح، أ، ق (أجازت) وفي ز (أجاز) بدل (أجازته) والمعنى واحد.

(٢) في ق زيادة (على قولهما) وهي تزيد وضوح المعنى.

(٣) في ق (أجازته) بدل (أجازت) والمعنى واحد.

(٤) أي القسمة.

(٥) في ك (الخلاف) بدل (الاختلاف) والمعنى واحد. انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٠، ج ٢٨

ص ١٢١ وما بعدها، والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٣٨.

(٦) في ث (فصاحب) بدل (وصاحب) والثانية أنسب للسياق.

وفي المال سعة، فيعطى كل واحد منهما سهم، بقي ثمانية أسهم استوت منازلهم فيها، فتجعل بينهما أثلاثاً، وثمانية على ثلاثة لا تستقيم، فيضرب ثلاثة في أصل الحساب، وهو اثني عشر، فصار ستة وثلاثين، كان لصاحب النصف مرة سهمان تضرب في ثلاثة^(١)، ومرة سهم ضرب في ثلاثة، فصار الكل تسعة، وصاحب الثلث كان له سهم ضرب في ثلاثة، فصار ثلاثة، وبقي أربعة وعشرون بينهم أثلاثاً، لكل واحد منهم ثمانية، وكان لصاحب النصف تسعة فصار مع ثمانية سبعة عشر، وكان حقه ثمانية عشر؛ لأنها نصف ستة وثلاثين، فانتقص من نصيبه سهم، وكان لصاحب الثلث ثلاثة، فصار مع ثمانية أحد عشر، وكان نصيبه الثلث اثني عشر، فانتقص من نصيبه سهم، وصاحب الربع صار له ثمانية لا غير، وكان نصيبه الربع تسعة، فانتقص من نصيبه سهم، وقال محمد في تخريجه: أن الموصى له بالنصف لما أخذ السدس - وهو سهمان من اثني عشر - بقيت عشرة، فتقسم بينهم، فصاحب الثلث يضرب بالثلث - أربعة - وصاحب النصف يضرب بالثلث أيضاً - أربعة - لأن حق صاحب النصف: الثلث، بعدما أخذ السدس، وصاحب الربع يضرب بالربع - ثلاثة - وقد^(٢) بقي عشرة، فيقسم بينهم على هذه السهام - وهي أحد عشر - وعشرة على أحد عشر لا تستقيم، فأضرب أحد عشر في اثني عشر، فصار مائة واثنين وثلاثين، وقد كان لصاحب النصف مرة سهمان، ضرب ذلك في أحد عشر، فصار اثنين وعشرين، وبقي مائة وعشرة - فأجعل كل عشرة سهمًا، فيأخذ صاحب النصف أربعين سهمًا؛ لأنه كان يأخذ من أحد عشر أربعة أسهم، وقد صار كل سهم عشرة^(٣)، وكذلك^(٤) يأخذ صاحب الثلث يأخذ أربعين سهمًا؛ لأنه كان يأخذ من أحد عشر أربعة أسهم، وقد صار كل سهم عشرة^(٥). ويأخذ صاحب الربع ثلاثين

(١) في ق، ح، أ (ضرب ذلك في ثلاثة) بدل (تضرب في ثلاثة) والمعنى واحد.

(٢) في ش (فقد) بدل (وقد) والثانية أنسب للسياق.

(٣) قوله (لأنه كان يأخذ من أحد عشر أربعة أسهم، وقد صار كل سهم عشرة) سقط من ح. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٤) في ش (فكذلك) بدل (وكذلك) والثانية أنسب للسياق.

(٥) قوله (وقد صار كل سهم عشرة) سقط من ق، ك، ز، ط والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

سهما؛ لأنه كان يأخذ ثلاثة من أحد عشر، فالحاصل أن صاحب النصف أصاب مرة اثنين وعشرين، ومرة أربعين، جملته اثنان وستون، وكان حقه ستة وستين، وهو نصف الكل؛ فانتقص من نصيبه أيضًا أربعة، وصاحب الثلث أصاب أربعين، وكان حقه أربعة وأربعين - وهو ثلث الكل - فانتقص من نصيبه أيضًا أربعة. وصاحب الربع أصاب ثلاثين، وكان حقه ثلاثة وثلاثين - وهو ربع الكل - فانتقص من نصيبه ثلاثة^(١).

٢٠٥٣. قال (أبو حنيفة): رجل أوصى بظهر دابته في سبيل الله، لا يجوز؛ لأنه لا يرى الوقف، ولا يمكن تصحيحه بطريق الوصية؛ لأنه مجهول من ينفق عليها^(٢).

وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز بطريق الوقت، وتكون في يد الإمام ينفق عليها من بيت المال^(٣).

٢٠٥٤. قال (أبو حنيفة): رجل أوصى لعبده بثلث ماله؛ صحت الوصية له، وعق ثلثه؛ لأنه من جملة مال الميت، فملك ثلث نفسه، كما ملك ثلث^(٤) سائر أمواله، ومن ملك نفسه عتق، واستحق بثلث سائر أمواله، وسعى في ثلثي قيمته للورثة. وللعبد ثلث المال في سائر التركة؛ لأنه كالمكاتب عنده، والوصية لمكاتبه صحيحة، فإن لم يخرج من الثلث سعى فيما لا يخرج من الثلث لهم، وعليهم أن يردوا^(٥) إليه^(٦) ثلث ما في أيديهم، فإن كان في

في ق، ح، زيادة (وكذلك) ولا أثر لها.

(١) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٠.

(٢) في ط (لأن من ينفق عليها مجهول) بدل (لأنه مجهول من ينفق عليها) والمعنى واحد.

(٣) ذكر في المبسوط قول أبي يوسف مع أبي حنيفة فقال: «ولو أوصى بظهرها للمساكين، أو في سبيل الله تعالى، كان باطلاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف: وقال محمد: هو جائز، وهذا لأن الوقف لا يتعلق به اللزوم، وإن وقف المنقول لا يجوز، وإن كان مضافاً إلى ما بعد الموت، وهو قول أبي يوسف. فأما عند محمد وقف المنقول جائز فيما هو متعارف» ج ٢٧ ص ١٩٠، وانظر: البدائع ج ١٠ ص ٤٨٩٤.

(٤) (ثلث) سقطت من ش. والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٥) في ز، ط، ق (يؤدوا) بدل (يردوا) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٦) في ش (عليه) بدل (إليه) والمعنى واحد.

أيديهم شيء من جنس القيمة، وقعت المُقَاَصَّة، وإن لم يكن، لم يتقاصوا إلا بالتراضي.

وقال أبو يوسف ومحمد: يعتق كله، ويبدأ بالعتق من الثلث، فإن بقي من الثلث شيء دفع إليه، وهي [فرع]^(١) مسألة تجزئ العتق^(٢).

٢٠٥٥- قال (أبو حنيفة): المريض إذا باع عبدًا، أو اشترى^(٣) بغبن^(٤)، وأعتق عبدًا؛ إن بدأ بالمحابة، بديء بها، وسعى العبد بالقيمة، وإن بدأ بالعتق، ثم بالمحابة، تحاصًا، والمشتري بالخيار. وقال أبو يوسف ومحمد: العتق^(٥) تقدم أو تأخر^(٦).

لهما: قول ابن عمر - رضي الله عنهما - «إذا كان في الوصايا عتق بديء به»^(٧) ولأن العتق لا يحتمل النقض بعد وقوعه، فكان أولى^(٨).

له: أن المحابة إذا تقدمت، ترجحت من وجهين، أحدهما: السبق، والثاني: أنها معاوضة من وجه، فإنه جعل الخمسمائة ثمنًا لكل العبد، ولهذا لم يكن بعض العبد ربًا، ولهذا يملك بنفس العقد، بخلاف التبرع من كل وجه، والمعاوضة من كل وجه مقدم على العتق، فيعتبر خروجه من كل المال، والمعاوضة من وجه إذا اقترن به السبق كانت كذلك، بخلاف ما إذا بدأ بالعتق؛ لأنه صح بالسبق لعدم المزاحم، وكان معتبرًا من جميع الثلث، فإن وجدت المحابة من بعد؛ تقع المزاحمة بينهما ضرورة؛ لأن العتق

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ، ق. والإثبات أفضل لزيادة إيضاح المعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٧، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٥٩، والمسائل (١٠٢١، ١٠٥٨، ١٨١٣).

(٣) في ز، ق، ك، ط زيادة (عبدًا) وهي تكمل المعنى.

(٤) في ش، ز، ق، ط، ك زيادة (فاحش).

(٥) في ز، ح، أ، ق، ك، ط زيادة (أولى) وهي توضح المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٩، ص ١٢٣، والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٣٣، والبنائية ج ١٠ ص ٤٧٩، ٤٨٠، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٩٧، ومختصر الطحاوي ص ١٦٠.

(٧) رواه البيهقي، كتاب الوصايا، باب الوصية بالعتق وغيره إذا ضاق الثلث عن حملها. ج ٦ ص ٢٧٧.

(٨) في ك، ط (أقوى) بدل (أولى) والمعنى واحد.

لايحتمل النقص - وإن كانت المحاباة أقوى؛ لأنها معاوضة بصيغتها، تبرع بمعناها - والإعتاق يقع صيغة ومعنى، فكانت المحاباة أقوى، والقوي يدفع الضعيف، لكن امتنع عن الدفع ضرورة أن العتق لا يحتمل الدفع بعد الثبوت، فتساويا حكمًا^(١).

٢٠٥٦- قال (أبوحنيفة): فلو كانت محاباة، ثم عتق، ثم محاباة، فنصف الثلث للمحابة الأولى، والنصف للمحابة الثانية مع العتق؛ لأن المحابة الثانية تساوي المحابة الأوليان فصار الثلث بين المحاباتين، ثم العتق يشارك المحابة الثانية؛ لأنه يقدمها.

وعند أبي يوسف ومحمد: العتق أولى بكل حال، لمامر^(٢).

٢٠٥٧- قال (أبوحنيفة): ولو أعتق ثم حابى، ثم أعتق، فالثلث بين العتق الأول، وبين المحابة، نصفين، لما مر أن العتق إذا سبق المحابة تحاصفاً، ثم ما أصاب حصة المحابة، كان لها لا غير؛ لأنها سبقت على العتق، وما أصاب العتق الأول؛ كان بين العتق الأول والثاني نصفين؛ لأنهما من جنس واحد. وعندهما: العتق أولى بكل حال، لما مر^(٣).

٢٠٥٨- قال (أبوحنيفة): إذا اشترى ابنه في مرض موته بألف درهم - وهي قيمته - وله ألفان سواه؛ عتق^(٤)، ويرث منه بالإجماع^(٥)، لخروجه من الثلث، ولا سعاية عليه.

وقال أبو يوسف ومحمد: يسعى في قيمته^(٦).

لهما: أن العتق في المرض وصية، ولا وصية للوارث، فتجب السعاية نقضاً

(١) في ش، ز، ق، ك، ط (لأنه ترجع بالسبق وهو غير محتمل للنقص، فكان أولى) بدل (لعدم المزاحم ... إلى ... فتساويا حكمًا) والثانية أفضل لما فيها من زيادة تفصيل.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ١٣٥، والبنية ج ١٠ ص ٤٧٩ وما بعدها. وتبين الحقائق ج ٦ ص ١٩٧. والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٣٤. وانظر أيضًا المسألة السابقة.

(٣) انظر المصادر السابقة، والمسألتين السابقتين.

(٤) في ق زيادة (العبد) ولا فائدة لها.

(٥) في ش، ق، ك، ط، ز (بالاتفاق) بدل (بالإجماع) والتعبير باللفظة الأولى أفضل، كي لا يعتقد أن المراد بالإجماع هو إجماع فقهاء الأمة.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ١٠.

للوصية معنى .

له : أنه لو أوجبنا السعاية عليه لبطلت من حيث وجبت ؛ لأن السعاية إذا وجبت ؛ صار كالمكاتب ، والمكاتب لا يرث ، وإذا لم يرث صارت الوصية لغير الوارث فصحت ، فإذا^(١) كان في الإيجاب إبطال ، لا تجب^(٢) .

٢٠٥٩- قال (أبوحنيفة) : ولو أن المريض أعتق عبدًا آخر يساوي ألف درهم ، ولا مال له غير هذين العبدین ، والألفین ، فعند أبي حنيفة : ثلث ماله بينهما نصفين ، وذلك ألف وثلاثمائة ، وثلاثة وثلاثون ، وثلث ؛ لأن كل ماله أربعة آلاف - وهو بينهما - لكل واحد منهما ستمائة ، وستة وستون ، وثلثان ، فيسقط^(٣) ، ويسعى في الباقي - وهي ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ، ولا يرث ؛ لأنه يستسعى^(٤) .

وعند أبي يوسف ومحمد : الثلث كله للعبد ، وعتق بغير سعاية ؛ لأنه يخرج من الثلث ، ولا وصية لابنه ؛ لأنه وراث ؛ لأن المستسعى عندهما حرٌ مديون ، ويسعى الابن في كل قيمته ، ردًا للوصية ، ويسقط عنه مقدار ميراثه على^(٥) المقاصة^(٦) .

٢٠٦٠- قال (أبوحنيفة) : ولو اشترى ابنه بألف درهم ، وقيمته خمسمائة ، وأعتق عبدًا آخر له ، قيمته خمسمائة ، ولا مال له غيرهما ، فقد اجتمعت في هذه المسألة^(٧) ثلاث وصايا : وصية للبائع بزيادة خمسمائة على قيمته ، ووصية لابنه بإعتاقه بالشراء ، ووصية للعبد الآخر بإعتاقه ؛ فالبائع أولى بالوصية ؛ لأن المحاباة المتقدمة عنده أولى ؛ فصار الثلث للبائع ؛ فعلى العبدین أن يسعى كل واحد منهما في قيمته ؛ لأن البائع استحق الثلث ، ولا ميراث لابنه عنده ؛

(١) في ش ، ق ، ك ، ح ، أ (وإذا) بدل (فإذا) والمعنى واحد .

(٢) في ط زيادة (وعندهما المستسعى حرٌ مديون ، فلا يؤدي إلى هذا) وفيها زيادة تفصيل وإيضاح .

(٣) في ش ، ق ، ك ، ط ، ز زيادة (هذا) ولا أثر لها في تغيير المعنى .

(٤) في ش ، ق ، ك ، ط ، ز (مستسعى) بدل (يستسعى) وتؤديان إلى المعنى المراد .

(٥) في ك زيادة (سبيل) ولا تؤثر في تغيير المعنى .

(٦) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ١١ .

(٧) في ط (الوصية) بدل (المسألة) وتؤديان إلى المعنى المراد .

لأنه كالمكاتب .

وعندهما: العتق أولى من المحاباة، فيصرف الثلث كله إلى العبد الآخر؛ لأن المستسعى حر عندهما، وهو^(١) وارث، ولا وصية له، فيسعى الابن في كل قيمته، وعلى البائع أن يرد خمسمائة للمحاباة، ويرث الابن؛ لأنه حر^(٢).

٢٠٦١- قال (أبوحنيفة) : إذا أعتق أمته، ثم تزوجها - وهو مريض - ثم دخل بها، وقيمتها ألف، ومهر مثلها مائة، فإن كانت قيمتها، ومهر مثلها يخرجان من الثلث، فلها المهر والميراث، وجاز النكاح؛ لأنها عتقت من غير سعاية، فيصح^(٣) نكاحها، ويثبت حكمه، فإن لم يخرج، ولزمتها السعاية، صارت كالمكاتب - عنده - فلا يجوز نكاحها لمولاها، ولها الميراث^(٤) بالدخول بالعقد الفاسد^(٥)، فيدفع^(٦) لها مهر مثلها، ثم يدفع^(٧) الثلث مما بقي بعد المهر وسعت فيما بقي من قيمتها^(٨)؛ لأنه وصية، وهي من الثلث ولا ميراث لها لفساد نكاحها.

وقال أبو يوسف ومحمد: النكاح جائز بكل حال؛ لأنها حرة، ولها مهر المثل، والزيادة عليه باطلة؛ لأنها وارثة، وتسعى في جميع قيمتها؛ لأنه لا وصية لوارثة، وتدفع^(٩) من قيمتها قدر مهر مثلها، وميراثها قصاصاً، وتسعى في الباقي^(١٠).

(١) في ط (والابن) بدل (وهو) والمعنى مع الأولى أوضح .

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ١١.

(٣) في ش، ك، (فصح) بدل (فيصح) والمعنى واحد.

(٤) في ز، ح، أ، ق، ك، ط (المهر) بدل (الميراث) والأولى أنسب للمعنى.

(٥) في ق زيادة (يرفع عنها قدر مهر مثلها، وقدر ثلث مال الميت، وسعت في الباقي) وفيها زيادة إيضاح وتفصيل.

(٦) في (يرفع) بدل (فيدفع) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ك (يرفع) بدل (يدفع) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) في ق (مما بقي من قيمتها) بدل (مما بقي بعد المهر وسعت فيما بقي من قيمتها) والثانية أفضل لما فيها من التفصيل.

(٩) في ك (وترفع) بدل (وتدفع) والثانية أنسب للمعنى.

(١٠) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ١١.

٢٠٦٢- قال (أبوحنيفة): رجل أوصى بأن يُشْتَرَى بكل ماله عبدٌ، فَيُعْتَقَ عنه، ولم يجز الورثة؛ بطلت الوصية.

وقال أبو يوسف ومحمد: يُشْتَرَى بالثلث، ويعتق عنه^(١)، ولو أوصى بأن يُشْتَرَى له نسمة بمائة درهم، وثلث ماله لا يبلغ مائة، بطلت عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يُشْتَرَى بالثلث ويُعْتَقَ عنه^(٢).

لهما: أن هذه وصية بالقربة، فتتخذ من الثلث، كما لو^(٣) أوصى أن^(٤) يحج عنه بكل ماله، أو بمائة من ماله، [وثلث ماله]^(٥) لا يبلغ مائة^(٦).

له: أن الموصى له عبد يُشْتَرَى بكل ماله، أو بمائة من ماله^(٧) وهذا غير ذلك، فلا يصرف إليه، بخلاف الحج؛ لأن زيارة البيت لا تختلف.

٢٠٦٣- قال (أبوحنيفة): إذا^(٨) أوصى إلى عبد نفسه، والوارث كثير، وفي الورثة صغار وكبار؛ لا يجوز؛ لأن للكبير أن يبيعه^(٩)، فلا يمكنه تنفيذ الوصايا، فإن كان الورثة صغارًا؛ جاز عند أبي حنيفة .
وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز^(١٠).

لهما: أنه إيصال إلى عبد الغير؛ لأنه ملك^(١١) الورثة بعد موته^(١٢).

(١) قوله (ويعتق عنه) سقطت من ش، ط، ح، أ، ق والإثبات أفضل لاكتمال المعنى، ومن قوله (رجل أوصى ... إلى ... ويعتق) سقط من ك. والإثبات أفضل لمعرفة الحكم في هذا الجانب.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ١٦.

(٣) (لو) سقطت من ط. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٤) في ش، ط، ز (بأن) بدل (أن) والمعنى واحد.

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات أولى؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونه.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٧٢.

(٧) قوله: (وثلث ماله ... إلى ... بمائة من ماله) سقط من ك وهو وهم من الناسخ. إذ المعنى لا يكتمل بدونه.

(٨) في ش، ك، ط (رجل) بدل (إذا) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٩) في ز، ق (يمنعه) بدل (يبيعه) والأنسب أن يمنعه من التصرف، ويبيع نصيبه فيه.

(١٠) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٤، ٢٥، والنباية ج ١٠ ص ٥٥٣.

(١١) في ش (يملكه) بدل (ملك) والمعنى واحد.

(١٢) (بعد موته) سقطت من ك. وإثباتها أفضل لاكتمال المعنى.

والإيصاء إلى عبد^(١) الغير لا يجوز.

له: أنه إيصاء إلى من هو أهل التصرف، وليس ههنا من يمنعه عنه؛ لأن الصغير لا ولاية له، فصار كالإيصاء إلى مكاتب نفسه، أو مكاتب غيره.

٢٠٦٤- قال (أبوحنيفة): الوصي إذا باع مال نفسه من اليتيم، أو اشترى ماله لنفسه؛ جاز إذا كان خيرًا لليتيم، بأن اشترى بأكثر من قيمته، أو باع بأقل من قيمته.

وقال محمد: وهو قول أبي يوسف الأول -: لا يجوز بحال - وهو القياس^(٢).

لهما: أنه مأمور بالحفظ، فصار كالوكيل، والوكيل لا يملك ذلك.

له: أنه قربان مال اليتيم - على وجه الأحسن - فيجوز بالنقص. وصار كالأب.

٢٠٦٥- قال (أبوحنيفة): الورثة إذا كان كلهم كبارًا، حضورًا، ولا دين، ولا وصية؛ فليس للوصي بيع شيء من التركة، لعدم الولاية على الكبار، فإن كان الكبار غُيًّا؛ فله بيع^(٣) العروض، دون العقار؛ لأنه له ولاية الحفظ، فإن كانت الورثة صغارًا فله بيع الكل؛ لأنه قائم مقام الأب، ولو كانوا صغارًا وكبارًا، فله بيع العروض والعقار، من نصيب الصغار والكبار - عند أبي حنيفة -

وقال أبو يوسف ومحمد: له بيع العروض والعقار من نصيب الصغار^(٤)، دون^(٥) الكبار الحضور. فإن كانوا غُيًّا، باع عروضهم لا عقارهم^(٦).
لهما: أنه لا ولاية له على الكبار الحضور، ولا له بيع عقار الكبار^(٧).

(١) في ز، ق (ملك) بدل (عبد) والمعنى واحد.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٣٣.

(٣) في ق، ز (أن يبيع) بدل (بيع) والمعنى واحد.

(٤) في ق، ك، ط، ز (له بيع نصيب الصغار من العروض والعقار) بدل (له بيع العروض والعقار من نصيب الصغار) والمعنى واحد.

(٥) في ق، ك، ط، ز، زيادة (نصيب) وهي تزيد من وضوح المعنى.

(٦) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٣٥.

(٧) في ط، ك (العقار للكبار) بدل (عقار الكبار) ومعناها واحد.

الغُيْب؛ لأنه ليس من الحفظ.

٢٠٦٦- قال (أبوحنيفة): إذا كان على الميت دين، وأوصى بوصية، وهي دراهم، أو دنانير، ولا دراهم، ولا دنانير في التركة، والورثة كبار حضور، فللوصي بيع كل التركة لهذه الحاجة^(١).

وقال أبو يوسف ومحمد: ليس له ذلك إلا في قدر الدين، والوصية.

لهما: أن البيع لأجلهما، فلا يجوز إلا بقدرهما^(٢).

له: أن كل جزء من التركة مشغول بذلك^(٣)، فإنه لو^(٤) هلك شيء من التركة، يجب^(٥) قضاء الدين، وتنفيذ الوصية من الباقي^(٦)، فكان له ولاية بيع الكل^(٧).

٢٠٦٧- قال (أبوحنيفة): الوصي إذا حضره الموت فأوصى إلى رجل في تركة

نفسه؛ صح وصار وصيًا في تركته وتركته موصيه - في ظاهر الرواية -

وروي عنهما: أنه يصير وصيًا في تركته خاصة^(٨).

(١) (لهذه الحاجة) سقطت من ش، ح، أ، ق، ك، ط، ز ولا يؤثر سقوطها في تغيير المعنى.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٣٤، ٣٥.

(٣) في ش (لذلك) بدل (بذلك) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ش، ق، ك، ط (إذا) بدل (فإنه لو) والمعنى واحد.

(٥) (يجب) سقطت من ح. والمعنى لا يتم بدونها.

(٦) في ك، ط (يجب من الباقي) بدل (يجب قضاء الدين، وتنفيذ الوصية من الباقي) والثانية أفضل لأنها أكمل.

(٧) في ح مسألة زائدة:

قال (أبوحنيفة): إذا خرج من بلده حاجًا، فمات في الطريق وأوصى أن يُخج عنه، خُج

عنه من بلده عنده، وقال أبو يوسف ومحمد: يحج عنه من حيث بلغ.

لهما: أن سفره تعلق به القرية، فيسقط الغرض في تلك المسافة. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ

يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾. (سورة النساء: ١٠٠).

له: أن ما فعل من الخروج قبل الوصول قد بطل بموته، لقوله - ﷺ -: «كل عمل ابن

آدم ينقطع بموته إلا الثلاث: ولد صالح يدعو له بالخير، وعلم علمه الناس ينتفعون به،

وصدقة جارية». انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٧٣.

(٨) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٢، ٢٣.

لهما: أنه نص على الإيصاء في تركته نفسه^(١)، فيقتصر عليه.

له: أن تركه موصيه تركته أيضًا، وله ولاية التصرف فيها أيضًا.

٢٠٦٨- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لرجل بجارية، ثم مات الموصي، فولدت الجارية أولادًا، أو اكتسبت اكتسابًا^(٢)، ثم قبل الموصى له الوصية؛ فالكل له - إن خرج من الثلث - وإن لم يخرج، فعند أبي حنيفة: ينفذ من الأم أولاً، ثم من الولد، والكسب.

وقال أبو يوسف ومحمد: ينفذ من ذلك كله^(٣).

لهما: إن الحادث بعد الوصية قبل القبض، كالموجود عند العقد، فصار كأنه أوصى بالكل.

له: إن الحكم يثبت في الولد، والكسب تبعًا للأم، فلا يجوز إثبات الحكم في التبع على وجه يبطل الحكم^(٤) في الأصل، أو في نفسه^(٥).

٢٠٦٩- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى لأهل فلان بكذا، فأهله: زوجته عند أبي حنيفة.

وقال أبو يوسف ومحمد: كل من^(٦) في عياله^(٧).

لهما: أن الاسم يطلق عليه^(٨)، قال الله تعالى: خيرًا، عن يوسف - صلوات الله عليه - ﴿وَأَتَوْفٍ بِأَفْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٩) فيحمل على الكل.

-
- (١) في ز، ق، ك، ط (تركته) بدل (تركه نفسه) والمعنى واحد.
- (٢) (اكتسابًا) سقطت من ط. وذكرها أفضل للإيضاح. في أ، ق، ك (اكتسابًا) بدل (اكتسابًا) والأولى أنسب للمعنى.
- (٣) انظر المبسوط ج ٢٩ ص ١٣، والبنية ج ١٠ ص ٤٦٩، والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٦٠.
- (٤) (الحكم) سقطت من ش، والمعنى لا يكتمل بدونها.
- (٥) في ش، ط، ز، ق، ك (بعضه) بدل (نفسه) والأولى أنسب للمعنى.
- (٦) في ق زيادة (كان) ولا أثر لها في تغير المعنى.
- (٧) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٨٢، والبنية ج ١٠ ص ٥٠٨.
- (٨) في ط (عليهم) بدل (عليه) والأولى أنسب لأن العيال جمع.
- (٩) سورة يوسف: ٩٣.

له : أن غالب الاستعمال في الزوجة، قال الله تعالى: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾^(١)
ويقال: من تأهل ببلدة فهو منها^(٢) [أي تزوج]، فلا يتناول [غيرها]^(٣)
بالشك .

٢٠٧٠- قال (أبوحنيفة): إذ أوصى له بسهم، فله أدنى سهام الورثة إذا لم يجاوز
السدس؛ لأنه أقل - وهو متيقن - فإن جاوز، فله السدس؛ لما مر في كتاب
الإقرار: أن السهم عند أبي حنيفة السدس^(٤).

وقال أبو يوسف ومحمد: للموصى له أدنى سهام الورثة، إلا أن يكون أكثر من
الثلث، فله الثلث، فلا يزداد على الثلث^(٥)؛ لأن محل الوصية الثلث^(٦).

٢٠٧١- قال (أبوحنيفة): [إذا]^(٧) أوصى، ذمي^(٨) بأرض له تبني بيعه، أو كنيسة،

(١) سورة القصص: ٢٩.

(٢) في ش، ك، ح، أ (منهم) بدل (منها) وتؤيدان إلى المعنى المراد.

(٣) في الأصل، أ (غيرهما) وهو غير صحيح، والصحيح ما أثبتناه، لدالتها على الزوجة .

(٤) انظر المسألة: ١٧٥٧.

(٥) قوله (فلا يزداد على الثلث) سقط في ق، ش، ك، ز ح، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٦) قال في المبسوط: «وإذا أوصى لرجل بسهم من ماله فله أحسن سهام ورثته، سهام يزداد

ذلك على الفريضة إلا أن يكون أحسن السهام أكثر من السدس، فلا يزداد عليه في قول أبي

حنيفة. رحمه الله - وفي موضع آخر قال: له السدس، فيتناوله فيما إذا لم يكن في سهام

ورثته أقل من ذلك . وعلى قول أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - يزداد على الفريضة

للموصى له بسهم كسهم أحدهم، قل أو كثر، إلا أنه إذا زاد على الثلث رد إلى الثلث إن

لم تجز الورثة، لا لأن السهم لا يتناول ذلك، بل لأن الوصية لا تنفذ فيما زاد على الثلث

بدون الاجازة» ج ٢٨ ص ٨٧، وذكر في البناية الخلاف كما أورده المؤلف هنا. انظر

البناية ج ١٠ ص ٤٤٢، وقال الزيلعي: «إذا أوصى بسهم أو بجز من ماله، كان بيان ذلك

إلى الورثة، فيقال لهم: أعطوه ما شئتم؛ لأنه مجهول، يتناول القليل والكثير، والوصية لا

تمتنع بالجهالة، والورثة قائمون مقام الموصي، فكان إليهم بيانه. سوى هنا بين السهم

والجزء، وهو اختيار بعض المشائخ. ج ٢ ص ١٨٩، ثم ذكر الزيلعي - بعد هذا - الخلاف

بين أبي حنيفة وصاحبيه، كما ذكره الشيخ الشلبي في حاشيته على تبين الحقائق، كما

أورده المصنف هنا. (نفس المصدر السابق) وانظر الجامع الصغير ص ٤٢٨. والبدائع ج

١٠ ص ٤٨٩٦.

(٧) (إذا) سقطت من الأصل، وإثباتها أفضل للإيضاح.

(٨) في ش، ق، ك، ز (الذمي) بدل (ذمي) والمعنى واحد.

أو بيت نار، أو بعمارة ذلك - جاز عند أبي حنيفة، خلافاً لهما^(١).
[لهما: أنه معصية.

له: أنه قربة في اعتقادهم وقد أمرنا أن نتركهم وما يدينون]^(٢).

(١) في ش، ق، ك، ط، ز (وقالوا: لا يجوز) بدل (خلافاً لهما) وتؤيدان إلى المعنى المراد. انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٩٤، ٩٥، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٦٢. والبنية ج ١٠ ص ٥٣٨، وما بعدها.

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات أفضل لمعرفة الحجة من الجانبين. والمسألة بكاملها سقطت من أ، ج. والأفضل إثباتها لمعرفة الحكم في هذه المسألة.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

٢٠٧٢- قال (أبو يوسف): إذا أوصى لقاتله، وأجازت الورثة؛ لا يجوز.
وقال أبو حنيفة ومحمد: يجوز- ذكر قوله في الزيادات -^(١).
له: أن امتناع [جواز]^(٢) الوصية له بجنايته^(٣)، وهي قائمة بعد الإجازة.
لهما: أن امتناع جواز الوصية لحق الورثة، كامتناع جواز الوصية للوارث،
بدليل أن نفعه عائد إليهم، ثم ذلك يجوز بإجازتهم، فكذا هذا.
٢٠٧٣- قال (أبو يوسف): رجلان شهدا بدين على الميت لرجلين، ثم شهد
المشهد لهما للشاهدين بدين على الميت؛ لا تقبل شهادتهم.
قال أبو حنيفة ومحمد: يقبل الشاهدان^(٤) جميعاً^(٥).
له: أن أحد الفريقين إذا قبض شيئاً من التركة بدينه، يشركه الفريق الآخر
فيه، فصار شاهداً لنفسه، وصار^(٦) كالشهادة بالوصية بالثلث.
لهما: أن كل فريق شهد^(٧)، بالدين في الذمة، ولا شركة في ذلك، ولهذا
لو تبرع أجنبي بقضاء [دين]^(٨) أحدهما، لا يشركه الآخر فيه، إلا أنه قد

-
- (١) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٧٧، والبناء ج ١٠ ص ٤١٤ والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٦٠ .
(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات أفضل لإيضاح المعنى.
(٣) في ح، أ، ك (لجنايته) بدل (بجنايته) والمعنى واحد. وفي ط (بالجناية) بدل (له بجنايته)
والمعنى واحد.
(٤) في ش، ز، ح، أ، ق، ك، ط (الشهادتان) بدل (الشاهدان) والأولى أفضل؛ لأن القبول
يكون للشهادة، وليس للشاهد.
(٥) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٨٢.
(٦) في ش (فصار) بدل (وصار) والمعنى واحد.
(٧) في ش، ط (شهدا) بدل (شهد) والثانية أفضل لموافقتهما قواعد النحو .
(٨) (دين) سقطت من الأصل، ح، ط، والمعنى لا يستقيم بدونها.

ثبت له^(١) الشركة في المقبوض بعد القبض، ضرورة أنه مال اليتيم^(٢)، وقد تعلق بحق^(٣) الغريمين^(٤) وإذا لا يوجب تهمة عند الشهادة، بخلاف الوصية في الثلث^(٥)؛ لأنهما يشتركان^(٦) في الثلث أصلاً.

٢٠٧٤- قال (أبويوسف): إذا أوصى إلى رجلين، ينفرد كل واحد منهما بالتصرف. وقال أبو حنيفة ومحمد: لا ينفرد إلا في سبعة أشياء: كالكفن^(٧) وقضاء الدين من العين، وتنفيذ الوصية في عين، ورد الودائع^(٨)، وشراء الطعام، والكسوة للصغير، والخصومة، وقبول الهبة^(٩).

له: أن الوصية تَصَرَّفُ^(١٠) بحكم الولاية، لا بالأمر، لأنه يبطل بالموت، والولاية لا تتجزأ، فيثبت لكل واحد^(١١) على الكمال، كما في الأشياء السبعة.

لهما: إن الميت رضي برأيهما، لا برأى أحدهما، فوجب اعتبار ذلك، إلا فيما فيه ضرورة، كما في بعض الأشياء السبعة، أو فيما [لا]^(١٢) يحتاج إلى الوصايا^(١٣)، كقبول الهبة ونحوه، وههنا لا ضرورة، فيعتبر.

-
- (١) (له) سقطت من ز، ك، ط، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
- (١) في ح، ق، ك، ز، ط (الميت) بدل (اليتيم) والأولى أنسب للمعنى.
- (٢) في ز، ح، ق، ك، ط (به حق) بدل (بحق) والأولى أنسب للمعنى.
- (٣) في ط زيادة (فلم يصير شبهة؛ لأن الشبهة إنما تعتبر عند القضاء، ولا شبهة حيثنذ) وفيها زيادة إيضاح للمعنى. وقول (ضرورة أنه مال اليتيم، وقد تعلق بحق الغريمين) سقط من ش. وإثباته أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٤) في ش، ز، ق، ك، ط (بالثلث) بدل (في الثلث) والأولى أنسب للمعنى.
- (٥) في ش (لا يشتركان) بدل (يشتركان) والثانية أنسب للمعنى.
- (٦) في ط، ش، ز، ح، أ، ق، ط (شراء الكفن) بدل (كالكفن) والأولى أنسب للمعنى.
- (٧) في ح، أ (الوديعة) بدل (الودائع) والمعنى واحد.
- (٨) في ش، ق، زيادة (له) وهي توضح المعنى. انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٠، ٢٧، والبناءة ج ١٠ ص ٥٥٧.
- (٩) في ط، ش، ز، ح، ق، ك (الوصي يتصرف) بدل (الوصية تصرف) وتؤديان إلى المعنى المراد.
- (١٠) في ز، ق، ك زيادة (منهما) وهي توضح المعنى.
- (١١) سقط ما بين القوسين من الأصل، ش والمعنى لا يستقيم بدونه.
- (١٢) في ش، ز، أ، ق، ك (الوصاية) وفي ط (الوصايا) بدل (الوصايا) والأولى أنسب للمعنى.

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

٢٠٧٥- قال (محمد): إذا أوصى لذوي قرابته، يدخل فيه الجد، وولد الولد - ذكره في الزيادات -

وقال أبوحنيفة وأبيوسف: لا يدخل^(١).

له: أنهما من جملة الأقارب حقيقة، وإنما خرج الوالد والولد بالنص، فبقي غيرهما داخلاً.

لهما: أن هذا [الاسم]^(٢) لا يتناول الوالدين، والمولودين عرفاً، دل عليه أنه عطفه على الأقارب^(٣)، لقوله تعالى: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(٤) والجد كالوالد، والنافلة كالولد.

٢٠٧٦- قال (محمد): ولو قال: ثلث مالي لفلان، والمساكين، فثلثه لفلان، وثلثه للمساكين.

وقال أبوحنيفة وأبيوسف: نصفه لفلان، ونصف للمساكين^(٥).

له: أنه ذكر المساكين باسم الجمع، وهو يتناول الإثنين فصاعداً في باب الميراث، لما عرف. والوصية أخت الميراث.

لهما: أنه لا يمكن صرف هذا الاسم إلى الجنس، فيصرف إلى واحد^(٦)، لما عرف^(٧)، وعلى هذا^(٨)

(١) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٧٩.

(٢) سقط ما بين القوسين في الأصل، أ، ش، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٣) في ز (عطف الأقارب على الوالدين) بدل (عطفه على الأقارب) والأولى هي الصواب.

(٤) سورة البقرة: ١٨٠.

(٥) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٩، والبنية ج ١٠ ص ٤٥٥.

(٦) في ش، ق، ك، ط، ز (الواحد) بدل (واحد) والمعنى واحد.

(٧) في ق، ك، ط، ز زيادة (وعلى هذا إذا أوصى للمساكين، فيصرف إلى واحد حاز عندهما، خلافاً له)، وفيها إيضاح حكم متعلق بهذه المسألة.

(٨) في ش، ق، ك، ط، ز (قال في الجامع الصغير) بدل (وعلى هذا) والثانية أفضل لبيان أن هذه الحالة أيضاً على هذا الخلاف المذكور في المسألة هذه. ثم إن في الجامع الصغير لم يورد

[إذا] ^(١) أوصى لأمهات أولاده، وهن ثلاث، وللفقراء أو المساكين؛ قسم الثلث على خمسة ^(٢) : ثلاثة لأمهات أولاده، وسهم للفقراء وسهم للمساكين عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وعند محمد: على سبعة ^(٣) : ثلاثة لهن، وللفقراء سهمان، وللمساكين سهمان، بناء على ما مر.

٢٠٧٧- قال (محمد): إذا أوصى إلى رجل في المال العين ^(٤)، وإلى آخر في تقاضي الدين، فهما وصيان جميعاً فيهما - استحساناً - عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد: كل واحد منهما وصي فيما جعله وصياً فيه.

وعلى هذا إذا جعل أحدهما وصياً لبعض أولاده، وميراثهم ^(٥)، وجعل الآخر وصياً للبقية، وميراثهم. وذكر هلال في كتاب الوقف قول أبي يوسف مع محمد ^(٦).

له: أنه ائتمن كل واحد منهما في شيء لم يَأْتَمَنَ فيه الآخر ^(٧) وخصه، فيختص به، وإن ^(٨) كان بناؤه على العموم، كالمضاربة بتخصيص بعض التجارة ^(٩) أثبت الاختصاص به ^(١٠).

لهما: أن العين قد تصير ديناً بالاستهلاك، والدين قد يصير عيناً بالقبض، فحصلت الوصيتان في كل الأموال ضرورة. والله أعلم.

قول محمد: انظر الجامع الصغير ص ٤٢٧.

- (١) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ. والمعنى لا يستقيم بدونه.
- (٢) في ط زيادة (أسهم) وهي تميز العدد.
- (٣) انظر الفقرة السابقة.
- (٤) في ق، ك، ز (المعين) بدل (العين) وتؤديان إلى نفس المعنى.
- (٥) في ق (ولده وميراثه) وفي ك، ط، ز (ولده وميراثهم) بدل (أولاده وميراثهم) والثانية والثالثة أنسب للمعنى.
- (٦) انظر كتاب الوقف لهلال (الورقة ٣٩)، وفي المبسوط ذكر أيضاً قولاً لأبي يوسف مثل قول محمد: انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٦، ٢٧.
- (٧) في ش، أ، ق، ط، ز (الآخر فيه) بدل (فيه الآخر) ومعناها واحد.
- (٨) في ش (فإن) بدل (وإن) والثانية أنسب للسياق.
- (٩) في ش، ق، ك، ط (التجارات) بدل (التجارة) والمعنى واحد.
- (١٠) في ش، ق، ز (ثبت الاختصاص عند التخصيص) بدل (أثبت الاختصاص به) والمعنى واحد. وفي ك، ط (بعض التجارات عند التخصيص به) بدل (بعض التجارة أثبت الاختصاص به) والثانية أنسب للمعنى.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول أحمد فيه

٢٠٧٨- قال (أبوحنيفة): إذا أوصى بـسُكْنَى داره لرجل، ولا مال له غيرها، فأراد الورثة أن يبيعوا الثلثين، روي عن أبي حنيفة: أنه ليس لهم ذلك.
وقال أبو يوسف: لهم ذلك^(١).
له: أن الوصية بالسكنى دون الوصية بالرقبة، ولو أوصى^(٢) بكل الدار كان لهم أن يبيعوا الثلثين، فهذا أولى.
لأبي حنيفة: أن حقه في ثلث السكنى شائع في كل الدار، وفي بيع شيء منها إبطال السكنى في ذلك، فلا يجوز. والله أعلم.

(١) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٨٢، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٨٩.

(٢) في ق، ز (ولهذا لو أوصى) بدل (ولو أوصى) والمعنى واحد.

باب قول أبي حنيفة على خلاف محمد، ولا قول لأبي يوسف فيه

٢٠٧٩- قال (أبو حنيفة): إذا أوصى لجيرانه، فهو للملازقين^(١) - وهو قول زفر.
وقال محمد: الجيران كل من يصلي في مسجد تلك السكة - ذكر في الزيادات.
وروى الحسن بن زياد^(٢)، عن أبي حنيفة كذلك^(٣).
له: انهم جيران تسمية وعرفاً، ولهذا، يقال^(٤): جار ملازق، وجار غير ملازق. فتناول الكل.
لأبي حنيفة: إن الجار المطلق هو الملازق، ولهذا يثبت حق الشفعة له دون غيره. قال - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «الجار أحق بسقبه»^(٥) وذلك هو الملازق^(٦).

(١) في ط (المتلازقين) بدل (الملازقين) والثانية أبلغ في التعبير عن المعنى.
(٢) (ابن زياد) سقطت من ش. والإثبات أفضل لإزالة اللبس، فمن اسمه الحسن أكثر من واحد.
(٣) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٨٤، ٤٨٨٥، والبناء ج ١٠ ص ٤٩٦.
(٤) في ش (قال) بدل (يقال) والثانية أنسب للمعنى.
(٥) سبق تخريجه في المسألة: (١٦١٨).
(٦) في ط (المتلازق) بدل (الملازق) والثانية أبلغ في التعبير عن المعنى.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد، ولا قول لأبي حنيفة فيه

٢٠٨٠- قال (أبيوسف): إذا أوصى لرجل بخاتم، وقَصَّه لآخر في عقد واحد؛ فلكل واحد منهما ما أوصى له، فإن كانا في عقدين، فعند أبي يوسف: هو كذلك، وعند محمد: الخاتم للذي إذا أوصى له، والقَصُّ بينهما نصفين - قاله في الزيادات - وكذا إذا أوصى بدار لرجل، وبيتًا منها^(١) لآخر، وبجارية لإنسان، وما في بطنها لآخر، وبالتمر لرجل، وبقوصرتة^(٢) لآخر^(٣)، وبالنخل لرجل^(٤) وبتمرها لآخر^(٥).

لمحمد: أن تسمية الخاتم تسمية الفص^(٦)، وقد جعله للثاني، من غير رجوع عن الأول، فاجتمعت فيه وصيتان، فاشتركا فيه. لأبي يوسف: أن الفص يدخل في الوصية الأولى^(٧) دلالة وقد جعلها للثاني نصًا، فبطلت الدلالة^(٨).

٢٠٨١- قال (أبيوسف): ولو أوصى بشيء لإنسان، ثم جحد [تلك]^(٩) الوصية،

-
- (١) في ط، ق، ك (وبنائها) بدل (وبيتًا منها) والثانية أنسب للمعنى.
 - (٢) في ش (وبقوصره) بدل (وبقوصرتة) والثانية أفضل لأن القوصرة لفظ مؤنث. وهي وعاء من قصب يرفع فيه التمر من البواري. (لسان العرب ج ٥ ص ١٠٤).
 - (٣) في ط (لرجل آخر) بدل (لآخر) وتؤيدان إلى المعنى المراد.
 - (٤) في ط، ش، ز، ق، ك (لإنسان) بدل (لرجل) والمعنى واحد.
 - (٥) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٨٤، والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٥٥.
 - (٦) في ش، ز (للفص) بدل (الفص) والمعنى واحد.
 - (٧) في ش، ط، ز، ق (وصية الأول) بدل (الوصية الأولى) والمعنى واحد.
 - (٨) قوله (لأبي يوسف: أن الفص يدخل في الوصية الأولى) فبطلت الدلالة سقط من ك. والإثبات أفضل لمعرفة حجة أبي يوسف. وفي ز زيادة (وقول أبي حنيفة مضطرب) وفيها إيضاح وزيادة تفصيل.
 - (٩) في الأصل (لكل) وهو لا يناسب المعنى.

فهو رجوع - قاله في الأصل^(١) - وفي الجامع الكبير ليس برجوع^(٢) وروى
العلاء^(٣) عن أبي يوسف: أنه رجوع، ورواه عن محمد: أنه ليس
برجوع^(٤).

وجه رواية الرجوع: أن الوصية تحتل الرد، والنقض فصار الجحود
رجوعاً، كجحود التوكيل^(٥): عزلاً، وجحود المتبايعين^(٦): إقالة^(٧).

وجه الرواية الأخرى: أن الوصية تمليك بعد الموت فكان صادقاً في قوله:
«لم أملكه في الحال»، فلا يكون رجوعاً.

٢٠٨٢- قال (أبيوسف): إذا أوصى لبنى فلان، وفلان أب أولاد^(٨) ذكور وإنات،

(١) النسخة المطبوعة من كتاب الأصل ليس فيها كتاب الوصايا، وإنما وجد على هامش
النسخ التي اعتمد عليها محقق كتاب الجامع الكبير وهي النسخة الرومية، والتونكية، قال:
«وفي كتاب الوصايا من الأصل أنه إذا قال: لم أوص لفلان، بشي وقد كان أوصى فهذا
رجوع، وفي نوادر ابن سماعة أنه إذا قال: لم أوص له، فليس برجوع، وإن قال: لا
أوصى له فهو رجوع، وكذلك ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف في نوادر أبي يوسف - وفي
كتاب الوصايا من الأمالي أنه إذا أوصى بالثلث لإنسان، ثم قال: الذي أوصيت به لفلان
فهو لفلان، فهو إبطال للوصية الأولى، فإن لم يقبل الآخر، أو مات قبل الموصي،
فالوصية تامة للأول على حالها، وكذلك إن كان الموصى له الآخر وارثاً، فالوصية للأول».
انظر الجامع الكبير ص ٢٩٥.

(٢) انظر الجامع الكبير ص ٢٩٥، والمرجع السابق.

(٣) في ك، ط، ز، ح، أ، ق (المعلّى) بدل (العلاء) والصواب الأولى، إذ ليس في أصحاب
أبي يوسف من اسمه العلاء، وإنما المعلّى بن منصور الرازي، وهو ممن أخذ الفقه عن
الاثني عشر جميعاً. (انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٦٣، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه للصميري ص
١٥٤).

(٤) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٦٣، والبناء ج ١٠ ص ٤٣٤. والبدائع ج ١٠ ص ٤٩٤٩.

(٥) في ز، زيادة (يكون) وهي توضح المعنى.

(٦) في ك، ز، ق (المتعاقدين) بدل (المتبايعين) ... وتؤيدان إلى المعنى المراد، وفي ز
زيادة (يكون) وهي توضح المعنى.

(٧) في ك زيادة (فسخ وإقاله) ولا أثر لها في تغيير المعنى. وقوله (عزلاً، وجحود المتبايعين
إقالة) سقط من ط. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٨) في ق (لفلان أولاد ذكور وإنات) وفي ش، ك، ز (وفلان أب أولاد وهم ذكور وإنات)
بدل (وفلان أب أولاد ذكور وإنات) والمعنى واحد.

فالوصية للذكور لا غير .

وقال محمد: يتناول الكل^(١).

له : أن اسم البنين يتناول الذكور، والإناث عند الاختلاط، وكذلك^(٢) اسم الأخوة للإخوة والأخوات^(٣) بالنص، قال الله تعالى: ﴿وَلَدٌ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾^(٤) فيتناول الكل .

لأبي يوسف: أن البنين جمع^(٥) الإبن، واسم الإبن لا يتناول البنت، فكذا هذا، إلا إذا قام الدليل بخلاف هذا الأصل .

٢٠٨٣- قال (أبيوسف): ولو أوصى لمواليه، وله موالى الأب^(٦)، ومات أبوه. وورث ولأههم، فالثالث لهم .

وقال محمد: لا شيء لهم^(٧).

له: أنه لم يعتقهم، فلم يكونوا^(٨) مواليه حقيقة .

لأبي يوسف: إنهم مواليه حكماً، فيتناولهم مطلق الاسم .

٢٠٨٤- قال (أبيوسف): رجل له [ثلاثة]^(٩) بنين، أوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم، وبثلث ماله لآخر، فأجازوا^(١٠)، فالفريضة من ستة، لصاحب الثلث

(١) وعن أبي حنيفة روايتان: الأولى مع أبي يوسف، والأخرى مع محمد. (انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٦٩، والمبسوط ج ٢٧ ص ١٥٨، والبنية ج ١٠ ص ٥١٣).

(٢) في ط (وكذا) بدل (كذلك) والمعنى واحد.

(٣) قوله (للإخوة والأخوات) سقط من ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح. وانظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٧١ .

(٤) سورة النساء: ١٧٦.

(٥) في ز (اسم لجمع) بدل (جمع) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٦) في أ، ق، ك، ط، ز، ح (أب) بدل (الأب) والمعنى واحد.

(٧) انظر البنية ج ١٠ ص ٥٢٠، والعناية على هامش تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٤٠٩، والجامع الكبير ص ٢٨٨.

(٨) في ش، ق، ك، ز (يكن) بدل (يكونوا) والثانية أنسب للمعنى. لأن السياق حول الموالى وهو جمع.

(٩) في الأصل، ح، أ، ك (ثلاث) وهو لا يوافق قواعد النحو.

(١٠) في ش زيادة (الورثة) ولا فائدة لهذه الزيادة.

اثنان، وللموصى له بمثل نصيب أحدهم واحد^(١)، ولكل واحد من البنين سهم؛ لأنهم لما أجازوا، وجب تنفيذ الكل، والثالث سهمان، من ستة ونصيب أحدهم واحد من ثلاثة، فإذا زيد على ثلاثة^(٢) صار واحدًا من أربعة، وصار على ما قلنا. وإن لم تجز الورثة، فالثالث بينهم^(٣) أثلاثًا عند أبي يوسف.

وقال محمد: الثالث بينهما على خمسة، لصاحب الثالث ثلاثة، ولصاحب النصف^(٤) سهمان^(٥).

له: أن صاحب الثالث مع البنين يكون له الثالث، والباقي^(٦) بين البنين أثلاثًا، وذلك يخرج من تسعة، له ثلاثة، وكذا^(٧) كل واحد من البنين سهمان، وصاحب النصيب^(٨) له كنصيب أحدهم - وهو سهمان - فكان أخماسًا.

لأبي يوسف: أن عند^(٩) الإجازة كان لصاحب الثالث في الكل سهمان^(١٠)، ولصاحب النصف^(١١) سهم، فصار في الثالث كذلك.

٢٠٨٥ - قال^(١٢) (أبيوسف): إذا قال الرجل، أوصيت للمسجد؛ فهي باطلة، إلا أن يقول: يتفق على المسجد.

وقال محمد: يصح، ذكره في رواية هشام^(١٣).

(١) أي سهم واحد.

(٢) في ش، ق (الثلاثة) بدل (ثلاثة) والمعنى واحد.

(٣) في ق، ز، ط (بينهما) بدل (بينهم) والثانية أفضل لدلائلها على الجمع.

(٤) في ح، أ، ق، ط، ز (النصيب) بدل (النصف) والأولى أنسب للسياق.

(٥) المبسوط ج ٢٨ ص ١٠٩.

(٦) في ق، ز، زيادة (وهو الثلثان) وهي توضيح المعنى.

(٧) (كذا) سقطت من ح، ش، أ، ق، ط. ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٨) في ش (النصف) بدل (النصيب) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) (عند) سقطت من ش، والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(١٠) (سهمان) سقطت من ش، وذكرها أفضل لاكتمال المعنى.

(١١) في ط، أ، ح، ز، ق، ك (النصيب) بدل (النصف) والأولى أنسب للمعنى.

(١٢) (قال) سقطت من ش. والإثبات أفضل لمناسبة السياق.

(١٣) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٩٥.

له : أنه أمكن تصحيحه بالحمل على الصرف إلى مصالحة، فيحمل عليه .
 لأبي يوسف: أن المسجد ليس من أهل الملك، والوصية تملك، فإذا ذكر
 النفقة^(١) كان وقفًا^(٢) على مصالحة حيثنذ .
 ٢٠٨٦- قال (أبيوسف): لو^(٣) أوصى بثلث ماله في سبيل الله، فسبيل الله تعالى
 هو الغزو .
 وقال محمد: الحاج والغازي^(٤)، حتى^(٥) لو أعطى الوصي حاجًا منقطعًا
 جاز^(٦) .
 له: أن هذا من سبيل الله، روي أن رجلاً جعل ناقته في سبيل الله،
 فأرادت امرأته أن تحج عليها، فسأل زوجها عن ذلك رسول الله - ﷺ -
 فقال: «الحج من سبيل الله»^(٧) .
 لأبي يوسف: أن المتفاهم^(٨)، والمتعارف هو الجهاد، وإليه ينصرف قوله
 تعالى في آية الصدقات: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٩) فينصرف إليه .
 ٢٠٨٧- قال^(١٠) (أبيوسف): إذا قال الوصي، أَذَيْتُ خَرَاجَ الصَّيِّ، أو قال: أَبَقَ
 عبده، فأتى به رجل من مسيرة سفر، فَأَذَيْتُ جُغْلَهُ، صُدَّقَ من غير بيعة .
 وقال محمد: لا يُصَدَّقُ إلا ببيعة^(١١) . والمسألة في الجامع [الكبير]^(١٢) .

-
- (١) في ز، ك، ق، ط زيادة (عليه) وهي توضيح المعنى .
 (٢) في ز، ق (واقفًا) بدل (وقفًا) وتؤيدان إلى المعنى المراد .
 (٣) في ش، ط (ولو) وفي ق (إذا) بدل (لو) وتؤدي جميعها إلى المعنى المراد .
 (٤) (الغازي) سقطت من ط والإثبات أفضل لاكتمال الحكم، وفي ق، ز (المنقطع) بدل
 (والغازي) والثانية أنسب للمعنى .
 (٥) قوله (الحاج والغازي حتى) سقط من ش، ك والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح .
 (٦) انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٦٤ .
 (٧) سبق تخريجه في المسألة (١٣٩٩) .
 (٨) في ك (المعتاد) بدل (المتفاهم) وتؤيدان إلى المعنى المراد .
 (٩) سورة التوبة: ٦٠ .
 (١٠) (قال) سقطت من ش والإثبات أفضل لمناسبة السياق .
 (١١) في ك (من غير بيعة) بدل (إلا بيعة) والمعنى واحد .
 (١٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، أ. والأفضل إثباته لتحديد الكتاب المغني. انظر الجامع

له : أن هذا أمر قد يكون، وقد لا يكون، ولا غلبة فيه^(١)، فلا يصدق إلا بحجة، كما إذا قال: قضى القاضي بنفقة ذي رحم محرم منه في ماله، فأديتها. لأبي يوسف: أنه أمين في حوائج الصبي، وهذا من حوائجه، فيصدق كما في نفقته، ونفقة عبده، بخلاف نفقة محارمه؛ لأنها ليست من حوائجه^(٢).

الكبير ص ٢٩٧، ٢٩٨. وحاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧٢٠.
(١) في ش (ولا بينة عليه) وفي ق (ولا عليه بينة) بدل (ولا غلبة فيه) والأولى والثانية أنسب للمعنى.
(٢) في ش، ك، زيادة (من حوائج الصبي) وفي ط، ز، ق (من حاجة الصبي) بدل (من حوائجه) وتؤدي جميعها إلى المعنى.

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

٢٠٨٨- قال (أبو حنيفة): إذا أوصى بأن يباع عبده من فلان بألف درهم^(١)، وقيمته ألف درهم، وأوصى بجميع ماله لآخر، ومات، ولا مال له إلا هذا العبد، فهي مسألة باب العروس^(٢) - في الزيادات - فعنده: الموصى له بجميع المال يضرب في ثلث المال، إلا في ثلث^(٣)؛ لأن هذا مذهبه، وصاحب البيع يضرب بجميع المال^(٤) في الثلث، فيقسم الثلث^(٥) بينهما^(٦)، على أربعة، وإذا صار الثلث على أربعة، صار الكل^(٧) على اثني عشر، فيدفع إلى الموصى له بالجميع^(٨) سهم، بقي أحد عشر سهمًا، يباع من صاحب وصية البيع أحد^(٩) عشر سهمًا من اثني عشر سهمًا^(١٠) من الألف، ويدفع ثلاثة أسهم من الثمن إلى الموصى له بالمال؛ لأنه من المال، لتصير هذه الثلاثة مع السهم الواحد من العبد أربعة - وهو ثلث المال -^(١١) ويكون للورثة ثمانية أسهم، فاستقام التخريج^(١٢).

(١) في ش (بألف درهم من فلان) بدل (من فلان بألف درهم) والمعنى واحد.

(٢) كذا في جميع النسخ.

(٣) في ش، ق، ك، ط، ز (لا يضرب إلا بالثلث) وفي ح، أ (لا يضرب إلا بثلث المال) بدل (يضرب في ثلث المال إلا في ثلث) والأولى والثانية أفضل لسلامة تركيبهما وتأديتهما للمعنى.

(٤) في ق، ز (العبد) بدل (المال) وتؤديان إلى المعنى المراد؛ لأن المال هنا هو العبد.

(٥) في ق، ز (المال) بدل (الثلث) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ش (بينهم) بدل (بينهما) والثانية أفضل لدلالاتها على المشى.

(٧) في ك، ط (جميع المال) بدل (الكل) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٨) في ش (بجميع المال) بدل (بالجميع) والمعنى واحد.

(٩) في ق، ش، ك، ح، أ (بأحد) بدل (أحد) والثانية أنسب للسياق.

(١٠) قوله (من اثني عشر سهمًا) سقط من ح. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(١١) في ط زيادة (وقد) ولا معنى لهذه الزيادة.

(١٢) (التخريج) سقطت من ق، ك، ز، ط، ح، أ ولا يتغير المعنى بسقوطها.

وقال محمد: الموصى له^(١) بالمال يضرب بجميع الرقبة في الثلث، كما هو مذهبه^(٢)، والموصى له بالبيع يضرب بجميع الرقبة أيضًا، فيقسم الثلث بينهما نصفان، ولما صار الثلث على سهمين، صار الكل على ستة أسهم، فللموصى له بالمال سدس العبد، وبيع خمسة أسداسه بخمسة أسداس الألف، ويدفع^(٣) واحد من الثمن إلى الموصى له بالمال، لينتم له الثلث، ويبقى للورثة أربعة أسهم.

وعند أبي يوسف: يباع جميع العبد من الموصى له بالبيع بألف درهم، فيدفع ثلث الثمن إلى الموصى له بالمال، والثلثين إلى الورثة. فاتفق أبو حنيفة ومحمد: أنه لا يباع جميع العبد، وقال أبو يوسف: يباع كله.

له: أن الموصى له^(٤) شريك الورثة، وحق الورثة لا يمنع البيع، ويتحول حقهم إلى الثمن، فكذا^(٥) حق الموصى له بالمال.

لهما: أن الميت أوصى له بالمال^(٦). والعبد، والثمن كلاهما من ماله؛ فتنفذ وصيته فيهما جميعًا، فلا^(٧) يبطل في أحدهما؛ لأن وصية الميت جازت فيها جميعًا^(٨).

٢٠٨٩. قال (أبو حنيفة): في [زيادات]^(٩) الزيادات، إذا قال الرجل في صحته لامرأته، ولعبد، امرأتي طالق، أو عبدي حر - وهي غير مدخول بها - فله أن يبين ما دام حيًا. وإذا اختارا أحدهما؛ بطل الأول^(١٠)، فإن مات قبل

(١) (الموصى له) سقطت من ش، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٢) في ش (الرقبة كما مر في مذهبه) بدل (الرقبة في الثلث كما هو مذهبه) والمعنى واحد.

(٣) في ش، ز، ط زيادة (سهم) وهي توضيح المعنى.

(٤) في ق زيادة (بالمال) وهي توضيح المعنى.

(٥) في ط زيادة (في) ولا معنى لها.

(٦) في ق، ش (بجميع المال) بدل (بالمال) والمعنى واحد.

(٧) في ق، ش، ك، أ، ح (ولا) بدل (فلا) والمعنى واحد.

(٨) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٨.

(٩) سقط ما بين القوسين من الأصل، وإثباته هو الصحيح لورود هذه المسألة في زيادات الزيادات. (انظر زيادات الزيادات ص ٤٣).

(١٠) في ش، ق، ك، ط، ز (الآخر) بدل (الأول) والمعنى واحد.

البيان، عتق نصف العبد؛ لأنه يعتق في حال، ولا يعتق في حال، والمرأة لا تطلق؛ لأنه ما دام حيًا فأحدها غير واقع في المعين - كما هو مذهبه - فإنما يثبت بعد الموت، والعتق يقع بعد الموت دون الطلاق، ولها المهر والميراث^(١) على الكمال، لبقاء النكاح.

وعند أبي يوسف ومحمد: يسقط^(٢) نصف الميراث، وربيع المهر؛ لأن الطلاق يقع في حال دون حال، كالعتق، فإن وقع بطل الميراث، وسقط نصف المهر، وإن لم يقع لا^(٣) يبطل شيء من المهر والميراث، فيتنصف الميراث^(٤)، وتنصف [نصف]^(٥) المهر، فبطل ربعه^(٦)، غير أن عند أبي يوسف: ذلك^(٧) من السعاية، وغير السعاية من التركة^(٨).

وعند محمد: نصف المهر في السعاية وغير السعاية، فأما ربيع المهر والنصف من الميراث فهو من سائر التركة سوى السعاية^(٩).

له: أنها تدعي زيادة المهر والميراث، بسبب أن العتق وقع في الصحة، ولم يقع الطلاق، والعتق في الصحة لا يوجب السعاية، فقد أقرت بأن^(١٠) لا حق لها في السعاية، فأما قدر نصف المهر، فواجب بكل حال؛ وقع الطلاق أم لا. فكان في كل التركة.

لأبي يوسف: أنه حقها في^(١١) التركة كيفما كان، والسعاية من التركة.

٢٠٩٠- قال (أبو حنيفة): إذا قال: أوصيت بثلاث مالي لفلان، أو لفلان،

(١) في ش (الميراث والمهر) بدل (المهر والميراث) والمعنى واحد.

(٢) في ش، أ، ح، ط (سقط) بدل (يسقط) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٣) في ش (لم) بدل (لا) والمعنى واحد.

(٤) في ك (فيعطى النصف من الميراث) بدل (فيتنصف الميراث) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٦) في ط زيادة (ويجب ثلاثة أرباعه) وهي توضيح المعنى.

(٧) في ش، ق، ك، ط، ز زيادة (لها ذلك كله) وهي توضيح المعنى.

(٨) في ز زيادة (لأن السعاية من تركة الزوج وحقها في جميع تركته) وفيها إيضاح.

(٩) انظر المصدر السابق.

(١٠) في ش، ق، ز (أنه) بدل (بأن) والمعنى واحد.

(١١) في ش، (من) بدل (في) والمعنى واحد.

فالوصية باطلة .

وقال أبو يوسف: لهما أن يصطلحا على أخذ الثلث .

وقال محمد: الخيار للورثة يُعطون أيهما [شاؤا]^(١) .

له: أن الوارث يقوم مقام المورث^(٢) ، والمورث^(٣) لو أنهم ثم يئن؛ صح، فكذا إذا يئن الوارث .

لأبي يوسف: أن الموصي رضي بثبوت الحق لأحدهما . وصاحب الحق رضي بجعل نصيبه للآخر، فارتفعت المنازعة؛ فصحت .

لأبي حنيفة: أن الموصى له مجهول، وهذه الجهالة لا ترتفع إلا ببيان الموصي، وقد فات .

(١) في الأصل (شاء) وما أثبتناه، هو الصحيح لدالتها على الجمع .
(٢) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٨٥١ ، ٤٨٦٥ . وحاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٩٦ .
(٣) في ح (الموروث) بدل (المورث) والمعنى واحد .
(٤) انظر الفقرة السابقة .

باب ما قاله زفر

- ٢٠٩١- قال (زفر): إذا أوصى لرجل بثلث هذه الغنم بعينها، ثم مات، ثم هلك ثلثا [هذه]^(١) الغنم، فللموصى له ثلث ما بقي.
وعندنا: [له]^(٢) كله، إن خرج ثلث ماله^(٣).
له: أن التركة مشتركة بينه وبين الورثة أثلاثاً، فما هلك، هلك على الشركة، وما بقي، بقي^(٤) كذلك^(٥). كما لو أوصى له بثلث ماله مطلقاً، فهلك ثلثا ماله.
لنا: أن الموصى به^(٦) ههنا معين - وهو ثلث هذه الأغنام - فيجب تنفيذه^(٧) في ثلثها، وتسليمه إلى الموصى له، فإذا هلك الثلثان، تعين [هذا]^(٨) لذلك.
٢٠٩٢- قال (زفر) : إذا أقر بدين لأجنبية، ثم تزوجها، ثم مات . وقد^(٩) مر في كتاب الإقرار [في هذه الباب]^(١٠).

-
- (١) في الأصل (هذا) ولا يتناسب والسياق.
(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل ح، أ. والإثبات أفضل لاكمال المعنى. وفي ك، زيادة (ذلك) وهي توضيح المعنى.
(٣) قوله (إن خرج ثلث ماله) سقط من ش، ز، ق، ك، ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح. (انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٦٣).
(٤) (بقي) سقطت من ش والمعنى لا يتم بدونها.
(٥) في ق (على الشركة) بدل (كذلك) والمعنى واحد.
(٦) في ش (له) بدل (به) والثانية أنسب للمعنى.
(٧) في ش (تنفيذها) بدل (تنفيذه) والثانية أفضل لدلالاتها على الموصى به.
(٨) في الأصل (هذه) وفي ش، ز، ق، ك، ط زيادة (الثلث) وفيها زيادة إيضاح .
(٩) في ش، ز، ق، (فقد) وفي ط (قد) بدل (وقد) والثانية أنسب للسياق.
(١٠) سقط ما بين القوسين من الأصل، ح، أ. والإثبات أفضل لمعرفة الباب الذي مرث فيه المسألة من كتاب الإقرار. انظر المسألة (١٧٩٢) والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٥٤.

٢٠٩٣- قال (زفر): المريض مرض الموت إذا حصل منه محاباة، وعتق، والثلث لا يسعهما، فأولهما أولى؛ لأنه أهم حيث بدأ به.

وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر. وقد مر في باب أبي حنيفة^(١).

٢٠٩٤- قال (زفر): إذا اشترى الأب مال ابنه الصغير لنفسه من نفسه بمثل قيمته لا يجوز.

وعندنا: يجوز^(٢).

له: أن حقوق العقد من الجانبين متافية، لا يتصور قيامها بشخص واحد. لنا: أن الأب بكمال ولايته، وشفقته، وحاجة الصغير؛ جُعِلَ كشخصين، فيتولى الطرفين.

٢٠٩٥- قال (زفر): رجل مات وترك ثلاثة بنين، وثلاثة آلاف درهم، فاقسموها، وأخذ كل واحد^(٣) ألف درهم، فجاء رجل وادعى أن الميت أوصى له بثلث ماله، فَصَدَّقَهُ واحدة منهم، يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده.

له: أن من زعمه أن ثلث كل التركة له، والثلثان بينهم أثلاثاً، فيحتاج إلى حساب له ثلث، وثلثه ثلث، وأقل ذلك تسعة^(٤) ثلاثة للموصى له - وهو ثلث^(٥) ولكل ابن سهمان، فصار أخماساً.

لنا: أنه أقر له بالثلث في كل التركة شائعاً، وفي يده من التركة الثلث، فيأخذ ثلث ما في يده.

ولو كان للميت ابنان فَصَدَّقَهُ أحدهما: عند زفر: يأخذ نصف ما في يد؛ لأنه يزعم أن حقه وحق الموصى له سواء.

وعندنا: يأخذ ثلث ما في يده، لمامر^(٦).

(١) انظر المسائل ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، والمبسوط ج ٢٨ ص ٩.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٣٣، وحاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧٠٩.

(٣) في ش، ق، ك، ط، ز زيادة (منهم) وهي توضح المعنى.

(٤) تسعة سقطت من أ، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٥) في ش، أ، ق، ك، ط، ز (ثلثه للموصى له وهو ثلاثة) وفي ح (للموصى له الثلث وهو ثلاثة) بدل (ثلاثة للموصى له وهو ثلث) والمعنى واحد.

(٦) انظر البناية ج ١٠ ص ٤٦٨، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٩٤.

٢٠٩٦- قال (زفر): إذا أوصى بثلث ماله لمواليه، دخل فيه مواليه، وموالى أبيه، لأنهم يسمون مواليه وقد صار ولاؤهم له .
وعند أبي يوسف: لا شيء لهم مع مواليه .
وعند محمد^(١): لا شيء لهم أصلاً .
وقد مر في باب أبي يوسف ومحمد^(٢) .

٢٠٩٧- قال (زفر): رجل أوصى إلى رجل، فقال في غيبته - في حياته أو بعد مماته^(٣) -: لا أقبل، ثم قبل^(٤)؛ لم يجز^(٥) عنده^(٦) .
وعندنا: يجوز، مالم يخرج القاضي^(٧) .

له : إن هذا مما يرتد برده، بدليل أنه لو رده في وجهه، يرتد، فكذا هذا .
لنا: أن الموصي اعتمد عليه، فإذا لم يعلم برده، لا يرتد، كيلا يتضرر به، بخلاف ماله علم؛ لأنه يمكنه نصب غيره، فلا يتضرر به .

٢٠٩٨- قال (زفر): إذا أوصى لرجل بثلث ماله، فقال في حياته: لا أقبل، لا يجوز قبوله بعد موته عند زفر^(٨) .
وعندنا: يجوز^(٩) .

له: أن الوصية ترتد بالرد، فإذا رده مرة؛ لا يصح قبوله بعد ذلك، كالإقرار إذا رده [المقر]^(١٠) له .

-
- (١) قوله (لا شيء لهم مع مواليه، وعند: محمد) سقط من ز والمعنى لا يتم بدونه.
 - (٢) في ش، ق، ز (مع محمد) بدل (ومحمد) والمعنى واحد. انظر المسألة ٢٠٨٣ .
 - (٣) في ز، ح، ق، ط، ك. (وفاته) بدل (مماته) ومعناها واحد.
 - (٤) (ثم قبل) سقطت من ش، والمعنى لا يستقيم بدونها.
 - (٥) في ح (لا يجوز) بدل (لم يجز) والمعنى واحد.
 - (٦) (عنده) سقطت من ش، ز، ح، أ، ق، ك، ط وعدم ذكرها أولى، لأن الباب باب زفر.
 - (٧) انظر البناية ج ١٠ ص ٥٥٠، وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٠٦.
 - (٨) (عند زفر) سقطت من ش، ط، ز، ح، أ، ق، ك. وعدم ذكرها أفضل؛ لأن الباب باب زفر.
 - (٩) الأصل عند الحنفية أنه لا حكم لقبول الموصى له ورده، في حياة الموصي؛ لأن أوان وجوب الوصية ما بعد موته، ولا معتبر بالقبول والرد في حياته. (انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٣، ٢٤، ٤٧، ٤٨)
 - (١٠) في الأصل (والمقر) ولا يستقيم المعنى معها.

لنا: أن الوصية تمليك بعد الموت، لا في الحال؛ فيعتبر القبول والرد فيه^(١) بعد الموت.

٢٠٩٩- قال (زفر): إذا أوصى لرجل بابنه^(٢)، ومات الموصي؛ في رواية عنه: يعتق عليه للحال بالقرابة، وفي رواية: لا يعتق إلا بالقبول، فإن مات الأب قبل القبول؛ بطلت الوصية.

وعندنا: إن رده الأب؛ بطل، وصار للورثة، وإن قبل أو مات قبل الرد، عتق عليه^(٣).

له: على الرواية الأولى: أنه تبرع، فيتم بدون القبول، إلا أنه تمليك عند الموت، [فيفيد الملك عند الموت]^(٤).

على الرواية الثانية: أنه تمليك، كالبيع، أو الهبة، فيشترط القبول.

لنا: أنه تمليك فينفذ الملك بنفسه، إلا أنه يرتد بالرد ليتمكن الموصى له من دفعه.

(١) في ط (ورده) بدل (والرد فيه) والمعنى معهما واحد. وفي ش (الرد والقبول فيه) بدل (القبول والرد فيه) والمعنى واحد.

(٢) في ز زيادة (وهو عبد الموصي) وهي توضح المعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٤٨.

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل، والإثبات يؤدي لاكتمال المعنى.

باب ما قاله الشافعي

- ٢١٠٠- قال (الشافعي): المريض مرض الموت إذا قضى دين بعض الغرماء، دون البعض، ثم مات؛ يختص به، ولا يشاركه سائر الغرماء.
وعندنا: يشاركه الباكون^(١).
- له: أنه قضى الدين من مال نفسه، وملك الغريم مختص^(٢) به: كما في حال الصحة.
- لنا: أن حق كل^(٣) الغرماء، تعلق بماله، في مرضه^(٤)، والتخصيص بإبطال حق الغرماء، وذلك لا يجوز^(٥).
- ٢١٠١- قال (الشافعي): ليس للوصي أن يوصي إلى غيره - وهو قول ابن أبي ليلى^(٦).
- وعندنا: له ذلك^(٧).
- له: أنه يتصرف بأمره، فلا يملك^(٨) أمر غيره^(٩) به، كالوكيل.

-
- (١) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٧٨، ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٦٥.
- (٢) في ز، ط (وملكه الغريم فيختص) بدل (وملك الغريم مختص) والأولى أنسب للمعنى.
- (٣) (كل) سقطت من ش. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.
- (٤) في ط (موضعه) بدل (مرضه) والثانية أنسب للمعنى.
- (٥) في ق، ش، ك، ط، ز (فالتخصيص يكون إبطالاً لحق الباقيين، فلا يجوز) بدل (والتخصيص بإبطال حق الغرماء وذلك لا يجوز) والمعنى واحد.
- (٦) والصحيح أن قول ابن أبي ليلى: لا يكون وصياً في تركة الميت إلا أن يوصى إليه بوصية الأول. (انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٢٢).
- (٧) انظر المصدر السابق، ومغني المحتاج ج ٣ ص ٧٦.
- (٨) في ق (يمكن) بدل (يملك) والثانية أنسب للمعنى.
- (٩) قوله (وهو قول ابن أبي ليلى ... إلى ... أمر غيره) سقط من ح، وهو وهم من الناسخ، إذا اشتبهت عليه (غيره) الأولى بالثانية.

لنا : أنه متى اعتمد عليه بعد موته - مع علمه أنه قد يعجز عن التصرف^(١) بأسباب - كان إذنا له^(٢) منه بإقامة غيره مقامه دلالة . بخلاف التوكيل ؛ لأن الموكل يقدر على إقامة غيره عند العجز^(٣) .

٢١٠٢- قال (الشافعي) : إذا أوصى بكل ماله^(٤) ، ولا وارث له ؛ لا يصح إلا بقدر الثلث .

وعندنا : يصح في الكل^(٥) .

له : أن محل الوصية الثلث .

لنا : أنه لولا الوصية كان^(٦) لعامة المسلمين ، وهذا من جملة المسلمين ، وقد ترجح على غيره بإيصائه له ، فكان له .

٢١٠٣- قال (الشافعي) : وصية الصبي بالقرْبِ صحيحة .

وعندنا : باطلة في كل شيء^(٧) .

له : أنه نفع^(٨) في حقه ؛ لأنه لا يزول ملكه قبل موته ، وبعد موته يزول^(٩) بعرض لا يحصل إلا به وهو الثواب .

لنا : أنه تبرع ، والصبي ليس من أهل التبرع^(١٠) . وأما الثواب يحصل بتركه على الورثة ، لقوله - ﷺ - : «لأن تدع ورثتك أغنياء ، خير لك من أن تدعهم عالة»^(١١) .

(١) في ز (التصرفات) بدل (التصرف) والمعنى واحد.

(٢) في ق، ك، ط، (إذنا منه) وفي ش (آذنا له) بدل (إذنا له منه) والمعنى واحد.

(٣) في ش، ق، ك، ز، (عجزه) بدل (العجز) والمعنى واحد.

(٤) في ح، أ، ق زيادة (لإنسان) وهي توضيح المعنى.

(٥) انظر البدائع ج ١٠ ص ٤٩٢٦ ، ومغني المحتاج ج ٣ ص ٤٧ .

(٦) في ش (لكان) بدل (كان) والمعنى واحد .

(٧) انظر المبسوط ج ٢٨ ص ٩١ ، ٩٢ ، والبنية ج ١٠ ص ٤٢٤ ، والبدائع ج ١٠ ص ٤٧ ،

٤٨ . وللشافعية في هذا قولان الأول : لا تصح الوصية من الصبي ؛ لأنه لا عبارة لهم .

والقول الآخر : تصح إذا كان الصبي مميزاً . (مغني المحتاج ج ٣ ص ٣٩) .

(٨) في ح، ط (يقع) بدل (نفع) والثانية أنسب للمعنى .

(٩) في ط (بعرض) بدل (بعرض) والمعنى واحد .

(١٠) في ش، ز، ق، ك (أهله) بدل (أهل التبرع) والمعنى واحد .

(١١) في ش، ز، ق، ك، ط زيادة (يتكففون الناس) وهي زيادة صحيحة ، وردت في رواية

٢١٠٤- قال (الشافعي): الوصية لقاتلِه جائزة.

وعندنا: باطلة^(١).

له: أن القتل لا يخرج القاتل، من أن يكون أهلاً للتبرع من جهة المقتول، وغيره، والوصية نوع تبرع.

لنا: قوله: - ﷺ -: «لا وصية لقاتل»^(٢). ولأن الوصية أخت الميراث، وهو لا يستحق الميراث. فلا يستحق الوصية.

٢١٠٥- قال (الشافعي): الموصى له بالمنفعة إذا مات صارت المنفعة بين ورثته.

وعندنا: تبطل وصيته، وتصير لصاحب العين^(٣).

له: أنها كانت مملوكة^(٤) فتنقل إلى ورثته كالعين.

لنا: أن الإرث يجري في الأعيان، دون^(٥) المنافع، ولهذا لا يجري في^(٦) الإجارة والإعارة.

البخاري ومسلم. والحديث رواه البخاري في كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء، خير له من أن يتكففوا الناس ج ٤ ص ٣. ومسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، حديث رقم ٥، ٨، ج ٣ ص ١٢٥١، ١٢٥٣. ورواه أيضًا أصحاب السنن الأربعة كلهم في كتاب الوصايا.

(١) عند الحنفية تبطل الوصية إذا كان القتل قتلاً حراماً عن طريق المباشرة، أما إذا كان قتلاً بالسبب فلا تبطل. (انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٧٦، والبنية ج ١٠ ص ٤١٣، ٤١٤، والبدائع ج ١٠ ص ٤٨٥٧). وللشافعية في هذا قولان: أظهرهما أنه تصح الوصية للقاتل ولو تعدياً؛ لأنها تملك بعقد فأشبهت الهبة، وخالفت الإرث، والقول الآخر أنها تبطل؛ لأنه مال يستحق بالموت فأشبه الإرث، (مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٣)

(٢) رواه الدارقطني بلفظ: «ليس لقاتل وصية»، كتاب الأقضية والأحكام، حديث رقم ١١٥، ج ٤ ص ٢٣٧، وفيه مبشر بن عبيد، قال الدارقطني عنه: أنه متروك الحديث ويضع الحديث.

(٣) انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٦٩٢، ومغني المحتاج ج ٣ ص ٦٤، ٦٥. وسبب الخلاف أن عند الشافعية: الموصى له بالمنفعة يملكها، وليس مجرد إباحة، وعند الحنفية: مجرد إباحة، ولذلك يصح له عند الشافعية أن يؤجرها ويعيرها، وتورث عنه. انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٨٢، والبنية ج ١٠ ص ٥٢٢.

(٤) في ش، ك، ط، ز، ح، ق زيادة (له) وهي تكمل المعنى.

(٥) في ك (لافي) بدل (دون) والمعنى واحد.

(٦) في ك، ش، ط، ز (فيها) بدل (في) والثانية أنسب للمعنى لدلالاتها على الإرث.

فالفقه فيه: أن المنافع التي تحدث بعد موته لم تكن ملكاً له.
٢١٠٦- قال (الشافعي): من^(١) اعتقل لسانه^(٢) فأوصى بشيء بالإيماء؛ تعتبر
إشارته.

وعندنا: لا تعتبر^(٣).

له: أنها قائمة مقام العبارة في حق الأخرس، لعجزه، وهو قائم ههنا.
لنا: أن الإشارة لا تنبيء عن المراد إلا بطول المدة، والتجربة كالأخرس،
ولم يوجد ههنا، حتى لو تطاولت المدة وصارت إشارات معهودة^(٤) قالوا:
يصح^(٥).

(١) في ش (ومن) بدل (من) والمعنى واحد.

(٢) أي حبس عن الكلام، ولم يقدر على النطق. (البنية ج ١٠ ص ٥٩٥).

(٣) فرق الحنفية بين إشارة الأخرس، وإشارة المعتقل لسانه، فإشارة الأخرس تعتبر إذا صارت معهودة معلومة، ولذلك لو امتد اعتقال اللسان وصارت إشارته معلومة فهو بمنزلة الأخرس. (انظر البنية ج ١٠ ص ٥٩٦، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢١٨، والنهاية بهامش
تكملة فتح القدير ج ٩ ص ٤٤٧، ومغني المحتاج ج ٣ ص ٥٣).

(٤) في ط (مفهومة) بدل (معهودة) والمعنى واحد.

(٥) في ط، ك، زيادة (ذلك) وهي توضح المعنى.

باب جوابات مالك

٢١٠٧- قال (مالك): الحامل بعد ستة أشهر، حكمها حكم المريض مرض الموت.

وعندنا: حكمها حكم الأصحاء حتى^(١) يصير بها^(٢) الطلق^(٣).

له: أن توهم ولادتها بعد ستة أشهر، ساعة فساعة. فقد أشرفت على الهلاك.

لنا: أنها صحيحة حقيقة^(٤)، وما ذكر^(٥) وهم لاعتبر به.

٢١٠٨- قال (مالك): الورثة إذا أجازوا تبرع المورث في مرضه، ليس لهم إبطاله بعد موته^(٦).

وعندنا: لهم ذلك^(٧).

(١) (حتى) سقطت من ش والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٢) (بها) سقطت من ح، وإثباتها أفضل لاستقامة المعنى. وفي ش (يعتريها) وفي ز، ط (يضرها) بدل (يصيرها) والأخيرة أنسب للمعنى.

(٣) انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٣، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٢٧.

(٤) (حقيقة) سقطت من ش، والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح.

(٥) في ش (وما ذكرتم) وفي ك (وما ذكره) بدل (وما ذكر) والمعنى واحد.

(٦) وهو قول ابن أبي ليلى.

(٧) والأصل عن الحنفية أنه لا معتبر لإجازة الورثة، في حياة الموصي؛ لأن إسقاط الحق في

حياة الموصي قبل وجود السبب لا يجوز، والسبب مرض الموت، ومرض الموت ما

يتصل به الموت، فقبل اتصال الموت لا يكون سبباً، وهذا الاتصال موهوم، فيكون هذا

إسقاط الحق قبل تقرر السبب، إضافة إلى ذلك أنه لا يوجد دليل الرضى من الوارث

بتصرف المريض؛ لأن الإجازة في حياته قد تكون فيها نوع من الحفاظ على مشاعرة،

والأدب معه، وأنه لا يريد مجاهرته بالرد. أما إذا أجازته بعد موته فإن هذه الأمور تنتفي.

(انظر المبسوط ج ٢٧ ص ١٥٣، ١٥٤، واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص ٨٢،

٨٣، والبنية ج ١٠ ص ٤١٠، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ١٨٣، والشرح الصغير بهامش

بلغه السالك ج ٢ ص ٤٣٦، والكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٢٥، والقوانين الفقهية

له: أنهم أبطلوا حقهم فيبطل، ولا يعود.
لنا: أنه ليس لهم ولاية التصرف حال حياته، فلا يكون [لهم]^(١) إبطال
التصرف، فلا تعتبر إجازتهم.

ص ٢٦٧). ويلاحظ أن عند المالكية إجازة الورثة أما أن تكون بعد الموت، وإما أن تكون
قبل الموت، أما في الحالة الأولى ليس لهم إبطال الوصية، وفي الحالة الثانية: إما أن
تكون الإجازة في الصحة، أو في المرض، فأما في الصحة لا تلزمهم، وأما في المرض
فإنها تلزم من لم يكن في عياله دون من كان تحت نفقته. (المصادر السابقة).
(١) سقط ما بين القوسين من الأصل أ، ح، والمعنى لا يستقيم بدونه.

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

٢١٠٩- قال (أبو حنيفة): الجد يحجب الإخوة، والأخوات. وهو مذهب أبي بكر الصديق وجماعة من الصحابة - رضوان الله عليهم -^(١).

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يحجبهم^(٢).

لهما: أن الأخ يدلى إلى الميت بواسطة، والجدة كذلك، فاستويا.

له: أنه قائم مقام الأب، بل هو أب، قال الله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكَ مِنْ
الْبَطْنِ﴾^(٣)، ولهذا يستحق ما يستحقه الأب إلا أنه أبعد من الأب، كابن
الابن، ثم^(٤) يحجبون بابن الابن، فكذا بأب الأب^(٥). والفقه
فيه: أن اتصالهم^(٦) بالميت أقوى. وعلى هذا الجد الفاسد (وهو أب الأم)
أولى من أولاد الأخوات، وبنات الأخوة عنده، وعندهما: بنات الأخوة
وأولاد الأخوات مقدمون عليه؛ لأن الجد الصحيح عنده: مقدم على

(١) رواه البيهقي في كتاب الوصايا، باب من لم يورث الأخوة مع الجد، عن أبي بكر، وعثمان، وعلي، وابن عباس. ج ٦ ص ٢٤٦.

(٢) في ز، ق زيادة (وهو قول زيد بن ثابت) وهي زيادة توضح من قال بهذا من الصحابة. والحديث رواه البيهقي عن عمر، وعلي، وزيد بن ثابت وابن مسعود، كتاب الوصايا، باب من ورث الأخوة للأب والأم، أو الأب مع الجد، ج ٦ ص ٢٤٧، ٢٤٨. ورواه أيضًا ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمر وعلي وعبدالله بن مسعود، وزيد، كتاب الفرائض، باب إذا ترك إخوة وجدًا، واختلافهم فيه، حديث رقم ١١٢٦٥ - ١١٢٧٧ ج ١١ ص ٢٩٢ - ٢٩٦. وانظر في تخريج المسألة المبسوط ج ٢٩ ص ١٨٠، ومختصر الطحاوي ص ١٤٧.

(۳) قال تعالى: ﴿يَبْقَىٰ آدَمُ لَا يَفْثِنَاكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ سورة الأعراف: ٢٧

(٤) في ز، ق (ألا ترى أنهم) وفي ح، ك، أ، ط (ثم هم) بدل (ثم) والمعنى واحد

(٥) في ط (بالأب) يدل (بأب الأب) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في ط (اتصاله) بدل (اتصالهم) والثانية أفضل لدلالاتها على أبناء الأبناء وآباء الآباء.

أصولهم، فكذا الجد الفاسد^(١) عليهم^(٢).
وعندهما^(٣): مقدمون؛ لأنهم من قوم الأب، والجد الفاسد من قوم الأم،
وفي قول أبي حنيفة الأول الجد الفاسد مقدم على [أولاد]^(٤) البنات، ثم
رجع وقال: الأقرب أولاد البنات، ثم أب الأم، ثم بنات الأخوة، وأولاد^(٥)
الأخوات وقد عرف^(٦).

-
- (١) في ش، ز، ق، ط، ك زيادة (مقدم) وهي توضح المعنى.
(٢) في ش، ز، ق، ك، ط (على فروعهم) بدل (عليهم) والأولى أنسب للمعنى.
(٣) في ح (وعندنا هم) وفي أ، ق، ك، ط (وعندهما هم) بدل (وعندهما) والثانية والثالثة
أنسب للمعنى.
(٤) في الأصل (الأولاد) وهذا لا يناسب السياق.
(٥) في ش (أولات) بدل (أولاد) والثانية أنسب للمعنى.
(٦) في ش، ز، ق، ط، ك، أ، ح زيادة (في موضعه) وهي توضح المراد.

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

٢١١٠- قال (محمد) : إذا اختلفت^(١) الأبدان^(٢) ، والآباء والأجداد في ذوي الأرحام ، فالقسمة عليهم على [اعتبار]^(٣) الأصول^(٤) - وهو قول أبي يوسف الأول - وعلى قوله الآخر : على اعتبار الأبدان . وقيل قول أبي حنيفة مع قول أبي يوسف . وقيل^(٥) مع قول محمد . والأول أصح^(٦) .

له : أنهم يرثون بسبب أنهم فروعهم ، لا بأنفسهم ؛ فيعتبر^(٧) أصولهم .
لهما : أنهم يرثون بقرابة أنفسهم ، إلا أن قرابتهم بواسطة الأصول ، فيعتبر فيه حالهم ، لا حال غيرهم .

وعلى هذا حكم الأجداد الفاسدين ، والأولاد ههنا كالأجداد في الأول .

٢١١١- قال (محمد) : إذا اجتمعت جدتان ، أحدهما ذات قرابتين - وهي أم أم الأم - وهي مع ذلك أم أب الأب^(٨) - والأخرى ذات قرابة واحدة ، وهي أم أم الأب .

فعند محمد وزفر : السدس بينهما أثلاثاً ، ثلثاه لذات قرابتين ، وثلثه لذات

(١) في ش ، ح ، ز ، ط (اختلف) بدل (اختلفت) والثانية أنسب للمعنى ؛ لأن (الأبدان) لفظ مؤنث .

(٢) المراد أن تختلف الأبدان من حيث الذكورة والأنوثة .

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل ، ح ، ز ، ق ، والإثبات أفضل لاستقامة المعنى .

(٤) في ش زيادة (عند محمد) ولا أثر لها ؛ لأن الباب باب محمد .

(٥) في ش ، ق ، ك زيادة (هو) ولا أثر لها . وفي ط ، ز (هو) بدل (مع) والثانية أنسب للمعنى .

(٦) صورة المسألة : أن يترك ابنة ابنة ابنة ، وابنة ابن ابن ابنة ، وابن ابنة ابن ابنة . (انظر المبسوط

ج ٣٠ ص ٨ ، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٤٣ ، ومختصر الطحاوي ص ١٥٢) .

(٧) في ش ، ط ، ز ، ق ، ك زيادة (فيه) وهي توضح المعنى أكثر .

(٨) في ح ، أ (الأم) بدل (الأب) والثانية أنسب للمعنى ، وصورة المسألة أن تكون امرأة

لها بنت ، ولابنتها بنت ، ولها ابن ، ولابنتها ابن ، فتزوج ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ولد ، فهذه الجدة أم أم أمه ، وأم أب أبيه .

قربة واحدة.

وقال أبوحنيفة وأبيوسف: هما سواء^(١).

له: أن الاستحقاق بعلة القرابة، فإذا اجتمعت في شخص واحد قرابتان، صار كشخصين، كالأخ لأم، إذا كان ابن عم؛ يرث بالفرض والتعصيب. كذا ههنا^(٢).

لهما: أن الاستحقاق لكونها جدة - وهي صفة واحدة - وصار كالأخ لأب وأم، مع الأخ لأب^(٣)، لا يستحق نصيب الأخ لأب، ونصيب الأخ لأم، فكذا ههنا^(٤). بخلاف ما ذكر من المثال، فإنه يستحق بكل قرابة نصيبًا إذا مات، وذات قرابتين^(٥) إذا انفردت لا تستحق بهما إلا السدس، وذات قرابة واحدة تستحق ذلك، فاستويا والله أعلم.

(١) في ش (على السواء) بدل (سواء) والمعنى واحد. انظر المبسوط ج ١٩ ص ١٧١، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٤٣.

(٢) في ق، ك، ط (هذا) بدل (ههنا) والمعنى واحد.

(٣) في ط (لأم) بدل (لأب) والثانية أنسب للمعنى.

(٤) في ق، ك، ط (هذا) بدل (ههنا) والمعنى واحد.

(٥) في ش، ك، ط، ز، ق (فأما ذات قرابتين) بدل (إذا مات، وذات قرابتين) والمعنى واحد.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

٢١١٢- قال (أبيوسف): قال الشعبي: الخنثى المشكل يرث نصف نصيب الذكر، ونصف الأنثى، فإذا مات وترك ابناً، وولداً خنثى، فعند أبي يوسف: على قياس قول الشعبي: أن يجعل المال بينهما على سبعة أسهم، للخنثى ثلاثة، وللأبن المعروف أربعة^(١).

وقال محمد: على قياس قول الشعبي: يقسم المال بينهما^(٢) على اثني عشر سهمًا، خمسة^(٣) للخنثى، وسبعة للأبن المعروف^(٤).

له: أن الخنثى لو كان ذكرًا؛ كان له نصف المال، ولو كان أنثى؛ كان له ثلث المال، فيكون له نصف النصف، ونصف الثلث، والباقي الآخر، فيحتاج إلى حساب له نصف، ولنصفه نصف، وثلث وثلثه نصف^(٥). وأقل

(١) قوله (فعند أبي يوسف: على قياس ... إلى ... أربعة) سقط من ح. والصواب إثباته لاكتمال المعنى المراد.

(٢) (بينهما) سقطت من ق، ز ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٣) في ش زيادة (أسهم) وهي توضح المعنى أكثر.

(٤) هذا تفسير لقول الشعبي اختلف فيه أبو يوسف ومحمد وأما قولهم جميعًا أن الخنثى يعطى أقل الأنصباء، وهو نصيب الأنثى إلا إذا كان أسوأ أحواله أن يجعل ذكرًا، فحينئذ يجعل ذكرًا حكمًا، فلو مات شخص وترك ابناً معروفاً وخنثى، فللمعروف الثلثان وللخنثى الثلث، ولو أن امرأة ماتت وترك زوجًا وأختًا لأب وأم، وخنثى لأب، فللزوجة النصف، وللأخت للأب والأم النصف، ولا شيء للخنثى، فجعل ههنا ذكرًا؛ لأن هذا أسوأ أحواله؛ لأنه لو جعل أنثى لأصاحب السدس، وتعول الفريضة، ولو جعل ذكرًا لا يصيب شيئًا، كأنها تركت زوجًا، وأختًا لأب وأم، وأختًا لأب. ولأبي يوسف قول آخر وهو أن له نصف ميراث الذكر، ونصف ميراث الأنثى، (انظر البدائع ج ١ ص ٤٨٣٣، وتحفة الفقهاء ج ٣ ص ٣٥٩، ومختصر الطحاوي ص ١٥٥، والمبسوط ج ٣ ص ٩٢).

(٥) في ط، أ (ثلث) بدل (نصف) والثانية أنسب للمعنى.

ذلك من^(١) اثني عشر، له نصف نصفه في حال - وهي ثلاثة - ونصف ثلثه في حال وهو اثنان، فيكون خمسة، والباقي للآخر، وذلك سبعة. لأبي يوسف: أن نصف نصيب الابن، ونصف نصيب البنت ثلاثة أرباع نصيب الابن، فيجعل كل ربع سهمًا، فيصير ثلاثة أسهم، وللابن نصيب ابن كامل، أربعة أسهم، وجملته سبعة.

(١) (من) سقطت من ش، ز، ق، ك. ولا يتأثر المعنى بسقوطها .

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

٢١١٣- قال (أبو حنيفة): الحمل يرث، ويوقف حقه، فإن مات وترك ابنين، وأم ولد حامل، روى ابن المبارك^(١) عنه: أنه^(٢) يوقف نصيب أربع بنين، فيوقف ثلثا ماله. وبه أخذ ابن المبارك، والنخعي، ومالك، وشريك. وقال أبو يوسف: يوقف نصيب ابن واحد - وهو ثلث المال - وقال محمد: يوقف نصيب ابنين - وهو نصف المال^(٣). له: أن ولادة ولدين^(٤) غالب، كولادة واحد^(٥). لأبي يوسف: ^(٦) الأغلب ولادة ولد واحد^(٧). لأبي حنيفة: أن ولادة الأربع في بطن واحد قد يكون، قال شريك^(٨): رأيت بالكوفة لأبي إسماعيل أربع بنين في بطن واحد. فيجب اعتباره احتياطاً.

-
- (١) هو عبدالله بن المبارك المروزي، مولى لبني حنظلة ثقة ثبت فقيه، عالم، مجاهد، تاجر، ولد سنة ١١٨هـ، وتوفي سنة ١٨١هـ (أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ص ١٣٤ وما بعدها. تقريب التهذيب ج ١ ص ٤٤٥).
- (٢) (أنه) سقطت من ش، والمعنى لا يتأثر بسقوطها.
- (٣) انظر المبسوط ج ٣٠ ص ٥٢، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٤١.
- (٤) في ش (الولدين) بدل (ولدين) والمعنى واحد.
- (٥) في ق (الواحدة) وفي ك، ط، ز، ح (الواحد) بدل (واحد) والثانية والثالثة أنسب للمعنى. وفي ط زيادة (ويحتمل كونهما ذكرين) وهي تكمل الحجة.
- (٦) في ش زيادة (أن) ولا أثر لها في تغيير المعنى.
- (٧) في ش (ولد الواحد) وفي ق، ك، ط، ز (الواحد) بدل (ولد واحد) والثانية والثالثة أنسب.
- (٨) في أ، ز (الشريك) بدل (شريك) والصحيح الثانية لأن اسمه شريك بن عبدالله القاضي النخعي مات سنة ١٧٧هـ. (البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٧١).

باب ما قاله الشافعي

- ٢١١٤- قال (الشافعي): إذا بقي بعد سهام الورثة من^(١) أصحاب الفرائض شيء، ولا عصة للميت؛ لا يرد عليهم، ويوضع ذلك في بيت المال. وعندنا: يرد عليهم على قدر سهامهم^(٢).
- له: أن الشرع جعل لأصحاب الفرائض سهامًا مقدرة، وفي الرد عليهم زيادة على ذلك، وتغيير [الحكم]^(٣) الشرع ولهذا لا يرد على الزوجين. لنا: أنه مال هو تركة الميت، ولا [مستحق]^(٤) له، وهو قريب، وغيره ليس بقريب، فكان أولى به، كما في زوج هو ابن عم، بخلاف الزوجين؛ لأنه لا قرابة بينهما، وقد بطلت الزوجية بالموت. قوله: إنه تغيير، قلنا: ليس كذلك؛ لأننا لانعطي^(٥) الزيادة بالفرض، بل يستحق الباقي بحكم التعصيب والقرابة^(٦).
- ٢١١٥- قال (الشافعي): ذوو الأرحام لا يرثون أصلاً - وهو قول مالك-. وعندنا: يرثون إذا لم يكن للميت صاحب فرض، [ولا عصة]^(٧).

(١) (الورثة من) سقطت من ك، ط، والمعنى لا يتغير بسقوطها.

(٢) انظر المبسوط ج ٢٩ ص ١٩٢، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٤٧ واللباب ج ٤ ص ١٩٧، ومغني المحتاج ج ٣ ص ٦، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ١٨٦.

(٣) في الأصل (بحكم) وهو لا يناسب السياق.

(٤) في الأصل (يستحق) وهو لا يناسب المعنى.

(٥) في ك، ط (لا نعطيهم) بدل (لا نعطي) والمعنى واحد.

(٦) (والقرابة) سقطت من ك، ط، ولا يتغير المعنى بسقوطها.

(٧) في الأصل، أ (والعصة) بدل (ولا عصة) والثانية أنسب للمعنى. انظر المبسوط ج ٢٩ ص ١٩٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٤٢ واللباب ج ٤ ص ٢٠٠، ومختصر الطحاوي ص ١٥١، ومغني المحتاج ج ٣ ص ٦. وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ١٩١.

له: أن النبي - ﷺ - لم يورث الخال^(١)، ولأن الوارث، إما صاحب فرض، أو عصة، وليس هذا من أحدهما، فلا يرث، كالأجنبي.
لنا: قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(٢). وهذا يوجب كونه أولى بماله بعد موته. دل عليه قوله - ﷺ -: «الخال وارث من لا وارث له»^(٣). ولأنه قريب، وسائر الناس أجنب، فكان هو أولى بماله. وما روى من الحديث يحتمل أنه لم يورث^(٤) لوجود من يحجبه. وما ذكر من المعنى، قلنا: ^(٥) يرثون بالقرابة المطقة، وهذا^(٦) نوع آخر، على أنهم يرثون بالتعصيب عند عدم وارث آخر.

٢١١٦- قال (الشافعي): المجوسي إذا اجتمعت فيه قرابتان أو أكثر، يرث بأقواهما، وسقط اعتبار الأضعف.

وعندنا: إن^(٧) كان يمكن الجمع بينهما في الميراث، ورث بهما، وإن لم يمكن^(٨)، سقط الأبعد^(٩).

(١) رواه أبوداود في المراسيل عن عطاء أن رسول الله - ﷺ - ركب إلى قباء يستخير من ميراث العمة والخالة، فأنزل عليه لا ميراث لهما. قال أبوداود معناه لا سهم لهما، ولكن يرثون للرحم، كتاب الفرائض حديث رقم ٣٢٤، ص ١٦٩، ورواه البيهقي، كتاب الفرائض، ج ٦ ص ٢١٢.

(٢) سورة الأنفال: ٧٥.

(٣) رواه أبوداود، كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام، حديث رقم ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ج ٣ ص ١٢٣، والترمذي، كتاب الفرائض، باب ماجاء في ميراث الخال، حديث رقم ٢١٠٣، عن أبي أمامه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وحديث رقم ٢١٠٤، عن عائشة وقال الترمذي حديث حسن غريب ج ٤ ص ٤٢٣، ورواه ماجه في كتاب الفرائض، باب ذوي الأرحام حديث رقم ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ج ٢ ص ٩١٤، وأحمد في مسنده، ج ٤ ص ١٣١، ١٣٣.

(٤) في ز، ق، ك، ط (يورثه) بدل (يورث) والمعنى واحد.

(٥) في ش، ز، ق، ك، ط زيادة (هم) وهي توضيح المعنى.

(٦) في ز، ح، أ، ق، ط، ك (وهو) بدل (وهذا) والمعنى واحد.

(٧) في ط، ز، ق (إذا) بدل (إن) والمعنى واحد.

(٨) في ش، ط (يكن) بدل (يمكن) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) انظر المبسوط ج ٣٠ ص ٣٣، ٣٤. وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٤٠ واللباب ج ٤ ص

له: أن الشخص الواحد لا يرث إلا ميراثاً واحداً.

لنا: أن الاستحقاق بالقرابة، فإذا اجتمع سبيان، صار كشخصين، كالأخ لأم إذا كان ابن عم.

قال: صورته إذا تزوج مجوسي بنته^(١)، فولدت منه ابناً، فهذا^(٢) ابن المجوسى^(٣)، وابن ابنته؛ فيرث منه بالبنوة، لا ببنوة البنت؛ لأن ابن البنت لا يرث مع الابن، والمنكوحه^(٤) أم هذا الولد، وأخته؛ فلها الثلث منه بجهة الأمية، والنصف بالأختية عندنا، وعنده: يرث بالأمية^(٥) لا غير؛ لأنها أقوى.

٢١١٧- قال (الشافعي): امرأة ماتت وتركت زوجاً وأمّاً، وأخوين لأب وأم، وأخوين لأم، للزوج النصف، وللأم السدس، و^(٦) الباقي بين كل الأخوة^(٧) - وهو قول [عامة]^(٨) الصحابة^(٩).

وعندنا: الثلث الباقي للأخوين لأم، ولا شيء للأخوين لأب وأم، وهو قول مالك^(١٠)، وهي مسألة الحمارية، وسميت مشرّكة^(١١)؛ لأنها وقعت في زمن

١٩٨، ومختصر الطحاوي ص ١٥٠، وللشافعية في هذا قولان: أحدها مثل قول الحنفية، والآخر يرث بأقواهما. (انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٩).

- (١) في ط، ز، ق، ك (المجوسي ابنته) بدل (مجوسي بنته) والمعنى واحد.
- (٢) في ش، ط، ز، ح، ق، ك زيادة (الابن) وهي توضح المعنى.
- (٣) في ط (مجوسي) بدل (المجوسي) والمعنى واحد.
- (٤) في ق (فالأم المنكوحه) بدل (والمنكوحه) والمعنى واحد.
- (٥) في ط (بالأمومية) بدل (بالأمية) والمعنى واحد.
- (٦) في ط، ز، ق زيادة (والثلث) وفيها زيادة إيضاح للمعنى.
- (٧) في ش (إخوة) بدل (الأخوة) والثانية أنسب للسياق.
- (٨) في الأصل (العامة) وهو لا يتناسب مع السياق.
- (٩) في ش، ك، ز، ح، ق (قول مالك) بدل (قول عامة الصحابة) والصحيح الأولى (انظر الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٥٨).
- (١٠) في ش، ك، ز، ح، ق (قول عامة الصحابة) بدل (قول مالك) والأولى هي الصواب، انظر الفقرة السابقة.
- (١١) في ز، ط، ق، (تسمى المشتركة) بدل (سميت مشرّكة) والمعنى واحد. والمشرّكة بفتح الراء مع تشديدها.

عمر رضي الله عنه . قال الأخوين لأب وأم : هب أن أبانا كان حمازًا ، ألسنا من أم^(١) واحدة^(٢) .

له : أن قرابة الأب إن كانت لا تزيدهما خيرًا فلا تزيدهما شرًا .
لنا : أن قوم الأب عصبه ، والعصبه تستحق الباقي بعد الفرائض . قال - **عليه السلام** : «الحقوا الفرائض بأهلها ، فما أبقت فهو لأولى رجل ذكر»^(٣) . ولم يبق شيء هنا بعد الفرائض^(٤) . والله أعلم .

(١) في أ ، ز ، ق (أليست أمنا) بدل (ألسنا من أم) ، والمعنى واحد .

(٢) رواه البيهقي ، كتاب الفرائض ، باب المشتركة ، ج ٦ ص ٢٥٦ . والحاكم في المستدرک ، كتاب الفرائض ج ٤ ص ٣٣٧ ، وانظر في تخريج المسألة المبسوط ج ٢٩ ص ١٤٥ . ومختصر الطحاوي ص ١٤٦ ، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٢٠٦ ، ومغني المحتاج ج ٣ ص ١٧ .

(٣) رواه البخاري عن ابن عباس مرفوعًا ، كتاب الفرائض ، باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ، ج ٨ ص ١٨٨ . ومسلم عن ابن عباس ، كتاب الفرائض ، باب ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر ، حديث رقم ٢ ، ٣ ، ٤ ، ج ٣ ص ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ .

(٤) في ك ، ش ، ط ، ح (لم يبق هنا بعد الفرائض شيء) وفي ز ، ق (ولم يوجد ههنا بعد الفرائض شيء) بدل (ولم يبق شيء هنا بعد الفرائض) ومعناها واحد .

باب جوابات مالك

٢١١٨- قال (مالك): إذا أقر بعض الورثة بوارث آخر، وكذّبه الباقيون، يقسم نصيب المُقَرِّ بينهما على فريضته^(١) وعلى ما يصيب المُقَرَّ له من نصيب المُقَرِّ خاصة - وهو قول ابن أبي ليلى -

وعندنا: يقسم نصيب المُقَرِّ على قدر نصيبه، ونصيب المُقَرِّ له^(٢).

له: أن من زعم المُقَرِّ: أن حق المُقَرِّ له بعضه في نصيبه وبعضه في نصيب شركائي، فهو لا يقر له [بأن]^(٣) حقه وحقه^(٤) على السواء، فلا يقسمان كذلك^(٥)؛ بل على قدر نصيبه [وقدر]^(٦) ما يصيب^(٧) المُقَرَّ له من نصيب المُقَرِّ^(٨).

لنا: أن زعم المُقَرِّ: أن حقي وحق المُقَرِّ له سواء^(٩)، وسائر الورثة [بالتكذيب]^(١٠) ظلمونا، فهو [كالتاوي]^(١١)، فيكون عليهم جميعاً، فيقسم

(١) في ش، ق، ز (نصيبه) وفي ك، ط (قدر نصيبه) بدل (فريضته) وتؤدي إلى المعنى المراد.

(٢) انظر مختصر الطحاوي ص ١٥٣، والمبسوط ج ٣٠ ص ٧١. قال ابن عبد البر: «ومن أقر بأخ، وأنكره، أخوه، أو إخوته؛ لم يأخذ من نصيب من جحد شيئاً ولم يثبت نسبه، ولزم المقر به في نصيبه مقدار ما كان نصيبه لو أقر سائر الورثة. (الكافي ج ٢ ص ٨٨٩، والشرح الصغير بحاشية بلغة السالك ج ٢ ص ٤٧٣).

(٣) في الأصل (لأن) ولا يستقيم المعنى معها.

(٤) في ش، ق، ك، ز (حقي) بدل (حقه) والمعنى واحد، إذ المراد: حق المقر له وحق المقر.

(٥) في ح، أ (لذلك) بدل (كذلك) والثانية أنسب للمعنى.

(٦) في الأصل، ح (قدر) بون الواو، ولا يناسب السياق. وفي ح (على قدر نصيبه، قدر ما يصيب) بدل (على قدر نصيبه وقدر ما يصيب) والثانية أنسب للمعنى.

(٧) في ق، ك (ما هو نصيب) بدل (ما يصيب) والثانية أنسب للمعنى.

(٨) قوله: (من نصيب المقر) سقط من ز. والإثبات أفضل لاكتمال المعنى.

(٩) في ق، ش (على السواء) بدل (سواء) والمعنى واحد.

(١٠) في الأصل، أ (التكذيب) وهو لا يناسب السياق.

(١١) في الأصل، أ (كتاوي) ولا يناسب السياق. والمعنى (كالتالك).

الباقى بينهم على قدر حقوقهم. وبيانه: أنه^(١) مات وترك ابنين، فأقر أحدهما، بأخ لهما من أبيهما، وصدقة المَقْر له، وكذبه الابن الآخر، فعندنا: يقسم نصيب المقر بين نصيب^(٢) المقر^(٣)، والمقر له نصفان، وعندهما: أثلاثا، ثلثاه للمَقْر، وثلثه للمَقْر له.

ولو أقر لبنت^(٤)، وصدقته، وكذبه الابن الآخر^(٥)، فعندنا: يقسم نصيب المَقْر بين المَقْر^(٦) والمَقْر لها أثلاثا. ثلثاه للمَقْر، وثلثه للمَقْر لها.

[وعندهما]^(٧): أخماسا، أربعة أخماسيه للمَقْر، وخُمُسُهُ للمَقْر لها. ولو مات عن ابنين، وبنتين، فأقر ابن وبنت بأخ لهم، وصدقهما المَقْر له، وكذبهما الباقون، فعندنا: يقسم نصيب المقرين بينهما أخماسا، لكل أخ سهمان، وللأخت سهم.

وعندهما: أرباعا، للأخ المقر سهمان، وللأخت المَقْر له سهم، وللأخت سهم.

-
- (١) في ش، ق، ك، ط، ز (رجل) بدل (أنه) والمعنى واحد.
(٢) (نصيب) سقطت من ق، ك، وعدم ذكرها أفضل لاستقامة المعنى.
(٣) في ز، ح، أ زيادة (وبين) وهي توضح المعنى.
(٤) في ش، ق، ك، ط، ز، أ (بنت) بدل (لبنت) والمعنى واحد.
(٥) في ش (آخر) بدل (الآخر) والثانية أنسب للسياق.
(٦) في ش، ق، ك، ط، ز (بينه وبين) بدل (بين المقر) والمعنى واحد.
(٧) في الأصل (وعندنا) والصواب ما أثبتناه لدلالته على الإمام مالك وابن أبي ليلى. وفي ز (وعنده) بدل (عندهما) والثانية أفضل لما سبق.

كتاب الكراهية

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

٢١١٩- قال (أبوحنيفة): تَوَسَّدُ^(١) الحرير وافتراشه مباح للرجال.
وقال محمد: أكره^(٢) له ذلك.

وذكر القدوري قول أبي يوسف مع قول محمد: والفقهاء أبي الليث مع أبي حنيفة - رحمه الله -^(٣).

لمحمد: العمومات الواردة، في تحريم الحرير على الرجال، ولأن هذا مثل اللبس في التنعم، فكان حراماً - كاللبس.

لأبي حنيفة: ما روى أن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - كان [على بساطه]^(٤) مِرْفَقَةً^(٥) حرير^(٦). ولأن القليل من الملبوس حلال، كالأعلام ونحوها، فكذا القليل من اللبس، وهو التَّوَسُّدُ والافتراش؛ لأنه ليس [باستعمال]^(٧) كامل.

(١) في ك زيادة (الديباج) ولم أجد في مصادر الحنفية من نص على أن الكراهة تشمل الديباج أيضاً.

(٢) في ش (يكره) بدل (أكره) والمعنى واحد.

(٣) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٧٩، والبنية ج ٩ ص ٢١٦. وتبين الحقائق ج ٦ ص ١٤. والجامع الصغير ص ٣٩٠.

(٤) في الأصل (على بساط) وفي أ (له على بساط) وفي ك، ط، ز، ح (له على بساطه) وما في الأصل لا يناسب السياق، وما في بقية النسخ يؤدي إلى المعنى.

(٥) في ش (مرفعة) بدل (مرفقة) والصحيح الثانية لأن المرفقة - بكسر الميم، وفتح الفاء: المتكأ والمخدة. (انظر لسان العرب ج ١٠ ص ١١٩).

(٦) قال الزيلعي: رواه ابن سعد في الثقات - في ترجمة ابن عباس. نصب الراية ج ٤ ص ٢٢٧.

(٧) في الأصل (كاستعمال) ولا تناسب السياق.

٢١٢٠- قال (أبوحنيفة): لبس الحرير الخالص في الحرب يكره.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يكره^(١).

لهما: ماروى الشعبي^(٢): أن النبي - ﷺ - رخص في لبس الحرير، والديباج في الحرب^(٣). ولأن الحاجة ماسة إليه؛ لأنه أدفع للسلاح، وأفيئ في عين العدو.

له: النهي العام الثابت^(٤)، ولأن الحرام لا يحل إلا عند الضرورة، والضرور تندفع بالمخلوط، بل هو فوق الخالص؛ لأنه أثمن منه.

٢١٢١- قال (أبوحنيفة): يَشُدُّ الأَسنان بالفضة، ولا يَشُدُّها^(٥) بالذهب.

وقال محمد: لا بأس بالذهب أيضًا، وذلك^(٦) قول أبي يوسف معه في الأمالي^(٧).

لهما: ما روي أن عَزْفَجَةَ^(٨) أصيب أنفه يوم

(١) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٧٧، والبنية ج ٩ ص ٢١٩. وتبين الحقائق ج ٦ ص ١٥، والجامع الصغير ص ٣٩٠، ٣٩١.

(٢) وهو عامر بن شراحيل، وهو من كبار التابعين مات سنة ١٠٥ هجرية وعمره ٧٧ سنة. (البنية ج ٩ ص ٢١٩).

(٣) قال العيني: «هذا لم يثبت عن الشعبي». (المصدر السابق) وقال الزيلعي: «غريب عن الشعبي، ورواه ابن عدي في الكامل من حديث بقية عن عيسى بن إبراهيم ابن طهمان الهاشمي، عن موسى بن أبي حبيب عن الحكم بن عمير، وكان من أصحاب رسول الله - ﷺ - قال: رخص رسول الله - ﷺ - في لباس الحرير عند القتال: انتهى.

وأعله عبد الحق في أحكامه بعيسى هذا، وقال: إنه ضعيف عندهم، بل متروك. قال ابن القطان في كتابه وبقية لا يحتج به. وعيسى ضعيف، وموسى ابن حبيب ضعيف أيضًا. انتهى. نصب الراية ج ٤ ص ٢٢٧. ورواه ابن سعد في الطبقات عن الحسن قال: «وكان المسلمون يلبسون الحرير في الحرب». ج ٣ ص ١٣٠.

(٤) في ق، ش، ط، ز (في الباب) بدل (الثابت) وتؤديان إلى المعنى المراد.

(٥) في ز، أ، ق، ط (تشد) بدل (يشدها) والمعنى واحد.

(٦) في ز، ح، أ، ك، ق، ط (وذكر) بدل (وذلك) والأولى أوضح.

(٧) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٨١، والبنية ج ٩ ص ٢٣٧، وتبين الحقائق ج ٦ ص ١٦، والجامع الصغير ص ٣٩١.

(٨) هو عرفجة بن أسعد بن كزب - وقال ابن حجر في الإصابة - ابن كرز - بن صفوان التميمي العطاردي. كان من فرسان الجاهلية، شهد يوم الكلاب - وهو من أيام الجاهلية - فأصيب

الكلاب^(١) فاتخذ أنفًا من فضة، فأتنت عليه، فأمره، النبي - ﷺ - أن يتخذ أنفًا من ذهب^(٢).

له: أن المَحَرَّم لا يباح إلا للضرورة، والضرورة تندفع بالفضة، وفيما روى^(٣) ضرورة؛ لأنه أتنت بالفضة.

٢١٢٢- قال (أبوحنيفة): لا احتكار فيما اشتراه من الرساتيق^(٤).

وعن محمد أنه قال: هو احتكار^(٥).

له: أن القرى تبع للمصر، فالشراء منها، كالشراء في المصر.

لأبي حنيفة: قوله - ﷺ -: «المحتكر ملعون، والجالب مرزوق»^(٦). وهذا جالب، ولأنه لم يتعلق به^(٧) حق أهل المصر؛ فلا يكره شراؤه.

أنفه، فلما أسلم أمره رسول الله - ﷺ - أن يتخذ أنفًا من ذهب. (الطبقات الكبرى ج ٧ ص ٤٥، الإصابة ج ٢ ص ٤٧٤).

(١) الكلاب بضم الكاف، واد بين الكوفة والبصرة، كانت فيه وقعة عظيمة للعرب. (البنية ج ٩ ص ١٢٣٩).

(٢) رواه أبوداود، كتاب الخاتم، باب ماجاء في ربط الأسنان بالذهب، حديث رقم ٤٢٣٢، ٤٢٣٣، ج ٤ ص ٩٢. ورواه الترمذي، كتاب اللباس، باب ماجاء في شد الأسنان بالذهب، حديث رقم ١٧٧٠، ج ٤ ص ٢٤٠، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، والنسائي في كتاب الزينة، وباب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفًا من ذهب - حديث رقم ٥١٦١، ٥١٦٢، ج ٨ ص ١٦٣، ١٦٤.

(٣) في ز زيادة (كانت فيه) ولا أثر لها في تغيير المعنى.

(٤) الرساتيق جمع، مفردها، رستاق، فارسي، معرب، وهي السواد. (لسان العرب ج ١٠ ص ١١٦).

(٥) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٧٣، والبنية ج ٩ ص ٣٤٨. وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٨.

(٦) رواه ابن ماجة عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله - ﷺ -: «الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون» كتاب التجارات، باب الحكرة والجلب، حديث رقم ٢١٥٣، ج ٢ ص ٧٢٨. والحاكم، كتاب البيوع، ج ٢ ص ١١، ولم يذكر فيه (الجالب مرزوق). والبيهقي في كتاب البيوع، باب ماجاء في الاحتكار، وقال البيهقي: «تفرد به علي بن سالم عن علي بن زيد، قال البخاري، لا يتابع في حديثه».

(٧) (به) سقطت من ش والإثبات أفضل لمناسبة السياق.

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

٢١٢٣- قال (أبيوسف): لا بأس أن^(١) يدعو بما روي: «أسألك بمعقد»^(٢) المز من عرشك»^(٣).

وقال أبوحنيفة ومحمد: يكره^(٤).

له: أن النبي - ﷺ - أمر بذلك في صلاة الحاجة^(٥).

لهما: أن العين إن كانت^(٦) بعد القاف فهو تشبيه الله تعالى بالخلق في القعود - وهو كفر - وإن كان قبله؛ يوهم تعلق عزة الله تعالى بالعرش. وهو باطل؛ لأنه قديم، والعرش^(٧) محدث. وما روي فيه^(٨) غريب، والتأويل غير واضح، فيجب الكف^(٩) عنه.

٢١٢٤- قال (أبيوسف): لا يكره للرجل أن يقبل فم الرجل أويده، أو شيئاً منه،

(١) في ش، ك، ط، ز، ق (بأن) بدل (أن) والمعنى واحد.

(٢) في ح (بمعقد) بدل (بمعقد) والأولى هي الواردة في الرواية.

(٣) الحديث رواه البيهقي في كتاب الدعوات، وابن الجوزي في كتاب الموضوعات من رواية مطولة، وذكر ابن الجوزي أن هذا حديث موضوع بلا شك. وإسناده محبط، وفي إسناده عمر بن هارون، قال ابن معين فيه: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المعضلات، ويدعي شيوخاً لم يرههم. (انظر البناية ج ٩ ص ٣٨٢، ونصب الراية ج ٤ ص ٢٧٢).

(٤) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٨٦٦، والبناية ج ٩ ص ٣٨١. تبين الحقائق ج ٦ ص ٣١، والجامع الصغير وشرحه النافع الكبير ص ٣٩٥.

(٥) انظر فقره السابقة.

(٦) في ش، ك، ط (إذا كان) وفي ك (إن كان) بدل (إن كانت) والأخيرة أنسب لأن العين لفظ مؤنث.

(٧) في ك، ز، ق زيادة (مخلوق) وهي توضح المعنى.

(٨) (فيه) سقطت من ك، ز. ولا يتغير المعنى بسقوطها. وفي ش (عنه) بدل (فيه) والثانية أنسب للمعنى.

(٩) في ش (الكفر) بدل (الكف) والثانية أنسب للمعنى.

أو يعانقه .

وقال أبو حنيفة ومحمد: يكره ذلك كله^(١) .

له: أن النبي - ﷺ -: عانق جعفر بن أبي طالب، وقبل عينيه حين قدم من الحبشة، يوم فتح خيبر^(٢) .

لهما: أن النبي - ﷺ - نهى عن المكامعه (وهي المعانقة) وعن المكاعة (وهي التقبيل)^(٣) .

٢١٢٥- قال (أبويوسف): يجوز بيع أراضي مكة، وعن أبي حنيفة روايتان، في رواية ابن زياد عنه كذلك .

وفي رواية الجامع الصغير يكره^(٤) .

له: أنها مملوكة^(٥)، كالأبنية .

لأبي حنيفة: - على رواية الجامع -: أنها عتيقه كالمساجد فلا تباع .

(١) (كله) سقطت من ط. والإثبات أفضل لزيادة الإيضاح. انظر البنابة ج ٩ ص ٣١٨، وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٥. والجامع الصغير وشرحه النافع الكبير ص ٣٩٣ .

(٢) رواه الحاكم عن ابن عمر، كتاب صلاة التطوع، ج ١ ص ٣١٩، وعن جابر في كتاب معرفة الصحابة، ج ٣ ص ٢١١، ورواه الطبراني في الكبير، والأوسط، والصغير، (مجمع الزوائد كتاب المناقب، باب مناقب جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه. ج ٩ ص ٢٧١). ورواه أبوداود مرسلًا عن الشعبي، كتاب الأدب باب في قبلة ما بين العينين، حديث رقم ٢٢٠، ج ٤ ص ٣٥٦، ورواه الطبراني مرسلًا، أيضًا. (مجمع الزوائد، كتاب المناقب، باب مناقب جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، ج ٩ ص ٢٧٢).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح، باب في مباشرة الرجل الرجل، والمرأة المرأة من طريق أبي ركامه قال: كان رسول الله - ﷺ -: ينهى عن معاكمة، أو مكامعة المرأة المرأة ليس بينهما شيء، أو معاكمة أو مكامعة الرجل الرجل في شعار ليس بينهما شيء، ج ٤ / ٢ ص ٣٩٨.

(٤) انظر الجامع الصغير ص ٣٩٤، والبنابة ج ٩ ص ٣٥٧. وتبين الحقائق ج ٦ ص ٢٩.

(٥) في ك، ط، ز، ق زيادة (لهم) وهي توضح المعنى .

باب مآقاله الشافعي

٢١٢٦- قال (الشافعي): لا بأس باللعب بالشطرنج - بغير^(١) القمار -

وعندنا : يكره^(٢).

له : أن فيه تشحيد خاطر - وهو أمر محمود -

لنا: قوله - ﷺ -: «من لعب بالشطرنج والنردشير، فكأنما غمس يده في دم خنزير»^(٣). ولأنه لعب. وقال - ﷺ -: «ما أنا من دد، ولا الدد»^(٤) مني^(٥).

٢١٢٧- قال (الشافعي): لا يجوز بيع الروث.

وعندنا : يجوز^(٦).

له : أنه نجس العين كالعذرة.

لنا: أنه مال منتفع به كالثوب النجس، بخلاف العذرة؛ لأنها لا ينتفع بها

(١) في ق، ك (لغير) بدل (بغير) والثانية أنسب للمعنى.

(٢) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٦٩، والجامع الصغير ص ٣٩٥. والبنية ج ٩ ص ٣٨٤، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٣١، والأم ج ٦ ص ٢٠٨، ومغنى المحتاج ج ٤ ص ٤٢٨.

(٣) في ح (في لحم خنزير ودمه) بدل (في دم خنزير) والأولى هو الواردة في صحيح مسلم. والحديث رواه مسلم، في كتاب الشعر، باب تحريم اللعب بالنردشير. وليس فيه ذكر الشطرنج، حديث رقم ١٠ ص ٤ ج ٤ ص ١٧٧٠. ورواه أبو يوسف: في الآثار مرسلاً، بلفظ: «من لعب بالشطرنج فهو كالذي يتوضأ بلحم الخنزير» حديث رقم ٩٥٤، ص ٢١٥.

(٤) الدد هو اللعب واللهو. (لسان العرب ج ١٤ ص ٢٥٣).

(٥) رواه البيهقي، كتاب الشهادات، باب من كره كلما لعب الناس به... ج ١٠ ص ٢١٧، والطبراني، مجمع الزوائد ج ٨ ص ٢٢٥، ٢٢٦ بلفظ: «لست من الدد ولا الدد مني» ولفظ: «لست من دد ولا دد مني».

(٦) انظر الجامع الصغير ص ٣٩٣، وتبيين الحقائق ج ٦ ص ٢٦، والبنية ج ١٠ ص ٣٢٨، ٣٢٩، والمجموع ج ٩ ص ٢١٨، ومغنى المحتاج ج ٢ ص ١١. وهذا الخلاف مبني على أن كل ما كان منتفعاً به، جاز بيعه، عند الحنفية، والأصل عند الشافعية جواز بيع الأعيان يتبع الطهارة. (تخريج الفروع على الأصول ص ١٨٩).

وحدها^(١) عادة.

٢١٢٨- قال (الشافعي): يمنع الذمي عن دخول المسجد الحرام.
وعندنا: لا يمنع^(٢).

له: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾^(٣) الآية.

لنا: ما روي أن أبا^(٤) سفيان دخل مسجد النبي - ﷺ - وهو مشرك يومئذ^(٥).
وروي أن النبي - ﷺ -: أنزل وفد^(٦) ثقيف في المسجد، وضرب^(٧) لهم
خيمة، فقال الصحابة: قوم أنجاس، فقال - ﷺ -: «ليس على الأرض من
نجاستهم^(٨) شيء إنما نجاستهم^(٩) على أنفسهم^(١٠)». وأما الآية محمولة^(١١)
على الدخول عن ولاية على جهة الغلبة والاستعلاء.

(١) في ش (وحده) بدل (وحدها) والثانية أنسب للسياق.

(٢) انظر البدائع ج ٦ ص ٢٩٧٠، والبنية ج ٩ ص ٣٧٢، وتبين الحقائق ج ٦ ص ٣٠، والجامع
الصغير ص ٣٩٦. ومغنى المحتاج ج ٤ ص ٢٤٧، وحاشية الشرقاوي ج ٢ ص ٤١٦.

(٣) ونظام الآية: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَأُوا الْحَرَامَ بَعْدَ عَمِهِمْ هَكَذَا﴾ سورة التوبة: ٢٨.

(٤) (أبا) سقطت من ش، والصحيح إثباتها لصحة الاسم.

(٥) ذكر هذا ابن إسحاق في السيرة، (انظر سيرة النبي ﷺ لابن هشام) ج ٤ ص ١٣.

(٦) في ك زيادة (بنى) وليست في الروايات التي وصلت إليها.

(٧) في ش (فضرب) بدل (وضرب) والمعنى واحد لأن الرواية هنا بالمعنى.

(٨) في ك، ط، ز (أنجاستهم) بدل (نجاستهم) والمعنى واحد، لأن الرواية هنا بالمعنى.

(٩) في ك، ط، ز، أ، ح (أنجاستهم) بدل (نجاستهم) انظر الفقرة السابقة.

(١٠) الحديث رواه أبوداود في السنن، وفي المراسيل، ولفظ المراسيل أقرب لما أورده المصنف

قال أبوداود: وعن الحسن أن وفد ثقيف أتوا رسول الله - ﷺ - فضربت لهم قبة في مؤخر

المسجد لينظروا إلى صلاة المسلمين، إلى ركوعهم وسجودهم، فقبل، يارسول الله:

أنزلهم في المسجد وهم مشركون؟ فقال: «إن الأرض لاتنجس، إنما ينجس ابن آدم».

كتاب الصلاة، حديث رقم ١٧ ص ١٢٠. ورواه أبوداود، في السنن بلفظ: «أن وفد ثقيف

لما قدموا على رسول الله - ﷺ - أنزلهم المسجد ليكون أرق لقلوبهم، فاشترطوا عليه ألا

يحشروا، ولا يعشروا، ولا يجبوا، فقال رسول الله - ﷺ -: «لكم أن لا تحشروا ولا

تعشروا، ولا خير في دين ليس فيه ركوع» كتاب الخراج والإمارة والفتى. باب ماجاء

في خبر الطائف حديث رقم ٣٠٢٦، ج ٣ ص ١٦٤، ورواه أحمد بنفس اللفظ، ج ٤ ص

٢١٨.

(١١) في ش (محمول) بد (محمولة) والثانية أفضل؛ لأن الآية لفظ مونث.

٢١٢٩- قال (الشافعي): العقيقة^(١) (وهي التي تذبح للولادة)^(٢) سنة .
وعندنا: ليست بسنة^(٣) .

له : أن النبي - ﷺ - عَقَّ عن الحسن والحسين - رضي الله عنهما - كبشًا ،
كبشًا^(٤) وقال - ﷺ - : «يذبح عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة»^(٥) .
لنا: قوله - ﷺ - : «من ولد له ولد فأحب^(٦) أن يسفك^(٧) ، فليسفك^(٨) عن
الغلام شاتين ، وعن^(٩) الجارية شاة»^(١٠) ، والتعليق بالاختيار ينفي كونه سنة ،
وواجبًا ، وما روى ليس فيه بيان الوجوب والسنة^(١١) .

(١) في ش (العقية) بدل (العقيقة) والثانية هي الصواب ، والعقيقة مشتقة من العق. وهو القطع
وأصلها الشعر الذي يكون على رأس الولد حين يولد ، فيحلق ذلك الشعر ، وتذبح عنه في
ذلك الوقت عقيقة . (المجموع ج ٨ ص ٣٢٧) .

(٢) في ش ح ، ق ، ك ، ط ، ز (لولادة الولد) بدل (للولادة) والأولى أوضح .

(٣) انظر الجامع الصغير ص ٣٤٩ ، والبدايع ج ٦ ص ٣٨٣٢ . والمجموع ج ٨ ص ٣٢٥ ، وما
بعدها ، ومغنى المحتاج ج ٤ ص ٢٩٣ .

(٤) رواه أبو داود عن ابن عباس : أن رسول الله - ﷺ - عَقَّ عن الحسن والحسين كبشًا ، كبشًا ،
كتاب الأضاحي ، باب في العقيقة ، حديث رقم ٢٨٤١ ، ج ٣ ص ١٠٧ ، ورواه النسائي
عن ابن عباس قال : عَقَّ رسول الله ﷺ : عن الحسن والحسين رضي الله عنهما بكبشين
كبشين ، كتاب العقيقة ، باب كم يعق عن الجارية؟ حديث رقم ٤٢١٩ ، ج ٧ ص ١٦٥ .

(٥) رواه أبو داود ، في الكتاب ، والباب السابقين ، حديث رقم ٢٨٣٤ ، ٢٨٣٦ ج ٣ ص
١٠٥ ، والنسائي في الكتاب السابق ، باب العقيقة عن الغلام ، وباب العقيقة عن الجارية
وباب كم يعق عن الجارية ، حديث رقم ٤٢١٤ ، ٤٢١٨ .

(٦) في ش زيادة (إلى) وليست في روايتي ، أبي داود والنسائي .

(٧) في ش ، ح ، ق ، ك ، ط ، ز (ينسك) بدل (يسفك) والأولى هي الواردة في روايتي أبي داود
والنسائي .

(٨) في ش ، ح ، ق ، ك ، ط ، ز (فليسك) بدل (فليسفك) والأولى هي الواردة في روايتي أبي
داود والنسائي .

(٩) في ش (ومن) بدل (وعن) والثانية أنسب للمعنى .

(١٠) رواه أبو داود بلفظ : «من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه ، فليسك عن الغلام شاتان ،
وعن الجارية شاة» الكتاب والباب السابقين ، حديث رقم ٢٨٤٢ ، ج ٣ ص ١٠٧ . ورواه
النسائي بنفس لفظ أبي داود في الكتاب السابق ، حديث رقم ٤٢١٢ ، ج ٧ ص ١٦٢ .

(١١) قوله (لنا: قوله - ﷺ - : ... إلى ... نهاية الكتاب) سقط من أ .

باب جوابات مالك

٢١٣٠- قال (مالك): شعر الميتة طاهر، وعظمها نجس؛ لأن الشعر لا حياة فيه؛ لأنه لا يتألم بقطعه، وبخلافه^(١) العظم، وعند الشافعي: كلاهما نجس. وعندنا: كلاهما طاهر.

وقد مر في كتاب الصلاة في باب الشافعي^(٢).

٢١٣١- قال (مالك): يمنع الذمي عن دخول كل مسجد لأن النص الذي تلونا - وإن^(٣) كان في المسجد الحرام - لكنه معلل بأنهم نجس، وصيانة كل مسجد عن النجاسة واجب^(٤).

وبيننا وبين الشافعي خلاف^(٥) في دخول المسجد الحرام، وحجتنا، والجواب عن التعليق بالنص^(٦) قد مر في باب الشافعي^(٧). والله تعالى أعلم بالمضون^(٨).

(١) في ش، ز، ق، ك، ط (وبخلاف) بدل (وبخلافه) والمعنى واحد.

(٢) انظر المسألة (٢٠٨) وسبق الكلام عن هذا وبيان مصدر كل مذهب.

(٣) في ز، ح (إن) بدل (وإن) والثانية أنسب للسياق. وفي ق سقطت (إن) والإثبات أفضل لاستقامة المعنى.

(٤) في ط، ز، ق، ك (واجبة) بدل (واجب) وتؤيدان إلى المعنى المراد. (انظر أحكام القرآن لابن العربي، القسم الثاني ص ٩١٣).

(٥) في ش زيادة (من وجه آخر) وهي توضح المعنى أكثر.

(٦) في ز، ق (بالآية) بدل (بالنص) والمعنى واحد. والمراد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الشُّرُكُوتُ جَبَسٌ﴾ سورة التوبة: ٢٨.

(٧) انظر المسألة ٢١٢٨.

(٨) في ط (بالصواب) بدل (بالمضمون) والمعنى واحد. وفي ش (والله تعالى أعلم بالمضون والصواب وإليه المرجع والمآب. والحمد لله على نعمائه والصلاة والسلام على رسوله محمد سيد أنبيائه) وفي ز، ح، ق (والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب) وقوله (والله تعالى أعلم بالمضمون) سقط من ك.

"وقع الفراغ من نسخته على يدى العبد المذنب الفقير، المفتقر إلى رحمة الله تعالى وغفرانه، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن عبدالغفار السمرقندي، في أواخر شعبان في مدينة سيواس - حرسها الله تعالى - في مدرسة سلجوقي ميرانشاه بن قاورد. في دولة الملك العالم، العادل، المؤيد المظفر، والمنصورة قطب الدنيا والدين، خلد الله مكه - سنة احدى وتسعين وخمسة. رحم الله لمن قرأ أو نظر فيه، ودعا لكاتبه بالخير والسعادة، و لجماعة المسلمين.

والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وسلم تسليما كثيرا.

اشترى هذا الكتاب طرالي علاء الدين لله اباز الأرزروقي".

(وفي ش) "وقع الفراغ من تنميقة بعون الله وتوفيقه على يد العبد الضعيف الراجي إلى رحمة ربه اللطيف، معتق نفسه، وكل يومه خير من أمسه، في اليوم الأربعاء، وقت الضحى الثامن عشر من ربيع الأول سنة ست وخمسين، وستمئة".

(وفي ك) "تم كتاب مختلف الرواية بحمد الله وحسن توفيقه على يد العبد الضعيف، الراجي رحمة ربه وغفرانه عبدالجبار بن علي بن عبدالعزيز التمرناشي، يوم الخميس وقت العصر من أوائل جمادى الأولى، لسنة أربع عشرة وستمئة، غفر الله له، ولوالديه، وللمن قرأ وطالع، ودرس بعده، ودعا له بالخير".

(وفي ط) "تم بحمد الله ومنه، وفرغت من نمقه ضحوة يوم الجمعة على يدى أضعف عبادالله أبوبكر بن عمر بن علي بن عبدالحميد، المعروف بالحنفي، في منتصف شوال، سنة سبع وستين وستمئة.

اللم اغفر لصاحب هذا الكتاب، ولناسخه، وللمن قرأ فيه.

ويرحم الله عبدا قال: آمينا.

وفيه إجازة: بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة على سيدنا محمد وآله

الطيبين الطاهرين، وبعد، فقد قرأ عليّ الإمام العالم الفاضل، الكامل، الزاهد، العابد، حافظ الرواية، وصاحب الدراية، شهاب الملة والدين، نصير الإسلام والمسلمين، على بن ابراهيم بن يحيى البسطامي، أدام الله معاليه، وحرس أيامه ولباله، كتاب مختلف الرواية من أوله إلى آخره، قراءة بحث وإتقان، وطلب مني الإجازة كما هو المعهود، وأجزت له أن يروي عني هذا الكتاب، وغيره من الشرعيات، على الشرائط المعتبرة عند الثقات، رجاء أن يذكر كاتب هذه الأسطر محمد بن مسعود بن علي السمرقندي في صالح دعواه وفتح حالاته لله. في آواخر المحرم، سنة ستين وسبعمائة، حامداً الله تعالى ومصلياً عليه".

(وفي أ) "تم كتاب مختلف الرواية بحمد الله وعونه، على يد الفقير إلى رحمة الله تعالى، والراجي لعفوه: أبو القاسم محمد بن محمد بن معاذ القزويني، أصلحه الله، في يوم الأربعاء سابع عشر من ربيع الأول من شهور سنة خمس وسبعين وخمسائة، رحم الله من نظر فيه فدعا له بخاتمة خير. وجميع المسلمين لرب العالمين. من استغفر لكاتبه غفر له.

صاحبه الفقير إلى رحمة الله تعالى، الشيخ، الصالح، التقى أبوبكر بن هارون بن محمد الحنفي الباشغردى، رزقه الله العلم به، ولنا، ولجميع المسلمين.

(وفي ز) "تم بعون الله وتوفيقه في الثالث من جمادى الأولى سنة ثنتين وستين، وستمائة، غفر الله لكاتبه".

(وفي ح) "تم كتاب مختلف الرواية، وهو مسمى بحصر المسائل وقصر الدلائل بحمد الله وحسن توفيقه، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله أجمعين.

وقع الفراغ من نسخه يوم الأربعاء ثلاث عشر شهر ربيع الأول سنة اثني عشر وسبعمائة، وفي أيام دولة مولانا السلطان الملك الناصر، ناصر الدنيا والدين محمد بن قلاوون على يد حاجبه وكاتبه، سليمان بن اسحاق...؟ في قرية الحالفة، غفر لهم ولوالديهم، ولجميع المسلمين والمسلمات، ولمن نظر فيه ولمن قرأ فيه، ولمن ترحم لكاتبه. والحمد لله رب العالمين، وصلى لله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم".

في (ق) "نجم الكتاب بتوفيق الله تعالى على يدي صاحبه، ومحرره لنفسه، العبد الفقير إلى الله تعالى: منكوتم بن جاريك الحنفي، متعه الله به، وغفر له،

وعفا عنه، ولم علمه، ولكافة المسلمين، وذلك بكرة يوم الجمعة، الثامن عشر
من شهر جمادى الأول، سنة إحدى وخمسين، وسبعمائة بمدينة دمشق، حرسها
الله تعالى مع بلاد المسلمين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين محمد،
وآله، وصحبه الطيبين الطاهرين.

الفهارس العامة

أولاً	: فهرس الآيات القرآنية
ثانياً	: فهرس الأحاديث
ثالثاً	: فهرس الآثار
رابعاً	: فهرس الأعلام
خامساً	: فهرس المصادر الواردة في المتن
سادساً	: فهرس القبائل
سابعاً	: فهرس المدن والأماكن
ثامناً	: فهرس المصطلحات والكلمات المشروحة
تاسعاً	: فهرس الأبيات الشعرية
عاشراً	: فهرس المصادر والمراجع
حادي عشر	: فهرس المسائل
ثاني عشر	: فهرس الموضوعات
ثالث عشر	: فهرس الكتب
رابع عشر	: فهرس الفهارس العلمية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

(البقرة)

- أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (٤٤) ...ص ٧٥
بقرة صفراء فاقع لونها (٦٩)ص ١١٦٣ ،
وملائكته ورسله وجبريل (٩٨)ص ١١٤١
فأينما تولوا فثم وجه الله (١١٥)ص ٤٢٢ ،
أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين (١٢٥)ص ٧١١ ،
إن الصفا والمروة من شعائر الله (١١٥٨)ص ٧٧٦ ،
فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه (١٧٣)ص ٣٩٥ ،
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى (١٧٨)ص ١٨٨٩ ،
ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب (١٧٩)ص ١٨٨٩ ،
الوصية للوالدين والأقربين (١٨٠)ص ١٩٣٨ ،
كتب عليكم الصيام (١٨٣)ص ٦٨٦ ،
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (١٨٤)ص ٦٨٣ ، ٧٠٦ ،
فعدة من أيام آخر (١٨٤ ، ١٨٥)ص ٦٨٣ ،
فمن شهد منكم الشهر فليصمه (١٨٥)ص ٧٠٠ ،
ثم أتموا الصيام إلى الليل (١٨٧)ص ٢٨١ ، ١٤٤٣ ،
ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد (١٨٧)ص ٦٩٥ ،
ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه (١٩١)ص ١٢٨٨ ،
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم (١٩٤)ص ١٣٣٦ ،
وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي (١٩٦)ص ٨٠١ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ،
٨١٥ ، ٨١٦ ،
ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله (١٩٦)ص ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٥ ، ٧٩٩ ،
ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (١٩٦)ص ٧٤٦ ،
فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتن (١٩٦)ص ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٢٦ ،
ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (١٩٦)ص ٨٢٢ ،
الحج أشهر معلومات (١٩٧)ص ٨١٨ ،

ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم (٢١٧) ص ٥٣٠ ، ٥٣١ ،
ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو (٢١٩) ص ٤٠٩ ،
ويسألونك عن المحيض قل هو أذى (٢٢٢) ... ص ١٩٣ ،
فاعتزلوا النساء في المحيض (٢٢٢) ص ٥٥٢ ، ١٣٠١ ،
ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله (٢٢٢) ص ٣١٢ ، ٥٥٢ ،
لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم (٢٢٥) ص ١١٧٤ ،
١١٧٥ ،
للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا (٢٢٦) ص ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ،
وإن عزموا الطلاق (٢٢٧) ص ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ،
والمطلقات يتربصن بأنفسهن... إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر (٢٢٨) ص ٨٣٢ ، ٩٦٤ ،
١٠٤٧ ،
ويعولتهن أحق بردهن (٢٢٨) ص ١٠٥٠ ،
الطلاق مرتان (٢٢٩) ص ١٠٤٣ ، ١٠٦٩ ،
فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان (٢٢٩) ص ١٠٦٩ ،
فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (٢٣٠) ص ١٠٠٢ ،
فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن (٢٣٢) ص ٩١٥ ،
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (٢٣٣) ص ٨٤٥ ، ٨٤٦ ،
١٦١٨
لا تضار والدها ولا مولود له بولده (٢٣٣) ص ٩٦٠ ،
وعلى الوارث مثل ذلك (٢٣٣) ص ٩٤٦ ،
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً (٢٣٤) ص ٨٣١ ،
لا تواعدوهن سرّاً (٢٣٥) ص ١٠٩٣ ،
لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن (٢٣٦) ص ٩٥٩ ، ١٠٤٣ ،
وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين (٢٣٦) ... ص ٩٥٩ ،
ومتعوهن... (٢٣٦) ص ٩٣٦ ، ٩٥٩ ،
وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
(٢٣٧) ص ٩٣٧ ، ٩٤١ ، ٩٥٨ ،
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (٢٣٨) ص ٤٠٧ ، ٤١٣ ،
فإن خفتن فرجالاً أو ركبانا (٢٣٩) ص ٥١٨ ،
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً (٢٤٠) ص ١٠٥٧ ،
وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم (٢٧١) ص ٦٣٢ ، ٦٥٧ ،
وأحل الله البيع وحرم الربا (٢٧٥) ص ١٥٣٢ ،

وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (٢٨٠).....ص ٩٤٧،
واستشهدوا شهيدين من رجالكم (٢٨٢)....ص ١١
لله ما في السماوات و ما في الأرض (٢٨٤).....ص ١١٠٣،
لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (٢٨٦).....ص ٣٠١،

(آل عمران)

وسيداً وحصوراً ومن الصالحين (٣٩).....ص ٩١٠،
قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا (٤١).....ص ٦٥٧،
إن الذين يشترون بعهد الله (٧٧).....ص ١١٧٤،
ولله على الناس ح البيت من استطاع إليه سبيلاً (٩٧).....ص ٧٦٧، ٧٦٨، ٨١٧،
ومن دخله كان آمناً (٩٧).....ص ١٢٨٨،
وسارعوا إلى مغفرة من ربكم (١٣٣).....ص ٤٠٧،
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون (١٦٩)....ص ٥٠٣،

(النساء)

ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم (٢)....ص ٢٨١،
فانكحوا ما طاب لكم من النساء (٣)....ص ٩٠٩،
ولكم نصف ما ترك أزواجكم (١٢)....ص ٨٣٣،
وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً (٢٠)،
(٢١)....ص ٩٤١،
وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض (٢١).....ص ٩٤١،
ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء (٢٢)....ص ٩١١،
حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم (٢٣)....ص ٩١٣، ٩١٤،
وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم (٢٣)....ص ٩٤٩، ٩٥٠،
وأحل لكم ما وراء ذلكم (٢٤).....ص ٩١٠، ٩١٣،
أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين (٢٤)....ص ٨٣٣،
ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيماكم (٢٥)
.....ص ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣،
والذين عقدت أيماكم فاتوهم نصيبهم (٣٣)....ص ١١٢٤،
أو لا مستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمموا (٤٣)....ص ٣٣٩، ٣٩٣،
فتيمموا صعيداً طيباً (٤٣)....ص ١٦٤، ٢٤٥، ٣٨٣،
حصرت صدورهم (٩٠).....ص ١٢١،
ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة....فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن

فتحري . (٩٢) ...ص١٢٧٩ ، ١٨٧٤ ،
ومن يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله (١٠٠) ١٩٣٢ ،
وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة (١٠١)ص٤٦٧ ،
وإذا كنت فيهم (١٠٢) ١٩٧ ،
وليأخذوا أسلحتهم (١٠٢)ص٥٢٠ ،
إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابًا موقوتًا (١٠٣)ص٤١٣ ،
والصلح خير (١٢٨)ص١٧٨٥ ،
إنا أنزلنا (١٠٥)ص١٧٢٤ ،
وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً (١٧٦)ص١٩٤٤ ،

(المائدة)

أوفوا بالعقود (١)ص١١٧٧ ،
ولا الهدي ولا القلائد (٢) ...ص٧٩٨ ،
وإذا حللتم فاصطادوا (٢)ص٧٨٦ ،
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير (٣)ص ٣٦٥ ، ١٣٨٢ ،
فمن اضطر في مخمصة (٣)ص٣٩٥ ،
إلا ما ذكيتم (٣)ص١٣٧٨ ، ١٣٨٢ ،
فكلوا مما أمسكن عليكم (٤)ص١٣٧٥ ، ١٣٨٦ ،
والمحصات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم (٥)ص٩٢١ ،
وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (٥)ص ١٣٨٢ ،
ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله (٥)ص٥٣٠ ،
إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم (٦)ص٣٢٩ ، ٣٦٠ ، ٥٥٠ ،
وامسحوا برءوسكم (٦)ص٥٣٣ ، ٥٥٤ ،
وإن كنتم مرضى (٦) ...ص٣٩٠ ،
فلم تجدوا ماءً (٦)ص٣٩٣ ،
فتميموا صعيدًا طيبًا (٦)ص١٦٤ ، ٣٣٩ ، ٣٨٣ ،
وأرجلكم (١٩)ص ١٦ ،
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (٣٨)ص١٢٥١ ،
فا قطعوا أيديهما (٣٨)ص ٣٩١ ،
إنا أنزلنا (٤٤)ص ١٧٢٤ ،
وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (٤٥)ص١٨٨٩ ،
فصيام ثلاثة أيام (٨٩)ص ٦٨٥ ،
ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان (٨٩)ص١١٧٤ ،

من أوسط ما تطعمون أهليكم (٨٩)ص ١١٧٨ ،
ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم (٨٩) ص ١١٧٤ ،
ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا (٩٣) ص ٩٧٣ ،
لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (٩٥)ص ٧٨٧ ، ٧٩٣ ،
فجزاء مثل ما قتل من النعم (٩٥)ص ٧٢٥ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ،
هديًا بالغ الكعبة (٩٥)ص ٧٢٥ ، ٧٥٦ ،
أو عدل ذلك صيامًا (٩٥)ص ٧٥٢ ،
أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعًا لكم (٩٦)ص ١٣٨٤ ،
والهدي والقلائد (٩٧)ص ٧٩٨ ،

(الأنعام)

ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه (٢٨)ص ١٠٥٩ ،
ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون (٨٨)ص ٥٣٠ ،
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه (١٢١) ...ص ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٩٥ ،
يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم (١٣٠)ص ٨٤٠ ، ٨٤١ ،
وأتوا حقه يوم حصاده (١٤١) ...ص ٥٨٢ ،
قل لا أجد في ما أوحى إلي محرّمًا على طاعم يطعمه (١٤٥)ص ١٣٨٦ ،
فإنه رجس (١٤٥) ...ص ٢٥٢ ،
ومن البقر حرّمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما (١٤٦)ص ١١٤٢ ،
ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده (١٥٢)ص ٩٦٨ ،
أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا (١٥٦)ص ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ،

(الأعراف)

يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة (٢٧) ص ١٩٦٣ ،
وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا (٢٠٤) ... ص ٧٤ ،

(الأنفال)

قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (٣٨)ص ٥٣٢ ،
واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
(٤١)ص ١٩١٥ ،
فأن لله خمسه (٤١)ص ١٢٩٧ ،
ولذي القربى (٤١)ص ١٢٩٧ ،
ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة (٦٧)
.....ص ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ،

وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض (٧٥)ص ٨٧٩ ، ١٩٧١ ،

(التوبة)

إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر (١٨)ص ٥٢٨ ،
والذين يكتزون الذهب والفضة (٢٤)ص ٦٣٢ ،
إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (٢٨)ص ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ،
حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (٢٩)ص ١٢٨٤ ، ١٢٨٧ ،
قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (٣٨)ص ٥٣٢ ،
إنما الصدقات للفقراء والمساكين (٦٠) ...ص ٦٣١ ، ٦٣٩ ، ٦٥٧ ،
وفي سبيل الله (٦٠)ص ١٩٤٦ ،
يحلّفون لكم بالله لترضوا عنهم (٩٦)ص ١١٦٩ ،
خذ من أموالهم صدقة (١٠٣)ص ٥٧٤ ، ٦٤٥ ،
وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم (١٠٣)ص ٥٠٤ ،
هو الذي يقبل التوبة عن عباده (١٠٤) ...ص ٩٣

(هود)

ويزدكم قوة إلى قوتكم (٢٥)ص ٢٨١ ،

(يوسف)

إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا (٢)ص ٨١ ،
واسأل القرية (٨٢)
وأتوني بأهلكم أجمعين (٩٢)ص ١٩٣٣ ،

(الرعد)

وكذلك أنزلناه حكمًا عربيًا (٣٧)ص ٨٢

(النحل)

والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة (٨)ص ١٣٧٥ ،
لتأكلوا منه لحمًا طريًا (١٤)ص ١١٤١ ،
وتستخرجوا منه حلية تلبسونها (١٤)ص ١١٤١ ،
وإيتاء ذي القربى (٩٠)ص ٩٤٦ ،
فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (٩٨)ص ٢٤٩ ،

(الإسراء)

ولا تقف ما ليس لك به علم (٣٦)ص ١٣٠٨ ، ١٩١٣ ،
أقم الصلاة لدلوك الشمس (٧٨) ...ص ١٠٦ ، ٣٥١ ،

ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها (١١٠).....ص ٥٣٥،

(الكهف)

ولن تفلحوا إذا أبدًا (٢٠).....ص ٩٩٨،

(مريم)

قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا (١٠).....ص ٦٥٧، ٦٩٨،
لا يسمعون فيها لغوا إلا سلامًا (٦٢).....ص ١١٤٢، ١٧٠٨،

(طه)

وقل رب زدني علمًا (١١٤).....ص ١٠٩،

(الحج)

وليوفوا نذورهم (٢٩).....ص ١١٤٧،
وليطوفوا بالبيت العتيق (٢٩).....ص ٧٧٤،
لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ثم محلها إلى البيت العتيق (٣٣).....ص ٧٣٣، ٨١٤،
والبدن جعلناها لكم من شعائر الله (٣٦).....ص ٧٣٣، ٧٨١،
فاذكروا اسم الله عليها صواف (٣٦).....ص ٧٨١،
فإذا وجبت جنوبها (٣٦).....ص ٤٧٩،
يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا (٧٧).....ص ١٨١، ٤٧٦،
وما جعل عليكم في الدين من حرج (٧٨).....ص ٣٠١،

(النور)

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (٢).....ص ١٢١٤، ١٢١٧،
ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا (٤).....ص ٩١٩، ١٢٢٤،
وأولئك هم الفاسقون (٤).....ص ١٢٢٤،
إلا الذين تابوا (٥).....ص ١٢٢٤،
ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات (٦).....ص ١٠٦٢،
ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات (٨).....ص ١٠٦٣،
وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم (٣٢).....ص ٩٠٩،
وآتوهم من مال الله الذي آتاكم (٣٣).....ص ١١٢٢،

(الفرقان)

وأنزلنا من السماء ماء طهورًا (٤٨).....ص ٢٦٩،

(الشعراء)

أتأتون الذكران (١٦٥) ... ص ١٨٩٨ ،
بلسان عربي مبین (١٩٥) ... ص ٨١
وانه لفي زبر الأولین (١٩٦) ... ص ٨٢

(النمل)

إنك لا تسمع الموتی (٨١) ص ٥١٤ ،

(القصص)

وسار بأهله (٢٩) ص ١٩٣٤ ،
كل شيء هالك إلا وجهه (٨٨) ص ١١٥٨ ،

(العنكبوت)

فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصین له الدين (٦٥) ... ص ٥٧٠ ،

(الروم)

لتسكنوا إليها (٢١) ص ٨٦٧ ،

(الأحزاب)

إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (٤٩)
..... ص ٩٣٧ ،

وامرأة مؤمنة وهبت نفسها للنبي (٥٠) ص ٩١٦ ،
يا أيه الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (٥٦) ص ٤٤٩ ،

(سبا)

وما لهم فيها من شرك (٢٢) ص ١٧١٥ ،

(فاطر)

ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها (١٢) ص ١١٤١

(ص)

فاستغفر ربه وخر راكعا وأتاب (٢٤) ص ٤٧٤ ،

(الزمر)

إنا أنزلنا (٢ ، ٤١) ص ١٧٢٤ ،

(فصلت)

من عمل صالحا فلنفسه (٤٦) ص ٤٨١ ،

(الشورى)

شرع لكم من الدين ما وصى به نوحًا (١٣)...ص ٢٩٧،

(الزخرف)

إنا جعلناه قرآنًا عربيًا (٣)...ص ٨١

(الأحقاف)

حملته أمه كرها ووضعته كرها (١٥).....ص ٨٤٦،
وحمله وفصاله ثلاثون شهرا (١٥).....ص ٨٤٥، ٨٤٦، ٩٠٤،
حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة (١٥).....ص ٩٦٨،

(محمد)

فإما مئًا بعد وإما فداء (٤).....ص ١٢٩٤،
حتى تضع الحرب أوزارها (٤)...ص ١٢٩٥،

(الفتح)

وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة بعد أن أظفركم عليهم (٢٤)...ص ١٢٩٦،
لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين (٢٧).....ص ١٢٩٦، ١٢٩٧،
محللين رءوسكم ومقصرين (٢٧).....ص ٧٨٣، ١٢٩٧،

(الحجرات)

إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (٦).....ص ٩١٩،
يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى (١٣).....ص ٩٥٧،

(الذاريات)

وفي أموالهم حق معلوم (١٩)....ص ٦٤٥،

(الرحمن)

ويبقى وجه ربك (٢٧).....ص ١١٥٨،
مدهامتان (٦٤).....ص ١٢٣،
فيهما فاكهة ونخل ورمان (٦٨).....ص ٧٨١، ١١٤٠،

(الواقعة)

فسبح باسم ربك العظيم (٧٤).....ص ٥٣٩،

(الحديد)

سابقوا إلى مغفرة (٢١).....ص ٤٠٧،

(المجادلة)

فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا (٤).....ص ٩٢٣،

(المتحنة)

إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن (١٠).....ص ٩٣٠،
فلا ترجعهن إلى الكفار (١٠).....ص ٩٣٠، ١٢٩٥،
لا من حل لهن ولا هم يحلون لهن (١٠).....ص ٩٣٠،
ولا جناح عليكم أن تنكحوهن (١٠).....ص ٨٣٤، ٩٣٠،
يباعنك على ألا يشركن بالله (١٢).....ص ٩٨٠،

(الجمعة)

إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة (٩).....ص ٢٧٧،
فاسمعوا إلى ذكر الله (٩) ...ص ١٣١، ٤٨٩،
وإذا رأوا تجارة أو لهوا (١١).....ص ٤٨٦،

(المنافقون)

قالوا نشهد إنك لرسول الله (١).....ص ١١٦٩،
اتخذوا أيمانهم جنة (١).....ص ١١٦٩،

(الطلاق)

فطلقوهن لعدتهن (١).....ص ١٠٥٢، ١٠٦٩،
لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة (١).....ص ١٠٢٣، ١٠٤٢،
ومن يتق الله يجعل له مخرجًا (٢).....ص ١٠٤٢،
واللاني يثسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاني لم يحضن
(٤).....ص ١٠٤٨، ١٠٧٠، ١٠٧١،
و أولات الأحمال اجلهن أن يضعن حملهن (٤).....ص ٩٩٢، ١٠٥٧،
فأنفقوا عليهن (٦).....ص ١٠٥٠،

(القلم)

إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين (١٧).....ص ١١٦٩،

(الجن)

ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها (٢٣).....ص ٧٩٦،

(المزمل)

فاقرؤوا ما تيسر من القرآن (٢٠) ...ص ١٢٣، ٤٣٥،

(المدثر)

وثيابك فطهر (٤).....٣٧٢،
ثم نظر (٢١).....ص١٢٣،
ثم عبس وبسر (٢٢).....ص١٢٣،

(القيامة)

إن علينا جمعه وقرآنه (١٧) ص١٧٢٥،

(الإنسان)

حين من الدهر (١) ١١٤٤
ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلاً طويلاً (٢٦).....ص٥٣٩،

(عبس)

فأنبئت فيها حباً وعنباً و قضياً وفاكهة وأباً (٢٧-٣١) ١١٤٠، ١١٤١،

(الانفطار)

إذا السماء انفطرت (١) ص٩٧٣،

(الانشقاق)

فما لهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (٢١) ... ٢٣٠

((الأعلى))

سبح اسم ربك الأعلى (١)....ص٥٣٩،
وذكر اسم ربه فصلی (١٥) ... ص١٥٠، ٤٣٣،
لفي الصحف الأولى (١٨) ... ص٨٢

(الضحى)

فأما اليتيم فلا تقهر (٩) ... ص١٠٤

(البينة)

وما أمروا إلا ليعبدوا الله (٥) ص١٠٩،

(الكوثر)

فصل لربك وانحر (٢) ص٤٣٩،

(المسد)

وامرأته حمالة الحطب (٤) ص٩٥٥،

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

(أ)

- الأعمال بالنياتص ٦٦٧،
الإمام ضامن والمؤذن مؤتمنص ٤٥٦،
الإمام ضامن فإن أحسن فله ولهمص ٤٥٧،
أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنمص ٤٠٧،
أتانا مصدق رسول الله ﷺ فسمعتة يقول أمرني رسول الله أن آخذص ٦٢٤،
أتاه أمر فسر به فخر لله ساجداً...ص ١٠٨،
أتجد لذلك لذة؟ قالت نعم . قال: فلتغتسلص ٣٥٥،
أتجبان أن يسوركما الله تعالى بسوارين من نارص ٦٣٢، ٦٣٣،
أتطعمين ما لا تأكلينص ١٣٨٨،
أحرام الضب يا رسول الله؟ قال لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافهص ١٣٨٧،
أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم...ص ١٨٩٧،
اتخذ مؤذناً لا يأخذ على آذانه أجراًص ٤٨٠،
أتعطين زكاة هذا؟ قالت لا، قال أيسرك أن يسورك اللهص ٦٣٣،
أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفينص ٥٥٥،
اجعلوها في سجودكمص ٥٣٩،
اجعلوها في ركوعكمص ٥٣٩،
احتجم رسول الله ﷺ فصلى ولم يتوضأص ٢٤١،
احتجم النبي ﷺ ثم قال لي خذ هذا الدم فادفتهص ٢٠٧،
إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجههاص ٧٩٠، ٧٩١،
أحرم لابتها حرم إبراهيم مكةص ٨٠٠،
أخذ بيده وعلمه التشهد .. ص ٩٢،
اخلطها بمالك فإذا جاء صاحبها فادفعها وإلا فانتفع بها فإنها رزق ساقه الله إليكص ١٣١٢،
أخروهن من حيث أخرهن اللهص ٤١٤،
أدنيا مني أخاكما حتى أسنده في قبرهص ٥١٢،
أدوا عن كل عبد وحر مقدم صغير أو كبيرص ٦٨٩، ٦٩١،

أدوا عن تمونون ... ص ٦٩٠ ، ٦٩١ ،
إذا أتاك قرؤك فلا تصلي وإذا مر قرؤك فلتطهري ... ص ٣٧٦ ،
إذا أتاه أمر يسره أو بشر به ... ص ١٠٨ ،
إذا أتى قرؤك فلا تصلي ... ص ٣٧٦ ،
إذا أتيت الصلاة فعليكم بالسكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم ص ٢٣٧ ،
إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترادا ... ص ١٥٠٣ ،
إذا اختلف المتبايعان في البيع والسلعة كما هي لم تستهلك فالقول قول البائع ... ص ١٥٠٣ ،
إذا أدركتم الإمام في السجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ... ص ٣٠٢ ،
إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل ... ص ٥٤٨ ،
إذا أرسلت كلبك وسميت فكل ... ص ١٣٨٢ ،
إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يده ... ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،
إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ... ص ٣٥٩ ،
إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء ... ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،
إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ... ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ ،
إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ... ص ٣٠١ ،
إذا أمن فأمّنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ... ص ٥٣٨ ،
إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر فإن رأى في نعليه قذراً ... ص ٢٧٠ ،
إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ... ص ٥٤٨ ،
إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما ص ٤٨٧ ،
إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام ... ص ١٠٤ ، ٤٨٨ ،
إذا خرج من أحدهم الريح أن يتوضأ ... ص ٢١١ ،
إذا دبغ الإهاب فقد طهر ... ص ٣٦٧ ،
إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ... ص ٤٨٧ ،
إذا ذرع الصائم القيء فلا فطر عليه ولا قضاء ... ص ٦٦١ ،
إذا رأيت الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان ... ص ٥٢٨ ،
إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك ... ص ٥٤٢ ،
إذا رفع الرجل رأسه من السجود في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته ... ص ٥٤٢ ،
إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثاً ص ٥٣٩ ،
إذا زادت الإبل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة ... ص ٦١٩ ،
إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ... ص ١٢٢٠ ،
إذا زنت الأمة فتبين زناها فليجلدها ولا يثرب ... ص ١٢٢٠ ،

إذا سجد العبد سجد معه سبعة آرابص ٧٩،
إذا سرق السارق فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجله فإن عاد فاقطعوا رجله
....ص ١٢٥٥،
إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً ص ٣٥٨،
إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات ص ٣٥٨،
إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله سبع مرات ص ٣٥٨،
إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً ص ٢٠٢،
إذا صلى أحدكم فأحدث فليأخذ بأنفه ... ص ١٢١، ١٢٢،
إذا صلى أحدكم فقاء أو رعى ... ص ١٢١،
إذا فسا أحدكم في صلاته فليصرف وليعد صلاته ص ٣٧٠،
إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ... ٧٥، ٧٦،
إذا قال الإمام ولا الضالين فقوا آمين ص ٥٣٧،
إذا قال الإمام غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق تأمينه تأمين
الملائكة ص ٥٣٧، ٥٣٨،
إذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم ص ١٢٧٩،
إذا قام أحدكم في الليل فلا يغمس يده ص ٣٥٩،
إذا قعد الإمام في آخر ركعة من صلاته ثم أحدث قبل أن يتشهد فقد تمت صلاته ص ٥٤٢،
إذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلاتك ... ٩٢، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥١، ٥٤٢،
إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ... ٩٢،
إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف فأمسكن عن الصلاة ص ٣٤٢،
إذا كبر الإمام فكبروا ... ص ٧٢،
إذا لبست الخفين والقدمان طاهران فامسح عليهما ص ٣٩٦،
إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل ص ٧٨٨،
إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا الثلاث ص ٥١٦، ٧٢٧،
إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ ص ٣٣٦،
إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه ص ٧٠٥،
إذا نقصت سائمة الرجل عن أربعين شلة فليس فيها شيء ص ٦٢٠،
إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغسلوه سبعاً ص ٣٥٧،
الأذان مثنى مثنى والإقامة فرادى فرادى ص ٤٠٣،
الأذانان من الرأس ص ٣٣٤، ٣٣٥،
اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن ٤٨٠،
اذهبي فقد عتق معك بضعك ص ٩٠٣،

أربع من النساء لا ملاعنة بينهمص ١٠٦٢ ،
 أربعة لا لعان بينهم ...٣١ ،
 أربعة ليس بينهم لعانص ١٠٦٢ ،
 أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ص ١٣٩ ،
 ارجع فصل فإنك لم تصلص ١٨٠ ،
 أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجرص ٧٧٧ ،
 استقى يوم الجمعة في المسجد ورفع يديهص ٢٤٧ ،
 استقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتينص ٢٤٧ ،
 اسعوا فإن الله كتب عليكم السعيص ٧٧٦ ،
 أسفر بالفجر فإنه أعظم للأجرص ٤٠٨ ،
 أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجرص ٤٠٧ ،
 أسفروا بالفجر فكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر ٤٠٨ ،
 الإسلام يعلو ولا يعلىص ١٦٨٤ ،
 اسم الله على فم كل مسلمص ١٣٨٣ ،
 أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاتهص ١٨٠ ،
 اشربوا ما حل لكم واجتنبوا كل مسكرص ١٨٣٢ ،
 أشهد أن محمداً ﷺ قضى في تزويج بنت واشق الأشجعية مثل قضائك هذاص ٩٣٥ ،
 أصبحوا بالصبح وأنه أعظم للأجر ...ص ٤٠٧ ،
 اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بعروضكمص ٤٩٢ ،
 أطعنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل ونهانا عن الحميرص ١٣٧٤ ،
 اعددن بالأنامل فإنهن مسئولات مستنطقاتص ١١٨ ،
 اعرف عدتها و وكاءها ووعاءها فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بهاص ١٣١٢ ،
 أعطاني رسول الله ﷺ سهمين سهم الفارس وسهم الراجلص ٥٨٩ ،
 أعطى الزبير بن لعوام خمسة أسهمص ٥٨٨ ،
 أعطى الفرس العربي سهمين وأعطى الهجين سهمًاص ٥٨٨ ،
 أعطى يوم بدر للفارس سهمين وللراجل سهم ...ص ٥٨٩ ،
 الأعمال بالنياتص ٣٢٨ ،
 اغترف غرفة من ماء فمسح بها رأسه وأذنيهص ٣٣٤ ،
 اغتسلت ثم توضأت عند كل صلاة وصلت ...ص ٣٥٠ ،
 اغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمهاص ١٢١٩ ،
 أف أف ألم تعدني أن لا تعذبهم وأنا فيهمص ١٤٨ ،
 افعلوا بموتاكم ما تفعلونه بأحيائكم ...ص ٤٩٢ ،

افعلوا بميتكم ما تفعلونه بعروسكمص ٤٩٢،
أفي الحج سجدتان قال: نعم ومن لم يسجدهما لا يقرأهماص ٤٧٥، ٤٧٦،
أقتلوا الفاعل والمفعول به ...ص ١١٩٠،
أقل الحيض للجارية البكر والشب ثلاثة أيام وأكثره عشرةص ١٩٤، ٣٧٥،
أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيامص ١٩٤،
أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكممص ١٢٢٠،
أكثر عذاب القبر من البولص ٢٠٨،
أكل تمر خير هكذاص ١٥٢٢،
أكلنا لحم الفرس على عهد رسول الله ﷺص ١٣٧٤،
أكلنا في بيت ميمونة عند النبي ﷺ ضباًص ١٣٨٧،
أكلنا زمن خير الخيل وحمر الوحشص ١٣٧٤،
أكنت تقضين شيئاًص ٦٧٨،
ألا إن الذكاة في الحلق و اللبة ...ص ١٣٧٨،
ألا لا توطأ الحبالى حتى يضعن ولا الحبالى حتى يستبرين بحیضةص ٣٧٥،
ألا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا فيه مائة من الإبل أربعون منها في بطونها أولادها
...ص ١٨٧٧،
ألا إن مكة حرام منذ خلقها الله تعالى لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعديص ٧٦٤،
ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فهو لأولى رجل ذكرص ١٩٧٢،
ألغه على بلال ففعل وأذن بلال فقال لعبدالله أقم أنتص ٤٠٦،
أما علمت أن من نفخ في صلاته فقد تكلم ...ص ١٤٨،
أمرت أن أسجد على سبعة آراب ...ص ٧٩،
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللهص ٥٢٩،
أمر بلالاً أن يثوب في صلاة الصبح ولا يثوب في غيرهاص ١٦٩،
أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامةص ٤٠٣،
أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونونص ٦٩٠،
أمر الناس أن يكون آخر عهدهم باليت إلا أنه خفف عن الحائضص ٧٧٥،
أمر النبي أن يسجد على سبعة أعظمص ٧٨، ٧٩،
أمر النبي (أهل عرينة بشرب ألبان الإبل وأبوالهاص ٢٠٧،
أمرنا رسول الله (بتأخير العصرص ٤٠٨،
أمرنا النبي (أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ...ص ٤٩٨،
أمرني رسول الله (أن أثوب في الفجر ونهاني أن أثوب في غيرها ...ص ١٦٨،
أمرني رسول الله ﷺ أن أثوب في الفجر ونهاني أن أثوب في العشاء ص ١٦٩، ٤٠٥،

أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر ... ص ١٦٩ ،
 أمرني رسول الله ﷺ بالأذان يوم الفتح وأمرني أن أرجع فيهما ص ٤٠٢ ،
 أمرهن أن يراعين بالتكبير والتقدیس والتهليل وأن يعقدن بالأنامل ... ص ١١٩ ،
 ألا تسعرا يا رسول الله قال المسعر هو الله ص ١٥٤٨ ،
 ألا لا تصوموا في هذه الأيام ص ٦٨٧ ، ٦٨٨ ،
 ألا من ولي يتيما له مال ص ١٢ ،
 ألك بينة فقلا: لا قال: لك يمينه ص ١٦٢٥ ،
 أمر المستحاضة إذا مضت أيام أقرائها أن تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ص ٣٥٠ ،
 أمر الدم بما شئت ص ١٣٩٢ ،
 أمر الدم بم شئت ص ١٣٩٢ ،
 أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ص ٤٥٥ ،
 أمكني قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي ص ٣٧٦ ، ٥٥٣ ،
 أممت على عهد رسول الله ﷺ وأنا غلام ابن سبع سنين ص ٤١٦ ،
 أمني جبريل عليه السلام عند البيت ص ١٠١ ،
 أنت إمامهم واقتد بأضعفهم واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا ص ٤٨١ ،
 أنت ومالك لأبيك ص ١٢١١ ،
 انتهينا إلى الروحاء والطيب يسيل من جباهنا من العرق ص ٧٣٧ ،
 أنا وبنو عبدالمطلب لا نفرق في جاهلية ولا إسلام ص ١٢٩٨ ،
 إنا صلينا مع النبي ﷺ هذه الصلاة فلم يصل قبلها ص ٥٢٧ ،
 أنت ومالك لأبيك ص ٩٢٤ ،
 أن أبا سفيان دخل مسجد النبي ﷺ وهو مشرك يومئذ ص ١٩٨٣ ،
 أن إبراهيم عليه السلام حرم مكة وأنا أحرم المدينة ص ٨٠٠ ،
 إن أتاك قرؤك فلا تصلي ص ٣٧٦ ،
 إن أخا صدأ هو من أذن ومن أذن فهو يقيم ص ٤٠٥ ،
 إن أخاك الصدائي هو الذي أذن فهو الذي يقيم ص ٤٠٥ ،
 أن أذان بلال كان مثنى مثنى وإقامته مفردة ص ٤٠٣ ،
 إن الأرض لا تنجس ينجس ابن آدم ص ١٩٨٣ ،
 إن أسوأ الناس سرقة من سرق في صلاته ص ١٨٠ ،
 أن أناسا من عرينة قدموا المدينة فاجتووها ص ٢٠٨ ،
 أن أعرابيا جاء إلى النبي ﷺ فقال رأيت الهلال ص ٦٩٩ ، ٧٠٠ ،
 أن أم حكيم أسلمت فعرض النبي ﷺ الإسلام على زوجها فأسلم فيقي نكاحها ... ص ٩٢٨ ،
 أن أهل مكة أسلموا ولم يأمر النبي ﷺ بتجديد أنكحتهم ... ص ٩٢٨ ،

أن بلالاً أخرج وضوء رسول الله ﷺ فبادر الصحابة ومسحوا به وجوههم ... ص ٢٠٥،
 إن البكر لتستحيي يا رسول الله ص ٨٣٠،
 إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ص ١٦٩،
 إن تحت كل شعرة جنازة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة ص ٣٢٦،
 أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحوا ص ٢٠٧،
 أن جبريل أم النبي ﷺ ... ص ١٠١،
 أن خالد بن الوليد وقف دروعاً في سبيل الله فأجازه الرسول ﷺ ص ١٤٠٤،
 إن الدال على الخير كفاعله ... ص ٧٧،
 إن الله أمركم بصلاة هي خير ... ص ١١١،
 إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان ص ٤٣٠،
 إن الله تعالى فرض على المؤمنين ... ص ١٠٩،
 إن الله عز وجل قد أمركم بصلاة ص ١١١،
 إن الله فرض عليهم خمس ... ص ١١٠،
 إن الله لا يستحي من الحق إذا فعل أحدكم ذلك ص ٢١١،
 إن الله وتر يحب الوتر ... ص ١١٠،
 إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان ص ٤٣٠، ٦٦٩،
 إذن دم الحيض أسود يعرف ... ص ٣٧٤،
 إن ربكم ليس بأصم ولا غائب ... ص ١٣٩،
 أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: ليس لله شريك ص ١٠٨١،
 أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة من باب ... ص ٢٤٧،
 أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الليل فقال رسول الله ﷺ: مثني مثني ... ص ٤١٧،
 أن رجلاً عرض ابنه على النبي ﷺ فردّه فقال: يا رسول الله أترد ابني وتجزئ رافعاً فأمرهما
 فاصطرعا .. ص ٩٦٩،
 إن رجلاً قال: يا رسول الله كيف صلاة الليل ؟ قال مثني مثني فإذا خفت الصبح فأوتر
 بواحدة ص ٤١٧،
 أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ وهو في المسجد فقل: أنه زنى ص ١٢١٩،
 أن رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع ص ٢٨٤،
 ٣٤٢،
 أن رسول الله ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها ص ٨٦٣،
 أن رسول الله ﷺ أقام بمكة خمسة عشر يصلي ركعتين ركعتين ص ٤٦٦،
 أن رسول الله ﷺ أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا فعاد إلى منزله
 ص ٤١٠،

أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة ص ٧٧٧،
 أن رسول الله ﷺ ركب إلى قباء يستخير من ميراث العمة والخالة ص ١٩٧١،
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رثي على جبهته وأرنبه أنفه من صلاة صلاها ص ٧٩،
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب ... ص ١١،
 أن رسول الله ﷺ صالح أهل نجران على ألفي حله ... ص ١٢٨٦،
 أن رسول الله ﷺ صلى على جنازة فكبر عليها أربعاً وسلم تسليمه واحدة ص ٤٩٦،
 أن النبي ﷺ عرق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً ص ١٩٨٤،
 أن رسول الله ﷺ قال الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين ... ص ٧٩،
 أن النبي ﷺ قسم غنائم خيبر بخيبر وغنائم أوطاس بأوطاس وغنائم بني المصطلق ص ١٢٨١،
 أن رسول الله ﷺ قضى يمين وشاهد ص ١١، ١٦٢٦،
 أن النبي ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه ص ١٦٢٤،
 أن رسول الله ﷺ قنت شهراً قال شعبة لعن رجالاً وقال هشام يدعو على أحياء من العرب
 ... ص ١٧٤،
 أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف بالحج والعمرة أول ما يقوم فإنه يسعى ص ٧٣٠،
 أن رسول الله ﷺ كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلّي ركعتين ص ٢٠١،
 أن رسول الله ﷺ كان يسلم تسليمتين ص ٥٤٣،
 أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمه واحدة تلقاء وجهه ص ٥٤٣،
 أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب يمانية بيض ص ٥٠٨،
 أن رسول الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ص ٥٦٦،
 أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي قيل: وما تزهي قال: حتى تحمر ... ص ١٤٣٤،
 أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر ص ٤٢٦،
 أن رسول الله ﷺ نهى عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ... ص ١٣٨٧،
 إن شئت سبعة لك وسبعة لهن وإن شئت ثلاثة لك ودرت ص ٩٤٣، ٩٤٤،
 إن شئت فاقضي وإن شئت لا ص ٦٧٨،
 إن صاحبكم تغسله الملائكة ... ص ١٤٥،
 إن الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ص ٣٨٥، ٣٨٦،
 إن الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم تجد الماء ولو إلى عشر حجج ... ص ٣٨٦،
 إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ص ٤١٥، ٤٣١،
 أن عرفة أصيب يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من فضة فأنتن عليه فأمره النبي ﷺ أن يتخذ أنفاً من ذهب
 ... ص ١٩٧٩،
 أن علياً كسرت إحدى زنديه يوم أحد فأمره عليه السلام بالمسح على الجيرة ... ص ٨٧،
 أن غيلان الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فخيرهن النبي ﷺ فاختر أربعاً منهن ص ٨٧٠،

أن فيروز الديلمي أسلم وتحت أختان فخيرته النبي ﷺ فاختر إحداهن ... ص ٨٧٠،
 أن القبلة لا تنقض الوضوء ولا تفطر الصائم ص ٣٤٠،
 أن قتيلًا وجد بين قريتين فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يذرع فوجد إلى إحدى القريتين أقرب
 ص ١٨٩٧،
 أن للصلاة أولًا وآخرًا ص ٣٥١،
 إن الله غني عن عناء أختك قل لها فلتركب ولتحرم بحجة أو عمرة ولتذبح شاة ... ص ١١٣٨،
 إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه ص ٥٤٦،
 أن معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله العشاء ثم يأتي قومه فيصلي بهم تلك الصلاة
 ص ٤٥٦،
 أن معاذًا كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤم قومه ص ٤٥٦،
 إن من آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ أن أتخذ مؤذنًا لا يأخذ على أذانه أجرًا ص ٤٨١،
 إن من السنة أن تستقبل الطهر فتطلقها لكل قرء تطليقة ص ١٠٦٩،
 إن من السنة أن يطلقها في كل قرء تطليقة ص ١٠٤٧،
 إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة في الصلاة ص ٥٣٧،
 أن ناسًا أتوا النبي ﷺ من عكل ص ٢٠٨،
 أن النبي ﷺ احتجم ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه ص ٢٤١،
 أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم بالقاحه ص ٧١٦، ٧١٧،
 أن النبي ﷺ أحصر بالحديبية وحل بها وهي في الحل ص ٨٠٥،
 أن النبي ﷺ أدخل القبر وسل سلاً ص ٥١١،
 أن النبي ﷺ أدخل من قبل القبلة ص ٥١٢،
 أن النبي ﷺ إذا سافر أقرع بين نسائه ص ١١١٨،
 أن النبي ﷺ أشعر ناقته ثم ركبها ص ٧٨٢،
 أن النبي ﷺ أعتق زيدًا بن حارثة ص ١١٣٦،
 أن النبي ﷺ اغتسل من الجنابة فرأى لمعة لم يصبها الماء فعصر شعره عليها ص ٢٦٩،
 أن النبي ﷺ أفرد بحجة ص ٧٦٠،
 أن النبي ﷺ أمر أبا طلحة بإراقة خمور اليتامى ص ١٢٢٧،
 أن النبي ﷺ أمرنا بأن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إذا كنا في سفر ص ٣٤٦،
 أن النبي ﷺ أنزل وفد ثقيف في المسجد وضرب لهم خيمة ص ١٩٨٣،
 أن النبي ﷺ أهل بحجة ص ٧٦٠،
 أن النبي ﷺ باع سرقًا في دين ص ١١٢٠،
 أن النبي ﷺ باع مال معاذ في ديونه ص ١٨٤١،
 أن النبي ﷺ باع مدبرًا بشمانمائة درهم ص ١١٢٠،

- أن النبي ﷺ بعث سرية وأمر عليها زيد بن حارثة وقال فإن أصيب فجعفر... ص ١٧٨٣،
- أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم ص ٧٨٥،
- أن النبي ﷺ تعجل من العباس صدقة سنتين ص ٦٤٣،
- أن النبي ﷺ تغمض فاستنشق بكف واحدة ص ٣٢٤،
- أن النبي ﷺ توضأ فغرف غرفة وغسل بها وجهه ص ٢٤٠،
- أن النبي ﷺ توضأ في السوق فغسل وجهه ص ٥٣٤،
- أن النبي ﷺ توضأ وأدار الماء على مرفقيه ... ص ٢٨١،
- أن النبي ﷺ توضأ ومسح برأسه ثلاثاً ص ٣٣٢،
- أن النبي ﷺ جعل دية النصراني أربعة آلاف درهم والمجوسي ثمانمائة درهم ... ص ١٩٠٠،
- أن النبي ﷺ جعل قبر ابنه إبراهيم مربعاً ص ٥١٣،
- أن النبي ﷺ جهز جيشاً وأمرني أن أشتري بغيراً بيعيرين ص ١٥٢٤،
- أن النبي ﷺ جوز للثعمية أن تحج عن أبيها ص ٧٦٦،
- أن النبي ﷺ خير بريرة حين عتقت وزوجها كان حرّاً ص ٩٣٣،
- أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلى ركعتين ولم يصل قبلها ولا بعدها ومعه بلال ... ص ٥٢٧،
- أن النبي ﷺ دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر ص ٧٦٤،
- أن النبي ﷺ دفع خير إلى أهلها معاملة بالشرط ص ١٨١٥،
- أن النبي ﷺ دعا في صلاة الفجر وقتت بعد الركوع ص ٤١٩،
- أن النبي ﷺ رأى رجلاً وفي ظهر قدمه لمعة ص ٥٣٤،
- أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا ص ١٢١٦،
- أن النبي ﷺ رخص في العرايا ص ١٥٢٦،
- أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص إذا جف قالوا: نعم قال: لا .. ص ١٤٣٤،
- أن النبي ﷺ سجد على كور العمامة ص ٤٥٤،
- أن النبي ﷺ سجد في (ص) وقال سجدها داود توبة ص ٤٧٥،
- أن النبي ﷺ سجد في آخر سورة النجم ص ٥٦٦،
- أن النبي ﷺ سجد للسهو قبل السلام ص ٤٥٢،
- أن النبي ﷺ سئل عن العمرة فقال أهى واجبة ؟ قال: لا وإن تعتمر خير لك ص ٨١٥،
- أن النبي ﷺ شكر الحمامة وقال إنها أوكت على باب الغار حتى سلمت ص ٣٦٢،
- أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف ولم يسمع فيها حرفاً ص ٢٤٣،
- أن النبي ﷺ صلى على جنازة النجاشي وقد مات بالحبشة ص ٥٠١، ٥٠٢،
- أن النبي ﷺ صلى على جنازة فحضر عمر فأراد أن يصلي عليها فنهاه ... ص ٥٠٠،
- أن النبي ﷺ صلى على حمزة سبعين مرة ... ص ٤٩٩، ٥٠٣،
- أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد عشرة عشرة ص ٤٩٩،

أن النبي ﷺ صلى المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهماص ٧٧٢،
 أن النبي ﷺ صلاهما ولم يناد في واحدة منهما إلا بالإقامةص ٧٧٣،
 أن النبي ﷺ ضرب رجلاً في الخمر بنعلين ...ص ١٢٢٥،
 أن النبي ﷺ طاف لها طوافاً واحداًص ٧٦١،
 أن النبي ﷺ عانق جعفر بن أبي طالب وقبل عينيه حين قدم من الحبشةص ١٩٨١،
 أن النبي ﷺ علق عن الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابعص ٩٨٨،
 أن النبي ﷺ غسل في قميصهص ٤٩٠،
 أن النبي ﷺ قاء فتوضأص ٢٨٤،
 أن النبي ﷺ قال آمين ومد بها صوتهص ٤٣٨،
 أن النبي ﷺ قبل شهادة الأعرابي على رؤية هلال رمضانص ١٣٠٢،
 أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأص ٣٤٠،
 أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم ولم يسجدص ٤٧٢، ٥٦٥،
 أن النبي ﷺ قسم يوم خير للفارس سهمين وللراجل سهماًص ٥٨٩،
 أن النبي ﷺ قسم لمارتي فرس يوم خير سهمين سهمينص ٥٨٩،
 أن النبي ﷺ قطع في ربع دينار روي في ثلاثة دراهم وروي في ثمن مجنص ١٢٥٢،
 إن النبي ﷺ قنت شهراً ثم تركهص ١٧٤، ٤٢٠، ٤٢١،
 إن النبي ﷺ قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ثم تركهص ٤٢١،
 إن النبي ﷺ قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان ثم تركهص ٤٢١،
 أن النبي ﷺ فرق بين هلال بن أمية وامراته بعد اللعانص ١٠٦٣،
 أن النبي ﷺ كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرضص ٤٥٤،
 أن النبي ﷺ كان يجلس جلسة خفيفة ثم يقومص ٤٤٣،
 أن النبي ﷺ كان يدهن بالزيت وهو محرم غير المقتص ٧١٨،
 أن النبي ﷺ كان يجمع بين الظهر والعصرص ٤١٣،
 أن النبي ﷺ كان يرفع عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعودص ٤٩٧،
 أن النبي ﷺ كان يفتح الصلاة بالحمد لله رب العالمينص ٥٣٥،
 أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتينص ٥٤٤،
 أن النبي ﷺ كان يقصر في الصلاة ويتم ويفطر ويصومص ٤٦٨،
 أن النبي ﷺ كان يجهر بها في الصلاةص ٤٣٦،
 أن النبي ﷺ كان يخطب فدخل سليك الغطفانيص ٤٨٧،
 أن النبي ﷺ كان يخطب قائماًص ٤٨٨،
 أن النبي ﷺ كان يقول: سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ...ص ٧٤،
 أن النبي ﷺ كان يقول لبيك بحجة وعمرهص ٧٦٠،

أن النبي ﷺ كان يتفل في البدأة الربع وفي القفول الثلث ... ص ١٢٩٣ ،
 أن النبي ﷺ كان ينهض على صدور قدميه ٤٤٣ ،
 أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة معتمداً على صدور قدميه ٤٤٣ ،
 أن النبي ﷺ كان لا يقطع اليد إلا في ثمن المجن وهو عشرة دراهم ص ١٢٥٢ ،
 أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً وبعث به مع عمرو بن حزم ص ٨١٥ ،
 أن النبي ﷺ لاعن بين هلال وامراته وهي حامل وألحق الولد بها ص ١٠٦٤ ،
 أن النبي ﷺ لم يزل يقنت في صلاة الفجر حتى فارق الدنيا ص ٤٢٠ ،
 أن النبي ﷺ لم يورث الخال ص ١٩٧١ ،
 أن النبي ﷺ ما سئل عام حجة الوداع عن شيء قدم أو أخر إلا قال افعل ولا حرج ... ص ٧٧٩ ،
 أن النبي ﷺ مر بحائط فأعجبه فقال لمن هذا ؟ فقال رافع بن خديج لي يا رسول الله استأجرته
 ... ص ١١٨٢ ،
 أن النبي ﷺ مسه برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ... ص ٣٣٤ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن البتراء ص ٤١٨ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهر فقلنا لأنس : ما زهوها ؟ قال تحمر أو تصفر ... ص
 ١٤٣٤ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان نسيئة ص ١٥٢٤ ، ١٥٢٨ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع السرطان وقتل الضفدع ص ١٣٨٤ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد ص ١٥٣٨ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهر ص ١٥٣٨ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن تربيعة القبور و تطينها و تقصيصها ... ص ٥١٣ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ص ٤٢٥ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن نكاح السر ص ٩٥٤ ،
 أن النبي ﷺ نهى عن نكاح الشغار ص ٩١٨ ،
 أن النبي ﷺ يقبل في شهر الصوم ص ٣٣٩ ،
 أن النبي ﷺ وادع أهل مكة أن لا يقاتلهم عشر سنين وأن يرد عليهم من جاءه مسلماً
 ... ص ١٢٩٥ ،
 أن نفرًا من عكل وعرينة قدموا على النبي ﷺ ص ٢٠٨ ،
 إن هذا الحر من فيح جهنم فأبردوا بالصلاة ص ٤٠٨ ،
 إن الوتر ليس يحتم ص ١١٠ ،
 إن وجدتم فلائاً فاقتلوه ولا تحرقوه فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار ... ص ١٣٠٠ ،
 انكحوا الأيامى منكم ثلاثاً قبل ما العلائق بينهم يا رسول الله قال ما تراضى عليه الأهلون ولو
 قضيب من أراك ص ٩٣٤ ،

انكسرت إحدى زندي فسألت النبي ﷺ ص ٨٧، ٨٨
 إنك تزعم أن علينا خمس صلوات ... ص ١١٠
 إنكم تلعبون بكتاب الله تعالى وأنا بين أظهركم ص ١٠٤٤
 إنما الأعمال بالنيات ص ٣٢٨
 إنما الأعمال بالنية ص ٣٢٧، ٧٠١
 إنما الإمام ليؤتم به ... ٧٤
 إنما أنا لكم مثل الوالد فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ص ٣٢٢
 إنما جعل الإمام ليؤتم به ... ص ٧٢، ٧٤
 إنما حرم من الميتة أكلها ص ٣٦٦
 إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين ص ٤٠٣
 إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا فضرب بكفه ضربة على الأرض ثم نقضها ص ٣٩١
 إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ص ٣٩١
 إنما كان يكفيه أن يفركه بأصبعه ... وفي رواية بأصبعيه ص ٣٥٢
 إنما الماء من الماء ص ٣٥٤
 إنما يقيم من أذن ص ٤٠٦
 إنما يكفيك هكذا وضرب النبي ﷺ يديه الأرض ص ٣٩١
 إنما يكفيك أن تحثي الماء على رأسك ثلاث حثيات ص ٥٥٠
 أنه أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحوًا من أربعين ص ١٢٢٥
 أنه احتجم واقتصر على غسل المحاجم ص ٢٤١
 أنه أخذ للأذنين ماءً جديدًا ص ٣٣٤
 أنه تزوج امرأة فوجد على كشحها بياضًا فردها ص ٩٤٢
 أنه جعل أعمال داخل البيت على فاطمة رضي الله عنها وأعمال خارج البيت على رضي الله عنه
 ص ١٦١٨
 أنه رأى امرأة والهة من السبايا فسأل عن شأنها فقيل بيع ولدها فأمرهم بالرد والوعيد
 ص ١٤٦٨
 أنه رأى رجلاً به زمانة فخر ساجدًا ... ص ١٠٨
 أنه رأى رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها ويحك ص ٨١٤
 أنه رأى رسول الله ﷺ حين افتتح الصلاة رفع يديه حتى حاذى بهما أذنيه ثم لم يعد ص ٤٩٧
 أنه رأى النبي ﷺ فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدًا ص ٤٤٣
 أن سئل عن الضبع أحلال هو قال نعم قيل أحلال هو قال نعم قيل أعن رسول الله ﷺ قال نعم
 ص ١٣٨٦
 أنه صلى آخر صلاته قاعدًا وأصحابه خلفه قيامًا ص ٢١٤

إنه فرق بين هلال بن أمية وامراته ... ص ١٠٤١ ،
 إنه كان إذا جاءه أمر سرور ، أو بشر به خر ساجداً ص ١٠٨ ،
 إنه كان إذا كبر قال : سبحانك اللهم وبحمدك ولا إله غيرك ... ص ١٥٤ ،
 إنه كان يجمع في أول صلاته بين سبحانك اللهم وبحمدك وبين وجهتي وجهي ... ص ١٥٣ ،
 إنه كبر في العبد تسعاً ووالى بين القراءتين ... ص ٥٢٣ ،
 إنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ ... ص ١٥٠ ،
 أنه مر على في غزوة تبوك يقوم يزفنون فأمرهم أن يشربوا ولا يسكروا ... ص ١٨٣٢ ،
 إنه مسح على الجرموقين ... ص ٣٩٨ ،
 أنه وهب لعلي أخوين صغيرين ثم سأل عن حالهما بعد أيام ... ص ١٤٦٨ ،
 إنها ليست بنجس هي كبعض أهل البيت ص
 إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم ص ١٥٦ ، ١٥٦
 إنها ليست بنجسة ... ص ١٥٦ ،
 أنهر الدم بما شئت ص ١٣٩٢ ،
 أنهروا الدم بما شئتم ص ١٣٩٢ ،
 أنهما فرضان في الجنابة نفلان في الوضوء ص ٣٢٦ ،
 إنهم لن يزالوا معي هكذا وشبك بين أصابعه ... ص ١٢٩٨ ،
 إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ... ص ١٢٩٨ ،
 إني اشتريت خمراً لأيتام في حجري قال : أهرق الخمر واكسر الدنان ... ص ١٢٢٧ ،
 إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال : لا إنما ذلك دم عرق انفجر ص ٣٤٢ ،
 إني لا أقطع في الطعام ص ١٢٥٠ ،
 إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما ص ٢٢٠ ،
 إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في السجد الحرام قال : أوف بنذرك ... ص ٦٧١ ،
 إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف ، قال : أوف بنذرك .. ص ٦٧١ ،
 إني نهيتكم عن الشرب في الأوعية فاشربوا ما بدا لكم ولا تسكروا ... ص ١٨٣٢ ،
 أهدى رسول الله ﷺ إلى البيت غنماً فقلدها ص ٧٩٨ ،
 أهدى النبي ﷺ شاة مقلدة ص ٧٩٧ ،
 أهدى النبي ﷺ مرة غنماً ص ٧٩٧ ،
 أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً ص ٧١٣ ،
 أوتر رسول الله ﷺ ثم قال : ... ص ١١٠ ،
 أوتروا يا أهل القرآن ... ١١٠ ،
 أوجب في قطع اليد على القاطع خمسة آلاف درهم ... ص ١٨٩٩ ،
 أو صاع من أقط ص ٧٠٨ ،

أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت... ص ٥٢٦،
أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله ص ٤٠٧، ٤٠٩،
إيتني بثلاثة أحجار أستنجي بها ص ٣٢٢،
أيلعب بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم ص ١٠٤٣،
أيما إهاب دبغ فقد طهر ص ٣٦٧، ١٢٢٧،
أيما عبد كوتب على مائة أوقية فأدى إلا عشر أواق فهو عبد ص ١١٢٢،

(ب)

بت عند رسول الله ﷺ أراقب صلاته بالليل ص ٤١٩،
البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ص ١٣٩٧،
بصرت عينا رسول الله ﷺ على جبينه وأنفه أثر الماء ... ص ٧٩،
بعهما أو ردهما ... ص ١٤٦٨،
البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة ص ١٣٩٧،
البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ص ١٢١٣،
البكر تستأمر في نفسها وإذنها صماتها ص ٩٣٢،
البكر سكوتها رضاها ص ٩٣٣،
بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ٤٦٩، ٤٧٠،
بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة ص ٤٦٩، ٤٧٠،
بينما رسول الله ﷺ يصلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة ص ٢٩١، ٣٤٤،
بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذا جاء رجل فقال يا رسول الله هلكت ص ٧٠٣،
البينة على المدعي واليمين على من أنكر ... ص ٧٦، ١٤٧٩، ١٦٢٤، ١٦٢٧،
البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه ... ص ٧٦، ١٠٨٦، ١٦٢٤،

(ت)

ترك الصلاة قدر أقرائها وحيضها وتغتسل وتصلي ٣٧٦،
تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان ص ٤٣٠،
تحت كل شعرة جنازة ألا فلبوا الشعر وأنقوا البشرة ص ٣٢٦،
تحت كل شعرة جنازة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة ص ٣٢٦،
تحلف اليهود خمسين يمينا بالله ما قلنا ولا علمنا له قاتلاً ... ص ١٨٩٧،
تحليلها التسليم ص ٤٥٠،
تحضي في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام كما تحيض النساء ص ٣٧٩،
تدع الصلاة أيام أقرائها ... ص ٣٧٦،
التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يحدث أو يجد الماء ص ٣٨٥،

تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيته فصامه وأمر الناس بصيامه... ص ٦٩٩،
 ترك الصلاة عليهم وأمر بدفنهم... ص ١٤٢،
 تزوجوا الولود الودود فلاني مباه بكم يوم القيامة.... ص ٩٠٩،
 تستأمر اليتيمة في نفسها.... ص ٩٣١،
 تسمية الله في فم كل امرئ مسلم.... ص ١٣٩٥،
 تغتسل من طهر إلى طهر وتتوضأ لكل صلاة.... ص ٣٥٠،
 تلك صلاة المنافقين.... ص ١٨٠،
 التمر بالتمر مثلاً بمثل.... ص ١٥٢٧،
 تمكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي.... ص ٣٧٦،
 تم به على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك..... ص ٧٠٤، ٧٠٥،
 تزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر من البول... ص ٢٠٧،
 ترضاً ومسح على الجوربين... ص ٩١،
 ترضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم..... ومسح برأسه ثلاثاً... ص ٣٣٢،
 ترضاً فغسل يديه.... ص ٣٣٣،
 ترضاً فمسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما.... ص ٣٣٤،
 ترضاً ومسح برأسه مرة واحدة.... ص ٣٣٣،
 ترضي وصلي وإن قطر الدم على الحصير.... ص ٣٤٢، ٥٤٥،
 ترضي لكل صلاة.... ص ٣٤٩،
 ترضي لكل صلاة وإن قطر الدم..... ص ٣٤٩،
 التيمم ضربتان.... ص ٣٩١،

(ث)

ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق و.... ص ٩١٧،
 ثلاث ساعات نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيها..... ص ٤٢٣،
 ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن.... ص ٤٢٣،
 ثلاث كتبت علي ولم تكتب عليكم الأضحية والوتر وقيام الليل.... ص ١٣٩٣،
 ثلاث من علي فرائض ولكم تطوع..... ص ١٣٩٣،
 ثلاثة لا يفطرن الصائم القيء والحجامة والاحتلام... ص ٦٦١،
 الثلث والثلث كثير.... ص ٧٢٣،
 ثم أذن للعشاء حين ذهب بياض النهار وهو الشفق... ص ١٠٥،
 ثم التفت إلي جبريل فقال: يا محمد.... ص ١٠٢،
 ثم تمضمض مع الاستنشاق بماء واحد... ص ٣٢٤،
 ثم تغتسل غسلًا واحدًا ثم تتوضأ لكل صلاة.... ص ٣٥٠،

ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلي ص ٣٤٩،
 ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد ص ٢٤٧،
 ثم غرف غرفة فغسل يده اليسرى ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ص ٣٣٤،
 ثم غسل أو مضمض واستنشق بكف واحدة ص ٣٢٤،
 ثم مسح برأسه فأدخل أصبعيه السابيتين ص ٣٣٤،
 ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه وجهه ... ص ٣٩١،
 ثم مضمض واستنشق ثلاثاً من الكف الذي يأخذ به الماء ص ٣٢٤،
 ثم نفخ في آخر سجود فقال: أف أف، ثم قال: رب ألم تعدني أن لا تعذبهم وأنا فيهم ... ص ١٤٨،

ثمرة طيبة وماء طهور ... ص ٢٧٦،
 الثيب تشاور ص ٨٣٠، ٩٢٢، ٩٣٣،
 الثيب أحق بنفسها من وليها ص ٩٢٢،

(ج)

جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس فقال: أو صليت يا فلان ص ٤٨٧،
 جاء هلال أحد بني متعان إلى رسول الله ﷺ بعشور نحله ص ٦٤٠،
 جيء بسارق إلى النبي ﷺ فقال اقتلوه فقالوا إنما سرق يا رسول الله فقال اقطعوه ص ١٢٥٥،
 الجار أحق بسقبة ص ١٥٧٨، ١٩٤١،
 الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ص ١٤٩٧، ١٩٧٩،
 جعل رجل ناقته في سبيل الله تعالى فأرادت امرأته أن تحج عليها فسال الرجل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال ﷺ: الحج من سبيل الله ص ١٤٠٥،
 جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليها للمسافر ويوماً وليلة للمقيم ص ٥٥٥،
 جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع ص ٧٧٣،
 الجمعة على من سمع النداء ص ٢٧٧، ٤٨٢،
 الجنازة متبوعة ليس معها من يقدمها ص ٥٠٥،
 الجنين لا يتذكى بذكاة الأم ص ١٣٨٣،
 جهر النبي ﷺ في صلاة الكسوف ص ٢٤٢،
 جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف ص ٢٤٢،

(ح)

الحج جهاد والعمرة تطوع ص ٨١٥،
 الحج عرفة فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر ص ٩٤،
 الحج عرفة فمن وقف بعرفة فقد تم حجه ص ٨١٢،

الحج من سبيل اللهص ١٩٤٦،
 الحجة مكتوبة والعمرة تطوع.....ص ٨١٥،
 حججت عن نفسكص ٧٦٥،
 حرمت الخمر لعينهاص ١٣٣٦،
 حريم البئر العطن أربعون ذراعاً وحريم البئر الناضح ستون ذراعاًص ١٨٢٦،
 حبك جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر رضي الله عنه أربعينص ١٢٢٥،
 حضرت هذا عند رسول الله صلى عليه وسلم فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما
ص ٩٩٨،
 حكيت جسدي وأنا في الصلاة فأفضيت إلى ذكريأل قوله ... إنما هو بضعة منك
ص ٣٣٧،
 الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل والتمر بالتمر مثلاً بمثلص ١٤٧٦، ١٥٢٥،
 حول رداءه ثم صلى ركعتينص ٢٤٧،
 الحيض ثلاث، أربع، خمس، ست، سبع، ثمان، تسعص ١٩٤،

(خ)

الخال وارث من لا وارث لهص ١٩٧١،
 خذ من كل حالم وحالمة دينار أو عدله معافرص ١٢٨٦،
 خذي من مال أبي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروفص ٩٠٦،
 خذها من أغنيائهم وردّها على فقرائهم.....ص ٦٥٧،
 الخراج بالضمان ص ٢٩٦،
 خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة وأتي بوضوء فتوضأص ٢٠٥،
 خرج النبي ﷺ لحاجته فقال: التمس لي ثلاثة أحجارص ٣٢٢،
 خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاحص ٩٥٥،
 خروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلامص ١٠٤،
 خطبنا رسول الله ﷺ فقرأ (ص)ص ٤٧٤،
 خلال كان يفعلها رسول الله ﷺ تركهن الناس إحداهن تسليم الإمام في الجنازة مثل تسليمه في
ص ٤٩٦،
 خلع رسول الله ﷺ نعليه فخلع من خلفه، فقال ما حملكم أن خلعتن نعالكمص ٣٧٢،
 الخلع تطليقة بائنةص ١٠٦٥،
 خمروا وجوه موتاكم ولا تشبهوا باليهودص ٥١٥،
 خمروهم ولا تشبهوا باليهودص ٥١٥،
 خمس صلوات كتبهن على العباد ... ص ١١٠،
 خمس صلوات في اليوم واللييلة قال: هل علي غيرها قال: لا إلا أن تطوع ... ص ٢٣٠،

خمس فواسق لا جناح على المحرم أن يقتلهن في الحل والحرمص ٧٨٦،
الخمس لله تعالى وأربعة أخماسه لكم ...ص ١٢٩٧،
خمس ليس لهن كفارةص ١١٧٣،
الخنثى يورث من حيث يبول ...ص ١٩١٣،
خيركم أحسنكم قضاءص ١٤٦٢،
خير خلال الصائم السواكص ٦٨٦،
خير الدعاء الخفي ص ٤٣٨،
خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكفي ...ص ٤٣٨،
خير الصدقة ما كان عن ظهر غنىص ٦٢١،
خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم تسبق شهادهم يمين
....ص ١٦٢٢،

(د)

الدال على الخير كفاعله ...ص ٧٧، ٧٩٦،
دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرامص ٧٦٤،
دخلت العمرة في الحجص ٧٦١،
دعها فإنها لا تحصنكص ١١٩٤،
دعي الصلاة يوم قرئك ...ص ٣٧٦،
دعي الصلاة أيام أقرائكص ١٠٤٦، ١٠٤٧،
دعي الصلاة قدر الأيام التي تحيضن فيهاص ٣٧٦،
دعي قدر الأيام والليالي التي كنت تحيضنص ٣٧٦،
دم الحيض عبيط أسود محتدمص ٣٧٣،
دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمنص ١٩٠٥،
دية المعاهد نصف دية الحرص ١٩٠٥،

(ذ)

ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسمص ١٣٨٢،
زكاة الأرض يسهاص ٢٨٨،
زكاة الجنين زكاة أمه ١٣٧٣،
الزكاة ما بين اللبة واللحين ص ١٣٧٨،
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر ...ص ١١، ١٤٣٥،

(ر)

رأيت بلالاً أخرج وضوءاً فرأيت الناس يتدرون ذلك الوضوء فمن أصاب شيئاًص ٢٠٥

رأيت بلالاً يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ مثنى مثنى و يقيم واحدة.... ص ٤٠٣،
 رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ومسح برأسه ثلاثاً ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ
 فعل هذا.... ص ٣٣٢،
 رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه..... ص ٤٤١،
 رأيت قبر رسول الله ﷺ مسنماً مثل بناء الحوائط..... ص ٥١٣،
 رأيت رسول الله ﷺ سجد على كور العمامة.... ص ٤٥٤،
 رأيت النبي ﷺ توضأ فغرف غرفة فمضمض واستنشق.... ص ٣٢٤،
 رأيت النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحدة.... ص ٣٢٤،
 رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة.... ص ٥٠٥،
 رأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته أينما توجهت به.... ص ١٨٧،
 رأيت وبيص الطيب على مفرق رسول الله ﷺ وهو يليي.... ص ٧٣٦،
 رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين..... ص ٤٢٥،
 ربما فرسته من ثوب رسول الله ﷺ بيدي.... ص ٣٥٢،
 الرجل أحق بعين ماله إن وجدته ويتبع البائع من باعه..... ص ١٣٣٤،
 رخص رسول الله ﷺ في لباس الحرير عند القتال ص ١٩٧٨،
 رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه..... ص ٤٣٠، ٦٧٧، ٧٩٢،

(ز)

الزكام أمان من الجذام..... ص ٨٠٤،
 زوج امرأة لرجل بما معه من القرآن..... ص ٤٨٠،
 الزوج أحق برجعتها ما لم تغتسل.... ص ١٠٢٣،

(س)

سألت رسول الله ﷺ عن الضيع فقال: هو صيد ويجعل فيه كبش... ص ٧٥٧،
 سئل رسول الله ﷺ عن المذي فقال فيه الوضوء وفي المني الغسل.... ص ٣٥٤،
 سئل عن مس الذكر فقال ليس فيه وضوء إنما هو منك..... ص ٣٣٧،
 سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة سجدة..... ص ٤٧٦،
 السجدة على من سمعها وعلى من تلاها... ص ٢٣٠، ٤٧٣، ٥٦٨،
 سجدنا مع النبي ﷺ في إذا السماء انشقت و اقرأ باسم ربك..... ص ٥٦٦،
 سجدها نبي الله داود توبة وسجدنا شكرًا.... ٤٧٤،
 سفته قدحاً من سويق.... ص ١١٥٦،
 سكوتها رضاها..... ص ٨٣٠،

السلطان ولي من لا ولي لهص ١٣٠٧ ،
سمعت رسول الله ﷺ يقول: نعم أو نعمت الأضحية الجذع من الضأنص ٦٢٤ ،
سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبيك عمرة وحجًاص ٧١٣ ،
سمع رسول الله ﷺ أن رجلاً طلق البتة فغضب وقال: أنتخذون آيات الله هزواً ...ص ١٠٤٣ ،
سنوا بهم سنة أهل الكتابص ١٢٨٧ ،
سيد إدام أهل الجنة اللحمص ١١٥٧ ،
سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحمص ١١٥٧ ،
سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم ...ص ١١٥٧ ،
السيف محاء للخطايا ...ص ١٤٤ ،

(ش)

شدي على نفسك إزارك ثم عودي إلى مضجعتكص ١٣٠١ ،
شربت شربة سويق ...ص ١١٥٦ ،
الشفق هو الحمرة ...ص ١٠٦ ،
شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليهص ٩٦٦ ،
شهودك أو يجلد ظهركص ١٢١٨ ،

(ص)

الصائم المتطوع أمير نفسهص ٦٧٨ ،
الصاع صاعنا أهل المدينةص ٦٥٥ ،
صاعنا أصغر الصبيان ومدنا أصغر الأمدادص ٦٥٥ ،
صبحوا بالصبح فإنه أعظم لإجوركمص ٤٠٧ ،
صحبت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتينص ٤٦٣ ،
الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنينص ٣٨٥ ،
صلاتان لم يكن النبي ﷺ يدعهما سرًا ولا علانيةص ٤٢٤ ،
صلوا على من قال: لا إله إلا اللهص ٥٠٤ ،
صلوا كما رأيتموني أصليص ٤٤٦ ،
صلاة الطاعن ركعتانص ٤٦٣ ،
صلاة الليل مثنى مثنى ... ص ١١٢ ،
صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ...ص ١١٢ ،
صلاة الليل مثنى مثنى وفي كل ركعتين فسلمص ٤٧٢ ،
صلاة الليل مثنى مثنى فإن خشيت الصبح فأوتر بركعةص ٤١٧ ،
صلاة الليل مثنى مثنى وفي كل ركعتين فسلمص ٤٧٢ ،

صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجده إلا المكتوبة ... ص ٦٧٢ ،
 الصلاة عماد الدين ص ٤٦٩ ،
 الصلاة يا رسول الله فقال الصلاة أمامك ص ٧٤٣ ،
 صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام ص ٦٧١ ،
 صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع ص ٤٧٨ ،
 صل ما أدركت واقض ما سبقك ٢٣٧ ،
 صلي وإن قطر الدم على الحصى ص ٥٤٥ ،
 صلاة النهار عجماء ... ص ٢٤٣ ،
 صلي رسول الله ﷺ على جنازة سهيل بن البيضاء في المسجد ص ٤٩٤ ،
 صلي صلاة الكسوف وجهر فيها بالقراءة ٢٤٢ ،
 صلي في الاستسقاء ركعتين ص ٢٤٧ ،
 صلي بنا رسول الله في الكسوف فلا نسمع له صوتاً ص ٢٤٣ ،
 صلي بنا النبي ﷺ في كسوف لا نسمع له صوتاً ص ٢٤٣ ،
 صلي بهم في كسوف الشمس لا نسمع له صوتاً ٢٤٣ ،
 صلي رسول الله ﷺ بذي الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها ٨١١ ،
 صلي رسول الله على سهيل بن بيضاء في المسجد ص ٤٩٤ ،
 صلي رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما ص ٧٧٢ ،
 صلي على من صلي إلى القبلة ص ٥٠٤ ،
 صلي النبي ﷺ ركعتين كما يصلي في العيدين ص ٢٤٧ ،
 صلي النبي ﷺ الظهر خمسا ص ٤٥١ ،
 صليت خلف النبي ﷺ فكانوا يفتحون بالحمد لله رب العالمين ٥٣٦ ،
 صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع ص ٤٣٦ ،
 صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على اليسرى على صدره ص ٤٣٩ ،
 صلينا مع رسول الله ﷺ على جنازة فسلم عن يمينه وعن شماله ص ٤٩٦ ،
 صلوا خلف كل بر وفاجر ص ٥٤١ ،
 صل على من صلي إلى القبلة ص ٥٠٤ ،
 صلوا على صاحبكم ص ٥٠٤ ،
 صلوا على كل ميت وجاهدوا مع كل أمير ص ٥٠٤ ،
 صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ص ٦٦٠ ،

(ض)

الضبع صيد وفيه كبش إذ قتله المحرم ... ص ٧٥٧ ،
 ضحوا فإنها سنة أبيكم إبراهيم ص ١٣٩٤ ،

ضربتان للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقينص ٣٩١،
ضربتان للوجه وضربة لليدين إلى المرفقينص ٣٩٢،

(ط)

الطعام بالطعام مثلاً بمثلص ١٥٢٢،
طلاق الأمة تطليقتانص ١٠٥٢،
الطلاق بالرجال والعدة بالنساءص ١٢، ١٠٥٢،
طلاق العبد تطليقتان ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وقرء الأمة حيضتان ...ص ١٠٥٢،
طهور أحدهم إذا ولغ فيه الكلب سبع مراتص ٣٥٨،
الطواف بالبيت صلاةص ٧٧٤،

(ع)

العائد في هبته كالعائد في قبتهص ١٤١٩،
العائد في هبته كالكلب بقيء ثم يعودص ١٤١٩،
عامة عذاب القبر من البول ...ص ٢٠٨،
عدة الأمة حيضتانص ١٠٤٨، ١٠٧١،
عرسنا مع النبي ﷺ فلم نستيقظ ص ٢٢٠،
عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه في السنة الثانية فأجازني
....ص ٩٦٨،
عشر من الفطرةص ٣٢٥،
عشرة من الفطرةص ٣٢٦،
عق رسول الله عن الحسن والحسينص ١٩٨٤،
عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمص ١٩٠٥،
عقل الكافر نصف عقل المسلمص ١٩٠٥،
عليك بالترابص ١٦٣،
عليكم بالأرض ...ص ١٦٤،
عليكم بالتراب ...ص ١٦٤،
عليكم بأرضكم ...ص ١٦٣،
عليك بالأرض ...ص ١٦٤،
عليك بذات الدينص ٨٦٧،
عليكن بالتسبيح والتهليل والتقديس ص ١١٩،
عل ابنك جلد مائة وتغريب عام ...ص ١٢١٤،
العمد قود ...ص ١٩٠٥،

العمرة هي الحجة الصغرىص ٨١٥،
العمري جائزة لأهلها والرقبي جائزة لأهلهاص ١٤٠٩،
العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفرص ٤٦٩،
عهد إلينا رسول الله ﷺ أن ننسك للرؤية فإن لم نره وشهد شاهدا عدلص ٦٩٩،
العينان وكاء السه ومن نام فليتوضأص ٣٤٧،

(غ)

غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلمص ٥٤٨، ٨١٥، ٨١٦،
غطوا رؤوس موتاكم ولا تشبهوا باليهودص ٥١٥،

(ف)

فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذي أخذ لرأسهص ٣٣٤،
فإذا تكلم فليستقبل الصلاةص ٤٣١،
فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليهص ٢٧١،
فإذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله والصلوات والطيباتص ٤٤٨،
فإذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ...ص ٩٢،
فإذا كان إذا الفجر فقل الصلاة خير من النوم مرتينص ٤٠٤،
فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقةص ٦٢٠،
فأعلمهم أن الله افترض عليهم ...ص ١١٠،
فاغترف بيده اليمنى فتمضمض واستنشقص ٣٢٤،
فاقض دين الله فهو أحق بالقضاء ...ص ٦٧١،
فأقام المغرب حين وقعت الشمس ...ص ٤١٢،
فألقته فأذن قال فأراد أن يقيم فقلت يا رسول الله إني رأيت أريد أن أقيمص ٤٠٦،
فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجارص ٣٢٢،
فأمر النبي ﷺ منادياً فنادى ألا من أكل فليصم بقية يومهص ٦٧٨،
فأمر النبي ﷺ بإكفاء القدور وقال إنها أمة مسختص ١٣٨٨،
فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائهاص ٣٧٦،
فأمكن أنفه وجبهته، ونحى بين يديه ...ص ٧٨،
فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ...ص ٧٤،
فإن رأى فيهما شيئاً فليمسحهما ثم يصلي فيهماص ٢٧١،
فإن كان بهما أذى فليمسحهما على الأرض فإن الأرض لهما طهورص ٢٧٠،
فإن لم تستطع فعلى قفاك تومئ إيماءًص ٤٧٨،
فإن هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة

....ص ٧٦٤،
 قتلت قلائد هدي النبي ﷺ ثم أشعرها وقلدهاص ٧٢٢، ٧٨٢، ٨١٠،
 فتمضمض ونثر من الكف الذي يأخذ فيه ...ص ٣٢٤،
 فتوضأ فجعل الناس يتمسحون بفضل وضوئهص ٢٠٥،
 فدعت له بسويق فشربص ١١٥٦،
 فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمرص ٦٩١،
 فرض رسول الله ﷺ على كل صغير أو كبير حر أو عبدص ٦٩١،
 فسقاني سويقاً وأطعمني تمرًاص ١١٥٦،
 فصلوا ما أدركتم واقضوا ما سبقكمص ٢٣٧،
 فصلى ركعتين يكبر في الأولىص ٢٤٧،
 فصلى كما يصلي في العيدص ٢٤٧،
 فضلت سورة الحج بسجدة من لم يسجد لهما لم يقرأهاص ٤٧٥،
 فقالوا فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني فيها بشيء وسأسال رسول الله ﷺ إذا قدمت عليهص ٥٧٥،
 فقام كأطول ما قام بنا في صلاة قط، لا نسمع له صوتاًص ٢٤٣،
 فقدت النبي ﷺ من الفراش فالتمستهص ٣٣٩،
 فقد زوجتكها بما معك من القرآنص ٤٨٠،
 فقلت يا رسول الله أتصلي ؟ فقال : الصلاة أمامكص ٧٣١،
 فقلت رسول الله ﷺ شهراً يدعو عليهم ...ص ١٧٤،
 فكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبيص ٤٤٨،
 فلا أشهد على جورص ١٤١٣،
 فلا تشهدني إذا فإني لا أشهد على جورص ١٤١٣،
 فلا يحل لأمري يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًاص ١٢٨٨،
 فلتركب ولتهد بدنةص ١١٣٨،
 فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خيرص ١١٧٣،
 فلينظر نعليه فإن كان بهما قدر ... ص ٢٧١،
 فلما قضى صلاته سجد سجدة ثم سلم بعد ذلكص ٤٥٢،
 فلم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبةص ٨١٩،
 فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا ...ص ٢٣٧،
 فمضمض واستنشق من كف واحدة ...ص ٣٢٤،
 فمن تركها في حياتي أو بعد موتي وله إمام عادل أو جائرص ٤٨٤،
 فمن جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع ...ص ٩٤،
 فنفطاً الطريق النجسة فقال ﷺ : الأرض يطهر بعضها بعضاًص ٢٧١،

في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاةص ٦٢٠،
 في خمس من الإبل شاة.....ص ٦٢٠، ٦٢٨، ٦٤١،
 في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن فابن لبون ٦٢٣،
 في الخيل السائمة في كل فرس دينارص ٥٧٧،
 الرقة ربع العشرص ٦٣٢،
 في الركاز الخمسص ٦٤٤،
 في العسل العشرص ٦٠٤،
 في كل سهو سجدتان بعدما يسلمص ٤٥٢،
 في كل ماتي درهم خمسة دراهم وفي الزيادة بحساب ذلكص ٥٧٨،
 في نفس المؤمن مائة من الإبل ...ص ١٨٧٨،
 فيما سقت الأنهار والغيث العثور وفيما سقي بالساقية نصف العشرص ٥٨٢،
 فيما سقت السماء والعيون أو كان عشرياً العشرص ٥٨٢، ٥٩٦،

(ق)

قاه ولم يتوضأ ص ٣٤٢،
 قال له ليلة الجن عندك طهور ؟ ص ٢٧٥،
 قال له ليلة الجن: ما في إداوتك ؟ قال نبيذ قال: ... ص ٢٧٥،
 قالت يارسلو الله المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل أيجب عليها الغسل، قال هل تجد شهوة؟
 قالت لعله . قال هل تجد بللاً ؟ قالت لعله . قال: فلتغتسلص ٣٥٥،
 قام رسول الله ﷺ خطيباً فأمر بصدقة الفطر صاع منص ٦٨٩،
 قبل امرأة من نساؤه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأص ٣٤٠،
 قد أمركم بصلاة هي خير لكم ...ص ١١١،
 قد عتق بضعك معك فاختاري ...ص ٩٠٣،
 قدم أناس من عكل أو عرينة فاجتروا المدينةص ٢٠٧،
 قرأ قراءة طويلة فجهر بها يعني في صلاة الكسوفص ٢٤٢،
 قرأت على رسول الله ﷺ والنجم فلم يسجد فيها ...ص ٢٣٠، ٤٧٢،
 قرأ رسول الله ﷺ قبل الفجر ثم قرأ ست ركعات يلتفت في كل ركعتينص ٧٣٠،
 القضاة ثلاثة فقاضيان في النار وقاض في الجنةص ١٦٢٧،
 القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنةص ١٦٢٧،
 قضى أن اليمين على المدعى عليه ...٧٦،
 قضى باليمين على المدعى عليه ...ص ٧٦،
 قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائطص ١٥٧٨،
 قلد النبي ﷺ الهدى وأشعره.....ص ٧٢٢،

القلس حدث ... ص ٢٨٥ ،

قم فصل فإنك لم تصل ص ١٨٠ ، ٥٤٠ ،

كنت رسول الله ﷺ شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ص ١٧٤ ،

كنت رسول الله ﷺ في صلاة الفجر شهراً ص ٤٢٠ ،

كنت النبي ﷺ شهراً يدعو على رعل و ذكوان ... ص ١٧٤ ،

كنت بعد الركعة في صلاة الفجر ص ١٧٤ ،

قومي واتزري وعودي إلى مضجعك ص

(ك)

كان ابن عمر إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدة في بيته ثم قال كان رسول الله ﷺ يصنع ذلك ص ٢٠١ ،

كان إذا رفع رأسه من الركوع ... ٧٤ ، ٧٥

كان إذا قال سمع الله لمن حمد قال : ربنا لك الحمد ص ٧٥

كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ... ص ٧٥

كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مثنى مثنى والإقامة مرة ص ٤٠٣ ،

كان ثمن المجن في عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم ص ١٢٥١ ،

كان رسول الله ﷺ إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء ص ٤١٣ ،

كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال : اللهم ربنا ولك الحمد ... ص ٧٥

كان رسول الله ﷺ إذا كان في صلاته رفع يديه قبالة إذنيه فإذا كبر أرسلهما ص ٥٣٧ ،

كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا حاضت فتزور ثم يضاجعها ص ١٣٠١ ،

كان رسول الله ﷺ يعلمنا الشهد كما يعلمنا سورة من القرآن ص ٤٤٦ ،

كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع ثمانية أرطال ص ٦٥٦ ،

كان رسول الله ﷺ صلة الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ ،

كان رسول الله ﷺ ينزل يوم الجمعة من المنبر فيقومك معه الرجل فيكلمه ... ص ١٠٤ ،

كان رسول الله ﷺ يمر به الهر فيصني له الإناء فيشرب منه فيتوضأ بفضلته ... ص ١٥٥ ،

كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم ... ص ١٢٥١ ،

كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي فيؤم قومه ص ٤٥٦ ،

كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك الله وبحمدك ص ١٥٤ ،

كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ص ٥٠٣ ،

كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين في الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة ويسمعنا الآية أحياناً ... ص ٤٣٧ ،

كان النبي ﷺ يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ص ٥٢٥ ،

كان النبي ﷺ ينهي عن معاكمة أو مكامة ص ١٩٨١ ،

كان بجاء بقتلى أحد تسعة حمزة عاشرهمص٤٩٩،
 كان يجلس جلسة خفيفةص٣١،
 كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحدص١٤٢،
 كان يحمي خلايا قوم وكان يجيء إليه عشرينهاص٦٤٠،
 كان يخرج يقضي حاجته فأتته بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته و موقيهص٣٩٨،
 كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم يرسلص٥٣٧،
 كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلةص١٨٧،
 كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً ...ص٢٠٢،
 كان يطول الركعة الأولى من الظهر ... ص ٢٢١،
 كان يطول في الركعة الأولى ما يطول في الثانية ص ٢٢١،
 كان يطيل أول ركعة من صلاة الظهر ص ٢٢١،
 كان يطيل الركعة الأولى على الثانيةص٢٢١،
 كان يقبل وهو صائمص٣٣٩،
 كان يقبل بعض نسائهص٣٣٩،
 كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأص٣٤٠،
 كان يقرأ في الظهر في الأولين بأمر الكتاب وسورتين ... ص ٢٢١،
 كان ينهض في الصلاة على صدور قدميهص٤٤٤،
 كأنني أنظر إلى ويص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرمص٧٣٦،
 الكباثر: الإشراف بالله وعقوق الوالدين واليمين الغموسص١١٧٣،
 كتب إلي رسول الله ﷺ أن ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجهاص١٩٠٦،
 كتب عليكم السعي فاسعواص٧٧٦،
 كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺص١٠٤٢،
 كف رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب سحولية ليس فيها قميصص٥٠٨،
 كف رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب منها قميصه الذي مات فيهص٥٠٩،
 كف رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب نجرانية الحلة ثوبان وقميصه الذي مات فيهص٥٠٩،
 كف رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب حلة حمراء وقميصه الذي مات فيه ...ص٥٠٩،
 كف رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب قميصه الذي قبض فيه وحلة نجرانيةص٥٠٩،
 كل دابة في البحر مذكاة بذكاة الله تعالىص١٣٨٤،
 كل ذي عهد في عهده ألف دينارص١٩٠١،
 كل شعرة جنباً فبلوا الشعر وأنقوا البشرةص٣٢٦،
 كل صلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاًص١٧٨٥،
 كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنونص١٠٤٥،

كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقلهص ١٠٤٥ ،
كلوا فإنه حلال ولكنه ليس من طعاميص ١٣٨٧ ،
كلوا وأنا أعلفه لأنه ليس من طعام أهليص ١٣٨٧ ،
كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمهص ١٣٧٣ ،
كلوه فإن تسمية الله في فم كل امرئ مسلمص ١٣٨٣ ،
كنا في غزوة فحبسنا المشركون عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاءص ٥٦٠ ،
كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله ...ص ١٣٧٤ ،
كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلةص ٤٢٢ ،
كنا نعطيها في زمان النبي ﷺ صاعًا من طعامص ٦٨٨ ،
كنا نقنت قبل الركوع وبعدهص ٤١٩ ،
كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد: السلام على الله، السلام على فلانص ٤٤٦ ،
كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خدهص ٥٤٤ ،
كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ فيقلد الغنم ويقيم في أهله حلالاًص ٧٩٧ ، ٧٩٨ ،
كنت أفرك الجنابة من ثوب رسول الله ﷺص ٣٥٢ ،
كنت أفرك المني من ثوب النبي ﷺ وهو يصلي فيهص ٣٥٢ ،
كنت إمامنا لو سجدت لسجدنا معك ...ص ٥٦٧ ،
كنت أنام بين يدي الرسول ﷺ رجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني فقبضت رجليص ٣٣٩ ،

(ل)

لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعًا من تمرص ٦٨٨ ،
لا اعتكاف إلا بصومص ٦٦٦ ، ٦٩٤ ،
لا بأس بجلد الميتة إذا دبغ وبشعرها إذا غسلص ٣٦٥ ،
لا بأس بمسك الميتة إذا دبغص ٣٦٥ ،
لا بل عارية مضمونة مؤداةص ١٣٥٥ ،
لا تأخذ إلا سلمك أو رأس مالكص ١٤٥٩ ، ١٥١٠ ،
لا تأخذ صدقة البقر مابين الأربعين إلى الخمسين ...ص ٥٧٥ ،
لا تأخذ على الأذان أجرًاص ٣١ ، ٤٨٠ ،
لا تأخذ من الكسور شيئًاص ٥٧٨ ،
لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواءص ١٥٢٢ ،
لا تتبع النظرة النظرة فإن الأولى لك والثانية عليكص ٧٠١ ،
لا تثوب في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجرص ١٦٨ ،
لا تجوز الهبة إلا محوزة مقبوضةص ١٤٢٠ ،
لا تحرم الإملاجة و لا الإملاجانص ٩٤٩ ،

لا تحرم الرضعة أو الرضعتان أو المصاة أو المصتان ... ص ٩٤٩ ، ٩٥٠ ،
 لا تحرم المصاة و المصتان ص ٩٤٩ ، ٩٥٠ ،
 لا تحل الصدقة لمن ملك أوقية فصاعداً ص ٦٣٩ ،
 لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليئاً ص ٥١٥ ،
 لا تدخل شيئاً فيه بول متفق ولا تبولن في مفتلك ص ٢٠٦ ،
 لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن ص ٤٤٢ ، ٤٩٧ ،
 لا ترموا جمرة العقبة إلا مصبحين ... ص ٧٧٨ ،
 لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ... ١٠٣ ، ٤٠٨ ،
 لا تستأجره بشيء منه ص ١٨١٦ ،
 لا تستمتعوا من الميتة ص ٣٦٥ ،
 لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا عفواً ص ١٩٠٢ ،
 لا تفسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة ص ١٤٢ ،
 لا تقطع اليد في ثمر معلق فإذا ضمه الجرين قطعت في ثمن المجن ص ١٢٥٠ ،
 لا تقطع يد السارق إلا في جحفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم .. ص ١٢٥١ ،
 لا تتفعدوا من الميتة بإهاب ولا عصب ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ ،
 لا تتفعدوا من الميتة بشيء ص ٣٦٥ ،
 لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر ص ٨٣٠ ،
 لا تنكح البتيمة إلا بإذنها ص ٩٣١ ،
 لا تنكح البتيمة حتى تستأمر ص ٩٣١ ، ٩٥٧ ،
 لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهم ص ٩٣١ ،
 لا تؤذن حتى يتبين لك الفجر هكذا ص ١٦٩ ،
 لا تشهدني على جور ص ١٤١٣ ،
 لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة ص ٣٧٥ ،
 لا ثناء (ثني) في الصدقة ص ٥٧٣ ،
 لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ص ٤٨٢ ،
 لا حبس عن فرائض الله تعالى ص ١٣٩٩ ،
 لا حبس ص ١٤٠٠ ،
 لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ص ٦٢٦ ، ٦٤٣ ،
 لا شفعة إلا لشريك لم يقاسم ص ١٥٧٨ ،
 لا شهادة للمتهم ص ١٦٤١ ،
 لا صدقة إلا عن ظهر غنى ص ٦٢١ ، ٦٩٠ ،

- لا صلاة إلا بأم القرآن ص ٤٣٥ ،
- لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ص ٤٣٤ ، ٤٩٨ ،
- لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ،
- لا صلاة لمن لا يصيب أنفه على الأرض ما يصيب الجبين .. ص ٧٨ ،
- لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن ص ٤٣٥ ،
- لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ... ص ١٢٣ ،
- لا طلاق في إغلاق ... ص ١٠٤٤ ،
- لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك ص ١١٧٠ ،
- لا طلاق قبل النكاح ص ١٠٥٤ ،
- لا طلاق ولا عتاق في غلاق ص ١٠٤٤ ،
- لا طلاق ولا عتاق في إغلاق ص ١٠٤٤ ،
- لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم ص ١١٧٠ ، ١٣٢٧ ،
- لا عمل إلا بالنية ... ص ٣٢٧ ،
- لا غرم على السارق بعدما قطعت يمينه ١٢٥٣ ،
- لا فضل لعربي على أعجمي ص ٩٥٧ ،
- لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدًا ص ١٢٥١ ،
- لا قطع في ثمر ولا كثر إلا ما أواه الجرين ص ١٢٤٩ ،
- لا قطع في الطعام ص ١٢٥٠ ،
- لا قود إلا بالسيف ص ١٨٦٢ ، ١٨٩٣ ،
- لا قبولة في الطلاق ص ١٠٤٥ ،
- لا لعان بين أهل الكفر وأهل الإسلام ولا بين العبد وامرأته ص ١٠٦٢ ،
- لا ما هو إلا بضعة منك ص ٣٣٧ ،
- لا مهر أقل من عشرة ص ٩٣٤ ،
- لا نذر في معصية (الله تعالى)، وكفارته كفارة يمين ص ٦٨٧ ، ١١٤٧ ،
- لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك بن آدم ص ١١٣٨ ،
- لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ص ١١٣٩ ، ١١٧٠ ،
- لا نذر فيما لا يملكه ابن آدم ص ١٢٨٢ ،
- لا نكاح إلا بشهود ... ص ٨٩٦ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٥٤ ،
- لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ص ٩١٩ ،
- لا وصية لقاتل ص ١٩٥٨ ،
- لا وضوء إلا من حدث ... ص ٢١١ ،
- لا وضوء إلا من ربح أو سماع ... ص ٢١١ ،

لا وضوء إلا من صوت أو ريح... ص ٢١١،
لا وفاء لنذر في معصية... ص ٦٧١،
لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة.... ص ٢٠٦، ٥٤٦،
لا يبولن أحدكم في الماء ثم يتوضأ منه ص ٢٠٦،
لا يجمع بن متفرق..... ص ٦٢١،
لا يجتمع في أرض مسلم عشر وخراج.... ص ٦٣٤،
لا يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه فيعتقه ص ١١٨١،
لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام.... ص ٨٤٥،
لا يحرم من الرضاع إلا ما كان قبل الحولين.... ص ٨٤٥،
لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ص ٤٧٠، ١٨٩٠،
لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره ص ١٥١٨،
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا ص ٧١٨، ١٠٦٦،
لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم..... ص ١٢١٣،

لا يختلي خلاها ولا يعضد شوكةا ص ٧٣٥، ٨٢٤،
لا يدخل مكة أحد من الناس من أهلها ولا من غيرهم إلا بإحرام.... ص ٧٦٤،
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ص ١٢٧٧،
لا يزال أمر أمي... ص ١٠٣،
لا يزال أمي بخير أو على الفطرة... ص ١٠٣،
لا يزوج النساء إلا الأولياء ص ٩١٥، ٩٥٧،
لا يسفك فيه دم ص ١٢٨٨،
لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ص ٦٨٤،
لا يعذب بالنار إلا ربها ص ١٣٠٠،
لا يفتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ص ٢٦٩،
لا يفرم السارق إذا أقيم عليه الحد ص ١٢٥٣،
لا يفرم صاحب السرقة إذا أقيم عليه الحد ص ١٢٥٤،
لا يفرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد ص ١٢٥٤،
لا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ص ٦٢٠،
لا يفرق بين والددة وولدها ص ١٤٦٩،
لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم ص ٦٦١،
لا يقاد الوالد بولده ص ١٩٠٥،
لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الطهور مواضعه... ص ١٥٠، ٥٣٥،

لا يقبل الله صلاة من لا يمس أنفه الأرض كما يمس جبهته ... ص ٧٨ ،
 لا يلبس المحرم ثوباً مسه ورس : أو زعفران ص ٧٨٩ ،
 لا ينكح المحرم ولا ينكح
 لا وصية لوارث ولا إقرار له بدين ص ١٧٢٨ ، ١٩١٥ ،
 لأن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة ص ١٩٥٧ ،
 ليك إله الحق ليك ص ٧٧١ ،
 لتمش ولتركب ... ص ١١٣٨ ،
 لحد للنبي ﷺ وأخذ من قبل القبلة ص ٥١٢ ،
 لست من الدد ولا الدد مني ص ١٩٨٢ ،
 لست من دد ولا دد مني ص ١٩٨٢ ،
 لعن الله المحلل والمحلل له ص ١٠٠٢ ،
 لكل سهو سجدتان بعد السلام ص ٤٥٢ ،
 لكل سهو سجدتان بعدما يسلم ص ٤٥٢ ،
 لكم ألا تحشروا ولا تعشروا ولا خير في دين ليس فيه ركوع ص ١٩٨٣ ،
 اللهم ألم تعدني ألا تعذبهم وأنا فيهم ... ص ١٤٨ ،
 اللهم انج الوليد بن الوليد والمستضعفين بمكة اللهم اشدد وطأتك على مضر ص ٤١٥ ،
 اللهم ركع لك ظهري ص ١٥٤ ،
 اللهم سجد لك وجهي ... ص ١٥٥ ،
 اللهم وفقه للصواب ص ١٠٦٥ ،
 لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده ... ص ١٢٥١ ،
 لقد رأيتني أفرکه من ثوب رسول الله ﷺ ص ٣٥٢ ،
 لقد رأيتني وأنا أفرکه من رسول الله ﷺ ص ٣٥٢ ،
 لقد كنت أفرکه من ثوب رسول الله ﷺ ص ٣٥٢ ،
 لقنوا موتاكم شهادة ألا إله إلا الله ص ٥١٤ ،
 لك أجران أجر الزكاة وأجر الصدقة ... ص ٥٨٦ ،
 لله سهم ولهؤلاء أربعة ... ص ١٢٩٧ ،
 للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم ليلة ص ٤٠٠ ،
 لما أرادوا غسل النبي ﷺ قالوا والله ما ندري أنجرد رسول الله ص ٤٩٠ ،
 لم يأمرني رسول الله ﷺ في أوقاص البقر شيئاً ص ٥٧٥ ،
 لم يجعل لي رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنى ص ١٠٤٩ ،
 لم يغسلوا ودفنوا في دمانهم ص ١٤٢ ،
 لم يصل النبي ﷺ على شهداء أحد ص ٥٠٣ ،

لم يوقت لنا في الصلاة على الميت قراءة ولا قول، كبر ما كبر الإمام ص ٤٩٨،
 لن يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه فيعتقه ص ١١٨١،
 له ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين ص ١٣٣٦،
 لها ما حملت في بطونها وما أبقت فهو لنا شراب وطهور ص ٣٦١،
 لها ما حملت في بطونها و لنا ماء غبر طهور ص ٣٦١،
 لها ما حملت في بطونها و لنا ما بقي من شراب وطهور ص ٣٦١،
 لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة ص ٥٨٦،
 لولا الأيمان لكان لي ولها شأن ص ١٠٦٢،
 لولا أيمان سبقت لكان لي ولها شأن ص ١٠٦٢،
 لولا سقم السقيم وضعف الضعيف لأخرت العشاء إلى ثلث الليل ص ٤٠٨،
 لولا الضعيف والسقيم أحببت أن أؤخر هذه الصلاة إلى شطر الليل ص ٤٠٨،
 لولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لأخرت صلاة العتمة ص ٤٠٨،
 لومت قبلي لغسلتك وكففتك وصليت عليك ص ٤٩٣،
 ليس بك على أهلك هوان، وإن شئت سبعت عندك وإن شئت ثلثت ثم درت ص ٩٤٣،
 ليس على الأرض من نجاستهم شيء إنما نجاستهم على أنفسهم ص ١٩٨٣،
 ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلًا واحدًا ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة ص ٣٥٠،
 ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجهه على نفسه ص ٦٦٥، ٦٩٣،
 ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة ص ٥٧٦،
 ليس على من نام قائما أو راکمًا أو ساجدًا أو قاعدًا وضوء ص ٣٤٧،
 ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ص ٥٨٣،
 ليس الوضوء من القطرة أو القطرتين ص ٢٨٤،
 ليس في الإبل العوامل صدقة ص ٦٤٢،
 ليس في البقر العوامل صدقة ص ٦٤٢،
 ليس في الخيل والرقيق صدقة ص ٥٧٦،
 ليس في الخضراوات صدقة ص ٥٨٢،
 ليس في القطرة، والقطرتين من الدم وضوء ص ٢٨٥، ٣٤٣،
 ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ص ٦٤٣،
 ليس في المثيرة صدقة ص ٦٤٢،
 ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها ص ٤٢٣،
 ليس فيما دون أربعين درهم درهمًا صدقة ... ص ٥٧٨،
 ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل ص ٦٢٠،
 ليس لقائل وصية ص ١٩٥٨،

ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر وصمتها إقرارها ص ٩٢٢،
ليس من البر الصيام في السفر ص ٦٨٢،
ليلج عليك أفلح فإنه عمك ص ١٠٦٧،

(م)

ما أبين من الحي فهو ميت ص ١٣٨٩،
ما أخاله سرق فقال السارق بلى يارسول الله قال اذهبوا به فاقطعوه ص ١٢٤١،
ما أخالك سرق قال بلى يارسول الله فأعادها عليه رسول الله ﷺ مرتين أو ثلاثاً ص ١٢٤١،
ما أخرجت الأرض ففيه العشر ص ٥٩٦،
ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا ص ٢٣٧،
ما أسرع ما نسي الناس أما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد ... ص ٤٩٤،
ما أسكر كثيره فقليله حرام ص ١٨٣١،
ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوا وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه ... ص ١٣٨٥،
ما جهر رسول الله ﷺ بالتسمية في صلاة مكتوبة قط ولا أبو بكر ولا عمر ص ٤٣٦،
ما جهر رسول الله ﷺ في صلاة مكتوبة ببسم الله الرحمن الرحيم ص ٤٣٧،
ما حملك على ما صنعت ؟ قال: رأيت بياض ساقها في القمر ص ١٠٧٤،
ما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج ص ٧١٥، ٧١٦،
ما سفته السماء ففيه العشر وما سقي بغرب أو دالية ففيه نصف العشر ص ٥٨٢، ٥٨٣،
ما ضرك لو مت قبلي فقممت عليك فغسلتكَ ص ٤٩٣،
ما فعله رسول الله ﷺ غير شهر ثم تركه ص ١٧٤،
ما في إداوتك ؟ ص ٢٧٥،
ما قطع من الحي فهو ميت ص ١٣٨٩،
الماء طهور لا يتجسه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه ص ٥٤٦،
الماء من الماء ... ص ٣٥٤،
ما أنهر الدم وأفرى الأوداج فكل ما خلا السن والظفر والعظم فإنها مدى الحبشة ص ١٣٩١،
١٣٩٥،

ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس الظفر والسن ص ١٣٩١،
ما لفظه البحر فكل وما نضب عنه الماء فكل وما طفا فوق الماء فلا تأكل ص ١٣٨٤،
مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ص ٤٤١، ٤٤٢،
ما نخامتك ودموع عينيك والماء الذي في ركوتك إلا سواء ص ٣٥٣،
ما ولدني من سفاح الجاهلية شيء ما ولدني إلا نكاح كنيح الإسلام ... ص ٩٥٥،
المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ص ١٥٣٦،
المتلاعنان لا يجتمعان أبدًا ص ٩٩٨، ١٠٤١،

المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً.....ص ٩٩٨،
 المختكر ملعون والجالب مرزوق.....ص ١٩٧٩،
 المحرم إذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطع ما أسفل الكعبين.....ص ٧٨٨،
 المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث.....ص ١١٢٠،
 مرضت فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يعوداني.....ص ٢٠٥، ٢٦٩،
 المسافر هو وماله لعلّى قلت إلا ما وقاه الله تعالى.....ص ١٣٤٧،
 مسح أعلى الخف وأسفله...ص ٥٥٦،
 مسح برأسه مرة...ص ٣٣٣،
 المستحاضة تتوضأ لكل صلاة.....ص ٣٤٩، ٥٤٥،
 المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة.....ص ٣٥٠،
 المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة.....ص ٤٠٠، ٤٦٤،
 المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً في فرية.....ص ١٦٢١،
 المشتري إذا مات مفلساً فوجد البائع متاعه بعينه فهو أسوة للغرماء.....ص ١٥٣٩،
 مضت السنة من رسول الله ﷺ ومن الخليفتين من بعده ألا يؤخذ من الخضراوات شيئاً
ص ٥٨١،
 مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير...ص ١٥٠،
 مفتاح الصلاة الوضوء...ص ١٥٠،
 المكاتب عبد ما بقي عليه درهم.....ص ٧٠٧، ١١٢٢،
 مكن جبهتك من الأرض حتى تجد حجمها.....ص ٤٥٤، ٥٦٢،
 ملكك بضعتك فاختراري...ص ٩٠٣،
 من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه.....ص ١٤٧٧،
 من أتى البيت فليحيه بالطواف.....ص ٨٢١،
 من أتى (جاء) الجمعة فليغتسل.....ص ٥٤٨،
 من أحيا أرضاً ميتة فهي له.....ص ٥٨٨،
 من أخذ لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل.....ص ١٣١١،
 من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها ومن أدركهم قعوداً صلى أربعاً.....ص ٢٣٦،
 من أدرك ركعة من الجمعة أو غيرها فقد تمت صلاته.....ص ٢٣٦،
 من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها...ص ٣٠٢،
 من أدرك ركعة من صلاة من الصلوات فقد أدركها إلا أنه يقضي ما فاته...ص ٢٣٦،
 من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج...ص ٨٢٠،
 من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات...ص ٩٤،
 من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى.....ص ٢٣٦،

من أدرك من صلاة الجمعة أو غيرهاص٢٣٦،
 من أذن فهو يقيمص٤٠٦،
 من أراد أن يرجع إلى أهله فليكن آخر عهده الطواف بالبيتص٧٧٥،
 من استجمر فليوتر ...ص٣٢٢،
 من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلومص١٥٢٩،
 من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم إلى أجل معلومص١٥٢٩،
 من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظرينص١٥٣١،
 من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار إذا رآهص١٥٣٢،
 من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثله
ص١٢٤٩،
 من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو أمذى فليتنصرف وليتوضأص١٨٢، ٢٨٥، ٣٧٠، ٤٣١،
 من أعتق شركاً له في مملوك فعليه عتقهص١٠٨١،
 من أعتق شقصاً من عبد عتق كله ليس لله فيه شريكص١٠٨٠،
 من أعتق شقصاً من عبد بينه وبين شريكص١٠٨١،
 من أعتق شقصاً من عبد كلف عتق بقيتهص١٠٨١،
 من أعتق نصيباً أو شقيصاً في مملوك فخلاصه عليه في مالهص١٠٨١،
 من أعتق نصيباً له في مملوك عتق من ماله إن كان له مالص١٠٨١،
 من أفضى إلى فرجه بيده وليس دونكما حجاب فقد وجب عليه وضوء الصلاةص٣٣٦،
 من أكل فليصم بقية يومهص٦٧٥،
 من أين لك هذا فكل تمر خبير هكذا فقال أعطيت صاعين وأخذت صاعاًص١٥٢٢،
 من بدل دينه فاقتلوه ...ص١٢٩٨،
 من بلغ حدّاً في غير حد فهو من المعتدينص١٨٣٣،
 من ترك الصلاة عمداً فقد كفرص٤٦٩،
 من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر جهاراًص٤٦٩،
 من تزوج امرأة بكرّاً على امرأة عنده يقيم معها سبعة أيام وإن تزوج ثيباً يقيم عندها ثلاثة أيام
ص٩٤٣،
 من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل أفضلص٥٤٩،
 من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقد أتى باباً من الكبائرص٤١٣،
 من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيتص٧٧٥،
 من حفر بئراً فله ما حولها أربعون ذراعاًص١٨٢٦،
 من حلف باليهودية أو النصرانية فهو يمينص١١٧٦،
 من حلف على يمين كاذبة ليقطع بها مال رجل مسلم أو قال : أخيه لقي الله وهو عليه غضبان

...ص ١١٧٣،

من حلف على يمين ورأى غيرها خير منها فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير... ص ١١٧٥،
من حمل الجنازة من جوانبها الأربع غفر له مغفرة حتمًا... ص ٥٠٧،
من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن تعلق بأستار الكعبة فهو آمن... ص ١٢٩٦،
من دل على خير فله مثل أجر فاعله... ص ٧٧، ٧٩٦،
من ذبح قبل الصلاة فليعد فإنما هي شاة لحم... ص ١٣٩٤،
من ذبح قبل الصلاة فليعد مكانها أخرى ومن لم يذبح فليذبح... ص ١٣٩٤،
من ذرعه قيء وهو صائم فليس عليه قضاء وإن استقاء فليقض... ص ٦٦١،
من ذرعه القيء فليتم صومه ولا قضاء عليه... ص ٦٦١، ٦٦٢،
من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الناس إلحافًا... ص ٦٣٩،
من سأل الناس وعنده ما يغنيه فقد سأل الناس إلحافًا... ص ٦٣٩،
من سأل الناس وله عدل خمس أواق فقد سأل إلحافًا... ص ٦٣٩،
من سأل الناس وله قيمة أوقية فقد ألحف... ص ٦٣٩،
من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة في الصلاة... ص ٤٤٠،
من سرق فاقطعوه فإن عاد فاقطعوه... ص ١٢٥٥،
من شهد معنا هذه الصلاة وقد أتى عرفات... ص ٩٤،
من شهد منكم الجمعة فليصل قبلها أربعًا وبعدها أربعًا... ص ٢٠٢،
من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال فكأنما صام الدهر كله... ص ٧٠٩،
من صلى بجماعتنا فهو منا... ص ٥٢٩،
من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج... ص ٤٣٥،
من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم... ص ٥٢٨، ٥٢٩،
من صلى على جنازة في مسجد جماعته فلا شيء له... ص ٤٩٥،
من صلى على جنازة في المسجد فليس له شيء... ص ٤٩٥،
من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه... ص ٤٩٥،
من صلى قائمًا فهو أفضل ومن صلى قاعدًا فله نصف أجر القائم... ص ١٢٠،
من طاف حول هذا البيت سبعمائة فليصل ركعتين... ص ٧٣٠،
من غرق غرقناه ومن أحرق أحرقناه... ص ١٨٩٤،
من فاتته ركعتا الفجر فليقضيهما... ص ٢١٩،
من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة... ص ١٤٦٨،
من الفطرة المضمضة والاستنشاق... ص ٣٢٦،
من قاء أو رعف في صلاته فليصرف وليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم... ص ٣٧٠، ٥١٩،
من قاء فلا شيء عليه... ص ٦٦١،

من قتل صيداً بالمدينة يؤخذ سلبهص ٨٠٠،
 من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبهص ١٢٩٢،
 من قتل كافراً فله سلبه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً وأخذ أسلابهمص ١٢٩٢،
 من كان تحته امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائلص ٩٤٤،
 من كان له امرأتان يعيل لإحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيه مائلص ٩٤٤،
 من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً ...ص ٢٠٢،
 من لعب بالشطرنج فهو كالذي يتوضأ بلحم الخنزيرص ١٩٨٢،
 من لعب بالردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمهص ١٩٨٢،
 من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام لهص ٦٧٤،
 من لم يصل ركعتي الغداة ...ص ٢٢٠،
 من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمسص ٢٢٠،
 من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعدما تطلع الشمسص ٢١٩،
 من مات وعليه صيام صام عنه وليهص ٦٨٤،
 من مس امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وابنتهاص ٩١٢،
 من مس ذكره فلا يصل حتىص ١٧،
 من مس فرجه فليتوضأص ٣٣٦،
 من المذي الوضوء ومن المني الغسلص ٣٥٤،
 من ملك ذا رحم محرم منه فهو حرص ١١١٧،
 من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه ...ص ١١١٨،
 من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرهاص ٤٢٣، ٤٢٩، ٥٦٢،
 من نيش قطعناهص ١٢٣٦،
 من نذر وسمى فعلية الوفاء بما سميص ٦٧١، ٦٨٨،
 من نذر أن يطيع الله فليطعهص ٦٧١،
 من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل التي هو فيهاص ٤٢٩،
 من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلكص ٤٢٣،
 من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرهاص ٤٢٤،
 من نسي صلاة فذكرها في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتي هو فيهاص ٤٢٨،
 من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاهص ٧٠٥،
 من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتهاص ٩١٢،
 من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلاناص ١٣٩٤،
 من وجد عين ماله فهو أحق بهص ١٣٣٤،
 من وجد ماله عند رجل فهو أحق به يتبع البائع من باعهص ١٣٣٤،

من وقف بعرفة فقد تم حجه ... ص ٩٤ ،
من ولد له ولد فأحب أن ينسك فلينسك عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ص ١٩٨٤ ،
المهر ما تراضى عليه الأهلون ص ٩٣٤ ،
المؤمنون تنكافأ دماؤهم وهم على يد من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم ص ١٢٧٠ ،
موت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يفسده ... ص ٣٦٣ ،
الميت يعذب ببكاء أهله ... ص ١٢

(ن)

النبيذ وضوء لمن لم يجد غيره ص ٢٧٥ ،
نحرنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ص ٧٨١ ، ١٣٩٧ ،
نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه ... ص ١٣٧٤ ،
النذر يمين وكفارته كفارة يمين ص ١١٧٧ ،
نعم الأضحية الجذع من الضأن ص ٦٢٤ ،
نعم إذا أدخلهما وهما طاهرتان ص ٣٩٦ ،
نعم لها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة ص ٥٨٦ ،
نفقة الرجل على أهله صدقة ص ٧٤٦ ،
النكاح إلى العصابات ص ٨٦٦ ، ٨٧٩ ،
نهانا رسول الله ﷺ أن يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار ص ٣٢٢ ،
نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة ص ١٨١٦ ،
نهى النبي ﷺ أن يباع كاليء بكاليء ص ١٥٤٤ ،
نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ص ١٣٩٣ ،
نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة ... ص ١٤٧٨ ،
نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص في لحوم الخيل ص ١٣٧٤ ،
نهيت عن قتال المصلين ص ٥٢٨ ،

(هـ)

هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت ص ١٠٦٥ ،
هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه ص ٦٧٥ ،
هذه قسمي فيما أملك فلا تؤاخذهني فيما لا أملك ص ٩٤٤ ،
الهرة سبع ... ص ١٥٥ ،
الهرة ليست بنجسة ص ١٥٦ ،
هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ص ٢٨١ ،
هل أعتق ؟ هل أشرت ؟ ص ٧٢١ ،

هل هو إلا بضعة منك... ص ١٧،
هو أخوك ومولاك تعقل عنه وترثه... ص ١١٢٤،
هو أولى الناس بمحياه ومماته.... ص ١١٢٤،
هو الطهور ماؤه الحل ميتته.... ص ١٣٨٣،

(و)

الواحد شيطان والاثنان شيطانان والثلاثة ركب..... ص ٧٧٤،
والله ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد.... ص ٤٩٤،
وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه.... ص ٣٥٩،
وإذا بلغ الذهب قيمته مائتي درهم ففي كل أربعين درهماً درهم..... ص ٦٢٥،
وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته.... ص ٤٤٥،
وإذا حاصرك أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم..... ص ١٢٧٥،
وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب..... ص ٤٥٣،
وإذا قرأ فأنصتوا... ص ٧٢،
وأول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخره حين يغيب الشفق..... ص ٤١٢،
واستقبل القبلة وصلى ركعتين.... ص ٢٤٧،
وأما القضاء والبطيخ والرمان والقصب فقد عفا عنه رسول الله ﷺ..... ص ٥٨١،
وأما المني ففيه الغسل وأما المذي ففيه الوضوء.... ص ٣٥٤،
وأمر بدفنه في دماثهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا... ص ١٤٢،
وأمرني أن آخذ مما سقته السماء وما سقي بعلاً العشر.... ص ٥٨٢،
وأمرهم بأن يشربوا من أبوالها فانطلقوا.... ص ٢٠٨،
وإن في النفس الدية مائة من الإبل.... ص ١٨٧٨،
وإن في نفس المؤمن مائة من الإبل.... ص ١٨٧٨،
وأن النار لا يعذب بها إلا الله.... ص ١٣٠٠،
الواهب أحق بهيته ما لم يشب منها... ص ١٤٢٠،
وتحريمها التكبير... ص ١٥٠،
وتحليلها التسليم... ص ٢٢٣،
والجنازة متبوعة ولا تتبع ليس معها من يقدمها... ص ٥٠٥،
الوتر ليس يحتم... ص ١١٠،
وتوضأت عند كل صلاة.... ص ٣٥٠،
وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم.... ص ١٢٧٠،
ورأيت النبي ﷺ يعقدهن بيده... ص ١١٩،
ورخص في السلم.... ص ١٥٢٩،

وصلى بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع صوتهص ٢٤٣،
 وصلى ركعتين كما يصلي في العيدص ٢٤٧،
 وغرف غرفة فمسح برأسه وباطن أذنيه وظاهرهماص ٣٣٤،
 وفي الركاز الخمسص ٥٨٤،
 وفي المني الغسل ...ص ٣٥٤،
 وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمسص ٤١٢،
 وقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس ما لم يسقط (يغب) الشفقص ٤١٢،
 وقت المغرب ما لم يغب (يسقط نور) الشفقص ٤١١،
 وقلب رداءه فصلى ركعتينص ٢٤٧،
 الولاء لمن أعتقص ١١٣٥،
 ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياص ٧٩٠،
 ولا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع ... ١٤٠،
 ولا طلاق فيما لا يملكص ١٠٥٤،
 ولا فيما دون خمس ذود صدقةص ٦٢٠،
 ولكنها على قدر نصبك ...ص ١١٣،
 ولد الزنا شر الثلاثة ...ص ١٢،
 الولد للفراش وللعاهر الحجرص ١٦٨٣،
 ولدت من نكاح ولم أولد من سفاحص ٩٥٥،
 ولكل امرئ ما نوىص ٧٠١،
 ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ...ص ٣٣٤،
 وهو يسأل عن الإسلام ...ص ١١٠،
 وولي دفته وإدخاله دون الناس أربعة علي والعباس والفضل وصالح مولى رسول الله ...ص ٥٠١،
 ويسمى بذمتهم أدناهمص ١٢٧٠،
 ويعاد الوضوء من سبعص ٣٤٣،
 (ي)
 يا أبا عمير ما فعل النغيرص ٨٠٠،
 يا ابن أخي إذا اشتريت بيعًا فلا تبعه حتى تقبضه ١٤٧٧،
 يا أهل القرآن أوتروا ...ص ١١٠،
 يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة بردص ٥٦٤،
 يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصرص ٤٢٤،
 يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاءص ٤٢٧،
 يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبت طلاقيص ١٠٤٢،

يا رسول الله إن قومنا حديثوا عهد بالجاهلية يأتون بلحمان لا ندري أذكروا اسم الله عليه
....ص ١٣٨٢،

يا رسول الله هل علي في هذا وضوء ؟ فقال: لا حتى تضع جنبكص ٣٤٨،

يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فمات فهو حلال أكله وشربهص ٣٦٣،

يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليزوجص ٩١٠،

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسبص ١٠٦٧،

يحلف لكم اليهود خمسينص ٩٨٧، ١٨٩٨،

يذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاةص ١٩٨٤،

يطلق العبد تطليقتين وتعتد الأمة حيضتينص ١٠٥٢، ١٠٥٣،

يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهرص ٢٢١،

يغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مراتص ٣٥٨،

يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثاً من ولوغ الهرة مرةص ٣٥٨،

يكفيك أن تضع كفيك على الأرض فتمسح بهما وجهك، ثم تعيدهماص ٣٩١،

يمسح على خفيه إذا أدخلهما وقدماه طاهرتانص ٣٩٦،

يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهاص ٣٩٩، ٤٦٤، ٥٥٥،

اليمين على المدعى عليه ...ص ٧٦،

اليمين على من أنكرص ١٠٨٦،

ثالثاً: فهرس الآثار

(أ)

- أقصر الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ولكن إلى عسفان أو إلى جدة وإلى الطائف ص ٤٦٣ ،
انتوني بعرض ثياب خميص أو ليس في الصدقة ص ٦٢٣ ،
ابعثوا عنه هدياً فإذا ذبح فقد حل ص ٨٠٤ ،
ابعثوا بالهدي واجعلوا بينكم وبينه يوماً أمانة فإذا كان ذلك فليحل ص ٨٠٥ ،
أنا علي رضي الله عنه وقد صلى فدعا بطهور ص ٣٣٣ ،
أنا تون البينة على ما ادعيتم ص ١٨٩٨ ،
أتى مصدق النبي ﷺ فأخذت بيده وأخذ بيدي ص ٥٩١ ،
أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن ص ٤١٨ ،
أحب كل شيء بمنزلة الطعام ص ١٤٧٧ ،
إذا ارتفع النهار في اليوم الثالث فارموا ص ٧٢٠ ،
إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو بعد صلاة العصر ص ٧٣٠ ،
إذا أرسلت كلبك المعلم فأكل ثلثيه وبقي ثلثه فكل ما بقي ص ١٣٨٥ ،
إذا أرسلت كلبك فأكل فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه ص ١٣٨٦ ،
إذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة وليعد المريض وليشهد الجنازة ص ٦٩٦ ،
إذا أقيمت أربعاً فصل أربعاً ص ٤٦٦ ،
إذا أم القوم فوجد في بطنه رزاً ص ١٢٢ ،
إذا تزوج المرأة فوجد بها جنوناً أو برصاً أو جذاماً أو قرناً فدخل بها فهي امرأته ص ٩٤٢ ،
إذا جاء الحديث عن النبي ص ١٠ ،
إذا جفت الأرض فقد ذكت ص ٢٨٨ ،
تقطع يده اليمنى فإن عاد قطعت رجله اليسرى فإن عاد استودعته السجن لأنني أستحي ألا أدع له ص ١٢٥٥ ،
إذا فجأتك جنازة تخشى فواتها وأنت على غير وضوء فتيمم لها ص ٣٨٨ ،
إذا فسا أحدكم ص ١٢٢ ،
إذا قال : لا إله إلا الله صلي عليه ص ٥٠٤ ،
إذا كان في الوصايا عتق بدئ به ص ١٩٢٦ ،

إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله أو القروح أو الجدري فيجنب فيخاف أن يموت إن اغتسل
يتم ص ٣٩٠،
إذا كانت النجاسة مثل ظفري لم تمنع جواز الصلاة ص ٣٧٢،
إذا ولغ الكلب في الإناء فأهرقه ثم اغسله سبع مرات ص ٣٥٨،
ارجع إلى أهلك فليس هذا بطلاق ص ١٠٤٥،
أرى لهنا مهر نسائها لا وكس ولا شطط ص ٩٣٥،
أطيب الصعيد تراب الحرث ... ص ٣٨٣،
استنكهوه فإن وجدتم رائحة خمر فاجلدوه ص ١٢٠٤،
اعتزلن الصلاة ما رأيتن ذلك ... ص ١٩٣،
أعتق أبو بكر صهيياً وبلاً بمكة ص ١١٣٦،
ألم أخرج لكم صاع عمر رضي الله عنه ص ٦٥٦،
أما أنها لو ولدت ألزمتها ولدها ... ص ١٦٨٧،
أما أيماكم فلهقن دماكنم وأما أموالكم فلوجود القتل بينكم ص ١٨٩٨،
أنا أخرج إلى الجدة والطائف وأقصر الصلاة ص ٤٦٤،
الناس عيال على أبي حنيفة ص ٧،
أن أبا بكر صلى على فاطمة ص ٥١٠،
إن أبا بكر وعمر كانا يتقدما على الجنائزتهما وهما يعلمان أن فضل المشي خلف ص ٥٠٦،
أن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة فشربت منه فأصغى لها الإناء ص ١٥٦،
أن أبا موسى صلى بأصحابه بأصبهان ... ص ١٩٩،
أن أبا موسى الأسدي كان بالدار من أصبهان ص ١٩٩،
أن ابن عباس كان يطأ جارية له فجاءت بولد فلم يلتزم نسبه ص ١٦٨٨،
أن ابن عمر اشترى باع جارية وجعل الخيار للمشتري شهراً ص ١٤٤٥،
أن ابن عمر أهدي إليه بيض نعام وظييين بمكة فردها ص ٧٩٤،
أن ابن عمر كاتب عبدًا له فعجز عن أول نج فرده في الرق ... ص ١٠٩٦،
أن ابن عمر كاتب غلاماً له على ألف دينار فأداها إلا مائة فرده في الرق ص ١٠٩٦،
أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه ص ٧٨٢،
أن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما لبست ثياباً معصفرة وهي محرمة ص ٧٨٩،
أن امرأة استسقت راعياً فأبى أن يسقيها حتى تمكنه من نفسها ففعلت فدرأ عمر بن الخطاب الحد
عنها ص ١١٨٥،
أن امرأة محمد بن عجلان كانت تحمل وتضع في أربع سنين ... ص ١٦٨٩،
أن امرأة ولدت ولد ابن أربع سنين قد استوت أسنانه ص ١٦٨٩،
أن الحسن بن علي لما مات قدم الحسين سعيد بن العاص ... ص ٥١٠،

أن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة أجازوا المزارعة والمعاملةص ١٨١٥ ،
 إن الله فرض على لسان نبيكم الصلاة للمقيم أربعاً وللمسافر ركعتينص ٤٦٨ ،
 أن دهقانة نهر الملك أسلمت فعرض عمر رضي الله عنه الإسلام على زوجها فابى ففرق بينهما
ص ٩٢٩ ،
 أن رجلاً تدلى على جبل يشتر عسلاً في زمن عمر بن الخطاب فجاءته امرأته فوفقت على التحيل
ص ١٠٤٥ ،
 لأن رجلاً قال له تمتعت فلم أصم حتى مضت أيام عرفةص ٨٠٩ ،
 أن سمرة بن جندب قال المغمي عليه فيترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاةص ٤٧١ ،
 أن عائشة رضي الله عنها أمرت ذكوان بالإمامة ...ص ١١٧ ،
 أن عائشة كان يؤمها غلامها يقال له ذكوان ...ص ١١٧ ،
 أن عبدالله بن عباس رضي الله عنه كان على بساطه مرفقة حريرص ١٩٧٧ ،
 أن عبداً كان يقوم على رقيق الخمس وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر بن
 الخطاب ...ص ١١٨٥ ،
 أن عثمان بن عفان أمر علياً بإقامة الحد على الوليد بن حقةص ١٢٢٥ ،
 أن عثمان بن عفان قرأ (ص) على المنبر فنزل فسجدص ٤٧٥ ،
 أن عزيمة انقضاء الطلاق انقضاء أربعة أشهرص ١٠٦٠ ،
 أن علياً جهر بالقراءة في صلاة الكسوفص ٢٤٢ ،
 أن علياً سئل عن السنور فقال: هي من السباع ...ص ١٥٦ ،
 أن علياً سئل عم رجل طلق امرأته فلم تنتقض عدتها حتى تزوج أختهاص ٩١٣ ،
 أن علياً صلى العيد وعثمان رضي الله محصورص ٤٨٣ ،
 أن علياً قسم يوم الجمل في العسكر ما أجابوا عليه من سلاح أو كراع ...ص ١٢٩٠ ،
 أن عماراً أغشي عليه أياماً لا يصليص ٤٧١ ،
 أن علياً قتل مرتداً وقسم ميراثه بين ورثته المسلمين ...ص ١٢٧٨ ،
 أن عمر جلد رجلاً وجد منه ريح الخمر الحد تاماً ...ص ١٢٠٤ ،
 أن عمر رضي الله عنه رأى جارية تستقي مع رجل فقال لمن هذه قال لفلان قل لعله يطأها فقالوا
 نعمص ١٦٨٧ ،
 أن عمر صالحهم على أن يأخذ منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين من الحقوق الواجبةص ٦٠١ ،
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً وسخم وجههص ١٦٢٩ ،
 أن عمر قتل ضبعا فأهدى كبشاًص ٧٨٧ ،
 أن عمر قضى بذلك في الذي استهوته الجن بالمدينةص ١٣١٦ ،
 أن عمر كانت له جارية ويطؤها فولدت ولداً لا يشبه آل عمر فنفاه وقال إني أعوذ بك أن يلحق
 ...ص ١٦٨٨ ،

أن عمر لم يزد في خراج سواد العراق مع قولهما : لو زدنا لأطاعتص ١٢٧٦ ،
 إن كان الأثر قد عرف ص ٧ ،
 إن الله ذبح لكم ما في البحر فكلوه فإنه ذكيص ١٣٨٤ ،
 أن مالك بن أنس حملت به أمه في البطن ثلاث سنينص ١٦٨٩ ،
 أن مجزراً المدلجي رأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما وبدت أقدامهما
ص ١٣٠٨ ،
 أن مجنوناً قتل رجلاً بالسيف فأوجب عليّ الدية على عاقلتهص ١٨٩١ ،
 إن مما كان يتلى في القرآن عشر رضعات يحرم من فنسخت بخمس رضعات ...ص ٩٥٠ ،
 إن من أكبر الكبائر الجمع بين الصلاتينص ٤١٣ ،
 أن ولد المغرور حر بالقيمةص ٨٧٣ ،
 إنكم اختلفتم فمن يأتي بعدكم أشد اختلافاً ص ٣٢٠ ،
 إنما السجدة على من سمعها (استمعها)ص ٤٧٣ ،
 إنما قصرت الصلاة لمكان الخطبةص ٤٨٩ ،
 إنما يقصر الصلاة من حمل المتع وحل وارتحل ص ٤٦٥ ،
 إنما يلي الرجل أهلهص ٥٠١ ،
 إنهما يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضلص ٥٠٦ ،
 أنها أهدي إليها طير أو ظبي في الحرم فأرسلتهص ٧٩٤ ،
 إنها لم تكتب عليكمص ٤٧٣ ،
 أنهم كانوا ينامون وهم محرمون ويغطون وجوههمص ٧٩٠ ،
 أنه أتى بجنائز وهو على غير وضوء فتيّم ثم صلى عليهاص ٣٨٨ ،
 أنه أتى برجل قد نقب فأخذ على تلك الحال فلم يقطعهص ١٢٣٧ ،
 أنه أتى بسارق فأقر مرتين فقال شهدت على نفسك مرتين وقطعه ...ص ١٢٤٠ ،
 أنه إذا سبق بالجنائز يستغفر لها ويجلسص ٥٠٠ ،
 أنه أجاز الكتابة على الوصفاءص ٩٤٠ ،
 أنه باع أمهات الأولاد ثم رجعص ١٦٨٨ ،
 أنه جعل حين دون الدواوين على أهل الإبلص ١٩٠٠ ،
 أنه جعل الدية على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهمص ١٨٥٧ ،
 أنه جعل الدية من الدراهم اثنا عشر ألفاًص ١٨٩٩ ،
 أنه جعل الهدى من ثلاثة من الإبل والبقر والغنمص ٧٨١ ،
 أنه سئل عمن أوصى له رجل بسهم من ماله فقال : له السدسص ١٦٩٥ ،
 أنه صلى صلاة الخوف بطبرستان ص ١٩٨ ،
 أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال : لتعلموا أنه من السنة ...ص ٤٩٨ ،

أنه طاف بالبيت سبعا بعد الفجر ولم يصل حتى خرج إلى ذي طوىص ٤٢٦،
أنه قصر في أربعة برد ...ص ٤٦٣،
أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارةص ٤٨٥،
أنه كان يعلمهم القرآن فيقرؤون السجدة عليه مرارا، فلا يسجد لها إلا مرة واحدة ...ص ٢٦٤،
أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة، ص ١٣٩،
أنه كان يكبر من صلاة الغداة يوم عرفة ١٣٩،
أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة الفجر ...ص ١٣٩،
أنه (عثمان) كان ينهى عن القرانص ٧٦٠،
أنه وضع على رءوس الرجال على الغني ثمانية وأربعين درهماص ١٢٨٦،
إني آخذ بكتاب اللهص ٩،
إني سمعت رسول الله ﷺ يقول ما قبض نبي إلا دفن حيث قبضص ٥١٢،
أهللت بما أهل به عليه السلامص ٧٣٤،
أو دسعة تملأ الفمص ٢٨٥، ٣٤٣،
أوصى الحرث أن يصلي عليه عبدالله بن يزيد فصلى عليه ثم أدخله من قبل رجلي القبر
.....ص ٥١١،
أيما شهود شهدوا على حد لم يشهدوا به عند حضرته فإنهم شهود ضغن ولا شهادة لهم ...ص
١٢٤٧،

(ب)

البول في المسجد أحسن من بعض القياس ...ص ١٠،
الينة على المدعي واليمين على من أنكرص ١٦٢٤،

(ت)

تربص أربع سنين وتعتد أربعة أشهر وعشرًا
ترتروه ومزمزه واستكبهوه فترتر ومزمز واستكبهص ١٢٠٤،
تسع تكبيرات ويوالي بين القراءتينص ٥٢٣،
تشهد ابن مسعود ص ٤٤٩،

(ج)

جنوف الأرض طهورها ...ص ٢٨٨،

(ح)

الحج الأكبر يوم النحر والحج الأصغر العمرةص ٨١٥،
الحرم لا يعيد عاصيا ولا فازا بدمص ١٢٨٨،

حسبها الميراث مهرًا لهاص ٩٣٥ ،
حين أرتج عثمان اقتصر على قوله الحمد لله ثم نزل ...ص ١٣١ ،

(خ)

خذ سلمك أو رأس مالكص ١٤٥٩ ،
خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلامص ١٠٤ ،
خرئت حمامة على ابن مسعود فمسحه بأصبعه ٣٦٢ ،
الخلع فسحص ١٠٦٦ ،

(ذ)

ذرق طائر على ابن عمر فمسحه بحصاة وصلى ولم يغسله ٣٦٢ ،

(ر)

رأيت عائشة تقرأ في المصحف فإذا مرت بسجدة قامت فسجدتص ٤٧٧ ،
الربح على ما اشترط العاقدان والوضيعة على المالص ١٣٦٧ ،
الربح على ما اصطالحا عليه والوضيعة على المالص ١٣٦٧ ،

(س)

السارق الظريف لا يقطع قيل وما ظرافته قال يدخل يده في البيت ويخرج المتاع منهص ١٢٣٧ ،
سألت الزهري عن الكلب يلغ في الإناء قال: يغسل ثلاث مراتص ٣٥٨ ،
سألت ابن مسعود عن قول رسول الله ﷺ في المسكر قال: له الشربة الأخيرة ...ص ١٨٣٢ ،
سألت عما يقوله بين تكبيرات العيد قال تحمد الله تعالى وتثني عليه وتصلي على النبي
...ص ٥٢٤ ،

سئل زيد بن ثابت عن رجل يقول هو يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلامص ١١٧٦ ،
سلوا هؤلاء هل مسح رسول الله ﷺ على خفيه بعد نزول سورة المائدةص ٥٥٤ ،
سمعت القاسم يقول كان يؤم عائشة عبد يقرأ في المصحفص ١١٧ ،
السمة الطافية حلال لمن أراد أكلهاص ١٣٨٤ ،

(ش)

الشاة لا تقلدص ٧٩٨ ،
الشفق الحمرة ...ص ١٠٦ ،

(ص)

(ص) ليس من عزائم السجود وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيهاص ٤٧٥ ،
صلاة الأضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة المسافر ركعتانص ٤٦٤ ،
صلاة السفر ركعتانص ٤٦٣ ،

صلاة المسافرين ركعتان تمام من غير قصر على لسان نبيكم ص ٤٦٨ ،
صلى بنا أبو موسى الأشعري ص ١٩٨ ،
صل على من قال : لا إله إلا الله ص ٥٠٤ ،

(ع)

عصيت ربك وفارقت امرأتك ص ١٠٤٣ ،
علام تنصون صاحبكم ص ٤٩٢ ،
علمهم أبو بكر بنشهد ابن مسعود على منبر رسول الله ص ٤٤٩ ،
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل ص ٤٧٣ ،
عمده وخطؤه سواء ص ١٨٩١ ،
على كل مسلم حجة وعمره واجبتان ص ٨١٥ ،

(ف)

فإن كان به علة من كبر أو مرض أو حبس يحول بينه وبين الجماع فإن فيه بلسان ص ١٠٦١ ،
فلما توفيت دفنها علي بن أبي طالب ولم يؤذن بها أبا بكر ص ٥١٠ ،
في الإناء يلغ فيه الكلب أو الهرة قال : يغسل ثلاث مرات ص ٣٥٨ ،
فيء المريض بلسانه ص ١٠٦١ ،
في أيها وضعت أجزأك ص ٦٣١ ،
في عهدي ألا آخذ من راضع اللبن شيئاً ص ٥٩١ ،

(ق)

قدم علينا ابن مسعود فكان يأمرنا أن نصلي بعد الجمعة أربعاً فلما قدم علينا علي أمرنا أن نصلي
سناً ص ٢٠٢ ،
قرأ ابن مسعود (فإن فاءوا فيهن) ص ١٠٦٠ ،

(ك)

كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد ص ٤٦٣ ،
كانا لا يضحيان سنة وستين مخافة أن يراها الناس واجبة ص ١٣٩٣ ،
كانا ينكران القراءة على الجنائزة ص ٤٩٨ ،
كان ابن عمر إذا صلى الجمعة صلى بعدها ست ركعات ص ٢٠٢ ،
كان ابن عمر يوتر بركة ... ص ١٠٩ ،
كان ابن عمر رضي الله عنه يصلي على راحلته ويوتر عليها ... ص ١٨٧ ،
كان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما يقصران ويفطران في أربعة برد ص ٥٦٤ ،
كان إذا أتى برجل طلق ثلاثاً أوجعه ضرباً ص ١٠٤٢ ،

كان أصحاب محمد ﷺ إذا دخلوا المسجد وقد صلى فيه صلوا فرادىص ٤١٠،
 كان ابن عمر يصلى على راحلته أينما توجهت يومئذص ١٨٧،
 كان (عثمان) يخلل لحيته٢٤١،
 كان عمر وعلي وأصحاب النبي ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم ٤٤٣،
 كان لآل محمد بالمدينة وحوش يمسونهاص ٨٠٠،
 كان لا يقرأ في الصلاة على الميت ...ص ٤٩٨،
 كان يأخذ الخمس من العنبرص ٥٩٣،
 كتب عمر إلى أبي هريرة جمعوا حيث كنتمص ٤٨٢،
 كتب عمر بن الخطاب في شاهد الزور يضرب أربعين سوطاً ويسخّم وجههص ١٦٢٩،
 كفى بالنفي فتنةص ١٢١٥،
 كل ما أصميت ودع ما أنميتص ١٣٨٨،
 كل مسكر حرام هي الشربة التي تسكرص ١٨٣٢،
 كل وإن أكل نصفهص ١٣٨٥،
 كنا نعد من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموسص ١١٧٣،
 كنت مع أنس في جنازة فأمر بالميت فأدخل من قبل رجلهص ٥١١،
 كنت مع الحسن بن علي ولقينا أبو هريرة فقال: أرني أقبل منكص ٤٦١،
 (ل)
 لا أغرب بعده مسلماًص ١٢١٣،
 لا أيماننا تدفع عن أموالنا ولا أموالنا تدفع عن أيمانناص ١٨٩٨،
 لا تفترض القراءة إلا في ركعة واحدة ... ص ٢١٧،
 لا تقتل المرتدةص ١٢٩٩،
 لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع ...ص ١٤١،
 لا حتى ترين القصة البيضاءص ١٩٢،
 لا تأكل منهص ١٣٨٦،
 لا تزيد المرأة في حملها عن ستينص ١٦٧٠،
 لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء، ..ص ١٩٣، ٣٧٤،
 لا تقلد الغنمص ٧٩٨،
 لا زكاة في مال الضمارص ٦١٣،
 لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة لا ندري أصدقت أم كذبتص ١٠٥٠،
 لا يؤم الغلام حتى تجب عليه الحدودص ٤١٦،
 لا يؤم الغلام حتى يحتلمص ٤١٦،
 لا يصلى على الميت مرتينص ٥٠٠،

لا يطلبن عبد خارجًا من العسكر وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم... ص ١٢٩٠،
لا يكون الحمل أكثر من ستين ص ١٦٧٠،
ليكن عدد التراب لبيك ص ٧٧٠،
ليكن وسعديك والخير في يديك والرغبة إليك ص ٧٧٠،
لقد رأيت الغنم يؤتى بها مقلدة ص ٧٩٨،
لم أر المسح على الخفين حتى صار عندي أضواء من الشمس ص ٥٥٤،
لم يوقت في صلاة الجنائز بشيء من القرآن وادع بما شئت ... ص ٤٩٨،
لو جاؤا مثل ربيعة ومضر فرادى لحددتهم ص ١٢٢١،
لو علمت أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما ص ١٨٩٢،
لو كان الدين بالرأي لرأيت المسح بباطن الخف أولى من ظاهره ص ٥٥٦، ٥٥٧،
ليس العنبر بركاز وإنما هو شيء دسره البحر ليس فيه شيء ص ٥٩٣،
ليس في العنبر زكاة ص ٥٩٤،

(م)

ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء كاجتماعهم على تحريم نكاح الأخت في عدة الأخت
.. ص ٩١٣،

ما أدري كيف أقضي في هذا فأتيا عليًا فقال هو بينكما يرثكما وترثانه ص ١٣٠٨،
ما في البحر من شيء إلا قد ذكاه الله لكم ص ١٣٨٤،
المحرم إذا لم يجد الإزار لبس السراويل ص ٧٨٩،
مسح رأسه ومسح ما أقبل من وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة ص ٣٣٣،
مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن ص ٩٦٦،
المكاتب إذا توالى عليه نجمان رد في الرق ... ص ١٠٩٥،
المكاتب إذا مات عن وفاء قال زيد بن ثابت مات عبدًا ص ١١٢٢،
المكاتب إذا مات عن وفاء قال علي وابن مسعود يؤدي كتابته ويحكم بحريته ص ١١٢٢،
١١٢٣،

من أتم الصلاة في السفر فقد رغب عن ملة إبراهيم ص ٤٦٨،
من أجمع إقامة أربع أتم ص ٤٦٥،
من أقام أربعًا أتم ص ٤٦٥،
من أقام خمسة عشر يومًا أتم الصلاة ص ٤٦٦،
من تمام أمر الجنائز أن تشيعها من أهلها وأن تحمل بأركانها الأربعة وأن تحثو في القبر
..... ص ٥٠٧،

من شرب سكر ومن سكر هذى ومن هذى افترى وحد المفترين ثمانون ... ص ١٢٢٥،
من فر من كتاب الله رد عليه ص ١٠٧٣،

من كسر عَصًا فهي له وعليه قيمتهاص١٣٣٧،
من نفخ في صلاته فقد تكلم ...ص١٤٨،

(ن)

نعم هو ذو المعارج ولكننا لا نقول هكذاص٧٧٠،
نهى عن بيع أمهات الأولاد ...ص١٦٨٨،
(هـ)

هديت لسنة نبيكص٧٦٢،
هذا الذي نحن فيه رأيص١٠،
هو ابنتهما يرثهما ويرثانه وهو للباقي منهماص١٦٨١،
هو أمان رجل من المسلمين كيف أردتهص١٢٧٠،
هو شيء دسره البحر فلا خمس فيهص٥٩٣،
هو المجذوم ونحوهص٣٩٠،
هي امرأته ابتليت فلتصبر حتى يستبين موت أو طلاق ...ص١٣١٥، ١٣١٦،

(و)

وإن بقي منه رجل فكلص١٣٨٥،
وإن في الإسلام لمتعودًاص١٢٨٤،
ورث امرأة الفار مادامت في العدةص١٠٧٣،
ولا تجوز الصدقة إلا محوزة مقبوضةص١٤٠١،
الولد لا يبقى أكثر من ستين ولو بظل مغزلص١٦٨٩،
ولوهم بيعها وخذوا نصف عشر قيمتهاص٥٩٧،
ومسح برأسه ثلاثًاص٣٣٢،
(ي)

يا أبا شريح إن الحرم لا يعيذ عاصيًا ولا فأرا بدمص١٢٨٨،
يا صاحب الحوض لا تخيرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا ...ص٣٦١،
يصلّي المريض مستلقًا على قفاه تلي قدماء للقبلةص٤٧٨،

رابعاً: فهرس الأعلام

(أ)

إبان بن عبدالله البجلي . ص ١٠٩٦ ،

إبان بن عياش ص ٤٢٠ ،

إبراهيم بن أدهم ص ٢٦٦ ،

إبراهيم التيمي ص ٣٤٠ ،

إبراهيم الحربي ص ٦٢٤ ،

إبراهيم النخعي ص ٨ ، ٩ ، ٢٢٧ ، ٣٢٠ ، ٤٣٧ ، ٤٩٢ ، ٥٠٠ ، ٥١٢ ، ٦٣١ ، ٧١٦ ، ١٣٦٧ ، ١٩٠٢ ،

أبي بن كعب ص ٧٨٣ ، ١٣١٢ ، ١٨٣٢ ،

الأثرم ص ٢٨٤ ، ٣٧٠ ، ٤١٦ ، ٤٧١ ، ٥٢٤ ، ١٣١٦ ،

أحمد بن حنبل ص ٧٤ ، ٧٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،

١١٢ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٤٢ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ،

١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ،

٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٩٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٢٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ،

٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣ ،

٤٩٨ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ،

٥٥٧ ، ٥٥٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٦ ، ٥٨٩ ، ٦١٩ ، ٦٢١ ، ٦٢٣ ، ٦٣٩ ، ٦٦٢ ، ٦٧٢ ، ٦٧٧ ، ٦٩٠ ،

٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٥ ، ٧١٠ ، ٧١٣ ، ٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٧٠ ، ٧٧٥ ،

٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٩٦ ، ٨٠٠ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ، ٩٠٩ ، ٩١٥ ، ٩٢٢ ، ٩٢٤ ، ٩٣٤ ، ٩٤٢ ،

٩٤٤ ، ٩٤٩ ، ٩٥٤ ، ٩٥٧ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٧ ، ١٠٧٥ ، ١١١٩ ، ١١٣٨ ،

١١٣٩ ، ١١٥٦ ، ١١٧٣ ، ١١٧٥ ، ١١٨١ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٧ ، ١٢٥٠ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٩ ،

١٢٨٣ ، ١٢٨٥ ، ١٢٩٢ ، ١٣٠١ ، ١٣١١ ، ١٣١٦ ، ١٣٣٦ ، ١٣٥٦ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٨ ،

١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٩٢ ، ١٤١٣ ، ١٤٥٩ ، ١٦٢٢ ، ١٨٩٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٣ ،

أحمد شاعر ص ٩١

الأزهري ص ١٠٦ ، ٣٢١ ،

أسامة بن زيد ص ٥٠١ ، ٧٣١ ، ٧٤٣ ، ٨١٨ ، ١٢٧٧ ، ١٣٠٨ ،

إسحاق البصري ص ١٠٢ ، ١٢٤ ، ٢٠٣ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ،
 إسحاق بن حازم ص ٦٧٤ ،
 إسحاق بن راهويه ص ٧٨ ، ٨٨ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ٢٧٥ ، ٣٤٠ ، ٦١٩ ، ٧٧٠ ،
 إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة ص ٥٦٨ ،
 إسحاق بن عبدالله بن جعفر ص ٥١٤ ،
 أسعد بن زرارة ص ٤٨٥ ،
 أسماء بنت أبي بكر ص ٢٤٢ ، ٧٨٩ ، ١٣٧٤ ،
 إسماعيل بن أمية ص ١٠٤٣ ،
 إسماعيل بن عياش ص ٣٧٠ ،
 الأشرف بن أبي الوضاح ص ٢٦ ،
 أشهب ص ٥٨٦ ،
 أسد بن عمرو ص ٩ ، ١٠٩ ، ٥٧٤ ،
 أسد بن عمرو ص ٧٨ ،
 أسعد أفندي ص ٢٤ ، ٣٦ ،
 أسماء ص ٦٣٣ ،
 اسماعيل بن مسلم المكي ص ١٩٠٦ ،
 الأسمندي ، محمد بن عبد الحميد أبو الفتح العلاء العالم ص ٢٥ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٣٩ ،
 الأسود ص ٩٣٣ ،
 الأعشى ص ١٠٤٦ ،
 الإفريقي ص ٤٠٥ ،
 أفلح أخو أبي القعيس ص ١٠٦٧ ،
 أنس بن مالك ص ٧ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٠٥ ، ١٥٤ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٢٤١ ،
 ٣٧٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٦٩ ، ٤٩٦ ،
 ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣٦ ، ٥٤٩ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٣٣ ، ٦٤٣ ،
 ٦٥٦ ، ٧١٣ ، ٧١٧ ، ٧٣٦ ، ٧٦٠ ، ٧٦٤ ، ٨٠٠ ، ٨٠٥ ، ٨١٤ ، ٨٦٣ ، ٩٤٣ ، ٩٨٨ ،
 ١٢٢٥ ، ١٢٢٧ ، ١٢٩٢ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٤٣٤ ، ١٥٣٨ ، ١٨١٥ ، ١٩١٥ ،
 الأوزاعي ص ٧٤ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ٢٠٣ ، ٥٢٨ ، ٥٦٨ ، ١١١٧ ، ١٢١٣ ،
 أيمن الحبشي . ص ١٢٥٢ ،

(ب)

البابرتي ص ١٠٣ ، ١٦٦ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ٢١٩ ،
 باقشغر ص ٣٠ ، ٣٣ ،
 بحر بن كنيز السقاء ص ٣٤٨ ،

البخاري، محمد بن إسماعيل ص ٢٤، ٧٥، ٧٦، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٤٢،
 ١٦٩، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٧، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٢٨،
 ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٩، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٠،
 ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٩١، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٧،
 ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٥،
 ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٥،
 ٤٨٧، ٤٩٨، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٠،
 ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٦، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧١،
 ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٦، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢١، ٦٣١، ٦٥٧،
 ٦٦٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٨٢، ٦٨٤، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٥،
 ٧٠٨، ٧١٠، ٧١٣، ٧١٥، ٧١٧، ٧١٨، ٧٢٠، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٤،
 ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٦٤، ٧٦٦، ٧٧٥، ٧٨٢، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٧، ٨٠٠،
 ٨٠٥، ٨١٠، ٨١٤، ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٣٠، ٨٦٣، ٨٦٧، ٩٠٦، ٩١٨، ٩٣٣،
 ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٦٨، ٩٨٧، ١٠٤٢، ١٠٤٥، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٨٠،
 ١٠٨١، ١١١٨، ١١٢٠، ١١٣٦، ١١٣٨، ١١٥٦، ١١٧٣، ١١٧٥، ١٢١٣، ١٢١٤،
 ١٢١٦، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٥١، ١٢٧٠، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩،
 ١٢٨٨، ١٢٩٢، ١٢٩٥، ١٢٩٨، ١٣٠٠، ١٣٠٨، ١٣١٢، ١٣٧٤، ١٣٧٨، ١٣٨٢،
 ١٣٨٧، ١٣٨٩، ١٣٩١، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٤٠٥، ١٤١٩، ١٤٣٤، ١٤٦٢، ١٤٧٧،
 ١٤٩٧، ١٥٢٢، ١٥٢٧، ١٥٢٩، ١٥٣١، ١٥٣٦، ١٥٧٨، ١٦٢٢، ١٦٢٤، ١٦٢٥،
 ١٦٨٣، ١٧٨٣، ١٨١٥، ١٨٩٠، ١٨٩٢، ١٨٩٧، ١٩٥٨، ١٩٧٣، ١٩٧٩،

البخاري أحمد بن عبدالله ص ٤٢،

بدليل بن ورقاء ص ١٣٧٨،

البراء بن عازب ص ٩١، ٤٧٦، ٤٩٧، ٥٢٣، ١٩٠٠،

بربة بن عمرو بن سفينة ص ٢٠٧،

بروع بنت واشق الأشجعية ص ٩٣٥،

برة بنت أبي تجرة ص ٧٧٦،

بريدة ص ٤٩١، ١١٥٧،

بريرة ص ٩٠٣، ٩٣٣،

البزار ص ١٥٠، ١٥٥، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٠، ٢٠٨، ٢١١، ٢٧١، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٧٢، ٣٨٦،
 ٣٩٢، ٤٠١، ٤٠٨، ٤٤٢، ٥٠٦، ٥١٠، ٥٢٧، ٦٤٣، ٧١٠، ٧٣٦، ٩٢٤، ١٢١١،
 ١٣٨٨، ١٥٢٨، ١٦٩٥،

البيروني ص ١٣، ٨٨٠، ١٢٦١، ١٩١١،

بسرة بنت صفوان ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ ،

البسطامي ، علي بن إبراهيم بن يحيى ص ٤١ ،

بشر بن أبي الأزهي ص ١٧٧ ،

بشر بن غياث ص ٣٠٥ ، ١٠٩٤ ، ١١٤٣ ، ١٣٧٠ ،

بشر بن الوليد ص ١٧٧ ،

بقية ص ١٩٧٨ ،

بكر بن عباس ٥١٣ ،

بلال بن رباح ص ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ١٦٣٣ ،

البويطي ص ٣٤٥ ، ٦٩٧ ،

البيهقي ص ٧٦ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٩٤ ،

١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ،

٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٢٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ،

٣٥٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ،

٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٦٣ ،

٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٩٣ ،

٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٥ ،

٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٥٤ ،

٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٦١٣ ، ٦١٩ ، ٦٢٦ ،

٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٥٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٧٥ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٦٩٠ ،

٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٩ ، ٧٠٧ ، ٧٣٦ ، ٧٤١ ، ٧٥٧ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٥ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ،

٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٨١ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٧٩٦ ،

٨٠٠ ، ٨٠٤ ، ٨٠٦ ، ٨١٢ ، ٨١٥ ، ٨٢٦ ، ٨٤٥ ، ٨٧٣ ، ٩١٥ ، ٩١٩ ، ٩٢٤ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ،

٩٣١ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٤٠ ، ٩٤٢ ، ٩٥٥ ، ٩٦٩ ، ٩٨٨ ، ١٠٢٣ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٤ ،

١٠٤٥ ، ١٠٤٨ ، ١٠٥٢ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٦ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٨٦ ،

١٠٩٦ ، ١١١٨ ، ١١٢٢ ، ١١٢٤ ، ١١٤٤ ، ١١٧٣ ، ١١٧٦ ، ١١٨٥ ، ١١٩٠ ، ١١٩٤ ،

١١٩٦ ، ١٢٠٣ ، ١٢١٤ ، ١٢٣٦ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٥ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧٥ ،

١٢٨٤ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٣١١ ، ١٣١٦ ، ١٣٢٠ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٦ ، ١٣٥٦ ، ١٣٧٨ ،

١٣٨٢ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٦٤ ،

١٤٦٩ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٩ ، ١٤٩٧ ، ١٥٠٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٨ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٩ ،

١٥٤٤ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٧ ، ١٦٢٩ ، ١٦٧٠ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ، ١٦١٦ ، ١٨٢٦ ،

١٨٣٢ ، ١٨٣٣ ، ١٨٤١ ، ١٨٥٧ ، ١٨٦٣ ، ١٨٧٧ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٢ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٧ ،

١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٦ ، ١٩١٣ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٣ ، ١٩٧١ ،

١٩٧٣، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٢،

البهوتي ص ١١٥،

(ت)

الترمذي ص ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٩١، ٩٤، ١٠١، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٩، ١٣٩،
١٤٢، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٨، ١٨٠، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٩، ٢٣٧، ٢٤١،
٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٩٦، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٤،
٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٨،
٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٥، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤،
٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٧،
٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٨،
٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٩، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٧، ٥٢٨،
٥٢٩، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٣، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥٦، ٥٦٦، ٥٧٦، ٥٨٨، ٦١٩، ٦٢٤،
٦٢٦، ٦٣٣، ٦٤٣، ٦٦٢، ٦٧١، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٨٢، ٦٨٧، ٦٨٩، ٦٩٩، ٧٠٢، ٧٠٣،
٧٠٨، ٧١٠، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧٣٤، ٧٤٦، ٧٥٧، ٧٦٦، ٧٧٠، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٧،
٧٧٨، ٧٨١، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٩٠، ٧٩٦، ٨٠٥، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٩، ٨٢٠،
٨٣٠، ٨٤٥، ٨٦٧، ٨٧٠، ٩١٧، ٩١٨، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٩،
٩٥٠، ٩٦٨، ١٠٠٢، ١٠٤٥، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٦٥، ١٠٦٧، ١٠٧٤، ١٠٨١، ١٠٨٦،
١٠٨٧، ١١١٧، ١١٢٢، ١١٢٤، ١١٧٠، ١١٧٧، ١١٨١، ١١٩٠، ١٢١٣، ١٢١٤،
١٢٢٥، ١٢٢٧، ١٢٥١، ١٢٧٥، ١٢٧٩، ١٢٨٥، ١٢٨٨، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٣٠٢،
١٣٠٧، ١٣٢٧، ١٣٧٣، ١٣٨٣، ١٣٨٦، ١٣٨٩، ١٣٩٧، ١٤٠٩، ١٤٣٤، ١٤٥٩،
١٤٦٨، ١٤٧٦، ١٥٣٨، ١٥٤٨، ١٥٧٨، ١٦٢٢، ١٦٢٤، ١٧٨٥، ١٨١٥، ١٨٣١،
١٨٩٠، ١٨٩٩، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩١٥، ١٩٧١، ١٩٧٩،

التمرناشي، علي بن عبد الجبار، ص ٩٦، ١٢٦١،

تعيم الداري ص ١١٢٤،

تيمور باشا ص ٣٦،

(ث)

ثابت بن حمادة ص ٣٥٣،

ثابت بن زهير ص ١٥٢٨،

ثعلب (أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار) ص ١٠٥، ١١٤٤،

ثعلبة بن زهدم ص ١٩٨،

ثوبان (مولى رسول الله) ص ٢٨٤، ٤٥٢، ١٦٣٣،

ثور بن يزيد ص ٥٥٦ ،
الثوري ص ٩٨ ، ١٠٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ،

(ج)

جابر بن سمرة ص ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٨٨ ، ١٢١٩ ،
جابر بن عبدالله ص ١٠٥ ، ١٥٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٦٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ،
٣٢٦ ، ٣٤٢ ، ٣٦٥ ، ٣٩١ ، ٤٤٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ،
٤٨٨ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٤٤ ، ٥٧٧ ،
٥٨٢ ، ٥٨٨ ، ٥٩٦ ، ٦٣٣ ، ٦٧٢ ، ٦٨٢ ، ٧١٣ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ،
٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٧٢ ، ٧٧٩ ، ٧٨١ ، ٧٨٨ ، ٨٠٠ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨٦٧ ، ٩١٥ ، ٩٢٤ ، ٩٣٤ ،
١٠٠٠ ، ١٠٠٢ ، ١٢١١ ، ١٢٥٥ ، ١٢٧٩ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ،
١٣٩٧ ، ١٤٠٩ ، ١٥٢٨ ، ١٥٧٨ ، ١٦٢٦ ، ١٦٨٧ ، ١٨١٦ ، ١٨٣١ ،

جابر بن زيد ص ٧١٣ ،

جار الله ص ٣٣ ،

جارية بن الربيع ص ١٤٢ ،

جبير بن مطعم ص ٤٢٧ ،

الجرجاني ص ١٤ ، ٧١

جرير بن عبدالله ص ٤٠٧ ،

الجصاص ص ١٥٣٩ ،

جعفر بن أبي طالب ص ١٧٨٣ ، ١٩٨١ ،

جعفر بن محمد بن علي ص ١٢٨٧ ،

جعفر بن مرام ص ١٧٠ ،

جعفر بن يعلى ص ٢٦٤ ،

الجلال السيوطي ص ٥١٢ ،

جميل بن زيد ص ٩٤٢ ،

جويبر بن سعيد ص ١٠٥٤ ،

(ح)

الحارث ص ١٢٢ ،

الحارث بن نبهان ص ٥٠٤ ،

حارثة بن النعمان ص ١٤١ ، ١٤٢ ،

الحاسفطي ص ٢٤ ،

الحاكم ص ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٩٦ ،

الحاكم الشهيد ص ١٥ ،
 حبان بن منقذ ص ١٤٤٥ ،
 حبيبة بنت أبي تجرة ص ٧٧٦ ،
 حبوش بن رزق الله ص ٩٢٤ ، ١٢١١ ،
 الحجاج بن أرطاة ص ٢٧٥ ، ٨١٥ ،
 الحجاج الثقفي ص ٦٥٦ ،
 حجر بن عنبس ص ٤٣٨ ،
 حذيفة بن اليمان ص ١٩٨ ، ٣٤٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٦٣١ ، ٩٦٦ ، ١٢٧٦ ، ١٨١٦ ،
 حذيفة بن أسيد ص ٥٠٢ ،
 حرب ص ٥٢٤ ،
 الحرث الأعور ص ٦٢٦ ،
 الحرث ص ٥١١ ،
 حرمة ص ٨٠٨ ،
 الحسن بن أبي مالك ص ٨٥٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٧ ، ١٨٠٨ ،
 الحسن البصري ص ٩٨ ، ١٩٨ ، ٢١٧ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ، ٤١٠ ، ٤١٨ ، ٤٥٤ ، ٥٠٠ ، ٦٣١ ،
 ٧١٣ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ، ٨٣٣ ، ١٠٠٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٧٨ ، ١٣٦٧ ،
 الحسن بن زياد ص ٩ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٨٣ ، ١٧٨ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٨ ،
 ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٣٠٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٦٦ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ، ٤٩٠ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥٧٤ ، ٥٩١ ،
 ٦٥٠ ، ٦٦٥ ، ٦٧٢ ، ٦٩٤ ، ٧١٩ ، ٧٤٣ ، ٧٦٨ ، ٧٨٣ ، ٨٤١ ، ٨٥٤ ، ٨٧٨ ، ٩١٤ ، ٩٦٣ ،
 ٩٨٦ ، ٩٨٨ ، ٩٩٧ ، ١٠١٤ ، ١٠١٩ ، ١١٥٨ ، ١١٦٠ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٥٣ ، ١٢٩٨ ،
 ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٢١ ، ١٣٧٥ ، ١٤٢٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٨ ، ١٤٩٠ ، ١٥٣٣ ،
 ١٥٥٥ ، ١٦١٣ ، ١٩٢٣ ، ١٩٤١ ، ١٩٨١ ،
 الحسن بن صالح ص ١٧٣ ،
 الحسن بن علي ص ٥١٠ ، ١٠٤٢ ، ١٢٢٥ ، ١٩٨٤ ،
 الحسن بن عمارة ص ٧٦٢ ، ١٨٢٦ ،
 حسين بن الحرث الجدلي ص ٦٩٩ ،
 الحسين بن عبدالله بن عبيد الله ص ٥١٢ ،

الحسين بن علي بن أبي طالب ص ٤٦١ ، ٥١٠ ، ١٢٢٥ ، ١٩٨٤ ،
الحسين بن علي الكرابيسي ص ٣٥٨ ،
حصين ص ٤٩٩ ،
حفص بن أبي داود ص ٧٦٢ ،
حفصة ص ٣٩ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ،
الحكم بن عمير ص ١٩٧٨ ،
حكيم بن حزام ص ٦٢١ ، ١٤٧٧ ، ١٥٣٦ ،
حماد بن سلمة ص ٨ ، ٣٣٥ ، ٤٩٢ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ،
حماد بن أبي حنيفة ص ٩ ،
حماد بن أبي سليمان ص ٣٢٠ ،
حماد بن عبدالرحمن ص ٧٦٢ ،
حماد بن يزيد ص ١٠٩ ،
حمزة الأسلمي ص ١٣٠٠ ،
حمزة بن عبدالمطلب ص ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ،
حمزة بنت جحش ص ٣٥٠ ، ٣٧٩ ،
الحميدي ص ٥٠٥ ،
حويصة بن مسعود الأنصاري ص ١٨٩٧ ،
حنظلة بن عامر ص ١٤٥ ،
حيي بن عبدالله ص ١٤٦٨ ،

(خ)

خالد بن إدريس ص ٤٩٧ ،
خالد بن إلياس ص ٤٤٤ ،
خالد بن صبيح ص ٨٨٠ ،
خالد بن القاسم المدائن ص ١٥٣ ،
خالد بن معدان ص ٥٣٤ ،
خالد بن نافع الأشعري ص ٤٩٦ ،
خالد بن الوليد ص ١٣٨٧ ، ١٤٠٤ ،
خالدة بنت أبي وقاص ص ٤٤١ ،
الخشعية ص ٧٦٦ ،
خديجة بنت خويلد ص ٩٢٩ ،
الخرشي ص ١٢٠ ، ٥٦٣ ،
الخرقي ص ٤٨٩ ،

الخرنجي، نصر بن محمد بن محمد
خزيمة بن ثابت ص ٤٠٠، ٤٦٤،
الخصاف ص ١٣، ٨٧٦، ٨٧٧، ١٤٠٤، ١٥٣٩، ١٧٤٥،
الخصيب بن جحدر ص ٥٣٧،
الخطابي ص ١٠٥،
خلف بن أيوب ص ٢٦٦،
خواهر زادة ص ١٠٤، ١٤٠،

(د)

الدار قطني ص ٧٦، ٧٨، ٨٨، ٩٤، ١٠٦، ١١١، ١٢٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٩، ١٨٢،
١٩٤، ٢٠٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٠،
٢٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٨٨،
٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣١،
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٩٣، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥١٥،
٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٤١، ٥٤٦، ٥٥٦، ٥٧٧، ٥٨٩، ٦١٩، ٦٣٣، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٢،
٦٤٣، ٦٥٦، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٨٦، ٦٨٨، ٦٨٩،
٦٩٠، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٩، ٧٥٧، ٧٦٥، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٩٠، ٨١٥، ٩٠٣، ٩١٥، ٩١٩،
٩٣١، ٩٣٤، ٩٦٦، ٩٩٨، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٦٢، ١٠٦٦، ١٠٨٦، ١١٢٠،
١١٩٤، ١٢٠٤، ١٢٥٣، ١٢٥٥، ١٢٩٩، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣٥٦، ١٣٩٤، ١٣٩٩،
١٤٠٠، ١٤٢٠، ١٤٤٥، ١٤٥٩، ١٤٦٤، ١٤٧٧، ١٥٠٣، ١٥٢٢، ١٥٢٤، ١٥٢٨،
١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٦٢٤، ١٦٧٠، ١٦٨٩، ١٧٢٨، ١٨٤١، ١٨٦٣، ١٨٧٧، ١٩٠١،
١٩٥٨، ١٩٠٦، ١٩٥٥

الدارمي ص ١٤٤، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧٥، ٤١٩، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٧٠،
٤٧١، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٩٣، ٤٩٧، ٥٣٩، ٥٥٧، ٥٧١، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٦، ٥٨٨،
٦٢٠، ٦٦٢، ٦٧٤، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٧٩، ٨١٢، ٩٠٦، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٧، ١٠٤٨،
١٠٤٨، ١٠٥٢، ١٠٦٢، ١١٧٥، ١٢٧٥، ١٢٨٣، ١٢٩٢، ١٢٩٥، ١٣٠٧، ١٣٧٣،
١٣٧٨، ١٣٨٣، ١٣٨٧، ١٣٩٠، ١٣٩٣،

داود ص ١٠٢، ١٦٦، ١٧٣، ٣٨٢، ٤٤٦، ٥٢٨، ١٠٤٢، ١٢٥١،

الدبوسي ص ١٤،

الدميري ص ١٣٨٥،

دهشم بن قران ص ١٩٠٠،

دهقانة نهر الملك ص ٩٢٨،

(ذ)

ذكوان، أبو عمرو مولى عائشة، ص ١١٧،
الذهبي ص ٧، ١٠، ١٠٣،
ذو البجادين، عبدالله ص ٥١٢،

(ر)

الرازي ص ١٣
رافع بن خديج ص ٤٠٨، ١١٨٢، ١٣٩١، ١٨١٦،
الرافعي ص ٤٩٢،
رباح مولى أم سلمة ص ١٤٨،
الربيع ص ٧٧٠، ٨٠٩، ٨١٨،
ربيعة بن أمية بن خلف ص ١٢١٣،
ربيعة ص ١٢٤،
رشدين ص ٥٤٦،
رفاعة القرظي ص ١٠٤٢،
رمضان ششن، ص ٣٦،
الرويانى ص ٣٦٨،

(ز)

الزبير بن العوام ص ٧٩٠،
الزبيدي ص ٦٧٤،
الزجاج ص ٢٨١،
زفر بن الهذيل ص ٩، ١٣، ١٦، ٢٩، ٣٦، ٤٤، ١٠٥، ١٠٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٦٧،
١٧١، ١٧٥، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٦، ٢٠٤، ص ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٣١،
٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩،
٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣،
٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧،
٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٦٢، ٣٧٣، ٣٨٣، ٤٥٥، ٤٧٤، ٥٩٢، ٦٠٧، ٦١١، ٦١٢،
٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦٤٨، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠،
٦٧١، ٦٧٢، ٦٨٧، ٦٩٦، ٧١٥، ٧٢٨، ٧٤٣، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣،
٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٢، ٧٨٧، ٧٩٧، ٨٢٩، ٨٣٨، ٨٤٣،
٨٦٢، ٨٦٩، ٨٧٤، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١،
٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٢٥، ٩٤٨، ٩٧٠، ٩٧٧، ٩٨٥، ٩٨٧،

٩٩٦، ١٠٠٠، ١٠٠٢، ١٠٠٦، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٥٦، ١٠٩٦، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٩٩، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٦، ١٢٤٣، ١٢٤٥، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٥٦، ١٢٩١، ١٣٢٦، ١٣٣٠، ١٣٤٦، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٧١، ١٣٧٣، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤٤٤، ١٤٦٨، ١٤٨١، ١٤٨٣، ١٤٨٥، ١٤٩١، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢٤، ١٥٣٢، ١٥٣٧، ١٥٥٧، ١٥٦٤، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٧، ١٦٤٠، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٨، ١٧٠٨، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٣١، ١٧٤٢، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨٣٩، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٦١، ١٨٨٠، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٩٨، ١٩٤١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥،

الزمخشري ص ٢٨٥،

الزنجي ص ١٤٧٩،

الزهري ص ١٠٤، ١٢٤، ٢٢٧، ٢٦٨، ٣٥٨، ٤٤١، ٥٠٥، ٥١٠، ٥٦٨، ٥٩٦، ٦١٩، ٦٣٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٨٧، ٦٨٧، ٨١٨، ٩٦٦، ١٨٢٦،

زياد بن الحارث الصدائي ص ٤٠٥،

زيد بن أسلم ص ٥٦٨،

زيد بن أرقم ص ١٣٩٤،

زيد بن ثابت ص ١٦٨، ٢٣٠، ٤٧٢، ٤٧٣، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٨، ٦٧٢، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٩٠، ٨١٦، ٩٣٥، ١٠٦٠، ١١٢٢، ١١٧٦، ١٨٣١، ١٨٧٧، ١٩٦٣،

زيد بن جدعان ص ٤٨٤،

زيد بن حارثة ص ١١٣٦، ١٣٠٨، ١٧٨٣،

زيد بن خالد الجهني ص ١٢١٤،

زيد بن صوحان ص ٧٦٢،

زيد بن علي ص ٢٨٥،

زيد بن عياض ص ١٤٣٤،

الزبلي ص ١٠٦، ١٠٩، ١٧٤، ٥٢٦، ٥٧٨، ٥٩٣، ٦٥٥، ٧٣٠، ٧٣٤، ٨٢١، ٨٣٠، ٨٩٦، ٨٩٧، ٩٠٣، ٩١٩، ٩٢٢، ٩٣٤، ٩٦٦، ١٠٩٦، ١١١٨، ١٢٠٤، ١٢٣٦، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٨٧، ١٣٨٤، ١٤٠٩، ١٤٢٠، ١٤٣٤، ١٤٤٥، ١٤٦٨، ١٥٠٣، ١٥٠٤،

١٥٢٩ ، ١٥٧٨ ، ١٧٢٨ ، ١٨٢٦ ، ١٨٧٨ ، ١٨٩٤ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ،

زينب بنت جحش ص ٣٤٩ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ،

زينب السهمية ص ٣٤٠ ،

زينب بنت محمد ص ٩٢٩ ،

زينب (امراة بن مسعود) ص ٥٨٦ ،

(س)

السائب بن يزيد ص ٤٧٥ ،

سالم بن عبد الله بن عمر ص ١٨٨ ، ٤٤١ ، ٥٠٥ ، ٥٩٦ ، ٦١٩ ، ٦٧٥ ، ١٠٤٨ ،

سبط بن الجوزي ص ٨٧٩ ،

سحنون ص ١٤٤ ، ٤٦٥ ،

السدي ص ٨١٨ ،

سراقة بن مالك ص ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ،

السرخسي ص ١٣ ، ١٥ ، ١٦٨ ، ٢١٣ ، ٣٥٠ ، ٥٩١ ، ٦٤٨ ، ٨٧٩ ،

سُرَّق ص ١١٢٠ ،

السرقي ، القاسم بن ثابت ، ص ١٣٢ ،

السروحي ص ٨٧٩ ،

سعد بن أبي مالك ص ٤٣٨ ،

سعد بن أبي وقاص ص ٣٣٧ ، ٤٩٤ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٧٠ ، ٨٠٠ ، ١٣٨٥ ،

١٤٣٤ ،

سعد بن سعيد ص ٤٢٥ ،

سعد بن معاذ ص ٢٦٧ ، ٥٠٧ ،

سعد بن جلي ص ٩٢ ، ٩٧ ،

سعيد بن أبي سعيد ص ٣٦٣ ،

سعيد بن جبير ص ٧٨ ، ٣٩٠ ، ٤٧٥ ، ٦٣٣ ، ٦٧١ ، ٧١٨ ، ٨١٦ ،

سعيد بن زيد ص ٥٨٨ ،

سعيد بن العاص ص ١٩٨ ، ٥١٠ ،

سعيد بن عية القطان ص ١١٥٧ ،

سعيد بن المرزبان ص ١٢٨٧ ،

سعيد بن المسيب ص ١٠ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨٤ ، ٥٠١ ، ٥٢٣ ، ٨١٦ ، ١٢٧٨ ، ١٥٢٨ ، ١٩٠١ ،

سعيد بن منصور ص ١٤٨ ، ٥٨٨ ، ١٣٨٢ ،

سفيان بن حسين ص ٦٦٦ ،

سفيان بن سعيد الثوري ص ٧ ، ٧٤ ، ٩١ ، ١٩٤ ، ٥٠٥ ، ٨١٢ ، ٨١٦ ، ٩٥٦ ،

سفيان بن عامر ص ٣٢٠ ،
سفيان بن عيينة ص ٥٠٥ ، ٥٩٣ ، ٨١٢ ،
سفيان ص ٤٩٧ ، ٦٦٠ ،
سفيان بن حسين ص ٦٩٤ ،
سفيان النجار ص ٥١٣ ،
سفيان بن وهب ص ٦٤٠ ،
سلام العطار ص ١٣٧٨ ،
سلجوقي ميرانشاه ص ١٩٨٦ ،
سلمان بن ربيعة ص ٧٦٢ ،
سلمان الفارسي ص ٣٦٣ ، ٣٧١ ، ٧٨١ ، ١٣٨٥ ،
سلمة بن الأكوع ص ٥٨٩ ،
السمرقندي ، أبا القاسم ص ٢٧ ،
السمرقندي ، علاء الدين محمد بن أحمد ص ٢٥ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٣ ،
السمرقندي ، عمر بن عثمان ص ٣٣ ، ٤٣ ،
السمرقندي ، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز ، ص ٤٠ ،
السمرقندي محمد بن مسعود بن علي ص ٤١ ،
سمرة بن جندب ص ٤٧١ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٩٢٤ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١٢١١ ، ١٣٣٤ ، ١٥٢٨ ،
سليك الغطفاني ص ٤٨٧ ، ٤٨٨ ،
سليمان بن أبي داود الحراني ص ١١٧٦ ،
سليمان بن إسحاق ص ٤٣ ، ١٩٨٧ ،
سليمان بن داود (عليه السلام) ص ٩٢٩ ،
سهل بن أبي حثمة ص ٥١٩ ،
سهل بن سعد ص ٤٨٠ ، ٩٩٨ ،
سهل بن سعيد ص ١٥٢٨ ،
سهيل بن البيضاء ص ٤٩٤ ، ٤٩٥ ،
سواد بن غزية ص ١٥٢٢ ،
سوار بن مصعب ص ٢٨٥ ،
سويد بن عبدالعزيز ص ٦٦٦ ،
سويد بن غفلة ص ٥٩١ ، ٦٢٠ ، ٦٢٤ ، ٦٩٤ ، ١٣٧٤ ،

(ش)

الشاشي ص ٣٦٨ ،
الشافعي ص ٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٤٤ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٩٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ .

, 312, 306, 280, 277, 269, 263, 210, 209, 179, 166, 153, 150, 141,
, 324, 241, 338, 336, 332, 330, 329, 327, 325, 324, 323, 322, 321,
, 367, 366, 364, 362, 360, 359, 358, 357, 356, 353, 351, 349, 345,
, 387, 386, 385, 384, 383, 382, 381, 379, 377, 374, 371, 369, 367,
, 405, 404, 403, 402, 401, 399, 398, 397, 393, 392, 390, 389, 388,
, 423, 422, 421, 420, 418, 417, 416, 413, 414, 412, 411, 409, 407,
, 445, 444, 443, 441, 437, 435, 434, 433, 432, 429, 428, 426, 424,
, 465, 463, 462, 461, 460, 459, 455, 454, 453, 451, 450, 449, 447,
, 483, 482, 479, 477, 476, 475, 474, 473, 472, 471, 470, 469, 467,
, 499, 498, 496, 495, 493, 492, 491, 490, 489, 488, 487, 486, 484,
, 526, 519, 515, 513, 511, 509, 508, 507, 504, 503, 502, 501, 500,
, 551, 550, 549, 545, 541, 540, 534, 526, 525, 524, 523, 520, 528,
, 622, 621, 619, 618, 585, 582, 569, 568, 564, 563, 561, 558, 556,
, 639, 638, 637, 636, 634, 633, 632, 630, 629, 628, 627, 626, 623,
, 684, 683, 682, 681, 680, 679, 678, 677, 676, 674, 657, 655, 649,
, 697, 696, 695, 694, 693, 692, 691, 690, 689, 688, 687, 686, 685,
, 773, 772, 771, 769, 768, 767, 766, 765, 763, 760, 741, 740, 715,
, 789, 788, 787, 786, 784, 783, 782, 780, 779, 778, 777, 776, 775,
, 802, 801, 800, 799, 798, 797, 796, 795, 794, 793, 792, 791, 790,
, 822, 814, 813, 812, 811, 810, 809, 808, 807, 806, 805, 804, 803,
, 917, 916, 915, 914, 913, 912, 911, 910, 909, 843, 826, 825, 823,
, 933, 932, 930, 929, 927, 926, 925, 924, 923, 922, 921, 920, 918,
, 949, 948, 946, 945, 943, 941, 940, 939, 938, 937, 936, 935, 934,
, 1049, 1048, 1047, 1046, 1044, 1042, 1027, 997, 976, 952, 951,
, 1070, 1059, 1058, 1057, 1056, 1055, 1054, 1053, 1051, 1050,
, 1118, 1117, 1075, 1074, 1067, 1066, 1065, 1064, 1063, 1061, 1060,
, 1174, 1173, 1170, 1147, 1124, 1123, 1122, 1121, 1120, 1119,
, 1196, 1190, 1183, 1181, 1180, 1179, 1178, 1177, 1176, 1175,
, 1222, 1221, 1220, 1219, 1218, 1217, 1216, 1215, 1214, 1213,
, 1252, 1251, 1250, 1249, 1247, 1239, 1236, 1227, 1215, 1224,
, 1278, 1277, 1270, 1269, 1259, 1258, 1256, 1255, 1254, 1253,
, 1288, 1287, 1286, 1285, 1284, 1283, 1282, 1281, 1280, 1279

الصاوي ص ٣٤٦ ،
صبي بن معبد ص ٧٦٢ ،
الصدر الشهيد ص ١٢٤٤ ،
صفوان بن أمية ص ٩٢٨ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ،
صفوان بن عسال المرادي ص ٣٤٦ ،
صفية بنت عبدالمطلب ص ٥٨٩ ،
صفية (أم المؤمنين) ص ٨٦٣ ،
صهيب الرومي ص ١١٣٦ ،
الصيمري ص ٩ ، ١٠

(ض)

الضحاك بن سفيان ص ١٩٠٦ ،
الضحاك بن مزاحم ص ١٦٨٩ ،
ضمرة بن ربيعة ص ١١١٨ ،

(ط)

طاش كبري زادة ص ٢٤ ،
طاووس ص ٩٨ ، ٤٩٨ ، ٥٩٢ ، ٦٣٠ ، ٦٣٣ ، ٦٥٦ ، ٦٥٨ ، ٧١٣ ، ٨١٩ ،
الطبراني ص ١٠٥ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ،
٢٤٨ ، ٢٧١ ، ٢٩١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٤٠١ ،
٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤٤٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦٩ ، ٤٨٤ ، ٤٩٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥٣٧ ، ٦٠٤ ، ٦٣١ ،
٦٤٣ ، ٦٨٨ ، ٧١٠ ، ٧٧٦ ، ٩٢٤ ، ٩٣٤ ، ٩٥٥ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٢ ، ١١٥٧ ، ١٢٠٤ ، ١٢١١ ،
١٢٩٨ ، ١٣٢٠ ، ١٣٨٨ ، ١٤٠٠ ، ١٦٩٥ ، ١٨٦٣ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٥ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ،
الطبري ص ٣٦٥ ، ٦٣١ ،
الطحاوي ص ١٣ ، ١٦ ، ٣٥ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١١١ ، ٢٠٣ ، ٢١٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ،
٢٤٨ ، ٢٨٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٠ ، ٣٤٣ ، ٣٥٨ ، ٣٨٨ ، ٤٠٨ ، ٤٣٨ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ،
٥١٢ ، ٥٥١ ، ٥٧٦ ، ٦١٩ ، ٧٧٨ ، ٨٠٥ ، ٨٠٩ ، ٨١٨ ، ٨٤٣ ، ٨٦٨ ، ٨٨٦ ، ٩٤٤ ، ٩٦١ ،
٩٨٦ ، ٩٩١ ، ١١٢٠ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٥١ ، ١٢٧٨ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٨ ،
١٣٩٣ ، ١٣٩٩ ، ١٥٢٨ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٨ ، ١٨١٦ ، ١٨٣٢ ، ١٨٥٩ ، ١٨٩٨ ،
طراي علاء الدين ص ١٩٨٦ ،
طلحة بن عبيد الله ص ٨١٥ ، ٨١٦ ،
طلق بن علي ص ٣٣٧ ،

(ع)

عائذ بن عمرو ص ٣٧٨،

عائشة ص ١١، ١٠٥، ١١٣، ١١٧، ١٢١، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٩، ١٨٢، ١٩٢، ١٩٤، ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٨٨، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٧٠، ٣٧٨، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٤٥، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٧، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٥٥، ٥٨١، ٥٨٣، ٦٢٦، ٦٣٣، ٦٤٣، ٦٥٦، ٦٦٦، ٦٧١، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٨٤، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٩٤، ٧٠٧، ٧١٣، ٧٢٢، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٦٠، ٧٦٥، ٧٧٧، ٧٨٢، ٧٨٦، ٧٩٤، ٧٩٧، ٧٩٨، ٨١٠، ٨١٦، ٨١٨، ٨٢٦، ٨٣٠، ٨٤٥، ٩٠٣، ٩٠٦، ٩٣٣، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٨٨، ١٠٤٢، ١٠٤٤، ١٠٤٨، ١٠٥٢، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١١١٨، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٩٨، ١٣٠١، ١٣٨٢، ١٣٨٨، ١٦٧٠، ١٦٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩٩، ١٩٧١،

عاشر أفندي ص ٣٠، ٣٣

عاصم بن حمزة ص ١٢٢،

عاصم بن ضمرة ص ٦٢٦،

عاصم بن عمر بن قتادة ص ١٤٥،

عامر بن جشيب ص ٥٠٧،

عامر بين ربيعة ص ٤٢٢،

عامر الشعبي ص ٩، ١٩٠٢،

عامر ص ٥٠١،

عبادة بن الصامت ص ١٠٦، ٤٣٤، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢٩٣، ١٤٧٦، ١٥٢٦،

العباس بن عبدالمطلب ص ١٠٣، ٥٠١،

عبدالجبار بن علي التمرناشي ص ١٩٨٦،

عبدالحق ص ١٠٩، ٣٤٦، ٥٧٨، ١٩٠٠، ١٩٧٨،

عبدالرحمن بن أبي بكر ص ٤٠٠،

عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي ص ٤٤٠،

عبدالرحمن بن إسحاق الواسطي ص ٥٣٧،

عبدالرحمن بن حسنة ص ١٣٨٨،

عبدالرحمن بن رافع بن خديج ص ٥١٣،

عبدالرحمن بن زياد الأفريقي ص ٥٤٢،

عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب ص ٦٦٠،

عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود ص ١٥٠٣،

عبدالرحمن بن عمار بن سعد ص ٥٢٢ ،
 عبدالرحمن بن عوف ص ٣٩٨ ، ٥٠١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٧٣ ، ١٢٥٣ ، ١٢٨٧ ،
 عبدالرحمن بن قيس ص ١٥٠٣ ،
 عبدالرحمن بن كعب بن مالك ص ٤٨٥ ، ١٨٤١ ،
 عبدالرحمن بن مهدي ص ٩٠ ، ٩١ ،
 عبدالرحمن بن هرمز ص ٨ ،
 عبدالرحمن بن يعمر الديلمي ص ٨١٢ ، ٨٢٠ ،
 عبدالرزاق ص ٨٨ ، ١٠٤ ، ١١٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٦ ، ٢٤٣ ، ٢٧١ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ ،
 ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤ ، ٤١٤ ، ٤٥٤ ، ٤٨٢ ، ٤٩٢ ، ٥٠٥ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦ ، ٩٦٦ ، ١٢١٣ ،
 ١٣١٥ ، ١٢١٥ ،
 عبدالسلام بن أبي الجنوب ص ٧٣٠ ،
 عبدالعزيز بن محمد ص ٤٢٥ ،
 عبد قيس ص ٩٧٣ ،
 عبدالكريم الجزري ص ٢٤٣ ، ٣٤٠ ،
 عبدالله بن أبي أوفى ص ٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٤٩٦ ،
 عبدالله بن أبي بكر ص ٦٧٤ ،
 عبدالله بن أحمد ص ٤٧٥ ،
 عبدالله بن بحينة ص ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٧١٧ ،
 عبدالله بن ثعلبة بن صغير ص ٦٨٩ ،
 عبدالله بن حذافة ص ٦٨٨ ،
 عبدالله بن دينار ص ١١١٨ ،
 عبدالله بن رافع ص ٤٠٨ ،
 عبدالله بن الزبير ص ١٠٥ ، ١٤٥ ، ٢٠٧ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩٤ ، ٧١٣ ، ٨١٨ ، ١٠٤٥ ،
 ١٣٧٤ ،
 عبدالله بن زيد ص ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ،
 عبدالله بن سعد بن سهل ص ١٨٩٧ ،
 عبدالله بن شداد ص ٦٣٣ ،
 عبدالله بن شقيق العقيلي ص ١٩٨ ، ١٢٩٧ ،
 عبدالله بن شمر ص ٤١٧ ،
 عبدالله الصنابجي ص ٤٢٤ ،
 عبدالله بن عامر ص ١٥٤ ، ١٨٧ ،
 عبدالله بن عمرو بن العاص ص ٣٧٨ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٥٢٢ ، ٥٤٢ ، ٦٣٣ ، ٧١٥ ، ٧٧٩ ، ٨٠٦ ،

٨١٩، ٩٢٩، ١٠٦٢، ١١٧٣، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٥٢٤، ١٨٣٢، ١٨٧٧، ١٩٠٥.
 عبدالله بن المبارك ص ٧، ٢٣٣، ٥٠٥، ٦١٥، ١٩٦٩،
 عبدالله بن محمد الرملي ص ٦٦٥، ٦٩٣،
 عبدالله بن محمد العدوي ص ٤٨٤،
 عبدالله المديني ص ٦٥٦،
 عبدالله بن مغفل ص ٤٣٦، ٤٣٧،
 عبدالله بن يزيد ص ٥١١، ٦٦٦، ٦٩٤،
 عبد الواحد بن أيمن ص ١٢٥٢،
 عبيد الله بن عبدالله ص ١٩٨،
 عبيدة بن حسان ص ١١٢٠،
 عبيدة السلماني ص ٩١٣،
 العتابي ص ١٤٤٥،
 عتبة بن يقظان ص ٥٠٤،
 عثمان بن أبي العاص ص ١٩٤، ٣٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٧٣٦،
 عثمان بن حنيف ص ١٢٧٦،
 عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي ص ١٠٦٢،
 عثمان بن عطاء ص ١٠٦٢،
 عثمان بن عفان ص ١٠٤، ١٣١، ١٩٨، ٢٤١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٧٠، ٤٣٦، ٤٦٥، ٤٦٦،
 ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٢٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٧١٣، ٧٦٠، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٩٠،
 ٨٠٦، ٨٧٣، ١٠٦٠، ١٠٧٣، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢١٤، ١٢٢٥، ١٤٠١، ١٥٢٠، ١٨١٥،
 ١٨١٦، ١٨٧٧، ١٩٠١، ١٩٦٣،
 عثمان بن فائد ص ٥٦٦،
 عثمان بن محمد بن ربيعة ص ١٠٩، ٤١٨،
 عدي بن ثابت ص ٨، ٣٥٠،
 عدي بن حاتم ص ١٣٩٢،
 عدي بن الفضل ص ٩١٩،
 عرفة بن أسعد ص ١٩٧٨،
 عروة بن الزبير ص ٣٤٠، ٣٤٢، ٥١٠، ٥٨٨، ٧٨٩، ١٨١٥،
 عروة بن مضر ص ٨٢٠،
 عروة بن المغيرة ص ٣٩٦،
 عصمة ص ١٢٩٨،
 عطاء بن أبي رباح ص ٨، ٩٨، ٣٤٠، ٦٣١، ٦٣٣، ٧١٣، ٧١٦، ٨٠٩، ٨١٦، ٨١٨، ١٩٧١.

عطاء بن يسار ص ٤٥٢، ٤٩٨، ٥٦٧، ٥٦٨،
 عطاء بن عجلان ص ٣٧٨، ١٠٤٥،
 عطية الحوفي ص ٨، ٥١٢، ١٠٤٨، ١٤٥٩، ١٨٩٨،
 عقبة بن عامر الجهني ص ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٧٥، ٥٢٤، ٥٣٩، ١٠٠٢، ١١٣٧، ١١٧٧،
 ١٩٠٠،
 عكرمة ص ٨، ٩٨، ٨٠٩، ٩٢٨، ١٠٧٤، ١١٤٤،
 العلاء بن كثير ص ٣٧٨، ١٩٤٣،
 علاء الدين ... ص ٦٧١،
 علفمة ص ٤٥١، ١٣٧٤، ١٨٣٢،
 علي بن إبراهيم البسطامي ص ١٩٨٧،
 علي بن أبي سارة ص ٥٠٧،
 علي بن أبي طلحة ص ١١٩٤،
 علي بن أبي طالب ص ٨٧، ٨٨، ٩١، ١٠٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦،
 ١٩٨، ٢٠٢، ٢٤٢، ٢٨٥، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٧١، ٣٧٨، ٤٠٠، ٤٣٥، ٤٣٨،
 ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٦٤، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٦، ٥١٠، ٥٢٧،
 ٥٣٧، ٥٥١، ٥٥٦، ٥٧٨، ٦١٣، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٣١، ٦٤٣، ٦٩٠، ٦٩٣، ٦٩٦، ٧٣٤،
 ٧٦٢، ٧٦٤، ٧٨١، ٧٨٥، ٨٠٦، ٨١٨، ٨٣٥، ٨٧٩، ٩١٣، ٩٤٢، ٩٥٥، ٩٩٨،
 ١٠٠٢، ١٠٤٣، ١٠٤٥، ١٠٥٢، ١٠٥٤، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٦، ١٠٩٥، ١٠٩٦،
 ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٤٤، ١١٨٩، ١١٩٦، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢٢٠، ١٢٢٥،
 ١٢٣٧، ١٢٣٩، ١٢٤١، ١٢٥٥، ١٢٧٨، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٣٠٨، ١٣١٥، ١٣١٦،
 ١٣٢٠، ١٣٦٧، ١٤٢٠، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٨١٥، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٧٧، ١٨٩٢،
 ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٦٣،
 علي بن إسحاق ص ١١١،
 علي بن رباح ص ١٩٩،
 علي بن زيد ص ١٤٩٧، ١٩٧٩،
 علي بن سالم ص ١٤٩٧، ١٩٧٩،
 علي بن المديني ص ٩١، ٥١٢،
 علي بن موسى الرضا ص ٦٥٩،
 همار بن سعد ص ٤٠٣،
 همار بن يسار ص ٣٥٣، ٣٩١، ٤٣٦، ٤٧١، ٥٤٣،
 عمران بن أبي الفضيل ص ١٩٠٥،
 عمران بن الحصين ص ٢٢١، ٤٧١، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥٠٢، ٦٧١، ٦٨٧، ١١٣٨، ١١٤٧،

عمران بن موسى ص ٥١١،

عمر بن أبي عمر ص ٤٢٨،

عمر بن الخطاب ص ١٠٤، ١٠٦، ١٣١، ١٣٩، ١٥٤، ١٦٨، ٢٠٣، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٩،
٣٦١، ٣٧٢، ٣٧٨، ٤٠١، ٤١٣، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٨،
٤٥٠، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٨٩، ٥٠٥، ٥١٣، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٣٦،
٥٧٧، ٥٨٨، ٥٩٣، ٥٩٧، ٦٠١، ٦٢٠، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٤٠، ٦٥٦، ٦٧١، ٧٠١، ٧٠٧،
٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٧، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١٦، ٨١٩، ٨٣٥، ٨٤٥، ٨٧٠، ٨٧٣، ٩٢٤، ٩٢٨،
٩٢٩، ٩٥٤، ١٠٢٣، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٥، ١٠٦٦، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١١٨٥، ١٢٠٤،
١٢١٣، ١٢١٤، ١٢٢١، ١٢٢٥، ١٢٤٧، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٦، ١٢٨٤، ١٢٨٦،
١٢٨٧، ١٣٠٨، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣٢٠، ١٣٧٨، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٤٠١، ١٤٩٧،
١٦٢٤، ١٦٢٩، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٨١٦، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٥٧، ١٨٧٧، ١٨٩١،
١٨٩٧، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٦٣، ١٩٧٣، ١٩٧٩،

عمر بن شبيب المصلي ص ١٠٤٨،

عمر بن عبدالعزيز ص ١٠٥، ٥٩٣، ٥٩٦، ٦١٣، ٦٣٣، ٧١٣، ٧٢٠، ٧٣١، ٧٣٦، ٧٤١،
٧٦٢، ٨٣٣،

عمر بن عطاء ص ٥١١،

عمر بن فروخ ص ١٤٦٤،

عمر بن هارون ص ١٩٨٠،

عمر بن يحيى ص ٤١٨،

عمرو بن حزم ص ٦١٩، ٦٢٥، ٨١٥، ١٨٧٨، ١٩٠٥،

عمرو بن الحصين ص ٣٧٨،

عمرو بن خارجة ص ١٩١٥،

عمرو بن خالد ص ٨٨،

عمرو بن سعيد ص ١٢٨٨،

عمرو بن سلمة ص ٤١٦،

عمرو بن شعيب ص ٧٦، ٥٢٢، ٥٢٧، ٦٣٢، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٧١، ٧٠٧، ٧٧٤، ٩٢٤،
١٠٥٤، ١٠٦٢، ١٠٨٦، ١١٢٢، ١١٣٩، ١١٧٠، ١٢١١، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٤٧٩،
١٦٢١، ١٨٣١، ١٩٠٠، ١٩٠٥، ١٩٠٦،

عمرو بن العاص ص ٣٦١،

عمرو بن عوف المزني ص ٥٢٢، ١٧٨٥،

عمرو بن يحيى المازني ص ٩٥٤،

عمير بن أبي وقاص ص ١٤١، ١٤٢،

عترة بن شداد ص ٩٧٣ ،
 عوف بن مالك الأشجعي ص ٤٠١ ،
 عون بن عبدالله ص ٥٣٩ ،
 عويمر العجلاني ص ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ،
 عياض بن حمار المجاشعي ص ١٣١١ ،
 عيسى بن إبان ص ١٥١١ ،
 عيسى بن إبراهيم بن طهمان ص ١٩٧٨ ،
 عيسى بن عبدالله ص ٧٦٢ ،
 عيسى بن المسيب ص ١٥٦ ،
 عيسى بن يونس ص ٦٦٢ ،
 العيني، ص ٣٥ ، ٧٤ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٠٤ ، ١٣١ ، ١٤٨ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ،
 ١٩٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٣٢١ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ،
 ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، ٤١٢ ، ٤٤٨ ، ٤٧٣ ، ٤٨٨ ، ٤٩٢ ، ٥٩٦ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ، ٧٣٠ ، ٧٣٣ ، ٧٥٦ ،
 ٩٢٢ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٣٨٤ ، ١٣٩١ ، ١٤٣٥ ، ١٤٤٥ ، ١٤٥٩ ، ١٥٠٣ ، ١٧٢٨ ، ١٨٢٦ ،
 ١٩٠٢ ، ١٩٧٨ ،

(غ)

الغزالي (أبو حامد) ص ٤٩٢ ،
 غسان ص ١٧٧ ،
 غيلان الثقفي ص ٨٧٠ ،

(ف)

فاطمة بنت أبي حبيش ص ٣٤٢ ، ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ،
 فاطمة بنت رسول الله ص ٥١٠ ،
 فاطمة بنت قيس ص ١٠٤٩ ،
 الفراء، يحيى بن زياد ص ١٠٦ ، ٨٠٤ ،
 فرقد السنجي ص ٧١٨ ،
 فضالة بن عبيد ص ١٣٧٤ ، ١٤٠٠ ،
 الفضل بن العباس ص ٥٠١ ، ٨١٨ ،
 الفلاس ص ١٢٨٧ ،
 فؤاد سزكين ص ٣٦ ،
 فيروز الديلمي ص ٨٧٠ ،

(ق)

القاسم ص ٦٩٠ ،
القاضي ص ٥٩٢ ، ٦٦٣ ،
قاضيخان ص ١٢٦١ ،
قناة ص ٩٨ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٨٠٩ ،
قناة السدوسي ١٣٦٧ ،
قنية ، ٣٣٥ ،
القتبي ص ٩٦٨ ،
القدوري ص ١٣ ، ١٦٨ ، ١٩٣ ، ٣٢١ ، ٣٦٦ ، ٦٥٨ ، ٦٧١ ، ٨٩٣ ، ١١٥٤ ، ١٩٧٧ ،
القرطبي ص ١٠٧ ، ٨٠٩ ، ١٠٩٣ ، ١٥٢٩ ،
قرة ص ٥٦٨ ،
قرعة بن سويد الباهلي ص ١٠٤٥ ،
قطرب النحوي ص ٤٠ ،
الفزوني ، أبو القاسم محمد بن محمد بن معاذ ص ٤٠ ،
قيس بن قهد (بن عمرو) ص ٤٢٥ ،

(ك)

كارل بروكلمان ، ص ٣٦ ،
الكاساني ص ٢٥ ، ٤٠ ، ٢٠٣ ، ٣٨٤ ، ٦٣٠ ، ٨٩٣ ،
الكرخي ص ١٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠ ، ٣٣٠ ، ٤٨٣ ، ٥٥١ ، ٥٧٦ ،
٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٦٢٥ ، ٦٥٣ ، ٦٥٨ ، ٧٥٦ ، ٨٣١ ، ٨٥٨ ، ٨٧٨ ، ١٠١٤ ، ١٣٠١ ، ١٤٢٨ ،
١٤٧٩ ، ١٤٩٩ ، ١٥٩٦ ، ١٨٥٩ ، ١٨٩٣ ،
الكردي ص ١٥٣٣ ،
كعب بن عاصم ص ٦٨٢ ،
كعب بن مالك ص ٤٨٥ ، ١١٩٤ ،
الكشني ، أحمد بن موسى ص ٢٥ ،
الكلبي ص ٢٧٥ ،
كويريلي باشا ص ٣٦ ،

(ل)

اللخمي ص ٣٤٦ ،
اللكنوي ص ٢٠٤ ،
اللبث ص ١٢٤ ، ٢٨٥ ، ٦٧٤ ،

المازري ص ٧٠٩،

ماعرز بن مالك الأسلمي ص ١٢١٩،

مالك بن أنس ص ٧، ٨، ٢٩، ٣١، ٣٦، ٧٥، ٧٨، ٨٦، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١١٢،
١١٦، ١٢٤، ١٣٠، ١٥٣، ١٦٦، ٢٠٣، ٢١٠، ٢٣٧، ٢٦٨، ٢٧٧، ٣٣٦، ٣٤٩، ٣٥٠،
٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٧٧، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٦١، ٤٦٣،
٤٦٤، ٤٦٦، ٤٨٣، ٤٩٥، ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٤١،
٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥،
٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩،
٥٧٠، ٥٧١، ٥٨٦، ٥٩٠، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٣٣، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٧٥، ٦٩٢، ٦٩٨،
٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٥، ٧٣٦،
٧٦٩، ٧٨٢، ٨٠٩، ٨١٢، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٣٥،
٨٢٦، ٨٤٥، ٩٢٨، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١،
١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١١٨٣، ١٢١٨، ١٢٢٦، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٥٨،
١٢٥٩، ١٢٨٧، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣١٣، ١٣١٥، ١٣٣٧، ١٣٤٩، ١٣٨٥، ١٣٩٥،
١٣٩٦، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٦٩، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦،
١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٦٢، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٦٣٣، ١٦٤٤، ١٦٨٩، ١٦٩٠،
١٧٦٥، ١٨٠٦، ١٨٢٣، ١٩٦٠، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧٢، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٨٥،

مالك بن الحويرث ص ٤٤٣، ٤٤٦،

مالك بن عبادة الراققي ص ١٩٩، ٣٨٢،

الموردي ص ٣٦٨، ٣٨٢،

المبارك بن فضالة ص ٤٠٥،

المبرد ص ١٠٥، ٢٨١،

مبشر بن عبيد ص ٩٣٤، ١٩٥٨،

المثنى بن الصباح ص ١٦٤،

مجالد ص ٦٨٦،

مجاهد ص ٩٨، ١٩٨، ٢٤٣، ٦٠٩، ٧١٣، ٨٠٩، ٨١٤، ٨١٨، ٨١٩،

مجزز المدلجي ص ١٣٠٨،

مجمع بن جارية الأنصاري ص ٥٠٢،

مجمع بن يعقوب ص ٥٨٩،

محمد بن إبراهيم ص ٤٢٥،

محمد بن أبي داود ص ٤٦٩ ،
محمد بن أحمد بن عبدالعزيز السمرقندي ص ١٩٨٦ ،
محمد بن إسحاق ص ٤٩٣ ،
محمد بن جابر ص ٣٣٧ ،
محمد بن جعفر بن محمد ص ٩٥٥ ،

محمد بن أبي داود ص ٤٦٩،

محمد بن أحمد بن عبدالعزيز السمرقندي ص ١٩٨٦،

محمد بن إسحاق ص ٤٩٣ ،

محمد بن جابر ص ۳۳۷،

محمد بن جعفر بن محمد ص ۹۵۵،

محمد بن الحسن ص ٨، ١١، ١٣، ١٥، ٢١، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٤، ٧١، ٧٤، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٤، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٣٨، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٨٧، ٤٠٩، ٤٦٠، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٩٢، ٥١٠، ٥١٣، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١،

,998 ,997 ,996 ,995 ,994 ,993 ,991 ,990 ,989 ,988 ,987 ,986 ,985
 ,1009 ,1008 ,1007 ,1006 ,1005 ,1004 ,1003 ,1002 ,1001 ,1000 ,999
 ,1020 ,1019 ,1018 ,1017 ,1016 ,1015 ,1014 ,1013 ,1012 ,1011 ,1010
 ,1080 ,1084 ,1083 ,1082 ,1081 ,1079 ,1078 ,1077 ,1076 ,1075 ,1074
 ,1090 ,1094 ,1093 ,1092 ,1091 ,1090 ,1089 ,1088 ,1087 ,1086
 ,1106 ,1105 ,1103 ,1102 ,1101 ,1100 ,1099 ,1098 ,1097 ,1096
 ,1130 ,1129 ,1128 ,1127 ,1126 ,1125 ,1110 ,1109 ,1108 ,1107
 ,1142 ,1141 ,1140 ,1139 ,1138 ,1137 ,1136 ,1135 ,1134 ,1133
 ,1154 ,1153 ,1151 ,1150 ,1149 ,1148 ,1147 ,1146 ,1145 ,1144
 ,1164 ,1163 ,1162 ,1161 ,1160 ,1159 ,1158 ,1157 ,1156 ,1155
 ,1189 ,1188 ,1187 ,1186 ,1185 ,1184 ,1183 ,1182 ,1181 ,1180
 ,1199 ,1198 ,1197 ,1196 ,1195 ,1194 ,1193 ,1192 ,1191 ,1190
 ,1210 ,1213 ,1218 ,1217 ,1216 ,1215 ,1214 ,1213 ,1212 ,1211
 ,1242 ,1241 ,1240 ,1238 ,1237 ,1236 ,1235 ,1234 ,1233 ,1232
 ,1260 ,1264 ,1263 ,1262 ,1261 ,1260 ,1259 ,1258 ,1257 ,1256
 ,1289 ,1287 ,1286 ,1285 ,1284 ,1283 ,1282 ,1281 ,1280 ,1279
 ,1322 ,1321 ,1319 ,1318 ,1317 ,1316 ,1315 ,1314 ,1313 ,1312
 ,1340 ,1339 ,1338 ,1337 ,1336 ,1335 ,1334 ,1333 ,1332 ,1331
 ,1359 ,1358 ,1357 ,1356 ,1355 ,1354 ,1353 ,1352 ,1351 ,1350
 ,1376 ,1375 ,1374 ,1373 ,1372 ,1371 ,1370 ,1369 ,1368 ,1367
 ,1407 ,1406 ,1405 ,1404 ,1403 ,1402 ,1401 ,1400 ,1399 ,1398
 ,1427 ,1426 ,1425 ,1424 ,1423 ,1422 ,1421 ,1420 ,1419 ,1418
 ,1437 ,1436 ,1435 ,1434 ,1433 ,1432 ,1431 ,1430 ,1429 ,1428
 ,1449 ,1448 ,1447 ,1446 ,1445 ,1444 ,1443 ,1442 ,1441 ,1440
 ,1459 ,1458 ,1457 ,1456 ,1455 ,1454 ,1453 ,1452 ,1451 ,1450
 ,1470 ,1469 ,1468 ,1467 ,1466 ,1465 ,1464 ,1463 ,1462 ,1461
 ,1480 ,1479 ,1478 ,1477 ,1476 ,1475 ,1474 ,1473 ,1472 ,1471
 ,1491 ,1490 ,1489 ,1488 ,1487 ,1486 ,1485 ,1484 ,1483 ,1482
 ,1501 ,1500 ,1499 ,1498 ,1497 ,1496 ,1495 ,1494 ,1493 ,1492
 ,1501 ,1508 ,1507 ,1506 ,1505 ,1504 ,1503 ,1502 ,1501 ,1500
 ,1560 ,1564 ,1563 ,1562 ,1561 ,1560 ,1559 ,1558 ,1557 ,1556
 ,1586 ,1585 ,1584 ,1583 ,1582 ,1581 ,1580 ,1579 ,1578 ,1577

محمد بن عبيد ص ١٠٤٥ ،
 محمد بن عبيد الله العزرمي ص ١٦٩٥ ،
 محمد بن عجلان ص ١٦٨٩ ،
 محمد بن علي (ابن الحنفية) ص ٢٨٨ ،
 محمد بن علي الباقر (أبو جعفر) ص ١٣٦٧ ،
 محمد بن الفضل البخاري ص ٢١ ، ٨٩٣ ،
 محمد بن قلاوون ص ١٩٨٧ ،
 محمد بن كعب القرظي ص ٤١٨ ،
 محمد بن محمد بن معاذ القزويني ص ١٩٨٧ ،
 محمد بن مسعود بن علي السمرقندي ... ص ١٩٨٧ ،
 محمد بن مقاتل الرازي ص ٤١٦ ، ١٤٦٥ ،
 محمود بن لبيد ص ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ،
 محيصة بن مسعود الأنصاري ص ١٨٩٧ ،
 المديني ص ٩٥٥ ،
 مرحب بن أبي مرحب ص ٥٠١ ،
 المرداوي ص ١٥٧ ،
 المرغيناني ص ١١ ، ١٣ ،
 مروان بن الحكم ، ص ٧٩٠ ،
 المروزي ، أبو تراب محمد بن محمد بن أبي الحسن ص ٤٠ ،
 المزني ص ١٠٥ ، ٥١٨ ، ٦٨٥ ، ٧٧٠ ، ٧٩٢ ،
 المزني ص ٥٣٧ ،
 مسروق ص ٢٠٢

مسلم ص ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٩١ ، ١١٠ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ،
 ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ،
 ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٦٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ،
 ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٩١ ، ٤٠٣ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٢٣ ،
 ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ ،
 ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ،
 ٥٢٠ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ، ٥٥٥ ، ٥٦٦ ، ٥٧١ ،
 ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٦ ، ٥٨٩ ، ٥٩٦ ، ٦٥٧ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٥ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ،
 ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٣٠ ، ٧٣٥ ،
 ٧٣٧ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ ، ٧٧٠ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٥ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥

٧٨٦، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨٠٠، ٨٠٥، ٨١٠، ٨١١، ٨١٤، ٨١٦، ٨١٩،
٨٣٠، ٨٦٣، ٩١٨، ٩٢٢، ٩٣٢، ٩٤٣، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٦٨، ٩٨٧، ١٠٤٢، ١٠٤٤،
١٠٤٩، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٧، ١٠٨١، ١١١٨، ١١٢٠، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨،
١١٤٧، ١١٧٣، ١١٧٥، ١١٧٧، ١١٨١، ١٢٠٣، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٦، ١٢١٩،
١٢٢٠، ١٢٢٥، ١٢٥١، ١٢٧٠، ١٢٧٥، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٢، ١٢٨٨، ١٢٩٢،
١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٣١٢، ١٣٥٦، ١٣٧٤، ١٣٨٢، ١٣٨٧، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣،
١٣٩٤، ١٣٩٧، ١٤٠٥، ١٤١٣، ١٤١٩، ١٤٣٤، ١٤٦٢، ١٤٦٨، ١٤٧٦، ١٤٧٧،
١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٦، ١٥٢٩، ١٥٣١، ١٥٣٦، ١٥٣٨، ١٥٧٨، ١٦٢٤، ١٦٢٥،
١٦٢٦، ١٦٨٣، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨٩٠، ١٨٩٧، ١٩٥٨، ١٩٧٣، ١٩٨٢،

مسلم بن خالد بن جريح ص ٤٠٢، ١٠٨٦،

مسور بن إبراهيم ص ١٢٥٣،

المسور بن مخرمة ص ٧٢٢،

مسة الأزديّة ص ٣٧٨،

مصعب ص ٣٢٥، ٣٢٦،

المطلب بن عبدالله ص ٤١٨،

معاذ بن جبل ص ١٠٥، ٤٥٦، ٥٢٩، ٥٣٧، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٢، ٦٢٣، ١٢٨٥،

١٢٨٦، ١٤٠١، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨٤١،

معاوية بن أبي سفيان ص ١٤٢، ٣٤٧، ٦٧٥، ٧٣٦،

معاوية بن الحكم ص ٤١٥، ٤١٦، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢،

معاوية بن حيدة ص ١٢٩٨،

معقل بن سنان ص ٩٣٥،

المعلّى ص ١٨٠، ٢٤٤، ٢٧٨، ٨٦٠، ٨٦٦، ١٤٩٦، ١٩٤٣،

معمر ص ٢٤٣، ٥٩٣، ٦٧٤،

معمر بن عبدالله ص ١٥٢٢،

المغيرة بن شعبة ص ٩٠، ٣٩٦، ٥٥٦، ١٨٧٧، ١٩٠٦،

المفضل بن صدقة ص ٧٧٦،

مكحول ص ٢٦٨، ٥٤١، ١٥٣٢،

ملا جليبي ص ٣٠،

ملازم بن عمرو ص ٣٣٧،

المنذري، ٣٣٥، ٣٤٧، ٦٣٣، ١٥٠٣،

منكوتم بن جاريك الحنفي ص ٤٣، ١٩٨٧،

موسى بن أبي حبيب ص ١٩٧٨،

موسى بن طلحة ص ٥٨١ ،
موسى بن عطية الباهلي ص ٤٨٤ ،
موسى بن عقبة ص ١٨٧ ،
ميمونة ص ٦٧٢ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٨٥ ، ١٣٨٧ ،
ميمونة بنت سعد ص ٦٧٥ ،

(ن)

نافع ص ٨ ، ١٥٤ ، ١٨٧ ، ٤٤٢ ، ٤٧٣ ، ٦٣٣ ، ١٠٤٨ ،
النجاشي ص ٥٠١ ، ٥٠٢ ،
النخعي ص ٧٨ ، ٩٨ ، ١٢٤ ، ٤٣٨ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ١٩٦٩ ،
النسائي ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ،
١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣٦ ،
٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٩٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ،
٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ،
٣٩١ ، ٤٠٢ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ،
٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٢ ،
٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٤٠ ،
٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٦ ، ٥٧٦ ، ٥٨٦ ، ٥٨٦ ، ٦٢٠ ، ٦٢٤ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٦٠ ،
٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٨٢ ، ٦٨٧ ، ٦٨٩ ، ٦٩٩ ، ٧٠٨ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٣٥ ،
٧٣٧ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ ، ٧٧٤ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ،
٨٢٠ ، ٨٤٥ ، ٨٦٧ ، ٩٠٦ ، ٩٢٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٤٤ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ،
١٠٠٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٥ ، ١٠٥٠ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٧ ، ١٠٧٤ ، ١١١٨ ، ١١٣٨ ، ١٢١٤ ،
١٢١٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٥ ، ١٢٩٨ ، ١٣٠٢ ، ١٣٣٤ ،
١٣٣٦ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٨ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٤٣٤ ، ١٨٣١ ، ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ ،
١٨٩٠ ، ١٨٩٣ ، ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠٥ ، ١٩١٥ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ،
النسفي ص ١٩ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
النعمان بن بشير ص ٢٤٣ ، ٣٣٧ ، ٥٢١ ، ١٤١٣ ، ١٨٣٣ ، ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ،
نمران بن جارية ص ١٩٠٠ ،
نوح بن أبي مريم ص ٩ ، ١٠٩ ، ٢٧٥ ،
نوح أفندي ص ٨٧ ،
نوح بن دراج ص ١٧٢٨ ،
نور ص ٥٠٧ ،
النسوي ص ٩١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ، ١٩٤ ، ٢٠٣ ، ٢١٨ ، ٢٤٣ ، ٢٨١ ،

٢٨٤ ، ٣٢٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٤١١ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٨٣ ، ٤٩٠ ، ٥٠٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٧٥ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٦٥ ، ٧٧٤ ، ٧٧٧ ، ٨١٥ ، ١٣٨٢ ، ١٣٩٣ ، ١٥٣٢

(هـ)

هارون الرشيد ص ٧٨ ،
مرقل ص ١٢١٣ ،
هشام الرازي ص ١٥ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ١٧٤ ، ٦٦٢ ، ٨١٩ ، ١٤١٣ ، ١٤٥٧ ، ١٤٨٨ ، ١٦٠٢ ، ١٧٩٥ ، ١٨٥٩ ، ١٩٤٥ ،
هشام بن عروة ص ١٢١ ،
هشيم بن نعيمة ص ٤٩٢ ، ٤٩٧ ،
هلال بن أمية ص ١٠٦٣ ، ١٢١٨ ،
هلال بن يحيى (هلال الرأي) ص ١٥٦٤ ، ١٩٣٩ ،
همام ص ٩٤٤ ،
همام بن مرة ص ٩٧٣ ،
هند بنت عتبة ص ٩٠٦ ، ٩٢٨ ،
الهيثمي ص ٩٢ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ٢٠٨ ، ٢٤٢ ، ٣٣٦ ، ٣٧٢ ، ٤١٠ ، ٤٤٢ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥ ، ٤٨٤ ، ٤٩٨ ، ٥١٠ ، ٥٣٧ ، ٥٤٦ ، ٦٤٣ ، ٧٣٠ ، ٧٣٦ ، ٧٧٦ ، ٩٢٤ ، ١١٣٨ ، ١١٥٧ ، ١٢٠٤ ، ١٢١١ ، ١٣٢٠ ، ١٣٨٨ ، ١٤٠٠ ، ١٥٢٨

(و)

وائل بن حجر ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٥٤٠ ،
وائل بن الأسقع ص ١٩٤ ، ٥٠٤ ،
الوالي ، محمد بن محمد ص ٤٠ ،
وكيع ص ٣٢٠ ، ٥٩٣ ،
ولي الدين جار الله ص ٣٣ ، ٤٢ ،
الوليد بن عقبة ص ١٢٠٣ ، ١٢٢٥ ،
الوليد بن مسلم ص ٥٥٦ ،

(ي)

يحيى بن أكثم ص ١٧٩ ،
يحيى الأنصاري ص ١٢٤ ،
يحيى بن سعيد ص ٥٠٧ ،
يحيى بن سليم الطائفي ص ١٣٨٥ ،

يحيى بن عبدالله ص ٥٠٦ ،
 يحيى بن عنبة ص ٦٣٤ ،
 يحيى القطان ص ١٢٨٧ ،
 يحيى المجبر ص ٥٠٥ ،
 يحيى بن معين ص ٨٨ ، ٩١ ، ٢٠٨ ، ٣٣٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ، ٥٥٦ ، ٥٨٩ ، ٦٢٠ ، ٦٧٤ ، ١٢٨٧ ،
 ١٤٦٤ ، ١٩٨٠ ،
 يحيى بن موسى ص ٥٠٥ ،
 يزيد بن أبي زياد ص ٥٠٩ ،
 يزيد بن أبي مريم ص ٢٠٣ ،
 يزيد بن الفقير ص ١٩٨ ،
 يزيد مولى عمار ص ٤٧١ ،
 يزيد ص ٤٩٧ ،
 يونس الأيلي ص ٦٧٤ ،
 يونس بن عبيد ص ١٩٨ ،
 يوسف بن خالد التيمي ص ١٠٩ ،
 يوسف شاخت ص ٣٥ ، ٣٦ ،

(أبو)

أبو إبراهيم الترجماني ص ٤٢٩ ،
 أبو الأحوص ص ٥٠٥ ،
 أبو أسامة ص ١٢٨٧ ،
 أبو إسحاق ص ٥٤١ ،
 أبو إسحاق بن شاقلا ص ٤٨٩ ،
 أبو إسرائيل ص ١٨٩٨ ،
 أبو إسماعيل ص ١٩٦٩ ،
 أبو أسيد الأنصاري ص ١٤٦٩ ،
 أبو أمامة الباهلي ص ١٩٤ ، ٣٣٥ ، ٣٦٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٤٩٦ ، ٥٤٦ ، ٥٥٢ ، ١٣٧٣ ، ١٩١٥ ،
 ١٩٧١ ،
 أبو أيوب الأنصاري ص ٧٧٣ ، ١٤٦٨ ،
 أبو بردة ص ٤٩١ ، ١٨٣٢ ،
 أبو بكر بن أبي موسى ص ٢٠٢ ،
 أبو بكر الإسكاف ص ٢٥٥ ،
 أبو بكر الرازي ص ٤٣٧ ،

,٦٠٣ ,٦٠٢ ,٦٠١ ,٥٩٩ ,٥٩٨ ,٥٩٧ ,٥٩٦ ,٥٩٥ ,٥٩٤ ,٥٩٣ ,٥٩٢ ,٥٩١ ,٥٩٠
 ,٦٤٩ ,٦٤٨ ,٦٤٧ ,٦٤٥ ,٦٤٤ ,٦٣٩ ,٦٣٧ ,٦٣٤ ,٦٢٥ ,٦١٦ ,٦١٠ ,٦٠٩ ,٦٠٨
 ,٦٩٤ ,٦٧٠ ,٦٦٨ ,٦٦٧ ,٦٦٦ ,٦٦٥ ,٦٥٩ ,٦٥٨ ,٦٥٧ ,٦٥٥ ,٦٥٣ ,٦٥٢ ,٦٥٠
 ,٧٢١ ,٧٢٠ ,٧١٩ ,٧١٨ ,٧١٧ ,٧١٦ ,٧١٥ ,٧١٤ ,٧١٣ ,٧١٢ ,٧١١ ,٧٠٨ ,٦٩٧
 ,٧٣٦ ,٧٣٤ ,٧٣٣ ,٧٣٢ ,٧٣١ ,٧٣٠ ,٧٢٩ ,٧٢٨ ,٧٢٧ ,٧٢٦ ,٧٢٥ ,٧٢٤ ,٧٢٣
 ,٧٥٢ ,٧٥٠ ,٧٤٨ ,٧٤٧ ,٧٤٦ ,٧٤٥ ,٧٤٤ ,٧٤٣ ,٧٤٢ ,٧٤١ ,٧٤٠ ,٧٣٨ ,٧٣٧
 ,٨٣٣ ,٨٣٢ ,٨٣١ ,٨٣٠ ,٨٢٩ ,٨٢٨ ,٨٢٧ ,٨٢٠ ,٧٨٣ ,٧٨٢ ,٧٦٨ ,٧٥٨ ,٧٥٤
 ,٨٤٦ ,٨٤٥ ,٨٤٤ ,٨٤٣ ,٨٤٢ ,٨٤١ ,٨٤٠ ,٨٣٩ ,٨٣٨ ,٨٣٧ ,٨٣٦ ,٨٣٥ ,٨٣٤
 ,٨٦٠ ,٨٥٩ ,٨٥٨ ,٨٥٧ ,٨٥٦ ,٨٥٥ ,٨٥٤ ,٨٥٣ ,٨٥٢ ,٨٥١ ,٨٥٠ ,٨٤٩ ,٨٤٧
 ,٨٧٣ ,٨٧٢ ,٨٧١ ,٨٧٠ ,٨٦٩ ,٨٦٨ ,٨٦٧ ,٨٦٦ ,٨٦٥ ,٨٦٤ ,٨٦٣ ,٨٦٢ ,٨٦١
 ,٨٩٠ ,٨٨٩ ,٨٨٨ ,٨٨٧ ,٨٨٦ ,٨٨١ ,٨٨٠ ,٨٧٩ ,٨٧٨ ,٨٧٧ ,٨٧٦ ,٨٧٥ ,٨٧٤
 ,٩٦٣ ,٩٦٢ ,٩٦١ ,٩٤٢ ,٩٣٩ ,٩٣٣ ,٩١٤ ,٩٠٥ ,٩٠٤ ,٩٠٢ ,٩٠١ ,٨٩٩ ,٨٩١
 ,٩٧٨ ,٩٧٧ ,٩٧٦ ,٩٧٥ ,٩٧٤ ,٩٧٢ ,٩٧١ ,٩٦٩ ,٩٦٨ ,٩٦٧ ,٩٦٦ ,٩٦٥ ,٩٦٤
 ,٩٩١ ,٩٩٠ ,٩٨٩ ,٩٨٨ ,٩٨٧ ,٩٨٦ ,٩٨٥ ,٩٨٤ ,٩٨٣ ,٩٨٢ ,٩٨١ ,٩٨٠ ,٩٧٩
 ,١٠٠٣ ,١٠٠٢ ,١٠٠١ ,١٠٠٠ ,١٠٠٠ ,٩٩٩ ,٩٩٨ ,٩٩٧ ,٩٩٦ ,٩٩٥ ,٩٩٤ ,٩٩٣
 ,١٠١٣ ,١٠١٢ ,١٠١١ ,١٠١٠ ,١٠٠٩ ,١٠٠٨ ,١٠٠٧ ,١٠٠٦ ,١٠٠٥ ,١٠٠٤
 ,١٠٧٥ ,١٠٥٦ ,١٠٥٣ ,١٠٣٦ ,١٠٣١ ,١٠٢٠ ,١٠١٩ ,١٠١٨ ,١٠١٧ ,١٠١٤
 ,١٠٨٧ ,١٠٨٦ ,١٠٨٥ ,١٠٨٤ ,١٠٨٣ ,١٠٨٢ ,١٠٨٠ ,١٠٧٩ ,١٠٧٨ ,١٠٧٧
 ,١٠٩٧ ,١٠٩٦ ,١٠٩٥ ,١٠٩٤ ,١٠٩٣ ,١٠٩٢ ,١٠٩١ ,١٠٩٠ ,١٠٨٩ ,١٠٨٨
 ,١١٠٩ ,١١٠٨ ,١١٠٧ ,١١٠٥ ,١١٠٣ ,١١٠٢ ,١١٠١ ,١١٠٠ ,١٠٩٩ ,١٠٩٨
 ,١١٣٥ ,١١٣٤ ,١١٣٣ ,١١٣٠ ,١١٢٩ ,١١٢٨ ,١١٢٧ ,١١٢٦ ,١١٢٥ ,١١١٠
 ,١١٤٧ ,١١٤٤ ,١١٤٣ ,١١٤٢ ,١١٤١ ,١١٤٠ ,١١٣٩ ,١١٣٨ ,١١٣٧ ,١١٣٦
 ,١١٥٨ ,١١٥٧ ,١١٥٦ ,١١٥٥ ,١١٥٤ ,١١٥٣ ,١١٥١ ,١١٥٠ ,١١٤٩ ,١١٤٨
 ,١١٨٦ ,١١٨٥ ,١١٨٠ ,١١٧٧ ,١١٧٠ ,١١٦٨ ,١١٦٧ ,١١٦١ ,١١٦٠ ,١١٥٩
 ,١١٩٦ ,١١٩٥ ,١١٩٤ ,١١٩٣ ,١١٩٢ ,١١٩١ ,١١٩٠ ,١١٨٩ ,١١٨٨ ,١١٨٧
 ,١٢٠٧ ,١٢٠٦ ,١٢٠٥ ,١٢٠٣ ,١٢٠٢ ,١٢٠١ ,١٢٠٠ ,١١٩٩ ,١١٩٨ ,١١٩٧
 ,١٢٤١ ,١٢٤٠ ,١٢٣٨ ,١٢٣٦ ,١٢٣٥ ,١٢٣٤ ,١٢٣٣ ,١٢٣٢ ,١٢٣١ ,١٢٠٨
 ,١٢٦٣ ,١٢٦٢ ,١٢٦١ ,١٢٥٩ ,١٢٥٣ ,١٢٤٦ ,١٢٤٥ ,١٢٤٤ ,١٢٤٣ ,١٢٤٢
 ,١٢٧٤ ,١٢٧٣ ,١٢٧٢ ,١٢٧٠ ,١٢٦٩ ,١٢٦٨ ,١٢٦٧ ,١٢٦٦ ,١٢٦٥ ,١٢٦٤
 ,١٣١٧ ,١٣١١ ,١٣٠٧ ,١٣٠٢ ,١٣٠١ ,١٢٩٨ ,١٢٩٤ ,١٢٩١ ,١٢٨٩ ,١٢٧٦
 ,١٣٢٨ ,١٣٢٧ ,١٣٢٦ ,١٣٢٥ ,١٣٢٤ ,١٣٢٣ ,١٣٢٢ ,١٣٢١ ,١٣١٩ ,١٣١٨
 ,١٣٥٢ ,١٣٥١ ,١٣٤٥ ,١٣٤٤ ,١٣٤٣ ,١٣٤٢ ,١٣٤١ ,١٣٤٠ ,١٣٣٩ ,١٣٣٠

,1374 ,1373 ,1372 ,1371 ,1370 ,1369 ,1368 ,1367 ,1366
 ,1404 ,1403 ,1402 ,1401 ,1399 ,1398 ,1397 ,1396 ,1395
 ,1427 ,1426 ,1425 ,1417 ,1416 ,1415 ,1414 ,1413 ,1412 ,1411
 ,1437 ,1436 ,1435 ,1434 ,1433 ,1432 ,1431 ,1430 ,1429 ,1428
 ,1449 ,1448 ,1447 ,1446 ,1445 ,1444 ,1443 ,1442 ,1441 ,1440
 ,1459 ,1458 ,1457 ,1456 ,1455 ,1454 ,1453 ,1452 ,1451 ,1450
 ,1470 ,1469 ,1468 ,1467 ,1466 ,1465 ,1464 ,1463 ,1462 ,1461
 ,1480 ,1479 ,1478 ,1477 ,1476 ,1475 ,1474 ,1473 ,1472 ,1471
 ,1490 ,1489 ,1488 ,1487 ,1486 ,1485 ,1484 ,1483 ,1482 ,1481
 ,1506 ,1505 ,1504 ,1503 ,1502 ,1501 ,1500 ,1499 ,1498 ,1497
 ,1500 ,1504 ,1503 ,1502 ,1501 ,1500 ,1503 ,1502 ,1501 ,1500
 ,1570 ,1569 ,1568 ,1567 ,1566 ,1565 ,1564 ,1563 ,1562 ,1561
 ,1590 ,1589 ,1588 ,1587 ,1586 ,1585 ,1584 ,1583 ,1582 ,1581
 ,1606 ,1605 ,1604 ,1603 ,1602 ,1601 ,1600 ,1599 ,1598 ,1597
 ,1623 ,1622 ,1621 ,1620 ,1619 ,1618 ,1617 ,1616 ,1615 ,1614
 ,1637 ,1636 ,1635 ,1634 ,1633 ,1632 ,1631 ,1630 ,1629 ,1628
 ,1658 ,1657 ,1656 ,1655 ,1654 ,1653 ,1652 ,1651 ,1650 ,1649
 ,1673 ,1672 ,1671 ,1670 ,1669 ,1668 ,1667 ,1666 ,1665 ,1664
 ,1693 ,1692 ,1691 ,1690 ,1689 ,1688 ,1687 ,1686 ,1685 ,1684
 ,1704 ,1703 ,1702 ,1701 ,1700 ,1699 ,1698 ,1697 ,1696 ,1695
 ,1733 ,1732 ,1731 ,1730 ,1729 ,1728 ,1727 ,1726 ,1725 ,1724
 ,1740 ,1739 ,1738 ,1737 ,1736 ,1735 ,1734 ,1733 ,1732 ,1731
 ,1760 ,1759 ,1758 ,1757 ,1756 ,1755 ,1754 ,1753 ,1752 ,1751
 ,1777 ,1776 ,1775 ,1774 ,1773 ,1772 ,1771 ,1770 ,1769 ,1768
 ,1792 ,1791 ,1790 ,1789 ,1788 ,1787 ,1786 ,1785 ,1784 ,1783
 ,1816 ,1815 ,1814 ,1813 ,1812 ,1811 ,1810 ,1809 ,1808 ,1807
 ,1830 ,1829 ,1828 ,1827 ,1826 ,1825 ,1824 ,1823 ,1822 ,1821
 ,1847 ,1846 ,1845 ,1844 ,1843 ,1842 ,1841 ,1840 ,1839 ,1838
 ,1863 ,1862 ,1861 ,1860 ,1859 ,1858 ,1857 ,1856 ,1855 ,1854
 ,1870 ,1869 ,1868 ,1867 ,1866 ,1865 ,1864 ,1863 ,1862 ,1861
 ,1887 ,1886 ,1885 ,1884 ,1883 ,1882 ,1881 ,1880 ,1879 ,1878
 ,1917 ,1916 ,1915 ,1914 ,1913 ,1912 ,1911 ,1910 ,1909 ,1908

١٩١٨ ، ١٩١٩ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ،
١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ،
١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ،
١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ،
١٩٨١

أبو خالد الدالاني . ص ٣٤٧ ،

أبو داود ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ؛ ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،
١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٨٠ ،
١٨٨ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ،
٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ،
٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٥ ،
٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ،
٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ،
٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ،
٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ،
٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ،
٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٦ ، ٥٧١ ، ٥٧٨ ، ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٤ ، ٦٢٦ ، ٦٣٣ ،
٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٣ ، ٦٦١ ، ٦٧١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٧ ، ٦٨٩ ، ٦٩٩ ، ٧٠٨ ، ٧٠٢ ،
٧٠٣ ، ٧٠٧ ، ٧١٥ ، ٧١٧ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٧ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ،
٧٧٠ ، ٧٧٤ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٩٠ ، ٧٩٦ ،
٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٤٥ ، ٨٦٣ ، ٨٦٧ ، ٨٧٠ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩٢٢ ، ٩٣٠ ، ٩٣٠ ،
٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٩٨ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٤ ،
١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٧ ، ١٠٧٤ ، ١٠٨١ ، ١١١٧ ، ١١٢٢ ، ١١٢٤ ، ١١٣٨ ،
١١٥٦ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٣ ، ١١٧٧ ، ١١٨١ ، ١١٩٠ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٨ ،
١٢٢٠ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧٥ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ،
١٢٩٢ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٨ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٧ ، ١٣١١ ، ١٣٢٧ ، ١٣٥٦ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ،
١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٧ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٩ ، ١٤٣٤ ،
١٤٦٤ ، ١٤٧٦ ، ١٥٠٣ ، ١٥١٨ ، ١٥٣٨ ، ١٥٤٨ ، ١٥٧٨ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٧ ، ١٧٨٥ ،
١٨١٥ ، ١٨٣١ ، ١٨٥٧ ، ١٨٧٧ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، ١٩١٥ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٩ ،
١٩٨٣ ، ١٩٨٤

أبو دجاجة ص ٥١٢ ،

أبو الدرداء ص ٢٨٤ ، ٤٧٦ ، ٥٠٧ ، ١٠٤٨ ، ١٣٧٣ ،
 أبو ذر ص ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ١٨٣٢ ،
 أبو رافع ص ٤٠٣ ،
 أبو ركامة ص ١٩٨١ ،
 أبو زرعة ص ٤٩٦ ، ٥٥٦ ، ١٢٨٧ ،
 أبو الزناد ص ٥١١ ،
 أبو سعيد ص ٥٠٤ ،
 أبو سعيد البردعي ص ٩٢ ،
 أبو سعيد الخدري ص ٧٩ ، ١٠٩ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٩٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٨ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ،
 ٤٤٤ ، ٤٧٤ ، ٤٨٤ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٤٨ ، ٥٨٣ ، ٦٦١ ، ٦٨٨ ، ٧٨٧ ، ٨١٦ ،
 ١٢٢٥ ، ١٢٥١ ، ١٣٧٣ ، ١٤٥٩ ، ١٤٧٦ ، ١٩٠٤ ،
 أبو سفيان بن حرب ص ٩٠٦ ، ١٩٨٣ ،
 أبو سلمة ص ٥٦٨ ، ٦٨٧ ،
 أبو سليمان ص ١٠٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤ ، ١٦٧٩ ،
 أبو سهل ص ٣٧٨ ،
 أبو صالح الحنفي ص ٨١٥ ،
 أبو الطفيل عامر بن واثلة ٧ ،
 أبو طلحة (زيد بن سهل) ص ١٢٢٧ ، ١٢٩٢ ،
 أبو طيبة الحجام ص ٢٠٦ ،
 أبو العاص بن الربيع ص ٩٢٩ ،
 أبو العالية ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،
 أبو العباس بن العاص ص ٣٣٠ ،
 أبو عبد الرحمن السلمي ص ٢٦٤ ، ٣٩٨ ،
 أبو عبدالله بن بطة ص ٣٥٠ ،
 أبو عبدالله الجرجاني ص ١١٥ ،
 أبو عبيدة ص ٢٤٣ ،
 أبو عبيد (القاسم بن سلام البغدادي) ص ٤٩٢ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٢٨٤ ،
 أبو عسير بن إسحاق ص ٤٦١ ،
 أبو علي السنجي ص ١٠٢ ،
 أبو علي الشاشي ص ٧٤٦ ،
 أبو قتادة ص ١٥٦ ، ٢٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٣٧ ، ٥٤٤ ، ٧٢١ ، ١٢٩٢ ،
 أبو الليث ص ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٢٤٦ ، ٤٥٥ ،

٦٧١، ١٢٤٤، ١٥١٦، ١٦٠٤، ١٨١٩، ١٩١١، ١٩٧٧،

أبو ماجدة ص ٥٠٥، ٥٠٦،

أبو ماجد ص ١٢٠٤،

أبو مالك الغفاري (غزوان) ص ٤٩٩،

أبو محذورة ص ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٧،

أبو مخلد ص ١٢٨٦،

أبو مسعود الأنصاري ص ٥٢٢، ٥٢٣، ٧٩٦، ١٨٣٢،

أبو مطيع البلخي ص ٩، ٥٩٦، ١٤٨١،

أبو موسى الأشعري ص ٧٤، ٩٠، ١٣٩، ١٩٨، ١٩٩، ٢٩١، ٣٣٥، ٤١٢، ٤٩٦، ٥٢٣،

٥٤٣، ٦٣٣، ١١٧٥، ١٦٢٤، ١٨٧٧، ١٨٩٧،

أبو موسى الأسدي ص ١٩٨، ٣٤٤،

أبو مليكة ص ١٨٢،

أبو نعيم ص ٤٥٤،

أبو نصر ص ٧٦٢،

أبو النضر ص ٥١١،

أبو هريرة ص ٧٤، ٧٥، ٧٦، ١٠٦، ١٤٨، ١٥٥، ١٧٤، ١٩٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٨٥،

٣٠٢، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٥٨، ٣٧٨، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣١،

٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦١، ٤٦٤،

٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩،

٥٣٧، ٥٤١، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٦، ٥٨٤، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢،

٦٧١، ٦٧٢، ٦٨٨، ٦٩٠، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٣٠، ٧٧١، ٧٨٦، ٨١٤، ٨٤٥، ٨٦٧، ٩١٧،

٩٣١، ٩٤٣، ٩٤٤، ١٠٦٥، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٦، ١١٧٣، ١١٨١، ١٢١٣، ١٢١٤،

١٢٢٠، ١٢٤١، ١٢٥١، ١٢٧٩، ١٢٩٨، ١٣٠٠، ١٣٧٣، ١٣٧٨، ١٣٨٥، ١٤٢٠،

١٤٦٢، ١٤٧٦، ١٥٢٧، ١٥٣٣، ١٦٢٦، ١٧٨٥، ١٨٦٣، ١٨٩٩،

أبو وائل ص ٣٢٠، ٥٠٤،

أبو واقد الليثي ص ١٣٨٩،

أبو يحيى ص ٢٠٨،

أبو يعلى ص ١٨٠، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٧٥، ٧٣٠، ٧٧٠، ١٢١١، ١٣٨٨،

أبو يوسف ص ٨، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٤٤، ٧١، ٧٤، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٥،

٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١١،

١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣،

١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥،

۱۱۱. ۱۱۲۵ ۱۱۲۶ ۱۱۲۷ ۱۱۲۸ ۱۱۲۹ ۱۱۳۰ ۱۱۳۳ ۱۱۳۴ ۱۱۳۵
 ۱۱۳۶ ۱۱۳۷ ۱۱۳۸ ۱۱۳۹ ۱۱۴۰ ۱۱۴۱ ۱۱۴۲ ۱۱۴۳ ۱۱۴۴ ۱۱۴۵
 ۱۱۴۷ ۱۱۴۸ ۱۱۴۹ ۱۱۵۰ ۱۱۵۱ ۱۱۵۳ ۱۱۵۴ ۱۱۵۵ ۱۱۵۶ ۱۱۵۷
 ۱۱۵۸ ۱۱۵۹ ۱۱۶۱ ۱۱۶۲ ۱۱۶۳ ۱۱۶۴ ۱۱۶۵ ۱۱۶۶ ۱۱۶۷ ۱۱۶۸
 ۱۱۷۰ ۱۱۷۱ ۱۱۸۵ ۱۱۸۶ ۱۱۸۷ ۱۱۸۸ ۱۱۸۹ ۱۱۹۰ ۱۱۹۱ ۱۱۹۲
 ۱۱۹۳ ۱۱۹۴ ۱۱۹۵ ۱۱۹۶ ۱۱۹۷ ۱۱۹۸ ۱۱۹۹ ۱۲۰۰ ۱۲۰۱ ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳ ۱۲۰۴ ۱۲۰۵ ۱۲۰۶ ۱۲۰۷ ۱۲۰۸ ۱۲۱۶ ۱۲۱۷ ۱۲۱۸ ۱۲۱۹
 ۱۲۳۴ ۱۲۳۵ ۱۲۳۶ ۱۲۳۷ ۱۲۳۸ ۱۲۳۹ ۱۲۴۰ ۱۲۴۱ ۱۲۴۲ ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴ ۱۲۴۵ ۱۲۴۶ ۱۲۴۹ ۱۲۵۴ ۱۲۵۶ ۱۲۵۹ ۱۲۶۱ ۱۲۶۲ ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴ ۱۲۶۵ ۱۲۶۶ ۱۲۶۸ ۱۲۶۹ ۱۲۷۰ ۱۲۷۲ ۱۲۷۴ ۱۲۷۵ ۱۲۷۶
 ۱۲۸۹ ۱۲۹۱ ۱۲۹۴ ۱۲۹۸ ۱۳۰۱ ۱۳۰۵ ۱۳۰۷ ۱۳۱۱ ۱۳۱۷ ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹ ۱۳۲۱ ۱۳۲۲ ۱۳۲۳ ۱۳۲۴ ۱۳۲۵ ۱۳۲۶ ۱۳۲۷ ۱۳۲۸ ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰ ۱۳۳۳ ۱۳۳۹ ۱۳۴۰ ۱۳۴۱ ۱۳۴۲ ۱۳۴۳ ۱۳۴۴ ۱۳۴۵ ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲ ۱۳۵۷ ۱۳۵۸ ۱۳۵۹ ۱۳۶۰ ۱۳۶۱ ۱۳۶۲ ۱۳۶۳ ۱۳۶۴ ۱۳۶۵
 ۱۳۷۳ ۱۳۷۴ ۱۳۷۵ ۱۳۷۶ ۱۳۷۷ ۱۳۷۸ ۱۳۷۹ ۱۳۹۲ ۱۳۹۳ ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰ ۱۴۰۱ ۱۴۰۳ ۱۴۰۴ ۱۴۰۵ ۱۴۰۷ ۱۴۰۹ ۱۴۱۰ ۱۴۱۱ ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳ ۱۴۱۴ ۱۴۱۶ ۱۴۱۷ ۱۴۲۵ ۱۴۲۶ ۱۴۲۷ ۱۴۲۸ ۱۴۲۹ ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱ ۱۴۳۲ ۱۴۳۳ ۱۴۳۴ ۱۴۳۵ ۱۴۳۶ ۱۴۳۷ ۱۴۳۸ ۱۴۳۹ ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱ ۱۴۴۲ ۱۴۴۳ ۱۴۴۴ ۱۴۴۵ ۱۴۴۶ ۱۴۴۷ ۱۴۴۸ ۱۴۴۹ ۱۴۵۱
 ۱۴۵۳ ۱۴۵۴ ۱۴۵۵ ۱۴۵۶ ۱۴۵۷ ۱۴۵۸ ۱۴۵۹ ۱۴۶۰ ۱۴۶۱ ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳ ۱۴۶۴ ۱۴۶۵ ۱۴۶۶ ۱۴۶۷ ۱۴۶۸ ۱۴۶۹ ۱۴۷۰ ۱۴۷۱ ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳ ۱۴۷۴ ۱۴۷۵ ۱۴۷۶ ۱۴۷۷ ۱۴۷۸ ۱۴۷۹ ۱۴۸۰ ۱۴۸۱ ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳ ۱۴۸۴ ۱۴۸۵ ۱۴۸۶ ۱۴۸۷ ۱۴۹۱ ۱۴۹۲ ۱۴۹۳ ۱۴۹۴ ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶ ۱۴۹۷ ۱۴۹۸ ۱۴۹۹ ۱۵۰۰ ۱۵۰۱ ۱۵۰۲ ۱۵۰۳ ۱۵۰۴ ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶ ۱۵۰۸ ۱۵۰۹ ۱۵۱۰ ۱۵۱۱ ۱۵۱۳ ۱۵۱۴ ۱۵۱۵ ۱۵۱۶ ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸ ۱۵۱۹ ۱۵۲۱ ۱۵۲۲ ۱۵۲۳ ۱۵۲۴ ۱۵۲۵ ۱۵۲۶ ۱۵۲۷ ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹ ۱۵۳۱ ۱۵۳۲ ۱۵۳۳ ۱۵۳۴ ۱۵۳۵ ۱۵۳۶ ۱۵۳۷ ۱۵۳۸ ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰ ۱۵۴۱ ۱۵۴۲ ۱۵۴۳ ۱۵۴۴ ۱۵۴۵ ۱۵۴۶ ۱۵۴۷ ۱۵۴۸ ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰ ۱۵۵۱ ۱۵۵۲ ۱۵۵۳ ۱۵۵۴ ۱۵۵۵ ۱۵۵۶ ۱۵۵۷ ۱۵۵۸ ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰ ۱۵۶۱ ۱۵۶۲ ۱۵۶۳ ۱۵۶۴ ۱۵۶۵ ۱۵۶۶ ۱۵۶۷ ۱۵۶۸ ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰ ۱۵۷۱ ۱۵۷۲ ۱۵۷۳ ۱۵۷۴ ۱۵۷۵ ۱۵۷۶ ۱۵۷۷ ۱۵۷۸ ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰ ۱۵۸۱ ۱۵۸۲ ۱۵۸۳ ۱۵۸۴ ۱۵۸۵ ۱۵۸۶ ۱۵۸۷ ۱۵۸۸ ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰ ۱۵۹۱ ۱۵۹۲ ۱۵۹۳ ۱۵۹۴ ۱۵۹۵ ۱۵۹۶ ۱۵۹۷ ۱۵۹۸ ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰ ۱۶۰۱ ۱۶۰۲ ۱۶۰۳ ۱۶۰۴ ۱۶۰۵ ۱۶۰۶ ۱۶۰۷ ۱۶۰۸ ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰ ۱۶۱۱ ۱۶۱۲ ۱۶۱۳ ۱۶۱۴ ۱۶۱۵ ۱۶۱۶ ۱۶۱۷ ۱۶۱۸ ۱۶۱۹
 ۱۶۲۰ ۱۶۲۱ ۱۶۲۲ ۱۶۲۳ ۱۶۲۴ ۱۶۲۵ ۱۶۲۶ ۱۶۲۷ ۱۶۲۸ ۱۶۲۹
 ۱۶۳۰ ۱۶۳۱ ۱۶۳۲ ۱۶۳۳ ۱۶۳۴ ۱۶۳۵ ۱۶۳۶ ۱۶۳۷ ۱۶۳۸ ۱۶۳۹
 ۱۶۴۰ ۱۶۴۱ ۱۶۴۲ ۱۶۴۳ ۱۶۴۴ ۱۶۴۵ ۱۶۴۶ ۱۶۴۷ ۱۶۴۸ ۱۶۴۹
 ۱۶۵۰ ۱۶۵۱ ۱۶۵۲ ۱۶۵۳ ۱۶۵۴ ۱۶۵۵ ۱۶۵۶ ۱۶۵۷ ۱۶۵۸ ۱۶۵۹
 ۱۶۶۰ ۱۶۶۱ ۱۶۶۲ ۱۶۶۳ ۱۶۶۴ ۱۶۶۵ ۱۶۶۶ ۱۶۶۷ ۱۶۶۸ ۱۶۶۹
 ۱۶۷۰ ۱۶۷۱ ۱۶۷۲

١٦٧٣ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٥ ، ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٨ ، ١٦٧٩ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٢ ،
 ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ، ١٦٩٣ ، ١٦٩٤ ، ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ،
 ١٧٠٣ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ١٧٠٦ ، ١٧٠٧ ، ١٧٠٨ ، ١٧٠٩ ، ١٧١١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٣ ،
 ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦ ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٢٢ ، ١٧٣١ ، ١٧٣٣ ،
 ١٧٣٤ ، ١٧٣٥ ، ١٧٣٦ ، ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، ١٧٣٩ ، ١٧٤٠ ، ١٧٤٢ ، ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ،
 ١٧٤٥ ، ١٧٤٦ ، ١٧٤٧ ، ١٧٤٨ ، ١٧٥٣ ، ١٧٥٤ ، ١٧٥٥ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٨ ، ١٧٥٩ ،
 ١٧٦٠ ، ١٧٦١ ، ١٧٦٢ ، ١٧٦٧ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ١٧٧٣ ، ١٧٧٤ ، ١٧٧٥ ، ١٧٧٦ ،
 ١٧٧٧ ، ١٧٧٨ ، ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ١٧٨١ ، ١٧٨٢ ، ١٧٨٣ ، ١٧٨٤ ، ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ ،
 ١٧٨٩ ، ١٧٩٠ ، ١٧٩١ ، ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٤ ، ١٧٩٥ ، ١٧٩٦ ، ١٧٩٧ ، ١٧٩٨ ،
 ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٠ ، ١٨١١ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ١٨١٩ ،
 ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ، ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٥ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٧ ، ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ ، ١٨٣١ ،
 ١٨٣٣ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ١٨٣٨ ، ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٤٨ ، ١٨٥٠ ،
 ١٨٥٧ ، ١٨٥٨ ، ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ، ١٨٦١ ، ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ ،
 ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ ،
 ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ ، ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ،
 ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ ، ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ،
 ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ،
 ١٩٣٤ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ،
 ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٤ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ،
 ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ،

أبو يوسف بن أبي الشعيري ص ٣٦٥ ،

(ابن)

ابن أبي أوفى ص ٧٥ ، ٤٥٤ ،

بن أبي جرير ص ٤٣١ ،

ابن أبي حاتم ص ٣٤٧ ، ٣٨٣ ،

ابن أبي ذئب ص ٤٩٥ ،

ابن أبي الذئال ص ٣٤٤ ،

ابن أبي زائدة ص ١٠٩٦ ،

ابن أبي شيبه ص ١٠٤ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ،
 ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ،
 ٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٤١٠ ، ٤١٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ،
 ٤٨٢ ، ٤٨٩ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥١٣ ، ٥٢٣ ، ٥٢٦ ، ٥٤٤ ، ٥٩٣ ، ٥٩٧ ،

٦١٩، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٤٠، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٦، ٧١٦، ٧٢٢، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٦، ٧٦٤،
٧٧٢، ٧٩٨، ٨٠٩، ٨١٩، ٩١٢، ٩١٣، ٩٦٦، ١٠٠٠، ١٠٥٢، ١٠٦٠، ١٠٦٦، ١٠٧٣،
١٠٧٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٩٠، ١١٩٤، ١١٩٦، ١٢١٤، ١٢٣٧،
١٢٥٠، ١٢٧٠، ١٢٩٠، ١٢٩٧، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣٢٠، ١٣٦٧، ١٣٨٥، ١٣٨٦،
١٤٥٩، ١٥٤٤، ١٦٢١، ١٦٢٩، ١٦٨٨، ١٨١٥، ١٨٣٢، ١٨٩٨، ١٩٠٠، ١٩٠١،
١٩٠٢، ١٩٠٥، ١٩٦٣،

ابن أبي عمرة المكي ص ١٢٥٢،

ابن أبي ليلى ص ١٧٣، ٢٧٥، ٣٠٥، ٣٢٠، ٤٤٢، ١٢٣٩، ١٤٧٧، ١٥٠٣، ١٥١٧، ١٦٣٣،
١٧٢٩، ١٧٣٣، ١٧٦٥، ١٨٧٣، ١٩٥٦، ١٩٦٠، ١٩٧٤، ١٩٧٥،

ابن أبي مريم ص ١١٩٤،

ابن إسحاق ص ١٤٥، ٤٩٣،

ابن أسلم ص ١٣٨٩،

ابن الأعرابي (محمد بن زياد) ص ١١٤٤،

ابن بغا ص ١٤١٠،

ابن بنت الشافعي ص ١٢٥١،

ابن الجارود ص ٣٣٦، ١١٣٨،

ابن الجراح ص ٥٧٨،

ابن جريج ص ٣٣٥،

ابن جريج ص ٣٧٠،

ابن جزري ص ١١٨٣،

ابن الجوزي عبدالرحمن بن علي ص ٢٦، ٢٧، ١٩٤، ٤٩٣، ٦٧٥، ٩٦٨، ١٥٠٣، ١٩٨٠،

ابن الحاجب ص ١٢١٨،

ابن حبان ص ٧٧، ٩١، ١١٧، ١٤٥، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٤٣، ٤٦٩، ٩٠٩، ٩٥٠،
١٨٧٨، ١٩٨٠،

ابن حبيب ص ١٠٧، ٣٣٥،

ابن حجر ص ١٩٤، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٨٨، ٤١٨، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٥٣، ٤٧٥،

٤٨٥، ٥٠٠، ٥٢٦، ٥٣٩، ٥٩٦، ٦١٩، ٦٢٤، ٦٣١، ٦٤٢، ٦٥٥، ٦٦٥، ٦٧١، ٧٧٧،

٨٢١، ٨٩٦، ٨٩٧، ٩١٩، ٩٢٢، ٩٣٤، ٩٦٨، ١٣٩١، ١٤٠٩، ١٤٢٠، ١٤٥٩، ١٤٦٠،

١٥٢٩، ١٥٧٨،

ابن حزم ص ١٣٣٦،

ابن خزيمة ص ٧٩، ١٠١، ١١٠، ١٥٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٣٢٤، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٩٨،

٤٠٨، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٥٤، ٤٦٤، ٥٤٠،

ابن دقيق العيد، ٣٣٥،
 ابن رستم ص ٢٤٤، ١٤٩٩،
 ابن رشد ص ٢٤٠،
 ابن سحنون ص ٥٥٨،
 ابن سعد ص ١٤٢، ١٥، ٥٨٩، ٩٠٣، ١٩٧٧، ١٩٧٨،
 ابن السكن ص ١٥٠، ٤٠٥،
 ابن سماعة ص ١٥، ٢٥٢، ٣٦٦، ٧٢٦، ٧٣٣، ٨٦٥، ٨٨٨، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٣٢١، ١٤٨٨،
 ابن سيده ص ١٠١٩،
 ابن سيرين (محمد) ص ٩، ٢٢٧، ٦٦٢، ٨١٦، ١٣٣٧، ١٣٦٧،
 ابن شبرمة،
 ابن شجاع ص ٢٤٠، ٣٣٢، ٧١٣، ٧٢٣، ٨٢٠، ٨٥٤، ٨٩٣، ١٤٢٨،
 ابن الصلاح ص ٣٤٧، ٤٩٢،
 ابن عباس، عبدالله ص ٣٢، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٤٨، ١٩٨، ٢٠١،
 ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٤٠، ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٧، ٣٦٥، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠،
 ٤٠٨، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨،
 ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠٩، ٥١١،
 ٥١٢، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٤٢، ٥٥٤، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٣،
 ٦٣١، ٦٣٣، ٦٤٢، ٦٦٠، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٨٤، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٣، ٦٩٩، ٧٠٦، ٧١٣،
 ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٣٥، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦،
 ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٥، ٧٨٨، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٨، ٨٠٦، ٨١١، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٨، ٨١٩،
 ٨٢٣، ٨٢٥، ٨٤٥، ٩١٩، ٩٢٢، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٥٥، ٩٦٨،
 ١٠٠٢، ١٠٤٢، ١٠٤٨، ١٠٥٢، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٦، ١١٤٣، ١١٧٣،
 ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٨٩، ١٢٥١، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٣، ١٣٣٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨،
 ١٣٨٢، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٩، ١٣٩٩، ١٤٠١، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٦٤، ١٤٧٧،
 ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٦٢٤، ١٦٢٦، ١٨١٦، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٩٩، ١٩٠٥، ١٩٠٦،
 ١٩١٣، ١٩٦٣، ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨٤،
 ابن عبدالبر ص ٧٨، ٨٦، ٤١٨، ٤٣٩، ٥٢٦، ٥٤٦، ٥٥٨، ٥٦٣، ٦١٩، ٦٤٠، ٨١٨،
 ١٠٧٥، ١٢٨٧، ١٣٩٦، ١٩٧٤،
 ابن عبدالحكم ص ٥٥٨،
 ابن عدي ص ١٩٤، ٣٤٨، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٧٨، ٣٨٨، ٤٥٤، ٥١٢، ١٩٧٨،
 ابن العربي ص ٤٨٨،

ابن عمر ص ٨، ٧٥، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١١٢، ١٢٤، ١٥٣، ١٦٩، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠١، ٢٣٥، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٤، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧١، ٥٨٩، ٥٨٩، ٥٩٦، ٦٠٤، ٦١٩، ٦٢٦، ٦٣٣، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٥٩، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٨٤، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٧، ٧١٣، ٧١٦، ٧١٨، ٧٢٠، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٥٨، ٧٦١، ٧٧٣، ٧٧٥، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٦، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٤، ٧٩٨، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٦، ٨٤٥، ٩١٨، ٩٢٤، ٩٣١، ٩٣٥، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٦٨، ٩٩٨، ١٠٤٥، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٥٠، ١٠٥٢، ١٠٦٠، ١٠٦٢، ١٠٦٩، ١٠٨١، ١٠٩٦، ١١١٨، ١١٢٠، ١٢١٦، ١٢٥١، ١٢٧٩، ١٣٨٥، ١٤٠١، ١٤٢٠، ١٤٤٥، ١٤٥٩، ١٤٨٨، ١٥٢٨، ١٥٣٦، ١٥٣٨، ١٥٤٤، ١٨١٦، ١٨٣٢، ١٨٧٧، ١٩٢٦

ابن القاسم ص ٤٤١ ، ٥٥٨ ، ٧٠١ ،

این قدامه ص ۸۱، ۱۴۲، ۱۵۷، ۸۱۶،

ابن کثیر ص ۳۸۳، ۴۳۹،

ابن لهيعة ص ٢٤٣ ، ١٤٠٠ ،

ابن ماجه ص ٧٦، ٨٧، ٩١، ١٠٨، ١٢١، ١٥٠، ١٥٤، ١٨٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٩٦، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٨، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥١، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٧، ٦٢٠، ٦٢٦، ٦٤٣، ٦٦٢، ٦٨٢، ٦٨٦، ٦٩٩، ٧٠٥، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١٦، ٧١٧، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٥٧، ٧٦٢، ٧٦٦، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٤، ٧٨٧، ٧٩٠، ٧٩٨، ٨١٢، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٩، ٨٦٧، ٨٧٠، ٩٠٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩٢٤، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٥٠، ٩٥١، ١٠٠٢، ١٠٤٤، ١٠٤٨، ١٠٥٠، ١٠٥٤، ١٠٦٥، ١٠٦٧، ١٠٧٤، ١٠٨١، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٢، ١١٢٤، ١١٨١، ١١٩٠، ١٢١١، ١٢١٤، ١٢١٨، ١٢٥٠، ١٢٧٠، ١٢٧٥، ١٢٧٩، ١٣٠٧، ١٣١١

١٣٢٧ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٥ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٧ ، ١٤٠٩ ، ١٤٢٠ ،
١٤٣٤ ، ١٤٩٧ ، ١٥٠٣ ، ١٥٣٨ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٨ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٦ ، ١٧٨٥ ، ١٨١٥ ، ١٨٢٦ ،
١٨٣١ ، ١٨٦٢ ، ١٨٧٧ ، ١٨٩٠ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، ١٩١٥ ، ١٩٧١ ،
١٩٧٩

ابن مردويه ص ٣٨٣ ،

ابن مازة ، عمر بن عبدالعزيز ص ٢٦ ،

ابن مسعود ، عبدالله ص ٧٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٢١ ، ٣٢٢ ،
٣٤٦ ، ٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ،
٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ، ٥١٩ ، ٥٢٢ ،
٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٦٠ ، ٥٦٦ ، ٥٧٦ ، ٥٨٦ ، ٦٣١ ، ٦٣٤ ، ٦٤٣ ، ٦٨٥ ،
٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨١٨ ، ٨٤٥ ، ٩٢٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٥٢ ، ١٠٦٠ ،
١٠٦١ ، ١١٢٣ ، ١١٧٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢١١ ، ١٢٧٨ ، ١٣٢٠ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ،
١٦٢٢ ، ١٦٩٥ ، ١٨٣١ ، ١٨٣٢ ، ١٨٦٣ ، ١٨٧٧ ، ١٨٩٠ ، ١٩٠١ ، ١٩٦٣ ،

ابن مليكة ص ٣٧٠ ،

ابن مندة ص ٣٣٧ ،

ابن المنذر ص ٧٤ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٤١ ، ١٤٨ ، ٢٠٣ ، ٤٩٣ ، ٥٨٦ ،

ابن نافع ص ٥٥٨ ،

ابن نمير ص ١٣٧٨ ،

ابن الهمام ص ١١٥ ،

(أم)

أم أيمن ص ١٢٥١ ،

أم حبيبة ص ٣٧٨ ، ٥٥٣ ، ٧١٨ ، ٧٣٦ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ،

أم حكيم بنت أمية بن هشام ص ٩٢٨ ،

أم سلمة ص ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٥٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٨ ، ٤٢٤ ، ٥٥٠ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٨٤٥ ، ٩٤٣ ،
٩٤٤ ،

أم سلمة الأزديّة ص ٤٧٧ ،

أم شريك ص ٤٩٨ ،

أم ضميرة ص ١٤٦٩ ،

أم عطية ص ١٠٦٧ ،

أم كلثوم ص ٨٣٥ ،

أم هانئ ص ٦٧٨ ، ٦٧٩ ،

خامستا: فهرس المصادر الواردة في المتن

- اختلاف زفر ويعقوب ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ١٠٩٦ ،
الأصل ص ١٨٣٩ ، ١٩٤٣ ،
الأمالي ص ١٨٥ ، ٢٥٥ ، ٥٦٠ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٦٥٣ ، ٨٧٧ ، ١٠٠٤ ، ١٠١١ ، ١٠٣٦ ، ١١٦٤ ،
١٢٠٥ ، ١٢٣٩ ، ١٣٢٩ ، ١٤٣٩ ، ١٤٥٤ ، ١٤٨٥ ، ١٧٣٧ ، ١٩٤٣ ،
التقريب للقدوري ص ٦٧١ ، ١١٥٤ ،
الجامع الصغير ص ٢٧٤ ، ٥٨٤ ، ١٠٠٧ ، ١١٥٩ ، ١٦٩٤ ، ١٧٣٥ ، ١٧٩١ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ،
١٩٨١ ،
الجامع الصغير للكرخي ص ١٤٧٩ ،
الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ص ٨٧٧ ، ١٠٠٦ ، ١٠٩٨ ، ١١٤٥ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ،
١٢٧٤ ، ١٣٤٤ ، ١٣٦٤ ، ١٤٩٥ ، ١٥٦٥ ، ١٥٦٧ ، ١٦٥١ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٩ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٦ ،
الجامع الكبير للكرخي ص ٦٢٥ ،
الزيادات ص ٢٥٩ ، ٣٦٠ ، ٨٦٣ ، ١١٥٩ ، ١٨٦٩ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٨ ،
زيادات الزيادات ص ١٩٤٩ ،
السير الكبير ص ٩٨٠ ، ١٥٥٣ ، ١٦٠٦ ، ١٨٣٥ ،
الكتاب ص ٩٤٣ ،
كتاب البيوع ص ١٤٦٣ ،
كتاب الصرف ص ١٥٥٢ ،
كتاب الصلاة ص ٢٧٥ ،
كتاب الصلح ص ١٤٦٣ ،
كتاب الوصايا ص ١٥٦٥ ،
كتاب الوقف لهلال الرأي ص ١٥٦٤ ، ١٩٣٩ ،
التفقات للخصاف ص ٨٧٧ ،
مختصر الطحاوي ص ١٥٠١ ،
نوادير الصلاة ص ١٩٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ،
النوادر لأبي يوسف ص ٧٤٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٥٧ ، ١٩٤٣ ،
النوادر لابن سعادة ص ١٩٤٣ ،

سادسا: فهرس القبائل

- أرجب ص ١٨٩٨ ،
- أسلم ص ١٢١٩ ،
- الأوس ص ١٢٨٢ ،
- بنو أسد ص ٨٠٤ ،
- بنو تغلب ص ٦٠١ ،
- بنو زهرة ص ٣٢٢ ،
- بنو سليم ٤٢١ ،
- بنو عبدالدار ٧٧٦ ،
- بنو عبد مناف ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٩٧٣ ،
- بنو عدي ص ١٥٢٢ ،
- بنو متعان ص ٦٤٠ ،
- بنو مخزوم ص ٨١٤ ،
- بنو مدلج ص ١٣٠٨ ،
- بنو المصطلق ص ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ،
- الترك ص ١٢٨٦ ،
- ثقيف ص ١٩٨٣ ،
- جديلة قيس ص ٦٩٩ ،
- خزاعة ص ٤٧٨ ،
- الخزرج ١٠٦ ،
- الديلم ص ١٢٨٦ ،
- ذكوان ص ٤٢١ ،
- ربيعة ص ١٢٢١ ،
- رعل ص ٤٢١ ،
- عرينة ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٦٩ ،
- عكل ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ ،
- غطفان ص ٥١٧ ،

قریش ص ۱۰۶،
کنانة ص ۱۳۰۸،
المجوس ص ۱۲۸۷،
مجوس هجر ص ۱۲۸۷،
مضر ص ۱۲۲۱،
الهند ص ۱۲۸۶،
هوازن ص ۱۲۸۱،
وداعة ص ۱۸۹۸،

سابقًا: فهرس المدن والأماكن

(أ)

أحد ص ١٤٥ ، ٥١٢ ، ١١٨٢ ، ١٢٩٢ ،
الآستانة ص ٣٦ ،
استانبول ص ٢٤ ، ٣٩ ،
الإسكندرية ص ٣٧ ،
أسمند ص ٢٥ ،
أصبهان ص ١٩٩ ،
أوطاس ص ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ،

(ب)

باريس ص ٣٣ ، ٣٩ ،
بشر معونة ص ٤٢١ ،
البحرين ص ٤٨٣ ،
بدر ص ١٠٧ ، ٧٨٤ ،
برلين ص ٢٤ ، ٣٦ ،
البرية ص ٦٠٥ ،
البصرة ص ٩ ، ١٧٩ ، ٥٢٣ ، ٧١٤ ، ٨٩٣ ، ١٩٧٩ ،
بطن نخل ص ٥١٧ ،
بغداد ص ٧ ، ٨ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٧٦ ، ٨٩٣ ، ٩٢٩ ، ١١٦٢ ، ١٢٢٣ ، ١٦٠٢ ، ١٦١٣ ،
بلخ ص ٢٤ ، ٢٠ ، ٢٦٢ ، ٤٩٦ ، ١٥٢٠ ،
بيت المقدس ص ٦٧٢ ،

(ت)

تبوك ص ١٦٨ ، ١٨٣٢ ،
تركيا ص ٢٤ ،
تشتري بيتي ص ٢٤ ، ٣٣ ، ٤٢ ،
تهامة ص ٦٠٥ ،

(ج)

جابلتا ص ٨٩٣ ،
جابلقا ص ٨٩٣ ،
الجحفة ص ٧١٦ ،
جلدة ص ٤٦٣ ،
جيحون ص ٦٠٥ ،

(ح)

الحالفة ص ١٩٨٧ ،
الحبشة ص ٥٠١ ، ٨٧٠ ، ١٩٨١ ،
الحجاز ص ١٠٦ ، ٦٠٥ ،
حجر اليمن ص ٦٠٥ ،
الحديبية ص ٣٣٢ ، ٨٠٥ ،
حرة بني بياضة ص ٤٨٥ ،
الحطيم ص ٣٣٥ ،
حلب ص ٤٣ ،
حمص ص ١٠٧ ،
حنين ص ٨١٩ ،

(خ)

خراسان ص ١٥٢٠ ،
الخنديق ص ٣٧١
خير ص ٢٢٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٣٧٤ ، ١٥٢٢ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨٩٧ ، ١٩٨١ ،

(د)

دمشق ص ٢٨٤ ، ١٩٨٨ ،
دجلة ص ٦٠٥ ، ١١٦٢ ،

(ذ)

ذو طوى ص ٤٢٦
ذو الحليفة ص ٨١١ ،
ذو قرد ص ٧٨٤ ،

(ر)

الروحاء ص ٧٣٧ ،

الرقعة ص ٨٩٣ ،
الري ص ٨٩٣ ،

(س)

سمرقند ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ،
سيواس ص ١٩٨٦ ،

(ش)

الشام ص ١٦٨ ،

(ص)

الصفاء ص ٧٧٥ ، ٧٧٦ ،
صفين ص ٥٩١ ،

(ط)

الطائف ص ٤٦٣ ، ٦٠٥ ، ١٩٨٣ ،
طبرستان ص ١٩٨ ،

(ع)

عدن ص ٦٠٥ ،
العذيب ص ٦٠٥ ،
العراق ص ٦٠٥ ، ٦٥٦ ،
عرفات ص ٢٣٨ ، ٣٨٠ ، ٧٣١ ، ٧٤٨ ، ٧٧٣ ، ١٣٠٣ ،
عسفان ص ٤٦٣ ،
العقبة ص ١٠٥ ،
عمان ص ٤٨١ ،

(ف)

الفرات ص ٦٠٥ ،

(ق)

القاحه ص ٧١٦ ،
القادسية ص ٥٩١ ،
القصر ص ١٦١٣ ،
القناطر ص ٦٠٦ ،

(ك)

الكلاب ص ١٩٧٩ ،
الكوفة ص ٨ ، ٩ ، ١٧٨ ، ٣٢٢ ، ٣٣٢ ، ٥٢٣ ، ٨١٢ ، ٨٩٣ ، ١١٦٦ ، ١٦٠٢ ، ١٦١٣ ، ١٩٦٩ ،
١٩٧٩ ،

(م)

المدينة ص ١٠ ، ٦٥٦ ، ٨٠٠ ،
المروة ص ٧٧٥ ، ٧٧٦ ،
مزدلفة ص ٣٨٠ ، ٧٣١ ، ٧٤٣ ، ٧٧٢ ،
المغفر ص ٧٦٤ ،
مكة ص ٣٢٢ ، ٦٠٥ ، ٦٩٩ ، ٧١٤ ، ٧٤٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٧١ ، ٧٩٤ ، ٨١٩ ، ٨٧٧ ، ١١٦٦ ،
١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ،
منى ص ٢٣٧ ، ٧٧١ ، ٧٧١ ،
مهرة ص ٦٠٥ ،

(ن)

نقيع الخضعات ص ٤٨٥ ،
نهر الملك ص ٦٠٥ ، ٩٢٩ ،
نهر عيسى ص ٩٢٩ ،
نهر يزديجرد ص ٦٠٥ ،

(هـ)

هجر ص ١٢٨٧ ،
هراة ص ١٥٢٠ ،

(ي)

اليمامة ص ٥١٢ ،
اليمن ص ٥٠٨ ، ٥٢٣ ، ٦٠٥ ، ٦٢٣ ، ١٢٨٥ ،

ثامناً: فهرس المصطلحات و الكلمات المشروحة

(i)

- الإبراء ص ١٤٦٤ ،
الآبق ص ٦٩٢ ، ١٢٦١ ، ١٣١٧ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢٩ ،
الإبل الحوامل ص ٦٤١ ،
التدبير المطلق ص ١١١٥ ،
التدبير المقيد ص ١١١٥ ،
الاحتباس ص ٨٧٤ ، ٩٠٧ ، ٩٤٥ ،
الاختكار ص ١٤٩٧ ،
الإحصار ص ٧٢٠ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ،
الإحصان ص ١١٨٦ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٣ ، ١٢١٥ ،
الإحليل ص ٦٥٢ ،
الأحوال ص ٨٤٨ ،
الإدام ص ١١٥٦ ، ١١٦١ ،
آراب ص ٧٩ ،
الأرض الخراجية ص ٦٠٥ ،
الأرض العشرية ص ٦٠٥ ،
الإسامة ص ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦٢٧ ، ٦٤٢ ،
الإشعار ص ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٨٢ ،
اجتوا ص ٢٠٨ ،
الارثاث ص ٢٦٧ ،
أرتج ص ١٣١ ،
الأجير المشترك ص ١٥٩٥ ،
الارتفاق ص ٢٦٦ ، ٧٥٢ ، ٧٩٩ ،
الأرش ص ١٨٦٦ ، ١٨٧٥ ، ١٨٨٤ ،
الأرض الخراجية ص ٦٠٨ ، ٦٣٤ ،
الأرض العشرية ص ٥٨٥ ، ٦٠٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٣ ،

أرواث ص ٨٤
الاستثمار ص ٩٣١ ،
الاستبراء ص ١٤٥٤ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٨٩ ، ١٥١٨ ،
الاستحسان ص ١٦ ، ٢٣٥ ، ٣٦٩ ،
الاستخلاف ص ٩٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٢٨ ، ٢٩٤ ،
الإستحاضة ص ٣١٣ ، ٥٤٤ ،
استحقت ص ١٤٨٣ ،
الاستحلاف ص ٨٢٩ ، ٨٣٠ ،
الاستسعاء ص ١٠٨٠ ،
الاستسقاء ص ٢٤٦ ،
الاستصناع ص ١٤٢٧ ،
الاستنجا ص ٣٢١ ، الاستيعاب ص ٣٨٤ ،
الاسترقاق ص ١٠٨٨ ،
الاستهلال ص ١٦٣٠ ،
الاستيلاء ص ١٠٨٨ ،
الاستيلاد ص ١١٠١ ،
الإسكاف ص ١٣٦٦ ،
الإصغاء ص ١٥٥ ،
أصميت (الإصماء) ص ١٣٨٩ ،
الأطرش ص ١١٠٧ ،
الاعتكاف ص ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٦ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٩٣ ، ٦٩٧ ،
الأعيان المضمونة ص ١٧٦٤ ،
الإغماء ص ٢٤٦ ،
الإغلاق ص ١٠٤٤ ، ١٠٤٦ ،
آفاقي ص ٧١٤ ، ٧٤٢ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٨٠٧ ، ٨٢٢ ،
الإفراد ص ٧١٢ ، ٧٦٠ ،
الإفضاء ص ١١٩٧ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ،
الإقالة ص ١٥٠٤ ،
الإلقاء من شاطئ الجبل ص ١٤٣ ،
الأموال الباطنة ص ٥٩٢ ،
الآمة ص ٦٤٧ ،
الأمي ص ١١٥ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،

الأنفحة ص ٣٦٩ ، ١٨٣٠ ،
أنعيت (الإنماء) ص ١٣٨٩ ،
الإهاب ص ٣٦٧ ،
الإهلال ص ٧٣٧ ،
الأوداج ص ١٣٧٧ ،
الأوز ص ٣٦٢ ،
الأوقية ص ٦٣٩ ،
الأوكس ص ٨٣٩ ،
أوكفه ص ١٦٠٥ ،
الإياس ص ١٤٨١ ،
الآيسة ص ١٠٢٢ ،
الإيسلاء ص ٨٢٩ ، ٩٨٦ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١٤ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ،
١٠٦١ ،

(ب)

الباذق ص ١٨٢٩ ، ١٨٣١ ،
البازي ص ٨٥ ،
الباغي ص ١٢٦٨ ،
البتراء ص ٤١٨ ،
بدنة ص ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٨٢٦ ،
بربط ص ١٢٣١ ،
البرص ص ٩٤١ ،
البريد ص ٤٦٣ ، ٥٦٤ ،
البز ص ١٨١٠ ،
البطانة ص ٢٥٥ ،
البقر العوامل ص ٦٤١ ،
بقل ص ٥٩٥ ،
البكر ص ٨٣٠ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ،
بلغم ص ١٦١ ،
البناء ص ٩٧ ، ١١٥ ، ١٨٢ ،
بت لبون ص ٦١٨ ،
بنت مخاض ص ٦١٨ ،
بواها ص ٩٠٦ ، ٩٠٧ ،

(ت)

تالة ص ١٣٣٤ ،
التأفیف ص ١٤٧ ،
التبوة ص ٩٠٦ ،
تبیع (تیعة) ص ٥٧٣ ،
التوب ص ٤٠٤ ،
التحریض ص ٧٥ ، ٧٦ ،
التحریمة ص ٩٣ ،
التخلی للعبادة ص ٩٠٩ ،
الترجیع ص ٤٠١ ،
التسخیم ص ١٦٢٩ ،
التسری ص ١٠٩٣ ،
التسنیم ص ٥١٣ ،
التشریح ص ١٦٠٢ ،
التعریك ص ١٦٠٠ ،
التعلیق ص ١٠٢٦ ، ١٠٥٥ ،
التغریق ص ١٤٣ ،
التفت ص ٧٩٩ ،
التفل ص ١٥١٢ ،
التقبل ص ١٣٦٦ ، ١٣٧٠ ،
التقلید ص ٧٢٢ ،
تکبیرات آیام التشریق ص ١٣٨ ،
تلجئة ص ١٦٩٩ ،
التمتع ص ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٨٢٢ ،
التنجیز ص ١٠٢٦ ، ١٠٤١ ، ١٠٥٥ ،
التهایؤ ص ١٥٩٧ ،
التولیة ص ١٤٦٦ ، ١٤٨٠ ،
توی ص ١٤٦٠ ، ١٥٥٦ ، ١٧٦٧ ،
التیمم ص ٩٦ ، ٩٧ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ،

(ث)

الثناء ص ٥٧٣ ،

التي ص ٦٢٤ ،
الثيب ص ٨٣٠ ، ٩٢٢ ،

(ج)

الجائفة ص ٦٤٧ ،
الجائز ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨
الجدام ص ٩٤١ ،
الجدع ص ٦٢٤ ، ٧٢٤ ،
الجرموقين ص ٢٨٦ ، ٣٩٧ ،
الجرين ص ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ،
الجزية ص ١٢٦٢ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ،
الخص ص ٢٤٥ ،
الجعل ص ١٣١٧ ، ١٣٢٠ ،
جفن السيف ص ١٥٥٥ ،
الجنابة ص ١٩٩ ،
الجمرات ص ٧١٩ ،
الجمعة ص ١٨٤ ،
الجنب ص ١٤٤ ،
الجوربين ص ٩٠ ،
الجهر بالتكبير ص ١٣٩ ،
الجوالق ص ١٢٣٧ ،
جياذ ص ١٧٢٥ ،

(ح)

الحائط ص ١١٨٢ ،
الحاسر ص ١١٣٨ ،
الحجر ص ٨٥٠ ، ١٨٤١ ،
الحدث السابق ص ١٢١ ، ١٨٢ ،
الحدث ص ٣٤٤ ،
الحرية (الحربي) ص ٨٣٤ ، ٩٠١ ،
الحرز ص ١٢٣٤ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٨ ،
الحرفة ص ٨٥٥ ،
حريم البئر ص ١٨٢٦ ،

حريم النهر ص ١٥٩١ ، ١٨٢٥ ،
حصر ص ١٢١ ،
الحصور ص ٩١٠ ،
الحط ص ١٤٦٤ ، ١٥٥٨ ،
الحطيم ص ٣٣٥ ،
الحفا ص ١١٣٨ ،
حقّة ص ٦١٨ ،
الحُقّة ص ١٤٩٧ ،
الحقو ص ٨٢٤ ،
حكومة العدل ص ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ،
حمائل السيف ص ١٥٥٥ ،
الحمارية ص ١٩٧٢ ،
الحمرة ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٩٢ ،
الحملان ص ٥٩٠ ، ٦١١ ،
حمل ص ٦٠٤ ، ٧٢٤ ،
حلي النساء ص ٦٣٢ ،
حنث ص ١١٥٠ ، ١١٥٧ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٧٠ ،
الحوالة ص ١٧٦٧ ،
الحول ٦١١ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٣٦ ،
الحيس ص ٩٧٣ ،
الحيض ص ١٧ ، ١٢٨ ، ١٩٢ ، ٢٣٢ ، ٣٧٣ ،

(خ)

خير الآحاد ص ١٠
الخراج ص ٦١٦ ، ٦٤٤ ، ١٨١٩ ،
خزبة ص ١٢٨٨ ،
الخرثي ص ١٢٩٤ ،
الخرز ص ٢٥٢ ،
الخرور ص ٥٤٠ ،
الخزف ص ٢٤٥ ،
الخشوف ص ٢٤٢ ،
خص ص ١٦٦٢ ،
الخصي ص ١٠٣٧ ، ١٨٩٣ ،

الخطمي ص ٧١٨ ،
الخف ص ٩١ ،
خلا ص ٨٢٥ ،
الخلع ص ٥٨٠ ، ٨٥٧ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠٦٥ ،
الخلوف ص ٦٨٦ ،
خمار ص ٩٣٦ ،
الخمس ص ٥٩٣ ،
الخزير ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ،
الخنق ص ١٤٣ ،
الخنثى ص ١٩١٣ ،
الخنثى المشكل ص ١٩٦٧ ،
الخيار ص ٩١٦ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٤٥ ،
(د)

دالية ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ ،
دائق ص ١٥٥٧ ، ١٥٦٠ ،
الدد ص ١٩٨٢ ،
دردي ص ١٢٢٦ ،
درع ص ٩٣٦ ،
دسره ص ٥٩٣ ،
دسعة ص ٢٨٥ ،
دم المتعة ص ٨١٣ ،
الذن ص ٨٣٧ ، ٨٨٧ ، ٨٨٩ ، ١٢٢٧ ،
الدهقان ص ٩٢٩ ،
الدياس ص ١٨٢٠ ،
الدية ص ١٤٣

(ذ)

ذكية ص ٨٨٩ ،
الذمي ص ١٠٥٨ ،
(ر)
الربا ص ١٥٤٣ ،
ربعة ص ١٥٧٨ ،
الرجعة ص ١٠١٣ ،

رجيع ص ٨٥
رحل ص ١٦٥ ،
الرحم المحرم ص ١١١٧ ،
الردة ص ٨٦٩ ، ٨٩٧ ،
رز ص ١٢٢ ،
رساتيق (رستاق) ص ١٩٧٩ ،
رصاص ص ٢٤٥ ،
الرضاع ص ٨٤٥ ، ٩٠٤ ، ١٠٦٧ ،
الرضخ ص ١٢٩٣ ،
الرطاب ص ٥٨١ ،
الرطل ص ٦٠٤ ، ١٤٣١ ،
الرقبي ص ١٤٠٩ ،
ركوة ص ٣٥٣ ،
الرهن ص ٩٠٠ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٧٨٧ ،
رواجع ص ١٠٥١ .
روث ص ٨٥ ، ٢٥٢ ، ٢٧٠ ،

(ز)

زئبق ص ٥٩٤ ،
زرنخ ص ٢٤٥ ،
زطي ص ١٤٤١ ،
زعفران ص ٧٨٩ ،
الزفن ص ١٨٣٢ ،
الزق ص ١٣٢٨ ،
الزمن ص ٧٦٨ ،
زيوف ص ٦٠٢ ، ١٤٢٥ ، ١٤٧٣ ، ١٥١٠ ، ١٥٦٢ ، ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ، ١٧٢٥ ،

(س)

السائمة ص ٥٩١ ، ٦١١ ، ٦٣٥ ،
الساجة ص ١٣٣٣ ،
السارق الظريف ص ١٢٣٧ ،
الساعي ص ٦١٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ،
سؤر ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٥٤٧ ،

سبقة الحدث ص ١٧٠ ، ٢٤١ ،
ستوة ص ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ،
سحولة ص ٥٠٨ ،
السعاية ص ٥٨٠ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١١٠١ ،
السب ١٥٧٨ ،
الس ص ٣٤٧ ،
السلم ص ٣٠٦ ، ٨٩٩ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ،
١٥٤٥ ، ١٥٦٢ ،
النور ص ٥٤٧ ،
السوق ص ١١٥٥ ،

(ش)

الشب ص ٢٤٥ ،
الشروع ص ١٢١ ، ١٧٧ ،
شطط ص ٩٣٥ ، ٩٣٦ ،
الشغار ص ٩١٧ ، ٩١٨ ،
الشفع ص ١٧٨ ،
الشفعة ص ١٥٦٣ ، ١٥٦٥ ، ١٥٧٨ ،
الشفق ص ١٠٥ ، ١٠٦ ،
الشفقة ص ١٠٧ ،
الشفه ص ١٦٦ ،

(ص)

الصائل ص ١٩٠٣ ،
الصابنة ص ٨٢٧ ،
الصاع ص ٦٥٥ ،
الصبرة ص ١٤٤٢ ،
الصرورة ص ٧٦٥ ،
الصعيد ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٤٦ ، ٣٨٣ ،
الصفرة ص ١٩٢ ،
صلاة الخوف ص ١٩٧ ، ١٩٨ ،

(ض)

الضمار ص ٦٠١ ، ٦١٢ ،

(ط)

طلاق السنة ص ١٠٠٠ ،
طهارة المعذور ص ١٨٨ ، ٢٨٧ ،
الطهر ص ١٧ ،
طواف الصدور ص ٧٤٥ ،
طواف الصدر ص ٧٧٥ ،
الطوق ص ١٥٥١ ،
الطيب ص ١٦٤ ،

(ظ)

الظاعن ص ٤٦٣ ، ٤٦٥ ،
الظئر ص ١٥٩٨ ،
الظهارة ص ٢٥٥ ،
الظهار ص ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ١٠١٢ ، ١٠٣٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٧٤ ،

(ع)

العادل ص ١٢٦٨ ،
العارية ص ١٣٥١ ، ١٣٥٥ ،
العجاجيل ص ٥٩٠ ، ٦١١ ،
عد الآي ص ١١٨ ،
العدة ص ٣١٩ ، ٨٦٨ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ١٠٥٦ ،
العذار ص ١٨٢ ، ١٨٣ ،
العذرة ص ٢٥٢ ، ٢٧٠ ،
العرايا ص ١٥٢٦ ،
عروض التجارة ص ٦٤١ ،
العرقية ص ١٣٠٠ ،
العسيف ص ١٢١٤ ، ١٢١٩ ،
العشر ٦٤٤ ، ١٨١٩ ،
عفو ص ٦٠٠ ،
العقر ص ١٠١٥ ، ١٢١٥ ، ١٢٨١ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ،
العقيقة ص ١٩٨٤ ،
العمري ص ١٤٠٩ ،
العناق ص ٧٢٤ ،

العنان ص ٨٦١ ، ١٣٥٧ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٩ ،
العنبر ص ٥٩٣ ،
العنين ص ٨٤١ ، ٨٧٣ ، ٨٧٦ ، ٩٤٢ ، ١٠٥٧ ، ١٨٩٣ ،
العورة ص ١٨٤ ، ٤٦١ ،
العورة المغلظة ص ٤٦٠ ،
العول ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ،
(غ)
غثيان ص ٢٥٦ ،
غرب ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ ،
الغرة ص ١٩٠١ ،
غطارفة ص ١٥٢١ ،
الغلو ص ٣٨٦ ،
الغموس ص ١١٧٣ ،
الغية المنقطعة ص ٨٩٢ ،

(ف)

الفار ص ٩٩١ ، ١٠٠٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٧٣ ،
الفاليز ص ١٥٤٩ ،
فرسخ ص ٤٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٩ ،
الفسخ ص ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٦٩ ، ٩٠٢ ، ١٠٥٧ ، ١٠٦٥ ،
فسطاط ص ٨٢٣ ، ١٦٠٨ ،
الفصلان ص ٥٩٠ ، ٦١١ ،
الفضولي ص ٨٥٦ ، ٩١٤ ،
الفلوات ص ٣٦١ ،
الفلوس ص ١٥٥٧ ، ١٧٠٨ ، ١٨٠٨ ،
الفنا ص ١٤٨٥ ،
الفيء في الإيلاء ص ٨٢٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١٤ ، ١٠٦١ ،
الفيء في الحرب ص ١٢٦١ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٨ ، ١٢٨٩ ،

(ق)

قاء ص ١٦١ ، ٢٤٤ ،
القائف ص ١٣٠٨ ،
القالبة ص ٩٦٦ ، ٩٦٧ ،

قباء ص ٧٥١ ،
قرباب السيف ص ٦١٨ ،
القرء ص ١٧ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ،
القران ص ٧١٢ ، ٧٦٠ ،
القرن ص ٩٤١ ،
القسماء ١٨٧٣ ص ، ١٨٨١ ،
القسمه ص ١٥٨٥ ،
القصاره ص ١٣٦٥ ،
القصاص ص ١٤٢ ، ٥٨٠ ،
قصدير ص ٢٤٥ ،
القصر ص ٤٦٧ ،
قصيل ص ٥٩٥ ،
القصة البيضاء ص ١٩٢
قفيز ص ٥٨٧ ، ١٤٣٠ ، ١٤٦١ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٤ ، ١٦٩٦ ،
قلت ص ١٣٤٧ ،
قمط ص ١٦٦٢ ،
القن ص ١٠٨٨ ، ١١٠٥ ،
القنوت ١٧٣ ،
الفقهه ص ١١٤ ، ١١٥ ، ٢٩١ ، ٣٤٤ ،
قوائم الخلاف ص ١٤٦٤ ،
قوصره ص ١٩٤٢ ،
القيراط ص ١٥٥٧ ،

(ك)

الكالى ص ١٥٤٤ ،
الكتابة ص ٥٨٠ ،
الكحل ص ٢٤٥ ،
الكدره ص ١٩٢ ، ١٩٣ ،
الكراع ص ١٢٨٩ ،
الكر ص ١٤٣٠ ، ١٦٩٦ ، ١٧٠٨ ، ١٧٧٥ ،
الكرع ص ١١٤٣ ،
الكروم ص ١٨٢٣ ،
الكرى ص ١٥٩٢ ، ١٨٢٧ ،

الكسوف ص ١٤٨ ، ٢٤٢ ،
الكشح ص ٩٤٢ ،
الكفاءة ص ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٦٧ ، ٨٧٥ ، ٩٥٦ ،
الكفالة ص ١٧٥٣ ،
الكتايات ص ١٠٥١ .
الكنيف ص ١٦٦٣ ،
كور العمامة ص ٤٥٣ ،
الكوز ص ١٠١٩ ،
الكوة ص ١٦٦٣ ،

(ل)

اللبد ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ،
اللقطة ص ١٣١١ ،
اللقيط ص ١٣٠٧ ، ١٣٠٩ ،
اللؤلؤ ص ٥٩٣ ،
اللواط ص ١١٩٠ ،
لمعة ص ٢٥٩ ،
ليلة التعريس ص ٢٢٠ ،
اللعان ص ٩٩٨ ، ١٠٤١ ، ١٠٦٣ ،
(م)

المأذون ص ٨٥١ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٨٤٥ ،
المباراة ص ١٠١٧ ، ١٠١٨ ،
المباضعة (المستبضع) ص ١٨١٤ ،
المبتدأة ص ١٩٥ ، ٣٧٩ ،
المبتوتة ص ٩٩٣ ، ١٠٤٩ ، ١٠٦٧ ،
المؤنة ص ٢٦٥ ،
المتردية ص ١٣٧٧ ،
المتعة ص ٨١٣ ، ٨٥٩ ، ٨٦٩ ، ٩٣٦ ، ٩٥٩ ،
المثلث ص ١٢٢٧ ، ١٨٣١ ،
المجبوب ص ٨٤١ ، ٨٧٣ ، ٩٤٢ ، ١٠٣٧ ،
المجن ص ١٢٥٠ ، كان قيمة المجن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم ... ص ١٢٥١ ،
المجوس ص ٨٣٣ ،
المحابة ص ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ،

المحاذاة ص ٤١٤ ،
المحاولة ص ١٤٣٤ ، ١٥٢٦ ، ١٨١٦ ،
المحصر ص ٧٣٢ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٤ ،
محفلة ص ١٥٣١ ،
المخابرة ص ١٨١٦ ،
المخرج ص ٩٩ ، ١٦٧ ،
المتورك ص ٣٤٥ ،
مد عجوة ص ١٥٢٤ ،
المدير ص ٨٧٢ ، ١٠٨٧ ، ١١٠٥ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١٥ ، ١١٢٠ ، ١٧٧٤ ،
١٨٦٨ ، ١٨٦٩ ،
مذفف ص ١٣٨٨ ،
المذي ص ١٥٨ ،
المرايحة ص ١٤٥١ ، ١٤٨٠ ،
مراغمة ص ٨٣٤ ،
مرتث ص ٢٦٧ ،
مرفقة ص ١٩٧٧ ،
المرمة ص ١٢٣٤ ،
المزايبة ص ١٤٣٤ ، ١٥٢٦ ،
المزارعة ص ٥٨٥ ، ١٨١٥ ، ١٨٢٣ ،
المس ص ٩١١ ، ٩١٢ ،
المسبوق ص ١١٤ ، ١١٥ ، ١٩٩ ، ٢٥٠ ،
المستأمن ص ١٢٦٣ ،
المستجسدة ص ٢٧٠ ،
المسح على الجوربين ص ٩٠ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،
مسرولة ص ٨٢٣ ،
مسن (مسنة) ص ٥٧٤ ،
المسنة ص ١٨٢٥ ،
المسوح ٥٦٢ ،
المصدق ص ٥٩١ ، ٦٢٩ ،
مصرة (تصرية) ص ١٥٣١ ،
المضارب (المضاربة) ص ٦٣٦ ، ٨٦٢ ، ١٣٦٧ ، ١٧١٣ ، ١٧٢٤ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨٦٩ ،
المظاهر ص ٦٥٢ ، ٩٨٥ ،

المضرب ص ٢٥٥ ،
المضطجع ص ٣٤٥ ،
المعافر ص ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ،
المعاملة ص ١٨١٥ ، ١٨٢٣ ،
المعتدة ص ٢١٩ ،
المعدن ص ١٦٦ ، ٦٤٤ ،
المعذور ص ١١٦ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ،
المعشور ص ٥٧٣ ،
المعضوب ص ٧٦٨ ،
المغفر ص ١٢٩٦ ،
المفاوضة ص ١٣٥٨ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٨ ،
المفقود ص ١٣١٥ ،
المقاصة ص ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ،
مقت ص ٧١٨ ،
المقتدي ص ٧١ ، ٧٦ ،
المكاتب (المكاتبة) ص ٨٧٢ ، ٩٠٣ ، ٩٢٣ ، ٩٤٥ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ،
١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١١٠٣ ، ١١٠٧ ، ١١١٠ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١٢١ ،
المكوك ص ٥٨٧ ، ١٤٣٠ ،
الملحفة ص ٩٣٦ ،
المنازعة ص ٨٤٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧١ ،
المنا ص ٦٠٤ ، ١٤٣٠ ،
المنخفة ص ١٣٧٧ ،
المنصف ص ١٨٣١ ،
المنعلين ص ٩٠ ، ٩١ ،
المنقلة ص ١٨٥٨ ،
المهاياة ص ١٥٩٧ ،
المواضعة ص ١٧٠٠ ،
الموضحة ص ١٨٥٨ ،
المولدون ص ١١١٧ ،
الموالاة ص ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ،
الموقوذة ص ١٣٧٧ ، ١٤٩٥ ،
المولي ص ٩٨٦ ،

مولى الموالاة ص ١٠٩٧ ،
الميقات ص ٧٢٩ ، ٧٥٥ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ،
المهاياة ص ١٣٤٠ ، ١٧٧١ ،
مواثبة ص ١٥٧٤ ،
موضحة ص ١٧٤٠ ،
ميل ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ ،

(ن)

النباش ص ١٢٣٦ ،
نهرجة ص ١٦٩١ ،
نحو ص ٨٥ ،
نصاب ص ٦٣٨ ،
النطيحة ص ١٣٧٧ ،
النذر ص ١٢٠ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٦١٧ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٨٨ ، ٦٩٣ ، ١١٥٣ ،
نزا ص ٧٩٣ ،
النسأ (النسيئة) ص ١٥٢٤ ، ١٥٢٧ ، ١٧٥٢ ،
النسب ص ٨٢٩ ،
نطع ص ٨٢٣ ،
النفل ص ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ،
النفاس ص ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٢ ، ٣٧٧ ،
النفساء ص ١٢٩ ،
النفقة ص ٨٥٠ ،
نقرة ص ١٢٥٠ ،
النكاح ص ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٩ ، ٩١٢ ،
نكاح المتعة ص ٨٩٨ ،
نكتة ص ٦٩ ،
النكول ص ١٦٥٣ ،
النماء ٦١٣ ،
نورة ص ٢٤٥ ،

(هـ)

الهيئة ص ٩١٥ ، ٩١٦ ، ١٤٠٧ ،
الهميان ص ٨٢٤ ،

(و)

وبيص ص ٧٣٦ ،
الوتر ص ١٠٩ ، ١١٢ ، ٤١٧ ،
الوجه ص ١٣٦٩ ،
الوديعة ص ٩٠٦ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ،
١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ،
الودي ص ١٥٨ ،
الورس ص ٧٨٩ ،
وسق ص ١٤٣٠ ، ١٥٢٦ ،
الوصفاء ص ٩٤٠ ،
وقص ص ٥٧٤ ، ٥٧٤ ، ٥٧٨ ،
الوقف ص ١٣٩٩ ،
وكاف ص ١٦٠٥ ،
وكس ص ٩٣٥ ، ٩٣٦ ،
الولاء ص ٨٢٩ ،
ولاء الموالاة ص ١١٢٣ ،
يعضد ص ٨٢٥ ،

تاسعاً: فهرس الشعر

إذا تكون كريمة أدعى لها	وإذا يحاس الحيس يدعى جندب	ص ٩٧٣
استغن ما أغناك ربك بالغنى	وإذا تصبك خصاصة فتحمل	ص ٩٧٣
صيد الملوكة أرناب وثمان	وإذا ركبت فصيدي الأبطال	ص ٧٨٧
مورثة مال و في الحي رفعة	لما ضاع فيها من قرؤ نساكا	ص ١٠٤٦
وشاركنا قريشاً في تقاها	وفي أنسابها شرك العنان	ص ١٧١٥
يا رب ذي ضغن وضب فارض	له قرء كقرء الحائض	ص ١٠٤٦
يقول خليلي كيف صبرك بعدنا	فقلت وهل صبر فتسأل عن كيف	ص ٩٨٣

عاشراً: فهرس المصادر والمراجع

نولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: علوم القرآن:

- ١ - ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار المصحف، القاهرة، ٩ ج، (د، ت).
- ٢ - التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي، تحقيق محمد عبد المنعم اليونس، إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب الحديثة، القاهرة: (٤ ج)، (د، ت).
- ٣ - تفسير القرآن العظيم، اسماعيل بن كثير، تحقيق عبدالعزيز غنيم، وآخرون، كتاب الشعب، (٨ ج)، (د، ت).
- ٤ - الجامع لأحكام القرآن، عبدالله بن محمد بن أحمد القرطبي، دار القلم، القاهرة ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م، ٢٠ ج.
- ٥ - زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق ط ١ ص ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م. (٩ ج).

ثالثاً: كتب الحديث:

- ١ - الآثار أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم، تصحيح وتعليق أبو الوفاء الأفغاني، لجنة أحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد، الهند (د، ت).
- ٢ - تهذيب الآثار، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مسند عبدالله بن عباس، وعلى ابن أبي طالب، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (١ ط)، ١٩٨٢.
- ٣ - جامع الأصول، ابن الأثير الجزري، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، دمشق ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ (١١ ج).
- ٤ - الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى ابن سورة، تحقيق أحمد شاكر، وآخرون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢ ص ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.
- ٥ - الجامع الصغير، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٧٣ هـ، ١٩٥٤ م.
- ٦ - سنن الدارقطني، على بن عمر الدارقطني، مع التعليق المغني على الدارقطني، محمد شمس الحق العظيم آبادي. نشر: هاشم المدني، المدينة المنورة، ١٣٧٦ هـ، ١٩٦٦ م.
- ٧ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار

- إحياء السنة، (٤ج)، (د. ت).
- ٨ - سنن الدارمي، عبدالله بهرام لدارمي، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م. (٢ج)
 - ٩ - سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت (ط١)، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، (٢ج).
 - ١٠ - السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الفكر، بيروت (د. ت). (١٠ج).
 - ١١ - سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م. (٢ج).
 - ١٢ - سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، بترقيم وعناية عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت (ط٢) مصورة عن الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م (٨ج).
 - ١٣ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد الزرقاني، دار الفكر القاهرة، ١٣٥٥هـ، ١٩٣٦م. (٤ج).
 - ١٤ - شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، دار الفكر العلمية، بيروت ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م (٤ج).
 - ١٥ - صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، كتاب الشعب، دار ومطابع الشعب. (د. ت) (٩ ج).
 - ١٦ - صحيح ابن خزيمة، أبوبكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١ ص ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
 - ١٧ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي. (د. ت)، (٥ج).
 - ١٨ - الفتح الرباني شرح المسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الشيخ عبدالرحمن البناء، دار الحديث، القاهرة، (د، ت).
 - ١٩ - كشف الأستاد عن زوائد، ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م. (١٠ج).
 - ٢٠ - مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م. (١٠ج).
 - ٢١ - المراسيل، أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني، مراجعة يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ط١، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
 - ٢٢ - المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، (د. ت)، (٤ج).
 - ٢٣ - المسند، الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط٥) ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. (٦ج).
 - ٢٤ - مسند الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١) ١٤٠٠هـ، ١٨٩٠م.

- ٢٥ - المصنف لابن أبي شيبة، أبوبكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العباس، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٧م. (١٦ج).
- ٢٦ - المصنف لعبد الرزاق، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط١)، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
- ٢٧ - المتقى، عبدالله بن علي بن الجارود، حديث أكاديمي للنشر والتوزيع، باكستان، (ط١)، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ٢٨ - الموطأ، الإمام مالك، برواية محمد بن الحسن الشيباني، تعليق وتحقيق عبد الوهاب عبداللطيف، دار القلم، بيروت الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

رابعاً: كتب التخریج:

- ١ - الإبتهاج بتخريج أحاديث المنهاج، عبدالله بن محمد الصديق الغماري، عالم الكتب، بيروت، (ط١)، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ٢ - إرواء الغليل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت (ط١)، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ٣ - تلخيص الجبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني تحقيق شعبان محمد اسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٩٩هـ، ١٩٧٩م (٤ج).
- ٤ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت (د. ت)، (٢ج).
- ٥ - المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والختصر، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركش، تحقيق حمدي بن عبدالجميد السلفي، دار الأقم، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٦ - نصب الراية لأحاديث الهداية، عبدالله بن يوسف الزيلعي، إدارة المجلس العلمي، ط٢ (د. ت) مصورة عن الطبعة الأولى، دار المأمون، القاهرة ١٣٥٧هـ (٤ج).

خامساً: الفقه:

(أ) الفقه الحنفي:

- ١ - أحكام الوقف، هلال بن يحيى البصري، مخطوط، البلدية بالإسكندرية رقم ٣٦٧٢.
- ٢ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، أبو يوسف يعقوف بن ابراهيم، تحقيق أبو الوفاء، حيدر آباد، الهند، ١٣٥٧هـ (لجنة احياء المعارف النعمانية).
- ٣ - الاشباه والنظائر. زين العابدين بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- ٤ - الأصل المعروف بالمبسوط محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق أبو الوفاء، الجزء الخامس بتحقيق الدكتور شفيق شحاته، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتش، باكستان. (٥ج) (د. ت).
- ٥ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبوبكر ابن مسعود الكاساني، الناشر زكريا على يوسف. مطبعة الإمام. (د. ت) (١٠ج).

- ٦ - البناية في شرح الهداية، محمود بن أحمد العيني، دار الفكر، ط ١ ص ١٤٤ هـ، ١٩٨٠ م (١٠ ج).
- ٧ - تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي الزيلعي، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ١٣١٣ هـ.
- ٨ - تحفة الفقهاء، علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط ١)، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٤ م (٣ ج).
- ٩ - الجامع الصغير، محمد بن الحسن الشيباني، مع شرح النافع الكبير، عبدالحى الكنوي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان. (د. ت).
- ١٠ - قال الجامع الكبير، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، حيدرآباد، الهند، ١٣٦٥ هـ، ١٩٣٧ م.
- ١١ - حاشية الشيخ الشلبي على شرح كنز الدقائق، بهامش تبين الحقائق.
- ١٢ - حاشية سعدي جلبي على شرح العناية، بهامش كتاب فتح القدير.
- ١٣ - حاشية رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين مع تكملة ابن عابدين). مطبعة البابي الحلبي، (ط ٢) ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م.
- ١٤ - الحجة على أهل المدينة، محمد بن الحسن الشيباني، ترتيب وتعليق وتصحيح السيد مهدي حسن الكيلاني، حيدرآباد، الهند ١٣٨٥ هـ، ١٩٦٥ م (٤ أجزاء).
- ١٥ - الخراج، أبو يوسف يعقوب إبراهيم، (لم يذكر الناشر ولا تاريخ النشر).
- ١٦ - خزانة الفقه، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، شركة الطبع والنشر والأهلية، بغداد ١٣٨٥ هـ، ١٩٦٥ م.
- ١٧ - الرد على سير الأوزاعي، أبو يوسف بن إبراهيم، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد الهند، (ط ١)، ١٣٥٧ هـ.
- ١٨ - زيادات الزيادات، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار المعارف النعمانية، باكستان، (ط ١)، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م.
- ١٩ - شرح فتح القدير للعاجز الفقير، محمد بن عبد الوهاب بن الهمام، وتكملة نتائج الأفكار في كشف الرموز الأسرار للقاضي زيادة، دار إحياء التراث العربي، المطبعة الميمنية، ١٣١٩ هـ (٩ ج).
- ٢٠ - الصلاة، محمد بن الحسن، مخطوط في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٢١ - العناية شرح الهداية، محمود بن محمد البابر، بهامش شرح فتح القدير.
- ٢٢ - عيون الرسائل، أبو الليث السمرقندي، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، شركة الطبع والنشر والأهلية، بغداد، ١٣٨٥ هـ، ١٩٦٥ م.
- ٢٣ - الكفاية على الهداية، جلال الدين الكرلاني، بهامش شرح فتح القدير.
- ٢٤ - اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني الميداني، تحقيق محمود أمين النواوي، ومحمد محي

- الدين عبد الحميد، (ط ٤)، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م (ج ٤).
- ٢٥ - المبسوط، شمس الدين السرخسي، مطبعة دار السعادة، ١٣٢٤.
- ٢٦ - مختصر الطحاوي، أبو جعفر محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، حيدر آباد، الهند، (د. ت).
- (ب) : الفقه المالكي :
- ١ - أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله، المعروف بابن العربي، تحقيق على محمد البجاوي، مطبعة البابي الحلبي (ط ٣) ١٣٩٤ هـ، ١٩٧٤ م. (ج ٤).
 - ٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر. (ج ٢) (د. ت).
 - ٣ - بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، دار الفكر بيروت. (د. ت)، (ج ٢).
 - ٤ - تبصرة الحكام، إبراهيم بن علي بن فرحون، بهامش كتاب فتح العلي المالك، دار المعرفة، بيروت (د. ت)، (ج ٢).
 - ٥ - شرح الخرشي على مختصر خليل، المطبعية الأميرية، بولاق، ١٣١٨ هـ. (ج ٨). بهامش حاشية الشيخ على العدوي.
 - ٦ - شرح الزرقاني على مختصر خليل، عبد الباقي الزرقاني، دار الفكر بيروت، ١٣٠٧ هـ. مطبعة محمد أفندي. (ج ٨).
 - ٧ - الشرح الصغير، أحمد الدردير، بهامش بلغة السالك.
 - ٨ - فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، محمد أحمد عlish، دار المعرفة، بيروت، (د. ت) (ج ٢).
 - ٩ - القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي الغرناطي، مكتبة الباز، مكة المكرمة. (د. ت).
 - ١٠ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق الدكتور محمد أحمد ولد ماتيك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديث، (ط ١)، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م. (ج ٢).
 - ١١ - المدونة الكبرى للإمام مالك، رواية سحنون بن سعيد، مطبعة دار السعادة، ١٣١٣ هـ، (ط ١)، (ج ٦).

(ج) : الفقه الشافعي :

- ١ - الأم، محمد بن إدريس الشافعي، تصحيح محمد بن زهري النجار، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣ هـ، ١٩٧٣ م، (ط ٢) (ج ٨).
- ٢ - تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب، أبو يحيى زكريا الأنصاري، بهامش حاشية الشرفاوي على تحفة الطلاب، دار المعرفة، بيروت، (د. ت) (ج ٤).
- ٣ - حاشية الشرفاوي على تحفة الطلاب، عبد الله بن حجازي الشرفاوي، دار المعرفة، بيروت.

(د. ت) (٤ج).

- ٤ - فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، أبو يحيى زكريا الأنصاري، دار المعرفة، بيروت. (د. ت) (٢ج).
- ٥ - المجموع، محي الدين النووي، تحقيق وتعليق واكمال محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م. (٢٠ج).
- ٦ - مختصر المزني، اسماعيل بن يحيى المزني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
- ٧ - مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، محمد الشربين الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت) (٤ج).

(د) الفقه الحنبلي:

- ١ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، على بن سليمان المرداوي، تحقيق محمد بن حامد الفقى، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م. (٢) (١٢ج).
- ٢ - الروايتين والوجهين، أبويعلى البغدادي الحنبلي، تحقيق الدكتور عبدالكريم اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٥م، (١٥) (٣ج).
- ٣ - شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس البهوشي، دار الفكر، بيروت، (د. ت). (٣ج).
- ٤ - الكافي في فقه الامام المبجل أحمد بن حنبل، عبدالله ابن محمد بن قدامة، المكتب الإسلامي، دمشق، (د. ت)، (٣ج).
- ٥ - المغنى، عبدالله بن أحمد بن قدامة، مكتبة الرياض الحديثة (د. ت). (٩ج).

سادساً: كتب الأصول:

- ١ - أصول الشاشي، أحمد بن محمد اسحاق الشاشي، دار اكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- ٢ - أصول المسائل الخلافية، أبو زيد الدبوسي، ترتيب السيد محمد عليم المجدوى البركاتي، ناظم آباد، كراتشي (ضمن كتاب قواعد الفقه).
- ٣ - تخريج الفروع على الأصول، محمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق د. محمد أديب الصالح، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م (٣ط).
- ٤ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين الأسنوي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م. (٢ط).
- ٥ - المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر الرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (٦ج).
- ٦ - المغني في أصول الفقه، عمر بن محمد الخبازي، تحقيق د. محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ، (١ط).
- ٧ - ميزان الأصول في نتائج العقول (المختصر) علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق

د. محمد زكي عبدالبر، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م. (ط ١).

سابعًا: كتب فقهية أخرى:

- ١ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء. د. مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- ٢ - الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ولي الله الدهلوي، مراجعة وتعليق عبدالفتاح أبو غدة. دار النفائس، بيروت ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. (ط ٣).
- ٣ - دراسات في الاختلاف الفقهية، د. محمد أبو الفتح البيانوني، دار السلام، القاهرة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. (ط ٣).
- ٤ - تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).
- ٥ - طلبه الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، عمر بن محمد النسفي، مراجعة وتحقيق خليل الدين الميسى، دار القلم، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. (ط ١).
- ٦ - القاموس المحيط للفيروز آبادي.
- ٧ - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر بيروت (د. ت) (١٥ ج).
- ٨ - مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م. (ط ١).
- ٩ - معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (٦ ج).

ثامنًا: كتب التاريخ والتراجم والسير

- ١ - اخبار أبي حنيفة وأصحابه، حسين بن علي الصيمري، تحقيق أبو الوفاء، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد الهند، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- ٢ - الاستيعاب، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، بهامش كتاب الإصابة.
- ٣ - الإصابة في تمييز الصحابة. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ، (ط ١) (٤ ج).
- ٤ - الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م، (ط ٥)، (٨ ج).
- ٥ - البداية ونهاية، اسماعيل عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٧، (١٤ ج)، (ط ٢).
- ٦ - تاج التراجم في طبقات الحنفية، زين الدين قاسم بن قطوبغا، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٢٢م.
- ٧ - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة السيد يعقوب بكر، ورمضان عبدالنواب. دار المعارف، مصر (ط ٢).

- ٨ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدنية المنورة، (د، ت) (١٤ج).
- ٩ - تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، (١٠ج).
- ١٠ - تجريد أسماء الصحابة، محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة بيروت، (د، ت).
- ١١ - تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م. (ط ٢).
- ١٢ - الجواهر المضية في تراجم الحنفية، عبد القدر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي، تحقيق عبدالفتاح الحلو، دار العلوم، الرياض ١٣٩٩هـ (٤ج).
- ١٣ - ذيل كشف الظنون، اسماعيل باشا البغدادي، طبعة معادة بالأوفست، ١٩٨١م. دار العلوم الحديثة، بيروت. (٢ ج).
- ١٤ - رسالة في ترجمة مشايخ الحنفية في الكتب المصنفه، للأمام الحاسفطي، (ملحقة بمقدمة كتاب خزائن الفقه ص ٧١).
- ١٥ - سير الأعلام النبلاء، الذهب، تحقيق شعيب الأنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ١٦ - سيرة النبي رُ لله عبد الملك بن هشام، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، رئاسة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد، (د. ت) (٤ ج).
- ١٧ - شذرات الذخبر في أخبار من ذهب، ابن المعاد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (ط، ٢) (٨ج).
- ١٨ - الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين الغزي، تحقيق عبدالفتاح الحلو، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
- ١٩ - طبقات الفقهاء، الشيرازي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٢٠ - طبقات الفقهاء، طاش كبرى زاده، مطبعة الزهراء، الموصل ١٩٦١.
- ٢١ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، دار صادر بيروت، (د. ت)، (٩ج).
- ٢٢ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبد الحكي الكنوي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٢٤هـ.
- ٢٣ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار العلوم الحديثة، بيروت. (د. ت). (٢ج).
- ٢٤ - لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٢م. (ط ٢) (٧ ج).
- ٢٥ - مشايخ بلخ من الحنفية، د. محمد محروس المدرس، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
- ٢٦ - معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م (٥ج).
- ٢٧ - مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، وأبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد، الهند (د. ت).

- ٢٨ - المنتظم في تاريخ الملوك والأم، عبدالرحمن بن علي الجوزي، دائرة المعارف النعمانية،
حيدرآباد، الهند، ١٣٥٨هـ، (١٠ ج).
- ٢٩ - نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، د. رمضان ششن، دار الكتاب الجديد،
بيروت، ١٩٧٥م. (١ ط).
- ٣٠ - هدية العارفين، أسماء المؤلفين، وآثار المصنفين، اسماعيل باشا البغدادي، دار العلوم
الحديثة، بيروت، ١٩٨١م. (٢ ج).

حادي عشر: فهرس المسائل

كتاب الصلاة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١- قال أبو حنيفة: يكبر المقتدي مقارنةً لتكبير الإمام ٧١
- ٢- قال أبو حنيفة: إذا رفع الإمام رأسه من الركوع يقول: سمع الله لمن حمده ولا يقول ربنا ولك الحمد ٧٤
- ٣- قال أبو حنيفة إذا وضع المصلي أنفه في السجود بدون الجبهة ٧٧
- ٤- قال أبو حنيفة: إذا قرأ بالفارسية أو خطب للجمعة ٨٠
- ٥- قال أبو حنيفة: إذا وجدت دجاجة في بئر لا يدرى متى وقعت ٨٢
- ٦- قال أبو حنيفة: الأرواث كلها نجسة نجاسة غليظة ٨٤
- ٧- قال أبو حنيفة: خرم ما لا يؤكل لحمه من سباع الطير ٨٥
- ٨- قال أبو حنيفة: ولو ترك المسح على الجائر ٨٦
- ٩- قال أبو حنيفة: لا يجوز المسح على الجوربين غير المنعلين ٩٠
- ١٠- قال أبو حنيفة: الخروج من الصلاة بصنع المصلي فرض ٩٢
- ١١- قال أبو حنيفة: إذا شرع في صلاة العيد بوضوء ثم سبقه الحدث ٩٦
- ١٢- قال أبو حنيفة: الجنب المقيم في المصر إذا لم يجد ماء ٩٨
- ١٣- قال أبو حنيفة: المحبوس في السجن أو في المخرج ٩٩
- ١٤- قال أبو حنيفة: خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر ١٠٠
- ١٥- قال أبو حنيفة: لا يفصل المؤذن بين أذان المغرب وإقامتها بالجلوس ١٠٢
- ١٦- قال أبو حنيفة: يكره الكلام عند أذان الخطبة والإقامة ١٠٣
- ١٧- قال أبو حنيفة: الشفق هو البياض ١٠٥
- ١٨- قال أبو حنيفة: سجود الشكر ليس بقربة وطاعة ١٠٧
- ١٩- قال أبو حنيفة: الوتر فض في حق العمل ١٠٩
- ٢٠- قال أبو حنيفة: صلاة النفل أربعاً أربعاً ١١٢
- ٢١- قال أبو حنيفة: إذا قهقه الإمام بعدما قعد قدر التشهد ١١٤
- ٢٢- قال أبو حنيفة: الأمي إذا أم الأمين والقارئ ١١٥
- ٢٣- قال أبو حنيفة: الإمام والمنفرد إذا قرأ من المصحف ١١٧

- ٢٤- بكره عد الآي والتسبيح بالأصابع في الصلاة
 ١١٨ ٢٥- قال أبو حنيفة: المتنفل إذا شرع قائمًا ثم قعد
 ١٢٠ ٢٦- قال أبو حنيفة: الإمام إذا حصر عن القراءة
 ١٢١ ٢٧- قال أبو حنيفة: إذا قرأ في الصلاة آية قصيرة جاز
 ١٢٣ ٢٨- قال أبو حنيفة: إذا فاتته مكتوبة فصلى بعدها صلوات كثيرة
 ١٢٤ ٢٩- قال أبو حنيفة: إذا فاتته ظهر من يوم وعصر من يوم
 ١٢٥ ٣٠- قال أبو حنيفة: إذا صلى في السفينة قاعدًا
 ١٢٦ ٣١- قال أبو حنيفة: إذا تلا آية السجدة بالفارسية
 ١٢٧ ٣٢- قال أبو حنيفة: المرأة إذا رأت في أيامها ما لا يكون حيضًا
 ١٢٨ ٣٣- قال أبو حنيفة: النفساء إذا طهرت في الأربعين
 ١٢٩ ٣٤- قال أبو حنيفة: إذا خطب الجمعة بتحميد أو تسبيح
 ١٣٠ ٣٥- قال أبو حنيفة: الصحيح المقيم إذا صلى الظهر في بيته يوم الجمعة
 ١٣٢ ٣٦- قال أبو حنيفة: إذا نفر الناس قبل أن يقيد الإمام ركعته بسجدة
 ١٣٣ ٣٧- قال أبو حنيفة: لا جمعة على الأعمى
 ١٣٥ ٣٨- قال أبو حنيفة: النسوان الشواب لا يحضرن الجماعات
 ١٣٦ ٣٩- قال أبو حنيفة: تكبيرات أيام التشريق من فجر يوم عرفة إلى عصر
 ١٣٨ ٤٠- قال أبو حنيفة: وشرائطها (الجمعة) المصير وأداء المقيمين
 ١٤٠ ٤١- قال أبو حنيفة: إذا استشهد الصبي والمجنون غسلًا
 ١٤١ ٤٢- قال أبو حنيفة: المقتول بالمثل عمدًا يغسل
 ١٤٢ ٤٣- قال أبو حنيفة: الجنب إذا قتل شهيدًا يغسل
 ١٤٤

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٤٤- قال أبو يوسف: النفخ المسموع المهجا وهو قوله أف لا يقطع الصلاة
 ١٤٧ ٤٥- قال أبو يوسف: إذا افتتح الصلاة بقوله: لا إله إلا الله
 ١٤٩ ٤٦- قال أبو يوسف: لا يكبر الإمام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
 ١٥٢ ٤٧- قال أبو يوسف: يقول المصلي بعد الثناء قبل القراءة إني وجهت وجهي
 ١٥٣ ٤٨- قال أبو يوسف: سؤر الهرة غير مكروه
 ١٥٥ ٤٩- قال أبو يوسف: لعاب البغل والحمار يمنع الصلاة إذا كثر
 ١٥٦ ٥٠- قال أبو يوسف: إذا استيقظ من منامه فرأى مذنبًا
 ١٥٨ ٥١- قال أبو يوسف: خروج المني عن شهوة عن العضو شرط وجوب الغسل
 ١٥٩ ٥٢- قال أبو يوسف: إذا قاء بلغًا ملء الفم انتفض وضوؤه
 ١٦١ ٥٣- قال أبو يوسف: لا يجوز التيمم إلا بالتراب والرمل عند الاختيار
 ١٦٢ ٥٤- قال أبو يوسف: الكافر إذا تيمم بنية الإسلام وأسلم له أن يصلي بذلك
 ١٦٥

- ١٦٥ - ٥٥- قال أبو يوسف: المسافر إذا تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به
- ١٦٧ - ٥٦- قال أبو يوسف: المحبوس في المصر إذا لم يجد ماءً
- ١٦٨ - ٥٧- قال أبو يوسف: لا بأس للمؤذن أن يقول للأمير في كل صلاة الصلاة يرحمك الله ..
- ١٦٩ - ٥٨- قال أبو يوسف: إذا أذن في الفجر بعد نصف الليل جاز
- ١٧٠ - ٥٩- قال أبو يوسف: الإمام إذا سبقه الحدث بعدما قرأ في الأولين
- ١٧٢ - ٦٠- قال أبو يوسف: أمي صلى ركعتين بغير قراءة ثم تعلم سورة فقرأ في الآخرين
- ١٧٣ - ٦١- قال أبو يوسف: إذا اقتدى بمن يقنت في الفجر يتابعه
- ١٧٥ - ٦٢- قال أبو يوسف: إذا صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً
- ١٧٧ - ٦٣- قال أبو يوسف: إذا شرع في التطوع ينوي أربعاً لزمه الأربع
- ١٧٨ - ٦٤- قال أبو يوسف: إذا سها عن السورة في الأولى والثانية من الفرض التي هي أربع
- ١٧٩ - ٦٥- قال أبو يوسف: تعديل أركان الصلاة فرض
- ١٨١ - ٦٦- قال أبو يوسف: إذا انتضح البول على ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم
- ١٨٢ - ٦٧- قال أبو يوسف: البياض الذي بين العذار والأذن يسقط غسله بالالتحاء
- ١٨٣ - ٦٨- قال أبو يوسف: إذا انكشف ربع العورة لا يمنع جواز الصلاة
- ١٨٤ - ٦٩- قال أبو يوسف: الاثنان جمع في جماعة الجمعة
- ١٨٥ - ٧٠- قال أبو يوسف: الإمام إذا سبقه الحدث فاستخلف مسبقاً
- ١٨٦ - ٧١- قال أبو يوسف: إذا أخبر المصلي بخبر يسره فقال الحمد لله
- ١٨٧ - ٧٢- قال أبو يوسف: إذا صلى النفل على الدابة في المصر
- ١٨٨ - ٧٣- قال أبو يوسف: طهارة المعذور تنتقض عند خروج الوقت
- ١٩٠ - ٧٤- قال أبو يوسف: إذا سجد على النجاسة أن سجده تفسد دون صلاته
- ١٩٢ - ٧٥- قال أبو يوسف: الكدرة لا تكون حيضاً إلا في آخر الأيام
- ١٩٣ - ٧٦- قال أبو يوسف: أقل مدة الحيض يومان وأكثر اليوم الثالث
- ١٩٤ - ٧٧- قال أبو يوسف: العادة تنتقل برؤية المخالف
- ١٩٥ - ٧٨- قال أبو يوسف: إذا اقتدى بالإمام في ركوع صلاة العيد يشتغل بتسيحات الركوع ...
- ١٩٦ - ٧٩- قال أبو يوسف: في نوادر الصلاة صلاة الخوف بالطائفتين غير مشروعة في زماننا ...
- ١٩٩ - ٨٠- قال أبو يوسف: إذا انتهى إلى الإمام في صلاة الجنائز وقد سبق ببعض تكبيراتها
- ٢٠١ - ٨١- قال أبو يوسف: السنة بعد الجمعة ست ركعات

باب قول محمد علي خلاف صاحبيه

- ٢٠٣ - ٨٢- قال محمد: يرسل المصلي يده في حال الشاء والقنوت
- ٢٠٤ - ٨٣- قال محمد: الماء المستعمل طاهر غير طهور
- ٢٠٧ - ٨٤- قال محمد: بول ما يؤكل لحمه طاهر
- ٨٥- قال محمد: إزالة النجاسة الحقيقية بالماءات الطاهرة كالخل والعصير وماء الوزد لا

- يجوز ٢٠٩
- ٨٦- قال محمد: إذا باشر الرجل امرأته مباشرة فاحشة ٢١١
- ٨٧- قال محمد: البئر إذا ماتت فيه فأرة فتزحت منها عشرون دلوًا ٢١٢
- ٨٨- قال محمد: اقتداء المتوضيء بالمتيمم والقائم بالقاعد ٢١٣
- ٨٩- قال محمد: المصلي إذا ذكر فاتئة في وقته بطلت صلاته ٢١٤
- ٩٠- قال محمد: إذا صلى أربع ركعات تطوعًا، وقرأ في إحدى الأوليين وإحدى الآخرين ٢١٦
- ٩١- قال محمد: إذا تطوع بأربع ركعات ولم يقعد على رأس الثانية ٢١٧
- ٩٢- قال محمد: سنة الفجر إذا فاتت بدون الفرض فطلعت الشمس ٢١٩
- ٩٣- قال محمد: يبطل القراءة في الركعة الأولى على الثانية في سائر الصلوات ٢٢١
- ٩٤- قال محمد: سلام من عليه سجود السهو لا يخرج عن الصلاة ٢٢٢
- ٩٥- قال محمد: سلام الإمام في آخر الصلاة يخرج المقتدي عن الصلاة ٢٢٤
- ٩٦- قال محمد: إذا كان في السفر ومعه ثوب نجس يصلي فيه قائمًا ٢٢٥
- ٩٧- قال محمد: الفيل نجس العين ٢٢٧
- ٩٨- قال محمد: إذا كان المسجد ملآنًا من القوم والصفوف متصلة ٢٢٧
- ٩٩- قال محمد: المسافر إذا صلى الظهر ركعتين ولم يقرأ فيهما ٢٢٩
- ١٠٠- قال محمد: المقتدي إذا قرأ آية السجدة خلف الإمام ٢٢٩
- ١٠١- قال محمد: إذا ولدت المرأة وفي بطنها ولد آخر، فالتفاس من الولد الآخر ٢٣١
- ١٠٢- قال محمد: الحيض لا يبدأ بالطهر ولا يختم به ٢٣٢
- ١٠٣- قال محمد: الطهر إذا تخلل بين الدمين إن كان الطهر أقل من ثلاثة أيام ٢٣٤
- ١٠٤- قال محمد: مصلي الجمعة إذا تذكر أنه لم يصل الفجر ٢٣٥
- ١٠٥- قال محمد: إذا أدرك الإمام في الجمعة في القعدة يصلي أربعًا، يقعد في الثانية ٢٣٥
- ١٠٦- قال محمد: لا جمعة بمنى أصلاً ٢٣٧
- ١٠٧- قال محمد: إذا غسل الميت وكفن وبقي عضو منه لم يغسل ٢٣٨
- ١٠٨- قال محمد: إذا صلى على جنازة بالتيمم لخوف القوت ٢٣٩

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٠٩- قال أبو حنيفة: اللحية يفترض ميح ربعها ٢٤٠
- ١١٠- قال أبو حنيفة: من خاف سبق الحدث وهو في الصلاة ٢٤١
- ١١١- قال أبو حنيفة: لا جهر في صلاة الكسوف ٢٤٢
- ١١٢- قال أبو حنيفة: إذا قاء دماً انتقض وضوءه ٢٤٤
- ١١٣- قال أبو حنيفة: يجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الأرض ٢٤٥
- ١١٤- قال أبو حنيفة: الإغماء إذا زاد عن يوم وليلة فهو مسقط لقضاء الصلاة ٢٤٦

- ٢٤٦ ١١٥- قال أبو حنيفة: ليس في الاستسقاء صلاة
- ٢٤٨ ١١٦- قال أبو حنيفة: لا يقلب الإمام رداءه في الدعاء والخطبة

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ٢٤٩ ١١٧- قال أبو يوسف: التعوذ في الصلاة للصلاة
- ٢٥٠ ١١٨- قال أبو يوسف: إذا أدخل خفه، أو رأسه للمسح في الإناء يجزيه عن المسح
- ١١٩- قال أبو يوسف: إذا غسل العضو في أوان؛ فسدت المياه كلها ولا يطهر العضو أبدا
- ٢٥١ ١٢٠- قال أبو يوسف: شعر الخنزير نجس
- ١٢١- قال أبو يوسف: الروث إذا أحرق وصار رماداً أو العذرة إذا وقعت
- ١٢٢- قال أبو يوسف: إذا تنجس ما لا ينعصر بالعصر يغسل ثلاثاً
- ١٢٣- قال أبو يوسف: إذا صلى على مصلّى مبطن على باطنه نجاسة
- ١٢٤- قال أبو يوسف: إذا شرع في صلاة وهو ينوي فرضاً ونفلًا جميعاً
- ١٢٥- قال أبو يوسف: إذا قاء مراراً قليلاً قليلاً بحيث لو جمع يملأ الفم
- ١٢٦- قال أبو يوسف: إذا سقط سنه فأعادها إلى مكانها جازت الصلاة معه
- ١٢٧- قال أبو يوسف: إذا قال: لله علي أن أصلي ركعتين بغير طهارة لزمته ركعتان بطهارة
- ١٢٨- قال أبو يوسف: جنب اغتسل وبقي على جسمه لمعة
- ١٢٩- قال أبو يوسف: السجدة تتم بوضع الرأس
- ١٣٠- قال أبو يوسف: إذا فاتته أربع قبل الظهر قضاها بعدها في الوقت
- ١٣١- قال أبو يوسف: إذا صلى الظهر خمساً ساهياً
- ١٣٢- قال أبو يوسف: إذا انكشفت عورته في الصلاة فسترها من غير لبث
- ١٣٣- قال أبو يوسف: إذا قرأ آية السجدة في ركعة ثم قرأها في الركعة الثانية
- ١٣٤- قال أبو يوسف: إذا ماتت المرأة ولا مال لها فكفنها على الزوج
- ١٣٥- قال أبو يوسف: المجروح إذا أوصى بوصية ثم مات غسل
- ١٣٦- قال أبو يوسف: ولو لم يعمل عملاً ومات بعد تمام يوم وليلة غسل

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا فيه بقول على حدة

- ١٣٧- قال أبو حنيفة: الماء المستعمل في الغسل والوضوء نجس نجاسة غليظة
- ١٣٨- قال أبو حنيفة: بول ما يؤكل لحمه لا يحل شربه بحال
- ١٣٩- قال أبو حنيفة: النجاسة المستجسدة إذا أصابت الخف ونحوه فجفت
- ١٤٠- قال أبو حنيفة: جنب انغمس في البثر يطلب الدلو، ولم ينو الاغتسال
- ١٤١- قال أبو حنيفة: إذا أراد نزع الخف فبداه ثم بدا له، فتركه

- ١٤٢- قال أبو حنيفة : المتيمم إذا وجد في الصلاة نبذ التمر ٢٧٤
 ١٤٣- قال أبو حنيفة : لا يجوز أداء الجمعة في موضعين ٢٧٥
 ١٤٤- قال أبو حنيفة : الجمعة على أهل المصر وعلى أهل قرية يجبى خراجها مع خراج أهل البلدة ٢٧٦
 ١٤٥- قال أبو حنيفة : يسمى المصلي في الركعة الأولى لا غير ٢٧٧
 ٢٧٨

باب ما قاله زفر على خلاف قول علمائنا الثلاثة

- ١٤٦- قال زفر : إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة ، قام الإمام والقوم ٢٨٠
 ١٤٧- قال زفر : المرفقان والكعبان لا يدخلان في وظيفة الوضوء ٢٨٠
 ١٤٨- قال زفر : إذا مسح رأسه بأصبع واحدة ٢٨٢
 ١٤٩- قال زفر : روث ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة ٢٨٣
 ١٥٠- قال زفر : النجاسة الخارجة من غير السيلين قليلها وكثيرها حدث ٢٨٤
 ١٥١- قال زفر : إذا لبس الجرموقين على الخفين ٢٨٦
 ١٥٢- قال زفر إذا لبس خفيه على طهارة العذر من سيلان الدم ونحوه ٢٨٧
 ١٥٣- قال زفر : الأرض إذا أصابها نجاسة ثم جفت وذهب أثرها لا يحكم بطهارتها ٢٨٨
 ١٥٤- قال زفر : إذا تيمم ثم ارتد بطل تيممه ٢٨٩
 ١٥٥- قال زفر : المقتدي إذا كان متوضئاً والإمام متيمماً ٢٩٠
 ١٥٦- قال زفر : إذا عدم الماء المطلق ووجد سؤر الحمار ٢٩٠
 ١٥٧- قال زفر : القهقهة بعد التشهد قبل السلام لا تنقض الوضوء ٢٩١
 ١٥٨- قال زفر : إذا نذر أن يصلي ركعة لا يلزمه شيء ٢٩٢
 ١٥٩- قال زفر : الإمام إذا سبقه الحدث وخلفه رجال ونساء فانصرف ليتوضأ واستخلف امرأة ٢٩٣
 ١٦٠- قال زفر : إمامة المعذور لغير المعذور جائزة ٢٩٤
 ١٦١- قال زفر : نية إمامة النساء ليست بشرط لصحة اقتدائهن ٢٩٥
 ١٦٢- قال زفر : مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة شرط حتى لو بدأ اللاحق ٢٩٦
 ١٦٣- قال زفر : إذا شرع في صلاة أو صوم على ظن أنه عليه ٢٩٧
 ١٦٤- قال زفر : إذا شرع في صلاة النفل عند الطلوع أو الزوال أو المغرب ٢٩٨
 ١٦٥- قال زفر إذا قرأ آية السجدة عند طلوع الشمس فلم يسجد للحال ٢٩٩
 ١٦٦- قال زفر : إذا ترك الإمام القعدة الأولى في ذوات الأربع ناسياً ٣٠٠
 ١٦٧- قال زفر : المريض إذا عجز عن الإيماء بالرأس في الصلاة أو مأ بقلبه ٣٠١
 ١٦٨- قال زفر : إذا اقتدى بالإمام وهو راكع فقام الإمام ، وركع المقتدي ٣٠١
 ١٦٩- قال زفر : المقيم إذا سافر في آخر الوقت في ذوات الأربع إن بقي فيه ركعتان فعلبه ٣٠٣
 صلاة

- ٣٠٥ ١٧٠- قال زفر: مراعاة الترتيب شهرًا شرط في الفوائت
- ٣٠٦ ١٧١- قال زفر: إذا صلى الظهر بغير طهارة
- ٣٠٧ ١٧٢- قال زفر: إذا أسلم الحربي بدار الحرب ولم يعلم بفرضية الصلاة
- ٣٠٧ ١٧٣- قال زفر: الغزاة إذا حاصروا بلدة أو حصنًا
- ٣٠٨ ١٧٤- قال زفر: المسافر اللاحق إذا نوى الإقامة في حال أداء ما فاتة
- ٣٠٩ ١٧٥- قال زفر: إذا ركع المقتدي قبل إمامه
- ٣١٠ ١٧٦- قال زفر: إذا شرع متنفلًا مقتديًا بالمفترض
- ٣١٢ ١٧٧- قال زفر: الحائض إذا طهرت فليس للزوج أن يطأها ما لم تغتسل
- ٣١٣ ١٧٨- قال زفر: طهارة المستحاضة ومن بمعناها تبطل عند دخول الوقت
- ٣١٤ ١٧٩- قال زفر: إذا قالت المرأة: لله علي أن أصلي ركعتين غدًا فحاضت:
- ٣١٥ ١٨٠- قال زفر: من لا يفترض عليه الجمعة إذا صلى الظهر في منزله ثم شهد الجمعة
- ٣١٦ ١٨١- قال زفر: الحر الصحيح المقيم إذا صلى الظهر يوم الجمعة في أول الوقت
- ٣١٧ ١٨٢- قال زفر: الجماعة إذا نفروا عن الإمام في الجمعة قبل أن يقعد قدر التشهد
- ٣١٨ ١٨٣- قال زفر: إذا مات الزوج ثم ارتدت امرأته فلها غسله، وكذلك لو حدث مصاهرة ...
- ٣١٩ ١٨٤- قال زفر: إذا مات وله أم ولد عتقت بموته ولزمتها العدة
- ٣٢٠ ١٨٥- قال زفر: إذا كبر الإمام في صلاة الجنازة خمسًا تابعه المقتدي

باب قول الشافعي على خلاف قول علمائنا رحمهم الله

- ٣٢١ ١٨٦- قال الشافعي: السنة في الاستنجاء بالأحجار التليث
- ٣٢٣ ١٨٧- قال الشافعي: السنة في المضمضة والاستنشاق بأن يأخذ كفاً من الماء
- ٣٢٥ ١٨٨- قال الشافعي: المضمضة والاستنشاق ستان في الوضوء والجنابة
- ٣٢٧ ١٨٩- قال الشافعي: النية شرط صحة الوضوء
- ٣٢٩ ١٩٠- قال الشافعي: الترتيب شرط صحة الوضوء
- ٣٣٠ ١٩١- قال الشافعي: الفرض في مسح الرأس مقدار ثلاث شعرات
- ٣٣٢ ١٩٢- قال الشافعي: السنة في مسح الرأس التليث
- ٣٣٣ ١٩٣- قال الشافعي: ويأخذ لمسح الأذنين ماءً جديدًا
- ٣٣٦ ١٩٤- قال الشافعي: مس الفرجين بباطن الكف حدث
- ٣٣٨ ١٩٥- قال الشافعي: مس المرأة بشهوة وبغير شهوة حدث
- ٢٤١ ١٩٦- قال الشافعي: الخارج النجس من غير السيلين لا ينقض الوضوء قل أو كثر
- ٣٤٤ ١٩٧- قال الشافعي: القهقهة في صلاة لها ركوع وسجود ليس بحدث
- ٣٤٥ ١٩٨- قال الشافعي: النوم حدث في سائر أركان الصلاة
- ٣٤٩ ١٩٩- قال الشافعي: صاحب العذر يتوضأ لكل فرض
- ٣٥١ ٢٠٠- قال الشافعي: المنى طاهر

- ٢٠١- قال الشافعي: خروج المني كيفما كان يوجب الاغتسال ٣٥٣
- ٢٠٢- قال الشافعي: الماء إذا ورد على النجاسة لم ينجس ٣٥٦
- ٢٠٣- قال الشافعي: الإناء إذا ولغ الكلب فيه لا يطهر إلا بالغسل سبع مرات ٣٥٧
- ٢٠٤- قال الشافعي: النجاسة إذا لم تكن مرئية تطهر بالغسل مرة واحدة ٣٥٩
- ٢٠٥- قال الشافعي: سؤر سباع الوحش طاهر ٣٦٠
- ٢٠٦- قال الشافعي: خرث ما يؤكل لحمه من الطيور نجس ٣٦١
- ٢٠٧- قال الشافعي: موت ما ليس له دم سائل في الماء القليل يفسده ٣٦٢
- ٢٠٨- قال الشافعي: الشعر والصوف والريش والعظم ٣٦٤
- ٢٠٩- قال الشافعي: جلد الكلب لا يطهر بالدباغ ٣٦٦
- ٢١٠- قال الشافعي: لا يجوز بيع الميتة وجلد الكلب بعد دباغهما ٣٦٨
- ٢١١- قال الشافعي: الطير إذا مات وخرج منه بيض لم يشتد قشره لم يؤكل ٣٦٨
- ٢١٢- قال الشافعي: المصلي إذا سبقه الحدث لم يجزله أن يتوضأ ويبيني ٣٦٩
- ٢١٣- قال الشافعي: النجاسة القليلة في البدن أو الثوب تمنع جواز الصلاة ٣٧١
- ٢١٤- قال الشافعي: الأرض إذا تنجست ثم جفت لا تطهر ٣٧٣
- ٢١٥- قال الشافعي: الحيض هو الدم العبيط الأسود ٣٧٣
- ٢١٦- قال الشافعي: دم الحامل حيض ٣٧٤
- ٢١٧- قال الشافعي: أدنى مدة الحيض يوم وليلة ٣٧٥
- ٢١٨- قال الشافعي: أكثر النفاس ستون يوماً ٣٧٧
- ٢١٩- قال الشافعي: المبتدأة إذا رأت دمًا واستمر بها ذلك ٣٧٩
- ٢٢٠- قال الشافعي: إذا ظهرت الحائض في وقت العصر فعليها قضاء الظهر ٣٨٠
- ٢٢١- قال الشافعي: إذا حاضت المرأة بعد ما مضى من الوقت ما يسع فرضه لم يسقط عنه قضاؤه ٣٨١
- ٢٢٢- قال الشافعي: الحائض إذا انقطع دمها للعشرة ؛ لم يقربها الزوج ما لم تغتسل ٣٨٢
- ٢٢٣- قال الشافعي: لا يجوز التيمم بغير التراب ٣٨٣
- ٢٢٤- قال الشافعي: الاستيعاب في التيمم شرط ٣٨٤
- ٢٢٥- قال الشافعي: يتيمم لكل فرض ٣٨٥
- ٢٢٦- قال الشافعي: لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت ٣٨٦
- ٢٢٧- قال الشافعي: طلب الماء شرط لجواز التيمم ٣٨٦
- ٢٢٨- قال الشافعي: إذا تيمم في المصر لخوف فوت صلاة الجنازة وصلاة العيد لم يجز ٣٨٧
- ٢٢٩- قال الشافعي: المتيمم إذا وجد الماء في خلال الصلاة مضى عليها ٣٨٨
- ٢٣٠- قال الشافعي: المريض إنما يباح له التيمم إذا خاف على نفسه ٣٨٩
- ٢٣١- قال الشافعي: التيمم في اليد إلى الرسغ ٣٩٠

- ٢٣٢- قال الشافعي: إذا كان أكثر بدنه مجروحاً وأجنب تيمم للجراح وغسل للصباح ٣٩٢
- ٢٣٣- قال الشافعي: إذا كان معه ماء قليل لا يكفي لوضوئه غسل بذلك ثم تيمم ٣٩٣
- ٢٣٤- قال الشافعي: الباغي لا يترخص برخص المسافرين ٣٩٤
- ٢٣٥- قال الشافعي: إذا غسل المحدث رجله أولاً ولبس خفيه ٣٩٥
- ٢٣٦- قال الشافعي: إذا لبس الجرموقين على الخفين لم يمسح عليهما ٣٩٧
- ٢٣٧- قال الشافعي: قليل الخرق في المسح يمنع جواز المسح ٣٩٨
- ٢٣٨- قال الشافعي: المقيم إذا بدأ المسح على الخف ثم سافر قبل تمام يوم وليلة ٣٩٩
- ٢٣٩- قال الشافعي: في الأذان ترجيع وهو أن يأتي بالشهادتين أولاً مخافتة ثم يجهر بهما ٤٠١
- ٢٤٠- قال الشافعي: الإقامة فرادى فرادى ٤٠٣
- ٢٤١- قال الشافعي: لا تثويب في صلاة الفجر ٤٠٤
- ٢٤٢- قال الشافعي: إذا أذن الرجل وأقام غيره إن غاب الأول جاز ولم يكره ٤٠٥
- ٢٤٣- قال الشافعي: أداء الصلاة في أول أوقاتها أفضل ٤٠٦
- ٢٤٤- قال الشافعي: يجوز تكرار الجماعات بكل مسجد بأذان وإقامة ٤٠٩
- ٢٤٥- قال الشافعي: وقت المغرب غير ممتد ٤١١
- ٢٤٦- قال الشافعي: يجوز في الجمع بين الظهر والعصر في وقت أحدهما ٤١٢
- ٢٤٧- قال الشافعي: صلاة الرجل لا تفسد بمحاذاة المرأة في صلاة يشتركان فيها ٤١٣
- ٢٤٨- قال الشافعي: إذا دعا في صلاته بما يشبه كلام الناس ٤١٤
- ٢٤٩- قال الشافعي: إمامة الصبي للبالغين تجوز كيفما كان ٤١٦
- ٢٥٠- قال الشافعي: الوتر ركعة واحدة ٤١٧
- ٢٥١- قال الشافعي: القنوت في الوتر بعد الركوع في النصف الأخير من شهر رمضان وفي الفجر ٤١٨
- ٢٥٢- قال الشافعي: يقنت في صلاة الفجر ٤٢٠
- ٢٥٣- قال الشافعي: إذا صلى بالتحري إلى جهة ثم ظهر أنه استدبر القبلة ٤٢١
- ٢٥٤- قال الشافعي: لا يكره قضاء الفوائت عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها ٤٢٢
- ٢٥٥- قال الشافعي: كل نفل له سبب كسنة الفجر وركعتي الطواف والتحية بعد أداء الفجر ٤٢٤
- ٢٥٦- قال الشافعي: لا يكره النفل في هذه الساعات الثلاث بمكة ٤٢٦
- ٢٥٧- قال الشافعي: مراعاة الترتيب في الفوائت ليس بشرط لصحة الأداء ٤٢٨
- ٢٥٨- قال الشافعي: كلام الناسي والخطيء والمكره إذا قل لا يفسد صلاته ٤٢٩
- ٢٥٩- قال الشافعي: لا يجوز افتتاح الصلاة إلا بقوله: الله أكبر ٤٣٢
- ٢٦٠- قال الشافعي: التحريم من أجزاء الصلاة وإحرام الحج كذلك ٤٣٢

- ٢٦١- قال الشافعي: يقول المصلي بعد التكبير الأول: إني وجهت وجهي للذي فطر السموات
 ٢٦٢- قال الشافعي: قراءة الفاتحة في كل ركعة فرض ٤٣٣
 ٢٦٣- قال الشافعي: يجهر بالتسمية في صلاة يجهر فيها بالقراءة ٤٣٤
 ٢٦٤- قال الشافعي: يجهر بالتأمين في صلاة الجهر ٤٣٥
 ٢٦٥- قال الشافعي: يضع يديه في القيام على الصدر ٤٣٦
 ٢٦٦- قال الشافعي: يرفع يديه عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع ٤٣٩
 ٢٦٧- قال الشافعي: إذا أراد أن يقوم إلى الثانية والرابعة جلس جلسة خفيفة ٤٤١
 ٢٦٨- قال الشافعي: السنة في القعدة الأولى أن يفتش رجله اليسرى ٤٤٣
 ٢٦٩- قال الشافعي: التشهد في القعدة الأخير فرض ٤٤٤
 ٢٧٠- قال الشافعي: التشهد قول التحيات، الصلوات الطيبات ٤٤٥
 ٢٧١- قال الشافعي: الصلاة على النبي ﷺ فرض ٤٤٧
 ٢٧٢- قال الشافعي: إصابة لفظ السلام فرض ٤٤٩
 ٢٧٣- قال الشافعي: يسجد للسهو قبل السلام ٤٥٠
 ٢٧٤- قال الشافعي: إذا سجد على كور العمامة لم يجز ٤٥١
 ٢٧٥- قال الشافعي: إذا وضع يديه أو ركبتيه في الصلاة على موضع النجاسة ٤٥٣
 ٢٧٦- قال الشافعي: المقتدي غير متصل صلاته بصلاة الإمام ٤٥٤
 ٢٧٧- قال الشافعي: إذا صلى ركعة بغير قراءة ثم تعلم سورة فقرأها فيها ٤٥٥
 ٢٧٨- قال الشافعي: الكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ والحائض إذا طهرت ٤٥٩
 ٢٧٩- قال الشافعي: انكشاف قليل العورة يمنع جواز الصلاة ٤٥٩
 ٢٨٠- قال الشافعي: السرة عورة ٤٦٠
 ٢٨١- قال الشافعي: العاري يصلي بقيام وركوع وسجود ٤٦٠
 ٢٨٢- قال الشافعي: أقل مدة السفر يوم وليلة ٤٦١
 ٢٨٣- قال الشافعي: أقل مدة الإقامة أربعة أيام سوى اليوم الذي دخل واليوم الذي خرج .. ٤٦٢
 ٢٨٤- قال الشافعي: القصر رخصة وإذا أتم كان الكل فرضًا ٤٦٥
 ٢٨٥- قال الشافعي: من ترك الصلاة متعمدًا قتل ٤٦٦
 ٢٨٦- قال الشافعي: الإغماء إذا استوعب وقت الصلاة أسقطها ٤٦٩
 ٢٨٧- قال الشافعي: النقل مثني مثني ليلاً ونهارًا ٤٧٠
 ٢٨٨- قال الشافعي: سجدة التلاوة سنة ٤٧٢
 ٢٨٩- قال الشافعي: إذا قرأ آية السجدة على الأرض وسجد راكبًا ٤٧٣
 ٢٩٠- قال الشافعي: لا سجدة في سورة ٤٧٤
 ٢٩١- قال الشافعي: في سورة الحج سجدتان ٤٧٥

- ٢٩٢- قال الشافعي: كيفية سجود التلاوة أن يقوم، ويكبر ويخر ٤٧٦
- ٢٩٣- قال الشافعي: المريض إذا صلى بالإيماء يصلي على جنبه الأيمن ٤٧٧
- ٢٩٤- قال الشافعي: الاستتجار للأذان والإقامة وتعليم القرآن والحج ونحوها يجوز ٤٧٩
- ٢٩٥- قال الشافعي: يجوز إقامة الجمعة في غير مصر جامع ٤٨٢
- ٢٩٦- قال الشافعي: السلطان ليس بشرط لأقامة الجمعة ٤٨٣
- ٢٩٧- قال الشافعي: الجماعة شرط وأقلهم أربعون أحرار مقيمون ٤٨٤
- ٢٩٨- قال الشافعي: ولا يجمع في مصر واحد في موضعين ٤٨٦
- ٢٩٩- قال الشافعي: يرد السلام في الخطبة يوم الجمعة ٤٨٦
- ٣٠٠- قال الشافعي: يؤدي سنة الجمعة في حالة الخطبة ٤٨٧
- ٣٠١- قال الشافعي: الفصل بين خطبة الجمعة بجلسة خفيفة شرط ٤٨٨
- ٣٠٢- قال الشافعي: إذا خرج وقت الجمعة والإمام فيها أتمها أربعاً ٤٨٩
- ٣٠٣- قال الشافعي: يغسل الميت في ثيابه ٤٩٠
- ٣٠٤- قال الشافعي: ويمضمض الميت ويستنشق ٤٩١
- ٣٠٥- قال الشافعي: ويسرح الميت ويقص شاربه ٤٩١
- ٣٠٦- قال الشافعي: للرجل أن يغسل زوجته بعد الموت ٤٩٢
- ٣٠٧- قال الشافعي: يجوز إدخال الجنازة في المسجد ٤٩٣
- ٣٠٨- قال الشافعي: السلام في صلاة الجنازة واحدة ٤٩٥
- ٣٠٩- قال الشافعي: ترفع الأيدي فيها ٤٩٦
- ٣١٠- قال الشافعي: يقرأ فيهما الفاتحة ٤٩٨
- ٣١١- قال الشافعي: يجوز أن يصلي على ميت واحد مراراً ٤٩٩
- ٣١٢- قال الشافعي: ويدخل القبر لقن الميت وتر ٥٠٠
- ٣١٣- قال الشافعي: تجوز الصلاة على ميت غائب ٥٠١
- ٣١٤- قال الشافعي: إذا وجد عضو ميت أو نصف بدن بلا رأس ٥٠٢
- ٣١٥- قال الشافعي: لا يصلى على شهيد ٥٠٣
- ٣١٦- قال الشافعي: المشي قدام الجنازة أفضل ٥٠٤
- ٣١٧- قال الشافعي: تحمل الجنازة بين العمودين ٥٠٧
- ٣١٨- قال الشافعي: لا قميص في الأكفان ٥٠٨
- ٣١٩- قال الشافعي: حق الصلاة على الميت للولي ٥٠٩
- ٣٢٠- قال الشافعي: الجنازة توضع من يمين القبلة وتسل في القبور سلاً ٥١١
- ٣٢١- قال الشافعي: يربع القبر ٥١٣
- ٣٢٢- قال الشافعي: يلقن الميت ٥١٤
- ٣٢٣- قال الشافعي: المحرم إذا مات لا يغطى رأسه ووجهه ٥١٥

- ٣٢٤- قال الشافعي: الإمام في صلاة الخوف يجعل القوم طائفتين فيصلّي ركعة بطائفة ٥١٦
- ٣٢٥- قال الشافعي: وأخذ السلاح فيها شرط ٥١٩
- ٣٢٦- قال الشافعي: صلاة الكسوف ركعتان كل ركعة بركوعين وسجودين ٥٢٠
- ٣٢٧- قال الشافعي: تكبيرات العيد سبع زوائد في الأولى وخمس في الأخرى ٥٢١
- ٣٢٨- قال الشافعي: ويسبح ويصلي على النبي ﷺ في خلال التكبيرات ٥٢٤
- ٣٢٩- قال الشافعي: تكبيرات التشريق من ظهر يوم النحر إلى فجر آخر أيام التشريق ٥٢٤
- ٣٣٠- قال الشافعي: وهذا التكبير قوله: الله أكبر الله أكبر لا يزيد على هذا ٥٢٥
- ٣٣١- قال الشافعي: التنفل قبل صلاة العيد مشروع ٥٢٦
- ٣٣٢- قال الشافعي: لا تجوز الصلاة على سطح الكعبة ٥٢٨
- ٣٣٣- قال الشافعي: الكافر إذا صلى بجماعتنا لا نحكم بإسلامه ٥٢٨
- ٣٣٤- قال الشافعي: من صلى فرض الوقت ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم في الوقت ٥٣٠
- ٣٣٥- قال الشافعي: إذا مضت على المرتد أوقات صلوات ثم أسلم أمر بقضائها ٥٣١

باب جوابات مالك رحمه الله

- ٣٣٦- قال مالك: مسح كل الرأس فرض في الوضوء ٥٣٣
- ٣٣٧- قال مالك: الولاء في الوضوء شرط ٥٣٣
- ٣٣٨- قال مالك: لا يشرع الإمام في الصلاة حتى يفرغ المؤذن من الإقامة ٥٣٤
- ٣٣٩- قال مالك: لا يجوز افتتاح الصلاة إلا بلفظة واحدة ٥٣٤
- ٣٤٠- قال مالك: إذا كبر الإمام ألحق به قراءة الفاتحة ٥٣٤
- ٣٤١- قال مالك: يرسل المصلي يديه في حالة القيام ٥٣٦
- ٣٤٢- قال مالك: يؤمن المقتدي دون الإمام ٥٣٧
- ٣٤٣- قال مالك: لا يسبح في الركوع أصلاً والتسبيح في السجود فرض ٥٣٨
- ٣٤٤- قال مالك: إذا سجد إن شاء وضع يديه أولاً ثم ركبته ٥٤٠
- ٣٤٥- قال مالك: يقعد القعدة الأولى والأخيرة متوركاً ٥٤٠
- ٣٤٦- قال مالك: إمامة الفاسق لا تجوز ٥٤١
- ٣٤٧- قال مالك: القعدة الأخيرة ليست بفرض ٥٤٢
- ٣٤٨- قال مالك: يسلم في آخر الصلاة مرة واحدة تلقاء وجهه ٥٤٣
- ٣٤٩- قال مالك: القراءة في ثلاث ركعات فرض في ذوات الأربع ٥٤٤
- ٣٥٠- قال مالك: الإستحاضة ليست بحدث ٥٤٤
- ٣٥١- قال مالك: صاحب العذر يتوضأ لكل فرض ٥٤٥
- ٣٥٢- قال مالك: الماء القليل لا ينجس بوقوع النجاسة فيه ٥٤٦
- ٣٥٣- قال مالك: سؤر الكلب والخنزير ليس بنجس ٥٤٧
- ٣٥٤- قال مالك: غسل يوم الجمعة واجب ٥٤٨

- ٣٥٥- قال مالك: النوم قاعدًا إذا طال حدث ٥٤٩
- ٣٥٦- قال مالك: الدلك شرط في الوضوء والغسل ٥٥٠
- ٣٥٧- قال مالك: يجوز قراءة القرآن في الحيض ٥٥١
- ٣٥٨- قال مالك: الحيض ما وجد قل أو كثر والطهر كذلك ٥٥١
- ٣٥٩- قال مالك: صاحبة العادة إذا استمر بها الدم فثلاثة من الزيادة على العادة تلحق بأيامها ٥٥٢
- ٣٦٠- قال مالك: أكثر النفاس سبعون ٥٥٣
- ٣٦١- قال مالك: المسح على الخفين فيه شبهة ٥٥٤
- ٣٦٢- قال مالك: لا يجوز للمقيم أن يمسخ على خفيه ٥٥٤
- ٣٦٣- قال مالك: الخرق الكبير لا يمنع جواز المسح ٥٥٥
- ٣٦٤- قال مالك: يمسخ ظهر الخف وتحتة مما يلي الأرض ٥٥٦
- ٣٦٥- قال مالك: التيمم في اليد على الكف ونصف الذراع ٥٥٧
- ٣٦٦- قال مالك: يتيمم عادم الماء في السفر في وسط الوقت ٥٥٨
- ٣٦٧- قال مالك: أول الأذان الله أكبر، الله أكبر ٥٥٩
- ٣٦٨- قال مالك: إذا صلى وحده في البيت أو في الصحراء لم يؤذن ٥٥٩
- ٣٦٩- قال مالك: الجماعة إذا فاتتهم صلوات قضوها بإقامة واحدة ٥٦٠
- ٣٧٠- قال مالك: لا يجوز اقتداء المتنفل بالمفترض ولا اقتداء المفترض بالمتنفل ٥٦١
- ٣٧١- قال مالك: الترتيب لا يسقط بالنسيان ٥٦١
- ٣٧٢- قال مالك: يكره السجود على المسوح والجلود ٥٦٢
- ٣٧٣- قال مالك: إذا سها عن ثلاث تكبيرات فعليه سجود السهو ٥٦٢
- ٣٧٤- قال مالك: إذا كان السهو عن النقصان سجد له قبل السلام ٥٦٣
- ٣٧٥- قال مالك: أقل مدة السفر أربعة برد ٥٦٤
- ٣٧٦- قال مالك: المسافر إذا اقتدى بالمقيم في ذوات الأربع في الشفع الأخير ٥٦٤
- ٣٧٧- قال مالك: لا سجدة في سورة النجم ٥٦٥
- ٣٧٨- قال مالك: إذا قرأ المصلي آية السجدة وسمعها من لا يصلي ٥٦٧
- ٣٧٩- قال مالك: إذا قرأت المرأة آية السجدة فسمعها رجل ٥٦٧
- ٣٨٠- قال مالك: إذا افتتح الجمعة فخرج وقت الظهر أتمها جمعة ٥٦٨
- ٣٨١- قال مالك: الجمعة تلزم أهل قرية بينها وبين المصر فرسخ ٥٦٩
- ٣٨٢- قال مالك: صلاة الخوف تؤدي ٥٦٩
- ٣٨٣- قال مالك: إذا خرج أهل المصر للاستسقاء فلا بأس بخروج أهل الذمة معهم ٥٦٩
- ٣٨٤- قال مالك: يقلب الإمام رداءه في الاستسقاء ٥٧٠
- ٣٨٥- قال مالك: لا يجوز أداء الفرض في جوف الكعبة ٥٧١

كتاب الزكاة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٣٨٦- قال أبو حنيفة: أثمان الإبل المزكاة لا تضم إلى ماعنده من النصاب ٥١٣
- ٣٨٧- قال أبو حنيفة: أقل النصاب في البقر ثلاثون وفيها تبيع أو تبيعة ٥١٣
- ٣٨٨- قال أبو حنيفة: فيمن تزوج امرأة على إبل سائمة بأعيانها ٥٧٥
- ٣٨٩- قال أبو حنيفة: الخيل إذا كانت غير سائمة أو هي سائمة ذكور ٥٧٦
- ٣٩٠- قال أبو حنيفة: لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ أربعين ٥٧٧
- ٣٩١- قال أبو حنيفة: إذا كان له فضة لا تبلغ نصاباً وذهب كذلك ٥٧٨
- ٣٩٢- قال أبو حنيفة: الديون على ثلاث مراتب: قوي كالقرض وبدل مال التجارة ٥٧٩
- ٣٩٣- قال أبو حنيفة: إذا مر التاجر على العاشر بالطراب لم يأخذ منها الزكاة ٥٨١
- ٣٩٤- قال أبو حنيفة: العشر واجب في كل خارج سواء بقي أو لا يبقى ٥٨٢
- ٣٩٥- قال أبو حنيفة: النصاب المقدر ليس بشرط لوجوب العشر ٥٨٣
- ٣٩٦- قال أبو حنيفة: إذا وكل رجلاً بأداء زكاة ماله وسلم ماله إليه ٥٨٤
- ٣٩٧- قال أبو حنيفة: إذا وجد المعدن في دار مملوكة؛ ملكها لملكها ٥٨٤
- ٣٩٨- قال أبو حنيفة: إذا أجر أرضه العشرية فعشرها على المؤاجر ٥٨٥
- ٣٩٩- قال أبو حنيفة: في المزارعة عشر حصة المزارع على رب الأرض ٥٨٥
- ٤٠٠- قال أبو حنيفة: لا يجوز للمرأة أن تدفع الزكاة إلى زوجها ٥٨٥
- ٤٠١- قال أبو حنيفة: إذا كان له مائتا قفيز حنطة للتجارة ٥٨٧
- ٤٠٢- قال أبو حنيفة: من أحيا أرضاً ميتة بغير إذن الإمام لم يملكها ٥٨٨
- ٤٠٣- قال أبو حنيفة: للفارس من الغزاة سهمان ٥٨٨

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٤٠٤- قال أبو يوسف: في الفصلاں والجمالان والعجايل تجب الزكاة ٥٩٠
- ٤٠٥- قال أبو يوسف: إذا قال صاحب السائمة للمصدق أدبت الزكاة إلى مصدق آخر ٥٩١
- ٤٠٦- قال أبو يوسف: دين زكاة النصاب الذي استهلكه بعد حولان الحول من الأموال الباطنة ٥٩٢
- ٤٠٧- قال أبو يوسف: يجب الخمس في اللؤلؤ ٥٩٣
- ٤٠٨- قال أبو يوسف: لا خمس في الزئبق ٥٩٤
- ٤٠٩- قال أبو يوسف: الكثر الموجود في الأرض المملوكة يخمس والباقي للواجد ٥٩٤
- ٤١٠- قال أبو يوسف: إذا باع ازرع وهو بقل فقصه فعشره على البائع؛ لأن البدل له ... ٥٩٥
- ٤١١- قال أبو يوسف: إذا عجل عشر الثمر قبل طلوعه بعدما ملك أصله جاز ٥٩٦
- ٤١٢- قال أبو يوسف: إذا مر الذمي على العاشر بالخنازير والخمور ٥٩٦

٤١٣- قال أبو يوسف: إذا دفع زكاة ماله إلى فقير عرفه فقيرًا بتحريه فظهر له أنه غني فعليه

الإعادة ٥٩٦

٤١٤- قال أبو يوسف: يسهم للفرسين ٥٩٨

باب قول محمد علي خلاف صاحبيه

٤١٥- قال محمد: إذا كان للرجل نصب وعفو فهلك بعضه بعد حولان الحول ٦٠٠

٤١٦- قال محمد: إذا كان له دين على مفلس فقصاه بعد سنين فلا زكاة عليه ٦٠١

٤١٧- قال محمد: التغلبي إذا اشترى أرضًا عشرية لم يضاعف عليه العشر ٦٠١

٤١٨- قال محمد: إذا كان النصاب دراهم أو دنائير أو كيليًا ٦٠٢

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه رحمهم الله

٤١٩- قال أبو يوسف: إذا جن صاحب النصاب بعض السنة جنونًا عارضًا ٦٠٣

٤٢٠- قال أبو يوسف: إذا استبدل نصاب السائمة بغيرها في آخر الحول فرارًا من وجوب

الزكاة ٦٠٣

٤٢١- قال أبو يوسف: إذا كان الخارج ما لا يدخل في الوسق ٦٠٣

٤٢٢- قال أبو يوسف: ما سقي بماء الفرات ودجلة وجيحون فهو خراجي ٦٠٥

٤٢٣- قال أبو يوسف: إذا كان الرجل يعول يتيماً فأطعمه عن زكاته ٦٠٦

٤٢٤- قال أبو يوسف: إذا كان له مائتا درهم وعليه مائتا درهم دين ٦٠٦

باب ماتفرّد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة بقول علي حدة

٤٢٥- قال أبو حنيفة: الذمي إذا اشترى أرضًا عشرية من مسلم تصير خراجية ٦٠٨

٤٢٦- قال: امتعة التجارة تقوم بالإجماع ٦٠٩

باب ما قاله زفر على خلاف قول علمائنا الثلاثة

٤٢٧- قال زفر: يجب في الحملان والفصلان والعجاويل من الزكاة ما جب في الكبار ... ٦١١

٤٢٨- قال زفر: إذا كان له نصاب من السائمة مضى بعض حوله فاستبدله بمثله ٦١١

٤٢٩- قال زفر: الدين المجحود والعين المغصوب والمال المفقود والمنسي ٦١٢

٤٣٠- قال زفر: إذا تزوج امرأة على ألف فقبضتها ثم طلقها قبل الدخول بها ٦١٣

٤٣١- قال زفر: إذا كان له مائتا درهم حال عليها أحوال ٦١٤

٤٣٢- قال زفر: إذا وهب نصابًا للرجل فلما حال عليه الحول رجع فيه ٦١٤

٤٣٣- قال زفر: النصاب إذا كان كيليًا أو وزنًا فأدى زكاته من جنسه أجود ٦١٥

٤٣٤- قال زفر: إذا ملك نصابًا فعجل زكاة نصب وتم الحول على الكل ٦١٥

٤٣٥- قال زفر: إذا أعار أرضًا مسلمًا ليزرعها فزرعها فعشر الخراج على المعير ٦١٦

٤٣٦- قال زفر: إذا قال لله علي أن أتصدق بكذا غذا فتصدق به اليوم ٦١٦

باب قول الشافعي على خلاف قول علمائنا رحمهم الله

- ٤٣٧- قال الشافعي: إذا زادت الإبل على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون ٦١٨
- ٤٣٨- قال الشافعي: النصاب الواحد بين الاثنين عليهما زكاته إذا صحت الخلطة ٦١٩
- ٤٣٩- قال الشافعي: الدين الذي له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة ٦٢١
- ٤٤٠- قال الشافعي: الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ٦٢٢
- ٤٤١- قال الشافعي: دفع القيم في باب الزكاة والعشر والكفارة والنذر ٦٢٢
- ٤٤٢- قال الشافعي: يجوز أخذ الجذع في زكاة الغنم ٦٢٣
- ٤٤٣- قال الشافعي: لا يضم الذهب إلى الفضة لتكميل النصاب ٦٢٣
- ٤٤٤- قال الشافعي: المستفاد من جنس النصاب لا يضم إلى ما عنده من النصاب في حكم الحول ٦٢٦
- ٤٤٥- قال الشافعي: نقصان النصاب في السوائم في أثناء الحول يقطع الحول ٦٢٧
- ٤٤٦- قال الشافعي: إذا اشترى سائمة للتجارة وحال عليه الحول يؤدي زكاة السائمة ٦٢٨
- ٤٤٧- قال الشافعي: إذا فرط في أداء الزكاة بعد التمكن منه حتى هلك النصاب ٦٢٨
- ٤٤٨- قال الشافعي: إذا امتنع صاحب السائمة عن الأداء أخذ المصدق من غير أمره ولا رضائه ٦٢٩
- ٤٤٩- قال الشافعي: من عليه الزكاة إذا مات يؤخذ من تركته ٦٣٠
- ٤٥٠- قال الشافعي: تصرف الزكاة إلى الأصناف السبعة ٦٣٠
- ٤٥١- قال الشافعي: لا زكاة في حلي النساء ٦٣٢
- ٤٥٢- قال الشافعي: في الأرض الخراجية يجب العشر والخراج جميعًا ٦٣٤
- ٤٥٣- قال الشافعي: صاحب السائمة إذا أدى بنفسه إلى الفقراء سقطت عنه مطالبة الإمام ٦٣٥
- ٤٥٤- قال الشافعي: الساعي إذا استعجل الزكاة وأداها إلى الفقير ثم صار غنيًا ٦٣٥
- ٤٥٥- قال الشافعي: حصة المضارب من الربح إذا كانت نصابًا لا تجب الزكاة فيه ٦٣٦
- ٤٥٦- قال الشافعي: إذا باع نصابًا فيه زكاة لا يجوز في حصة الزكاة ٦٣٧
- ٤٥٧- قال الشافعي: إذا كان له عبد للتجارة قيمته أقل من مائتي درهم ٦٣٨
- ٤٥٨- قال الشافعي: من ملك خمسين درهمًا لا يحل له أخذ الزكاة ٦٣٨
- ٤٥٩- قال الشافعي: لا عشر في العسل ٦٣٩

باب جوابات مالك رحمه الله

- ٤٦٠- قال مالك: إذا كان له عروض تجارة مرت عليها سنون ٦٤١
- ٤٦١- قال مالك: تجب الزكاة في الإبل الحوامل والبقر العوامل ٦٤١
- ٤٦٢- قال مالك: تعجيل الزكاة قبل تمام الحول بعد كمال النصاب لا يجوز ٦٤٢
- ٤٦٣- قال مالك: الذمي إذا اشترى أرضًا عشرية أجبر على بيعها ٦٤٣

- ٦٤٤ - قال مالك: لا شيء في المعدن إلا إذا خلع نصاباً
 ٦٤٥ - قال مالك: إذا قال جميع مالي صدقة أو جميع ما أملك صدقة يلزمه ذلك في
 ٦٤٤ الثالث

كتاب الصوم

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٦٤٦ - قال أبو حنيفة: المسافر إذا صام رمضان بنية واجب آخر يقع عما نوى
 ٦٤٧ - قال أبو حنيفة: الصائم إذا داوى الجائفة والآمة بدواء وصل إلى الجوف
 ٦٤٨ - قال أبو حنيفة: إذا أصبح في رمضان ناوياً للفطر ثم نوى الصوم قبل الزوال
 ٦٤٩ - قال أبو حنيفة: إذا أكل ناسياً فظن أنه أفطر فأكل متعمداً لا كفارة عليه
 ٦٤٩ - قال أبو حنيفة: عبيد بين الشريكين فليس عليهما شيء من صدقة الفطر
 ٦٥٠ - قال أبو حنيفة: صدقة الفطر من الزبيب - في رواية - نصف صاع
 ٦٥٠ - قال أبو حنيفة: المعتكف إذا خرج من غير حاجة فسد اعتكافه

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٦٥٣ - قال أبو يوسف: إذا أقطر الصائم في الإحليل فسد صومه
 ٦٥٤ - قال أبو يوسف: المظاهر إذا كان يصوم عن كفارة ظهاره فجاءه التي يكفر عن
 ٦٥٢ ظهارها
 ٦٥٣ - قال أبو يوسف: إذا شرع في صوم يوم العيد وأيام التشريق متفلاً
 ٦٥٤ - قال أبو يوسف: إذا قال لله علي صوم كل يوم خميس
 ٦٥٥ - قال أبو يوسف: الصاع خمسة أرطال وثلاث
 ٦٥٦ - قال أبو يوسف: إذا نذر اعتكاف يومين دخلت الليلة المتخللة في الإيجاب
 ٦٥٧ - قال أبو يوسف: لا تجوز صدقة الفطر والكفارة والنذر إلى فقراء أهل الذمة

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ٦٥٨ - قال محمد: إذا مرض شهر رمضان كله ثم صح بعد ذلك عشرة أيام، ولم يصمها .
 ٦٥٨ - قال محمد: صدقة الفطر لا تجب في ملك الصبي والمجنون
 ٦٥٨ - قال محمد: إذا قال لله علي أن أصوم رجب أو أعتكف رجب فصام أو اعتكف
 ٦٥٩ شهراً قبله

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه رحمهم الله

- ٦٦٠ - قال أبو يوسف: إذا رأى الهلال نهراً
 ٦٦١ - قال أبو يوسف: إذا قاء الصائم لم يفطره
 ٦٦٢ - قال أبو يوسف: إذا طلع الفجر وهو مخالط أهله فانتزع فسد صومه

- ٤٨٦- قال أبو يوسف: يؤدي صدقة فطر عليه حيث هم ٦٦٣
 ٤٨٧- قال أبو يوسف: ابن الأمة الذي ادعياه الموليان وثبت نسبه منهما ٦٦٣
 ٤٨٨- قال أبو يوسف: إذا قال لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان ... ٦٦٤

باب ماتفرد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة بقول على حدة

- ٤٨٩- قال أبو حنيفة: أقل اعتكاف النفل مقدر بيوم ٦٦٥

باب ما قاله زفر على خلاف قول علمائنا الثلاثة

- ٤٩٠- قال زفر: إذا طلع الفجر وهو مخالط أهله أو كان يفعل ناسيًا نهارًا فتذكر ٦٦٧
 ٤٩١- قال زفر: صوم رمضان يتأدى بغير نية للصحيح المقيم ٦٦٧
 ٤٩٢- قال زفر: إذا أفطر في رمضان متعمدًا ولزمته الكفارة ثم سافر به مكرهاً في ذلك اليوم ٦٦٨
 ٤٩٣- قال زفر: إذا ابتلع الصائم ما بين أسنانه من الطعام فطره وإن قل ٦٦٨
 ٤٩٤- قال زفر: الصائم النائم إذا صب الماء في حلقه أو جومعت النائمة لا يفسد صومه . ٦٦٩
 ٤٩٥- قال زفر: صدقة الفطر في العبد المشتري بشرط الخيار على من له الخيار ٦٦٩
 ٤٩٦- قال زفر: إذا نذر أن يصلي في مكان فصلى في مكان هو دونه ٦٧٠
 ٤٩٧- قال زفر: إذا نذر أن يعتكف رمضانًا بعينه اعتكف بصومه فإن صامه ولم يعتكف فيه سقط ٦٧٢

باب قول الشافعي على خلاف قول علمائنا رحمهم الله

- ٤٩٨- قال الشافعي: صوم رمضان لا يتأدى بمطلق النية ونية النفل ٦٧٤
 ٤٩٩- قال الشافعي: لا يتأدى (صوم رمضان) إلا بنية من الليل ٦٧٤
 ٥٠٠- قال الشافعي: إذا شهد على هلال رمضان وحده فرد القاضي شهادته ٦٧٦
 ٥٠١- قال الشافعي: إذا تمضمض فوق الماء في حلقه من غير قصده ٦٧٦
 ٥٠٢- قال الشافعي: إذا صب في حلق الصائم النائم أو جومعت المرأة النائمة ٦٧٧
 ٥٠٣- قال الشافعي: النفل لا يلزم بالشروع ٦٧٨
 ٥٠٤- قال الشافعي: إذا أفطر في رمضان بالأكل والشرب لا كفارة عليه ٦٧٩
 ٥٠٥- قال الشافعي: المطاوعة في باب المواقعة لا كفارة عليها أصلاً ٦٨٠
 ٥٠٦- قال الشافعي: إذا واقعها مرارًا في أيام رمضان ولم يكفر للأول ٦٨٠
 ٥٠٧- قال الشافعي: إذا وجبت عليها الكفارة بالإفطار بالمواقعة ثم حاضت ذلك اليوم ... ٦٨١
 ٥٠٨- قال الشافعي: الإفطار في السفر أفضل ٦٨٢
 ٥٠٩- قال الشافعي: إذا كان عليه قضاء من رمضان فلم يقضه حتى قرب من رمضان الثاني ٦٨٣
 ٥١٠- قال الشافعي: وكذا المرضع والحامل إذا أفطرتا ٦٨٣

- ٥١١- قال الشافعي: إذا مات إنسان وعليه صلاة أو صوم فعلى الابن أن يصلي ويصوم عنه ٦٨٤
- ٥١٢- قال الشافعي: صوم كفارة اليمين ثلاثة أيام مطلقة ٦٨٤
- ٥١٣- قال الشافعي: المجنون إذا أفاق بعض الشهر لا يلزمه قضاء ما مضى ٦٨٥
- ٥١٤- قال الشافعي: يكره السواك للصائم ٦٨٦
- ٥١٥- قال الشافعي: إذا نذر أن يصوم يوم العيد وأيام التشريق لا يلزمه شيء ٦٨٧
- ٥١٦- قال الشافعي: المقدار من الحنطة في صدقة الفطر صاع ٦٨٨
- ٥١٧- قال الشافعي: وقت وجوبها عند دخول ليلة الفطر ٦٨٩
- ٥١٨- قال الشافعي: وجوبها على من ملك فضلاً على قوت يومه ٦٩٠
- ٥١٩- قال الشافعي: يؤدي عمن يمونه ٦٩٠
- ٥٢٠- قال الشافعي: ويلزمه عن عبد اشتراه للتجارة ٦٩١
- ٥٢١- قال الشافعي: ويلزمه عن عبده الآبق ٦٩٢
- ٥٢٢- قال الشافعي: لا يلزمه عن عبده الكافر ٦٩٢
- ٥٢٣- قال الشافعي: العبد الواحد بين اثنين عليهما صدقة فطر واحدة ٦٩٣
- ٥٢٤- قال الشافعي: إذا نذر باعتكاف يوم لزمه الاعتكاف دون الصوم ٦٩٣
- ٥٢٥- قال الشافعي: إذا قبل المعتكف امرأته لا يفسد اعتكافه وإن أنزل ٦٩٤
- ٥٢٦- قال الشافعي: لا يخرج المعتكف إلى الجمعة ولو خرج إليها فسد اعتكافه ٦٩٥
- ٥٢٧- قال الشافعي: إذا قال: لله علي أن أعتكف شهراً ٦٩٦
- ٥٢٨- قال الشافعي: إذا قال: لله علي أن أعتكف شهراً فعاش بعده نصف شهر ٦٩٧
- ٥٢٩- قال الشافعي: إذا قال: لله علي أن أعتكف ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأولى في الوجوب ٦٩٧

باب جوابات مالك رحمه الله

- ٥٣٠- قال مالك: لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان ٦٩٩
- ٥٣١- قال مالك: صوم رمضان كله يتأدى بنية واحدة في أوله ٧٠٠
- ٥٣٢- قال مالك: إذا صام رمضان عن واجب آخر وهو لا يعلم أنه من رمضان ٧٠٠
- ٥٣٣- قال مالك: إذا نظر إلى امرأة بشهوة وأدام النظر حتى أنزل فسد صومه ٧٠١
- ٥٣٤- قال مالك: إذا فسد صومه بالجماع و لزمته الكفارة إن شاء أعتق وإن شاء أطعم ٧٠٢
- ٥٣٥- قال مالك: تجب الكفارة في الوطء ناسياً ٧٠٣
- ٥٣٦- قال مالك: إذا أسلم الكافر في بعض نهار رمضان ٧٠٤
- ٥٣٧- قال مالك: إذا أكل الصائم ناسياً يفطره ٧٠٤
- ٥٣٨- قال مالك: يكره للصائم أن يستاك بالسواك الرطب ٧٠٥
- ٥٣٩- قال مالك: الجنون إذا استوعب الشهر لم يمنع وجوب الصوم ٧٠٥

- ٥٤٠- قال مالك: الشيخ الفاني إذا عجز عن الصوم ولم يصم لا فدية عليه ٧٠٦
- ٥٤١- قال مالك: على المولى صدقة الفطر عن مكاتبه ٧٠٧
- ٥٤٢- قال مالك: إذا كان للمولى عبد ولعبد عبد لا يجب على المولى صدقة فطر عبد العبد ٧٠٧
- ٥٤٣- قال مالك: صاع من أقط يجوز في صدقة الفطر ولا تعتبر القيمة ٧٠٨
- ٥٤٤- قال مالك: يكره صيام ستة من شوال متصلة بيوم الفطر ٧٠٩

كتاب المناسك

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٥٤٥- قال أبو حنيفة: لا يجب الحج على الأعمى وإن وجد قائدًا ٧١١
- ٥٤٦- قال أبو حنيفة: المجاورة في المسجد الحرام تكره ٧١١
- ٥٤٧- قال أبو حنيفة: لا يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعرفات ٧١١
- ٥٤٨- قال أبو حنيفة: التمتع أفضل من الإفراد ٧١٢
- ٥٤٩- قال أبو حنيفة: كوفي أتى مكة واعتمر في أشهر الحج ثم خرج إلى البصرة ٧١٣
- ٥٥٠- قال أبو حنيفة: لو أفسد عمرته ثم خرج إلى البصرة ثم عاد وقضاها وحج من عامه ٧١٤
- ٥٥١- قال أبو حنيفة: تأخير النسك عن الزمان كتأخير الحلق وطواف الزيارة عن أيام النحر ٧١٥
- ٥٥٢- قال أبو حنيفة: إذا حلق المحرم شعر المحاجم فعليه دم ٧١٦
- ٥٥٣- قال أبو حنيفة: إذا ادهن بزيت فعليه دم ٧١٨
- ٥٥٤- قال أبو حنيفة: إذا غسل رأسه ولحيته بالخطمي ٧١٨
- ٥٥٥- قال أبو حنيفة: إذا أكل الزعفران وحده أو طيبًا آخر وهو كثير فعليه دم ٧١٩
- ٥٥٦- قال أبو حنيفة: رمي الجمرات في اليوم الثالث قبل الزوال جائز ٧١٩
- ٥٥٧- قال أبو حنيفة: يجوز ذبح دم الإحصار قبل يوم النحر ٧٢٠
- ٥٥٨- قال أبو حنيفة: إذا ذبح المحرم صيدًا وأكله قبل أن يؤدي جزاءه ٧٢١
- ٥٥٩- قال أبو حنيفة: الإشعار مكروه ٧٢١
- ٥٦٠- قال أبو حنيفة: العيب الفاحش في الهدايا والضحايا يمنع الجواز ٧٢٢
- ٥٦١- قال أبو حنيفة: إذا قتل المحرم صيدًا وضمن قيمته ٧٢٤
- ٥٦٢- قال أبو حنيفة: إذا أحرم وفي يده صيد أمر بإرساله ٧٢٥
- ٥٦٣- قال أبو حنيفة: المأمور بإفراد الحج عن غيره إذا قرن وجب عليه رد نفقة الأمر ٧٢٦
- ٥٦٤- قال أبو حنيفة: المأمور بالحج عن غيره إذا سار بعض الطريق ثم مات مبتدأ حج آخر ٧٢٦
- ٥٦٥- قال أبو حنيفة: من خرج للحج فأغمي عليه قبل الإحرام ٧٢٧

- ٥٦٦- قال أبو حنيفة: إذا جاوز الميقات بغير إحرام ثم أحرم لزمه دم ١٢٨
 ٥٦٧- قال أبو حنيفة: مكى أحرم لعمرة فطاف لها ثلاثة أشواط أو أقل ١٢٩

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٥٦٨- قال أبو يوسف: لا بأس بالجمع بين الأسابيع من الطواف ١٣٠
 ٥٦٩- قال أبو يوسف: إذا صلى المغرب بعرفات أو في الطريق قبل أن يصل إلى
 ١٣١ المزدلفة
 ٥٧٠- قال أبو يوسف: إذا حلق للتحلل من الحج أو العمرة خارج الحرم فلا دم عليه ١٣٢
 ٥٧١- قال أبو يوسف: المحصر إذا ذبح عنه الهدي يحلق ثم يرجع ١٣٢
 ٥٧٢- قال أبو يوسف: ولو أوجب على نفسه بدنة بالنذر لا يجوز نحرها في غير الحرم .. ١٣٣
 ٥٧٣- قال أبو يوسف: إذا أمره رجل بحجة ورجل بحجة فأحرم بحجة عن أحدهما ١٣٤
 ٥٧٤- قال أبو يوسف: لا يقطع حشيش الحرم ١٣٥

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ٥٧٥- قال محمد: إذا تطيب قبل الإحرام ثم أحرم وقد بقي ذلك يكره ١٣٦
 ٥٧٦- قال محمد: الإهلال بحجتين أو عمرتين لا يصح ١٣٧
 ٥٧٧- قال محمد: المحرم إذا قص خمس أظفاره من يدين أو رجلين ١٣٨
 ٥٧٨- قال محمد: إذا قص أظفير يد واحدة ولم يكفر عن ذلك حتى قص أظفير ١٣٨
 ٥٧٩- قال محمد: المحرم إذا قتل صيداً مأكول اللحم ١٣٩
 ٥٨٠- قال محمد: فإن وقع الاختيار على الهدي فالمعتبر هو المثل ١٤١
 ٥٨١- قال محمد: الأفاقي إذا اعتمر في أشهر الحج ولم يحلق حتى ألم بأمله ١٤٢

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ٥٨٢- قال أبو حنيفة: إذا صلى المغرب في الطريق قبل أن يأتي مزدلفة أعادها ١٤٣
 ٥٨٣- قال أبو حنيفة: المحرم إذا اضطر إلى أكل ميتة أو قتل صيد يأكل الميتة ١٤٣
 ٥٨٤- قال أبو حنيفة: إذا أحرم بحجتين لم ترتفع إحداهما ما لم يشغل بالفعل ١٤٤

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

رحمهم الله

- ٥٨٥- قال أبو يوسف: إذا توطن الحاج مكة بعد أن يحل النفر الأول ١٤٥
 ٥٨٦- قال أبو يوسف: يجوز في إطعام الفدية التملك والإباحة ١٤٥
 ٥٨٧- قال أبو يوسف: الحج يجب وجوباً مضيئاً ١٤٦

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٥٨٨- قال أبو حنيفة: إذا أوصى بأن يحج عنه فأفترز الوصي مالاً ليحج عنه فهلك في يد

المأمور ٧٤٧

باب ما قاله زفر على خلاف قول أصحابنا الثلاثة

- ٥٨٩- قال زفر: إذا صلى ظهر عرفة وهو غير محرم ثم أحرم فصلى العصر في وقت الظهر ٧٤٨
- ٥٩٠- قال زفر: في الحج ثلاث خطب في أيام ثلاث متوالية ٧٤٨
- ٥٩١- قال زفر: ويجمع بين صلاة المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء ٧٤٩
- ٥٩٢- قال زفر: إذا حلق رأس محرم بغير أمره وغرم المحلوق دماً رجع به على الحائق .. ٧٥٠
- ٥٩٣- قال زفر: المحرم إذا قص ثلاثة أظافر من يد واحدة ٧٥٠
- ٥٩٤- قال زفر: المحرم إذا قتل صيداً أخذه محرم آخر فعلى كل واحد منهما جزاء التعرض ٧٥١
- ٥٩٥- قال زفر: إذا جعل المحرم القباء على منكبيه ولم يدخل فيه يديه ٧٥١
- ٥٩٦- قال زفر: لا يجوز الصوم في جزاء قتل الصيد إذا قدر على الإطعام ٧٥٢
- ٥٩٧- قال زفر: أمة أحرمت بإذن مولاهما بحجة النفل ثم باعها ليس على المشتري أن يحللها ٧٥٢
- ٥٩٨- قال زفر: إذا أحرمت الحرة بغير إذن البعل بحجة النفل ٧٥٣
- ٥٩٩- قال زفر: الآفاقي إذا جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إلى الميقات ٧٥٤
- ٦٠٠- قال زفر: إذا أحرم داخل الميقات وقرن عليه دمان ٧٥٥
- ٦٠١- قال زفر: الآفاقي إذا دخل مكة بغير إحرام ولزمه بذلك حجة أو عمرة ٧٥٥
- ٦٠٢- قال زفر: حلال قتل صيداً في الحرم فعليه قيمته ٧٥٦
- ٦٠٣- قال زفر: إذا قتل المحرم صيداً غير مأكول اللحم فعليه قيمته بالغة ما بلغت ٧٥٦
- ٦٠٤- قال زفر: الحلال إذا دل على صيد في الحرم فقتله المدلول ٧٥٧
- ٦٠٥- قال زفر: حلال رمي سهمًا وهو في الحرم فأصاب صيداً في الحل ٧٥٨
- ٦٠٦- قال زفر: إذا أسلم الكافر وقت الحج ٧٥٨
- ٦٠٧- قال زفر: المحرم إذا قتل خنزيراً أو فيلاً أو قروداً فلا جزاء عليه ٧٥٩

باب قول الشافعي على خلاف قول أصحابنا

- ٦٠٨- قال الشافعي: الأفراد أفضل من القران ٧٦٠
- ٦٠٩- قال الشافعي: القارن إذا جنى فعليه جزاء واحد ٧٦٣
- ٦١٠- قال الشافعي: من جاوز الميقات ودخل مكة بغير إحرام لم يلزمه شيء ٧٦٣
- ٦١١- قال الشافعي: الصرورة إذا حج عن غيره ٧٦٥
- ٦١٢- قال الشافعي: الحج فرض على الكافر ٧٦٦
- ٦١٣- قال الشافعي: المرأة إذا كانت صحيحة البدن موسرة فعليها الحج ٧٦٧

- ٦١٤- قال الشافعي: العبد إذا أحرم بإذن السيد للحج فليس له أن يحلله ٧٦٧
- ٦١٥- قال الشافعي: الزمن المقعد عليه الحج إذا ملك الزاد والراحلة ٧٦٨
- ٦١٦- قال الشافعي: الإحرام بالحج قبل شوال لا يصح ٧٦٩
- ٦١٧- قال الشافعي: إذا نوى الإحرام صار شارعاً فيه من غير ذكر ٧٦٩
- ٦١٨- قال الشافعي: الزيادة على التلبية المأثورة ٧٦٩
- ٦١٩- قال الشافعي: إذا قلد البدنة وساقها وتوجه معها لم يصير محرماً ٧٦٩
- ٦٢٠- قال الشافعي: إذا لم يبت بمنى هذه الليالي فعليه دم ٧٧١
- ٦٢١- قال الشافعي: يصلي المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء بأذان واحد وإقامتين ٧٧٢
- ٦٢٢- قال الشافعي: طواف المحدث والجنب والحائض والعريان وطوافه منكوساً ٧٧٣
- ٦٢٣- قال الشافعي: طواف الصدر ليس بواجب ٧٧٥
- ٦٢٤- قال الشافعي: السعي بين الصفا والمروة ركن ٧٧٥
- ٦٢٥- قال الشافعي: ويجوز في جمرة العقبة ليلة النحر في النصف الأخير ٧٧٧
- ٦٢٦- قال الشافعي: لو رمى في الجمار بمدر، أو طين يابس أو قبضة تراب لم يجز ٧٧٨
- ٦٢٧- قال الشافعي: إذا رمى من الجمرة الأولى أربع حصيات ثم من الوسطى كذلك ٧٧٩
- ٦٢٨- قال الشافعي: إذا فرغ من رمي جمرة العقبة فقد تحلل حتى لا يلزمه بلبس المخيط ٧٨٠
- ٦٢٩- قال الشافعي: إذا التزم بدنة فهي على الجزور دون البقر ٧٨٠
- ٦٣٠- قال الشافعي: الإشعار بالطعن في سنام الإبل سنة ٧٨٢
- ٦٣١- قال الشافعي: إذا حلق للتحليل يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره ٧٨٢
- ٦٣٢- قال الشافعي: المحرم إذا لبس مخيطة فعليه دم ٧٨٣
- ٦٣٣- قال الشافعي: إذا حلق ثلاث شعرات في إحرامه يلزمه دم ٧٨٤
- ٦٣٤- قال الشافعي: لا يجوز نكاح المحرم ٧٨٤
- ٦٣٥- قال الشافعي: إذا قتل المحرم ضرباً أو سباً آخر لا شيء عليه ٧٨٦
- ٦٣٦- قال الشافعي: جماعة من المحرمين قتلوا صيداً فعليهم قيمة واحدة ٧٨٧
- ٦٣٧- قال الشافعي: المحرم إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل ص ٧٨٨
- ٦٣٨- قال الشافعي: إذا لبس المعصفر جاز ٧٨٩
- ٦٣٩- قال الشافعي: لا بأس أن يغطي المحرم وجهه ٧٩٠
- ٦٤٠- قال الشافعي: إذا شم المحرم الطيب فعليه ما على المتطيب ٧٩١
- ٦٤١- قال الشافعي: إذا لبس المحرم الطيب فعليه ما على المتطيب ٧٩١
- ٦٤٢- قال الشافعي: الصبي إذا ارتكب محظور الإحرام لزمه ما لزم البالغ ٧٩٢
- ٦٤٣- قال الشافعي: إذا ذبح المحرم صيداً لم يصير ميتة ٧٩٢
- ٦٤٤- قال الشافعي: إذا نزا ظبي على الشاة فولدت فحكمه حكم الظبي في جواز

- التضحية
- ٧٩٣ ٦٤٥- قال الشافعي: الحلال إذا أدخل الحرم صيدًا لا يجب إرساله
- ٧٩٤ ٦٤٦- قال الشافعي: من أحرم وفي بيته صيود فعليه إرسالها
- ٧٩٤ ٦٤٧- قال الشافعي: محرم أصاب صيودًا كثيرة على وجه الإحلال ورفض الإحرام متاولاً
- ٧٩٥ ٦٤٨- قال الشافعي: محرم دل محرماً على صيد فقتله لا جزاء على الدال
- ٧٩٦ ٦٤٩- قال الشافعي: الحلال إذا قتل صيد الحرم فعليه قيمته
- ٧٩٧ ٦٥٠- قال الشافعي: من قتل صيداً في يد محرم وضمن المحرم لا يرجع عليه
- ٧٩٧ ٦٥١- قال الشافعي: تقليد الغنم سنة
- ٧٩٧ ٦٥٢- قال الشافعي: دم الكفارة والجزاء إذا سرق أو هلك بعد الذبح يتصدق بقيمته
- ٧٩٨ ٦٥٣- قال الشافعي: إذا ذبح جزاء الصيد أو الكفارة في الحرم وتصدق به على فقراء غير
- ٧٩٨ ٦٥٤- قال الشافعي: إذا حلق المحرم رأس حلال أو محرم لا شيء عليه
- ٧٩٩ ٦٥٥- قال الشافعي: المدينة حرم لا يجوز أخذ صيده
- ٨٠٠ ٦٥٦- قال الشافعي: المحصر إذا تحلل بالهدي فعليه حجة لا غير
- ٨٠١ ٦٥٧- قال الشافعي: المحصر إذا لم يجد ثمن الهدى يحل بالصوم
- ٨٠٢ ٦٥٨- قال الشافعي: الحاج إذا أحصر بعد دخوله مكة فهو محصر
- ٨٠٢ ٦٥٩- قال الشافعي: الإحصار لا يكون إلا بالعدو
- ٨٠٣ ٦٦٠- قال الشافعي: المحصر في حجة النفل لا قضاء عليه
- ٨٠٤ ٦٦١- قال الشافعي: الإحصار في العمرة لا يتحقق
- ٨٠٤ ٦٦٢- قال الشافعي: ويجوز ذبح دم الإحصار حيث أحصر
- ٨٠٥ ٦٦٣- قال الشافعي: الزوجان إذا أفسدا حجتهما بالجماع قبل الوقوف بعرفة
- ٨٠٦ ٦٦٤- قال الشافعي: فائت الحج إذا تحلل بأفعال العمرة فعليه هدي أيضاً
- ٨٠٦ ٦٦٥- قال الشافعي: الآفاقي إذا اعتمر في أشهر الحج ورجع إلى أهله
- ٨٠٧ ٦٦٦- قال الشافعي: المتمتع إذا لم يجد هدياً فصام ثلاثة أيام قبل إحرام الحج
- ٨٠٧ ٦٦٧- قال الشافعي: ولا يجوز صوم السبعة إلا بعد رجوعه إلى أهله
- ٨٠٨ ٦٦٨- قال الشافعي: فإن لم يصم ثلاثة أيام حتى جاء يوم النحر
- ٨٠٩ ٦٦٩- قال الشافعي: إذا أحرم قبل أن يصل إلى الميقات ثم أفسده
- ٨١٠ ٦٧٠- قال الشافعي: يقلد الهدى قبل الإحرام
- ٨١١ ٦٧١- قال الشافعي: الجماع بعد الوقوف بعرفة يفسد الحج
- ٨١٢ ٦٧٢- قال الشافعي: إذا وطئ بعد الوقوف مراراً لا يجب للكل إلا دم واحد
- ٨١٣ ٦٧٣- قال الشافعي: يجوز ذبح دم المتعة والقران قبل يوم النحر
- ٨١٣ ٦٧٤- قال الشافعي: ويركب البدنة
- ٨١٤ ٦٧٥- قال الشافعي: العمرة فريضة

باب جوابات مالك

- ٦٧٦- قال مالك: يجب الحج على من قدر على المشي وإن لم يجد راحلة ٨١٧
- ٦٧٧- قال مالك: أشهر الحج ثلاثة ٨١٧
- ٦٧٨- قال مالك: الحاج يقطع التلبية إذا رجع من عرفات ٨١٨
- ٦٧٩- قال مالك: وفي العمرة إذا أحرم من الميقات قطعها إذا دخل الحرم ٨١٩
- ٦٨٠- قال مالك: إذا وقف بعرفات يوم عرفة ولم يقف شيئاً من ليلة النحر لم يجز ٨١٩
- ٦٨١- قال مالك: إذا أخذ جمره رماها غيره فرمى بها لم تجز ٨٢٠
- ٦٨٢- قال مالك: طواف التحية واجب ٨٢١
- ٦٨٣- قال مالك: التمتع أفضل من الأفراد ٨٢١
- ٦٨٤- قال مالك: إذا أهل بعمرة في رمضان ثم فرغ منها في شوال ٨٢١
- ٦٨٥- قال مالك: التمتع غير مشروع في حق أهل مكة خاصة ٨٢٢
- ٦٨٦- قال مالك: الزوجان إذا أفسدا حجهما بالجماع ثم جاءا يقضيان ٨٢٢
- ٦٨٧- قال مالك: المحرم إذا استظل بنطع أو فسطاط أو ثوب مرفوع على عود يكره ٨٢٣
- ٦٨٨- قال مالك: إذا قتل حمامة مسرولة لم يلزمه شيء ٨٢٣
- ٦٨٩- قال مالك: إذا شد الهميان على حقويه وفيه دنائير غيره يكره ٨٢٤
- ٦٩٠- قال مالك: لا جزاء في قطع شجر الحرم ويأثم ٨٢٤
- ٦٩١- قال مالك: الحلال إذا أخذ صيداً ثم أحرم لم يلزمه إرساله ٨٢٥
- ٦٩٢- قال مالك: المتمتع إذا لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام في الحج ٨٢٥
- ٦٩٣- قال مالك: وإن لم يصم هذه الثلاثة جاز له أن يصوم ٨٢٦
- ٦٩٤- قال مالك: إذا أوجب على نفسه بدنة فهو من الإبل ٨٢٦

كتاب النكاح

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٦٩٥- قال أبو حنيفة: الصابئة تحل بالنكاح للمسلم ٨٢٧
- ٦٩٦- قال أبو حنيفة: إذا كان للصغيرة جد وأخ لأب وأم أو لأب فالولاية في التزويج للجد ٨٢٧
- ٦٩٧- قال أبو حنيفة: إذا زوج الأب ابنه الصغيرة امرأة بمهر فيه غبن فاحش ٨٢٨
- ٦٩٨- قال أبو حنيفة: الولي إذا أقر على موليته أو وليه بالنكاح لم يصدق إلا بينة ٨٢٨
- ٦٩٩- قال أبو حنيفة: إذا زوج الرجل ابنته البكر البالغ رجلاً ثم اختلف الزوجان ٨٢٩
- ٧٠٠- قال أبو حنيفة: البكر إذا زالت بكارتها بالفجور تزوج كما تزوج الأبكار ٨٣٠
- ٧٠١- قال أبو حنيفة: ذمية طبقها زوجها أو مات عنها زوجها الذمي ٨٣١

- ٧٠٢- قال أبو حنيفة: إذا تزوج الذمي ذات رحم محرم ٨٣٢
- ٧٠٣- قال أبو حنيفة: الذمي إذا تزوج ذمية على أن لا مهر لها، لم يجب شيء ٨٣٣
- ٧٠٤- قال أبو حنيفة: الحربية إذا خرجت علينا مراغمة بانت من زوجها ٨٣٤
- ٧٠٥- قال أبو حنيفة: إذا مات الزوجان واختلف ورثتهما في تسمية المهر ٨٣٤
- ٧٠٦- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة على خادم قضي بخادم وسط ٨٣٥
- ٧٠٧- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة على جارية فاكنتبت اكتسابًا ٨٣٦
- ٧٠٨- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة على دار على أن ترد هي عليه ألف درهم ٨٣٧
- ٧٠٩- قال أبو حنيفة: إذا تزوجها على هذا الدن من الخل فإذا هو خمر ٨٣٧
- ٧١٠- قال أبو حنيفة: إذا تزوجها على ألف إن أمسكها في هذه البلدة أو ألفين إن ٨٣٨
- ٧١١- قال أبو حنيفة: إذا تزوج على ألف أو ألفين أو على هذا العبد أو على هذه الجارية ٨٣٩
- ٧١٢- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأتين بألف وإحداهما لا تحل له ٨٤٠
- ٧١٣- قال أبو حنيفة: امرأة العنين إذا مضى الحول ولم يصل إليها خيرت ٨٤١
- ٧١٤- قال أبو حنيفة: خلوة الم محبوب بامرأته صحيحة ٨٤١
- ٧١٥- قال أبو حنيفة: إذا تزوج أمة في عدة حرة من طلاق بائن لم يجز ٨٤٢
- ٧١٦- قال أبو حنيفة: إذا أعتق أم ولده ووجبت عليها العدة ٨٤٢
- ٧١٧- قال أبو حنيفة: إذا زوج أمته رجلاً ثم قتلها المولى قبل دخوله بها ٨٤٣
- ٧١٨- قال أبو حنيفة: إذا أذن لعبد في النكاح وقع ذلك على الجائر والفساد جميعًا ٨٤٤
- ٧١٩- قال أبو حنيفة: الحرمة تثبت بالرضاع إلى ستين ونصف ٨٤٥
- ٧٢٠- قال أبو حنيفة: إذا جعل لبن المرأة في طعام وهي على الحال لم تستهلك به ٨٤٦
- ٧٢١- قال أبو حنيفة: رجل تزوج امرأة في عدة، وثنتين في عدة وثلاثًا في عدة ٨٤٧
- ٧٢٢- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة وابنتيها في عقد متفرقة ولا يدري الأولى منهن ٨٤٩
- ومات قبل ٨٤٩
- ٧٢٣- قال أبو حنيفة: الرجل إذا دخل بامرأته برضاها قبل أن يعطيها مهرًا ٨٤٩
- ٧٢٤- قال أبو حنيفة: المرأة إذا طلبت النفقة من الزوج عند القاضي ٨٥٠
- ٧٢٥- قال أبو حنيفة: الأب إذا وجبت نفقته على الابن وهو غائب وله مال حاضر ٨٥٠
- ٧٢٦- قال أبو حنيفة: إذا اختلف الزوجان في متاع البيت ٨٥١
- ٧٢٧- قال أبو حنيفة: رجل ادعى نكاح امرأة وهي ادعت أنه تزوج أختها قبلها والأخت ٨٥٢
- غائبة ٨٥٢

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ٧٢٨- قال أبو يوسف: رجل كتب كتابًا إلى امرأة ليخطبها وأشهد على الكتاب ٨٥٣
- ٧٢٩- قال أبو يوسف: إذا تزوجت المرأة غير كفء فرضي به بعض الأولياء ٨٥٣
- ٧٣٠- قال أبو يوسف: القادر على المهر والنفقة كفء للمرأة الفاتكة في الغنى ٨٥٤

- ٧٣١- قال أبو يوسف: الحرف لا تعتبر في الكفاءة ٨٥٥
- ٧٣٢- قال أبو يوسف: من له أبوان في الإسلام فهو كفء لمن له آباء في الإسلام ٨٥٥
- ٧٣٣- قال أبو يوسف: غير الأب والجد إذا زوج الصغير أو الصغيرة من كفء فبلغ لا خيار له ٨٥٦
- ٧٣٤- قال أبو يوسف: الفضولي إذا قال زوجت فلانة من فلان ولم يقبل عن ذلك قابل .. ٨٥٦
- ٧٣٥- قال أبو يوسف: إذا أسلمت المرأة يعرض الإسلام على زوجها الكافر فإن أبي ٨٥٧
- ٧٣٦- قال أبو يوسف: إذا اختلف الزوجان في مقدار المسمى في العقد فالقول قول الزوج ٨٥٨
- ٧٣٧- قال أبو يوسف: الرهن بمهر المثل ليس برهن بالمتعة ٨٥٩
- ٧٣٨- قال أبو يوسف: إذا تزوج امرأة على هذا العبد فإذا هو حر ٨٥٩
- ٧٣٩- قال أبو يوسف: إذا تزوجها على ألف درهم إلى سنة ٨٦٠
- ٧٤٠- قال أبو يوسف: إذا تزوجها في السر على مهر ثم تزوجها في العلانية بأكثر منه ٨٦١
- ٧٤١- قال أبو يوسف: يجوز للعبد المأذون والشريك شركة العنان والمضاربة تزويج الأمة ٨٦١
- ٧٤٢- قال أبو يوسف: إذا كان للصغير عبد وأمة فزوجها أبوه منه جاز ٨٦٢
- ٧٤٣- قال أبو يوسف: إذا أعتق المولى أمته على أن يتزوجها ثم تزوجها ٨٦٣
- ٧٤٤- قال أبو يوسف: العبد إذا تزوج امرأة بغير إذن مولاه ثم طلقها ثلاثاً ٨٦٣
- ٧٤٥- قال أبو يوسف: إذا كفل عن الزوج بنفقة المرأة كل شهر يؤاخذ الكفيل بنفقة كل شهر ٨٦٤
- ٧٤٦- قال أبو يوسف: ويفرض في نفقة المرأة بخادمين ٨٦٥
- ٧٤٧- قال أبو يوسف: لا يجوز نكاح الحامل عن زنا ٨٦٥

باب قول محمد علي خلاف قول صاحبيه

- ٧٤٨- قال محمد: إذا كان للمجنونة أب وابن فولاية تزويجها للأب ٨٦٦
- ٧٤٩- قال محمد: الفاسق كفء للمصلحة إلا أن يكون بحال يستخف له ٨٦٧
- ٧٥٠- قال محمد: إذا أبان امرأته المدخول بها ثم تزوجها في العدة ٨٦٨
- ٧٥١- قال محمد: إذا تزوج ذمية بشهادة ذمين لم يجز ٨٦٨
- ٧٥٢- قال محمد: إذا ارتد الزوج وحرمت عليه زوجته فهي فرقة بطلاق ٨٦٩
- ٧٥٣- قال محمد: الحربي إذا أسلم وتحتة خمس نسوة أو أكثر ٨٦٩
- ٧٥٤- قال محمد: لو تزوج أمًا وبنتًا ٨٧١
- ٧٥٥- قال محمد: المهر إذا زاد بعد القبض زيادة متصلة يتنصف الكل ٨٧١
- ٧٥٦- قال محمد: إذا وقع الاختلاف بعد موت الزوجين بين ورثتهما في قدر المهر المسمى ٨٧٢

- ٧٥٧- قال محمد: العبد أو المكاتب أو المدبر إذا تزوج امرأة غره رجل أنها حرة ٨١٢
 ٧٥٨- قال محمد: المرأة إذا وجدت زوجها مجنوناً أو مجذوماً أو أبرصاً لها حق الرد ٨١٣
 ٧٥٩- قال محمد: إذا خلط لبن امرأتين وأرضع الصبي وأحدهما قليل والآخر كثير ٨١٣
 ٧٦٠- قال محمد: إذا مات أحد الزوجين بعد استعجال النفقة شهراً ٨١٤

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ٧٦١- قال أبو حنيفة: إذا زوجت المرأة نفسها من كفاء وقصرت في مهر مثلها ٨١٥
 ٧٦٢- قال أبو حنيفة: الأمة إذا وجدت زوجها عتيقاً فالخصومة وخيار الفرقة للمولى ٨١٦
 ٧٦٣- قال أبو حنيفة: إذا قالت المرأة للقاضي إن زوجي يريد أن يغيب فخذ لي منه كفيلاً
 بالنفقة ٨١٦
 ٧٦٤- قال أبو حنيفة: إذا خرجت المرأة للحج بعد ما دخل بها زوجها فلا نفقة لها ٨١٧

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ٧٦٥- قال أبو حنيفة: إذا دفع الرجل امرأته البكر فأذهب عذرتها ثم طلقها قبل أن يخلو
 بها ٨١٨
 ٧٦٦- قال أبو حنيفة: للأم وللخال ولسائر ذوي الأرحام تزويج الصغير والصغيرة عند ٨١٨
 ٧٦٧- قال أبو حنيفة: القاضي لا ولاية له عليها في التزويج ما دام لها قريب ٨١٩
 ٧٦٨- قال أبو حنيفة: إذا زوجها القاضي ليس لهما الخيار إذا بلغا ٨١٩
 ٧٦٩- قال أبو حنيفة: الحر إذا تزوج امرأة على خدمته إياها سنة يجب مهر المثل ٨٢٠
 ٧٧٠- قال أبو حنيفة: إذا تزوجها على هذه الثياب العشرة فإذا هي تسعة فلها التسعة لا
 غير ٨٢١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ٧٧١- قال أبو يوسف: إذا زوج الرجل ابنته بشهادة ابنه فشهدا عند جحد الزوج ٨٨٢
 ٧٧٢- قال أبو يوسف: مسلم له امرأة نصرانية تمجساً جميعاً أو تهوداً ٨٨٢
 ٧٧٣- قال أبو يوسف: أختان ادعتا على رجل أنه تزوجهما وأقامت كل واحدة منهما
 البينة ٨٨٣
 ٧٧٤- قال أبو يوسف: إذا تزوج ثلاث نسوة في عقدة ودخل بواحدة منهن ثم طلق
 إحداهن ٨٨٤
 ٧٧٥- قال أبو يوسف: الذي لا يملك نصاباً لا يقضى عليه بنفقة الأقارب ٨٨٥

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٧٧٦- قال أبو حنيفة: الذمي إذا تزوج ذمية على خمر أو خنزير ثم أسلم أحدهما قبل
 القبض ٨٨٦

- ٧٧٧- قال أبو حنيفة: إذا تزوج امرأة على هذا العبد فإذا هو حر أو على هذا الدن من الخل ٨٨٧
- ٧٧٨- قال أبو حنيفة: إذا تزوجها على هذين العبدين فإذا أحدهما حر فلها هذا العبد ٨٨٨
- ٧٧٩- قال أبو حنيفة: ولو تزوجها على هذا الدن من الخمر فإذا هو خل ٨٨٩
- ٧٨٠- قال أبو حنيفة: امرأة لها لبن من الزوج طلقها وانقضت عدتها، فتزوجت بزواج آخر ٨٩٠
- ٧٨١- قال أبو حنيفة: إذا اختلف الزوجان أو ورثتهما أو ورثة أحدهما مع الآخر في متاع البيت ٨٩٠

باب ما قاله زفر خلافاً لقول علمائنا الثلاثة

- ٧٨٢- قال زفر: زوج المعتدة إذا قال أخبرني أن عدتها قد انقضت ٨٩٢
- ٧٨٣- قال زفر: الغيبة المنقطعة أن يغيب بحيث لا يعرف مكانه لانقطاع خبره ٨٩٢
- ٧٨٤- قال زفر: إذا عاد الأقرب بعدما زوج الأبعد الصغير أو الصغيرة بطل العقد ٨٩٣
- ٧٨٥- قال زفر: الأب إذا زوج ابنه الصغير امرأة وضمن لها عن الزوج المهر في صحته .. ٨٩٤
- ٧٨٦- قال زفر: من جن بعد بلوغه لا يثبت للأب ولاية تزويجه ٨٩٥
- ٧٨٧- قال زفر: زوج البكر إذا ادعى سكوتها عند التزويج وقالت هي: بل رددت ٨٩٥
- ٧٨٨- قال زفر: ذمي تزوج ذمية بغير شهود ؛ لا يجوز ٨٩٦
- ٧٨٩- قال زفر: إذا ارتد الزوجان معاً وقعت الفرقة بينهما ٨٩٧
- ٧٩٠- قال زفر: إذا تزوج امرأة مدة معلومة ؛ جاز النكاح وبطل التوقيت ٨٩٨
- ٧٩١- قال زفر: إذا تزوج امرأة على عبد وسلمه إليها ثم طلقها قبل الدخول ٨٩٨
- ٧٩٢- قال زفر: إذا تزوج على ثوب مسمى موصوف في الذمة فجاء بالقيمة ٨٩٩
- ٧٩٣- قال زفر: إذا تزوجها على خمسة دراهم يجب مهر المثل ٨٩٩
- ٧٩٤- قال زفر: إذا تزوج امرأة على مهر مسمى ورهن به رهناً ثم طلقها قبل الدخول ٩٠٠
- ٧٩٥- قال زفر: إذا تزوج امرأة على ألف على أن يطلق الزوج امرأة له أخرى ٩٠٠
- ٧٩٦- قال زفر: حربي تزوج حربية على ألا مهر لها يجب لها مهر المثل ٩٠١
- ٧٩٧- قال زفر: المهر يرد بالعيب اليسير ٩٠١
- ٧٩٨- قال زفر: الأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاهما ثم أعتقت لا ينفذ النكاح ٩٠٢
- ٧٩٩- قال زفر: المكاتب إذا تزوجت بإذن مولاهما ثم أعتقت فلا خيار لها ٩٠٣
- ٨٠٠- قال زفر: إذا أعتق أم ولد ولزمتها العدة بثلاث حيض ليس للمولى أن يتزوج بأربع ٩٠٣
- ٨٠١- قال زفر: حرمة الرضاع تثبت إلى ثلاث سنين ٩٠٤
- ٨٠٢- قال زفر: إذا دخل بامرأة ثم أبانها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها .. ٩٠٤
- ٨٠٣- قال زفر: إذا أقامت المرأة البيئة غائب أنه تزوجها ليأمرها القاضي بالاستدانة عليه .. ٩٠٥
- ٨٠٤- قال زفر: القاضي يأمر امرأة الغائب بالاستدانة عليه ولا يعطيها من ودعة الزوج ٩٠٦

- ٨٠٥- قال زفر: رجل زوج أمته من رجل ولم يبؤها معه بيتاً حتى طلقها ثم بوأها بيتاً في
العدة
٩٠٦- قال زفر: الخالة أولى بالصغير من أم الأب
٩٠٧- قال زفر: إذا اختلف الزوجان في متاع البيت بعد الفرقة فما يصلح للرجال فهو
للزوج
٩٠٨

باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ٨٠٨- قال الشافعي: التخلي لنفل العبادة أفضل من النكاح
٩٠٩- قال الشافعي: الوطء الحرام لا يوجب حرمة المصاهرة
٩١٠- قال الشافعي: المس والنظر إلى الفرج عن شهوة في الملك وغير الملك
٩١١- قال الشافعي: نكاح الأخت في عدة الأخت من طلاق بائن أو ثلاث لا يجوز
٩١٢- قال الشافعي: المخلوقة من ماء الزنا لا تحرم على الزاني نكاحاً
٩١٣- قال الشافعي: عقد الفضولي في النكاح والبيع وغيرهما لا ينعقد
٩١٤- قال الشافعي: النكاح لا ينعقد بعبارة النساء
٩١٤- قال الشافعي: النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة
٩١٥- قال الشافعي: إذا تزوج بشرط الخيار ثلاثة أيام لا ينعقد النكاح أصلاً
٩١٦- قال الشافعي: نكاح الشغار وهو أن يزوج أخته على أن يزوجه أخته أو ابنته على
أن
٩١٧- قال الشافعي: لا ينعقد النكاح بشهادة الفاسقين والأعميين والمحدودين في قذف ..
٩١٨- قال الشافعي: لا يظهر النكاح وغيره من الحقوق التي ليست بمال كالعتق والطلاق
ونحو ذلك بشهادة رجل وامرأتين
٩٢٠- قال الشافعي: تزويج الولي الفاسق لا يجوز
٩٢٠- قال الشافعي: لا يجوز للمسلم أن يتزوج أمة نصرانية أو يهودية
٩٢١- قال الشافعي: الولي لا يملك تزويج الثيب الصغيرة
٩٢٢- قال الشافعي: طول الحرية يمنع نكاح الأمة
٩٢٢- قال الشافعي: المولى لا يملك إجبار عبده على النكاح
٩٢٣- قال الشافعي: الأب إذا تزوج بجارية ابنه لا يجوز
٩٢٤- قال الشافعي: الولي الأقرب إذا غاب غيبة منقطعة لا تثبت للأبعد ولاية التزويج ...
٩٢٥- قال الشافعي: الواحد لا يصلح ولياً ولا وكيلاً في الجانبين في النكاح
٩٢٦- قال الشافعي: إذا ارتد أحد الزوجين إن كان قبل الدخول بها تقع الفرقة في الحال .
٩٢٧- قال الشافعي: أحد الزوجين الذميين إذا أسلم إن لم يدخل بها بانت للحال
٩٢٧- قال الشافعي: الزوجان الحريان إذا أسلم أحدهما وخرج إلينا لا نبين
٩٢٩- قال الشافعي: غير الأب والجد من العصبة لا يملك تزويج الصغيرة
٩٣٠- قال الشافعي: غير الأب والجد من العصبة لا يملك تزويج الصغيرة
٩٣٠

- ٩٣٢ - ٨٣٢- قال الشافعي: الأب والجدة يملكان إجبار البكر البالغة على الزواج
- ٩٣٢ - ٨٣٣- قال الشافعي: البكر إذا زالت بكارتها بوثبة أو بدرور الدم أو بسوء الاستنجاء
- ٩٣٣ - ٨٣٤- قال الشافعي: الأمة إذا أعتقت وزوجها حر لا خيار لها
- ٩٣٤ - ٨٣٥- قال الشافعي: أقل المهر غير مقدر بعشرة
- ٩٣٥ - ٨٣٦- قال الشافعي: إذا تزوج امرأة على غير مهر ومات عنها قبل الدخول لا مهر لها
- ٩٣٦ - ٨٣٧- قال الشافعي: إذا طلق امرأته قبل الدخول بها ولم يسم لها مهرًا تجب المتعة
- ٩٣٧ - ٨٣٨- قال الشافعي: إذا طلق امرأة قبل الدخول بها والمهر مسمى يجب نصف المسمى ..
- ٨٣٩- قال الشافعي: إذا تزوج امرأة ولم يسم لها مهرًا ثم فرض لها مهرًا ثم طلقها قبل الدخول
- ٩٣٧ - ٨٤٠- قال الشافعي: الحرة المنكوحة إذا قتلت نفسها قبل الدخول سقط مهرها
- ٩٣٨ - ٨٤١- قال الشافعي: الحر إذا تزوج امرأة على خدمة إياها سنة مهرها ذلك
- ٩٣٩ - ٨٤٢- قال الشافعي: إذا تزوج امرأة على نصف دار فللشريك فيها حق الشفعة
- ٩٣٩ - ٨٤٣- قال الشافعي: رجل تزوج امرأة على كذا من الإبل والبقر والغنم أو على عبد أو أمة
- ٩٤٠ - ٨٤٤- قال الشافعي: الخلوة الصحيحة لا توجب كمال المهر
- ٩٤١ - ٨٤٥- قال الشافعي: المنكوحة ترد بالعيوب الخمسة
- ٩٤١ - ٨٤٦- قال الشافعي: إذا كان للرجل امرأة فتزوج أخرى إن كانت الحديثة ثيبًا أقام عندها ثلاثًا
- ٩٤٣ - ٨٤٧- قال الشافعي: المكاتب إذا تزوج بابة مولاه ثم مات المولى فسد النكاح
- ٩٤٥ - ٨٤٨- قال الشافعي: نفقة الزوجة تصير دينًا في ذمة الزوج بدون قضاء
- ٩٤٥ - ٨٤٩- قال الشافعي: نفقة ذوي الأرحام المحارم سوى الوالدين والمولودين غير واجب ...
- ٩٤٦ - ٨٥٠- قال الشافعي: العجز عن النفقة يوجب لها حق المطالبة بالتفريق

مسائل الرضاع

- ٩٤٨ - ٨٥١- قال زفر و الشافعي: رجل له امرأتان صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة
- ٩٤٨ - ٨٥٢- قال الشافعي: الرضاع لا يثبت إلا بخمس رضعات
- ٩٥١ - ٨٥٣- قال الشافعي: لا تثبت حرمة الرضاع بلبن الميتة
- ٨٥٤- قال الشافعي: إذا جعل لبن المرأة في ماء أو دواء حتى صار اللبن مغلوبًا فشرب منه صبي
- ٩٥١ - ٨٥٥- قال الشافعي: رجل له امرأتان رضيعتان أرضعتها أجنبية على التعاقب
- ٩٥٢ - ٨٥٦- قال الشافعي: إذا لامرأته هذه أختي من الرضاع حرمت عليه

باب جوابات مالك

- ٨٥٧- قال مالك : إذا تزوج امرأة بغير شهود بشرط أن يعلنه جاز ٩٥٤
 ٨٥٨- قال مالك : ولو تزوجها بشهادة شاهدين بشرط الكتمان لا يجوز ٩٥٤
 ٨٥٩- قال مالك : أنكحة الكفار فاسدة ٩٥٤
 ٨٦٠- قال مالك : الأب إذا زوج ابنه الصغير امرأة بمهر معلوم ولا مال للابن ٩٥٥
 ٨٦١- قال مالك : إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء ليس للأولياء الاعتراض ٩٥٥
 ٨٦٢- قال مالك : الجد لا يملك تزويج الصغير والصغيرة حال عدم الأب ٩٥٦
 ٨٦٣- قال مالك : العبد إذا تزوج بغير إذن مولاه صح ٩٥٧
 ٨٦٤- قال مالك : إذا تزوج امرأة وسمى لها مهرًا ثم طلقها قبل الدخول يجب نصف المهر ٩٥٧
 ٨٦٥- قال مالك : إذا طلقها قبل الدخول بها ولم يسم لها مهرًا فالتمتع غير واجبة ٩٥٨
 ٨٦٦- قال مالك : إذا اختلف الزوجان في متاع البيت بعد الفرقة فكله بينهما نصفان ٩٥٩
 ٨٦٧- قال مالك : الوالدة تجبر على إرضاع الولد إذا لم تكن شريفة ٩٦٠

كتاب الطلاق

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٨٦٨- قال أبو حنيفة : إذا طلق امرأته في حالة الحيض ثم راجعها في الحيض ٩٦١
 ٨٦٩- قال أبو حنيفة : إذا قال الرجل لمطلقة راجعتك فقالت مجيبة له : انقضت عدتي صدقت ٩٦٢
 ٨٧٠- قال أبو حنيفة : زوج الأمة المعتدة إذا ادعى أنه راجعها وصدقه المولى وكذبت المرأة ٩٦٢
 ٨٧١- قال أبو حنيفة : المعتدة إذا أخبرت بانقضاء عدتها في مدة تسعة وثلاثين يومًا لا تصدق ٩٦٣
 ٨٧٢- قال أبو حنيفة : إذا سافر بامرأته ثم أبانها أو مات عنها فإن كان إلى منزلها دون مدة السفر ٩٦٤
 ٨٧٣- قال أبو حنيفة : إذا مات زوج أم الولد ومولاها وبين موتيهما أقل من شهرين ٩٦٥
 ٨٧٤- قال أبو حنيفة : شهادة القابلة على الولادة لا تقبل إلا بمؤيد وهو ظهور الحبل ٩٦٦
 ٨٧٥- قال أبو حنيفة : إذا قال لامرأته إن ولدت فأنت طالق وقد كان أقر بالحبل ٩٦٧
 ٨٧٦- قال أبو حنيفة : بلوغ الجارية بالسن بكمال سبع عشرة سنة، وبلوغ الغلام ثمان عشرة ٩٦٧
 ٨٧٧- قال أبو حنيفة : إذا قال لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق ثم ارتد عن الإسلام ٩٦٩
 ٨٧٨- قال أبو حنيفة : إذا وهبت المرأة صداقها من زوجها ثم طلقها قبل الدخول بها ٩٦٩

- ٩٧١ - ٨٧٩- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة أو ما أنت لي امرأة
- ٩٧٢ - ٨٨٠- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله
- ٩٧٢ - ٨٨١- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته أنت طالق إذا لم أطلقك
- ٩٧٤ - ٨٨٢- قال أبو حنيفة: رجل قال لامرأته أنت طالق في غد ونى في آخر النهار صدق
- ٨٨٣- قال أبو حنيفة: إذا قال لها أنت طالق قبل موت فلان بشهر فمات فلان قبل تمام الشهر
- ٩٧٥ - ٨٨٤- قال أبو حنيفة: إذا قال لأجنبية: إذا تزوجتك فأنت طالق وطالق وطالق
- ٩٧٧ - ٨٨٥- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته أنت طالق ما بين الواحدة إلى ثلاث
- ٩٧٨ - ٨٨٦- قال أبو حنيفة: لو شهد شاهد بتطليقة وشاهد بتطليقتين لم يقض بشيء
- ٩٧٨ - ٨٨٧- قال أبو حنيفة: المريض مرض المرض الموت إذا قال لامرأته: كنت طلقك ثلاثاً
- ٨٨٨- قال أبو حنيفة: إذا قالت المرأة لزوجها: طلقني ثلاثاً على ألف درهم فطلقها واحدة
- ٩٧٩ - ٨٨٩- قال أبو حنيفة: ولو قالت طلقني واحدة على ألف فطلقها ثلاثاً لم يجب المال
- ٩٨١ - ٨٩٠- قال أبو حنيفة: إذا طلقها على ألف درهم على أن الزوج بالخيار ثلاثة أيام
- ٩٨٢ - ٨٩١- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: أنت طالق كيف شئت فلم تشأ في المجلس شيئاً ..
- ٩٨٣ - ٨٩٢- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: اختاري، اختاري، اختاري فقالت اخترت الأولى ..
- ٩٨٤ - ٨٩٣- قال أبو حنيفة: لو قال لها اختاري من ثلاث تطليقات ما شئت لها أن تختار واحدة ..
- ٩٨٤ - ٨٩٤- قال أبو حنيفة: إذا طلق امرأته واحدة ثم قال لها بعد ذلك جعلتها ثلاثاً كان ثلاث ..
- ٩٨٥ - ٨٩٥- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته أنت علي حرام كظهر أمي ونوى الطلاق
- ٨٩٦- قال أبو حنيفة: إذا ارتد المظاهر مع امرأته ثم أسلما وارتد الزوج ثم أسلم ثم تزوجها
- ٩٨٥ - ٨٩٧- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته إن قربتك فأنت علي حرام ونوى به اليمين
- ٩٨٦ - ٨٩٨- قال أبو حنيفة: إذا حلف الذمي أن لا يقرب امرأته إن كان بطلاق
- ٩٨٧ - ٨٩٩- قال أبو حنيفة: إذا نفى الزوج حمل امرأته وقال هو من الزنا لم يكن قذفاً
- ٩٨٨ - ٩٠٠- قال أبو حنيفة: ولو نفى الولد ولاعن انتفى الولد إذا كان ذلك حين يولد
- ٩٨٩ - ٩٠١- قال أبو حنيفة: إذا مات الولد المنفي عن ولد فادعى الأب هذا الولد

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ٩٩٠ - ٩٠٢- قال أبو يوسف: إذا قال الرجل لامرأته إن شاء الله أنت طالق، لا تطلق
- ٩٩١ - ٩٠٣- قال أبو يوسف: امرأة الفار تعتد بثلاث حيض لا غير
- ٩٩١ - ٩٠٤- قال أبو يوسف: الصبي إذا مات وامرأته حامل فعدتها أربعة أشهر وعشر
- ٩٩٢ - ٩٠٥- قال أبو يوسف: الصغيرة إذا طلقها زوجها بعد الدخول بها فولدت
- ٩٩٣ - ٩٠٦- قال أبو يوسف: المبتوتة إذا ولدت بعد ستين وقد كانت أخذت نفقة كل المدة

- ٩٠٧- قال أبو يوسف: رجل قال لامرأته أنت طالق طلقة عدلة أو قال سنية أو عادلة ٩٩٤
- ٩٠٨- قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته إن قربتك فكل مملوك أملكه فيما أستقبل فهو حر . ٩٩٤
- ٩٠٩- قال أبو يوسف: ولو قال والله لا أقربك حتى أعتق عبدي أو حتى أطلق امرأتي ٩٩٥
- ٩١٠- قال أبو يوسف: إذا قال لأربع نسوة له: والله لا أقرب إحداكن فهو مول من إحداهن ٩٩٥
- ٩١١- قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته أنت طالق إلى شهر تطلق للحال ٩٩٦
- ٩١٢- قال أبو يوسف: إذا قال لأجنبية إذا تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك ٩٩٦
- ٩١٣- قال أبو يوسف: إذا فرق القاضي بين المتلاعنين ثم أكذب الزوج نفسه ليس له أن يتزوجها ٩٩٧
- ٩١٤- قال أبو يوسف: المرأة إذا قالت لزوجها عليّ تزوجت فقل كل امرأة لي طالق ٩٩٨

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ٩١٥- قال محمد: الحامل لا تطلق للسنة ويفرق بين كل تطليقتين بشهر ١٠٠٠
- ٩١٦- قال محمد: التيمم يقطع الرجعة في التي أيامها دون العشرة قبل أن تصلي ١٠٠٠
- ٩١٧- قال محمد: الصغيرة المتوفى عنها زوجها يثبت نسب ولدها إلى أربعة أشهر وعشرة أيام ١٠٠١
- ٩١٨- قال محمد: المطلقة بطلاقين إذا تزوجت بزواج آخر ثم عادت إلى الأول تحرم عليه ما بقي ١٠٠٢
- ٩١٩- قال محمد: إذا قال لامرأته وهي أمة أنت طالق اثنتين إذا جاء غد ١٠٠٣
- ٩٢٠- قال محمد: إذا قال لامرأته كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم ثلاث مرات ١٠٠٤
- ٩٢١- قال محمد: فلو قال لها: كلما تزوجتك فأنت طالق بائن فتزوجها ثلاث مرات ١٠٠٥
- ٩٢٢- قال محمد: إذا قال لامرأته كلما ولدت ولدًا فأنت طالق ثلاثًا للسنة فولدت ثلاثة .. ١٠٠٦
- ٩٢٣- قال محمد: إذا قال لامرأته أنت طالق واحد أو لاشيء فهي واحدة ١٠٠٧
- ٩٢٤- قال محمد: إذا طلق امرأته طلاقًا رجعيًا ثم قال: جعلت ذلك الطلاق بائنًا ١٠٠٧
- ٩٢٥- قال محمد: الصحيح إذا علق طلاق امرأته بفعلها وهو فعل لا بد لها منه ١٠٠٨
- ٩٢٦- قال محمد: إذا قال لامرأته إن كنت تحبيني بقلبك فأنت طالق، فقالت أحبك ١٠٠٩
- ٩٢٧- قال محمد: إذا قال لامرأته والله لا أقربك، والله لا أقربك، والله لا أقربك ١٠٠٩

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ٩٢٨- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: أنت طالق ثم طالق إن دخلت الدار ١٠١١
- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
- ٩٢٩- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: أنت عليّ كامي فإن نوى الظهار ١٠١٢

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول فيه لأبي حنيفة

- ٩٣٠- قال أبو يوسف: حرة زوجها عبد فاشتريته فأعتقته فطلقها وهي في العدة ١٠١٣
- ٩٣١- قال أبو يوسف: المعتدة إذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة فيما دون العشرة
فاغتسلت ١٠١٣
- ٩٣٢- قال أبو يوسف: إذا ألى من امرأته وهو مريض ولم يفيء إليها باللسان ١٠١٤
- ٩٣٣- قال أبو يوسف: إذا قال لها: إن قربتك فعلي صلاة، فهو مول ١٠١٤
- ٩٣٤- قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إلا أن تشائي طلاقاً واحدة ١٠١٥
- ٩٣٥- قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته إذا جامعتك فأنت طالق ١٠١٥

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٩٣٦- قال أبو حنيفة: إذا تزوج مطلقة ثلاثاً بشرط أن يحللها للأول صح النكاح ١٠١٧
- ٩٣٧- قال أبو حنيفة: إذا خالع امرأته أو بارأها على مال مسمى عين أو دين ١٠١٧
- ٩٣٨- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته وهي في رجب: والله لا أقربك حتى أصوم شعبان ١٠١٨
- ٩٣٩- قال أبو حنيفة: إذا قال لامرأته: أنت طالق إذا ولدت فولدت وطلقت ثم أقرت ١٠١٩

باب قول زفر خلافاً لقول أصحابنا الثلاثة

- ٩٤٠- قال زفر: طلاق السنة في حق الصغيرة والآيسة بعد وطئها بمضي شهر ١٠٢٢
- ٩٤١- قال زفر: المعتدة إذا طهرت من حيضتها الثالثة للزوج أن يراجعها ما لم تغتسل ١٠٢٢
- ٩٤٢- قال زفر: للزوج أن يسافر بالمطلقة طلاقاً رجعيًا ١٠٢٣
- ٩٤٣- قال زفر: المعتدة عن وفاة إذا ولدت بعد أربعة أشهر وعشر لسته فصاعداً ١٠٢٣
- ٩٤٤- قال زفر: إذا قال لامرأته: أنت علي حرام ونوى به طلقين ١٠٢٤
- ٩٤٥- قال زفر: ولو قال لها: أنت واحدة، ونوى به الطلاق كان بائناً ١٠٢٥
- ٩٤٦- قال زفر: ولو قال لها أنت طالق تطليقة طويلة، أو عريضة، فهو رجعي ١٠٢٥
- ٩٤٧- قال زفر: التنجيز لا يبطل التعليق ١٠٢٦
- ٩٤٨- قال زفر: إذا قال لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق بائن ١٠٢٦
- ٩٤٩- قال زفر: إضافة الطلاق إلى كل جزء معين من البدن كاليد والرجل يصح ١٠٢٧
- ٩٥٠- قال زفر: المهر إذا كان عينا فوهبت المرأة لزوجها قبل القبض أو بعده ١٠٢٨
- ٩٥١- قال زفر: إذا قال لامرأته: أنت طالق للسنة طلق في ثلاثة أطهار لا جماع فيهن .. ١٠٢٩
- ٩٥٢- قال زفر: إذا قال لها: متى لم أطلقك واحدة فأنت طالق ثلاثاً ١٠٢٩
- ٩٥٣- قال زفر: إذا قال لها: أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر فقدم فلان قبل شهر ١٠٣٠
- ٩٥٤- قال زفر: إذا قال لها قبل الدخول بها: أنت طالق واحدة ونصف ١٠٣٠
- ٩٥٥- قال زفر: وإذا قال لها: أنت طالق من واحدة إلى ثلاث فهي واحدة ١٠٣١
- ٩٥٦- قال زفر: إذا قال لها: أنت طالق اثنتين في اثنتين إن نوى الظرف تقع ١٠٣١

- ٩٥٧- قال زفر: إذا قال لها أنت طالق كل يوم: إن نوى الثلاث في ثلاثة أيام ١٠٣٢
- ٩٥٨- قال زفر: إذا قال: أنت طالق اليوم وغداً واليوم تقع طلاقاً واحدة ١٠٣٢
- ٩٥٩- قال زفر: إذا شهد رجلان على رجل أنه طلق إحدى هاتين المرأتين بعينها ١٠٣٣
- ٩٦٠- قال زفر: صحيح علق طلاق امرأته بفعل أجنبي، فوجد ذلك في مرض الزوج ١٠٣٤
- ٩٦١- قال زفر: إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً على عبدي هذا، فقبلت ١٠٣٤
- ٩٦٢- قال زفر: المريضة إذا اختلعت على مال، يعتبر من جميع المال ١٠٣٥
- ٩٦٣- قال زفر: إذا قال لامرأته: إن شئتما فأتتما طالقان تطلق كل واحدة منهما بمشيئتها ١٠٣٥
- ٩٦٤- قال زفر: ولو قال: أ، ت طالق غداً إن شئت فلها المشيئة في الغد ١٠٣٥
- ٩٦٥- قال زفر: إذا قال لها: اختاري نفسك اليوم، وبعد غد، فردت اليوم ١٠٣٦
- ٩٦٦- قال زفر: رجل قال لغيره: طلق امرأتي إن شئت اقتصر على المجلس ١٠٣٧
- ٩٦٧- قال زفر: إذا أعتق مجبوبة أو خصياً أو مقطوع الأذنين عن كفارة الظهار لا يجوز ... ١٠٣٧
- ٩٦٨- قال زفر: المحرم إذا ألى من امرأته وبينه وبين تمام الحج أربعة أشهر فصاعداً ١٠٣٨
- ٩٦٩- قال زفر: إذا قال لامرأته: والله لا أقربك سنة إلا يوماً يصير مولياً للحال ١٠٣٨
- ٩٧٠- قال زفر: إذا قال لأربع نسوة له: والله لا أقرب إحداكن؛ صار مولياً ١٠٣٩
- ٩٧١- قال زفر: إذا قال: والله لا أقربك فالحق أن لا يكون مولياً ما لم يثأً ثلاثاً منهن ١٠٤٠
- ٩٧٢- قال زفر: إذا بانث بالإيلاء ثلاث مرات بانقضاء ثلاث مدد لا يبطل الإيلاء ١٠٤٠
- ٩٧٣- قال زفر: إذا التعن الزوجان؛ وقعت الفرقة من غير تفريق القاضي ١٠٤١

باب قول الشافعي خلافاً لقول أصحابنا

- ٩٧٤- قال الشافعي: إرسال الثلاث جملة أو تفريقها في طهر واحد مباح ١٠٤٢
- ٩٧٥- قال الشافعي: طلاق المكره لا يقع ١٠٤٤
- ٩٧٦- قال الشافعي: القرء في العدة الطهر ١٠٤٦
- ٩٧٧- قال الشافعي: المختلعة لا يلحقها صريح الطلاق ١٠٤٨
- ٩٧٨- قال الشافعي: المبتوتة لا تستحق نفقة العدة ١٠٤٩
- ٩٧٩- قال الشافعي: لا تصح الرجعة بالفعل ١٠٥٠
- ٩٨٠- قال الشافعي: الكنايات راجع ١٠٥١
- ٩٨١- قال الشافعي: ملك عدد الطلاق يعتبر برق الرجال وحريتهم ١٠٥١
- ٩٨٢- قال الشافعي: إذا قال لامرأته: أنت طالق ونوى به الثلاث صحت نيته ١٠٥٣
- ٩٨٣- قال الشافعي: إذا قال لامرأته: أنا منك طالق يقع الطلاق إذا نوى ١٠٥٤
- ٩٨٤- قال الشافعي: تعليق النكاح بالملك وسبب الملك لا يصح ١٠٥٤
- ٩٨٥- قال الشافعي: العدتان لا تنقضيان بمدة واحدة ١٠٥٥
- ٩٨٦- قال الشافعي: الأمة إذا طلقت بانثاً وعثقت في العدة تصير عدتها عدة الحرائر ١٠٥٦
- ٩٨٧- قال الشافعي: الصبي إذا مات وله امرأة حامل فعدتها تنقضي بأربعة أشهر وعشر ... ١٠٥٦

- ٩٨٨- قال الشافعي : عدة أم الولد في العتاق حيضة واحدة ١٠٥٧
- ٩٨٩- قال الشافعي : فرقة العنين فسخ ١٠٥٧
- ٩٩٠- قال الشافعي : امرأة الفار لا ترث ١٠٥٨
- ٩٩١- قال الشافعي :ظهار الذمي يصح ١٠٥٨
- ٩٩٢- قال الشافعي : العود في الظهار هو إمساكها بعد الظهار ١٠٥٨
- ٩٩٣- قال الشافعي : إذا مضت مدة الإيلاء ولم يقربها ؛ لم تبين منه ١٠٥٩
- ٩٩٤- قال الشافعي : مدة الإيلاء في المنكوحة أربعة أشهر ١٠٦٠
- ٩٩٥- قال الشافعي : لا فيء باللسان في حق المريض والغائب عنها مسافة أربعة أشهر ١٠٦١
- ٩٩٦- قال الشافعي : كلمات اللعان أيمان ، فتجري بين الزوجين إذا كانا من أهل اليمن .. ١٠٦١
- ٩٩٧- قال الشافعي : إذا فرغ الزوج من كلمات اللعان تقع الفرقة قبل لعان المرأة ١٠٦٣
- ٩٩٨- قال الشافعي : ولو نفى حبل امرأته وقل : هو من الزنا يجب اللعان في الحال ١٠٦٣
- ٩٩٩- قال الشافعي : إذا شهد الزوج مع ثلاثة رجال على زنا امرأته في حالة القذف لا يقبل ١٠٦٤
- ١٠٠٠- قال الشافعي : إذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينهما ولد عاقل يخير الولد في المقام ١٠٦٤
- ١٠٠١- قال الشافعي : الخلع فسخ حتى لو خالعهما ثلاثاً لا تحرم حرمة غليظة ١٠٦٥
- ١٠٠٢- قال الشافعي : على الذمية والصبية الحداد في عدة الوفاة ١٠٦٦
- ١٠٠٣- قال الشافعي : لا حداد على المبتوتة ١٠٦٧
- ١٠٠٤- قال الشافعي : لا تثبت حرمة الرضاع من قبل الزوج ١٠٦٧

باب جوابات مالك

- ١٠٠٥- قال مالك : الطلاق المسنون هو الاقتصار على واحدة ١٠٦٩
- ١٠٠٦- قال مالك : إضافة الطلاق والعتاق إلى الملك إذا عم لا يصح وإذا خص مصرًا ... ١٠٦٩
- ١٠٠٧- قال مالك : إذا قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله يقع الطلاق ١٠٧٠
- ١٠٠٨- قال مالك : عدة المطلقة المرقوقة بالأشهر : ثلاث ١٠٧٠
- ١٠٠٩- قال مالك : المطلقة الممتد طهرها تتربص تسعة أشهر فإذا لم يظهر بها الحبل ١٠٧١
- ١٠١٠- قال مالك : الأمة المطلقة طلاقاً رجعيًا إذا أعتقت في العدة لا تزداد عدتها ١٠٧١
- ١٠١١- قال مالك : إذا قال اختاري فاخترت نفسها فهي ثلاث ١٠٧٢
- ١٠١٢- قال مالك : نية الواحدة في الكنايات تصح قبل الدخول ١٠٧٢
- ١٠١٣- قال مالك : امرأة الفار ترث بعد العدة قبل أن تتزوج بزواج آخر ١٠٧٣
- ١٠١٤- قال مالك : ويحل مس التي ظاهر منها قبل أن يكفر إذا كان التكفير بالإطعام ١٠٧٤
- ١٠١٥- قال مالك : إذا قال لأربع نسوة له : أنتن علي كظهر أمي فعليه كفارة واحدة ١٠٧٤
- ١٠١٦- قال مالك : الزوجان إذا بعثا حكيمين عن المشاجرة فتكلما ورأيا المصلحة في الفرقة ١٠٧٥

كتاب العتاق

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٠١٧- قال أبو حنيفة: إذا شهد شاهدان بعثق العبد والعبد ينكر: لا يصح ١٠١٧
- ١٠١٨- قال أبو حنيفة: إذا أعتق إحدى أمته ثم وطئ أحدهما لا تتمين الأخرى للعتق ... ١٠١٨
- ١٠١٩- قال أبو حنيفة: ولو قيد عبده وحلف بعثقه أن في قيده عشرة أوطال ثم حلف بعثقه ١٠١٩
- ١٠٢٠- قال أبو حنيفة: لو شهدا بعثق عبد فقضى القاضي به ثم رجعا ١٠٢٠
- ١٠٢١- قال أبو حنيفة: عبد بين شريكين أعتق أحدهما نصيبه بغير إذن صاحبه ١٠٢١
- ١٠٢٢- قال أبو حنيفة: إذا شهد أحد الشريكين على الآخر أنه أعتقه وهو ينكر سعى العبد لهما ١٠٢٢
- ١٠٢٣- قال أبو حنيفة: المستسعى في عتق أحد الشريكين والورثة والغرماء وفي إعتاق المريض كالمكاتب ١٠٢٣
- ١٠٢٤- قال أبو حنيفة: إذا شهد شاهدان على الشريك الحاضر أن شريكه الغائب أعتقه ... ١٠٢٤
- ١٠٢٥- قال أبو حنيفة: رجلان ملكا عبداً بشراء أو هبة أو صدقة أو إرث والعبد قريب أحدهما ١٠٢٥
- ١٠٢٦- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا ملك أخاه أو عمه ونحوهما لم يتكاتب عليه وله أن يبيعه ١٠٢٦
- ١٠٢٧- قال أبو حنيفة: أم الولد لا قيمة لها حتى لا تضمن بإعتاق أحد الشريكين وغيره من الأسباب ١٠٢٧
- ١٠٢٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى أم ولد أو مدبرة وقبضها وهلكت عنده ١٠٢٨
- ١٠٢٩- قال أبو حنيفة: إذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة فالقول قول ١٠٢٩
- ١٠٣٠- قال أبو حنيفة: رجل اشترى من رجل عبداً ثم قال: إن بائعه كان دبره ١٠٣٠
- ١٠٣١- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لأمه: أول ولد تلدينه فهو حر ١٠٣١
- ١٠٣٢- قال أبو حنيفة: الحرابي إذا أعتق عبده الحرابي في دار الحرب ثم أسلم ١٠٣٢
- ١٠٣٣- قال أبو حنيفة: إذا قال للمكاتب أو القن أو الحرابي: كل مملوك أملكه فيما أستقبل ١٠٣٣
- ١٠٣٤- قال أبو حنيفة: إذا دبر مكاتبه ثم مات المولى ولا مال له غيره ١٠٣٤
- ١٠٣٥- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا اشترى أباه أو أمه أو ولده وتكاتبوا عليه ١٠٣٥
- ١٠٣٦- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا قتل رجلاً عمداً فصالحه على مال جاز ١٠٣٦
- ١٠٣٧- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا ولدت بنتاً ثم ولدت البنت بنتاً ثم أعتق المولى الوسطى ١٠٣٧

١٠٣٨- قال أبو حنيفة: رجل قال: عبدي أو حماري حر عتق العبد ١٠٩٢

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٠٣٩- قال أبو يوسف: إذا قال الرجل لأمه إن تسريتك فأنت حرة ١٠٩٣

١٠٤٠- قال أبو يوسف: إذا قال لعبده إن أدبت لي ألفاً فأنت حر، فأدى في المجلس ١٠٩٤

١٠٤١- قال أبو يوسف: لو كاتب عبده على ألف على أن يرد المولى إليه وصيفاً وسطاً ١٠٩٥

تجوز الكتابة ١٠٩٥

١٠٤٢- قال أبو يوسف: إذا عجز المكاتب عن أول نجم لا يرد في الرق ما لم يتوال ١٠٩٥

عليه نجمان ١٠٩٥

١٠٤٣- قال أبو يوسف: المسلم إذا كاتب عبده على خمر لم يجز فإن أداها قبل أن ١٠٩٦

يختصما ١٠٩٦

١٠٤٤- قال أبو يوسف: رجل مولى مولاة وامرأته معتقة قوم فولدت منه ولدًا ١٠٩٧

١٠٤٥- قال أبو يوسف: أمة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى الأم وأحد الولدين ١٠٩٧

١٠٤٦- قال أبو يوسف: إذا ولدت أمة الرجل ولدًا فكاتب الجارية أو باعها أو وهبها ١٠٩٨

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٠٤٧- قال محمد: رجل له ثلاثة أعبد ودخل عليه اثنان فقال أحكما حر ١٠٩٩

١٠٤٨- قال محمد: أمة بين رجلين قال أحدهما: أنها أم ولد لصاحبه وأنكر صاحبه ١١٠٠

١٠٤٩- قال محمد: إذا قال لعبده أنت حر على أن تخدمني سنة ١١٠١

١٠٥٠- قال محمد: المكاتب إذا قتل عمدًا عن وفاء ولا وارث له إلا المولى لا قصاص ١١٠١

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

١٠٥١- قال أبو حنيفة: إذا قال لعبده أنت لله لم يعتق ١١٠٣

١٠٥٢- قال أبو حنيفة: إذا كاتب عبده على شيء بعينه من كسبه ١١٠٣

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٠٥٣- قال أبو يوسف: رجل قل لعبده: إن كلمت فلانًا فأنت حر فقال: كلمته، ١١٠٥

وصدقه ١١٠٥

١٠٥٤- قال أبو يوسف: رجل له عبد قن ومدير فقال أحكما حر والآخر مدير ١١٠٥

١٠٥٥- قال أبو يوسف: عبد بين رجلين أعتقه أحدهما ودبره الآخر ١١٠٦

باب ما تفرد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة بقول على حدة

١٠٥٦- قال أبو حنيفة: جارية بين رجلين أقر أحدهما أنها أم ولد لشريكه وأنكره الآخر .. ١١٠٧

١٠٥٧- قال أبو حنيفة: عبد بين شريكين، قال أحدهما: إن دخل فلان هذه الدار غدًا ١١٠٧

١٠٥٨- قال أبو حنيفة: رجل دبر عبده ثم كاتبه ثم مات ولم يترك مالا آخر ١١٠٩

١٠٥٩- قال أبو حنيفة: المرتد إذا كاتب عبده ثم قتل على رده بطلت الكتابة ١١١٠

باب قول زفر على خلاف قول أصحابنا الثلاثة

- ١٠٦٠- قال زفر: شاهدان شهدا أنه أعتق أحد عبديه لكننا نسينا تقبل هذه الشهادة ١١١١
١٠٦١- قال زفر: إذا قال لعبده: إن لم تدخل الدار غداً فأنت حر فمضى الغد ١١١١
١٠٦٢- قال زفر: إذا قال لأمة الغير إن تسريتك فأنت حرة فاشتراها ثم تسراها ١١١١
١٠٦٣- قال زفر: إذا أعتق المولى ابن المكاتب الذي ولد في مكاتبته أو الذي اشتراه ١١١٢
١٠٦٤- قال زفر: المكاتب إذا جنى جنايات يلزمه لكل ولي جناية قيمة كاملة ١١١٢
١٠٦٥- قال زفر: المكاتب إذا جنى جناية خطأ ثم عجز قبل أن يقضى عليه بشيء ١١١٣
١٠٦٦- قال زفر: مسلم ارتد والعياذ بالله وله عبد فكاتبه ابنه ثم قتل المرتد جازت الكتابة ١١١٣
١٠٦٧- قال زفر: المكاتب إذا ارتد ولحق بدار الحرب يجعل كموته فيؤدي بدل الكتابة .. ١١١٤
١٠٦٨- قال زفر: إذا قال لعبده إذا مات فلان أو مت أنا فأنت حر ١١١٤
١٠٦٩- قال زفر: إذا قال أنت حر قبل موتي بثلاثة أيام ١١١٥
١٠٧٠- قال زفر: الذمي إذا أسلم مدبره الذمي فقصي عليه بالسعاية ١١١٥

باب قول الشافعي خلافاً لعلمائنا

- ١٠٧١- قال الشافعي: من ملك ذا رحم منه غير الوالدين والمولودين لا يعتق عليه ١١١٧
١٠٧٢- قال الشافعي: مريض مرض الموت إذا أعتق ثلاثة أعبد قيمتهم سواء ولا مال له ١١١٨
غيرهم ١١١٨
١٠٧٣- قال الشافعي: إذا قال لأمة: أنت طالق أو أنت بائن ونوى به العتق تعتق ١١١٩
١٠٧٤- قال الشافعي: بيع المدير المطلق يجوز ١١٢٠
١٠٧٥- قال الشافعي: لا تجوز الكتابة الحالة ١١٢١
١٠٧٦- قال الشافعي: إذا كاتب عبده على مال بحط ربع أو ثلث يصح ١١٢١
١٠٧٧- قال الشافعي: المكاتب إذا مات عن وفاء مات عبداً ١١٢٢
١٠٧٨- قال الشافعي: ولاء الموالاة ليس بشيء ولا يورث به ولا يعقل ١١٢٣

كتاب المكاتب

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٠٧٩- قال أبو حنيفة: الكتابة تنجزاً حتى لو كاتب نصف عبده فنصف كسبه لمولاه ١١٢٥
١٠٨٠- قال أبو حنيفة: حربي مستأمن في دارنا اشترى عبداً مسلماً وأدخله دار الحرب ... ١١٢٥
١٠٨١- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا أوصى بثلث ماله ثم عتق ثم مات لم تجز وصيته ١١٢٦

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ١٠٨٢- قال محمد: رجل كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثاً فولدت في مدة الخيار وماتت هي . ١١٢٧

١٠٨٣- قال محمد: مريض مرض الموت إذا كاتب عبده على ألفين وقيمته ألف ١١٢٨

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٠٨٤- قال أبو يوسف: عبد بين اثنين كاتباه ثم أعتقه أحدهما عتق كله ١١٢٩

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٠٨٥- قال أبو حنيفة: مكاتب بين اثنين أعتقه أحدهما ١١٣٠

باب ما قاله زفر خلافاً لقول أصحابنا

١٠٨٦- قال زفر: إذا كاتب عبده على ألف وعلى خدمته أبداً فسدت الكتابة ١١٣١

١٠٨٧- قال زفر: إذا كاتب عبيدين له كتابة واحدة على ألف على أنهما إن أديا ١١٣١

كتاب الولايات

باب قول أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه

١٠٨٨- قال أبو حنيفة: إذا والت المرأة الرجل على نفسها وعلى ولدها الصغير صح ١١٣٣

١٠٨٩- قال أبو حنيفة: رجل أقر أنه مولى فلان ولأه عتاقة فقال فلان مولاي ولأه ١١٣٣

الموالة ١١٣٣

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٠٩٠- قال أبو يوسف: امرأة أعتقت عبداً ثم ماتت وتركته ابناً وأباً ثم مات العبد ١١٣٥

١٠٩١- قال أبو يوسف: الحربي إذا أعتق عبده الحربي في دار الحرب وخلاه عتق ١١٣٥

وولاؤه له ١١٣٥

١٠٩٢- قال أبو يوسف: المسلم إذا دخل دار الحرب فاشتري عبداً حربياً فأعتقه ثم أسلم ١١٣٦

كتاب الإيمان

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٠٩٣- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل لله علي المشي إلى الحرم أو قال المسجد الحرام ١١٣٧

لا يلزمه ١١٣٧

١٠٩٤- قال أبو حنيفة: لو قال: كل ثوب ألبسه من غزلك فهو هدي ١١٣٨

١٠٩٥- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يأكل رأساً فهو على رؤوس البقر ١١٣٩

١٠٩٦- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل خبزها لا يحنث ١١٣٩

١٠٩٧- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يأكل فاكهة فأكل عنباً أو رماناً أو رطباً ؛ لا يحنث .. ١١٤٠

١٠٩٨- قال أبو حنيفة: إذا حلفت المرأة أن لا تتحلى لم تحنث باللؤلؤ وحده ١١٤١

١٠٩٩- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يأكل شحمًا فأكل شحم الظهر لا يحنث ١١٤٢

١١٠٠- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يشرب من الفرات فشرّب منه اغترافاً لا يحنث مالم

- يشرب
 ١١٤٣ - قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يكلم فلانًا دهرًا
 ١١٤٣ - قال أبو حنيفة: لو حلف لا يكلم فلانًا أيامًا أو شهرًا أو سنين
 ١١٤٤

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ١١٠٣ - قال أبو يوسف: إذا نذر بذبح الولد لا يلزمه شيء
 ١١٤٧
 ١١٠٤ - قال أبو يوسف: ولو قال: وحق الله لا يكون يمينًا
 ١١٤٧
 ١١٠٥ - قال أبو يوسف: إذا قال لغيره أعتق عبدك عني ولم يذكر البدل فأعتقه ؛ يقع العتق
 ١١٤٨
 ١١٠٦ - قال أبو يوسف: ولو قال: والله لا أدخل دار فلان ؛ لا يحث إلا بدخول دار كانت
 ١١٤٩
 ١١٠٧ - قال أبو يوسف: إذا قال لامرأته: إن خرجت من هذه الدار بغير إذني فأنت طالق
 ١١٤٩
 ١١٠٨ - قال أبو يوسف: لو حلف لا يأكل بسرًا مذنبًا أو قال لا يأكل رطبًا
 ١١٥٠
 ١١٠٩ - قال أبو يوسف: ولو قال: والله لأشربن الماء الذي في هذا الكوز اليوم
 ١١٥١

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١١١٠ - قال محمد: إذا نذر بذبح عبده يلزمه ذبح شاة
 ١١٥٣
 ١١١١ - قال محمد: إذا كان عليه كفارة يمينين فأطعم عشرة مساكين كل مسكين
 ١١٥٣
 ١١١٢ - قال محمد: إذا قال رجل: عبدي حر إن لم أحج هذا العام فشهد شاهدان
 ١١٥٤
 ١١١٣ - قال محمد: إذا حلف لا يدخل دار فلان هذه أو لا يكلم عبد فلان هذا
 ١١٥٥
 ١١١٤ - قال محمد: إذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من سويقها
 ١١٥٥
 ١١١٥ - قال محمد: إذا حلف لا يأكل إدامًا ولا نية له فهو على شيء يؤكل مع الخبز
 ١١٥٦
 ١١١٦ - قال محمد: إذا حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حث
 ١١٥٧

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١١١٧ - قال أبو حنيفة: إذا قال: ووجه الله لا يكون يمينًا
 ١١٥٨

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١١١٨ - قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يكلم صديق فلان هذا أو زوجة فلان هذه
 ١١٥٩
 ١١١٩ - قال أبو حنيفة: ولو قال: لله علي أن أنحر نفسي لا يلزمه شيء
 ١١٦٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١١٢٠ - قال أبو يوسف: إذا قال: إن أكلت اليوم إلا رغيفًا فعبدي حر فأكله بما هو إدام
 ١١٦١
 ١١٢١ - قال أبو يوسف: إذا قال: كل مملوك أملكه غدا هو حر لا يعتق إلا ما يستحدث
 ١١٦٢

- ١١٢٢- قال أبو يوسف: رجل حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة لا يحنت ما لم يخرج إلى الجدة ١١٦٢
- ١١٢٣- قال أبو يوسف: ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر فيه وفهمه ولم ينطق به لا يحنت ١١٦٣
- ١١٢٤- قال أبو يوسف: لو حلف لا يشتري بقرة فاشترى ثورًا لا يحنت والوكيل بشرائه مخالف ١١٦٣
- ١١٢٥- قال أبو يوسف: ولو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل عليه فراشًا آخر ونام عليه ١١٦٤
- ١١٢٦- قال أبو يوسف: رجل قال لغيره: والله لا أكلمك حتى تكلمني فتكلما معًا لم يحنت ١١٦٤
- ١١٢٧- قال أبو يوسف: ولو قال لامرأته الأمة: إن مات مولاك فأنت طالق اثنتين ١١٦٥
- ١١٢٨- قال أبو يوسف: ولو قال لامرأته إن خرجت من هذه الدار إلا بإذني فأنت طالق ١١٦٥
- ١١٢٩- قال أبو يوسف: ولو حلف لا يتزوج امرأة بالكوفة فقبل بالكوفة نكاح امرأة هي بمكة ١١٦٦

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١١٣٠- قال أبو حنيفة: إذا حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده المأذون ١١٦٧
- ١١٣١- قال أبو حنيفة: لو قال: عبيدي أحرار هل يدخل في عبيده عبد عبده المأذون ١١٦٨

باب ما قاله زفر خلافا لنا

- ١١٣٢- قال زفر: إذا قال أحلف لأفعلن كذا أو أقسم أو أشهد ولم يقل: بالله ١١٦٩
- ١١٣٣- قال زفر: ومن قال لغيره أعتق عبدك عني على ألف درهم ١١٦٩
- ١١٣٤- قال زفر: إذا حنت في الأيمان ولزمته كفارات فأعتق رقابًا عنهن ولم يعين ١١٧٠
- ١١٣٥- قال زفر: إذا كان عليه كفارتان ليمينين فأطعم عشرة لكل واحد صاعًا ١١٧١
- ١١٣٦- قال زفر: وإذا قال لأحولن هذا الحجر ذهبًا أو لأمسن السماء ١١٧١
- ١١٣٧- قال زفر: ولو حلف لا يهب لفلان فوهب ولم يقبل لا يحنت ١١٧٢
- ١١٣٨- قال زفر: ولو حلف لا يبيع ولا يشتري لا يحنت بالفاسد من ذلك قبل القبض ... ١١٧٢

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١١٣٩- قال الشافعي: اليمين الغموس توجب الكفارة ١١٧٣
- ١١٤٠- قال الشافعي: لا كفارة على المكره والخاطئ ١١٧٤
- ١١٤١- قال الشافعي: التكفير بالمال قبل الحنث جائز ١١٧٥
- ١١٤٢- قال الشافعي: ولو قال: إن فعلت كذا فهو كافر أو قال يهودي أو نصراني ١١٧٦
- ١١٤٣- قال الشافعي: إذا قال: إن فعلت كذا فعلي حجة أو عمرة أو صوم يمين ١١٧٧

- ١١٤٤- قال الشافعي: لا يجوز في إطعام المساكين عن كفارة اليمين إلا بالتملك ١١٧٧
- ١١٤٥- قال الشافعي: إذا أطعم مسكينًا واحدًا عشرة أيام أعطاه كل يوم نصف صاع ١١٧٨
- ١١٤٦- قال الشافعي: على الواجد التكفير بالمال وعلى العاجز التكفير بالصوم ١١٧٨
- ١١٤٧- قال الشافعي: إذا أعتق رقبة كافرة عن يمينه أو ظاهره لا يجزيه ١١٧٩
- ١١٤٨- قال الشافعي: إذا أعتق المكاتب عن كفارة يمينه لا يجزئه ١١٨٠
- ١١٤٩- قال الشافعي: إذا اشترى أباه نأويًا عن كفارة يمينه أو ظاهره لا يجزئه ١١٨٠
- ١١٥٠- قال الشافعي: يمين الكافر بالله تعالى صحيحة وإذا حنث فعليه الكفارة ١١٨١
- ١١٥١- قال الشافعي: إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارًا هي في يده ١١٨١

باب جوابات مالك

- ١١٥٢- قال مالك: الأصل في الكلمات المستعملة في الأيمان أنها تحمل على معاني القرآن ١١٨٣

كتاب الحدود

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١١٥٣- قال أبو حنيفة: إذا استأجر امرأة ليزني بها لا يحد ١١٨٥
- ١١٥٤- قال أبو حنيفة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم المزكون وقالوا هم أحرار .. ١١٨٦
- ١١٥٥- قال أبو حنيفة: لو شهدوا على غير محصن بالزنا فجلده القاضي فمات ١١٨٦
- ١١٥٦- قال أبو حنيفة: أربعة شهدوا على رجل بالزنا بامرأة ثم شهد أربعة آخرون على الشهود ١١٨٧
- ١١٥٧- قال أبو حنيفة: أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بفلانة فقال اثنان أنها طاعته ١١٨٨
- ١١٥٨- قال أبو حنيفة: إذا ضرب القاذف بعض الجلد لم تبطل شهادته ١١٨٨
- ١١٥٩- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل زنت بهذه فقالت ما زنى بي فلا حد عليهما ١١٨٩
- ١١٦٠- قال أبو حنيفة: لا يجب حد الزنا باللوطة بعده وجارته وزوجته والأجنبية ١١٩٠
- ١١٦١- قال أبو حنيفة: إذا تزوج ذوات محارمه من نسب أو رضاع أو مصاهرة مع علمهما بتحريم ١١٩١
- ١١٦٢- قال أبو حنيفة: الشاهدان على القذف إذا اختلفا في الزمان أو المكان ١١٩٢
- ١١٦٣- قال أبو حنيفة: إذا مس أجنبية بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة ثم تزوج أمها ١١٩٣

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١١٦٤- قال أبو يوسف: المسلم إذا تزوج امرأة نصرانية فدخل بها ثم أسلمت يكونان محصنين ١١٩٤
- ١١٦٥- قال أبو يوسف: الحدود كلها تجب على المستأمن إلا حد شرب الخمر ١١٩٤

- ١١٦٦- قال أبو يوسف: تفرق الجلدات على الأعضاء ما خلا الوجه و المذاكير ١١٩٦
 ١١٦٧- قال أبو يوسف: أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو محصن ثم غابوا لا يرجم ما
 لم ١١٩٦
 ١١٦٨- قال أبو يوسف: لا بأس بتلقين الشهود في غير الحدود ١١٩٧
 ١١٦٩- قال أبو يوسف: إذا وطئ صغيرة لا تشتهى فأفضاها تثبت حرمة المصاهرة ١١٩٧
 ١١٧٠- قال أبو يوسف: جارية جنت جناية فيها قصاص فزنى بها ولي الجناية ١١٩٨

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١١٧١- قال محمد: إذا شهد الشهود على رجل محصن بالزنا فقضى القاضي بالرجم
 فرجع ١١٩٩
 ١١٧٢- قال محمد: إذا قضى القاضي على رجل بالرجم بالشهود وقال للناس ارجموه ١١٩٩
 ١١٧٣- قال محمد: إذا زنى بصغيرة فأفضاها فإن كان إفشاء تستمسك البول ففيه ثلث
 الدية ١٢٠٠
 ١١٧٤- قال محمد: فإن وطئ كبيرة مستكرمة فأفضاها حد لأنه زنا والصغيرة إذا لم
 يفضها ١٢٠١
 ١١٧٥- قال محمد: أربعة شهدوا على رجل بالزنا بقلانة وأربعة آخرون شهدوا عليه بالزنا ١٢٠١
 ١١٧٦- قال محمد: لولد البنت طلب الحد بقذف الحد ١٢٠٢
 ١١٧٧- قال محمد: إذا قال لرجل: يا زانية يجب عليه الحد ١٢٠٢
 ١١٧٨- قال محمد: ولو قال له: زنأت في الجبل، وقال: عنيت به الصعود لا يجب
 الحد ١٢٠٢
 ١١٧٩- قال محمد: وتقبل الشهادة على شرب الخمر على من لا يوجد منه ريح الخمر .. ١٢٠٣

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١١٨٠- قال أبو حنيفة: إذا زنى بجارية غيره ثم قتلها فعليه القيمة والحد ١٢٠٥

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١١٨١- قال أبو حنيفة: شهود الإحصان إذا قالوا: نشهد أنه تزوج امرأة مسلمة حرة بالغة ١٢٠٦

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١١٨٢- قال أبو يوسف: أربعة شهدوا على رجل بالزنا وقضى القاضي به ثم أقر هو
 بذلك مرة ١٢٠٧

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١١٨٣- قال أبو حنيفة: الحربي إذا زنى بذمية أو مسلمة تحد المرأة دون الرجل ١٢٠٨

باب ما قاله زفر

- ١١٨٤- قال زفر: الإحصان لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين ١٢٠٩
 ١١٨٥- قال زفر: إذا شهد أربعة بالزنا فرجم، فرجموا أو رجع واحد منهم ١٢٠٩
 ١١٨٦- قال زفر: أربعة شهدوا على رجل بالزنا واختلفوا في المكان والزمان ١٢١٠
 ١١٨٧- قال زفر: إذا زنى بجارية والده أو والدته وقال: ظننت أنها تحل لي يحد ١٢١١
 ١١٨٨- قال زفر: إذا قذف ميتاً وله ابن وابن ابن فعفى الابن ليس لابن الابن ١٢١١
 ١١٨٩- قال زفر: رجل قذف رجلاً فقال آخر: صدقتك، حد الثاني أيضاً ١٢١٢

باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١١٩٠- قال الشافعي: غير المحصن إذا زنا وهو حر يجلد مائة والعبد خمسين وينفى سنة ١٢١٣
 ١١٩١- قال الشافعي: المطاوع إذا زنى بمكرهة حد الرجل دونها وعليه العقر ١٢١٥
 ١١٩٢- قال الشافعي: الإسلام ليس بشرط لإحصان الرجم ١٢١٥
 ١١٩٣- قال الشافعي: العاقلة البالغة إذا مكنت صبيّاً أو مجنوناً ففعل بها يجب عليها الحد ١٢١٦
 ١١٩٤- قال الشافعي: لا يضرب جلدات الحد إلا على الظهر ١٢١٧
 ١١٩٥- قال الشافعي: الزنا الموجب للحد يظهر بالإقرار مرة واحدة ١٢١٨
 ١١٩٦- قال الشافعي: للمولى إقامة الحد على ممالিকে بالإقرار بالزنا ١٢٢٠
 ١١٩٧- قال الشافعي: أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجم فرجع واحد منهم يقتل ١٢٢١
 ١١٩٨- قال الشافعي: شهود الزنا إذا جاؤا متفرقين تقبل شهادتهم ١٢٢١
 ١١٩٩- قال الشافعي: لو شهد أربعة فساق على الزنا حدوا ١٢٢٢
 ١٢٠٠- قال الشافعي: من قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف واحداً مراراً يحد لكل واحد منهم ١٢٢٢
 ١٢٠١- قال الشافعي: المحدود في القذف إذا تاب ثم شهد تقبل شهادته ١٢٢٤
 ١٢٠٢- قال الشافعي: حد الشرب أربعون سوطاً ١٢٢٤
 ١٢٠٣- قال الشافعي: ومن شرب دردي الخمر يحد ١٢٢٦
 ١٢٠٤- قال الشافعي: تخليل الخمر حرام والخل المتخذ منه حرام ١٢٢٦
 ١٢٠٥- قال الشافعي: المثلث والنبذ قليله حرام ١٢٢٧

باب جوابات مالك

- ١٢٠٦- قال مالك: امرأة حملت ولا زوج لها تحد ولو ادعت أنه من نكاح ١٢٣٠
 ١٢٠٧- قال مالك: الذمي لا يحد بإقراره بالزنا ١٢٣٠
 ١٢٠٨- قال مالك: لو تشاجرا فقال أحدهما للآخر: ما أنا بزان ولا أمي زانية ١٢٣٠

كتاب السرقة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٢٠٩- قال أبو حنيفة: إذا كسر بربط مسلم أو طبله أو دفه أو مزماره أو ١٢٣١
- ١٢١٠- قال أبو حنيفة: رجلا ن شهدا على رجل بسرقة بقرة فقال أدهما كانت سوداء ١٢٣١
- ١٢١١- قال أبو حنيفة: القاضي إذا أمر الجلاذ بقطع يمينه فقطع يساره عمدًا لا يضمن شيئًا ١٢٣٢
- ١٢١٢- قال أبو حنيفة: إذا سرق سرقات فقطع في بعضها وقع عن الكل ولا يضمن لواحد منهم ١٢٣٣
- ١٢١٣- قال أبو حنيفة: إذا سرق من محرم غير ذي رحم نحو امرأة أبيه أو ابنه أو زوج بته ١٢٣٣
- ١٢١٤- قال أبو حنيفة: إذا سرق المؤاجر من المستأجر في المنزل الذي أجره يقطع ١٢٣٤
- ١٢١٥- قال أبو حنيفة: قطاع الطريق إذا أخذوا المال وقتلوا فالأمام إن شاء قطع أيدهم وأرجلهم ١٢٣٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٢١٦- قال أبو يوسف: النباش يقطع ١٢٣٦
- ١٢١٧- قال أبو يوسف: إذا سرق عبدًا صغيرًا لا يعقل لا يقطع استحسانًا ١٢٣٦
- ١٢١٨- قال أبو يوسف: ومن نقب البيت وأدخل يده وأخرج المتاع لا يقطع ١٢٣٧
- ١٢١٩- قال أبو يوسف: السارق إذا أخذ الثوب في البيت وشقه نصفين ثم أخرجه ١٢٣٨
- ١٢٢٠- قال أبو يوسف: لا يقطع سارق المصحف ١٢٣٩
- ١٢٢١- قال أبو يوسف: إذا سرق صبيًا صغيرًا حرًا وعليه حلي لا يقطع ١٢٣٩
- ١٢٢٢- قال أبو يوسف: لا يقطع السارق بالإقرار مرة واحدة ويشترط الإقرار مرتين ١٢٤٠

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٢٢٣- قال محمد: إذا سرق ثوبًا فقطعت يده ثم صبغه أحمرًا ١٢٤٢

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٢٢٤- قال أبو حنيفة: إذا سرق عشرة دراهم رديئة لم يقطع ١٢٤٣

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٢٢٥- قال أبو حنيفة: إذا سرق ثوبًا من تحت رجل من الحمام يقطع ١٢٤٤

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٢٢٦- قال أبو حنيفة: إذا سرق ثوبًا فقطع به ثم صبغه أسود يرد على المالك مجانًا ١٢٤٥

١٢٢٧- قال أبو حنيفة: إذا أقر العبد المحجور بسرقة مال بعينه من فلان وكذبه مولاه ١٢٤٥

باب ما قاله زفر على خلاف قول أصحابنا الثلاثة

١٢٢٨- قال زفر: إذا أقر بزنا متقادم أو بسرقة تقادمت لا يجب الحد ١٢٤٦

١٢٢٩- قال زفر: السارق من المودع والمستعير والمضارب والمرتهن والمستضع ١٢٤٦

١٢٣٠- قال زفر: إذا دخل الدار وأخذ المال فلما انتهى إلى الباب رماه ثم خرج ١٢٤٦

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول أصحابنا

١٢٣١- قال الشافعي: يقطع سارق المصحف ١٢٤٩

١٢٣٢- قال الشافعي: يقطع سارق ما يتسارع إليه الفساد كالأطعمة والثمار الرطبة ١٢٤٩

١٢٣٣- قال الشافعي: يقطع في ربع دينار خالص أو ثلاثة دراهم نفرة خالصة ١٢٥٠

١٢٣٤- قال الشافعي: قطع الطريق يتحقق بالنهار في المصر والسواد ١٢٥٢

١٢٣٥- قال الشافعي: السارق من بيت زوجته وذوي الأرحام المحارم يقطع ١٢٥٢

١٢٣٦- قال الشافعي: القطع مع الضمان يجتمعان حكماً لسرقة واحدة ١٢٥٣

١٢٣٧- قال الشافعي: السارق إذا ملك المسروق بعد القضاء قبل القطع تقطع يده ١٢٥٤

١٢٣٨- قال الشافعي: السارق يؤتى على أطرافه الأربعة بالسرقة أربع مرات ١٢٥٥

١٢٣٩- قال الشافعي: إذا سرق عيناً فقطع فيه ثم رد العين ثم سرق ثانياً يقطع قياساً ١٢٥٦

١٢٤٠- قال الشافعي: لا تظهر السرقة بخصومة المودع ومن بمثل حاله لا في حق القطع ١٢٥٥

ولا ١٢٥٥

باب جوابات مالك

١٢٤١- قال مالك: جماعة سرقوا ثلاثة دراهم قطعوا بها ١٢٥٨

١٢٤٢- قال مالك: السارق إذا قطعت يده وقد استهلك المال إن كان يملك قيمتها ١٢٥٨

١٢٤٣- قال مالك: إذا دخل دار امرأته وهما لا يسكنانها فسرقت منها؛ قطع ١٢٥٩

١٢٤٤- قال مالك: الإمام في قطع الطريق بالخيار بين القتل والصلب وقطع الأيدي ١٢٥٩

والأرجل ١٢٥٩

كتاب السير

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٢٤٥- قال أبو حنيفة: العبد المملوك للمسلم إذا أبق إلى دار الحرب فأخذه الكفار لم ١٢٦١

يملكوه ١٢٦١

١٢٤٦- قال أبو حنيفة: حربي أسلم في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار وهو ١٢٦١

هناك فجميع ١٢٦٢

١٢٤٧- قال أبو حنيفة: الذمي إذا لم يؤد الجزية ستين لا يطالب بما مضى ١٢٦٢

- ١٢٤٨- قال أبو حنيفة: حربي دخل دارنا بغير أمان فأخذه مسلم فهو فيء للمسلمين ١٢٦٣
- ١٢٤٩- قال أبو حنيفة: إذا جرى بين المستأمن في دار الحرب وبين مسلم أسلم هناك بيع درهم ص ١٢٦٤
- ١٢٥٠- قال أبو حنيفة: المرتد إذا مات أو قتل أو قضي بلحاقه بدار الحرب وترك مالا
- ١٢٦٤ اكتسبه
- ١٢٥١- قال أبو حنيفة: إذا ارتد أهل مصر وغلبوا عليه وهو متصل بدار الحرب ولم يبق فيه مسلم
- ١٢٦٥ ١٢٥٢- قال أبو حنيفة: من قصد قتل إنسان بالعصا في المصر نهازًا فقتله المقصود بالسيف
- ١٢٦٥ ١٢٥٣- قال أبو حنيفة: أسير مسلم قتل أسيرًا آخر مسلمًا في دار الحرب عمدًا أو خطأ ... ١٢٦٦
- ١٢٥٤- قال أبو حنيفة: الكفار إذا استولوا على عبد مسلم وأحرزوه بدارهم ١٢٦٦

باب قول أبي يوسف خلافاً لصاحبيه

- ١٢٥٥- قال أبو يوسف: الحربي إذا أسلم في دار الحرب ثم استولى المسلمون على تلك الدار ١٢٦٨
- ١٢٥٦- قال أبو يوسف: المسلم الذي دخل دار الحرب بأمان إذا باع من حربي درهماً بدرهمين ١٢٦٨
- ١٢٥٧- قال أبو يوسف: العادل إذا قتل مورثه الباغي في دار الحرب ١٢٦٨

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ١٢٥٨- قال محمد: أمان العبد المحجور عليه عن القتال صحيح ١٢٧٠

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٢٥٩- قال أبو حنيفة: إذا اشترى أمة من أهل الحرب أو نفله الإمام واستبرأها ١٢٧٢
- ١٢٦٠- قال أبو حنيفة: إذا وقع الحريق في السفينة وهو يعلم أنه لو صبر فيها احترق ١٢٧٢

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٢٦١- قال أبو يوسف: الكفار إذا أسروا جارية مسلمة وأحرزوها بدارهم ثم ظهر عليها . ١٢٧٤
- ١٢٦٢- قال أبو يوسف: إذا حاصر المسلمون أهل حصن فنزلوا على حكم الله تعالى جاز ١٢٧٤
- ١٢٦٣- قال أبو يوسف: لا يجوز الزيادة على الخراج الموظف بتوظيف الإمام وإن أطاقت الأرض ١٢٧٤

باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١٢٦٤- قال الشافعي: لا تقع الفرقة بين الزوجين في تباين الدارين ١٢٧٧

- ١٢٦٥- قال الشافعي: المرتد إذا لحق بدار الحرب لا يجعل ذلك كموته حتى لا يورث ماله
- ١٢٦٦- قال الشافعي: الحربي إذا أسلم في دار الحرب ولم يخرج إلينا فقتله مسلم عمًا أو خطأ
- ١٢٦٧- قال الشافعي: المسلم إذا زنى في دار الحرب يجب عليه الحد
- ١٢٦٨- قال الشافعي: الغازي إذا جاوز الدرب فارسًا ثم نفقت فرسه وقاتل راجلاً
- ١٢٦٩- قال الشافعي: الغنائم تملك بالاستيلاء في دار الحرب
- ١٢٧٠- قال الشافعي: الكفار إذا استولوا على أموال المسلمين وأحرزوها بدار الحرب لم يملكوها
- ١٢٧١- قال الشافعي: المتلصص إذا أخذ مالا من أهل الحرب عليه الخمس
- ١٢٧٢- قال الشافعي: إذا وضعت الجزية على أهل الذمة لا يؤاخذ للمحال حتى يتم الحول
- ١٢٧٣- قال الشافعي: الجزية الواجبة لا تسقط بالموت والإسلام
- ١٢٧٤- قال الشافعي: الجزية دينار أو اثنا عشر درهماً على كل رأس
- ١٢٧٥- قال الشافعي: قوم من الترك أو الهند أو الديلم طالبوا عقد الذمة وقبلوا الجزية لم
- ١٢٧٦- قال الشافعي: الحربي والمرتد أو الذمي أو من عليه القصاص إذا التجأ إلى الحرم
- ١٢٧٧- قال الشافعي: المرتد إذا قتل فجميع أمواله فيء ولا يورث
- ١٢٧٨- قال الشافعي: ما أصاب أهل العدل من كراع أهل البغي وسلاحهم لا يجوز
- ١٢٧٩- قال الشافعي: الباغي إذا قتل يصلى عليه
- ١٢٨٠- قال الشافعي: اليهودي إذا تنصر والنصراني إذا تهود أو تمجس أحدهما يجبر على العود
- ١٢٨١- قال الشافعي: الصبي العاقل إذا أسلم لا يصح ولا يترتب عليه الأحكام
- ١٢٨٢- قال الشافعي: القاتل يستحق سلب المقتول
- ١٢٨٣- قال الشافعي: يجوز للإمام أن ينفل واحداً شيئاً بعد الإصابة
- ١٢٨٤- قال الشافعي: يرضخ العبد ونحوه من الخمس
- ١٢٨٥- قال الشافعي: إذا أسرنا كافرًا فطلبوا مفاداته بالمال ؛ جاز
- ١٢٨٦- قال الشافعي: أهل الحرب إذا وادعونا وشرطوا أنه يرد عليهم من جاءنا مسلماً ...
- ١٢٨٧- قال الشافعي: إذا فتح الإمام بلدة قهراً ثم أراد أن يمن عليهم وتركها في أيديهم ..
- ١٢٨٨- قال الشافعي: سهم قرابة الرسول ﷺ في الخمس قائم
- ١٢٨٩- قال الشافعي: المرتدة تقتل

باب جوابات مالك

- ١٢٩٠- قال مالك: إذا تعذر إخراج كل ما استولى عليه المسلمون من أموال الكفار

كتاب الاستحسان

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

١٢٩١- قال أبو حنيفة: يجتنب الرجل من امرأته الحائض ما تحت الإزار ١٣٠١

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

١٢٩٢- قال الشافعي: مسألة غسل الزوجة ١٣٠٢

١٢٩٣- قال الشافعي: شهادة الرجل العدل على رؤية هلال رمضان مقبولة ١٣٠٢

كتاب التحري

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٢٩٤- قال أبو يوسف: إذا اشتبهت عليه القبلة فصلى إلى جهة بغير تحر ١٣٠٥

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

١٢٩٥- قال الشافعي: الدهن إذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز بيعه ١٣٠٦

١٢٩٦- قال الشافعي: إذا اختلط الأواني والأقل طاهر ولا يجد غيرها فعليه التحري ١٣٠٦

كتاب اللقيط

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٢٩٧- قال أبو يوسف: اللقيط إذا قتل عمدًا فلإمام أن يصالح لأنه نافع للمسلمين ١٣٠٧

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا

١٢٩٨- قال الشافعي: إذا ادعى نسب اللقيط رجلاً وأقاما البينة يرجع إلى القائف ١٣٠٨

باب جوابات مالك

١٢٩٩- قال مالك: إذا أدرك اللقيط فشهد على إنسان بالزنا لم يقبل ١٣٠٩

كتاب اللقطة

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٣٠٠- قال أبو يوسف: إذا التقط لقطة ليردها على مالكةا إذا وجدته ١٣١١

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

١٣٠١- قال الشافعي: الملتقط إذا عرف مدة التعريف ولم يظهر المالك فإن شاء تصدق .. ١٣١٢

باب جوابات مالك

١٣٠٢- قال مالك: إذا التقط العبد لقطة فعرفها ثم أتلها ثم جاء صاحبها ١٣١٣

كتاب المفقود

باب جوابات مالك

- ١٣٠٣- قال مالك : امرأة المفقود بعد أربع سنين يفرق القاضي بينهما وتعند ١٣١٥

كتاب الإباق

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ١٣٠٤- قال أبو يوسف : راد الآبق إذا أدخله المصر وماله مورثه فمات قبل التسليم ١٣١٧
١٣٠٥- قال أبو يوسف : إذا قامت البينة على عبد بالسرقه والمولى غائب يقطع ١٣١٧
١٣٠٦- قال أبو يوسف : يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في العييد ١٣١٨

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٣٠٧- قال أبو يوسف : إذا رد آبقاً لا تبلغ قيمته أربعين تجب أربعون ١٣١٩

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

- ١٣٠٨- قال الشافعي : لا جعل لراد الآبق من مسيرة سفر من غير شرط ١٣٢٠

كتاب الغصب

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٣٠٩- قال أبو حنيفة : الزوائد المتصلة بالمغصوبة لا تضمن بالبيع ١٣٢١
١٣١٠- قال أبو حنيفة : إذا فقأ عيني عبد إنسان أو قطع يديه أو رجله وأراد المالك ١٣٢١
١٣١١- قال أبو حنيفة : إذا غصب ثوباً فصبغه أسوداً فهو نقصان ١٣٢٢
١٣١٢- قال أبو حنيفة : إذا غصب من إنسان ذهباً أو فضة فصاغه شيئاً لم ينقطع حق المالك ١٣٢٢
١٣١٣- قال أبو حنيفة : إذا غصب جلد ميتة فدبغه بماله قيمة فالمالك بالخيار : إن شاء أخذه ١٣٢٣
١٣١٤- قال أبو حنيفة : المغصوبة إذا زنت عند الغاصب فجلت فردها إلى المالك ١٣٢٤

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ١٣١٥- قال محمد : الدور والعقار تضمن بالغصب ١٣٢٥
١٣١٦- قال محمد : عين في يد رجل فجاء رجل وادعاه وقال إنك غصبته مني ١٣٢٥

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٣١٧- قال أبو حنيفة : المشتري من الغاصب إذا أعتق العبد يقع موقوفاً ١٣٢٧

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٣١٨- قال أبو يوسف: إذا أتلّف الذمي خمر الذمي ثم أسلم المتلف يبرأ عن الضمان ... ١٣٢٨
١٣١٩- قال أبو يوسف: إذا شق زق خمر مسلم لا يضمن ١٣٢٨
١٣٢٠- قال أبو يوسف: العبد المغضوب إذا أبقى عند الغاصب فردّه رجل على المالك
من ١٣٢٩
١٣٢١- قال أبو يوسف: إذا غصب دابة إنسان ثم أقام البيّنة صاحب الدابة أنها نفقت عند
الغاصب ١٣٢٩
١٣٢٢- قال أبو حنيفة: إذا غصب مثلياً فهلك عنده ثم انقطع جنسه ١٣٣٠

باب ما قاله الشافعي

- ١٣٢٣- قال الشافعي: زوائد الغصب متصلة كانت أو منفصلة مضمونة ١٣٣٢
١٣٢٤- قال الشافعي: المنافع تضمن بالغصب والإتلاف بأجر المثل ١٣٣٣
١٣٢٥- قال الشافعي: إذا غصب حنطة وطحنها أو زرعها لا ينقطع حق المالك عنها ١٣٣٣
١٣٢٦- قال الشافعي: المضمونات لا تملك بالغصب وأداء الضمان ١٣٣٤
١٣٢٧- قال الشافعي: من غصب من آخر طعاماً فأطعم صاحبه حتى أكله وهو لا يعلم ... ١٣٣٥
١٣٢٨- قال الشافعي: المسلم إذا أتلّف خمر الذمي أو الذمي أتلّف خمر المسلم ١٣٣٥

باب جوابات مالك

- ١٣٢٩- قال مالك: إذا غضب حيواناً أو شيئاً لا مثل له من جنسه ١٣٣٧

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٣٣٠- قال أبو حنيفة: المودع إذا سافر بمال الوديعة في طريق آمن لا يضمن أصلاً ١٣٣٩
١٣٣١- قال أبو حنيفة: إذا أودع عند رجلين شيئاً مما يقسم فقسماه للحفظ ١٣٣٩
١٣٣٢- قال أبو حنيفة: رجلان أودعا عند رجل وديعة فغاب أحدهما فطلب الحاضر
حصته ١٣٤٠
١٣٣٣- قال أبو حنيفة: المودع إذا أودع الوديعة عند آخر فهلك عند الثاني ١٣٤١

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ١٣٣٤- قال أبو يوسف: إذا أودع عند صبي محجور عليه مالاً أو عند عبد محجور عليه . ١٣٤٢
١٣٣٥- قال أبو يوسف: المودع إذا تصرف في الوديعة وبيع فهو له ١٣٤٣

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٣٣٦- قال أبو حنيفة: رجل أودع عبداً محجوراً عليه وديعة فدفع العبد إلى عبد محجور ١٣٤٤
١٣٣٧- قال أبو حنيفة: فلو أودع الثاني عند ثالث فهلك في يده لا ضمان على الأول ١٣٤٥

باب ما قاله زفر خلافاً لعلمائنا الثلاثة

- ١٣٣٨- قال زفر: إذا قال أجنبي للمودع: أعندك وديعة لفلان فقال: لا ؛ ضمن ١٣٤٦

باب ما قاله الشافعي خلافاً لعلمائنا

- ١٣٣٩- قال الشافعي: إذا سافر بمال الوديعة ضمن كيفما كان ١٣٤٧

- ١٣٤٠- قال الشافعي: المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ عن الضمان ١٣٤٧

باب جوابات مالك

- ١٣٤١- قال مالك: إذا سرقت الوديعة ولم يسرق معها مال آخر للمودع ١٣٤٩
١٣٤٢- قال مالك: المودع إذا رفع بعض الوديعة وأنفقه ثم هلك الباقي ١٣٤٩

كتاب العارية

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٣٤٣- قال أبو حنيفة: إذا استعار أرضاً للزراعة وكتب كتاباً ؛ يكتب أنه أطعمني ١٣٥١
١٣٤٤- قال أبو يوسف: إذا زرع أرض غصب وضمن نقصانها طاب له الفضل على البذر ١٣٥٢

باب ما قاله زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة

- ١٣٤٥- قال زفر: إذا أعار أرضه للبناء والغرس وبين له وقتاً فبنى ١٣٥٣
١٣٤٦- قال زفر: إذا استعار دابة إلى مكان معلوم فجاوز بها ضمن فلو عاود ١٣٥٤
١٣٤٧- قال الشافعي: ليس للمستعير أن يعير غيره ١٣٥٥
١٣٤٨- قال الشافعي: العارية مضمونة ١٣٥٥

كتاب الشركة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٣٤٩- قال أبو حنيفة: شريكا عنان أحدهما ديناً على آخر من شركتهما ١٣٥٧
١٣٥٠- قال أبو حنيفة: المرتد إذا شارك المسلم شركة مفاوضة ١٣٥٨
١٣٥١- قال أبو حنيفة: أحد المتفاوضين إذا اشترى جارية لنفسه ليطأها بغير إذن صاحبه ١٣٥٨
١٣٥٢- قال أبو حنيفة: إذا كفل أحد المتفاوضين عن إنسان بأمره لزم ذلك شريكه ١٣٥٩
١٣٥٣- قال أبو حنيفة: إذا أقر المتفاوض بدين التجارة لمن لا تقبل شهادته له بولادة أو زوجية ١٣٦٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٣٥٤- قال أبو يوسف: إذا اشترك المسلم والكتابي شركة مفاوضة كان مفاوضة ١٣٦١
١٣٥٥- قال أبو يوسف: أحد المتفاوضين إذا غصب عينا ثم ملك أو غاب يضمن ولا
يؤاخذ شريكه ١٣٦١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٣٥٦- قال أبو يوسف: إذا اشتركا في كيلي أو وزني أو عددي متقارب ولم يخلط ١٣٦٢
١٣٥٧- قال أبو يوسف: رجل ادعى على رجل أنه فاضله وأن المال الذي في يده مال
الشركة ١٣٦٣
١٣٥٨- قال أبو يوسف: إذا اشتركا في الاحتطاب و الاحتشاش حتى لم يصح فاحتطب
أحدهما ١٣٦٤
١٣٥٩- قال أبو يوسف: رجل اشترى من أحد المتفاوضين شيئاً فوجد به عيباً فأنكر البائع
١٣٦٠- قال أبو يوسف: الشريكان في القصارة إذا أقر أحدهما بأنهما جميعاً قبضا ثوب .. ١٣٦٥

باب ما قاله زفر خلافاً لعلمائنا

- ١٣٦١- قال زفر: إذا اشترك الخياط والإسكاف شركة تقبل لا يجوز ١٣٦٦
١٣٦٢- قال زفر والشافعي: لا يجوز اشتراط المساواة في الربح والمالان على التفاوت
ولا العكس ١٣٦٧

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١٣٦٣- قال الشافعي: لا أدري ما المفاوضة؟! ولو جازت المفاوضة لما فسد عقد ما ... ١٣٦٨
١٣٦٤- قال الشافعي: وشركة الوجوه غير جائزة ١٣٦٩
١٣٦٥- قال الشافعي: وشركة التقبل وهي أن يشترطاً على أن يتقبلا الأعمال ١٣٧٠
١٣٦٦- قال الشافعي: لا يجوز اشتراط فضل الربح مع تساوي المالين ١٣٧١

كتاب الصيد

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٣٦٧- قال أبو حنيفة: الجنين لا يتذكى بذكاة أمه ١٣٧٣
١٣٦٨- قال أبو حنيفة: لحم الخيل مكروه والأصح أنها كراهة تحريم ١٣٧٤
١٣٦٩- قال أبو حنيفة: الكلب إذا أكل من الصيد بعدما حكم بتعلمه يحكم بجهله ١٣٧٥
١٣٧٠- قال أبو حنيفة: الكلب إذا كان تعلم فترك الأكل مرة لم يدل على علمه ١٣٧٦

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٣٧١- قال أبو حنيفة: إذا قطع أوداج المنخفة والموقودة والمتردية والنطيحة ١٣٧٧

١٣٧٢- قال أبو حنيفة: عروق الذبيح أربعة: الحلقوم والمريء والودجان

١٣٧١ باب ما قاله زفر خلافاً لأصحابنا

١٣٧٣- قال زفر: رجلان رميا إلى صيد معاً فوقع بالصيد سهم أحدهما

١٣٧٤- قال زفر: إذا رمى خنزيراً أو ذنباً أو أسداً فأصاب صيداً

١٣٧٥- قال زفر: إذا غضب شاة وضحي بها ثم ضمن قيمتها لم تجز عن الأضحية

١٣٨١ باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا

١٣٧٦- قال الشافعي: متروك التسمية عامداً يحل أكله

١٣٧٧- قال الشافعي: جميع حيوان الماء مأكول

١٣٧٨- قال الشافعي: السمك الطافي يحل

١٣٧٩- قال الشافعي: الكلب المعلم إذا أخذ الصيد بإرسال صاحبه ثم أكل بعضه

١٣٨٠- قال الشافعي: الضبع والثعلب يؤكلان

١٣٨١- قال الشافعي: الضب يؤكل

١٣٨٢- قال الشافعي: لو أبان من الصيد الحي أقل من النصف غير الرأس

١٣٨٣- قال الشافعي: إذا رمى صيداً فغاب عن بصره فأتبعه ولم يشتغل بشيء آخر وجده

١٣٨٤- قال الشافعي: إذا أرسل كلبه على صيد ولم يأخذه فأخذ غيره

١٣٨٥- قال الشافعي: الولد المولود بين أبوين أحدهما كتابي والآخر غير كتابي لا يحل

١٣٩٠ صيده

١٣٨٦- قال الشافعي: ما جرح من الحديد والعود والقصب إذا كان محدداً جاز الذبح

١٣٨٧- قال الشافعي: إذا ترك قطع الودجين وقطع غيرهما يحل

١٣٨٨- قال الشافعي: الكلب المعلم لا قيمة له ولا يجوز بيعه ولا يضمن متلفه

١٣٨٩- قال الشافعي: الأضحية سنة غير واجبة

باب جوابات مالك

١٣٩٠- قال مالك: إذا ترك شيئاً من العروق الأربعة لم يقطعه في الذبح لا يحل

١٣٩١- قال مالك: متروك التسمية ناسياً لا يحل

١٣٩٢- قال مالك: إذا ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح حرم

١٣٩٣- قال مالك: تجوز البقرة الواحدة عن أهل بيت واحد سبعة كانوا أو أكثر

كتاب الوقف

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٣٩٤- قال أبو حنيفة: الوقف باطل أي للواقف إعادته إلى يده

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٣٩٥- قال أبو يوسف: إذا جعل داره مسجدًا صار مسجدًا قبل أن يصلى فيه ١٤٠١

باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٣٩٦- قال أبو يوسف: القبض والإفراز والتأييد ليس بشرط لصحة الوقف ١٤٠٣

١٣٩٧- قال أبو يوسف: إذا وقف أرضًا واستثنى منها سهمًا لنفسه جاز ١٤٠٣

١٣٩٨- قال أبو يوسف: المسجد إذا استغنى عنه أهله فتركه لم يعد ملكًا للواقف ١٤٠٤

١٣٩٩- قال أبو يوسف: وقف المنقول لا يجوز إلا تبعًا للعقار ١٤٠٤

باب ما قاله الشافعي

١٤٠٠- قال الشافعي: الموقوف عليه يملك الوقف ١٤٠٦

كتاب الهبة

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

١٤٠١- قال أبو حنيفة: رجل وهب لأجنبي شيئًا وهو عبد أجنبي فله أن يرجع فيه ١٤٠٧

١٤٠٢- قال أبو حنيفة: إذا وهب دارًا من رجلين لا يجوز ١٤٠٧

١٤٠٣- قال أبو حنيفة: والتصدق بدار واحدة على غنيين على هذا ١٤٠٨

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

١٤٠٤- قال أبو يوسف: رجل قال داري حبيس لك أو لك حبيس ١٤٠٩

١٤٠٥- قال أبو يوسف: لو وهب له شاة فضحى بها الموهوب له ليس للواهب أن يرجع

فيه ١٤١٠

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

١٤٠٦- قال محمد: إذا وهب داره لرجلين بعقد واحد لأحدهما ثلثها، وللآخر ثلثها جاز ١٤١١

١٤٠٧- قال محمد: الأب إذا وهب مال ابنه الصغير على شرط بعوض جاز ١٤١١

باب قول أبي يوسف خلافًا لمحمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٤٠٨- قال أبو يوسف: إذا وهب للمكاتب شيئًا فله الرجوع ١٤١٢

١٤٠٩- قال أبو يوسف: إذا كان للرجل ابن وبنت فخص أحدهما بهبة شيء يكره ١٤١٣

١٤١٠- قال أبو يوسف: رجل له على عبد دين فوهبه مولاه للغريم سقط دينه ١٤١٤

باب ما قاله زفر

١٤١١- قال زفر: الهبة بشرط العرض بيع ابتداءً وانتهاءً ١٤١٥

١٤١٢- قال زفر: فإذا استحق نصف العرض يرجع الواهب في نصف الموهوب ١٤١٥

- ١٤١٣- قال زفر: إذا قال الرجل: جميع مالي صدقة أو جميع ما أملكه صدقة يقع على كل المال
 ١٤١٦- قال زفر: إذا وهب عبدًا وسلم إليه ثم اختلفا بعد زمان وقد أراد الواهب الرجوع فيه
 ١٤١٧

باب ما قاله الشافعي

- ١٤١٥- قال الشافعي: الهبة من الأجانب تقع لازمة وليس للواهب أن يرجع فيها
 ١٤١٦- قال الشافعي: هبة المشاع فيما يقسم لشريكه وغير شريكه يجوز
 ١٤٢٠

باب جوابات مالك

- ١٤١٧- قال مالك: إذا تغير الموهوب عند الموهوب له بزيادة متصلة أو نحوها لم يبطل حق الرجوع
 ١٤٢٢
 ١٤٢٤- قال مالك: إذا قال: وهبت لك هذا العين فقبل ملكه قبل القبض
 ١٤٢٤

كتاب البيوع

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

- ١٤١٩- قال أبو حنيفة: إلام رأس المال في المكيل والموزون والعدي المتفاوت شرط صحة السلم
 ١٤٢٥
 ١٤٢٠- قال أبو حنيفة: وبيان مكان الإيفاء شرط فيما له حمل ومؤنة
 ١٤٢٦
 ١٤٢١- قال أبو حنيفة: السلم في اللحم لا يجوز
 ١٤٢٧
 ١٤٢٢- قال أبو حنيفة: الاستصناع الصحيح إذا ضرب فيه أجل فصاعدًا يصير سلمًا
 ١٤٢٨
 ١٤٢٣- قال أبو حنيفة: إذا قبض رأس مال السلم وتفرقا ثم وجد بعضه زيوفًا
 ١٤٢٨
 ١٤٢٤- قال أبو حنيفة: إذا قال أسلمت إليك هذه الدراهم العشرة العين والعشرة الدنانير
 ١٤٣٠
 ١٤٢٥- قال أبو حنيفة: إذا أسلم عشرة دراهم في ثوبين من جنس واحد
 ١٤٣١
 ١٤٢٦- قال أبو حنيفة: إذا اختلف رب السلم والمسلم إليه في مكان الإيفاء فالقول قول المطلوب
 ١٤٣١
 ١٤٢٧- قال أبو حنيفة: لو اختلفا في الأجل والمسلم إليه يقول لم يكن له أجل
 ١٤٣٢
 ١٤٢٨- قال أبو حنيفة: بيع الرطب بالتمر يجوز إذا تساوى كيلاً
 ١٤٣٤
 ١٤٢٩- قال أبو حنيفة: لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويقها لا متساويًا ولا مفاضلاً
 ١٤٣٥
 ١٤٣٠- قال أبو حنيفة: المسلم إذا وكل ذميًا ببيع خمر أو خنزير أو بشرائها بالسلم في خمر
 ١٤٣٥
 ١٤٣١- قال أبو حنيفة: رجل وكل رجلاً بأن يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه
 ١٤٣٦

- ١٤٣٢- قال أبو حنيفة: الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بما عز وهان بأي مال كان يجوز ١٤٣٧
- ١٤٣٣- قال أبو حنيفة: الوكيل بالبيع والشراء إذا فعل ذلك مع من لا تقبل شهادته له ١٤٣٨
- ١٤٣٤- قال أبو حنيفة: رجل اشترى عيّنًا بثمن معلوم ممن لا تقبل شهادته له من هؤلاء ١٤٣٩
- وأراد أن ١٤٣٩
- ١٤٣٥- قال أبو حنيفة: إذا اشترى معدودًا بشرط العد لم يجز تصرفه فيه حتى يعده ١٤٣٩
- ١٤٣٦- قال أبو حنيفة: إذا اشترى أمة بشرط أن يطأها المشتري يفسد العقد ١٤٤٠
- ١٤٣٧- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبدًا أو جارية بشرط أن يعتقه لا يجوز ١٤٤٠
- ١٤٣٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عشرة أذرع من مائة ذراع من هذه الدار بمائة درهم لا يجوز ١٤٤١
- ١٤٣٩- قال أبو حنيفة: إذا نظر إلى قطيع إبل أو بقر أو غنم أو رقيق أو عدل زطي ١٤٤١
- ١٤٤٠- قال أبو حنيفة: إذا شرط في البيع أو الشراء الخيار إلى الغد فله الخيار في الغد ١٤٤٣
- كله ١٤٤٣
- ١٤٤١- قال أبو حنيفة: إذا شرط الخيار زيادة على ثلاثة أيام فسد البيع ١٤٤٤
- ١٤٤٢- قال أبو حنيفة: رجلان اشترى شيئًا على أنهما بالخيار ثم أجاز أحدهما ليس للآخر أن يفسخه ١٤٤٥
- ١٤٤٣- قال أبو حنيفة: إذا كان الخيار للبائع والمشتري جميعًا لم يخرج المبيع عن ملك البائع ١٤٤٦
- ١٤٤٤- قال أبو حنيفة: المتبايعان إذا اختلفا في اشتراط الخيار فالقول قول من ينفيه ١٤٤٩
- ١٤٤٥- قال أبو حنيفة: إذا اشترى شيئًا لم يره فوكل إنسانًا بقبضه فروية الوكيل كرويته ١٤٥٠
- ١٤٤٦- قال أبو حنيفة: إذا اشترى ثوبًا بعشرة وقبضه ثم باعه بخمسة عشر ١٤٥٠
- ١٤٤٧- قال أبو حنيفة: إذا اشترى ثوبًا فقبضه فلبسه فتخرق بلبسه أو طعمًا فأكله ثم علم بعيب به ١٤٥١
- ١٤٤٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبدًا فوجده حلال الدم بقصاص أو ردة وقتل يرجع ... ١٤٥٢
- ١٤٤٩- قال أبو حنيفة: إذا باع جارية أو عبدًا فاكسبها كسبًا قبل القبض ثم مات انتقض البيع ١٤٥٣
- ١٤٥٠- قال أبو حنيفة: إذا باع جارية من رجل بيعًا باتًا ثم تقايلا قبل القبض فعلى البائع الاستبراء ١٤٥٤
- ١٤٥١- قال أبو حنيفة: ولو اشترى جارية من مأذون له مديون فعليه الاستبراء ١٤٥٤
- ١٤٥٢- قال أبو حنيفة: إذا اشترى المكاتب أخته أو عمته أو خالته ثم عجز ورد في الرد . ١٤٥٥
- ١٤٥٣- قال أبو حنيفة: إذا باع جارية من إنسان فوطئها البائع قبل القبض لم يلزمه العقد . ١٤٥٥
- ١٤٥٤- قال أبو حنيفة: إذا باع شيئًا بثمن مؤجل إلى سنة ومنعه البائع المبيع حتى مضت

- سنة
 ١٤٥٦ - قال أبو حنيفة: إذا باع شاة فولدت ولدًا قبل القبض فاستهلك البائع الولد
 ١٤٥٧

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ١٤٥٦ - قال أبو يوسف: الكفيل بالمسلم فيه بأمر المطلوب إذا صالح رب السلم
 ١٤٥٧ - قال أبو يوسف: رجلان أسلما إلى رجل في طعام ثم صالحه أحدهما على حصته
 ١٤٥٨ - قال أبو يوسف: إذا كان المسلم فيه عشرة أفقزة فجاء بأحد عشر قفيزًا
 ١٤٥٩ - قال أبو يوسف: وفي الذرعايات إذا جاء بثوب أزيد بذراع وطلب درهمًا
 ١٤٦٠ - قال أبو يوسف: إذا باع صوفًا على ظهر الشاة قال في البيوع لا يجوز
 ١٤٦١ - قال أبو يوسف: الوكيل بالعقد لا يملك الحط والإبراء والرضا بدون حقه وصفًا
 ١٤٦٢ - قال أبو يوسف: من له الخيار إذا فسخ العقد بغية الآخر أي بغير علمه يصح
 ١٤٦٣ - قال أبو يوسف: إذا اشترى شيئًا بتسعة وقال لآخر اشترته بعشرة وأبيعك بربح درهم
 ١٤٦٤ - قال أبو يوسف: إذا وجد المشتري عيبًا وجاء به ليرده على البائع والبائع لا يدعي
 ١٤٦٥ - قال أبو يوسف: إذا كان الخيار للمشتري والمشتري في يده فجنى عليه البائع
 ١٤٦٧ - جناية
 ١٤٦٦ - قال أبو يوسف: إذا فرق بين صغير وكبير من المحارم بالرحم بالبيع ونحوه يكره
 ١٤٦٧ - قال أبو يوسف: إذا اشترى أمة في الحيض فطهرت أو حاضت بعد البيع في يد البائع
 ١٤٦٨ - قال أبو يوسف: إذا اشترى أرضًا ونخلًا فأثمرت قبل القبض
 ١٤٦٩ - قال أبو يوسف: إذا اشترى عبدًا بألف ووكّل رجلاً بإعتاقه قبل نقد الثمن وقبل قبضه
 ١٤٧٠ - قال أبو يوسف: ولو أن رجلاً اشترى عبدًا فلم يقبضه حتى أعتقه وهو مفلس
 ١٤٧١ - قال أبو يوسف: رجلان اشترى عبدًا فغاب أحدهما فليس للحاضر أن يقبضه حتى
 ١٤٧٢ - قال أبو يوسف: ولو اقتضى دينه وهو دراهم جياذ ثم علم بعدما أنفق أو هلك عنده أنها
 ١٤٧٣

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٤٧٣ - قال محمد: بيع لحم الشاة بالشاة لا يجوز إلا إذا علم أن اللحم المفز أكثر
 ١٤٧٤ - قال محمد: بيع الفلّس بالفلسين بأعيانهما لا يجوز
 ١٤٧٥ - قال محمد: بيع الحنطة الرطبة والمبلولة بالحنطة اليابسة والتمر المنقع بالمنقع وغير المنقع
 ١٤٧٦ - قال محمد: بيع العقار المشتري قبل القبض لا يجوز
 ١٤٧٦

- ١٤٧٧- قال محمد: إذا اشترى التمر على رهوس الشجر بشرط الترك جاز ١٤٧٧
- ١٤٧٨- قال محمد: إذا اشترى طعامًا بشرط أن يوفيه في منزله في مصره ذلك لا يجوز .. ١٤٧٨
- ١٤٧٩- قال محمد: إذا اشترى جارية بشرط ألا يطأها المشتري جاز ١٤٧٨
- ١٤٨٠- قال محمد: هلاك السلعة في يد المشتري لا يمنع التحالف عند الاختلاف في الثمن ١٤٧٩
- ١٤٨١- قال محمد: إذا جارية على أنه بالخيار ثم إنها مسته بشهوة لم يبطل خياره ١٤٨٠
- ١٤٨٢- قال محمد: مسألة الخيانة في التولية مرت في باب أبي يوسف ١٤٨٠
- ١٤٨٣- قال محمد: إذا اشترى ثوبين بعشرة كل واحد بخمسة بعقد واحد ثم باع أحدهما ١٤٨٠
- ١٤٨٤- قال محمد: إذا اشترى جارية قد ارتفع حيضها لا بسبب الإياس ١٤٨١
- ١٤٨٥- قال محمد: بيع دودة الفز ويضه يجوز ١٤٨٢
- ١٤٨٦- قال محمد: إذا اشترى عينًا فاسدًا وقبضه ثم ازدادت قيمته في يده ١٤٨٢
- ١٤٨٧- قال محمد: إذا باع نفس العبد منه بجارية أو أعتقه على جارية ١٤٨٣

باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٤٨٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبدًا فقبضه ثم استحقه رجل بينة وقضى القاضي له ... ١٤٨٤
- ١٤٨٩- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبدًا فكاتبه أو أعتقه على مال ثم اطلع على عيب به ... ١٤٨٥
- ١٤٩٠- قال أبو حنيفة: إذا اشترى أمة فأبقت منه ثم علم المشتري بها عيبًا ١٤٨٥
- ١٤٩١- قال أبو حنيفة: إذا اشترى دارًا بفنائها لم يجز ١٤٨٥
- ١٤٩٢- قال أبو حنيفة: إذا اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن بعد قبض المشتري ١٤٨٦

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٤٩٣- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبيدين بألف كل واحد بخمسمائة فظهر أن أحدهما حر ١٤٨٧
- ١٤٩٤- قال أبو حنيفة: إذا اشترى شيئًا بثمن معلوم على أنه إن لم ينقد ثمنه إلى أربعة فلا بيع ١٤٨٧
- ١٤٩٥- قال أبو حنيفة: لا يجوز بيع النحل ولا يضمن متلفه ١٤٨٨
- ١٤٩٦- قال أبو حنيفة: إذا اشترى دهنًا في زجاج ونظر إليه من زجاج لم تكن رؤية ١٤٨٩
- ١٤٩٧- قال أبو حنيفة: المولى إذا وطئ أمته ثم زوجها من رجل فللزوجة أن يطأها ١٤٨٩
- ١٤٩٨- قال أبو حنيفة: حلال باع صيدًا في الحل وهما عند البيع في الحرم ١٤٩٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٤٩٩- قال أبو يوسف: إذا اختلف رب السلم والمسلم إليه في قدر رأس المال أو المسلم فيه ١٤٩١
- ١٥٠٠- قال أبو يوسف: الوكيل بشراء شيء إذا اشتراه ونقد الثمن من مال نفسه ١٤٩١
- ١٥٠١- قال أبو يوسف: الأب أو الوصي إذا باع مال الصبي على أنه بالخيار ثلاثة فبلغ

- الصبي ١٤٩٢
- ١٥٠٢- قال أبو يوسف: الوكيل بشراء شيء موصوف غير عين إذا اشترى ولم تحضره
النية ١٤٩٣
- ١٥٠٣- قال أبو يوسف: إذا اشترى عبداً وباعه من آخر فجاء المشتري الثاني يردّه عليه
بعب ١٤٩٤
- ١٥٠٤- قال أبو يوسف: رجلان ابتاعا عبداً من رجل ومات أحدهما والبائع الآخر وارثه . ١٤٩٤
- ١٥٠٥- قال أبو يوسف: عبد بين اثنين باعه رجل بغير إذنهما فبلغهما فأجاز أحدهما ورد
الآخر ١٤٩٥
- ١٥٠٦- قال أبو يوسف: المجوسي إذا خنق شاة أو وقذها أو ذبحها فباعها من مجوسي
جاز البيع ١٤٩٥
- ١٥٠٧- قال أبو يوسف: النظر إلى وجه الدابة لا يمنع خيار الرؤية ١٤٩٦
- ١٥٠٨- قال أبو يوسف: إذا اشترى شجرة للقطع لم تدخل الأرض في البيع ١٤٩٦
- ١٥٠٩- قال أبو يوسف: إذا باع لؤلؤة في صدف جاز ١٤٩٧
- ١٥١٠- قال أبو يوسف: الاحتكار مكروه في كل شيء يتضرر الناس بحبسه ١٤٩٧
- ١٥١١- قال أبو يوسف: إذا باع عبداً على أنه بريء من شجة به فإذا به شجتان ١٤٩٨

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٥١٢- قال أبو حنيفة: لا يجوز استقراض الخبز وزناً وعدداً ١٤٩٩
- ١٥١٣- قال أبو حنيفة: إذا اشترى طعاماً فأكل بعضه ثم اطلع على عيب به لا يرد ١٤٩٩
- ١٥١٤- قال أبو حنيفة: إذا قبض الحنطة المسلم فيها فوجد بها عيباً فلم يردها ١٥٠٠
- ١٥١٥- قال أبو حنيفة: البائع إذا وكل غيره بشراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن ينفذ ١٥٠١
- ١٥١٦- قال أبو حنيفة: إذا اشترى عبيدين فمات أحدهما بعد القبض ثم اختلفا في ثمنهما ١٥٠٢
- ١٥١٧- قال أبو حنيفة: الإقالة فسخ بالثمن الأول على كل حال فإنهما لو تبايعا عبداً
بجارية ١٥٠٤
- ١٥١٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى من رجل نصيبه من هذه الدار ولم يعلم بمقداره البائع
والمشتري ١٥٠٦

باب ما قاله زفر خلافاً لعلمائنا الثلاثة

- ١٥١٩- قال زفر: إذا أسلم في الجوز والبيض عدداً لا يجوز ١٥٠٨
- ١٥٢٠- قال زفر: إذا أسلم بشرط الخيار لا يجوز ١٥٠٨
- ١٥٢١- قال زفر: إذا حل السلم والمسلم فيه موجود فلم يقبض حتى انقطع يفسخ السلم ١٥٠٩
- ١٥٢٢- قال زفر: إذا وجد في بعض رأس المال زيوفاً بعدما افترقا ١٥١٠
- ١٥٢٣- قال زفر: إذا تقايلا السلم ثم أخذ مكان رأس ماله مالاً آخر جاز ١٥١٠

- ١٥٢٤- قال زفر: الرهن برأس المال لا يجوز ١٥١٠
- ١٥٢٥- قال زفر: السلم بلفظ البيع لا يصح ١٥١١
- ١٥٢٦- قال زفر: إذا اختلف العاقدان في السلم في قدر الأجل تحالفا ١٥١١
- ١٥٢٧- قال زفر: إذا باع زيتًا بالزيتون والزيت الذي في الزيتون أكثر ١٥١٢
- ١٥٢٨- قال زفر: ليس للوكيل بالشراء حبس المشتري عن الموكل لاستيفاء الثمن ١٥١٢
- ١٥٢٩- قال زفر: إذا اشترى عبيدين بألف درهم ولم يبين حصة كل واحد منهما ثم ظهر ١٥١٣
- ١٥٣٠- قال زفر: إذا باع بثمن معلوم على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع ١٥١٣
- ١٥٣١- قال زفر: إذا اشترى ثوبًا مطويًا ولم ينشره فله الخيار ما لم ينشره ويرى كله ١٥١٤
- ١٥٣٢- قال زفر: إذا اشترى دارًا فرأى خارجها فله خيار الرؤية ما لم ير داخلها ١٥١٤
- ١٥٣٣- قال زفر: إذا اشترى عبيدين فوجد بأحدهما عيبًا قبل القبض رده بحصته من الثمن ١٥١٤
- ١٥٣٤- قال زفر: إذا اشترى شيئًا بثمن معلوم وقبضه فتعيب عنده لا يصنع أحد ١٥١٥
- ١٥٣٥- قال زفر: إذا باع بشرط البراءة من كل عيب جاز ١٥١٦
- ١٥٣٦- قال زفر: إذا اشترى عيبًا وباع بعضها أو وقفها أو تصدق بها ١٥١٦
- ١٥٣٧- قال زفر: إذا باع شيئًا بدرهم ثم اشتراه بدنانير أقل لقيمة منها قبل نقد الثمن ١٥١٧
- ١٥٣٨- قال زفر: إذا زنت جارية فعلى المولى الاستبراء ١٥١٨
- ١٥٣٩- قال زفر: إذا اشترى جارية ارتفع حيضها لا بإياس يستبرئها ١٥١٨
- ١٥٤٠- قال زفر: إذا سلم الثمن وقبض المبيع ثم وجد البائع الثمن كله زيفًا ١٥١٨
- ١٥٤١- قال زفر: إذا اشترى عدل بر بعدد على أنه بالخيار في البر ثلاثًا ١٥١٩
- ١٥٤٢- قال زفر: إذا اشترى ذمي من ذمي خمرًا ثم أسلم قبل القبض ١٥١٩
- ١٥٤٣- قال زفر: إذا اشترى ثوبًا على أنه هروي فإذا هو بلخي يجوز البيع وله الخيار ١٥٢٠
- ١٥٤٤- قال زفر: إذا باع دارًا بطرقها لا يجوز ١٥٢٠

باب ما قاله الشافعي خلافًا لعلمائنا

- ١٥٤٥- قال الشافعي: علة الربا في الأشياء الأربعة وهي الحنطة والشعير والتمر والملح .. ١٥٢٢
- ١٥٤٦- قال الشافعي: إذا باع درهمًا ودينارًا بدرهمين ودينارين ١٥٢٤
- ١٥٤٧- قال الشافعي: التقابض في بيع الطعام بالطعام عيبًا في المجلس شرط ١٥٢٥
- ١٥٤٨- قال الشافعي: بيع التمر على رؤوس النخل بتمر مجذوذ وبيع الزرع المستحصد بالحنطة ١٥٢٦
- ١٥٤٩- قال الشافعي: بيع لحم الإبل بلحم البقر والغنم متفاضلاً أو لبنها بلبنها لا يجوز .. ١٥٢٧
- ١٥٥٠- قال الشافعي: إذا اشترى حيوانًا بلحم خلاف جنسه لا يجوز إذا كان مأكول اللحم ١٥٢٨
- ١٥٥١- قال الشافعي: سلم الحال يجوز ١٥٢٩
- ١٥٥٢- قال الشافعي: السلم في المنقطع يجوز إذا كان يوجد عند التسليم ١٥٣٠

- ١٥٥٣- قال الشافعي: السلم في الحيوان يجوز
- ١٥٥٤- قال الشافعي: من اشترى شاة مصراة فحسب أنها غزيرة اللبن فحلبها ١٥٣٠
- ١٥٥٥- قال الشافعي: البيع الفاسد لا يفيد الملك وإن اتصل به القبض ١٥٣١
- ١٥٥٦- قال الشافعي: إذا باع بثمن مؤجل إلى الحصاد ونحوه ثم أسقط الأجل لا ينقلب ١٥٣١
- ١٥٥٧- قال الشافعي: إذا اشترى شيئا لم يره لا يجوز ١٥٣٢
- ١٥٥٨- قال الشافعي: إذا اشترى عبداً أو جارية بشرط أن يعتقه جاز ١٥٣٢
- ١٥٥٩- قال الشافعي: إذا اشترى عبداً على أنه بالخيار وقبضه فهلك في الثلاث ١٥٣٣
- ١٥٦٠- قال الشافعي: إذا مات من له الخيار في مدة الخيار يصير لورثته ١٥٣٤
- ١٥٦١- قال الشافعي: الزيادة في الثمن والمثمن حال قيام السلعة لا يجوز ١٥٣٤
- ١٥٦٢- قال الشافعي: بيع الدهن النجس لا يجوز ١٥٣٥
- ١٥٦٣- قال الشافعي: إذا تبايعا بيعاً باتاً فلهما الخيار ما لم يتفرقا ١٥٣٥
- ١٥٦٤- قال الشافعي: إذا اشترى بشرط البراءة عن كل عيب فالبيع فاسد ١٥٣٦
- ١٥٦٥- قال الشافعي: وطء الثيب لا يوجب نقصاناً فلا يمنع الرد كالاستخدام ١٥٣٦
- ١٥٦٦- قال الشافعي: شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن من الذي اشتراه جائز ١٥٣٧
- ١٥٦٧- قال الشافعي: لا يجوز بيع التمر على الشجر قبل الإدراك ١٥٣٧
- ١٥٦٨- قال الشافعي: إذا اشترى عبداً ولم ينقد الثمن ولم يقبض العبد حتى مات مفلساً ١٥٣٨
- ١٥٦٩- قال الشافعي: الذمي إذا اشترى عبداً مسلماً أو مصحفاً فهو باطل ١٥٣٨
- ١٥٧٠- قال الشافعي: زوائد المبيع ليست بمبيعة ولا قسط لها من الثمن ١٥٣٩
- ١٥٤٠- قال الشافعي: زوائد المبيع ليست بمبيعة ولا قسط لها من الثمن ١٥٤٠

باب جوابات مالك

- ١٥٧١- قال مالك: علة الربا في الأشياء المذكورة في الحديث الاقليات والادخار بشرط المجانسة ١٥٤٣
- ١٥٧٢- قال مالك: البر والشعير من جنس واحد ١٥٤٣
- ١٥٧٣- قال مالك: ترك قبض رأس مال السلم يوماً أو يومين جائز ١٥٤٤
- ١٥٧٤- قال مالك: لا يجوز في السلم أخذ بعض رأس المال وبعض المسلم فيه ١٥٤٥
- ١٥٧٥- قال مالك: يجوز السلم في رءوس الحيوانات وجلودها عدداً ١٥٤٥
- ١٥٧٦- قال مالك: إذا مات من له الخيار قبل الإجازة أو مضت مدة الإجازة انفسخ البيع ١٥٤٥
- ١٥٧٧- قال مالك: إذا اشترى شيئاً وقبضه وتعيب عنده بعيب آخر ثم اطلع على عيب ١٥٤٦
- ١٥٧٨- قال مالك: بيع المبيع قبل القبض في غير الطعام جائز ١٥٤٦
- ١٥٧٩- قال مالك: إذا هلك المبيع قبل القبض لا يطل البيع ١٥٤٧
- ١٥٨٠- قال مالك: تملك الدين من غير من عليه الدين جائز ١٥٤٧
- ١٥٨١- قال مالك: إذا أراد بيع جاريته وجب أن يستبرئها ١٥٤٧
- ١٥٨٢- قال مالك: على الوالي التسعير عام الغلاء ١٥٤٨

- ١٥٨٣- قال مالك: إذا ظهر في الفاليز شيء جاز بيعه ويستع القائم ما يحدث ١٥٤٩
- ١٥٨٤- قال مالك: التأجيل بالقرض لازم ١٥٤٩

كتاب الصرف

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٥٨٥- قال أبو حنيفة: إذا باع جارية ولها طوق ذهب بذهب أو فضة إلى أجل فسد في الكل ١٥٥١
- ١٥٨٦- قال أبو حنيفة: إذا استقرض فلوسًا رائجة ثم كسدت رد عينها إن كانت قائمة ١٥٥١
- ١٥٨٧- قال أبو حنيفة: إذا أخذ دراهم غيره وخلطها بدراهم نفسه فعليه ضمانها ١٥٥٢
- ١٥٨٨- قال أبو حنيفة: الوكيل بشراء عبد بعينه إذا اشتراه ووجد به عيبًا قبل أن يقبضه ١٥٥٢
- ١٥٨٩- قال أبو حنيفة: إذا اشترى إبريق فضة هو ألف درهم بمائة دينار وتقابضا ثم وجد به عيبًا ١٥٥٣
- ١٥٩٠- قال أبو حنيفة: إذا باع قلب فضة وزنه عشرة بعشرة دراهم و تقابضا ثم زاد في الثمن ١٥٥٤
- ١٥٩١- قال أبو حنيفة: لو حطا عن الثمن درهما يصح الحط ويفسد البيع ١٥٥٤

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٥٩٢- قال محمد: إذا اشترى سيفًا محلى بفضة وفضته خمسون بمائة درهم ١٥٥٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٥٩٣- قال أبو يوسف: إذا اشترى فاكهة بدائق فلوس أو قيراط فلوس لم يجز ١٥٥٧

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٥٩٤- قال أبو حنيفة: إذا باع قلب فضة وزنه عشرة بعشرة دراهم وتقابضا ١٥٥٨

باب ما قاله زفر

- ١٥٩٥- قال زفر: الدراهم والدنانير تتعين بالتعيين في عقود المعاوضة وفسوخها ١٥٥٩
- ١٥٩٦- قال زفر: إذا اشترى ألف درهم بدنانير فدفع الدنانير وكان لمشتري الدنانير على البائع ١٥٥٩
- ١٥٩٧- قال زفر: إذا اشترى فاكهة بنصف درهم فلوس أو بدائق فلوس لا يجوز ١٥٦٠
- ١٥٩٨- قال زفر: إذا استهلك حلية ذهب لإنسان فقضى القاضي عليه بقيمته من الدراهم ١٥٦٠

باب جوابات مالك بن انس

- ١٥٩٩- قال مالك: إذا وجد في الصرف بعض الدراهم زيوفًا بطل العقد ١٥٦٢

كتاب الشفعة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٠٠- قال أبو حنيفة: إذا اشترى دارًا شراء فاسدًا وقبضها وبنى فيها انقطع حق البائع .. ١٥٦٣
١٦٠١- قال أبو حنيفة: إذا اشترى دارًا ولها ظلة وهي التي أحد طرفي جذوعها على حائط ١٥٦٤
١٦٠٢- قال أبو حنيفة: المريض مرض الموت إذا باع لأجنبي دارًا له بألفي درهم وقيمتها ثلاثة ١٥٦٤
١٦٠٣- قال أبو حنيفة: فإذا كان هذا البيع مع الابن والأجنبي شفعها فلا شفعة ١٥٦٦
١٦٠٤- قال أبو يوسف: إذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن بعد نقده فقال المشتري هو ألفان ١٥٦٧
١٦٠٥- قال أبو يوسف: رجل اشترى دارًا فوهبها لغيره أو باعها ثم حضر الشفيع وغاب . ١٥٦٧

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ١٦٠٦- قال محمد: تسليم الأب والوصي شفعة الصبي أو تسليم الوكيل شفعة الموكل لا يصح ١٥٦٩

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٦٠٧- قال أبو حنيفة: تسليم الأب شفعة الصبي والشراء بأقل من القيمة بكثير يجوز ١٥٧٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٦٠٨- قال أبو يوسف: سفل لرجل وعلوه لآخر فبيعت دار بجنبهما فالشفعة لهما ١٥٧١
١٦٠٩- قال أبو يوسف: إذا قال الشفيع آخذ نصف الدار بالشفعة لا يكون تسليمًا للكل .. ١٥٧١
١٦١٠- قال أبو يوسف: لو أقام المشتري البيعة أنه اشترى البناء أولاً بألف ثم الأرض ١٥٧٢
١٦١١- قال أبو يوسف: إذا قال المشتري لوكيل الشفيع قد سلم موكلك الشفعة ١٥٧٢

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٦١٢- قال أبو حنيفة: إذا طلب الشفعة طلب مواثبة وطلب إسهاد ١٥٧٤
١٦١٣- قال أبو حنيفة: الوكيل بطلب الشفعة إذا سلم الشفعة وأقر الموكل ١٥٧٤

باب ما قاله زفر

- ١٦١٤- قال زفر: الشفيع إذا أخبر أن البيع بألف درهم فسلم فإذا هو بمائة دينار ١٥٧٦
١٦١٥- قال زفر: إذا اشترى دارين في مصرين في صفقة واحدة وشفيعهما واحد ١٥٧٦
١٦١٦- قال زفر: إذا كانت الدار في يد رجل وبيعت دار بجانبها فطلب الشفعة بالجوار .. ١٥٧٦
١٦١٧- قال زفر: إذا اشترى الأب لابنه الصغير دارًا والأب شفعها ليس له أن يأخذها

لنفسه ١٥٧٦

باب ما قاله الشافعي خلافاً لقول علمائنا

- ١٦١٨- قال الشافعي : لا تثبت الشفعة إلا للشريك في البقعة ولا تثبت للجار ١٥٧٨
١٦١٩- قال الشافعي : الشفعة تثبت للشفعاء على قدر الأملاك ١٥٧٩
١٦٢٠- قال الشافعي : إذا مات الشفيع قبل القضاء بها تورث شفيعته ١٥٧٩
١٦٢١- قال الشافعي : إذا حط البائع بعض الثمن عن المشتري فالشفيع يأخذه بكل الثمن ١٥٨٠
١٦٢٢- قال الشافعي : إذا أخذ الشفيع الدار من يد المشتري أو من يد البائع فالعهد على المشتري ١٥٨٠
١٦٢٣- قال الشافعي : الواحد إذا اشترى داراً من اثنين بصفقة واحدة فله أن يأخذ حصة أحدهما ١٥٨١

باب جوابات مالك

- ١٦٢٤- قال مالك : إذا وهب لإنسان داراً فعوضه منها شيئاً ولم يكن شرطاً في العقد ذلك ١٥٨٢
١٦٢٥- قال مالك : المشتري إذا أحدث في الدار أبنية ثم حضر الشفيع ١٥٨٢
١٦٢٦- قال مالك : إذا اشترى داراً بثمن مؤجل يأخذه الشفيع بثمن مؤجل إلى ذلك الأجل ١٥٨٣
١٦٢٧- قال مالك : لا شفعة في الآبار ١٥٨٣

كتاب القسمة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٢٨- قال أبو حنيفة : أجرة القسام على عدد الرؤوس في العقار والمنقول جميعاً ١٥٨٥
١٦٢٩- قال أبو حنيفة : العقار إذا كان بين ورثة كبار حضور أقرؤا عند القاضي أنه ميراث ١٥٨٦
١٦٣٠- قال أبو حنيفة : الداران يقسمان كل واحد منهما على حدة ولا يقسمان قسمة واحدة ١٥٨٧
١٦٣١- قال أبو حنيفة : الرقيق لا يقسم قسمة واحدة من غير تراض ١٥٨٧
١٦٣٢- قال أبو حنيفة : لا حريم للنهر ١٥٨٨
١٦٣٣- قال أبو حنيفة : إذا صار له بعض الدار بالقسمة فباعه وبنى فيه المشتري ١٥٨٨

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٦٣٤- قال أبو حنيفة : دار بين رجلين اقتسماها فأخذ أحدهما الثلث من مقدمها ١٥٩٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٦٣٥- قال أبو يوسف : إذا اقتسم الورثة بغير أمر القاضي وبعضهم غيب فالقسمة موقوفة ١٥٩١
١٦٣٦- قال أبو يوسف : للنهر حريم فإذا اختلفا فيه يمسح بطن النهر ١٥٩١

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
 ١٦٣٧- قال أبو حنيفة: العلو الذي لا سفلى له والسفلى الذي لا علو له يحسب في القسمة ١٥٩٣
كتاب الإجازات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٣٨- قال أبو حنيفة: الأجير المشترك إذا هلك العين في يده من غير فعل لا يضمن .. ١٥٩٥
 ١٦٣٩- قال أبو حنيفة: إذا قال للخياط إن خطت هذا الثوب اليوم فبدرهم وإن خطته غداً ١٥٩٦
 ١٦٤٠- قال أبو حنيفة: إجارة المشاع لا تجوز ١٥٩٧
 ١٦٤١- قال أبو حنيفة: إذا استأجر ظئراً بطعامها وكسوتها مدة معلومة ١٥٩٨
 ١٦٤٢- قال أبو حنيفة: إذا استأجر داراً سنة أو سنتين أو شهوراً مسماة وقد مضى بعض الشهر ١٥٩٨
 ١٦٤٣- قال أبو حنيفة: إذا اكرى دابة فضرى بها في السير أو كبجها بلجام فعطبت ١٥٩٩
 ١٦٤٤- قال أبو حنيفة: الذمي إذا استأجر بيتاً من مسلم لبيع الخمر فيه أو استأجر مسلماً ١٦٠٠
 ١٦٤٥- قال أبو حنيفة: إذا استأجر طريقاً ليمر فيه في دار رجل ولم يبين موضع الطريق .. ١٦٠١
 ١٦٤٦- قال أبو حنيفة: إذا استأجر رجلاً ليخبز له هذه العشرة الأقفزة اليوم بدرهم ١٦٠١
 ١٦٤٧- قال أبو حنيفة: إذا استأجر رجلاً ليلبن له كذا لبناء في داره فأفسده المطر قبل أن يرفعه ١٦٠٢
 ١٦٤٨- قال أبو حنيفة: إذا استأجر داراً على أنه إن سكنها بأجرة فبدرهم ١٦٠٢
 ١٦٤٩- قال أبو حنيفة: ولو غصب عبداً فأجره العبد نفسه وقبض الأجر فأخذه الغصب .. ١٦٠٤
 ١٦٥٠- قال أبو حنيفة: إذا استأجر رجلاً ليذهب بكتابه إلى بغداد ويأتي بجوابه ١٦٠٤
 ١٦٥١- قال أبو حنيفة: إذا اكرى حملاً بسرج فنزع ذلك السرج وأوكفه بوكاف ١٦٠٥

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٥٢- قال محمد: إذا استأجر إنساناً ليقول قاتل وليه قصاصاً جاز ١٦٠٦

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٦٥٣- قال أبو يوسف: المكاتب إذا آجرت نفسها أو أمته ظئراً ثم عجزت ١٦٠٧
 ١٦٥٤- قال أبو يوسف: إذا استأجر فسطاطاً فدفعه إلى غيره إعاره أو إجارة فنصبه وسكن فيه ١٦٠٨
 ١٦٥٥- قال أبو يوسف: الأجرة إذا كانت دراهم في الذمة فلم يشترط التعجيل ولم تمض المدة ١٦٠٨
 ١٦٥٦- قال أبو يوسف: إذا استأجر دابة ثم أنكر الإجارة في بعض الطريق ١٦٠٨
 ١٦٥٧- قال أبو يوسف: إذا كان الصغير في عيال العم وله أم فأجرته من إنسان يجوز ١٦٠٩

باب ما قاله زفر

- ١٦٥٨- قال زفر: الأجير المشترك لا يضمن ما فسد أو هلك بعمله كالدق والعثور في الطريق ١٦١٠
- ١٦٥٩- قال زفر: إذا قال للخياط إن خطته اليوم فلك درهم وإن خطته غدًا فنصف درهم ١٦١١
- ١٦٦٠- قال زفر: وإذا قال إن خطته روميًا فكذا وإن خطته فارسيًا فكذا، فسد العقدان ١٦١١
- ١٦٦١- قال زفر: إذا استأجر حملاً ليحمل له على ظهره أو دابته إلى موضع كذا فحملة بعض ١٦١١
- ١٦٦٢- قال زفر: إذا استأجر إبلًا إلى مكة ذاهبًا وراجعًا ليس للمؤجر أن يطلب بعض الأجر ١٦١٢
- ١٦٦٣- قال زفر: إذا أجز أو استأجر اثنان جملة ثم مات أحدهما فسدت حصة الحي ١٦١٣
- ١٦٦٤- قال زفر: إذا اكترى دابة من الكوفة ثم اختلفا ١٦١٣
- ١٦٦٥- قال زفر: إذا استأجر دابة إلى مكان معلوم فجاوزه حتى ضمن ثم عاد يبرأ عن الضمان ١٦١٤
- ١٦٦٦- قال زفر: إذا استأجره ليحمل له طعامًا إلى موضع كذا فحملة إليه ثم أعاده ١٦١٤

باب ما قاله الشافعي

- ١٦٦٧- قال الشافعي: المنافع في الإجارة ملحقة بالأعيان في حكم الملك والقبض وغيرهما ١٦١٥
- ١٦٦٨- قال الشافعي: إذا شرط الخيار في الإجارة ثلاثة أيام لا يجوز ١٦١٧
- ١٦٦٩- قال الشافعي: إذا استأجر ليحمل طعامًا مشتركًا بينه وبين الأجير إلى موضع كذا ١٦١٧
- ١٦٧٠- قال الشافعي: إذا استأجر امرأته للخبز والطبخ وإرضاع الولد صح ووجب الأجر ١٦١٨
- ١٦٧١- قال الشافعي: لبن الآدميات مال متقوم يجوز بيعه ويضمن متلفه ١٦١٩
- ١٦٧٢- قال مالك: إذا استأجر دابة إلى مكان معلوم فجاوزه فهلك فالمالك بالخيار ١٦٢٠

كتاب أدب القاضي

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٧٣- قال أبو حنيفة: يقضي القاضي بظاهر العدالة ولا يسأل عن الشهود إلا إذا طعن الخصم ١٦٢١
- ١٦٧٤- قال أبو حنيفة: قضاء القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور ينفذ ظاهرًا وباطنًا ١٦٢٢
- ١٦٧٥- قال أبو حنيفة: إذا وجد صحيفة فيها شهادة شهود عنده وهو غير حافظ للحادثة لم يقض ١٦٢٣

١٦٧٦- قال أبو حنيفة: لا يجوز للقاضي أن يقضي بما رأى قبل التقليد أو في غير مصره
الذي

- ١٦٧٧- قال أبو حنيفة: المدعى عليه إذا قال: لا أنكر ولا أقر لك لا يستحلف ١٦٢٣
١٦٧٨- قال أبو حنيفة: إذا قال المدعي للقاضي: لي شهود لم يستحلف المدعى عليه ١٦٢٤
١٦٢٤

باب ما قاله الشافعي

- ١٦٧٩- قال الشافعي: يقضى بيمين المدعي في موضعين أحدهما إذا أنكر المدعى عليه
ما ادعى ١٦٢٦
١٦٨٠- قال الشافعي: لا يجوز تقليد الجاهل القضاء ١٦٢٧
١٦٨١- قال الشافعي: القضاء على الغائب يجوز ١٦٢٧

كتاب الشهادات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٨٢- قال أبو حنيفة: إذا أقر الشاهد أنه شهد بزور يبعث به إلى محلته فيقال لهم ١٦٢٩
١٦٨٣- قال أبو حنيفة: شهادة القابلة على استهلال الصبي مقبولة في حق الصلاة عليه أما ١٦٣٠
١٦٨٤- قال أبو حنيفة: إذا شهد أحد الشاهدين بمائة والآخر بمائتين والمدعي يدعي ١٦٣٠
١٦٨٥- قال أبو حنيفة: إذا شهد أحدهما بالنكاح بألف والآخر بالنكاح بألف وخمسمائة .. ١٦٣١
١٦٨٦- قال أبو حنيفة: إذا شهدوا أنه ابنه ووارثه ولا يعلم له وارث آخر في المصر ١٦٣١
١٦٨٧- قال أبو حنيفة: إذا شهدوا على دار مشهورة ولم يذكروا الحدود ١٦٣٢
١٦٨٨- قال أبو حنيفة: إذا شهد الوصي للوارث الكبير بالدين على أجنبي جاز ١٦٣٢

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٨٩- قال أبو يوسف: من كان بصيرًا عند تحمل الشهادة فصار أعمى عند الأداء ١٦٣٣
١٦٩٠- قال أبو يوسف: الشهادة بالتسامع على الولاء جائزة ١٦٣٣
١٦٩١- قال أبو يوسف: كافر اشترى من مسلم أمة وصارت له من جهة بهبة أو صدقة ١٦٣٤

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٦٩٢- قال محمد: دار في يد رجل أقام رجل البيعة أنه باعها منه بألف درهم ١٦٣٥
١٦٩٣- قال محمد: إذا شهدا على الرهن والقبض واختلفا في الزمان والمكان ١٦٣٦
١٦٩٤- قال محمد: إذا لم يفهم القاضي لغة الشاهد ترجم له رجلان أو رجل وامرأتان ... ١٦٣٦
١٦٩٥- قال محمد: الورثة إذا أنكروا القسمة فشهد قاسما القاضي على أنهما قسما بينهم ١٦٣٧

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٦٩٦- قال أبو يوسف: أمة شهد مولاهما على زوجها أنه طلقها وهي جاحدة ١٦٣٩

باب قول زفر

- ١٦٩٧- قال زفر: الشاهدان على البيع إذا اختلفا في الزمان أو المكان لا تقبل شهادتهما .. ١٦٤٠
١٦٩٨- قال زفر: إذا شهدا على محدود وذكرنا ثلاثة حدود وسكتا عن الرابع لا يقبل ١٦٤٠

باب ما قاله الشافعي

- ١٦٩٩- قال الشافعي: شهادة الرجل مع النساء في غير الأموال و الحقوق المتعلقة بالمال ١٦٤١
١٧٠٠- قال الشافعي: شهادة أحد الزوجين لصاحبه مقبولة ١٦٤١
١٧٠١- قال الشافعي: شهادة بعض أهل الذمة على البعض غير مقبولة ١٦٤١
١٧٠٢- قال الشافعي: فيما لا يطلع عليه الرجال يشترط شهادة أربع نسوة ١٦٤٢
١٧٠٣- قال الشافعي: رجلان شهدا على شهادة رجل ثم شهد هذان الفرعان على شهادة . ١٦٤٢

باب جوابات مالك

- ١٧٠٤- قال مالك: فيما لا يباح للرجال النظر إليه تقبل شهادة النساء ويشترط امرأتان ؟ .. ١٦٤٤
١٧٠٥- قال مالك: شهادة الأعمى مقبولة فيما لا يحتاج فيه إلى الإشارة ١٦٤٤
١٧٠٦- قال مالك: إذا شهد الصبيان على جراحة وقعت بينهم قبلت ويقضى بها ١٦٤٤

كتاب الرجوع عن الشهادات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٠٧- قال أبو حنيفة: إذا شهد رجل وعشر نسوة بمبال وقضى به ثم رجعا ١٦٤٧

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٠٨- قال أبو يوسف: إذا ادعى نكاح امرأة على مائة وقالت تزوجني على ألف ١٦٤٨

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٠٩- قال محمد: إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين فقضى ثم رجع الأصلان ١٦٤٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٧١٠- قال أبو يوسف: لو شهد شاهدان على شاهدين بمال وشهد شاهدان ١٦٥٠
١٧١١- قال أبو يوسف: لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين وشاهدان على شهادة ١٦٥١

كتاب الدعوى

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٧١٢- قال أبو حنيفة: يستحلف في دعوى القصاصي النفس والأطراف جميعًا ١٦٥٣
١٧١٣- قال أبو حنيفة: إذا أقام رجل البينة أنه ابن هذا الميت ووارثه ولم يقولوا: لا نعلم له ١٦٥٣

- ١٧١٤- قال أبو حنيفة: دار في يد رجل أقام رجل البيعة أن أباه مات وتركها ميراثاً له ١٦٥٤
- ١٧١٥- قال أبو حنيفة: عبد في يد رجل أقام آخر البيعة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه ١٦٥٥
- ١٧١٦- قال أبو حنيفة: دار في يد رجل ادعى رجل أنه اشترى كلها بألف درهم وادعى آخر ١٦٥٦
- ١٧١٧- قال أبو حنيفة: وإن ادعاهما رجلان أقام أحدهما البيعة على شراء الكل والآخر على شراء ١٦٥٨
- ١٧١٨- قال أبو حنيفة: دار في يد ثلاثة نفر ادعى أحدهم كلها وادعى الآخر نصفها ١٦٥٨
- ١٧١٩- قال أبو حنيفة: خصبين رجلين والقمط إلى أحدهما أو حائط ووجهه إلى أحدهما ١٦٦٢
- ١٧٢٠- قال أبو حنيفة: علو لرجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل أن يتد فيه وتدًا ١٦٦٢
- ١٧٢١- قال أبو حنيفة: إذا باع جاريته الحبلى فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر ثم ماتت ١٦٦٣
- ١٧٢٢- قال أبو حنيفة: مكاتبه بين اثنين علق من أحدهما صار نصيبه أم ولد له ١٦٦٣
- ١٧٢٣- قال أبو حنيفة: إذا قال لعبده ومثله لا يولد لمثله هذا ابني عتق ١٦٦٥
- ١٧٢٤- قال أبو حنيفة: إذا اشترى جارية ثم باعها فاستولدها المشتري الآخر ثم استحققت ١٦٦٥
- ١٧٢٥- قال أبو حنيفة: لقيط ادعاه رجلان أقام البيعة أحدهما أنه ابنه وأقام الآخر البيعة أنها بنته ١٦٦٦

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٢٦- قال أبو يوسف: إذا شهد شاهدان أن هذه الدار كانت لجدة هذا وهذا ابن ابنه ١٦٦٧
- ١٧٢٧- قال أبو يوسف: إذا ادعى عينا في يد إنسان أنه كان في يد المدعي ١٦٦٧

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٢٨- قال محمد: دار في يد رجل ادعى رجل أنه اشتراها من ذي اليد وادعى ذو اليد أنه ١٦٦٩
- ١٧٢٩- قال محمد: إذا طلق امرأته طلاقاً بائناً فولدت ولدين لأقل من ستين ١٦٧٠

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ١٧٣٠- قال أبو حنيفة: أمة لها ثلاثة أولاد ولدتهم في بطون مختلفة أقر المولى في صحته ١٦٧١
- أن أحدهم ابنه ١٦٧١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٧٣١- قال أبو يوسف: تركه في يد إنسان جاء أحد الزوجين يطلب نصيبه فإن شهد ١٦٧٣
- الشهود ١٦٧٣

- ١٧٣٢- قال أبو يوسف: عين في يد رجل ادعى رجل أنه اشتراها من ذي اليد وادعت المرأة ١٦٧٤
- ١٧٣٣- قال أبو يوسف: ولو أقام الخارج البينة أن القاضي قضى بهذه الأمة له بشهادة الشهود ١٦٧٤
- ١٧٣٤- قال أبو يوسف: إذا باع جارية فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منذ شهر ... ١٦٧٥
- ١٧٣٥- قال أبو يوسف: إذا اشترى امرأته الأمة وقد دخل بها ثم أعنفها ثم جاءت بولد لأكثر ١٦٧٥
- ١٧٣٦- قال أبو يوسف: عبد قال هذا اللقيط ابني من زوجتي هذه وهي أمة وصدقه مولاه ١٦٧٦
- ١٧٣٧- قال أبو يوسف: دار في يد رجل جاء رجلان وادعى كل واحد منهما أنها له ١٦٧٧

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٧٣٨- قال أبو حنيفة: إذا ادعى عينا في يد إنسان أنها ملكه وفي يد هذا بغير حق فقال ذو اليد ١٦٧٨
- ١٧٣٩- قال أبو حنيفة: رجلان تنازعا في عين بطريق الميراث أو الملك المطلق وأقاما البينة ١٦٧٩
- ١٧٤٠- قال أبو حنيفة: جارية بين جماعة ولدت ولداً فادعوه جميعاً ثبت نسبه منهم وإن كثروا ١٦٨١
- ١٧٤١- قال أبو حنيفة: إذا نعي للمرأة زوجها فاعتدت وتزوجت بزواج آخر وجاءت بالأولاد ١٦٨١

باب ما قاله زفر

- ١٧٤٢- قال زفر: جارية بين مسلم وذمي جاءت بولد فادعياه جميعاً ثبت نسبه منهما ١٦٨٤
- ١٧٤٣- قال زفر: وكذلك الجارية بين الأب والابن إذا ادعيا ولدها فهو منهما ١٦٨٤
- ١٧٤٤- قال زفر: جارية ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة ولها مولى ولا زوج لها ١٦٨٥

باب ما قاله الشافعي

- ١٧٤٥- قال الشافعي: دار في يد رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي كله ١٦٨٦
- ١٧٤٦- قال الشافعي: الخارج وذو اليد إذا أقاما البينة على الملك المطلق قضى به لذي اليد ١٦٨٦
- ١٧٤٧- قال الشافعي: الغريم إذا ظفر من مال غريمه بخلاف جنس حقه له أخذه بغير رضاه ١٦٨٧
- ١٧٤٨- قال الشافعي: مولى الأمة إذا أقر بوطنها فولدت يثبت نسبه منه من غير دعوة ١٦٨٧
- ١٧٤٩- قال الشافعي: الأب إذا استولد جارية ابنه فعليه العقر ١٦٨٨
- ١٧٥٠- قال الشافعي: المعتدة إذا لم تقر بانقضاء العدة حتى ولدت إلى أربع سنين ثبت

نسبه من ١٦٨٩

باب جوابات مالك

١٧٥١- قال مالك: رجلان ادعيا دارًا في يد الثالث فأقام البيعة أنها كلها ملكه يقضى ١٦٩٠

كتاب الإقرار

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٥٢- قال أبو حنيفة: إذا أقر رجل لرجل بمائة درهم وأشهد شاهدين عدلين ١٦٩١
- ١٧٥٣- قال أبو حنيفة: إذا قال: له علي ألف درهم من قرض أو ثمن بيع وادعى أنها زيوف ١٦٩١
- ١٧٥٤- قال أبو حنيفة: ولو قال: لفلان علي ألف درهم ثمن متاع اشتريته منه ولم أقبضه ١٦٩٣
- ١٧٥٥- قال أبو حنيفة: ولو قال له رجل هذه الألف التي تركها أبوك وديعة لي ١٦٩٣
- ١٧٥٦- قال أبو حنيفة: رجل مات وترك عبدًا فقال العبد للوارث أعطني أبوك ١٦٩٤
- ١٧٥٧- قال أبو حنيفة: إذا أقر بسهم من داره فهو إقرار بالسدس ١٦٩٤
- ١٧٥٨- قال أبو حنيفة: إذا قال: له علي ألف درهم أو علي هذا الجدار فعليه الألف ١٦٩٥
- ١٧٥٩- قال أبو حنيفة: ولو قال لفلان علي كر حنطة وكر شعير إلا كر حنطة وقفيز شعير ١٦٩٦
- ١٧٦٠- قال أبو حنيفة: إذا كتب صكًا فيه ذكر حق وفيه بيان قدره وأجله ١٦٩٧
- ١٧٦١- قال أبو حنيفة: ولو قال له علي دراهم كثيرة ففي قياس قوله يلزمه عشرة ١٦٩٧
- ١٧٦٢- قال أبو حنيفة: إذا أقر أنه وضع ثوبه في بيت فلان ثم أخذه أو قال أعرت ١٦٩٨
- ١٧٦٣- قال أبو حنيفة: إذا اتفق رجلان في سر بحضرة شهود على أن يتبايعا تلجنة بشيء ١٦٩٩
- ١٧٦٤- قال أبو حنيفة: إذا تواضعا في السر على البيع بألف درهم وتعاقدا في العلانية ١٧٠٠
- ١٧٦٥- قال أبو حنيفة: إذا أقرت المرأة بنكاح رجل وماتت ثم صدقها الزوج لم يجز ١٧٠٠
- ١٧٦٦- قال أبو حنيفة: غلام في يد رجل فقال أنا ابن فلان وأمي أم ولد له وقال ذو اليد ١٧٠١
- ١٧٦٧- قال أبو حنيفة: العبد المأذون إذا حجره الولي وفي يده مال فأقر لرجل ١٧٠١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٦٨- قال أبو يوسف: إذا قال: له علي ألف درهم فيما أعلم أو قال: في علمي ١٧٠٣
- ١٧٦٩- قال أبو يوسف: المأذون إذا أقر أنه افتض حرة أو أمة أو صبية بأصبعه لزمه للحال ١٧٠٣
- ١٧٧٠- قال أبو يوسف: ولو أقر أنه تزوجها ثم افتضاها بالوطء ١٧٠٤
- ١٧٧١- قال أبو يوسف: أمة في يد رجل فقالت أنا أم ولد فلان أو مدبرته أو مكاتبته ١٧٠٤
- ١٧٧٢- قال أبو يوسف: رجل في يديه مال قال لرجل: ماتت أختك وهي زوجتي وتركك ١٧٠٥

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٧٧٣- قال محمد: دار بين رجلين أقر أحدهما بيت بعينه فيها لرجل وأنكر صاحبه ١٧٠٦
١٧٧٤- قال محمد: مريض مرض الموت إذا أقر بدين لرجلين وأحدهما وارثه وتكاذبا ... ١٧٠٧
١٧٧٥- قال محمد: إذا قال: له علي ألف درهم إلا دينار ١٧٠٨
١٧٧٦- قال محمد: لو أقر مسلم كان حربيا لأنه أخذ في حربه من فلان ألف درهم ١٧٠٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٧٧٧- قال أبو يوسف: ولو قال غصبت منه ثوبا في عشرة أثواب يلزمه ثوب واحد ١٧١١
١٧٧٨- قال أبو يوسف: ولو قال علي ألف درهم لهذا الجنين لا يلزمه شيء ١٧١١
١٧٧٩- قال أبو يوسف: ولأقر أنه غصب هذا الثوب أو هذا العبد من هذا أو من هذا ... ١٧١٢
١٧٨٠- قال أبو يوسف: إذا قال هذا العبد لفلان لا بل أودعني فلان آخر ١٧١٢
١٧٨١- قال أبو يوسف: ولو قال هذه الألف التي في يدي دفعها إلي فلان مضاربة ثم
قال لا بل ١٧١٣
١٧٨٢- قال أبو يوسف: ولو قال لفلان علي ألف درهم وإلا لفلان لا يلزمه شيء لا
للأول ١٧١٤
١٧٨٣- قال أبو يوسف: ولو قال لفلان شرك في هذا العبد بدون الهاء له نصفه ١٧١٥
١٧٨٤- قال أبو يوسف: ولو قال: دفع إلي فلان ألف درهم أو نقد لي ألف درهم ولم
أقبض أنا ١٧١٥
١٧٨٥- قال أبو يوسف: المريض إذا أقر بألف درهم بعينها أنها لقطة عنده وليس له مال
غيرها ١٧١٦
١٧٨٦- قال أبو يوسف: ولو قال: لفلان علي عبد ثم أنكره قضي عليه بقيمة عبد وسط . ١٧١٦
١٧٨٧- قال أبو يوسف: إذا تزوج مجهولة نسب فأقرت أنها أمة فلان جاز إقرارها على
نفسها ١٧١٧
١٧٨٨- قال أبو يوسف: إذا مات الرجل وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها ... ١٧١٧
١٧٨٩- قال أبو يوسف: دار بين رجلين أقر أحدهما أنها بينهما وبين فلان أثلاثا وأقر
الآخر أنها ١٧١٩

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٧٩٠- قال أبو حنيفة: المكاتب إذا أقر أنه افتض حرة أو أمة أو صبية بأصبع فهذا إقرار
بالجناية ١٧٢٢

باب ما قاله زفر

- ١٧٩١- قال زفر: إذا قال: لفلان علي ألف درهم، لا بل ألفان يلزمه ثلاثة آلاف درهم .. ١٧٢٣

- ١٧٩٢- قال زفر: إذا أقر لأجنبية بالدين في مرضه ثم تزوجها ثم مات بطل هذا الإقرار ... ١٧٢٣
- ١٧٩٣- قال زفر: ولو دفع إلى رجل مالا مضاربة فجاء المضارب بالنفي درهم وقال رب المال ١٧٢٤
- ١٧٩٤- قال زفر: ولو قال واحد: غصبنا من فلان ألف درهم ثم قال: كنا عشرة ١٧٢٤
- ١٧٩٥- قال زفر: ولو قال: هذا المال الذي في يدي ميراث عن أبي لي ولهذا وهو أخي ١٧٢٥
- ١٧٩٦- قال زفر: ولو قال لفلان علي ألف درهم زيوف فقال المقر له بل هي جياذ بطل ١٧٢٥
- ١٧٩٧- قال زفر: لو قال: له علي ألف فقال المقر له: هذه الألف لفلان ١٧٢٦
- ١٧٩٨- قال زفر: ولو قال هذا العبد لك ابتعته منك متصلاً بالأول صح إقراره له ودعواه ١٧٢٦
- ١٧٩٩- قال زفر: ولو قال الابن: أوصى أبي بثلاث ماله لفلان، لا بل لفلان لا بل لفلان ١٧٢٧

باب ما قاله الشافعي

- ١٨٠٠- قال الشافعي: في أحد قوله يجوز إقرار المريض لو ارثه بدين أو عين ١٧٢٨
- ١٨٠١- قال الشافعي: المريض إذا كان عليه دين في الصحة فأقر بدين في مرضه ١٧٢٨
- ١٨٠٢- قال الشافعي: إذا ادعى رجل ديناً على الميت وله ابنان فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ١٧٢٩
- ١٨٠٣- قال الشافعي: ولو قال رجل لفلان علي ألف درهم إلا ثوباً أو قال إلا شاة ١٧٣٠
- ١٨٠٤- قال الشافعي: الابن إذا أخذ ميراث الأب ثم أقر بدين آخر للميت لا يشترك في الميراث ١٧٣٠

كتاب الوكالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٠٥- قال أبو حنيفة: التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز ١٧٣٣
- ١٨٠٦- قال أبو حنيفة: التوكيل بقبض الدين توكيل بالخصومة ١٧٣٣
- ١٨٠٧- قال أبو حنيفة: الوكيل لا يتعزل بعزل الموكل حال غيبته ما لم يعلم والعلم لا يتحقق ١٧٣٤
- ١٨٠٨- قال أبو حنيفة: إذا وكله بشراء جارية وسمى جنسها وثمنها فاشترها له عمياء أو ١٧٣٥
- ١٨٠٩- قال أبو حنيفة: إذا وكله أن يشتري له عبدین بألف درهم وقيمتها سواء ١٧٣٥
- ١٨١٠- قال أبو حنيفة: ولو قال له: اشتر لي ذلك العبد بخمسمائة فاشتره مع عبد آخر بألف ١٧٣٧
- ١٨١١- قال أبو حنيفة: ولو قال لرجل: اشتر لي عبداً بألف درهم فجاء بعبد وقال: اشتريته ١٧٣٧
- ١٨١٢- قال أبو حنيفة: ولو أمره أن يبيع عبده وشرط الخيار لنفسه شهراً فباعه وشرط الخيار ثلاثة ١٧٣٨

- ١٨١٣- قال أبو حنيفة: الوكيل بإعتاق العبد إذا أعتق نصفه عتق نصفه ١٧٣٨
 ١٨١٤- قال أبو حنيفة: إذا وكله أن يزوجه امرأة ولم يسم لها مهرًا ١٧٣٩
 ١٨١٥- قال أبو حنيفة: ولو وكله بإجارة داره فأجرها بدراهم أو دنائير أو عروض ١٧٣٩
 ١٨١٦- قال أبو حنيفة: إذا صالح عن موضحة خطأ وما يحدث منها على خمسمائة ١٧٤٠
 فبرئت

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٨١٧- قال أبو يوسف: الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله لم يصح أصلاً ١٧٤٢

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٨١٨- قال محمد: إذا وكله ببيع فاسد فباع بيماً صحيحاً، كان مخالفاً ١٧٤٤

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٨١٩- قال أبو حنيفة: التوكيل بإثبات القصاص وحد السرقة جائز ١٧٤٥
 ١٨٢٠- قال أبو حنيفة: الوكيل بقبض الدين إذا قال الغريم: ما وكلك بهذا ١٧٤٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٨٢١- قال أبو يوسف: الوكيل إذا ارتد ولحق بدار الحرب وقضي بلحاقه ثم ١٧٤٧

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٨٢٢- قال أبو حنيفة: الوكيل بالبيع إذا باع وشرط الخيار لنفسه ثلاثاً فازداد سعر المبيع ١٧٤٨

باب ما قاله زفر

- ١٨٢٣- قال زفر: مسألة الوكيل بالخصومة مرت في باب أبي يوسف ١٧٤٩
 ١٨٢٤- قال زفر: إذا وكل رجلين بالخصومة فخاصم أحدهما دون الآخر لم يجز ١٧٤٩
 ١٨٢٥- قال زفر: الوكيل بالبيع وغيره إذا وكل غيره به ففعل الثاني بحضرة الأول ١٧٤٩
 ١٨٢٦- قال زفر: إذا وكله بشراء عبد بعينه بألف درهم فاشترى نصفه أولاً بخمسمائة ١٧٥٠
 ١٨٢٧- قال زفر: إذا وكله بشراء شيء فاشتراه بكيلي أو وزني في الذمة جاز على الموكل ١٧٥٠
 ١٨٢٨- قال زفر: ولو قال: بيع هذا في السوق فباعه في داره لم ينفذ ١٧٥٠
 ١٨٢٩- قال زفر: الوكيل إذا خالف غيره لا ينفذ لأنه خلاف الحقيقة ١٧٥١

باب ما قاله الشافعي

- ١٨٣٠- قال الشافعي: الوكيل بالبيع مطلقاً إذا باع بالنسيئة لا يجوز ١٧٥٢
 ١٨٣١- قال الشافعي: الموكل إذا عزل وكيله حال غيبته ؛ صح ١٧٥٢

كتاب الكفالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٣٢- قال أبو حنيفة: الكفيل بالنفس إذا سلمها المكفول به إلى المكفول له في مصر آخر ١٧٥٣
- ١٨٣٣- قال أبو حنيفة: إذا كفل العبد المأذون المديون عن مولاه بإذنه لم يجز لحق الغرماء ١٧٥٣
- ١٨٣٤- قال أبو حنيفة: أخذ الكفيل في دعوى القصاص وحده القذف لا يجوز ١٧٥٤
- ١٨٣٥- قال أبو حنيفة: إذا دفع ثوبًا إلى قصار ليقصره فضمن به رجل لا يصح ١٧٥٤
- ١٨٣٦- قال أبو حنيفة: إذا كفل بالدين عن ميت مفلس لا يصح ١٧٥٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٣٧- قال أبو يوسف: إذا كانت الكفالة بالنفس أو المال بحضرة المكفول به والمكفول له ١٧٥٦
- ١٨٣٨- قال أبو يوسف: إذا قال لرجل أجنبي ليس بخليط له ولا هو في عيال الأمر: اقض فلانًا ١٧٥٦

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٣٩- قال محمد: إذا قال: كفلت لك بنفس فلان فإن للم أوافك به غداً فأنك كفيل لك . ١١٧٥٨

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٨٤٠- قال أبو يوسف: إذا قال الطالب للكفيل: أبرأتك عن المال فهو إسقاط ١٧٥٩
- ١٨٤١- قال أبو يوسف: لو أبرأ المطلوب بعد موته فرد وارثه يؤخذ برده ١٧٥٩

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٨٤٢- قال أبو حنيفة: إذا ادعى قذفاً على عبد وأقام البينة عليه بحضرة مولاه ١٧٦١

باب ما قاله زفر

- ١٨٤٣- قال زفر: العبد إذا كفل عن مولاه بماله ثم عتق فأدى رجوع به على المولى . ١٧٦٢
- ١٨٤٤- قال زفر: من ادعى على آخر أنه كفيل له عن فلان بألف للمدعى عليه ١٧٦٢
- ١٨٤٥- قال زفر: الكفيل بدين مؤجل إذا مات حل الدين ويطالب الوارث بتعجيله ١٧٦٣

باب ما قاله الشافعي

- ١٨٤٦- قال الشافعي: الكفالة بالنفس والأعيان المضمونة باطلة ١٧٦٤

باب جوابات مالك

١٨٤٧- قال مالك : الأصل يبرأ عن الدين بالكفالة ١٧٦٥

كتاب الحوالة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٤٨- قال أبو حنيفة : المحتال عليه إذا أفلسه القاضي بشهادة الشهود ١٧٦٧

باب ما قاله زفر

١٨٤٩- قال زفر : الحوالة غير مبرئة ١٧٦٨

١٨٥٠- قال زفر : رجل باع عبداً بألف درهم ثم إن البائع أحال غريباً له على المشتري ... ١٧٦٨

١٨٥١- قال زفر : المحيل إذا مات قبل أداء المحتال عليه المال إلى المحتال له وعلى

المحيل ديون ١٧٦٩

باب ما قاله الشافعي

١٨٥٢- قال الشافعي : المحتال عليه إذا مات مفلساً لا يعود الدين إلى ذمة المحيل ١٧٧٠

كتاب الصلح

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٥٣- قال أبو حنيفة : إذا تهايا في غلة عبيدين بينهما على أن يأخذ هذا غلة هذا العبد

شهراً ١٧٧١

١٨٥٤- قال أبو حنيفة : ولو تهايا على ركوب دابة واحدة أو على غلتها أو على ركوب

دابتين ١٧٧٢

١٨٥٥- قال أبو حنيفة : العفو و الصلح من الجرح أو الجراحة أو الضربة أو الشجة ١٧٧٢

١٨٥٦- قال أبو حنيفة : القصاص إذا كان بين الصغار والكبار فللكبار حق الاستيفاء للحال . ١٧٧٣

١٨٥٧- قال أبو حنيفة : المدبر إذا قتل رجلاً خطأ فصالحه المولى على عبد بغير قضاء ... ١٧٧٤

١٨٥٨- قال أبو حنيفة : دين بين رجلين أجل أحدهما نصيبه شهراً لا يصح ١٧٧٥

١٨٥٩- قال أبو حنيفة : إذا أسلم دراهم معدودة في كر حنطة إلى أجل ، ثم اصطالحا بعد

زمان ١٧٧٥

١٨٦٠- قال أبو حنيفة : إذا غصب عبداً فمات عنده فصالح مولاه على أكثر من قيمته ١٧٧٥

١٨٦١- قال أبو حنيفة : إذا باع عبده من إنسان ثم باعه المشتري من آخر ثم مات ١٧٧٦

١٨٦٢- قال أبو حنيفة : إذا اشترى طعاماً فوجد به عيباً فصالحه على أن زاده طعاماً من

جنس ١٧٧٦

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٨٦٣- قال أبو يوسف: إذا كان له على رجل ألف درهم فقال: أبرأتك خمسمائة ١٧٧٧

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

١٨٦٤- قال محمد: إذا قال المودع: ضاعت الرديعة، وقال رب المال: استهلكتها ١٧٧٨

باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٨٦٥- قال أبو يوسف: إذا صالحه على خدمته عبده سنة أو سكنى داره أو زراعة أرضه . ١٧٧٩

١٨٦٦- قال أبو يوسف: ولو صالحه على خدمة عبده وسلمه ثم استأجره منه جاز ١٧٨٠

١٨٦٧- قال أبو يوسف: رجل ادعى في شاة دعوى فصالحه على صرفها على أن يجزه

للحال ١٧٨٠

١٨٦٨- قال أبو يوسف: رجلان لهما على رجل ألف درهم ثمن مبيع فأتلف عليه

أحدهما ١٧٨١

١٨٦٩- قال أبو يوسف: إذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على أن أبرأه من

كل ١٧٨١

١٨٧٠- قال أبو يوسف: رجل له مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على مائة درهم

وعشرة ١٧٨٢

١٨٧١- قال أبو يوسف: إذا قال المسلمان للذي: إذا أسلمت فأنت الحكم بيننا فأسلم لم

يجز حكمه ١٧٨٤

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

١٨٧٢- قال أبو حنيفة: إذا صالح عن دم عمد على هذين العبدین فإذا أحدهما حر له

العبد لا غير ١٧٨٤

باب ما قاله الشافعي

١٨٧٣- قال الشافعي: الصلح عن الإنكار باطل ١٧٨٥

كتاب الرهن

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٨٧٤- قال أبو حنيفة: إذا رهن عند رجلين شيئاً مما يقسم فوضع أحدهما كله عند

الآخر ١٧٨٧

١٨٧٥- قال أبو حنيفة: العدل الذي يوضع الرهن على يده لو كان صغيراً أو كبيراً لا

يعقل ١٧٨٧

- ١٨٧٦- قال أبو حنيفة: عبد رهن بألف وقيمته ألفان فقتل رجلاً خطأ فإن شاء الراهن والمرتهن ١٧٨٧
- ١٨٧٧- قال أبو حنيفة: إذا رهن قلب فضة وزنه عشرة وقيمته أقل بدين عشرة فهلك عنده ١٧٨٨
- ١٨٧٨- قال أبو حنيفة: أحد المتفاوضين إذا أعار شيئاً لإنسان ليرهنه بدين ؛ جاز ١٧٨٩
- ١٨٧٩- قال أبو حنيفة: العبد المرهون إذا جنى على المرتهن أو على ماله ولا فضل في قيمته ١٧٨٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٨٠- قال أبو يوسف: إذا اتفق الراهن والمرتهن على الزيادة في الدين على الرهن يجوز ١٧٩٠
- ١٨٨١- قال أبو يوسف: لو ادعى الرهن الواحد رجلاً كل واحد منهما يدعي أنه ارتهنه . ١٧٩٠
- ١٨٨٢- قال أبو يوسف: إذا دفع إلى الطالب عيئاً وقال أسكه إلى أن أعطيك حقت فهو وديعة ١٧٩١

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٨٣- قال محمد: إذا رهن عند رجل مائة شاه بألف كل شاه بعشرة ثم قضى بعضها ١٧٩٢
- ١٨٨٤- قال محمد: إذا رهن قلب فضة وزنه عشرة فانكسر عند المرتهن فالراهن بالخيار ١٧٩٢
- ١٨٨٥- قال محمد: إذا رهن عبداً قيمته ألف فقتله عبد قيمته مائة فدفع به قام مقامه ١٧٩٣
- ١٨٨٦- قال أبو يوسف: إذا كان الراهن واحداً والمرتهن اثنين فقال أحد المرتهنين ١٧٩٤
- ١٨٨٧- قال أبو يوسف: رجلاً لكل واحد منهما على رجل ألف درهم فارتهننا منه أرضاً ١٧٩٤
- ١٨٨٨- قال أبو يوسف: حربي مستأمن رهن رهناً بدين عليه عند مسلم أو ذمي أو مستأمن ١٧٩٥

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ١٨٨٩- قال أبو حنيفة: إذا ارتهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمته لجودته وصناعته ... ١٧٩٦

باب ما قاله زفر

- ١٨٩٠- قال زفر: والمرتهن إذا أبرأ الراهن عن الدين أو وهبه له والعبد الرهن في يده ١٧٩٩
- ١٨٩١- قال زفر: رجل رهن عبداً بألف عليه فقضى رجل ذلك الدين تطوعاً ثم هلك ١٧٩٩
- ١٨٩٢- قال زفر: إذا زاد الراهن رهناً آخر بالدين الأول ورضي به المرتهن لم يجز ١٨٠٠
- ١٨٩٣- قال زفر: إذا أبقى عبد الرهن وجعل بالدين ثم عاد ؛ لم يعد رهناً بل يكون ١٨٠١
- ١٨٩٤- قال زفر: العبد المرهون إذا كانت قيمته ألف فقتله عبد آخر قيمته مائة ١٨٠١

باب ما قاله الشافعي

- ١٨٩٥- قال الشافعي: حكم الرهن صيرورة للراهن وأحق بشمته عند البيع وحق المطالبة ببيعه ١٨٠٣
- ١٨٩٦- قال الشافعي: الراهن إذا أعتق عبده المرهون بطل إعتاقه ١٨٠٤

باب جوابات مالك

- ١٨٩٧- قال مالك: زوائد الرهن لا تدخل في الرهن ١٨٠٦
- ١٨٩٨- قال مالك: إذا هلك الرهن عند المرتهن وادعى هلاكه ولم يقم عليه بينة فعليه قيمته ١٨٠٦

كتاب المضاربة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٨٩٩- قال أبو حنيفة: إذا اشترى بألف المضاربة ثياباً وهي كل رأس المال واستقرض مائة درهم ١٨٠٧

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٩٠٠- قال أبو يوسف: إذا اقتسم رب المال والمضارب الربح وأخذ رب المال رأس ماله ١٨٠٨
- ١٩٠١- قال أبو يوسف: لا تجوز المضاربة بالفلوس ١٨٠٨
- ١٩٠٢- قال أبو يوسف: ولو دفع إليه ألفاً مضاربة بالنصف يعمل فيه برأيه فعمل فيه ١٨٠٩
- ١٩٠٣- قال أبو يوسف: إذا استأجر رجلاً عشرة أشهر بأجر معلوم يشتري له البز جاز ١٨١٠
- ١٩٠٤- قال أبو يوسف: إذا دفع إليه بألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ... ١٨١٠
- ١٩٠٥- قال أبو يوسف: إذا فسدت المضاربة فللمضارب إذا عمل أجر المثل ١٨١١

باب ما قاله زفر

- ١٩٠٦- قال زفر: إذا اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال: أذنت لك بالعمل في تجارة كذا ١٨١٢
- ١٩٠٧- قال زفر: ولو اشترى رب المال مال المضاربة من المضارب لا يجوز ١٨١٢
- ١٩٠٨- قال زفر: المضارب إذا دفع إلى غيره مضاربة ولم يكن قال له رب المال: اعمل فيه بأيك ١٨١٣
- ١٩٠٩- قال زفر: المضارب إذا دفع المال إلى رب المال مضاربة انفسخت الأولى ١٨١٣

باب جوابات مالك

- ١٩١٠- قال مالك: المضارب إذا اشترى ما نهى عن شرائه رب المال ثم باعه وتصرف فيه ١٨١٤

كتاب المزارعة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٩١١- قال أبو حنيفة: المزارعة والمعاملة فاسدتان ١٨١٥
- ١٩١٢- قال أبو حنيفة: إذا كان البذر من قبل رب الأرض وشرط ثلث الخارج لنفسه ١٨١٦
- ١٩١٣- قال أبو حنيفة: ولو شرط على المزارع أنه إن زرع في شهر كذا فله نصف الخارج وإن ١٨١٧
- ١٩١٤- قال أبو حنيفة: إذا قال رب الأرض شرطت لك النصف وقال المزارع لا بل شرطت لي ١٨١٧
- ١٩١٥- قال أبو حنيفة: إذا دفع إلى رجلين أرضاً على أن يزرعاهما ببذرهما على أن لأحدهما ١٨١٧
- ١٩١٦- قال أبو حنيفة: العشر في المزارعة على رب الأرض على قول من يجيز المزارعة ١٨١٨
- ١٩١٧- قال أبو حنيفة: المزارعة إذا فسدت باشتراط عشرين قفيزاً للعامل والباقي لرب الأرض ١٨١٨
- ١٩١٨- قال أبو حنيفة: إذا غصب أرضاً عشرية أو خراجية فزرعها فالخارج للغاصب ١٨١٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٩١٩- قال أبو يوسف: إذا كان البذر والعمل من أحدهما والأرض والبقر من الآخر جاز ١٨٢٠
- ١٩٢٠- قال أبو يوسف: إذا اشترط الحصاد على المزارع فسدت المزارعة من أيهما كان البذر ١٨٢٠
- ١٩٢١- قال أبو يوسف: إذا تزوج امرأة على أن تزرع المرأة أرضاً بعينها للزوج هذه السنة ١٨٢١

باب جوابات مالك

- ١٩٢٢- قال مالك: المعاملة إنما تصح إذا شرطت النفقات كلها على العامل ١٨٢٣
- ١٩٢٣- قال مالك: لا يجوز دفع الأرض مزارعة إلا تبعاً للكروم والأشجار ١٨٢٣

كتاب الشرب

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٢٤- قال أبو حنيفة: لا حريم للنهر ١٨٢٥
- ١٩٢٥- قال أبو حنيفة: حريم البئر الناضح أربعون ذراعاً من كل جانب ١٨٢٦
- ١٩٢٦- قال أبو حنيفة: كرى النهر المشترك على الشركاء فمن جاوز أرضه سقط عنه ١٨٢٧

كتاب الأشربة

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٢٧- قال أبو حنيفة: العصير لا يصير خمراً حتى يغلي ويشند ويقذف بالزبد ١٨٢٩
١٩٢٨- قال أبو حنيفة: يجوز بيع الباذق وكل شراب محرم سوى الخمر ١٨٢٩
١٩٢٩- قال أبو حنيفة: أنفحة الميتة طاهرة جامدة كانت أو ذائبة ١٨٣٠

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ١٩٣٠- قال محمد: المثلث نبذ التمر ونبذ الزبيب قليلها وكثيرها حرام ١٨٣١

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ١٩٣١- قال أبو حنيفة: لا يبلغ التعزير أربعين سوطاً ١٨٣٣

كتاب الإكراه

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٣٢- قال أبو حنيفة: إذا أكره الولي والمرأة على تزويجها بمهر فيه غبن فاحش ثم زال الإكراه ١٨٣٥
١٩٣٣- قال أبو حنيفة: إذا قال لغيره لأقتلنك أو لتلقين نفسك في النار أو من الجبل ١٨٣٥
١٩٣٤- قال أبو حنيفة: الإكراه لا يتحقق إلا من السلطان ١٨٣٦
١٩٣٥- قال أبو حنيفة: المكره على إعتاق نصف عبده إذا أعتق كله فهو مختار ولا ضمان على ١٨٣٦

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه

- ١٩٣٦- قال أبو يوسف: المكره على القتل إذا قتل لا قصاص عليه ولا على المكره ١٨٣٧
١٩٣٧- لو أكرمه على قطع يده بحديدة ففعل ثم المأمور قطع رجله بغير إكراه ١٨٣٧

باب ما تفرد به كل واحد من أصحابنا الثلاثة بقول على حدة

- ١٩٣٨- قال أبو حنيفة: ولو قال لتلقين نفسك من رأس هذا الجبل وإلا قتلنك ١٨٣٨

باب ما قاله زفر

- ١٩٣٩- قال زفر: إذا قال لآخر اقتلني فقتله فعليه القصاص ١٨٣٩
١٩٤٠- قال زفر: المكره على الزنا إذا زنى حد ١٨٣٩

باب ما قاله الشافعي

- ١٩٤١- قال الشافعي: إذا أكره إنساناً على قتل إنسان فقتله ؛ يجب القصاص ١٨٤٠

كتاب الحجر

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٤٢- قال أبو حنيفة: الحجر على الحر البالغ العاقل السفیه باطل ١٨٤١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

١٩٤٣- قال أبو يوسف: إذا بلغ السفیه جاز تصرفه ١٨٤٣

كتاب المأذون

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

١٩٤٤- قال أبو حنيفة: الحجر لا يثبت للمأذون إلا بخبر اثنين أو واحد عدل ١٨٤٥

١٩٤٥- قال أبو حنيفة: عبد بين اثنين أذن له في التجارة وأذانه أحدهما مائة ١٨٤٥

١٩٤٦- قال أبو حنيفة: إذا باع المولى من عبده المأذون شيئاً بغبن يسير فالبيع فاسد ١٨٤٦

١٩٤٧- قال أبو حنيفة: إقرار المأذون للزوج والوالدين والمولودين باطل ١٨٤٦

١٩٤٨- قال أبو حنيفة: لو استهلك أحد منهم له مالاً معايته وأقر بقبض ذلك الضمان ١٨٤٦

١٩٤٩- قال أبو حنيفة: لو حجر المأذون وفي يده ألف فأقر بعدما أذن له ثانياً ١٨٤٧

١٩٥٠- قال أبو حنيفة: لو حجر على المأذون وفي يده مال فقال: هذه وديعة فلان عندي ١٨٤٧

١٩٥١- قال أبو حنيفة: المأذون والمكاتب يجوز بيعهما وشراؤهما بما لا يتغابن الناس ١٨٤٧

فيه ١٨٤٧

١٩٥٢- قال أبو حنيفة: وعلى هذا لو اشترى المأذون عبداً بقيمته ثم سمن عنده وازدادت

قيمته ١٨٤٨

١٩٥٣- قال أبو حنيفة: ولو اشترى العبد المأذون على أنه بالخيار ثلاثاً فوهب له بائعه

ثمنه ١٨٤٨

١٩٥٤- قال أبو حنيفة: إذا أعتق عبداً من كسب عبده المأذون المديون لا يعتق عنده ١٨٤٨

١٩٥٥- قال أبو حنيفة: ولو قتل المولى عبد عبده المأذون المديون فعليه قيمته في ثلاث

سنين ١٨٤٨

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

١٩٥٦- قال أبو يوسف: إذا اشترى العبد المأذون جارية بألف وقبضها ولم ينقد الثمن

حتى وهبها ١٨٥٠

باب ما قاله زفر

١٩٥٧- قال زفر: المأذون في النوع لا يكون مأذوناً إلا في ذلك النوع ١٨٥١

١٩٥٨- قال زفر: إذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ؛ لا يصير مأذوناً ١٨٥١

- ١٩٥٩- قال زفر: إذا قال: أذنت لك في التجارة شهراً يقتصر عليه ١٨٥٢
 ١٩٦٠- قال زفر: إذا أذن لأمته في التجارة ثم استولدها لا تنحجر ١٨٥٢
 ١٩٦١- قال زفر: الصبي المحجور العاقل إذا باع ماله بغير إذن وليه ثم بلغ فأجازه ١٨٥٢
 ١٩٦٢- قال زفر: العبد المأذون المديون إذا وهب له هبة أو تصدق عليه بصدقة ١٨٥٣
 ١٩٦٣- قال زفر: إذا كان على العبد المأذون ألف درهم حال وألف مؤجل ١٨٥٣

باب ما قاله الشافعي

- ١٩٦٤- قال الشافعي: مسألة الإذن في النوع ومسألة سكوت المولى ١٨٥٥
 ١٩٦٥- قال الشافعي: رقبة العبد المأذون إذا صارت مستغرقة بالديون لا يباع فيها ١٨٥٥
 ١٩٦٦- قال الشافعي: ولو أجز المأذون نفسه لا يجوز ١٨٥٥
 ١٩٦٧- قال الشافعي: إذا أذن الأب والوصي للصبي العاقل لا يصح ١٨٥٦

كتاب الديات

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٦٨- قال أبو حنيفة: الدية تحب من ثلاثة أشياء من الإبل والذهب والفضة .. ١٨٥٧
 ١٩٦٩- قال أبو حنيفة: إذا قطع كفاً فيها أصبع أو أصبع أو أصبعان أو مفصل واحد ١٨٥٧
 ١٩٧٠- قال أبو حنيفة: إذا قطع أصبع فشلت الأخرى بجنيها أو قطع يده اليمنى فشلت اليسرى ١٨٥٨
 ١٩٧١- قال أبو حنيفة: إذا ضرب سن إنسان فاصفرت فعليه قدر أرشها ١٨٥٩
 ١٩٧٢- قال أبو حنيفة: القتل إذا وجد في محلة ووليه ادعى على غيرهم وشهد به أهل المحلة لا يقبل ١٨٦٠
 ١٩٧٣- قال أبو حنيفة: إذا وجد الإنسان قتيلاً في دار نفسه فعلى عاقلته الدية ١٨٦٠
 ١٩٧٤- قال أبو حنيفة: من له القصاص في الطرف إذا استوفى فسرى إلى النفس ومات ١٨٦١
 ١٩٧٥- قال أبو حنيفة: من له القصاص في النفس إذا قطع طرف من عليه القصاص عفا .. ١٨٦٢
 ١٩٧٦- قال أبو حنيفة: القتل بالمثل والخنق والتفريق والإلقاء من شأق الجبل لا يوجب القصاص ١٨٦٢
 ١٩٧٧- قال أبو حنيفة: إذا قطع يد إنسان عمدًا ثم قتله عمدًا فللمولى أن يقطع يده ثم يقتله ١٨٦٣
 ١٩٧٨- قال أبو حنيفة: الابن إذا ادعى دم أبيه على رجل وأخوه غائب وأقام البينة أنه قتل أباه ١٨٦٣
 ١٩٧٩- قال أبو حنيفة: شهود القصاص إذا رجعوا بعد الاستيفاء ورجع الولي أيضًا ١٨٦٤
 ١٩٨٠- قال أبو حنيفة: من بسط حصيراً في مسجد أو علق فيه قنديلاً أو بنى فيه بناء ١٨٦٥

- ١٩٨١- قال أبو حنيفة: إذا قعد الرجل في مسجد حيه أو نام أو قام فيه في غير صلاة أو
 ١٨٦٥ مر فيه
 ١٩٨٢- قال أبو حنيفة: من حفر بئرًا على قارعة الطريق فوق وقع فيه إنسان فمات ١٨٦٥
 ١٩٨٣- قال أبو حنيفة: إذا جنى عبد إنسان جناية فاخترار المولى إمساكه وليس عنده ما
 ١٨٦٦ يؤدى
 ١٩٨٤- قال أبو حنيفة: عبد حفر بئرًا على قارعة الطريق فوق وقع فيها إنسان ومات ١٨٦٦
 ١٩٨٥- قال أبو حنيفة: جناية العبد المغصوب على مولاه وعلى مال مولاه معتبرة ١٨٦٧
 ١٩٨٦- قال أبو حنيفة: مدبر قتل رجلين أحدهما خطأ والآخر عمدًا وكان للعمد وليان ... ١٨٦٨

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٨٧- قال أبو يوسف: إذا وجد قتيل في محلة فإن أهل المحلة يحلفون بخمسين يمينًا
 ١٨٧٣ ثم يغرمون
 ١٩٨٨- قال أبو يوسف: إذا كان في المحلة أصحاب الخطط والمشترون والسكان فالكل
 ١٨٧٣ سواء
 ١٩٨٩- قال أبو يوسف: العبد إذا قتل خطأ وقيمه أكثر من عشرة آلاف تجب قيمته بالغة
 ١٨٧٤ ما بلغت
 ١٩٩٠- قال أبو يوسف: إذا جرح العبد رجلًا فخوصم فيه المولى فأعطى الأرش ١٨٧٤
 ١٩٩١- قال أبو يوسف: عبد بين اثنين قتل مولى لهما فعفا أحد موليه ١٨٧٥

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ١٩٩٢- قال محمد: في قتل شبه العمد الدية المغلظة واختلفوا في تفسيرها ١٨٧٧
 ١٩٩٣- قال محمد: رجل قطع يميني رجلين قطعت يمينه لهما وغرم لهما دية بينهما ١٨٧٨
 ١٩٩٤- قال محمد: رجل غصب عبدًا فقتل عنده قتيلاً خطأ ثم رده إلى المولى ١٨٧٨
 ١٩٩٥- قال محمد: رجل قطع يد عبد عمدًا فأعتقه مولاه فمات العبد من ذلك القطع ١٨٧٩
 ١٩٩٦- قال محمد: لو قطع يد مسلم ثم ارتد المقطوع ثم أسلم ثم مات من القطع ففيه
 ١٨٨٠ أرش اليد
 ١٩٩٧- قال محمد: لو حفر بئرًا على قارعة الطريق فوق وقع فيها إنسان ومات جوعًا يضمن . ١٨٨٠

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ١٩٩٨- قال أبو يوسف: إذا وجد القتيل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد ١٨٨١
 ١٩٩٩- قال أبو يوسف: رجل حفر بئرًا على قارعة الطريق فوق وقع فيها رجل فتملق بآخر
 ١٨٨١ والآخر

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

٢٠٠٠- قال أبو حنيفة: عبد مشترى قتله إنسان عمداً قبل القبض فالمشتري إن أجاز البيع ١٨٨٣

باب ما قاله زفر

- ٢٠٠١- قال زفر: إذا شجه موضحة فذهب بها عقله وذاك خطأ وغرم بكمال الدية ١٨٨٤
- ٢٠٠٢- قال زفر: المقتول إذا وجد في نهر عظيم كالفرات يجري به الماء فالقسامة والدية ١٨٨٤
- ٢٠٠٣- قال زفر: الصلح عن دم العمد في مرض الموت يعتبر من ثلث المال وعندنا يعتبر من جميع ١٨٨٥
- ٢٠٠٤- قال زفر: دم بين رجلين عفا أحدهما ولم يعلم الآخر فقتله على وجه القصاص فعليه القصاص ١٨٨٥
- ٢٠٠٥- قال زفر: العبد إذا جنى جناية موجبة للدفع أو الفداء فأجره مولاه بعد العلم به ... ١٨٨٥
- ٢٠٠٦- قال زفر: مولى الجاني إذا أقر أن العبد لفلان بعد العلم بالجناية فهو اختيار للفداء ١٨٨٦
- ٢٠٠٧- قال زفر: إذا قال لعبد إن قتلت فلاناً فأنت حر فضربه بالسيف أو بالعصا أو بالسوط ١٨٨٦
- ٢٠٠٨- قال زفر: المكاتب إذا قتل اثنين ولم يكن القاضي قضى بالقيمة للأول حتى قتل الثاني ١٨٨٦

باب ما قاله الشافعي

- ٢٠٠٩- قال الشافعي: القتل العمد يوجب الكفارة ١٨٨٨
- ٢٠١٠- قال الشافعي: موجب القتل العمد القصاص والدية والولي بالخيار ١٨٨٨
- ٢٠١١- قال الشافعي: الأب والأجنبي إذا اشتركا في قتل الابن يجب القصاص على الشريك ١٨٨٩
- ٢٠١٢- قال الشافعي: الصبي والمجنون إذا قتل إنسان عمداً لا قصاص عليه ١٨٩٠
- ٢٠١٣- قال الشافعي: الواحد لا يقتل بالجماعة اكتفاءً غير إنه إن قتلهم على التعاقب يقتل بالأول ١٨٩١
- ٢٠١٤- قال الشافعي: الأيدي تقطع بيد واحدة وعندنا لا تقطع ١٨٩٢
- ٢٠١٥- قال الشافعي: إذا حلق لحية الحر وحاجبيه و أشفار عينيه في هذا كله حكومة عدل ١٨٩٢
- ٢٠١٦- قال الشافعي: في ذكر الخصي والعنين دية كاملة ١٨٩٣
- ٢٠١٧- قال الشافعي: القصاص يستوفى بما قتل به الأول حتى لو قطع يده فمات منه ١٨٩٣
- ٢٠١٨- قال الشافعي: إذا ضرب إنساناً بالسوط الصغير ووالى في الضرب حتى مات يجب عليه ١٨٩٤

- ٢٠١٩- قال الشافعي: العبد إذا قطع يد عبد عمدًا أو الرجل الحر إذا قطع يد امرأة حرة .. ١٨٩٤
- ٢٠٢٠- قال الشافعي: الحر لا يقتل بالعبد ١٨٩٥
- ٢٠٢١- قال الشافعي: المسلم لا يقتل بالذمي ١٨٩٥
- ٢٠٢٢- قال الشافعي: إذا وجد الرجل قتيلاً في محلة قوم إن كان بين القتل وبين أهل المحلة عداوة ١٨٩٦
- ٢٠٢٣- قال الشافعي: إذا اصطدم الفارسان أو الراجلان فقتل كل واحد منهما صاحبه ١٨٩٨
- ٢٠٢٤- قال الشافعي: شهود القصاص والولي المستوفي للقصاص إذا رجعوا وقالوا تعمدنا ... ١٨٩٩
- ٢٠٢٥- قال الشافعي: الدية اثنا عشر ألف درهم ١٨٩٩
- ٢٠٢٦- قال الشافعي: دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم وهي أربعة آلاف درهم ... ١٩٠٠
- ٢٠٢٧- قال الشافعي: غرة الجنين للأم ١٩٠١
- ٢٠٢٨- قال الشافعي: وفيه (الجنين) الكفارة ١٩٠١
- ٢٠٢٩- قال الشافعي: في جنين الأمة عشر قيمة الأم كيفما كان ١٩٠٢
- ٢٠٣٠- قال الشافعي: ويجب الأرش في الخطأ على العاقلة وإن كان أقل من خمسمائة .. ١٩٠٢
- ٢٠٣١- قال الشافعي: الجمل إذا صال على إنسان فقتله المصول عليه لا يجب عليه الضمان ١٩٠٣

باب جوابات مالك

- ٢٠٣٢- قال مالك: القتل نوعان عمد وخطأ فأما شبه العمد فليس بنوع ثالث ١٩٠٤
- ٢٠٣٣- قال مالك: دية المسلم اثنا عشر ودية الذمي نصفها ١٩٠٤
- ٢٠٣٤- قال مالك: الأب إذا قتل ابنه ضرباً بالسيف فلا قصاص عليه ولو قتله ذبحاً عليه ١٩٠٥
- ٢٠٣٥- قال مالك: لا يرث أحد الزوجين من دية الآخر ١٩٠٦
- ٢٠٣٦- قال مالك: إذا وجد قتيلاً في محلة وادعى وارثه على واحد من أهل المحلة أنه قتله عمدًا ١٩٠٧

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٢٠٣٧- قال أبو حنيفة: إذا أعتق عبدًا في مرض موته ثم إن هذا العبد قتل مولاه ١٩٠٩
- ٢٠٣٨- قال أبو حنيفة: إذا مات وترك مدبرًا لا مال له غيره فقتل هذا المدبر إنسانًا ١٩٠٩
- ٢٠٣٩- قال أبو حنيفة: رجل اشترى دارًا فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيلاً ١٩٠٩
- ٢٠٤٠- قال أبو حنيفة: دار بين ثلاثة نفر حفر أحدهما فيها بئرًا أو بنى حائطًا ١٩١٠
- ٢٠٤١- قال أبو حنيفة: ولو رمى سهمًا إلى مسلم فارتد المرمي إليه ثم أصابه السهم ١٩١١
- ٢٠٤٢- قال أبو حنيفة: إذا رمى إلى عبد بسهم فأعتق المولى العبد ثم وقع به السهم فمات ١٩١١
- ٢٠٤٣- قال أبو حنيفة: الأب والوصي إذا أدب الابن الصغير بالضرب فمات ضمن ١٩١٢

كتاب الخنثى

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

٢٠٤٤- قال أبو حنيفة: الخنثى يحكم بماله ١٩١٣

كتاب الوصايا

باب قول أبي حنيفة على خلاف صاحبيه

- ٢٠٤٥- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لأقربائه يشترط فيه خمس شرائط وهي ١٩١٥
- ٢٠٤٦- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لإنسان بثلث ماله ولآخر بنصف ماله ولم يجز الورثة
فالثلث ١٩١٦
- ٢٠٤٧- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لرجل بثلث ثلاثة أعبد بأعيانهم ثم مات اثنان منهم ١٩١٧
- ٢٠٤٨- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لإنسان بسيف قيمته مائة ولآخر بسدس ماله وله ١٩١٧
- ٢٠٤٩- قال أبو حنيفة: ولو كان أوصى بثلث المال لآخر فقد اجتمع في السف ثلاث
وصايا ١٩١٨
- ٢٠٥٠- قال أبو حنيفة: ولو أوصى لإنسان بجميع ماله ولآخر بثلث ماله فإن لم تجز
الورثة ١٩٢١
- ٢٠٥١- قال أبو حنيفة: وكذلك لو أوصى له بجميع ماله ولآخر بنصف ماله، ولآخر
بثلث ماله ١٩٢٢
- ٢٠٥٢- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لرجل بنصف ماله ولآخر بثلثه ولآخر بربعه ولم تجز
الورثة ١٩٢٣
- ٢٠٥٣- قال أبو حنيفة: رجل أوصى بظهر دابته في سبيل الله لا يجوز ١٩٢٥
- ٢٠٥٤- قال أبو حنيفة: رجل أوصى لعبده بثلث ماله صحت الوصية له وعتق ثلثه ١٩٢٥
- ٢٠٥٥- قال أبو حنيفة: المريض إذا باع عبدًا أو اشترى بغن وأعتق عبدًا إن بدأ بالمحابة ١٩٢٦
- ٢٠٥٦- قال أبو حنيفة: فلو كانت محابة ثم عتق ثم محابة فنصف الثلث للمحابة الأولى ١٩٢٧
- ٢٠٥٧- قال أبو حنيفة: ولو أعتق ثم حابى ثم أعتق فالثلث بين العتق الأول وبين المحابة ١٩٢٧
- ٢٠٥٨- قال أبو حنيفة: إذا اشترى ابنه في مرض موته بألف درهم وهي قيمته وله ألفان
سواه ١٩٢٧
- ٢٠٥٩- قال أبو حنيفة: ولو أن المريض أعتق عبدًا آخر يساوي ألف درهم ولا مال له
غير هذين ١٩٢٨
- ٢٠٦٠- قال أبو حنيفة: ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبدًا آخر له .. ١٩٢٨
- ٢٠٦١- قال أبو حنيفة: إذا أعتق أمته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها ألف ... ١٩٢٩
- ٢٠٦٢- قال أبو حنيفة: رجل أوصى بأن يشتري بكل ماله عبد فيعتق عنه ولم يجز الورثة

- بطلت ١٩٣٠
- ٢٠٦٣- قال أبو حنيفة: إذا أوصى إلى عبد نفسه والوارث كثير وفي الورثة صغار وكبار ... ١٩٣٠
- ٢٠٦٤- قال أبو حنيفة: الوصي إذا باع مال نفسه من اليتيم أو اشترى ماله لنفسه جاز إذا .. ١٩٣١
- ٢٠٦٥- قال أبو حنيفة: الورثة كلهم إذا كانوا كبارًا حضورًا ولا دين ولا وصية فليس للوصي ١٩٣١
- ٢٠٦٦- قال أبو حنيفة: إذا كان على الميت دين وأوصى بوصية وهي دراهم أو دنائير ولا دراهم ١٩٣٢
- ٢٠٦٧- قال أبو حنيفة: الوصي إذا حضره الموت فأوصى إلى رجل في تركه نفسه صح وصار وصيًا ١٩٣٢
- ٢٠٦٨- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لرجل بجارية ثم مات الموصي فولدت الجارية أولادًا أو اكتسبت ١٩٣٣
- ٢٠٦٩- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لأهل فلان فأهله زوجته ١٩٣٣
- ٢٠٧٠- قال أبو حنيفة: إذا أوصى له بسهم فله أدنى سهام الورثة ١٩٣٤
- ٢٠٧١- قال أبو حنيفة: إذا أوصى ذمي بأرض له تبنى بيعة أو كنيسة أو بيت نار ١٩٣٤

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

- ٢٠٧٢- قال أبو يوسف: إذا أوصى لقاتله وأجازت الورثة لا يجوز ١٩٣٦
- ٢٠٧٣- قال أبو يوسف: رجلان شهدا بدين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما .. ١٩٣٦
- ٢٠٧٤- قال أبو يوسف: إذا أوصى إلى رجلين ينفرد كل واحد منهما بالتصرف ١٩٣٧

باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- ٢٠٧٥- قال محمد: إذا أوصى لذوي قرابته يدخل فيه الجد وولد الولد ١٩٣٨
- ٢٠٧٦- قال محمد: ولو قال: ثلث مالي لفلان والمساكين فثلثه لفلان وثلثاه للمساكين ... ١٩٣٨
- ٢٠٧٧- قال محمد: إذا أوصى إلى رجل في المال العين وإلى آخر في تقاضي الدين ١٩٣٩

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه

- ٢٠٧٨- قال أبو حنيفة: إذا أوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له غيرها ١٩٤٠

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه

- ٢٠٧٩- قال أبو حنيفة: إذا أوصى لجيرانه فهو للملازقين ١٩٤١

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ٢٠٨٠- قال أبو يوسف: إذا أوصى لرجل بخاتم وفصه لآخر في عقد واحد ١٩٤٢
- ٢٠٨١- قال أبو يوسف: ولو أوصى بشيء لإنسان ثم جحد تلك الوصية ١٩٤٢
- ٢٠٨٢- قال أبو يوسف: إذا أوصى لبني فلان وفلان أب أولاد ذكور وإناث ١٩٤٣

- ٢٠٨٣- قال أبو يوسف: ولو أوصى لمواليه وله موالى الأب ومات أبوه وورث ولاءهم .. ١٩٤٤
 ٢٠٨٤- قال أبو يوسف: رجل له ثلاثة بنين أوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم ١٩٤٤
 ٢٠٨٥- قال أبو يوسف: إذا قال الرجل أوصيت للمسجد فهي باطلة إلا أن يقول ينفق ١٩٤٥
 ٢٠٨٦- قال أبو يوسف: لو أوصى بثلث ماله في سبيل الله فسيبيل الله هو الغزو ١٩٤٦
 ٢٠٨٧- قال أبو يوسف: إذا قال الوصي أدبت خراج الصبي أو قال: أبق عبده ١٩٤٦

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٢٠٨٨- قال أبو حنيفة: إذا أوصى بأن يباع عبده من فلان بألف درهم وقيمته ألف ١٩٤٨
 ٢٠٨٩- قال أبو حنيفة: إذا قال الرجل في صحته لامرأته ولعبدته امرأتي طالق أو عبدي حر ١٩٤٩
 ٢٠٩٠- قال أبو حنيفة: إذا قال: أوصيت بثلث مالي لفلان أو لفلان فالوصية باطلة ١٩٥٠

باب ما قاله زفر

- ٢٠٩١- قال زفر: إذا أوصى لرجل بثلث هذه الغنم بعينها ثم مات ثم هلك ثلثا هذه الغنم ١٩٥٢
 ٢٠٩٢- قال زفر: إذا أقر بدين لأجنبية ثم تزوجها ثم مات ١٩٥٢
 ٢٠٩٣- قال زفر: المريض مرض الموت إذا حصل منه محابة وعتق والثلث لا يسعهما .. ١٩٥٣
 ٢٠٩٤- قال زفر: إذا اشترى الأب مال ابنه الصغير لنفسه من نفسه بمثل قيمته ١٩٥٣
 ٢٠٩٥- قال زفر: رجل مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها وأخذ ١٩٥٣
 ٢٠٩٦- قال زفر: إذا أوصى بثلث ماله لمواليه دخل فيه موالى وموالى أبيه ١٩٥٤
 ٢٠٩٧- قال زفر: رجل أوصى إلى رجل فقال في غيبته في حياته أو بعد مماته لا أقبل ... ١٩٥٤
 ٢٠٩٨- قال زفر: إذا أوصى لرجل بثلث ماله فقال في حياته لا أقبل لا يجوز قبوله بعد .. ١٩٥٤
 ٢٠٩٩- قال زفر: إذا أوصى لرجل بابنه ومات الموصى ١٩٥٥

باب ما قاله الشافعي

- ٢١٠٠- قال الشافعي: المريض مرض الموت إذا قضى دين بعض الغرماء دون البعض ثم مات ١٩٥٦
 ٢١٠١- قال الشافعي: ليس للوصي أن يوصي إلى غيره ١٩٥٦
 ٢١٠٢- قال الشافعي: إذا أوصى بكل ماله، ولا وارث له؛ لا يصح إلا بقدر الثلث ١٩٥٧
 ٢١٠٣- قال الشافعي: وصية الصبي بالقرب صحيحة ١٩٥٧
 ٢١٠٤- قال الشافعي: الوصية لقاتله جائزة ١٩٥٨
 ٢١٠٥- قال الشافعي: الموصى له بالمنفعة إذا مات صارت المنفعة بين ورثته ١٩٥٨
 ٢١٠٦- قال الشافعي: من اعتقل لسانه فأوصى بالإيماء تعتبر إشارته ١٩٥٩

باب جوابات مالك

- ٢١٠٧- قال مالك: الحامل بعد ستة أشهر حكمها حكم المريض مرض الموت ١٩٦٠
٢١٠٨- قال مالك: الورثة إذا أجازوا تبرع المورث في مرضه ليس لهم إبطاله بعد موته ... ١٩٦٠

كتاب الفرائض

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٢١٠٩- قال أبو حنيفة: الجد يحجب الأخوة والأخوات ١٩٦٣

باب قول محمد على خلاف صاحبيه

- ٢١١٠- قال محمد: إذا اختلفت الأبدان والآباء والأجداد في ذوي الأرحام ١٩٦٥
٢١١١- قال محمد: إذا اجتمعت جدتان أحدهما ذات قرابتين وهي أم الأم وهي مع ... ١٩٦٥

باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

- ٢١١٢- قال أبو يوسف: قال الشعبي: الخنثى المشكل يرث نصف نصيب الذكر ونصف الأنثى ١٩٦٧

باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة

- ٢١١٣- قال أبو حنيفة: الحمل يرث ويوقف حقه فإن مات وترك ابنين وأم ولد حامل ١٩٦٩

باب ما قاله الشافعي

- ٢١١٤- قال الشافعي: إذا بقي بعد سهام الورثة من أصحاب الفرائض شيء ولا عصبه للميت ١٩٧٠
٢١١٥- قال الشافعي: ذوو الأرحام لا يرثون أصلاً ١٩٧٠
٢١١٦- قال الشافعي: المجوسي إذا اجتمعت فيه قرابتان أو أكثر يرث بأقواهما ١٩٧١
٢١١٧- قال الشافعي: امرأة ماتت وترك زوجاً وأماً وأخوين لأب وأم وأخوين لأم ١٩٧٢

باب جوابات مالك

- ٢١١٨- قال مالك: إذا أقر بعض الورثة بوارث آخر وكذبه الباقيون يقسم نصيب المقر بينهما ١٩٧٤

كتاب الكراهية

باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه

- ٢١١٩- قال أبو حنيفة: توسد الحرير وافتراشه مباح للرجال ١٩٧٧
٢١٢٠- قال أبو حنيفة: لبس الحرير الخاصفي الحرب يكره ١٩٧٨
٢١٢١- قال أبو حنيفة: يشد الأسنان بالفضة ولا يشدها بالذهب ١٩٧٨

٢١٢٢- قال أبو حنيفة: لا احتكار فيما اشتراه من الرساتيق ١٩٧٩

باب قول أبي يوسف على خلاف قول صاحبيه

٢١٢٣- قال أبو يوسف: لا بأس أن يدعو بما روي: أسألك بمعقد العز من عرشك ١٩٨٠

٢١٢٤- قال أبو يوسف: لا يكره للرجل أن يقبل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه ١٩٨٠

٢١٢٥- قال أبو يوسف: يجوز بيع أراضي مكة ١٩٨١

باب ما قاله الشافعي

٢١٢٦- قال الشافعي: لا بأس باللعب بالشطرنج بغير القمار ١٩٨٢

٢١٢٧- قال الشافعي: لا يجوز بيع الروث ١٩٨٢

٢١٢٨- قال الشافعي: يمنع الذمي عن دخول المسجد الحرام ١٩٨٣

٢١٢٩- قال الشافعي: العقيقة وهي التي تذبح للولادة سنة ١٩٨٤

باب جوابات مالك

٢١٣٠- قال مالك: شعر الميتة طاهر ١٩٨٥

٢١٣١- قال مالك: يمنع الذمي عن دخول كل مسجد ١٩٨٥

ثاني عشر: فهرس القسم الدراسي والكتب والأبواب

القسم الدراسي

٥	تمهيد
	الفصل الأول:
٧	التعريف بالمذهب الحنفي
٩	أصول مذهب الإمام أبي حنيفة
١٣	طبقات الفقهاء عند الحنفية
١٥	طبقات المسائل
١٦	ترتيب الفتاوى على هذه الأقوال
١٦	أسباب الاختلافات الفقهية
	الفصل الثاني:
١٩	التعريف بالمؤلف وبراوي ومرتب الكتاب
١٩	أولاً: المؤلف حياته وفقهه
١٩	شيوخه
٢١	تلاميذه
	مؤلفاته:
٢٢	١- مؤلفاته الفقهية
٢٣	٢- في المواعظ والأدب
٢٣	٣- في العقائد
٢٤	٤- كتب أخرى
٢٤	وفاته
٢٥	ثانياً: ترجمة راوي ومرتب الكتاب
٢٦	نسبه - مولده - حياته وفقهه
٢٨	شيوخه - تلاميذه - مؤلفاته
	الفصل الثالث:
	المبحث الأول:
٢٩	التعريف بالكتاب

٢٩	أهم مميزات الكتاب
٣١	بعض الملاحظات على الكتاب
	المبحث الثاني:
٣٣	نسبة الكتاب إلى مؤلفه
	المبحث الثالث:
٣٧	في تسمية هذا الكتاب بحصر الدلائل وقصر المسائل
	المبحث الرابع:
٣٨	في علاقة هذا الكتاب بشرح المنظومة
	الفصل الرابع:
	وصف النسخ المخطوطة وعمل في الكتاب
٣٩	أولاً: وصف النسخ المخطوطة
٣٩	١- نسخة مكتبة باريس
٤٠	٢- نسخة مكتبة متحف الآثار
٤٠	٣- نسخة مكتبة بايزيد
٤١	٤- نسخة دار الكتب المصرية
٤٢	٥- نسخة دار الكتب المصرية أيضاً
٤٢	٦- نسخة مكتبة تشستر بيتي
٤٣	٧- نسخة مكتبة ولي الدين جار الله
٤٣	٨- نسخة المكتبة العثمانية
٤٤	ثانياً عملي في الكتاب
	نماذج من المخطوطات
٤٧	صفحة العنوان من نسخة الأصل
٤٨	الورقة ٣١٩ من نسخة الأصل
٤٩	الورقة الأخيرة من نسخة الأصل
٥٠	صفحة العنوان من نسخة (أ)
٥١	الورقة الأولى من نسخة (أ)
٥٢	الورقة الأخيرة من نسخة (أ)
٥٣	الورقة الأولى من نسخة (ك)
٥٤	الورقة الأخيرة من نسخة (ك)
٥٥	الورقة الأولى من نسخة (ط)
٥٦	الورقة الأخيرة من نسخة (ط)
٥٧	صفحة العنوان من نسخة (ش)

٥٨ الورقة الأولى من نسخة (ش)
٥٩ صفحة العنوان من نسخة (ح)
٦٠ الورقة الأولى من نسخة (ح)
٦١ الورقة الأخيرة مكن نسخة (ح)
٦٢ صفحة العنوان من نسخة (ق)
٦٣ الورقة الأولى من نسخة (ق)
٦٤ الورقة الأخيرة من نسخة (ق)
٦٥ صفحة العنوان من نسخة (ز)
٦٦ الورقة الأولى من نسخة (ز)
٦٧ الورقة الأخيرة من نسخة (ز)

القسم التحقيقي

٦٩ مقدمة المؤلف
----	--------------------

كتاب الصلاة

٧١ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٤٧ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
٢٠٣ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
٢٤٠ باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
٢٤٤ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
٢٤٩ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٢٦٨ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٢٨٠ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
٣٢١ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
٥٣٣ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الزكاة

٥٧٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
٥٩٠ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
٦٠٠ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
٦٠٣ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٦٠٨ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٦١١ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة

٦١٨ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
٦٤١ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الصوم

٦٤٧ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
٦٥٢ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
٦٥٨ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
٦٦٠ باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٦٦٥ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٦٦٧ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
٦٧٤ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
٦٩٩ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب المناسك

٧١١ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
٧٣٠ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
٧٣٦ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
٧٤٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
٧٤٥ باب قول أبي يوسف على خلاف محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٧٤٧ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٧٤٨ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
٧٦٠ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
٨١٧ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب النكاح

٨٢٧ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
٨٥٣ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
٨٦٦ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
٨٧٥ باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
٨٧٨ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
٨٨٢ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
٨٨٦ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
٨٩٢ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
٩٠٩ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

٩٤٨ مسائل الرضاع
٩٥٤ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الطلاق

٩٦١ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
٩٩٠ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
١٠٠٠ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
١٠١١ باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
١٠١٢ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
١٠١٣ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١٠١٧ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
١٠٢٢ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١٠٤٢ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
١٠٦٩ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب العتاق

١٠٧٧ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١٠٩٣ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
١٠٩٩ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
١١٠٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه
١١٠٥ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١١٠٧ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
١١١١ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
١١١٧ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

كتاب المكاتب

١١٢٥ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
١١٢٧ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
١١٢٩ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
١١٣٠ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
١١٣١ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة

كتاب الولايات

١١٣٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
------	---

باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١١٣٥

كتاب الإيمان

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١١٣٧
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١١٤٧
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١١٥٣
- باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه ١١٥٨
- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١١٥٩
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١١٦١
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١١٦٧
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١١٦٩
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١١٧٣
- باب جوابات مالك بن أنس ١١٨٣

كتاب الحدود

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١١٨٥
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١١٩٤
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١١٩٩
- باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه ١٢٠٥
- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٢٠٦
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٢٠٧
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٢٠٨
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٢٠٩
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٢١٣
- باب جوابات مالك بن أنس ١٢٢٩

كتاب السرقة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٢٣١
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٢٣٦
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٢٤٢
- باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه ١٢٤٣
- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٢٤٤
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٢٤٥
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٢٤٧

- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٢٤٩
- باب جوابات مالك بن أنس ١٢٥٨

كتاب السير

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٢٦١
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٢٦٨
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٢٧٠
- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٢٧٢
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٢٧٤
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٢٧٧
- باب جوابات مالك بن أنس ١٣٠٠

كتاب الاستحسان

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٣٠١
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٠٢

كتاب التحري

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٣٠١
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٠٢

كتاب اللقيط

- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٣٠٧
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٠٨
- باب جوابات مالك بن أنس ١٣٠٩

كتاب اللقطة

- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٣١١
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣١٢
- باب جوابات مالك بن أنس ١٣١٣

كتاب المفقود

- باب جوابات مالك بن أنس ١٣١٥

كتاب الإباق

- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٣١٧
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٣١٩

باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٢٠

كتاب الغصب

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٢١
باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٣٢٥
باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٣٢٧
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٣٢٨
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٣٣٠
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٣٢
باب جوابات مالك بن أنس ١٣٣٧

كتاب الوديعة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٣٩
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٣٤٢
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٣٤٤
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٣٤٦
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٤٧
باب جوابات مالك بن أنس ١٣٤٩

كتاب العارية

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٥١
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٣٥٢
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٣٥٣
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٥٥

كتاب الشركة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٥٧
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٣٦١
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٣٦٢
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٣٦٦
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٦٨

كتاب الصيد

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٣٧٣
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٣٧٧

- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٣٨٠
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٣٨٢
- باب جوابات مالك بن أنس ١٣٩٥

كتاب الوقف

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٤٠٧
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٤٠٩
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٤١١
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٤١٢
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٤١٥
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٤١٩
- باب جوابات مالك بن أنس ١٤٢٢

كتاب البيوع

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٤٢٥
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٤٥٩
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٤٧٥
- باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه ١٤٨٤
- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٤٨٧
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٤٩١
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٤٩٩
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٥٠٨
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٥٢١
- باب جوابات مالك بن أنس ١٥٤٣

كتاب الصرف

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٥٥١
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٥٥٥
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٥٥٧
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٥٥٨
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٥٥٩
- باب جوابات مالك بن أنس ١٥٦١

كتاب الشفعة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٥٦٣
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٥٦٧
باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٥٧٠
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٥٧١
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٥٧٤
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٥٧٦
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٥٧٨
باب جوابات مالك بن أنس ١٥٨٢

كتاب القسمة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٥٨٥
باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه ١٥٩٠
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٥٩١
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٥٩٣

كتب الإجازات

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٩٩٥
باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٦٠٦
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٦٠٧
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٦١٠
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٦١٥
باب جوابات مالك
١٦٢٠

كتاب أدب القاضي

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٦٢١
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٦٢٦

كتاب الشهادات

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٦٢٩
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٦٣٣
باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٦٣٥
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٦٣٩

- ١٦٤٠ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
- ١٦٤١ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
- ١٦٤٤ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الرجوع عن الشهادات

- ١٦٤٧ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
- ١٦٤٨ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
- ١٦٤٩ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
- ١٦٥٠ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه

كتاب الدعوى

- ١٦٥٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
- ١٦٦٧ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
- ١٦٦٩ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
- ١٦٧١ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه
- ١٦٧٣ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
- ١٦٧٨ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
- ١٦٨٤ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
- ١٦٨٦ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا
- ١٦٩٠ باب جوابات مالك بن أنس

كتاب الإقرار

- ١٦٩١ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
- ١٧٠٣ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
- ١٧٠٦ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
- ١٧١١ باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه
- ١٧٢٢ باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة
- ١٧٢٣ باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة
- ١٧٢٨ باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا

كتاب الوكالة

- ١٧٣٣ باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه
- ١٧٤٢ باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه
- ١٧٤٤ باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه

- باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه ١٧٤٥
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٧٤٧
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٧٤٨
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٧٤٩
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٧٥٢

كتاب الكفالة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٧٥٣
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٧٥٦
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٧٥٨
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٧٥٩
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٧٦١
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٧٦٢
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٧٦٤
- باب جوابات مالك بن أنس ١٧٦٥

كتاب الحوالة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٧٦٧
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٧٦٨
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٧٧٠

كتاب الصلح

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٧٧١
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٧٧٧
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٧٧٨
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٧٧٩
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٧٨٤
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٧٨٥

كتاب الرهن

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٧٨٧
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٧٩٠
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٧٩٢
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٧٩٤

- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٧٩٦
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٧٩٩
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٨٠٣
- باب جوابات مالك بن أنس ١٨٠٦

كتاب المضاربة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٨٠٧
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٨٠٨
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٨١٢
- باب جوابات مالك بن أنس ١٨١٤

كتاب المزارعة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٨١٥
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٨٢٠
- باب جوابات مالك بن أنس ١٨٢٣

كتاب الشرب

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٨٢٥

كتاب الأشربة

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٨٢٩
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٨٣١
- باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه ١٨٣٣

كتاب الإكراه

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٨٣٥
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٨٣٧
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٨٣٨
- باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٨٣٩
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٨٤٠

كتاب الحجر

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٨٤١
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٨٤٣

كتاب المأذون

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٨٤٥
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٨٥٠
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٨٥١
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٨٥٥

كتاب الديات

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٨٥٧
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٨٧٣
باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٨٧٧
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٨٨١
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٨٨٣
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٨٨٤
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٨٨٨
باب جوابات مالك بن أنس ١٩٠٤

كتاب الجنائيات

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٩٠٩
كتاب الخثي
باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٩١٣
كتاب الوصايا
باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٩١٥
باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٩٣٦
باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٩٣٨
باب قول أبي حنيفة على خلاف أبي يوسف ولا قول لمحمد فيه ١٩٤٠
باب قول أبي حنيفة على خلاف قول محمد ولا قول لأبي يوسف فيه ١٩٤١
باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٩٤٢
باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٩٤٨
باب قول زفر خلافاً لأصحابنا الثلاثة ١٩٥٢
باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٩٥٦
باب جوابات مالك بن أنس ١٩٦٠

كتاب الفرائض

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٩٦٣
- باب قول محمد على خلاف قول صاحبيه ١٩٦٥
- باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد ولا قول لأبي حنيفة فيه ١٩٦٧
- باب ما تفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول على حدة ١٩٦٩
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٩٧٠
- باب جوابات مالك بن أنس ١٩٧٤

كتاب الكراهية

- باب قول أبي حنيفة على خلاف قول صاحبيه ١٩٧٧
- باب قول أبي يوسف على خلاف صاحبيه ١٩٨٠
- باب قول الشافعي خلافاً لقول علمائنا ١٩٨٢
- باب جوابات مالك بن أنس ١٩٨٥

ثالث عشر: فهرس الكتب

٧١ كتاب الصلاة
٥٧٣ كتاب الزكاة
٦٤٧ كتاب الصوم
٧١١ كتاب المناسك
٨٢٧ كتاب النكاح
٩٦١ كتاب الطلاق
١٠٧٧ كتاب العتاق
١١٢٥ كتاب المكاتب
١١٣٣ كتاب الولايات
١١٣٧ كتاب الأيمان
١١٨٥ كتاب الحدود
١٢٣١ كتاب السرقة
١٢٦١ كتاب السير
١٣٠١ كتاب الاستحسان
١٣٠٥ كتاب التحري
١٣٠٧ كتاب اللقيط
١٣١١ كتاب اللقطة
١٣١٥ كتاب المفقود
١٣١٧ كتاب الإباق
١٣٢١ كتاب الغصب
١٣٣٩ كتاب الوديعة
١٣٥١ كتاب العارية
١٣٥٧ كتاب الشركة
١٣٧٣ كتاب الصيد
١٣٩٩ كتاب الوقف
١٤٠٧ كتاب الهبة

١٤٢٥	كتاب البيوع
١٥٥١	كتاب الصرف
١٥٦٣	كتاب الشفعة
١٥٨٥	كتاب القسمة
١٥٩٥	كتاب الإجازات
١٦٢١	كتاب أدب القاضي
١٦٢٩	كتاب الشهادات
١٦٤٧	كتاب الرجوع عن الشهادات
١٦٥٣	كتاب الدعوى
١٦٩١	كتاب الإقرار
١٧٣٣	كتاب الوكالة
١٧٥٣	كتاب الكفالة
١٧٦٧	كتاب الحوالة
١٧٧١	كتاب الصلح
١٧٨٧	كتاب الرهن
١٨٠٧	كتاب المضاربة
١٨١٥	كتاب المزارعة
١٨٢٥	كتاب الشرب
١٨٢٩	كتاب الأشربة
١٨٣٥	كتاب الإكراه
١٨٤١	كتاب الحجر
١٨٤٥	كتاب المأذون
١٨٥٧	كتاب الديات
١٩٠٩	كتاب الجنایات
١٩١٥	كتاب الوصايا
١٩٦٣	كتاب الفرائض
١٩٧٧	كتاب الكراهية

رابع عشر: فهرس الفهارس العلمية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية	١٩٩١
ثانياً: فهرس الأحاديث	٢٠٠٢
ثالثاً: فهرس الآثار	٢٠٤٥
رابعاً: فهرس الأعلام	٢٠٥٥
خامساً: فهرس المصادر الواردة في المتن	٢١٠٠
سادساً: فهرس القبائل	٢١٠١
سابعاً: فهرس المدن والأماكن	٢١٠٣
ثامناً: فهرس المصطلحات والكلمات المشروحة	٢١٠٧
تاسعاً: فهرس الأبيات الشعرية	٢١٢٤
عاشراً: فهرس المصادر والمراجع	٢١٢٥
حادي عشر: فهرس المسائل	٢١٣٤
ثاني عشر: فهرس الموضوعات	٢٢٢٨
ثالث عشر: فهرس الكتب	٢٢٤٣
رابع عشر: فهرس الفهارس العلمية	٢٢٤٥